جذور الثورة الافريقية

تأليف

جاك وودیس

ترجمة وتعليق : أحمد فؤاد بلبع

راجع الترجمة : د. عبد الملك عودة

جذور الثورة الفرنسية

تأليف : چاك ووديس
ترجمة وتقديم : أحمد فؤاد بلبع
راجع الترجمة : د. عبد الملك عودة

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر | كتب

١٩٧١

تقديم

مؤلف هذا الكتاب سياسى انجليزى يسارى معروف • وقد اكتسب شـــــهرته فى المقام الأول بكتبه الثلاثة : **جذور الثورة الأفريقية (١)** ، **افريقيا صحوة الأسد (٢)** ، **أفريقيا على طريق المستقبل (٣)** — التى تعد الآن من المراجع الأساسية فى الدراسات الأفريقية • ويضاعف من أهمية هذه المراجع الثلاثة أنها تعبر عن وجهة نظر اليسار الأوربى فى مشكلات القارة : تاريخها ، وصراعها ضد قوى التأخر والظلام ، وآفاق تطورها فى المستقبل ؛ وهى وجهة نظر متميزة ، قوامها العداء الأصيل للاستعمار ، والاحساس الصادق بأمانى القارة وتطلعاتها المشروعة •

وكان لى شرف نقل كتابين من هذه الكتب الثلاثة الى العربية : فالى جانب « **جذور الثورة الأفريقية** » ، سبق أن عهدت الى الدار القومية ، فى مطلع عام ١٩٦٦ ، بترجمة الكتاب الثالث : «**أفريقيا على طريق المستقبل**» • وقد صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب ، فى أكتوبر ١٩٦٦ ، ضـــمن سلسلة « **من الشرق والغرب** » • وحددت الدار القومية لصدور الكتاب يوم افتتاح « **ندوة أفريقيا** » بالقاهرة ، وهو ٩ أكتوبر ١٩٦٦ • اذ كانت هذه الندوة قد أعدت بالاتفاق بين مجلة **السلم والاشتراكية** فى براج ، ومجلة **الطليعة** فى القاهرة ، وكان المقرر أن يرأس جاك ووديس وفد مجلة **السلم والاشتراكية** بالندوة • لذا رأت الدار القومية أن يكون تحديدا هذا اليوم لصدور الكتاب تحية منها للمؤلف • ولكن ظروفا طرأت فى اللحظة الأخيرة حالت دون مجىء جاك ووديس الى القاهرة • فرأس الوفد بدلا منه ادريس كوكس ، زميل جاك ووديس فى عضوية المكتب السياسى للحزب الشيوعى البريطانى •

---

(١) Africa, The Roots of Revolt.

(٢) Africa, The Lion Awakes.

(٣) Africa, The Way Ahead.

ويشغل جاكووديس فى الوقت الحاضر منصب رئيس القسم الأممى بالحزب الشيوعى البريطانى ، وعضوية اللجنة التنفيذية والمكتب السياسى للحزب .

وقد ولد جاك ووديس فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وانضم الى الحزب الشيوعى البريطانى فى عام ١٩٣٧ . وعمل فترة شبابه فى البحرية التجارية . وسمح له عمله فى هذا المجال بزيارة عدد من بلاد آسيا وأفريقيا ، حيث كان باستطاعته أن يلمس عن قرب ما يقترفه النظام الاستعمارى فى حق هذه البلاد .

وكان جاك ووديس منذ بداية حياته العملية معنيا بالمسائل الدولية، وبخاصة نضال شعوب آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى . وارتبط اسمه بكثير من التنظيمات البريطانية المعادية للامبريالية ، واشترك فى عدد كبير من الحملات التى نظمت ضد الاستعمار ، ومن ذلك نشاطه المعروف فى **«عصبة الهند»** (١) . وفى السنوات الأخير برز نشاطه فى **« حركة تحرير المستعمرات »** (٢) ، وفى **«الحملة البريطانية من اجل السلام فى فيتنام »** (٣) .

والى جانب ذلك طاف جاك ووديس بكثير من بلاد «العالم الثالث» ، واشترك فى كثير من المؤتمرات الدولية، منها **«مؤتمر القارات الثلاث»** (٤)، الذى عقد فى هافانا عاصمة كوبا فى يناير ١٩٦٦ ، و **«مؤتمر التضامن مع حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا»** (٥)، الذى عقد بالخرطوم فى يناير ١٩٦٩ .

ويقيم ووديس علاقات وثيقة مع الأحزاب والمنظمات السياسية ونقابات العمال وحركات التحرير فى أفريقيا ، وتربطه بكثير من زعمائها صلات نضالية وشخصية متينة ، وبخاصة بمن اضطرته ظروف بلاده ، أو عمله أو دراسته ، الى الاقامة فى لندن بعض الوقت ، ويقر له هؤلاء

---

(١) India League.

(٢) Movement for Colonial Freedom.

(٣) British Campaign for Peace in Vietnam.

(٤) The Tri-Continental Conference.

(٥) Conference of Solidarity with the Liberation Movements of the Portuguese Colonies and Southern Africa.

الزعماء اسهامه الفكرى والسياسى ومشاركته الفعالة فى نضال الشعب الأفريقى ·

ولجاك ووديس الى جانب كتبه الرئيسية الثلاثة كتيب صغير صدر مؤخرا تحت عنوان : « **مقدمة فى الاستعمار الجديد** » ، (١) يعد تطويرا للفصل الثانى ـ الاستعمار الجديد ـ من كتابه الثالث · وله أيضا عدد كبير من الأبحاث والدراسات والمقالات فى القضـــايا الأفريقية ، وهى تنشر تباعا فى المجلات اليسارية البريطانية والأجنبية · وتخطى مؤلفاته بالانتشار الواسع فى بلاد القارات الثلاث ، والدليل على ذلك الطبعات المتتالية من هذه المؤلفات ، واللغات الكثيرة التى تترجم اليها · فكتابه الأول على سبيل المثال ـ « **جذور الثورة الأفريقية** » ـ نشر بتسع لغات أخرى غير اللغة الانجليزية ، وستكون اللغة العربية فى القريب هى اللغة العاشرة ·

وقد صدر كتاب « **جذور الثورة الأفريقية** » منذ عشر سنوات ، ولكنه بحكم نوعيـــة الموضوعات التى يتناولها ، وطبيعته الأكاديمية ، احتفظ بقيمته العلمية كاملة ، ولم يفقد شيئا من جدته · فهو دراسة تاريخية لمرحلة ما قبل اســـتقلال القـــارة ، وللمقدمات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى أدت الى انتفاضة الشـــعب الأفريقى ذودا عن حريته وكرامته وحقوقه ، وتحقيقا لسيادته على أرضه، وتطلعا الى المستقبل بكل آفاقه الرحبة · ومع ذلك فقد رأيت أن اتصل بالمؤلف ، وأن أطلب اليه تزويد الطبعـــة العربية من الكتاب بمقدمة خاصة ، تقرب الصلة بينه وبين قراء العربية من ناحية ، وتغطى قدر الامكان فترة السنوات العشر التى انقضت على صدور الكتاب من الناحية الأخرى ·

وقد حقق الاتصال أغراضه كاملة ، وفاقت استجابة المؤلف لطلبى كل تقدير . اذ وافانى بمقدمة طويلة صدرت بها الكتاب ، غطى فيهـا المؤلف ، بقدر ما ســـمحت له الفترة الزمنية التى أتيحت له ، وبقدر ما سمح له الحيز المعقول ، التطورات الأفريقية الهامة فى خـلال تلك الفترة · كما قدم تحليلا عالى القيمة لتلك الظاهرة التى جثت على القارة

---

(١) An Introduction to Neo-Colonialism.

الأفريقية ، ظاهرة الانقلابات العسكرية ، فشرح أسبابها ، وعرض نتائجها ، الايجابية والسلبية على حد سواء . وبذا أضاف جاك ووديس جهدا علميا جديدا الى كتابه القيم .

ورأيت أيضا ألا أقف عند هذا الحد . فالكتاب زاخر بأسماء الشخصيات الأفريقية ، وبأسماء الأحزاب والمنظمات السياسية ونقابات العمال في أفريقيا ، ويشير الى كثير من الأحداث الأفريقية الهامة ، والى عدد كبير من القبائل والمدن والتقسيمات السياسية والجغرافية وغيرها . وتيسيرا على القارىء ، وتمكينا له من متابعة الكتاب ، أضفت ما رأيته ضروريا من حواش وتعليقات . وكان بعض هذه الحواشي والتعليقات طويلا ، كما ازدحمت بها بعض صفحات الكتاب ، حتى كادت أن تطغى على المتن ، فافردت للحواشي والتعليقات الطويلة ملحقا خاصا في نهاية الكتاب ، على حين تركت القصير منها ، والتي لا يخشى من طغيانها على المتن ، في مكانها بذيل الصفحات . وقد أورد المؤلف بدوره عددا كبيرا من الحواشي ، وتعذر على أن أجد سبيلا للتمييز بين حواشي المؤلف والحواشي التي قمت باضافتها غير أن أضيف في آخر كل حاشية من الحواشي الأخيرة كلمة « المترجم » تمييزا لها عن حواشي المؤلف . وقد قسمت الملحق الى أبواب : فهناك باب للشخصيات الأفريقية ، وآخر للأحزاب السياسية ونقابات العمال ، وثالث للقبائل ، ورابع للأحداث الهامة ، وهكذا . وقد أشرت في ذيل صفحات المتن الى رقم الصفحة (من الملحق) التي توجد بها المادة المعنية .

وأرجو بذلك أن أكون قد أديت العمل على نحو يرضى عنه القارىء ، وأن يجد فيما أضفته مادة نافعة تثرى معلوماته عن قارتنا العظيمة .

احمد فؤاد بلبع
اول يوليه ١٩٦٩

مقدمة لطبعة الجمهورية العربية المتحدة

من كتاب « جذور الثورة الافريقية »

استجابة لطلب مترجم طبعة الجمهورية العربية المتحدة من كتابي : « جذور الثورة الأفريقة » — قمت بإعداد هذه المقدمة للقراء في الجمهورية العربية المتحدة والبلاد العربية الأخرى .

لقد انتهيت من إعداد هذا الكتاب في عام ١٩٥٩ ، ونشر في بريطانيا في عام ١٩٦٠. ومنذ ذلك الوقت نشر الكتاب بتسع لغات أخرى، وستكون اللغة العربية ، التي ستصدر بها طبعة الجمهورية العربية المتحدة ، هي اللغة العاشرة . وإذا نظرنا إلى الوراء ، عبر السنوات العشر الماضية ، منذ أن صدر الكتاب الأصلي باللغة الانجليزية ، لا يسعنا سوى أن نتأمل السرعة المذهلة التي جرت بها الأحداث في أفريقيا في هذه السنوات الأخيرة . فعندما كنت أقوم بإعداد كتاب « جذور الثورة الأفريقية » ، في بداية عام ١٩٦٠ ، وقت أن كان عدد الدول الأفريقية المستقلة لا يزيد على إثنتي عشرة دولة ، كتبت أقول :

« بيد أن بربرية القرن العشرين ، بكل ما أدخله الغرب عليها من تهذيب ، لا يمكن أن تحدد مجرى التاريخ . إن أفريقيا لاتعود إلى الوراء . إنها تمضي دون هوادة إلى الأمام . والحقيقة أن أفريقيا قد بلغت مرحلة الثورة — مرحلة الإطاحة بالاستعمار .

« ...... فالزمام يفلت من أيديهم ، والشعب الأفريقي ينهض على قدميه . إن شمس النظام الاستعماري في أفريقيا تؤذن بالمغيب . » (١)

ولم تكد تمضي بضعة شهور على كتابة هذه الكلمات ، حتى اجتاح القارة الأفريقية الثقل الكامل لموجة الثورة المعادية للاستعمار . فحصل بلد بعد الآخر على الاستقلال الوطني : بعض البلاد حصل عليه بالكفاح المسلح ، والبعض الآخر بمختلف أشكال العمل الجماهيري . وبحلول يناير ١٩٦٤ كانت هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية مستقلة ، تضم قرابة مائتين وعشرين

(١) وردت هاتان الفقرتان في خاتمة الكتاب . انظر ، ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ — المترجم .

مليون نسمة . واليوم يوجد من مثل هذه الدول اثنتان وأربعون دولة . لقد اكتسح مد الاستقلال معظم القارة الأفريقية. ولم يعد باقياً هناك سوى الصومال «الفرنسى» فى الشمال الشرقى ، وغينيا - بساو (١) ، وكيپ ڤرد (٢) ، وساوتومى (٣) ، وپرنسيپ (٤) ، وكابندا فى الغرب (٥) ، وأنجولا وموزمبيق وزمبابوى وناميبيا Namibia (أفريقيا الجنوبية الغربية) وجمهورية جنوب فريقيا فى الثلث الجنوبى من أفريقيا ، وهذه مازال من المتعين عليها أن تحصل على استقلالها.

وعند تقويم التطورات التى جرت فى أفريقيا عبر السنوات العشر الماضية ، يكون من الهام أن نعترف بكل من التقدم العام والصعاب الراهنة والصراعات الشاقة التى ما زالت تواجه الشعوب الأفريقية .

ويبدو لى أن هناك أربعة اعتبارات رئيسية ينبغى أن نضعها نصب أعيننا : أولا ، أوجه التقدم التى حققتها الشعوب الأفريقية فى الستينيات ، على الرغم من المشكلات المعقدة التى واجهتها ، والنكسات التى تعرضت لها ؛ ثانياً ، الهجمات المضادة الجديدة التى قامت بها الإمپريالية لمواجهة هذا التقدم التاريخى ، واستخدام كل الأساليب الجديدة للاستعمار الجديد ، بما فيها على نحو خاص سلاح الإنقلابات العسكرية ؛ ثالثاً ، المشكلات التى عالجتها وأحاطت بها الدول والأحزاب والزعماء الأكثر تقدمية فى جهودهم الرامية إلى التخلص مما تبقى من بلادهم فى قبضة الإمپريالية (٦) ؛ رابعاً ، الأهمية

---

(١) Guinea-Bissau : والمقصود هنا غينيا المسماه بالبرتغالية . وبساو هى عاصمة البلاد ، وقد أسماها المؤلف هكذا تمييزا لها عن دولة غينيا المعروفة ، وعن غينيا «الأسبانية» ، وكذلك جريا على العادة فى تسمية بعض البلاد الأفريقية ، التى يحمل أكثر من بلد منها اسما واحدا ، منسوبة إلى عواصمها ، مثل الكنغو كينشاسا والكنغو برازاڤيل . انظر ، ص ٥٤٩ — المترجم .

(٢) Cape Verde : انظر ، ص ٥٤٩ — المترجم .

(٣) Sao Tomé : انظر ، ص ٥٥٠ — المترجم .

(٤) Principe : انظر ، ص ٥٥٠ — المترجم .

(٥) Cabinda : انظر ، ص ٥٥٠ — المترجم

(٦) تناولت هذه النقاط فى كتابى Africa, the Way Ahead (هذا هو الكتاب الثالث للمؤلف ، وقد قمت بترجمته إلى العربية تحت عنوان : « أفريقيا على طريق المستقبل » ، وأصدرته الدار القومية ضمن سلسلة « من الشرق والغرب » ، يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٦٦ وآمل أن أتمكن =

الخاصة للنضال المسلح الذى تشنه قوات التحرير بقيادة « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب ڤرد » (١) ، و« الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » (٢) ، و« جبهة تحرير موزمبيق » (٣) ، و« المؤتمر الوطنى الأفريقى » لجنوب أفريقيا (٤) ، و« منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » (٥) بناميبيا ، و« الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » (٦) .

فى الخمسينيات حققت القارة الأفريقية تقدماً عظيماً فى كفاحها من أجل الاستقلال ، ومن أجل وضع حد للحكم الاستعمارى المباشر ، وقد شن هذا الكفاح بصور مختلفة ، بالمظاهرات والمواكب الجماهيرية ، وحملات المقاطعة والإضراب ، ومقاومة الفلاحين للمخططات الزراعية الحكومية أو لاستيلاء المستوطنين البيض على الأرض ، والانتخابات وتكوين الأحزاب السياسية ، وإصدار الصحف ونشر البيانات . وفى عدد من تلك الحالات شن النضال المسلح قبل الحصول على الاستقلال ، وكانت أطول المعارك وأشدها مرارة تلك التى دارت رحاها فى الجزائر (٥٤ — ١٩٦٢) ، وكينيا

= فى القريب من ترجمة الكتاب الثانى للمؤلف ، وعنوانه Africa, The Lion Awakes ، وبذا تكتمل للمكتبة العربية هذه المراجع الثلاثة الهامة ، التى تعد فى الحقيقة مجلدات ثلاثة لعمل واحد بالغ الأهمية — المترجم .)

(١) Party of Independence in Guinea and Cape Verde . ويعرف هذا الحزب بكلمة PAIGC التى تتكون من الحروف الأولى لاسم الحزب بالبرتغالية : Partido Africano da Independencia de Guine et Cape Verde . انظر ، ص ٤٢٧ — المترجم .

(٢) People's Movement for the Liberation of Angola . وتعرف هذه الحركة بكلمة MPLA التى تتكون من الحروف الأولى لاسمها بالبرتغالية : Movimento Popular de Libertacao de Angola . انظر ، ص ٤٢٩ — المترجم .

(٣) Mozambique Liberation Front . وتعرف بكلمة فريليمو FRELIMO التى تتكون من الحروف الأولى لاسمها بالبرتغالية : Frente Libertacao de Moçambique. انظر ، ص ٤٣٣ . وفيما يتعلق بزعيم الجبهة الراحل إدواردو موندلانى Eduardo Mondlane ، انظر ، ص ٤٧٣) — المترجم .

(٤) African National Congress of South Africa (ANC) . انظر ص ٤٣٥ — المترجم .

(٥) South West African People's Organisation in Namibia (SWAPO) انظر ، ص ٤٣٨ — المترجم .

(٦) Zimbabwe African People's Union (ZAPU) . انظر ، ص ٤٣٩ — المترجم .

(٥٢ - ١٩٥٧)، ولكن النزاع المسلح نشأ أيضاً فى الكمرون (١) ، وحدثت المصادمات فى المغرب وتونس ، وسحقت ثورة فى مدغشقر (مالاجاش الآن) فى عام ١٩٤٧ بوحشية مروّعة ، وفى مصر (فى عام ١٩٥٢) كان الإجراء المسلح الذى قام به الضباط الوطنيون عملا ضرورياً للإطاحة بالنظام الملكى الفاسد الذى كانت تسانده الإمبريالية .

وحتى فى تلك البلاد الأفريقية التى لم يحدث فيها نضال مسلح - والحقيقة أن ذلك كان صحيحاً بالنسبة لمعظم بلاد القارة الأفريقية - شن النضال على الرغم من ذلك ، ولم يحصل بلد أفريقى واحد على استقلاله دون إراقة دماء ، ودون استشهاد عدد من أبنائه فى سبيل قضية محاربة الإستعمار . ولم يحدث فى أى مكان من القارة أن لجأ الإمبرياليون ، كما يحلو لهم أن يزعموا، إلى « منح » الاستقلال تطوّعاً لأى شعب من شعوبها . فأى تراجع من جانب الإمبرياليين إنما فرضته عليهم حركة الشعب الجماهيرية . كما أن حصول غانا على استقلالها فى عام ١٩٥٧ ، وحصول غينيا على استقلالها فى العام التالى ، كانا ذا تأثير هائل على أفريقيا بأسرها . فقد انهار سد الاستعمار ؛ وفى تتابع سريع ، فى كل من المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة ، تحقق الاستقلال فى عدد من الدول . وقد سارت الكنغو على الطريق نفسه فى عام ١٩٦٠ ، ولكنها لم تكد تحصل على استقلالها حتى راحت ضحية لأشكال جديدة من السيطرة ، مع وقوع الانقلاب ضد حكومة پاتريس لومومبا ، وهو الانقلاب الذى قدم المثل للانقلابات اللاحقة ضد الحكومات التقدمية الأخرى فى أفريقيا .

سنوات التقدم

بيد أن عام ١٩٦٠ كان على وجه الإجمال عام تقدم ، « عام أفريقيا » كما أصبح معروفاً . وسرعان ما كان يوجد فى أفريقيا أكثر من ثلاثين دولة أفريقية مستقلة . أما أن الدول الغربية قد أرغمت على التراجع فى وجه حركات التحرر الوطنى الصاعدة ، وأنها قد أقرت بالحاجة إلى مواءمة نفسها

(١) انظر ، ص ٥٨٥ - المترجم .

مع الواقع ، وإلى البحث عن أساس جديد تستطيع منه استعادة قبضتها الاقتصادية والإعداد لهجمات جديدة ، فيتضح من البيانات التى صدرت فى ذلك الوقت عن المتحدثين البارزين فيها . من ذلك أن هارولد ماكميلان ، رئيس وزراء بريطانيا السابق ، قد ألقى بمدينة الكاب فى ٣ فبراير ١٩٦٠ ، خطابه الشهير عن « رياح التغيير » ، والذى تحدث عنه فيه عن « قوة الوعى الوطنى الأفريقى » الذى يعصف بالقارة الأفريقية بأسرها ، وبرغم الحكومة البريطانية على « قبوله كأمر واقع » .

وبالطريقة نفسها فإن الجنرال ديجول ، فى خطاب له فى ٩ ديسمبر ١٩٦٠ ، أمام الضباط الفرنسيين بمدينة بليدة Bled الجزائرية ، قبل عام من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار مع جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ، قد ناشد ضباطه أن يتفهموا الوضع الجديد الذى جعل من المستحيل مواصلة السيطرة على الجزائر . وأعلن ديجول أن « ذلك هو الإطار الكامل للتحرر الذى يكتسح العالم من أقصاه إلى أقصاه ، والذى اكتسح قارتنا السوداء ، والذى اكتسح دون استثناء كل ما كان إمبراطورية فى يوم من الأيام ، والذى لا يمكن إلا أن تكون له نتائجه فى هذه المنطقة .... » .

وبحلول عام ١٩٦٤ كانت هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية مستقلة ، وكانت هناك منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها الإيجابى ، وكان هناك أيضاً ما هو أكثر دلالة ، مجموعة من الدول المتقدمة — الجمهورية العربية المتحدة ، الجزائر ، غانا ، غينيا ، مالى ، الكنغو (برازافيل) ، زنزبار — تنجانيقا (تنزنيا فيما بعد) — التى كانت عاكفة على تخليص نفسها من القبضة الإمبريالية ، وعلى إحداث تغييرات اجتماعية جذرية فى أطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقييد نمو القوى الرأسمالية المحلية ، وبذا تجعل من اليسير السير نحو الاشتراكية دون المرور بمرحلة التطور الكامل للرأسمالية.

وقد كان عاما ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بمثابة إنذار للإمبرياليين . ففى أغسطس ١٩٦٣ أطيح بحكومة فولبير يولو (١) العميلة فى الكنغو (برازافيل) بعمل

(١) Abbé Fulbert Youlou : انظر ، ص ٤٧٦ — المترجم .

جماهيرى من جانب الشعب ، ووصلت حكومة شعبية جديدة إلى السلطة . وفى أكتوبر ١٩٦٣ ساعدت حركة شعبية واسعة النطاق على التعجيل بسقوط حكومة داهومى الرجعية (على الرغم من أن العسكريين كان باستطاعتهم التدخل فى النزاع وتولى السلطة) . وقد أحبطت حركة شعبية مماثلة ضد حكومة جابون، عندما تمكنت قوات المظلات الفرنسية من إعادة الحكومة المعزولة . وفى يناير ١٩٦٤ أطاحت انتفاضة شعبية مسلحة بحكومة زنزبار . وفى أكتوبر ١٩٦٤ أطيح بالنظام العسكرى لحكومة الفريق إبراهيم عبود، فى إثر إضراب وأعمال جماهيرية أخرى قام بها شعب السودان، الذى وجد سنداً فى موقف عدم التدخل الذى اتخذته القوات المسلحة السودانية ، وهو الموقف الذى كان مرجعه انقسام الآراء بداخلها وتردد بعض وحداتها فى العمل .

وهكذا فى أقل من اثنى عشر شهراً تمت الإطاحة بخمس حكومات غير شعبية . ولم يتمكن الإمبرياليون من التدخل العانى الصريح للإبقاء على الوضع القائم إلا فى حالة واحدة ، حالة جابون ، التى كانت ذات طبيعة انقلاب من أعلى ، أكثر منها حركة واسعة أصيلة من جانب الشعب .

بيد أن ذلك لم يكن كل ما فى الأمر . فقد كان هناك إضراب عام بالغ الدلالة فى نيجيريا ، ضم حوالى مليون عامل ، أعقبته فى غضون بضعة شهور أزمة سياسية تتعلق بالإضراب العام . كما أحرز جيش التحرير فى غينيا — بساو ، بقيادة أميلكار كابرال (١) و « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا — وكيپ ڤرد » ، مكاسب هامة ، بتحريره ما يقرب من خمسى أراضى البلاد وظفره باستحسان دولى . وفى أنجولا أعادت « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » تنظيم قواتها وشنت هجوماً جديداً ، وبدأ النضال المسلح من جانب حركة التحرير الوطنى . وفى موزمبيق أعلنت « جبهة تحرير موزمبيق » ، فى سبتمبر ١٩٦٤ ، الكفاح المسلح فى البلاد ؛ ولم يكد يمضى أسبوع واحد حتى أعلن حزب « سوابا » (٢) فى النيجر بدوره الكفاح المسلح ضد حكومة النيجر . وفى الوقت نفسه كانت حرب العصابات تنتشر فى الكنغو (كينشاسا) .

(١) Amilcar Cabral : أنظر ، ص ٤٧٧ — المترجم .

(٢) Sawaba : أنظر مادة « همانى ديورى » ص ٤٩٥ — المترجم .

الهجوم الامبريالى المضاد

من أجل وقف هذا التقدم التاريخى بدأ الإمبرياليون هجومهم المضاد فى أفريقيا . وكان محور مؤامراتهم هجوم قوات المظلات على ستانلى ڤيل بالكنغو (كينشاسا) ، فى نوفمبر ١٩٦٤ . وفى ١٩ فبراير ١٩٦٥ كشفت **تريبيون دى فاسيون** النقاب عن نوايا الإمبرياليين . كتبت تقول إن إنزال قوات المظلات فى ستانلى‌ڤيل لم يكن سوى جزء من خطة حلف الأطلنطى الاستراتيجية فى أفريقيا . فقد كان الهدف « تدخلا أعظم ضخامة بكثير يتجاوز حدود الكنغو » . وقد أكدت الشهور التالية بما لايدع مجالا للشك وجود مثل هذه النوايا . إذ حدثت عمليات اغتيال للزعماء التقدميين ؛ ومؤامرات للإطاحة بالحكومات الشعبية ؛ وإجراءات عسكرية لإرهاب الحكومات ؛ ومحاولات لبث الحيرة والارتباك والبلبلة والانقسام فى صفوف الشعوب عن طريق دق طبول العداء للشيوعية ، وعن طريق المساعى العلنية الصريحة فى بلدان معينة ضد أكثر الزعماء المعادين للإمبريالية المتطلعين للأمام اتساقاً وتصميما وإصراراً .

فى يناير ١٩٦٥ اغتيل بيير نجـــنداندموى ، رئيس وزراء بورندى — واتضح أن القاتل كان موظفاً سابقاً بسفارة الولايات المتحدة فى تلك الدولة . وفى فبراير ١٩٦٥ اختطف ثلاثة من الزعماء الوطنيين بالكنغو (برازاڤيل) ، وعثر عليهم فيما بعد قتلى ، وقد شوهت جثثهم تشويهاً فظيعاً . وفى ٢٤ فبراير ١٩٦٥ ، اغتيل پيو پنتو(١) ، أحد الزعماء الوطنيين البارزين فى كينيا ، أمام منزله برصاص القناصة . وراجت وقتها الإشاعات بأن أسماء زعماء تقـــدميين آخرين فى كينيا ، ومن بينهم أوجنجا أودنجا (٢) وأتشيينج — أونيـــكو (٣) وبيلداد كاجيا (٤) ، كانت مدرجة فى قائمة القناصـــة .

---

(١) Antonio Rudolfo José Pio Pinto : انظر ، ص ٤٧٩ — المترجم .

(٢) Ajuma Oginga Odinga : انظر ، ص ٤٨٠ — المترجم .

(٣) Richard Achineg-Oneko : انظر ، ص ٤٨٢ — المترجم .

(٤) ورد الاسم فى النص بيلداد كافيا Bikdad Kaffia ، وصحة الاسم بيلداد كاجيا Bildad Kaggia . انظر ، ص ٤٨٤ — المترجم .

ولم تكد تمضى بضعة أسابيع حتى أعلن الرئيس يوليوس نيريرى عن اكتشاف مؤامرة ضد الحكومة ، وقيل إن موظفى السفارة الأمريكية كانوا ضالعين فيها . وفى الكنغو برازافيل تم تهريب الرئيس المخلوع يولو إلى خارج البلاد تمهيداً لمؤامرة جديدة لإعادته إلى السلطة . وفى مالاوى أجبر الرئيس دكتور هستنجزباندا جميع الوزراء التقدميين على ترك الحكومة ، أو أرغمهم على الفرار ، وسقطت البلاد من جديد تحت وطأة سيطرة بريطانية تكاد أن تكون علنية ، مع وجود ضباط بريطانيين يشرفون على الجيش وقوات الشرطة والمخابرات ، وموظفين بريطانيين يوجهون جميع الوزارات والإدارات الرئيسية فى الدولة .

وفى خلال الفترة نفسها قامت الطائرات الأمريكية الملحقة بقوات تشومبى فى الكنغو بمهاجمة أوغندا المجاورة ، وبانتهاك حدود السودان . وفى بيان شديد اللهجة موجه إلى حكومة الكنغو أدان دكتور أوبوتى ، رئيس وزراء أوغندا ، علانية الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك فى الهجمات . وبعد ذلك بأسابيع قليلة كانت حكومة غينيا تشكو من قيام القوات البرتغالية بهجمات عبر حدودها قادمة من غينيا — بساو .

وقد أصبح الوضع على درجة كبيرة من الخطورة حتى أن الرئيس نكروما ، فى خطاب له أمام برلمان غانا ، فى ٢٢ مارس ١٩٦٥ ، أعلن أن حكومته «لديها دليل لايدحض على أنه فى حوزة دول معينة خطط قطعت شوطا طويلا من الإعداد تستهدف الإطاحة بالحكومة التقدمية فى الكنغو (برازافيل) وبغيرها من الحكومات فى الدول الأخرى» . كما قرر أيضا أنه قد أجرى مؤخرا مناقشات مع رؤساء غينيا ومالى والجزائر اتفقوا فى خلالها «على مواصلة التمسك باليقظة الشديدة ضد التغلغل المتزايد من جانب الإمبرياليين والاستعماريين الجدد فى أفريقيا» .

الانقلابات العسكرية

منذ أن صدر ذلك التحذير عن الرئيس نكروما وقعت بالقارة الأفريقية

سلسلة من الانقلابات العسكرية ، وفى فبراير ١٩٦٦ عزل الرئيس نكروما نفسه بوساطة انقلاب عسكرى على حين كان فى خارج البلاد .

والعرض الموجز للانقلابات العسكرية والانتفاضات الرئيسية فى أفريقيا منذ عام ١٩٦٣ يقدم لنا الصورة التالية :

عام ١٩٦٣

١٣ يناير : اغتيال أوليمپيو (١) رئيس دولة توجو على أيدى العسكريين الذين تولوا السلطة بصورة مؤقتة إلى أن عهد بها إلى الرئيس جرونتسكى (٢) .

١٢-١٥ أغسطس : الإطاحة بفولبير يولو ، رئيس الكنغو (برازاڤيل) ، على أيدى هبة شعبية تحت قيادة نقابات العمال ومقترنة بإضراب عام . وقد رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين . وجاءت إلى السلطة حكومة شعبية جديدة .

١٩-٢٨ أكتوبر : إضراب عام ومظاهرات ضد الرئيس ماجا (٣) ، رئيس دولة داهومى ، ووقوع انقلاب عسكرى بقيادة الكولونيل سوجلو أطاح بالحكومة المؤقتة . وأقام الكولونيل سوجلو حكومة جديدة يرأسها أپيثى (٤) وماجا وأهومادجبى (٥) .

٣ ديسمبر : فشل محاولة للقيام بانقلاب عسكرى فى النيجر للإطاحة بالرئيس ديورى (٦) .

---

(١) Sylvanus Olympio : انظر ، ص ٤٨٦ — المترجم .
(٢) Nicholas Grunitsky : انظر ، ص ٤٨٨ — المترجم .
(٣) Hubert Maga : انظر ، ص ٤٨٩ — المترجم .
(٤) Sourou-Migan Apithy : انظر ، ص ٤٩١ — المترجم .
(٥) Justin Ahomadegbé : انظر ، ص ٤٩٣ — المترجم .
(٦) Hamani Diori : انظر ، ص ٤٩٥ — المترجم .

عام ١٩٦٤

١٢ يناير : قيام هبة شعبية مسلحة فى زنزبار أطاحت بحكومتها.

٢٠–٢٤ يناير : وقوع تمرد عسكرى فى جيوش كل من تنجانيقا وكينيا وأوغندا ؛ وسرعان ما تمت السيطرة على الموقف فى البلاد الثلاثة .

١٨ فبراير : وقوع انقلاب عسكرى فى جابون أطاح بالرئيس ليون مبا (١) الذى أعيد إلى السلطة عن طريق تدخل قوات المظلات الفرنسية .

٢٢ نوفمبر : الهجوم الإمبريالى على ستانلىڤيل ، والهزيمة المؤقتة للقوى الشعبية .

عام ١٩٦٥

١٥ يناير : اغتيال رئيس وزراء بوروندى .

أول مارس : قمع القوى التقدمية فى مالاوى .

١٨ يونية : عزل الرئيس بن بيلا عن طريق عمل عسكرى بقيادة هوارى بومدين ، الذى يشغل الآن منصب رئيس الدولة .

نوفمبر : اكتشاف مؤامرة ضد الحكومة فى غينيا .

٢٥ نوفمبر : وقوع انقلاب عسكرى فى الكنغو (كينشاسا) بقيادة الكولونيل موبوتو .

٢٩ نوفمبر : قيام الجيش فى داهومى بإرغام كل من أبيثى رئيس الدولة ، وأهومادیجی ، رئيس « مجلس الوزراء » على الاستقالة .

٢٢ ديسمبر : تولى الكولونيل سوجلو السلطة فى داهومى بصفة شخصية .

(١) Leon M'ba : انظر ، ص ٤٩٦ – المترجم .

عام ١٩٦٦

أول يناير	:	وقوع انقلاب عسكرى بقيادة الكولونيل بوكاسا ، رئيس هيئة أركان حرب جيش جمهورية أفريقيا الوسطى ، أطاح بالرئيس دافيد داكو (١) .
٢–٤ يناير	:	فى أعقاب المظاهرات التى قام بها العمال النقابيون فى واجادوجو (٢) عاصمة ڤولتا العليا ، ومع بداية الإضراب العام فى المدينة ، قام اللفتنانت كولونيل سانجولى لاميزانا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، بعزل الرئيس ياميوجو (٣) ، وتولى السلطة فى البلاد .
١٥ يناير	:	ثورة الضباط الشبان فى نيجيريا وقتل رئيس الوزراء الاتحادى واثنين من رؤساء وزراء الأقاليم ، وتولى الماجور الجنرال إيرونسى السلطة .
٢٢ فبراير	:	قيام ميلتون أوبوتى ، رئيس وزراء أوغندا ، بعزل رئيس الدولة (كاباكا بوجندا) .
١٤ إبريل	:	أرغم أوجنجا أودنجا ، نائب الرئيس فى كينيا ، على الاستقالة، فى حركة عامة ضد الزعماء اليساريين.
٢٣ مايو	:	نشوب قتال مسلح بين قوات حكومة أوغندا وقوات ملك بوجندا ، وإرغام الملك على مغادرة البلاد .
٢٨ يونيه	:	وقوع تمرد فى جيش الكنغو (برازاڤيل) سرعان ما تمت السيطرة عليه .
٢٩ يوليه	:	وقوع انقلاب عسكرى ثان فى نيجيريا ، واغتيال الجنرال إيرونسى ، وتشكيل حكومة عسكرية جديدة برئاسة الكولونيل جوون .

(١) David Dacko : انظر ، ص ٤٩٨ – المترجم .
(٢) Ouagadougou : انظر ، ص ٥٥١ – المترجم .
(٣) Maurice Yaméogo : انظر ، ص ٤٩٩ – المترجم .

٢٩ نوفمبر : عزل إنتارى الخامس ملك بورندى ، وأعلنت بورندى جمهورية برئاسة الكولونيل ميكومبيرو .

عام ١٩٦٧

١٣ يناير : عزل جرونتسكى ، رئيس دولة توجو ، بوساطة انقلاب عسكرى بقيادة اللفتنانت كولونيل إيادىما ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش . وكان ذلك الانقلاب فى أعقاب ثورة فاشلة ، وقعت فى نوفمبر ١٩٦٦ ، وتمكن الجيش من إخمادها .

٢٤ يناير : محاولة القيام بانقلاب عسكرى فى غانا بقيادة اللفتنانت أووسو- جيماح واللفتنانت سوليمانا .

مارس : اكتشاف مؤامرة للإطاحة بحكومة أوغندا .

٢٢ مارس : إعلان البريجادير دافيد لانسانا لحالة الطوارىء فى سيراليون ، واعتقال رئيس الوزراء المنتخب حديثا ، سياكا ستيفنز (١) .

٢٤ مارس : قيام مجموعة من ضباط الجيش فى سيراليون بالإطاحة بالبريجادير دافيد لانسانا . وحلت الأحزاب السياسية وأصبحت تعتبر خارجة على القانون ، وأصبح الكولونيل چاكسون سميث — رئيسا للدولة .

١٧ إبريل : قيام اللفتنانت كولونيل إيادىما بحل حكومة توجو ، وتوليه منصب رئيس الدولة .

١٧ إبريل : قيام بعض صغار الضباط فى غانا بمحاولة عسكرية للاستيلاء على السلطة ، بقيادة اللفتنانت أرثر واللفتنانت يبوآح . وقد قتل المتمردون اللفتنانت

(١) Siaka Probyn Stevens : انظر ، ص ٥٠١ — المترجم .

جنرال كوتوكا فى أثناء القتال الذى دار فى أعقاب المحاولة .

٨–١٦ ديسمبر : حدوث إضرابات واسعة النطاق فى داهومى استجابة لنداء نقابات العمال .

١٧ ديسمبر : وقوع انقلاب عسكرى فى داهومى بقيادة الضابطين كوانديتى وكيريكو ، وعزله للرئيس الجنرال سوجلو .

٢٢ ديسمبر : تقاسم الكولونيل ألي والضابط كوانديتى سلطة رئاسة الدولة فى داهومى .

عام ١٩٦٨

١٩ إبريل : قيام صغار الضباط فى سيراليون بثورة أطاحت بحكومة الكولونيل چاكسون – سميث العسكرية ، واستعيد الحكم المدنى بالبلاد ، وعاد سياكا ستيفنز إلى شغل منصب رئيس الوزراء .

٣ أغسطس : استيلاء الجيش على السلطة فى الكنغو (برازاڤيل) فى ظل انقلاب مسلح بقيادة الكابتن نجوابى(١) ، ومطالبة الرئيس ما سمبا – ديبا (٢) بتشكيل حكومة جديدة بالتشاور مع الجيش .

٤ سبتمبر : قيام الجيش بعزل ما سمبا – ديبا .

١٩ نوفمبر : وقوع انقلاب عسكرى فى مالى ، وعزل الرئيس موديبو كيتا (٣) وحكومته ، وتشكيل «اللجنة العسكرية للتحرير الوطنى» Military Committee of National Liberation برئاسة اللفتنانت موسى تراور ، وقيام حكومة مؤقتة برئاسة الكابتن دياكيتى .

(١) Marien Ngouabi : انظر ، ص ٥٠٣ – المترجم .
(٢) Alphonse Massemba-Debat : انظر ، ص ٥٠٤ – المترجم .
(٣) Modibo Keita : انظر ، ص ٥٠٦ – المترجم .

عام ١٩٦٩

٥ مارس : وقوع محاولة للقيام بانقلاب عسكرى فى غينيا الاستوائية بقيادة دكتور أتانازيو ندونجو وزير الخارجية .

١١ مارس : وقوع محاولة للقيام بانقلاب عسكرى فى غينيا ، كان من بين المشتركين فيها فوديبا كيتا (١) الذى كان قد شغل فيما سبق منصبى وزير الداخلية ووزير الدفاع ، والكولونيل كامان ديابى ، مساعد رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

من الصورة السابقة التى تكشف عن أكثر من أربعين انقلابا عسكريا أو محاولة للقيام بانقلابات عسكرية أو أزمة حكومية فى خلال ست سنوات ، يتضح بصورة كافية أن الوضع السياسى فى أفريقيا أبعد ما يكون عن الاستقرار.

ولذا كان من المفهوم أن يتحدث بعض المعلقين عن أفريقيا «التى تسلك طريق أمريكا اللاتينية» — طريق الانقلابات العسكرية ، والحكومات العميلة ، والتغيرات المستمرة للأنظمة .

فما سبب هذا الوضع ؟ ولماذا تحولت الآمال البراقة العريضة ، التى علقها الكثيرون على أفريقيا فى الستينيات ، إلى أزمات اليوم المتواترة ؟ ثمة عدد من العوامل ينبغى أن توضع فى الاعتبار ، لأن ذلك ليس وضعا بسيطا ، وإنما وضعا زاخرا بالتعقيدات والتغييرات التى تنشأ عن مساعى الإمبريالية ، والنزاعات بين الدول الإمبريالية نفسها ، والمرحلة المبكرة لتطور الدول الأفريقية الجديدة ، والقسمات النوعية للتركيب الطبقى فيها ، والانحيازات والتحولات الطبقية الجديدة التى ظهرت فى فترة ما بعد الاستقلال ، والمشكلة الخاصة التى تعانى منها أفريقيا ، وهى مشكلة القبلية . ولكل هذه العوامل تأثيرها على الوضع فى مختلف الدول الأفريقية ، وعلى طابع الجيوش والضباط ، وعلى الدور الذى تلعبه الانقلابات العسكرية المختلفة.

---

(١) Fodeba Keita : انظر ، ص — ٥١٠ المترجم .

أهداف الامبريالية

تعد أهداف الإمبريالية أول عامل رئيسى ينبغى أخذه فى الاعتبار . فكل من الدول القديمة صاحبة المستعمرات فى أفريقيا – بريطانيا ، فرنسا ، بلچيكا ، البرتغال – وكذلك الدول الحديثة المتنافسة على السلطة والنفوذ فى أفريقيا – الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، ومنذ عهد قريب اليابان – كانت فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية تهدف إلى تحويل أفريقيا إلى مصدر لأرباح إضافية جديدة لنفسها ، وذلك فى مساعيها للاستفادة من نفس انهيار النظام الاستعمارى القديم فى فرض قيود جديدة غير مباشرة إلى حد كبير على البلاد وعلى شعوبها ومواردها . وقد استثمرت هذه الدول مئات الملايين من الجنيهات ، وبخاصة في استخراج المعادن والصناعات المتعلقة بها ، وفى المصارف والتأمين ، وفى بعض مجالات الصناعات التحويلية – بيد أنه مع وجود ظروف مواتية للاستغلال ، فإن توزيعات أسهم استثنائية كانت تدفع لأصحاب الاستثمارات ، وهى التوزيعات التى كانت تنتزع من أفريقيا فى شكل أرباح مصدرها الأجور المنخفضة التى يتقاضها العمال الأفريقيون .

وقد حققت الاحتكارات التجارية الغربية العملاقة ملايين إضافية من الجنيهات عن طريق شراء المنتجات الزراعية التى ينتجها الفلاحون الأفريقيون بأثمان منخفضة . وحقق رجال الصناعة الغربيون عدة ملايين أخرى عن طريق بيع السلع التامة الصنع للشعب الأفريقى بأثمان عالية نسبيا ، وهى سلع تصنع عادة من المواد الخام والمواد نصف المصنعة التى تنتجها القارة الأفريقية .

ويعد ذلك بشكل عام إطار العلاقة الاقتصادية التى يريد الإمبرياليون الإبقاء عليه ، على الرغم من أنه يتم أيضا تشجيع بعض التطور فى الصناعة الخفيفة وفى الصناعات التحويلية وفى البنيان السفلى(١). ومن الواضح أن بعض الانقلابات العسكرية التى حدثت فى أفريقيا تساعد الامبرياليين على تحقيق

(١) Infra-structure : انظر ، ص ٥٩٧ – المترجم .

هذا الغرض ، بيد أن الدراسة المدققة توضح أنه بينما كان عدد من عمليات الاستيلاء العسكرى على السلطة ذا عون واضح ونوعى للإمبريالية ، لم تكن لكل الانقلابات هذا الطابع بهذه الدرجة المباشرة للغاية .

فئات الانقلابات العسكرية

ويمكن تقسيم الانقلابات العسكرية إلى عدة فئات :

أولا : كانت هناك المحاولات الواضحة للإطاحة بالحكومات التقدمية ، وتلك كانت حالة الانقلاب العسكرى الذى وقع فى غانا فى عام ١٩٦٦ ، وفى مالى فى عام ١٩٦٨ . وبالمثل كانت المحاولات الفاشلة التى تمت أيضا ضد حكومات غينيا والجمهورية العربية المتحدة وتنزانيا .

ثانيا : كانت هناك حالات استبعد فيها زعماء يساريون بوسائل سياسية أساسا ، وحل محلهم زعماء أكثر استعدادا للتعاون مع الإمبرياليين . وكانت تلك هى الحال ، على سبيل المثال ، مع الانقلابين السياسيين فى مالاوى (فى عام ١٩٦٥) ، وكينيا (فى عام ١٩٦٦) . وكانت الوسائل **السياسية** فى هذه الحالات تساندها بطبيعة الحال القوة العسكرية للدولة ، وإن كانت القوات المسلحة نفسها لم تتدخل أو تستول على السلطة .

ثالثا : كانت هناك محاولات لقيت فيها عناصر أكثر محافظة ، فى عشية الاستقلال ، المؤازرة والتأييد من الإمبريالية من أجل الوصول إلى القمة . وكانت هذه هى حالة النيجر فى عام ١٩٥٨ ؛ والمحاولة التى بذلت فى زنزبار عند نهاية عام ١٩٦٣ (وهى محاولة لم تعش طويلا ، وإنما انهارت فى غضون أسابيع قليلة عندما واجهت انتفاضة مسلحة) ؛ ثم بعد ذلك فى بوتسوانا (١) وليسوتو (٢) . (فى عام ١٩٦٥) ، عندما ساعدت الإمبريالية البريطانية القوى التقليدية والمحافظة على تسلم السلطة ، كما كان يجرى إعداد الأمر نفسه بالنسبة لسوازيلاند (٣) وهنا أيضا لم يكن يوجد استيلاء مباشر من جانب

---

(١) Botswana : انظر ، ص ٥٥١ — المترجم .

(٢) Lesotho : انظر ، ص ٥٥٢ — المترجم .

(٣) Swaziland : انظر ، ص ٥٥٢ — المترجم .

العسكريين على السلطة ، وإنما وضع كل ثقل الدولة على الرغم من ذلك تحت تصرف أولئك الذين يعملون لصالح الإمبريالية .

رابعا : كانت هناك انقلابات عسكرية ، لا لسحق حكومة تقدمية ، وإنما لوقف الزحف نحو اليسار ، سواء بالتخلص من حكومة رجعية غير موثوق فيها كانت الجماهير على وشك التحرك ضدها ، أو بالحيلولة دون وصول حكومة أكثر تقدمية إلى السلطة . وكانت هذه إلى حد كبير هي حالة الانقلابات العسكرية فى داهومى ، وسيراليون ، وإلى حد ما فى فولتا العليا .

خامسا : كانت هناك انقلابات عسكرية متعاقبة فى الكنغو (كينشاسا) ، يمكن تفسيرها جزئيا بصراع الإمبريالية لكبح جماح الشعب ولتنصيب حكومة رجعية فى السلطة ، بيد أن هذه الانقلابات محكومة أيضا بالنزاعات الإمبريالية ، وبخاصة تلك النزاعات القائمة بين الولايات المتحدة والتجمع الأنجلو بلچيكى ، إذ أن هذا الأخير فى الأصل كان يضع كل ثقته فى تشومبى (١) ، على حين كانت الولايات المتحدة تضع ثقتها فى الكولونيل موبوتو (على الرغم من أن ذلك قد تعقد كثيرا بسبب مناورات وتحولات مختلف المجموعات الاحتكارية فى داخل كل بلد إمبريالى على حدة) .

سادسا : كما رأينا بوضوح فى حالة نيچيريا ، كان للنزاعات القبلية دورها ، وقد استفاد الإمبرياليون من هذه النزاعات بطبيعة الحال ، على الرغم من أن ثمة عوامل أخرى كان لها دورها هنا ، ومن بينها نضال الشعب ضد السيطرة الإقطاعية القادمة من الشمال ، وجهود المنظمات الأكثر تقدما من الناحية السياسية من أجل السير بالبلاد قدما إلى موقف معاد للإمبريالية أكثر وضوحا وصراحة وحزما .

وفى بعض الحالات لابد أن توجد عناصر تجمع بين عدد من هذه السمات المميزة . وفى عدد قليل من البلاد ، مثل توجو وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى ، لا يكون مصدر النزاع وأساس الانقلاب العسكرى واضحين

(١) Moise Kapenda Tschombe : انظر ، ص ٥١١ – المترجم .

بصورة مباشرة للغاية ، وإنما قد يبدوان ناشئين عن الصراعات المحمومة بين المجموعات المتنافسة من الرأسماليين الأفريقيين ، مع إضافة عامل المنافسة فى داخل صفوف الإمبرياليين ، كما فى حالة توجو .

العلاقات الطبقية فى أفريقيا

ويستحيل التوصل إلى فهم واقعى لهذه التطورات المختلفة دون أن نتناول بصورة أكثر دقة وقربا االأبنية الطبقية للمجتمعات الأفريقية ، وطابع العلاقات والنزاعات التى نشأت منذ الاستقلال .

وفى معظم أجزاء أفريقيا ، وبخاصة فى أفريقيا المدارية ، **طال أمد الحكم الاستعمارى كثيرا** ، وأمعن فى تشويه النمو الاقتصادى ، بحيث إن تكوين الطبقات الاجتماعية الحديثة :- الأجراء ، المستخدمين ، التجار ، الرأسماليين ، الزارعين الذين يستخدمون العمل الأجير ، أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون من أجل السوق ، المثقفين ، المهنيين ، والإداريين- لم يبدأ فى الواقع إلا فى العقود القليلة الماضية ، وبحيث إن عملية تكوينها لا تزال ماضية فى طريقها .

إن أغلبية السكان الأفريقيين فى القارة الأفريقية ليست فلاحين تحكمهم العلاقات الإقطاعية ويعملون لدى كبار ملاك الأرض ، وإنما تتكون من أفراد يعملون فى داخل إطار اقتصاد بسيط قائم على الاكتفاء الذاتى simple subsistence economy ، ولا يكونون فى أغلب الأحوال مرتبطين بالاقتصاد النقدى إلا عندما يتركون مساحاتهم الصغيرة من الأرض ليمارسوا العمل الأجير فى المناجم والسكك الحديدية والتشييد ، وفى المزارع الصغيرة والمزارع الرأسمالية الكبيرة المملوكة للأجانب .

إن طبقة العاملين بأجر تواصل النمو ، وربما يصل عدد أفرادها إلى عشرين مليونا من مجموع سكان القارة البالغ مائتين وخمسين مليونا . كما أن طبقة المثقفين والمهنيين والإداريين ، التى خلقت فى أول الأمر فى إطار محدود لتيسير مهمة الحكم الاستعمارى ، قد أخذت بلورها فى النمو بدرجة كبيرة منذ الاستقلال . ويحدث التمايز الطبقى فى الريف ، وبخاصة منذ الاستقلال ،

مع انبثاق طبقة من الزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، تستخدم العمل الأجير ، وتسرع فى استخدام آلات وتقنية حديثة للغاية ، كما يشتغل كثير من هؤلاء الزارعين أيضا فى التجارة والمضاربات . وفى المدن ينشىء الأفريقيون شركات للنقل ، ويقتحمون مجال الفنادق وغيرها من الأنشطة المحلية ، ويشترون الأرض ويبيعونها بعد تنميتها ، ويفتتحون المحلات والورش ، وهلم جرا . وفى كثير من بلاد القارة الأفريقية كانت أجهزة الحكومة ، بل البرلمان أيضا ، مدخلا إلى تحسين الوضع الاقتصادى الشخصى ، وكان الأفراد يستفيدون من مناصبهم الجديدة لإثراء أنفسهم ، ولولوج طريق الرشوة والفساد والاختلاس ومحاباة الأقارب . وهكذا تطور ما وصفه فانون (١) ، فى ازدراء مناسب ، بأنه « نوع من الفئة الصغيرة الجشعة النهمة الشرهة ، التى تحكمها عقلية البائع المتجول ، والتى لايسعدها شىء قدر حصولها على توزيعات الأسهم التى سلمتها لها السلطة الاستعمارية السابقة » .

وفى النضال من أجل الاستقلال ، التقت معا جميع الطبقات التى وجدت نفسها مقهورة على أيدى النظام الاستعمارى — العمال ، الفلاحون ، التجار ، صغار الموظفين ، المثقفون ، بل الرؤساء فى بعض الأحيان — وبأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة ، عملت هذه الطبقات من أجل الاستقلال . وفى بعض الحالات وجدت هذه الوحدة تعبيرا عنها داخل إطار حزب وطنى واحد ، مثل « حزب الميثاق الشعبى لغانا » (٢) ، و « الحزب الديمقراطى الغينى » (٣) ، و « الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا » (٤) ... الخ

الطبقات بعد الاستقلال

ومع ذلك بدأت مع إحراز الاستقلال مرحلة جديدة . فالطبقات المختلفة قد أيدت النضال من أجل الاستقلال مدفوعة فى ذلك بأغراض مختلفة . وبالنسبة لقوى البورجوازية والبورجوازية الصغيرة الجديدة التى

(١) Frantz Fanon : انظر ، ص ٥٤٣ — المترجم .
(٢) Convention People's Party : انظر ، ص ٤٤١ — المترجم .
(٣) Parti Démocratique de Guinée (PDG) : انظر ، ص ٤٤٣ — المترجم .
(٤) Tanganyika African National Union (TANU) : انظر ، ص ٤٤٥ — المترجم .

انبثقت كحكومات وحكام لكثير من الدول الجديدة ، كان الهدف عادة هو الهدف المحدود ، هدف إثراء نفسها . ولم توجد سوى حالات قليلة كان على رأس الدول الجديدة فيها عناصر ديمقراطية ووطنية شاغلها الرئيسى رفاهية شعوبها لا رفاهية نفسها . وبالتالى فى أشكال وصور متغيرة ، انبثق الصراع الطبقى بين مختلف القوى الاجتماعية فى أفريقيا كعامل قوىّ فى فترة ما بعد الاستقلال . فالعمال والفلاحون الذين توقعوا أن يجلب لهم الاستقلال حياة جديدة ، لا أن يكون مجرد علم وطنى ونشيد وطنى ، إلى جانب رئيس وزراء أفريقى ورئيس دولة أفريقى ، قد أصبح يسيطر عليهم الضجر والقلق. ذلك أن توقعاتهم لم تتحقق — على حين يرون حكامهم الجدد يركبون عربات فارهة ، ويرتدون ثيابا فاخرة ، ويبدعون أنشطة جديدة فى مجال الأعمال ، ويسافرون إلى الخارج كالأباطرة ، ويدخرون ثرواتهم فى البنوك الأجنبية ، فى وقت لا يجد فيه الآلاف عملا ، ويقيمون فى مساكن مزرية ، ويرتدون أسمالا بالية ، ولا يجدون كفايتهم من الطعام . وكل ذلك كان واضحا على سبيل المثال فى الإضراب العام الواسع النطاق الذى هزّ نيجيريا فى عام ١٩٦٤ ، وفى الإضراب العام بداهومى فى ديسمبر ١٩٦٧ .

كذلك اشتدت حدة النزاعات بين مختلف مجموعات الدوائر الحاكمة نفسها . ففى معظم الحالات لاتكون المجموعات البورجوازية الجديدة قد وصلت بعد إلى مرحلة يمكن اعتبارها فيها طبقة رأسمالية كاملة متجانسة . وبدلا من ذلك تكون فى أغلب الأحوال عُصَباً أو زُمرا متنافسة ، ترتبط فى بعض الأحيان ، وليس دائما ، بالولاء للقبيلة . وهذه المجموعات المتنازعة ينافس بعضها بعضا فى سعيها وراء المكاسب التى يمكن أن تعود بها السيطرة السياسية .

وتعتمد هذه القوى الفاسدة على مساندة الإمبرياليين — والإمبرياليون على استعداد دائم بطبيعة الحال للاستفادة من مثل هؤلاء الوصوليين والمتسلقين التعساء . وفى بعض الأحيان تكون هناك دول إمبريالية مختلفة خلف المجموعات الحاكمة المختلفة . ويؤدى هذا بدوره إلى زيادة عدم استقرار هذه الأنظمة ، وإلى تمهيد التربة أمام تنفيذ المخططات الانقلابية .

يد الامبريالية

إن يد الإمبريالية لاتكون دائما واضحة وضوحا مباشرا فى هذه الانقلابات ، بيد أنه من الجلى أن إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإدارتى المخابرات البريطانية والفرنسية ، وكذلك مخابرات ألمانيا الغربية ، كانت جميعا تعمل فى أفريقيا طيلة هذا الوقت. وعلى الرغم من ذلك يكون من الخطأ أن نقدم نوعاً من «نظرية التآمر» على أنه التفسير الوحيد للنكسات التى حدثت فى القارة الأفريقية فى السنوات الأخيرة ، أو أن نقدم قوى المخابرات الأجنبية على أنها اليد الوحيدة خلف الانقلابات العسكرية .

لقد كانت هناك بالتأكيد مؤامرات نظمتها إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإدارات المخابرات فى غيرها من الدول الغربية ، وليس من الحكمة إطلاقا التهوين من شأن الأنشطة التى تقوم بها مثل هذه الهيئات ؛ وفى الوقت نفسه ينبغى أن يقر فى أذهاننا أن هذه الوكالات لايمكنها أن تعمل إلا فى إطار ظروف معينة معطاة . إنها لاتستطيع الإطاحة بحكومة من الحكومات ، ما لم يكن لديها بديل تنصّبه مكانها ؛ كما أن هؤلاء الذين يُرفعون إلى السلطة بهذه الطريقة ، حتى عندما يحكمون بالإرهاب والقهر المطلقين ، يكونون بحاجة إلى تأسيس أنفسهم على قوة اجتماعية نوعية . فوكالات المخابرات فى الغرب كانت لسنوات طويلة منهمكة بنشاط فى التآمر ضد البلاد الاشتراكية ، وإذا كانت لم تستطع أن تسجل أى نجاح لها هناك ، فمرجع ذلك إلى حد كبير أن فئات وطبقات معينة (أى كبار ملاك الأرض ، والرأسماليين ، جنبا إلى جنب مع قطاعات البورجوازية الصغيرة المتحالفة مع هذه الدوائر) لم تعد توجد كطبقات اجتماعية ، أو أنها قد تضاءلت إلى حد كبير ، وأصبحت تخضع لسيطرة حازمة من جانب جهاز الدولة الذى يقوده حزب ثورى .

ومع ذلك ففى الدول الجديدة بالقارة الأفريقية ، توجد قوى داخلية يمكن أن يصل الاستعمار الجديد إلى تفاهم معها : كبار ملاك الأرض الإقطاعيون ، التواقون إلى المحافظة على وضعهم الاقتصادى السابق وعلى

مركزهم المميز فى المجتمع ، أو إلى استعادة ما فقدوه منهما ؛ التجار والمضاربون ، الذين يخشون مقدم الاشتراكية ، ويريدون الاستمرار كوسطاء للاحتكارات الدولية الكبيرة ؛ قطاعات النخبة الجديدة ، المرتشية الفاسدة ، التى تتعجل الإثراء من ثمار الحكم ، قبل أن تصحو الملايين الجائعة وتطالب بمكان لها تحت الشمس ؛ كل خدم الرأسمالية وأتباعها ، المهنيون والدبلوماسيون ، ورؤساء الشرطة ، وجنرالات القوات المسلحة ؛ كل أولئك الذين يقلدون بطريقة تبعث على الغثيان أشد الطبقات طفيلية فى الغرب . ومن خلال هذه الطبقات الاجتماعية تسعى الدول الامبريالية إلى مد نفوذها فى الدول الأفريقية ، وبذا يصبح من الأهداف الجوهرية للاستعمار الجديد تغذيه مثل هذه الفئة ، والعمل على صياغتها وتشكيلها .

الجيوش فى أفريقيا

يعد دور الجيوش فى القارة الأفريقية ذا أهمية خاصة. فى ظل الاستعمار ، لم تكن هذه الجيوش مضمونة تماما للإمبرياليين . ومنذ وقت مبكر ، فى عامى ١٨٩٥ ، ١٨٩٧ ، وقع تمردان فى القوات الأفريقية بالكنغو ، كما حدثت فى عام ١٨٩٧ ثورة فى القوات السودانية بأوغندا . وبعد الحرب العالمية الأولى ، التى حارب فيها آلاف الجنود الأفريقيين فى خارج ديارهم ، كثيرا ما كان الجنود العائدون مصدراً للسخط والتذمر بالنسبة للحكم الاستعمارى . وبعد الحرب العالمية الثانية كان يمكن رؤية هذه الظاهرة بجلاء أكثر . ففى تقرير خاص عن الجنود الأفريقيين العائدين ، قدم إلى حاكم كينيا فى إبريل ١٩٤٦ ، ترددت شكوى تقول : « إن الأمور لن تعود أبدا إلى ما كانت عليه» . ووصف هذا التقرير الاجتماعات الجماهيرية التى عقدها عشرة آلاف من الجنود السابقين للإعراب عن احتجاجهم على ظروف العمل . ولم تكن مثل هذه المظاهرات المعلنة عن عدم الرضا مقصورة على كينيا . ففى فبراير ١٩٤٤ تمرد أفراد القوات المسلحة الكنغولية فى ثكنات لولوابورج Luluabourg. وفى فبراير ١٩٤٨ ، أطلق رجال الشرطة النار على الجنود السابقين الذين كانوا يتظاهرون فى موكب كبير بمدينة أكرا فى غانا ،

فسقط عدد كبير منهم بين قتلى وجرحى ؛ وفى عام ١٩٥١ ، استولى الجنود النيچيريون السابقون على مدينة أوماهيا (١) ، وظلوا يحتلونها عدة أيام كمظهر من مظاهر الاحتجاج .

بيد أنه من الناحية الجوهرية مهما بلغت روح الثورة لدى بعض أفراد المستويات القاعدية فى فترات الاضطراب ، فإن هذه الجيوش قد تشربت تماما بالروح الاستعمارية ، واعتادت أن يعهد إليها بسحق الثورات المعادية للاستعمار ، وأن تطلق النار على المضربين ، وأن تؤدى بشكل عام العمل القذر لأسيادها الإمبراطوريين .

وفى الفترة التى أعقبت عام ١٩٤٥ ، وبخاصة فى خلال السنوات العشر التالية ، اتخذت الدول الغربية خطوات خاصة لمحاولة التأثير فى الجيوش الأفريقية ، ولاحتضان ورعاية القوات المسلحة ، وبخاصة الضباط الذين يمكن أن يتعاونوا مع الإمبريالية . وقد اتجهت أغلبية الدول الأفريقية المستقلة إلى إرسال ضباطها للتدريب فى المدارس العسكرية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية ، وإلى الحصول على حاجتها من المدربين من هذه الدول . وقد أوضحت التقارير الخاصة بعام ١٩٦٤ أن ألفاً وخمسمائة أفريقى كانوا يتلقون تدريبا عسكريا فى فرنسا ، وأن سبعمائة أفريقى كانوا يتلقون هذا التدريب فى بريطانيا . وتفيد التقديرات أن سدس ضباط جيش غانا قد دربوا فى ساندهرست Sandhurst . كما درب عدد من الضباط الأفريقيين أيضا فى فورت ليفنورث Fort Leavenworth ، وكانساس Kansas ، بالولايات المتحدة . وبصرف النظر عن الجوانب العسكرية لهذا التدريب ، الذى يوجه بحيث يتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية للدول الغربية فيما يتعلق بالصراعات المقبلة مع البلاد الاشتراكية ، وكذلك بقمع حركات التحرر الوطنى ، فإن الضباط يتلقون فى خلال مقرراتهم الدراسية تدريبا إيديولوجيا

(١) Umahia : مركز هام للمواصلات بالإقليم الشرق فى نيچيريا الذى انفصل عن الاتحاد تحت اسم «بيافرا» . وقد اتخذها الانفصاليون عاصمة لهم بعد سقوط إنوجو عاصمة الاقليم فى أيدى القوات الاتحادية ، ولكنها سقطت بدورها بعد معارك طاحنة – المترجم .

معينا وصياغة إيديولوجية خاصة ، يجعلان منهم مادة أكثر استعدادا لاستخدامها لصالح مناورات الاستعمار الجديد التى تقوم بها الدول الغربية . فنى ساندهرست وكمبرلى Camerley فى بريطانيا ، وسان سور Saint Cyr فى فرنسا ، وفورت براج Fort Bragg وغيرها من الأكاديميات العسكرية فى الولايات المتحدة ، تتاح الفرصة للإمبرياليين لإقامة علاقات شخصية مع القادة العسكريين أو الزعماء المقبلين للدول الجديدة . وبهذه الطريقة يكون باستطاعتهم فرز الخراف من الماعز ، واختيار من هم أكثر ميلا للفساد ، ومن هم أكثر مرونة وألين عريكة . وليس من قبيل المصادفة أنه فى معظم الحالات كانت المجموعات العسكرية الرجعية ، التى وصلت إلى السلطة فى أفريقيا فى السنوات الأخيرة ، تتكون أساسا من أفراد تلقوا تدريبهم فى الأكاديميات العسكرية الغربية .

عقلية ساندهرست

ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الكولونيل ا.ا. أفريفا ، أحد قادة الانقلاب العسكرى فى غانا ضد نكروما ، ورئيس دولة غانا حالياً . فهو يكشف فى سيرته الذاتية كيف أنه فى ساندهرست قد أصبح مؤيدا مخلصا للإمبريالية ، وكيف أصبح مأخوذا تماما «بسحر» الكومنولث ، وكيف أسرته المعاملة المتوددة التى كان يلقاها فى خلال تدريبه فى بريطانيا. وبعد أن شرح كيف أنه قد أخذ تماما بحقيقة أنه كان يتلقى تدريبه جنبا إلى جنب مع «اللوردات والأمراء» ، يقول : «لقد دربت فى المملكة المتحدة كجندى ، وأنا على استعداد دائما للقتال جنبا إلى جنب مع أصدقائى فى المملكة المتحدة .. كيف يمكن أن نكون أصدقاء منتمين للكومنولث ، ثم نتقاعس فى وقت يتعرض فيه الكومنولث للمحنة ، ويتعرض فيه هذا الاتحاد العظيم للخطر؟» وهكذا يسعى الاستعمار الجديد إلى رجاله ، وهكذا يصوغهم ويشكلهم .

وعندما ينتهى تدريب هؤلاء الضباط يظلون فى بلادهم على صلة بالنفوذ الغربى من خلال الخبراء ومدربى الجيوش وغيرهم ممن يرسلون إلى الدول الأفريقية الجديدة كجزء من مخططات المعونة الفنية والاتفاقيات العسكرية والأحلاف إلخ . ...

وقد أوضحت الأرقام الخاصة بعام ١٩٦٤ أن ثلاثة آلاف ضابط ، فى الخدمة وفى خارجها، قد أحيلوا على الاستيداع من الجيش الفرنسى أو تعاقدوا لتدريب القوات المسلحة بالدول الأفريقية ونقل الخبرة إليها . ومن بريطانيا جاء إلى أفريقيا حوالى ستمائة ضابط ، فى الخدمة وفى خارجها، للعمل فى أغراض مماثلة . وتفيد تقديرات عام ١٩٦٦ أن عدد العسكريين الأمريكيين الذين يعملون فى المساعدة العسكرية و«مجموعات المعونة» Aid Groups بأفريقيا ، يبلغ مائتين وخمسين عسكرياً . ومن المفهوم ، كما علق الخبير العسكرى و. جوتريدج ، أن «يكون اتجاه جيوش الدول الجديدة إلى الاحتفاظ بنكهتها الاستعمارية ، وبخبرائها الأجانب ، وبعلاقاتها بأوربا ، أطول أمداً من اتجاه الإدارات التى تقوم بالخدمات المدنية العامة» .

وتمارس الدول الغربية نفوذها أيضا عن طريق وجود قواتها فى بعض البلاد الأفريقية ، وإقامة الأحلاف العسكرية ، واستخدام القواعد .

ولا يمكن القول بأن الضباط الذين تلقوا تدريبهم فى الغرب فاسدون جميعا ؛ ولا بأنهم مستعدون جميعا لأن يكونوا مخالب قط للاستعمار الجديد ؛ بيد أنه يوجد من الضباط الأفريقيين ما يكفى لإشباع أغراض أولئك الذين يسعون كل الوقت إلى الإبقاء على الدول الأفريقية معلقة بأذيال الإمبريالية . والضباط فى الدول الأفريقية ، من وجهة النظر الطبقية ، من أصل اجتماعى مختلط . فبعضهم من أبناء الرؤساء ، وبعضهم ينتمون إلى عائلات الزارعين والتجار الأغنياء ، بيد أن بعضا منهم أيضا يأتون من مراتب اجتماعية أكثر تواضعا . ومع ذلك فى داخل أفريقيا الحديثة ، حيث يحدث التكوين الطبقى بسرعة كبيرة ، وحيث الصعود ، من درجة ما فى السلم الاجتماعى إلى الدرجة التى تعلوها ، ينجزه الرجال الأشد طموحا فى زمن قصير للغاية ، لا يمكن للأصول الاجتماعية أن تكون لها دائما أهمية النوايا .

وتعد الجيوش نفسها ، بالمعايير الغربية ، صغيرة الحجم بدرجة تدعو إلى الرثاء . وقد زاد حجم هذه الجيوش إلى حد ما منذ الاستقلال ، بيد أنها ما زالت عند مستوى متواضع للغاية . فزامبيا لديها حوالى ثلاثة آلاف جندى ،

ولدى كل من تنزانيا وأوغندا حوالى ألفى جندى ، ولدى ساحل العاج حوالى أربعة آلاف جندى ، وغانا تسعة آلاف جندى. بل إن نيجيريا ، التى يزيد عدد سكانها على خمسين مليون نسمة ، يقل عدد أفراد قواتها المسلحة عن عشرة آلاف جندى. أما الدول الأفريقية التى لديها جيوش أكبر حجما فهى الجمهورية العربية المتحدة ؛ والجزائر (حيث قام الجيش على أساس قوات حرب العصابات التى تكونت فى خلال معارك التحرير) ؛ والكنغو (كينشاسا) التى كانت نواة جيشها «القوة العامة» (١) الرجعية ، التى تم تدريبها على أيدى الضباط البلجيكيين ، وكان كل ضباطها بلجيكيين ، والتى أصبحت فيما بعد أداة فى أيدى قتلة پاتريس لومومبا؛ وإثيوبيا التى يبلغ تعداد جيشها خمسة وثلاثين ألف جندى تم تدريبهم إلى حد كبير على أيدى الضباط الأمريكيين . أضف إلى ذلك أن معظم الجيوش الأفريقية ضعيفة التسليح بدرجة كبيرة ، وليست مزودة سوى بقوات جوية محدودة للغاية.

الخطر قائم

إن هذه الجيوش ، ولو أنها ضعيفة ، تستطيع على الرغم من ذلك أن تلعب دورا رئيسيا فى الدول الأفريقية ، ما دامت هى فى أغلب الأحوال القوة الأكثر تنظيما — والوحيدة فى بعض الأحيان — القادرة على اتخاذ إجراء حاسم . وفى عدد كبير من الدول الأفريقية نجد أن الأحزاب الوطنية الكبيرة ، التى ساعدت فى حشد التأييد الجماهيرى من أجل النضال ضد الحكم الاستعمارى ، قد أخذت منذ الاستقلال تركن إلى الراحة ، وتخفف من نشاطها ، وتكف عن العمل الجماهيرى المرهق المضنى . فزعماؤها أصبحوا أعضاء فى البرلمان ووزراء فى الحكومة ، ورؤساء للإدارات فى أجهزة الدولة ، وهلم جرا . كما تكف فروع هذه الأحزاب عن أداء وظائفها بفعالية وجدية . ويصل كل من هذه الأحزاب فى الحقيقة إلى حالة أشبه بالتوقف والجمود ، وهو يحتفظ عادة بطابعه كحركة لتوفير التأييد لزعمائه ، ولكن دون أية آلية فعالة للتنظيم أو للعمل السريع فى أوقات الأزمات .

(١) Force Publique : انظر ، ص ٥٩٨ — المترجم .

وفى مثل هذه الظروف يكون من السهل نسبيا على مجموعة صغيرة — ولكنها عاقدة العزم — من الضباط تسيير رجالها إلى بضع نقط رئيسية فى العاصمة وتسلم السلطة من الزعماء السياسيين الذين يفتقرون إلى أيّة آلية أخرى للوقوف فى وجههم ، كما يفتقرون إلى أىّ حزب سياسى منظم يمكن أن يدعى إلى تنظيم المقاومة ضد الانقلابيين .

وما يزيد الخطر المحدق بالدول الأفريقية هو ما يسعى إليه الإمبرياليون ، فى تحالف مع حكومتى المستوطنين البيض فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وبالتعاون مع البرتغال ، من استمرار سيطرتهم على كل الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية ، واستخدامه كقاعدة للتآمر ضد الدول المستقلة فى الشمال . فإلى جانب الخطوات التى تتخذ لابتلاع مالاوى وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند ، تمضى قدما التهديدات الموجهة إلى تنزانيا وزامبيا ، وهما الدولتان اللتان تتعرضان اليوم للخطر بشكل خاص .

الحاجة الى تنظيمات ثورية

إن عهد الانقلابات العسكرية فى أفريقيا لم ينقض بعد بأية حال من الأحوال . فكما أوضحنا فيما سبق ، يعد الوضع السياسى والاقتصادى فى معظم الدول الأفريقية بعيدا عن الاستقرار إلى حد كبير ، كما أن مساعى الإمبرياليين ، التى تصطدم بالسخط الذى يزداد تفشيا بين الجماهير ، يمكن أن تسفر عن مزيد من المواقف الدقيقة الحرجة فى عدد من البلاد .

وفيما يتعلق بالمجموعة الصغيرة من الدول الأفريقية الأكثر تقدما ، فلا يمكن الاطمئنان إلى أنها بدورها قد أفلتت من المخاطر تماما بعد . وبشكل عام يوجد عدد من الدول محدودة السكان ، وغير قوية من الناحية الاقتصادية ، وتواجه مشكلات اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد . وتبين هذه الدول فى الممارسة حاجتها إلى تطوير تنظيمها السياسى القادر على مواجهة الظروف الجديدة . فالأحزاب الوطنية الجماهيرية الكبيرة ، التى كان باستطاعتها المساعدة فى نيل الاستقلال ، لم تعد ملائمة للمرحلة الجديدة ، التى تتطلب أحزابا طليعية ذات إيديولوجية أكثر ثباتا وتحديدا وأعظم وضوحا ، وذات

آفاق اشتراكية . وباختصار يتطلب الوضع الجديد خلق تنظيمات ثورية ، ومثل هذه التنظيمات يمكن أن تنبثق من الأحزاب السياسية القائمة التى لديها بشكل عام أساس طبقى مختلط .

والتنظيم الثورى يمكن أيضا أن يساعد فى خلق دولة ثورية أقوى وقوات مسلحة ثورية أعظم قدرة ، تكون كل منها مكرسة جهودها لغرض الدفاع عن الاستقلال الوطنى ومقاومة الإمبريالية بكل صورها .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه فى غينيا كان رد فعل الحزب الديمقراطى الغينى للانقلاب العسكرى ضد الرئيس نكروما هو اتخاذ قرار بإنشاء ميليشيا العمال والفلاحين للدفاع عن البلاد وعن الدولة . كما أن بعض الضباط فى الجمهورية العربية المتحدة ، الذين كانوا فى أثناء قتال عام ١٩٦٧ وبعده على قدر كبير من التردد ، وثبت عدم تمشيهم مع أهداف الحكومة والشعب ، قد تم تطهيرهم من القوات المسلحة .

وإلى جانب التغييرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى ستحتاج إليها الدول الأفريقية المتقدمة لاقتلاع جذور الإمبريالية تماما ، ستكون هذه الدول بحاجة أيضا إلى التعاون فيما بينها ، وإلى التضامن مع القوى التقدمية على نطاق العالم .

حروب التحرير الوطنى

وبصرف النظر عن الانقلابات العسكرية التى يقوم بها الضباط الموالون للإمبريالية ، يتهدد البلاد الأفريقية أيضا خطر الهجوم المباشر من جانب الإمبرياليين . ففى حالة الجمهورية العربية المتحدة شن عدوان صريح من جانب إسرائيل فى حرب يونيه ١٩٦٧ ، ويتأكد الطابع العدوانى لذلك الإجراء مع صبيحة كل يوم باستمرار احتلال إسرائيل للأراضى العربية التى استولت عليها بعد حرب يونيه ، وبرفضها قبول قرار مجلس الأمن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ باعتباره أساسا لإزالة آثار العدوان ، ولاتخاذ الخطوات نحو خلق السلم والعدل فى الشرق الأوسط .

إن الإمبرياليين بينما يتشبثون بموقفهم التهديدى ضد الجمهورية العربية

المتحدة فى شمال القارة الأفريقية ، ينغمسون انغماسا مباشرا أيضا فى الهجوم على حركات التحرر الوطنى الأفريقى فى المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا . فهذا الجزء من أفريقيا يلعب دورا رئيسيا فى الاستراتيجية الإمبريالية. إن الإمبرياليين يسعون إلى استمرار سيطرتهم على هذه المنطقة، إذ إنها تشمل الجزء الأكثر تقدما من الناحية الصناعية فى أفريقيا .

إن هذه المنطقة مصدر رئيسى للمعادن — النحاس ، واليورانيوم ، وخام الحديد ، والكروم ، والماس ، وأهم من ذلك كله الذهب . إنها مركز الاستثمارات الغربية الرئيسية ، وفى مقدمتها الاستثمارات البريطانية، التى تبلغ ١,٣٠٠ مليون جنيه استرلينى فى جنوب أفريقيا ، ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى فى روديسيا الجنوبية . وتوجد أيضا استثمارات أمريكية كبيرة ، واستثمارات فرنسية ، وكذلك استثمارات متزايدة من ألمانيا الغربية واليابان.

ويوفر مجموع السكان الأوروبيين فى هذه المنطقة ، الذين يبلغون زهاء أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ، الأساس لقوة عسكرية محلية تكون بمثابة حرس مهمته المساعدة فى إخضاع الشعوب .

بيد أن الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية يقوم بدور آخر بالنسبة للأوربيين . فهو يوفر قاعدة ، نقطة وثوب ، مركزا للتآمر والعدوان ، ليس فقط ضد حركات التحرير الست ، التى أشرنا إليها فى بداية هذه المقدمة ، والتى تقاتل من أجل تحرير بلادها ، وإنما أيضا ضد الدول الأفريقية المستقلة التى يبلغ عددها الآن اثنتين وأربعين دولة .

ومن القسمات الجوهرية فى هذه المرحلة من النضال ذلك التحالف الذى قام بين حكومة فورستر بجنوب أفريقيا ونظام إيان سميث فى روديسيا الجنوبية ، والنظام الفاشى الذى أقامته البرتغال فى مستعمراتها الأفريقية(١).

ولهذا التحالف جوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفى داخل إطار هذا التحالف يلعب نظام «الأبارتهيد»(٢) فى جنوب أفريقيا دورا رئيسيا. فقواته المسلحة

---

(١) انظر ، ص ٥٩٩ — المترجم .

(٢) Apartheid : أصل الكلمة من لغة البوير ، ودخلت الفكر العالمى كما هى ، وتعبر عن سياسة العزل بين العناصر البشرية — المراجع .

وقوات الشرطة تعمل بالفعل على نطاق المنطقة كلها ، ولديه قواعده العسكرية والجوية فى هذه الأقاليم . وهو من الناحية الاقتصادية يبتلع الأقاليم الأشد قربا منه – ناميبيا (أفريقيا الجنوبية الغربية) ، سوازيلاند ، ليسوتو ، بوتسوانا ، مالاوى – ويصهرها جميعا فى وحدة اقتصادية واحدة .

ومع ذلك فإن الحلف غير المقدس الذى يجمع فورستر وسميث وكيتانو (دكتاتور البرتغال الجديد) لا يمكن أن يدوم طويلا دون المساندة التى يتلقاها من الدول الغربية الرئيسية ومن حلف الأطلنطى .

إن هذه الدول الغربية ، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، هى التى توفر الاستثمارات ، والقروض ، والتجارة ، والمساعدات الدبلوماسية ، والتى توفر قبل كل شىء المعدات العسكرية اللازمة للإبقاء على هذه الأنظمة الاستبدادية فى السلطة بأفريقيا .

وقد أدرك الشعب الأفريقى فى هذه الأقاليم الستة ، لسنوات عدة ، أن طريقه الوحيد إلى التحرر هو حمل السلاح ضد القاهرين .

ولم يكن موقف حركات التحرير يتعارض مع التفاوض من حيث المبدأ . والحقيقة أنها ظلت وقتاً طويلا تحاول ضمان الاستقلال بمختلف الوسائل السياسية . بيد أن الاستجابة الوحيدة لذلك من جانب الإمبرياليين والحكومات الأوروبية المحلية كانت زيادة أعمال القمع والقهر .

وهكذا فى إقليم بعد آخر ، وبعد بضع سنوات من الإعداد السياسى والتدريب العسكرى ، حمل الشعب السلاح – فى عام ١٩٦١ بأنجولا ؛ فى عام ١٩٦٢ بغينيا «البرتغالية» ؛ فى عام ١٩٦٤ بموزمبيق ؛ فى عام ١٩٦٦ بناميبيا . وفى عام ١٩٦٧ جاء فتح الجبهة المشتركة من «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا» و«الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى» فى زمبابوى (رودبسيا الجنوبية) .

إن القوات الشعبية ، التى تجد المؤازرة والتأييد بين شعوبها ، وتجهز إلى حد كبير بأسلحة اشتراكية ، وبخاصة من الاتحاد السوفييتى (كما أكد

زعماء حركات التحرير فى كلماتهم التى ألقوها فى مؤتمر الخرطوم (١) ، قد حققت تقدما ملحوظا إلى الأمام .

وقد تعين على البرتغال أن تدفع بمالا يقل عن مائة وخمسين ألف جندى إلى ثلاث مستعمرات أفريقية ، وهى تنفق الآن مالا يقل عن ٤٨ ٪ من ميزانيتها على الأغراض العسكرية . بيد أن ذلك لن يساعدها على تجنب التراجع والهزيمة .

وقد تم تحرير مايزيد على ثلثى غينيا « البرتغالية » ، وأصبح وجود القوات البرتغالية مقصورا على بضع مدن وعدد من المعسكرات التى شرعت فى إخلائها . وفى أنجولا تم تحرير ثلث أراضيها ، وفى موزمبيق حرر أكثر من خمس الأراضى .

وفى هذه المناطق الثلاث جميعا قامت إدارة الشعب فى المساحات المحررة ، وأنشئت المدارس ، وأقيمت الوحدات الطبية ، ويجرى تنظيم الإنتاج الزراعى .

ولم يبدأ القتال بعد فى جنوب أفريقيا ، بيد أن أنشطة العصابات فى ناميبيا ، بما فيها شريط كابريفى (٢) ، والجبهة المشتركة التى افتتحها تحالف « المؤتمر الوطنى الأفريقى » فى جنوب أفريقيا و« الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى »

---

(١) « المؤتمر الدولى للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا » International Conference in Support of the Peoples of Portuguese Colonies and Southern Africa. : انظر ، ص ٥٨٧ — المترجم

(٢) Caprivi's Strip : نسبة إلى الكونت كابريفى دى كابريرادى مونتيكوكولى (١٨٩٩-٣١) ، وهو جندى ورجل دولة ألمانى ، شغل منصب وزير الخارجية فى عهد بسمارك ، فى مارس ١٨٩٠ . وقد تمكن كابريفى من أن يوقع مع بريطانيا فى يوليه ١٨٩٠ اتفاقية تتعلق بمناطق نفوذ البلدين فى أفريقيا . وتلا هذه الاتفاقية توقيع اتفاقيات فرعية مع لورد سولزبرى وغيره ، ومن بينها اتفاقية عام ١٨٩٣ التى حصلت ألمانيا بمقتضاها على شريط طويل ضيق بالمحمية الألمانية السابقة ، « أفريقيا الجنوبية الغربية » ، يقع فى اتجاه الشرق من نهر الزمبيزى . وعرف هذا الشريط باسم « شريط كابريفى » ، أو إصبع كابريفى « Caprivi's Finger » — المترجم .

فى زمبابوى (روديسيا الجنوبية) ، قد سببت الذعر فى بريتوريا [(١)] وسولزبرى[(٢)] ، وتعد نُذُرا لمزيد من الهجمات فى المستقبل .

ولا ريب أن المعارك التى تبدأ الآن فى الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية وفى المستعمرات البرتغالية ، تجعل من هذه المنطقة مركزاً رئيسيا للنضال ضد الإمبريالية على نطاق العالم .

ومن أجل تأييد ومساندة صور النضال هذه ، عقد المؤتمر الدولى الهام بالخرطوم فى يناير ١٩٦٩ ! . وقد شهد هذا المؤتمر مندوبون من خمسين بلدا ، فمثلوا هناك تحالفاً من الحركات العظمى الثلاث فى عصرنا — الاشتراكية ، والتحرر الوطنى ، والحركة العمالية والتقدمية فى البلاد الإمبريالية . وهـــذا التحالف مدعوٌ الآن لزيادة التأييـــد الذى يقدمه للمقاتلين الأبطال من أجل التحرر فى أفريقيا .

ويتوقع الشعب الأفريقى أن يوجد الآن فى الغرب بشكل خاص اهتمام وفهم جديدان يترجمان إلى تضامن ناشط ومساعدة عملية .

ويحظى ما تم إنجازه إلى الآن بتقدير عالٍ . فوثائق المؤتمر نفسها « تحيى الأنشطة التى تقوم بها القوى التقدمية والثورية فى أوربا الغربية والأمريكتين وآسيا » تأييدا لحركات التحرر الوطنى فى أفريقيا .

وثمة حاجة إلى أشياء كثيره : الأربطة والأدوية والملابس والأغطية للمستشفيات ، والأدوات الكتابية للأطفال فى المدارس . وهناك حاجة أيضا

---

(١) Pretoria : العاصمة الإدارية لجمهورية جنوب أفريقيا ، وعاصمة إقليم الترنسفال . وتقع المدينة بجنوب وسط هذا الإقليم ، ويبلغ سكانها حوالى ثلث مليون نسمة . وقد أنشئت فى عام ١٨٥٣ ، ونسبت إلى إندرياس پريتوريوس أحد زعماء البوير الأوائل — المترجم .

(٢) Salisbury : عاصمة روديسيا الجنوبية . وقد بلغ عدد سكانها ١٦٣,١٠٠ نسمة ، طبقا لتعداد عام ١٩٥٦ . وأنشئت المدينة فى عام ١٨٩٠ . وهى تقع فى الجزء الشمالى من البلاد ، وتعد مركزا للمنطقة المنتجة للذهب . وهى تبعد ٢٩٢٠ كيلو مترا عن مدينة الكاب بجنوب أفريقيا ، ٥١٦ كيلو مترا عن ميناء بيرا Beira بموزمبيق — المترجم .

إلى العمل السياسى . عمل من أجل فضح حلف الأطلنطى . عمل من أجل وقف مساندة الحكومات الغربية للحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا . عمل ضد خيانة ويلسون لشعب زمبابوى . عمل لصالح الآلاف من المسجونين السياسيين .

وعلى الرغم مما تواجهه حركات التحرير الأفريقية من معارك مريرة ، لايتطرق شك إلى انتصارها فى نهاية الأمر. بيد أن يوم ذلك النصر سيسهم فى تحديده ما تفعله شعوب العالم الآن لمساعدة هذا النضال .

جاك ووديس
٥ مايو ١٩٦٩

مقدمة (1)

نشأت فكرة هذا الكتاب فى خلال مناقشة أجريتها فى عام ١٩٥٥ مع عبدالله ديالّو (٢) ، الذى كان فى ذلك الوقت أحد القادة النقابيين فى أفريقيا ، والذى يشغل اليوم منصب الوزير المقيم لجمهورية غينيا فى أكرا ، ومنصب السكرتير العام « لمؤتمر الشعوب الأفريقية » (٣) .

وفى مجرى الحديث الذى دار بيننا أكد ديالّو أن الشعب الأفريقى لم يعد ينظر إلى ظروف العمل والمعيشة السائدة فى أفريقيا على أنها المسألة الأساسية فى القارة .

قال ديالّو : « إن الأمر الهام اليوم ، الشيء الجديد ذا الدلالة فى أفريقيا ، ليس الظروف التى نمر بها ، وإنما ما نفعله لتغيير هذه الظروف » .

ولم تكد تمضى خمس سنوات حتى اكتسبت ملاحظة ديالّو مزيدا من القوة ، فاليوم توجد بالفعل حوالى عشرين دولة أفريقية مستقلة ، وفى كل المناطق تسرع ، وتزداد اتساعا ، خطى الشعب الأفريقى من أجل الاستقلال والديمقراطية ، ومن أجل إنهاء الاستعمار .

فما الذى مهد السبيل لهذا التغيير العظيم ؟ ولماذا تنهض أفريقيا الآن على قدميها ؟ ولماذا أخذت أسوار الاستعمار تتقوض أمام زئيرها الجبّار الهادر من أجل الحرية ؟

وبدافع الإحساس بضرورة تقديم جواب على هذه الأسئلة ، وتحت تأثير الملاحظات التى أبداها ديالّو ، نشأت لدىّ لأول مرة فكرة وضع

(١) تلك مقدمة المؤلف للطبعة الإنجليزية الأصلية من الكتاب — المترجم .

(٢) Abdoulaye Diallo : انظر ، ص ٥١٦ — المترجم .

(٣) All-African People's Conference : انظر ، ص ٤٦٨ — المترجم .

كتاب يلقى ضوءا على نضال الشعب الأفريقى من أجل إزالة ما يعانيه من بؤس وقهر. ومع ذلك سرعان ما بدا واضحا لى فى خلال القيام بهذا العمل أن الظروف نفسها ، التى كان الشعب الأفريقى يتطلع إلى تحرير نفسه منها ، يتعين شرحها وتفسيرها ؛ وأن جذور الثورة العظيمة التى تعم القارة بأسرها الآن لا يمكن فهمها إلا بدراسة ما اقترفته الإمبريالية فى حق الشعب الأفريقى عبر الأعوام الستين الماضية ، ودراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت فى الانتفاضة الشعبية .

وهكذا أصبح الكتاب الواحد كتابين — الأول هو « **جذور الثورة الأفريقية** » ، ويعالج أسس وجذور الثورة فى القارة الأفريقية ، والثانى أقوم بإعداده الآن (١) ، ويتولى شرح المشكلات التى تواجه الحركات الوطنية الأفريقية ، سواء فى مرحلة نضالها فيما قبل الاستقلال أو فى جهودها لبناء بلادها الجديدة المستقلة .

وفى هذا العام ، عام ١٩٦٠ — عام المصير بالنسبة للقارة الأفريقية — أصبحت ملايين الناس على نطاق العالم أكثر إدراكا من أى وقت مضى للمصائب والشرور التى فرضها الاستعمار على الشعب الأفريقى . فهذا الشعب تستثيره عن حق ممارسات التفرقة العنصرية التى تنتشر على نطاق واسع حيثما يكون للمستوطنين الأوروبيين الغلبة فى أفريقيا . وينبغى ألا نغفل قط عن أن التفرقة العنصرية لها هدف أكثر أهمية إلى حد كبير من التفرقة نفسها ، ألا وهو الاستغلال الاقتصادى .

إن جذور التفرقة العنصرية وثمارها هى الربح .

فالتفرقة العنصرية تخدم مصالح أولئك الذين يعيشون على الربح ، وذلك لأنها تساعد فى الإبقاء على نظام للعمل الرخيص بصورة استثنائية ، وهو النظام الذى يعد الأساس لمعدلات ربح عالية بصورة استثنائية .

ويكمن خلف رفض السماح للأفريقى بدخول عربة القطار نفسها ، أو الفندق

(١) صدر هذا الكتاب بالفعل فى عام ١٩٦١ تحت عنوان : Africa, The Lion Awakes, Lawrence and Wishart, London, 1961. — المترجم

نفسه ، أو المصعد نفسه ، أو المطعم نفسه ، الذى يدخله الأوربى ، يكمن نظام الاستعمار بأسره ، الذى يجرد الأفريقى من أرضه ومنتجاته ، ويرغمه على العيش فى حالة من الفقر والعوز ، ويحرمه من التعليم والتدريب المهنى ، ويحول بينه وبين الوصول إلى الأعمال الماهرة ، ويدفع له أجور الكفاف ، ويقذف به إلى الأحياء الفقيرة القذرة أو المعازل التى طحنها البؤس والفقر ، وينكر عليه حقه فى الضمان الاجتماعى ، ويحرمه من كل أشكال التعبير الديمقراطى ، بما فى ذلك حق الاقتراع والحقوق النقابية ، التى يمكن أن يستعين بها للتخلص من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية المروعة . ولذا يكرس الكتاب جل اهتمامه لأشكال التمييز هذه ، إذا جاز لنا أن نسميها كذلك .

وإننى إذ أتبع المنهج المعتاد بالتركيز على «أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى» ، لا أشارك بأية صورة فى وجهة النظر القائلة بوجود أفريقيتين لا تجمع بينهما أية مصالح مشتركة . فأفريقيا قارة واحدة ، وقضية الشعب الجزائرى تهم شعب غانا أو شعب كينيا ، بقدر ما تلقى قضية الشعب الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا التأييد من شعبى تونس ومراكش . إن الصحراء لم تعد تُقْبَل من جانب الشعب الأفريقى كحد فاصل ، بل على العكس ، كما قال نكروما ، « **اليوم تعد الصحراء الكبرى جسرا يوحد بيننا** ».

ومع ذلك تركت التسمية المعتادة ، «أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى» ، بصماتها على كل الكتب والدراسات والتقارير المتاحة ، بحيث إن المرء عند دراسته للمشكلات الأفريقية يكون مدفوعا بدرجة كبيرة ، بسبب الاعتبارات الضرورية للوقت والعمل ، إلى اقتفاء أثر الدراسات السابقة ، وإجراء التقسيم التعسفى نفسه . ومن أجل أسباب التيسير هذه ، وليس تأييدا لأية نظرية سياسية حول «أفريقيا العربية» و «أفريقيا السوداء» ، اتبعت هذا المنهج فى الكتاب .

وقد كانت معظم الدراسات التى كتبت عن أفريقيا فى خلال القرن العشرين من عمل كتاب أوروبيين . ولا يعد ذلك إلى حد كبير دليلا صارخا على الاهتمام الذى أبداه الدارسون فى الغرب بالشئون الأفريقية — ولو أن هذا

الاهتمام موجود بلا ريب – وإنما يعد بالأحرى فضحا لجريمة خنق الثقافة والتعليم فى أفريقيا – وهى الجريمة التى كانت من ثمار الإمبريالية أينما حلت. والنتيجة المؤسفة هى أن الأغلبية الساحقة من هذه الدراسات – بل يمكن القول إن كلها تقريبا – تكتب من وجهة نظر غربية. وقد يقول كثيرون، وهم صادقون فيما يقولون، إن غرضهم كان القيام بدراسة منفصلة موضوعية للمسائل الأفريقية. وفى هذا الإطار لا يمكن أن تكون ثمار مثل هذه المعرفة الواسعة بأية حال مجردة من القيمة العلمية الكبيرة. وفى الوقت نفسه، ضرب واضعو هذه الدراسات صفحا، بقدر كبير من حسن النية عادة، عن المدى الذى أغفلت به تحقيقاتهم «المنصفة» إغفالا تاما وجهات نظر الشعب الأفريقى نفسه، كما عبرت عنها المنظمات السياسية والنقابية الأفريقية، وعبر عنها الزعماء الأفريقيون. وهذا الاتجاه لحسن الحظ أقل وضوحاً اليوم.

وفى هذا الكتاب بذلت قصارى جهدى، وكلما كان ذلك ممكنا، لاستخدام آراء ومطالب وأفكار الشعب الأفريقى نفسه، وآراء ومطالب وأفكار منظماته السياسية، والمتحدثين باسمه، وزعمائه الوطنيين وكتابه ومفكريه. ذلك أن مواقف كل هؤلاء، والاتهامات التى يوجهونها، وسياستهم وبرامجهم، هى التى تشكل نقطة البدء الواقعية الوحيدة لكل الدراسات المتعلقة بأفريقيا اليوم. وقد وضع هذا الكتاب تأييدا لتصريحاتهم ومواقفهم باسم مائتى مليون أفريقى.

جاك ووديس

لندن – يونية ١٩٦٠

الفصل الأول

«أعيدوا لنا أرضنا!»

كان تاريخ العلاقات الأفريقية مع الغرب تاريخا للنهب – نهب أرض الأفريقى ، وقوة عمله ، وموارده المعدنية والزراعية . وعلى الرغم من أن الرق المباشر لم يعد قائما ، ظل العمل والموارد والأرض هى القضايا الديناميكية الثلاث التى كانت محورا للنضال من أجل مستقبل أفريقيا . وقد اتخذ هذا النضال ، وذلك صحيح ، شكل حرب سياسية من أجل الاستقلال الوطنى ، ولكن القضاء على التحكم الأجنبى فى العمل والموارد والأرض يشكل مضمون المساعى الأفريقية من أجل الاستقلال .

وعلى الرغم من التغيرات الهامة التى حدثت فى أفريقيا فى الأعوام العشرين الماضية ، ظل طابع المستعمرات هو السمة الرئيسية لاقتصادها ، فهو يقوم على زراعة المحصولات النقدية واستخراج المعادن من أجل تحقيق الأرباح للاحتكارات الأجنبية .

ولذا تعد الأرض وملكيتها المحرك الرئيسى للحركة الوطنية الأفريقية . والحقيقة أن «المؤتمر الوطنى الأفريقى» قد تشكل فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٢ للاحتجاج على سياسة الاستيلاء على الأرض .

ولا ريب أن چومو كينياتا عندما قال فى عام ١٩٣٢ ، وكان عندئذ سكرتيرا عاما «لرابطة الكيكويو المركزية»(١)، «إن ما يريده الأفريقيون ليس تنازلات ، وإنما استعادة أرضهم» ، لم يكن يتحدث باسم كينيا وحدها،

(١) Kikuyo Central Association : انظر ، مادة الكيكويو ص ٥٧٥ – المترجم .

وإنما باسم الأفريقيين على نطاق القارة بأسرها . ذلك أن الاغتصاب أو النهب الصريح للأرض الأفريقية — «نقل الملكية» هو التعبير المهذب فى الدوائر الرسمية — هو السبب الجذرى لفقر الأفريقيين وعوزهم اليوم . وسواء منذ اندفاع الدول الإمبريالية العظيم نحو أفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر ، أو فى خلال هذا الاندفاع ، كان اختطاف الأرض هو الهدف المحورى المشترك. فعن طريق الاستيلاء المباشر والغزو ، والضغط على الرؤساء ، والغش والخداع ، والتنكر للوعود والعهود ، وباستخدام كل وسيلة ميسورة ، تمكن ممثلو الدول الغربية من الاستيلاء على الأرض . وعلى الرغم من ادعاء هيلى بأن «فترة نقل الملكية قد وصلت إلى نهايتها بالنسبة لكل الأغراض العملية»(١) ، استمرت هذه الممارسة بصورة مطردة فى خلال السنوات العشرين الماضية — بل ما زالت تحدث إلى اليوم .

فى اتحاد جنوب أفريقيا ، انتزع ٨٩٪ من الأرض من الأفريقيين ، أو احتجزها الأوروبيون لأنفسهم . وفى روديسيا الجنوبية كانت هذه النسبة ٤٩٪ ، وكان هناك الوضع نفسه فى سوازيلاند . وعلى الرغم من أن هذه النسبة كانت أقل فى المناطق الأخرى — ٩٪ فى الكنغو البلچيكى(٢) ؛ ٧٪ فى كينيا ؛ ٥٪ فى نياسالاند (٣) وغانا وأفريقيا الجنوبية الغربية ؛ ٣٪ فى روديسيا الشمالية (٤، ٥) — فإنها ما زالت تعنى أن مساحة الأرض بالنسبة للأوروبى فى أفريقيا كانت أكبر بكثير من مثيلتها بالنسبة للأفريقى .

بيد أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الأرض التى تركت فى أيدى الأفريقيين كانت أقلها خصبا ، على حين كانت الأرض التى انتزعها الأوروبيون أكثر خصبا . قالت هيندن ، فى حديثها عن روديسيا الشمالية ، إنه على الرغم

---

(١) لورد هيلى : An African Survey Revised, 1956 ، ص ٦٨٩ ، لندن ، ١٩٥٧ .

(٢) الكنغو كينشاسا الآن ، وقد حصلت على استقلالها عن بلجيكا فى ٣٠ يونيه ١٩٦٠ — المترجم .

(٣) مالاوى الآن ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا فى ٥ يونيه ١٩٦٤ — المترجم .

(٤) زامبيا الآن ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٣ — المترجم .

(٥) نقلت هذه الأرقام عن الخريطة التى أوردها لورد هيلى فى كتابه الذى أشير إليه فيما سبق ، ص ٦٨ .

من ضخامة مساحة البلاد، «فقد أصبحت الأرض سلعة ثمينة ونادرة للغاية بالنسبة للأفريقيين» (١) . وتقول هيندن إنه برغم أن الأرقام المجردة لاتدعم هذا الاستدلال، فإنها تبرز أن «الاحصاءات الفجّة قليلة المغزى»، وذلك لأن الأفريقيين محصورون فى «الأراضى القليلة الخصوبة» ، المحرومة من تسهيلات الرى الجيدة ، مما يضطرهم إلى التزاحم فى المناطق القليلة التى توجد بها موارد المياه . وفوق كل ذلك ، «تنتشر على نطاق واسع ذبابة التسى تسى التى تحول بصورة فعالة دون تربية الماشية فى خمسة أثمان مساحة البلاد ، والتى تصيب البشر أنفسهم بمرض النوم القاتل ...».وتقول هيندن إنه قد ثبت أن هذه المصاعب الضخمة «تشكل ما يرقى إلى مرتبة الكارثة» بالنسبة للزراعة الناجحة .

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن المناطق الأفريقية الأخرى . فالأمر بالنسبة للأفريقيين لم يقف عند حد النهب، النهب البشع ، للأرض ، بل لقد انتزع الأوروبيون **أفضل** أراضيهم ، ولم يتركوا لهم سوى الأراضى الجرداء، المحرومة من الماء ، شبه القاحلة ، أو التى تنتشر فيها المستنقعات والملاريا — الأراضى التى حتى إذا استثمرت فيها رءوس أموال ضخمة ، واستخدمت فيها الآلات الحديثة والتقنية الحديثة على أوسع نطاق ممكن ، تطلبت مع ذلك جهودا هائلة كى تتحول إلى أراض خصبة صالحة للإقامة .

ففى كينيا على سبيل المثال حصل حوالى أربعة آلاف زارع أبيض على احتكار لمساحة قدرها ١٦,٥٠٠ ميل مربع فى المرتفعات البيضاء (٢) ، التى تفيد التقديرات أنها تضم مالا يقل عن ٣٠٪ من كل الأراضى الجيدة فى كينيا . وكما أشار مستر ستونهوس ، عضو البرلمان البريطانى (٣) ، فإننا حتى إذا أضفنا كل المشتغلين بالأعمال التجارية من الأوروبيين فى كينيا ، وكل الموظفين الأوروبيين فيها ، إلى الأوروبيين المشتغلين بالزراعة فعلا ،

---

(١) دكتورة ريتا هيندن : Plan for Africa ، ص ٦٩—٧٠ ، لندن ١٩٤٤ .

(٢) White Highlands : انظر ، ص ٥٥٣ — المترجم .

(٣) جون ستونهوس : Prohibited Immigrant ، ص ١٣٢ ، لندن ، ١٩٦٠ .

كان معنى ذلك أن مجرد ١٪ من مجموع سكان كينيا - ٦٠,٠٠٠ نسمة من حوالى ستة ملايين نسمة - يمتلكون ٣٠٪ من أجود الأراضى. (١)

يقول كين براون (٢) ، وهو موظف كبير سابق فى هيئة تنمية الأراضى بروديسيا الجنوبية ، «إن معظم الأراضى التى يمتلكها الوطنيون» فى روديسيا الجنوبية أيضا «أراض غير خصبة ، وهى عادة من الأنواع الأقل خصوبة المكونة من التربة الجرانيتية الرملية المعروفة فنياً بأراضى الدرجة الثالثة ؛ على حين تشمل أراضى الأوربيين كل مناطق التربة الخصبة فى المستعمرة» . ويضيف مستر براون أنه مما يسبب الارتباك لأى أوربى فى أجزاء كثيرة من البلاد أن ينتقل من منطقة أوربية إلى «منطقة من مناطق الأهالى» .

« ان التغير فى نوع التربة يكاد ان يتطابق تماما مع خط الحدود ، وهو تغير واضح بصورة تبعث على الفزع . » (٣)

ويقول براون إن « المناطق التى يسمح للوطنيين فيها بشراء الأراضى » ، والتى يفترض فى روديسيا الجنوبية أنها مناطق مناسبة لتنمية «طبقة وسطى من الزارعين » الأفريقيين ، تقع غالبا فى مناطق ذات تربة جراتينية رملية غير خصبة ، أوحتى فى مناطق أقل خصوبة تربتها من حجر رملى ذى حبيبات ناعمة ، والبعض الآخر... يقع فى مناطق حارة تنتشر فيها الملاريا ، ويعانى سكانها الأمراض الخطيرة والآلام (وبخاصة أنه لا توجد مستشفيات أو عيادات طبية فى أى مكان قريب) . وبعض ثالث .... حقت عليه اللعنة لوقوعه فى مناطق صخرية شديدة الوعورة تستحيل الزراعة فى معظم أجزائها. » (٤)

---

(١) من المعروف أن هذه القضية لم تلق الاهتمام الواجب ، أو الحل العادل ، بعد الاستقلال من جانب حكومة كينيا . بل كانت مشكلة الأرض ، إلى عام ١٩٦٦ ، إحدى القضايا الرئيسية المتنازع عليها فى داخل الحزب الحاكم بالبلاد ، مما أدى إلى استقالة الجناح اليسارى بالحزب بزعامة أوجنجا أودنجا . انظر مادتى الكانو ، وأورنجا ، ص ٤٤٨ ، ٤٨٠ — المترجم .

(٢) كين براون : Land in Southern Rhodesia ، ص ٥ ، مكتب أفريقيا ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

يقول مستر ليز (١) ، وهو يصف هذه السياسة القائمة على سلب أجود الأراضي من الأفريقيين في روديسيا الجنوبية وإعطائها للأوروبيين ، إنه نتيجة لتوصيات « لجنة المعازل » Reserves Commission تم تخفيض مساحة هذه المعازل بحلول عام ١٩٢٠ بأكثر من ستة ملايين أكر (٢) . ويؤكد مستر ليز علاوة على ذلك أنه بالنسبة للأراضي التي انتزعت من المعازل (٣) القائمة وأعطيت للأوروبيين ، قد أعطى للأفريقيين بدلا منها « **أراض تقع في مناطق منخفضة تبعد كثيرا عن خطوط السكك الحديدية ، وتلك سياسة عكست الرغبة في ألا تترك في المعازل أية أراض يمكن أن تحقق أرباحا ـ وبخاصة الثروة المعدنية ـ للمستوطنين الأوربيين** » .

فهل يمكن أن يوجد نهب أكثر وضوحاً ؟

لذا كان من المفهوم تماما أن تسود في أفريقيا مثل تلك المشاعر الحادة تجاه مسألة الأرض التي تعد نقطة سياسية بارزة في كل برامج الحركات الوطنية الأفريقية . يقول لورد هيلي ، وهو يتحدث عن مشاعر الاستياء الخارقة التي يكنها الأفريقيون للدول الأوربية التي سلبتهم أراضيهم :

« إن هذه المشاعر عامة ، ولا تقتصر بأية حال على تلك الجماعات التي انتزعت أراضيها لهذا الغرض ...... ومهما كانت هناك من أسباب أخرى

---

(١) كولين ليز : European Politics in Southern Rhodesia ، ص ٩-١٠ ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٢) الأكر يساوي حوالى أربعة آلاف متر مربع : أى أقل قليلا من الفدان — المترجم .

(٣) Reserves : المعازل هي المناطق التي خصصتها حكومات الاستعمار في أفريقيا لإقامة الأفريقيين ومزاولة نشاطهم الزراعي ، وكانوا يمنعون مغادرتها إلا بمقتضى تصاريح انتقال . وهي تسمى في بعض الدراسات العربية « المناطق المخصصة للأفريقيين » ، كما ترد تحت اسم « المعازل » في دراسات أخرى . وقد آثرت استخدام التعبير الأخير من قبيل التيسير . وقد أدى تكديس الأفريقيين في هذه المعازل إلى ارتفاع كثافة السكان فيها بدرجة خطيرة . فمعازل الكيكويو والكافرندو — مع أنها لا تكون إلا ٤٪ من مجموع مساحة كينيا — يتكدس فيها نصف مجموع السكان . ولذا اشتد إرهاق الأفريقيين التربة واستنزافهم لخصوبتها ، وانحدر مستوى المعيشة والصحة فيها ، وفتكت أمراض سوء التغذية بالأطفال ، وبلغت الكثافة في بعض المعازل نحو ٤٠٠ نسمة في الميل المربع ، وارتفعت إلى أكثر من ألف نسمة في بعض الأجزاء ، وأصبح من المستحيل أن تستجيب لحاجات السكان — المترجم .

تدخل فى اعتبار الأفريقيين عند تقديرهم لطابع الحكومة ، فإن انتقال مساحات كبيرة باستمرار من أراضى الأهالى إلى أيدى غير الأهالى ، ستؤدى دائما إلى إضفاء لون معين على أى حكم يصدر نتيجة لذلك. » (١)

ويصدق ذلك بشكل خاص على كينيا ، حيث تعد مسألة الأرض القضية المحورية . وقد بدأ الاغتصاب الواسع النطاق للأراضى فى كينيا عند بداية القرن العشرين ، عند فجر العصر الإمبريالى . فنى عام ١٩٠١ لم يكن هناك سوى ثلاثة عشر مستوطنا أوربيا — بيد أنه ما إن حل عام ١٩٠٤ حتى كانوا قد انتزعوا حوالى ٢٢٠,٠٠٠ أكر من أجود الأراضى . وتوالت عمليات الاغتصاب بعد ذلك سريعا . فاتحادات أصحاب رءوس الأموال، والمضاربون، والأرستقراطيون — كل هؤلاء خرجوا بنصيبهم من الغنيمة . إذ حصل سنديكات أفريقيا الشرقية East African Syndicate على ٣٢٠,٠٠٠ أكر ؛ وسنديكات مرتفعات أفريقيا الشرقية المحدود Uplands of East Africa Syndicate Limited على ٣٥٠,٠٠٠ أكر ؛ وامتيازات كروجان للغابات Grogan Forest Concessions على ٢٠٠,٠٠٠ أكر . وحصل لورد ديلامير ، الذى أصبح فيما بعد زعيما للمستوطنين البيض ، على ١٠٠,٠٠٠ أكر . وفيما بين عامى ١٩٠٥ ، ١٩١٤ انتزع من الأفريقيين فى كينيا ما يقرب من ٤,٤٠٠,٠٠٠ أكر . وهكذا مضت الأمور إلى أن أصبح «حوالى نصف الأراضى الصالحة للزراعة فى كينيا» ، استنادا إلى دكتور نورمان ليز ، فى أيدى الأوربيين .

وفى عام ١٩٣٩ ، وبمقتضى قرار أصدره الحاكم العام بناء على مشورة مجلس البلاط ، أصبحت ملكية الأراضى فى مرتفعات كينيا المشهورة ، وهى هضبة غنية على سفح جبل كينيا ، وتبلغ حوالى ١٦,٧٠٠ ميل مربع ، مقصورة على الأوربيين وحدهم . وهكذا تم تسليم المرتفعات البيضاء ، وهى من أغنى الأراضى فى أفريقيا كلها ، إلى ألفى مستوطن أوربى هم وعائلاتهم ، وترك حوالى أربعة ملايين أفريقى ليعملوا فى أراضٍ من الدرجة الثانية .

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٦٨٦ .

ولذلك يكون مفهوماً تماما ذلك العداء المرير الذى يكنّه الأفريقيون لأولئك الذين سلبوهم أرضهم ، وكذلك محاولاتهم المستميتة للتشبث بأية قطعة أرض يستطيعون الحصول عليها . وفى كل جزء من أجزاء « تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية » Report of the East African Royal Commission (١) يلتقى المرء عن غير قصد بذلك الإحساس الذى لايستطيع أى إنسان ، مهما كان غير مبالٍ ومتحجر العواطف ، أن يخفيه :

«إن هؤلاء الذين يشغلون الأرض يخشون أن يفقدوها أو أن يحرموا منها دون تعويض سليم أو دون أية فرصة لشراء أية أرض أخرى بدلا منها . أما أولئك الذين لا يملكون أرضا فلن يكون باستطاعتهم على الإطلاق الحصول على شيء منها. » (٢)

وقد اضطرت اللجنة الملكية إلى التسليم بأن :

« مفهومى أراضى التاج والأراضى العامة »(٣) ، اللذين ينزلان بالحائزين للأرض بمقتضى الحق العرفى إلى مرتبة المركز القانونى لواضع اليد بمقتضى إرادة الدولة ، وبخاصة بقدر ما تجرى ممارسة سلطات الدولةمن أجل توفير الأرض لغير الأفريقيين ، أو من أجل ما يعتبره الأفريقيون أهدافا لتحقيق الربح لغير الأفريقيين ، **قد أوجدا لدى الأفريقى شعورا بعدم الضمان فى حيازته الأرضه ، على الرغم من البيانات السياسية والأجهزة الادارية المعقدة التى تعد بهدف اعادة الطمانينة اليه** »(٤)(التشديد من عندنا—ج . و .)

---

(١) East African Royal Commission 1953-5 Report: Cmd. 9475,H.M.S.O. ، لندن ، ١٩٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤٩ .

(٤) Crown Land and Public Land : فى عام ١٩٠١ أصدرت حكومة كينيا قانونا جديدا دفعت به الاستيطان الأوربى خطوة إلى الأمام ، فأعلنت أن كل أرض يراد استعمارها ينبغى أن تدخل فى «أملاك التاج» . واعتبرت كل أرض عامة من « أراضى التاج » . وكانت النصوص المستخدمة عادة غامضة ، وعن طريق هذا الاصطلاح المطاط— «الأراضى العامة » — كان الاستيطان الأوربى يمتد باستمرار إلى أراض جديدة — المترجم .

ولكن لماذا ينبغي أن تعاد الطمأنينة إلى الأفريقي عن طريق «البيانات السياسية والأجهزة الإدارية المعقدة» ؟ على العكس ، فخبرته بأسرها تؤكد له أن لديه الحق كله في أن يخشى مثل تلك المحاولات الرامية إلى إعادة الطمأنينة إليه . ذلك أن كل خطوة جديدة لتجريده من أرضه كانت تصحبها تأكيدات رسمية بأن كل شيء إنما يجرى لمصلحته . وعندما كانت المعازل تقام كان يقال له بأن ذلك إنما يتم «لحماية الأراضى الأفريقية من أية اعتداداءات أخرى من جانب الأوربين» . وعندما كانت الأراضى تنتزع من الأفريقيين ، ويجرى تجنيبها باعتبارها «أراضى التاج» ، كان يقال له من جديد بأن ذلك إجراء لوقف الاستيلاء «غير المحكوم» على الأراضى من جانب الأوربيين ؛ وبذا تستطيع الحكومة التحكم فى عملية الاستيلاء . وقد لاحظ الأفريقيون أن كل إجراء «لحمايتهم» كان يعنى دائما انتزاع المزيد من أراضيهم .

مثال ذلك أن چوشوا نكومو (١) ، رئيس «المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» (١) الذى خطر نشاطه ، قد استرعى الأنظار إلى قانونى توزيع الأراضى فى روديسيا الجنوبية Southern Rhodesian Land Appointment Acts الصادرين فى عامى ١٩٣١ ، ١٩٤١ ، «اللذين يزعم أنهما قد صدرا لحماية ما تبقى من أراضٍ تحت السيطرة الأفريقية» ، ولكنها استخدما «من أجل تشتيت السكان الأفريقيين وإفقارهم ، والاحتفاظ بالسلطة السياسية فى أيدى المستوطنين» (٢) .

وفى خطاب ألقاه دكتور چورج ماكلونالد ، وهو شخصية شديدة الوقار ، فى الجمعية العمومية لكنيسة اسكتلندا ، فى ٢٥ مايو ١٩٥٩ ، قرر أنه بمقتضى قانون توزيع الأراضى ترك للأفريقيين ٦٣,٠٠٠ ميل مربع ، على حين حصل الأوربيون على ٧٥,٠٠٠ ميل مربع . (يوجد ٢,٢٢٩٠,٠٠٠ أفريقى فى روديسيا الجنوبية مقابل ١٧٨,٠٠٠ أوربى.) وأضاف دكتور

(١) Joshua Nkomo : انظر ، ص—   المترجم .

(٢) جوشوا نكومو : «The Crucible of Privilege : Southern Rhodesia» ، فى أفريكان ساوث ، يوليه – سبتمبر ١٩٥٩ ، العام الثالث ، العدد الرابع ، ص ٥٩ .

ماكدونالد قائلا : «إلى الآن تم نقل ٨٠,٠٠٠ أفريقى عملا بموجب القانون ، وكان يتعين نقل ٩٠,٠٠٠ أفريقى قبل أن يستكمل التوزيع». (١)

كذلك كان لقانون فلاحة الأراضى Land Husbandry Act ، الصادر فى عام ١٩٥١ ، تأثير مفجع مماثل على الشعب الأفريقى . فبمقتضى هذا القانون انقص الحد الأقصى من الأراضى الصالحة للزراعة ، المسموح به لكل عائلة ، إلى ثمانية أكرات — ومن أقل الأراضى جودة . وإلى حين صدور هذا القانون كان لكل أفريقى الحق فى أن يقيم فى المعازل ، وأن يزرع الأرض هناك بإذن من الرئيس . والآن انتزع هذا الحق من خلال قانون فلاحة الأراضى . يقول براون (٢) : « إن الحكومة تتعجل وجود عدد أقل من الحائزين ذوى الحيازات الأكبر ، وسيؤدى ذلك ، إلى جانب الزيادة الطبيعية فى عدد السكان ، إلى دفع أعداد متزايدة من الأفريقيين بصورة تدريجية إلى خارج المعازل ، إلى المناطق الحضرية ومزارع الأوربيين طلبا للرزق» . ويقدر براون أن «أكثر من مليون أفريقى من الأهالى لن تكون لديهم من الناحية الفعلية أية حقوق للإقامة (وبالتأكيد أية ضمانات للملكية) فى الأراضى التى ولدوا فوق تربتها !» .

ويقول «المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية » إنه من الناحية الفعلية «قد أصبح أكثر من مليون أفريقى بلا أرض » (٣) . وتفيد التقارير أن سير ادجار هوايتهيد ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، قد قال (٤) إن من بين الأفريقيين البالغ عددهم حوالى مليون ونصف مليون نسمة لن يكون باستطاعة غير ٣٠٧,٠٠ نسمة منهم الحصول على أراض فى المناطق الأفريقية .

---

(١) إيست أفريكا آند روديسيا ، عدد ٢٨ مايو ١٩٥٩ ، ص ١٣١ .

(٢) كين براون : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣) بيان «يوم الحرية لروديسيا الجنوبية» الذى أصدره فى لندن ، فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٩ ، مكتب لندن «للمؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية » .

(٤) من خطبة له فى بولاوايو Bulawayo ، نوفمبر ١٩٥٨ ، نقلا عن بيان « يوم الحرية لروديسيا الجنوبية » .

افقار الفلاحين هو الهدف

لا أنوى هنا المضى فى أية تفصيلات تتعلق بعمليات الاستيلاء على الأراضى الأفريقية . فقد كتب الكثير بالفعل فى هذا الموضوع ، بل إن المدافعين عن الإمبريالية لايمكنهم أن ينكروا ما حدث ، ولو أنهم قد يحاولون تبريره . ومع ذلك يبدو من الضرورى أن أتناول بالدراسة الأسباب التى أدت إلى نهب الأرض ، ولماذا كان هناك إصرار على هذا النهب ، بل توسيع له ، والنتائج التى ترتبت عليه بالنسبة للشعب الأفريقى .

وإنه لصحيح بطبيعة الحال أن السبب الرئيسى لعمليات النهب إنما هو سبب بسيط من أسباب التراكم البدائى — الاستيلاء على الأرض بسبب المعادن التى تحويها والمحصولات التى يمكن أن تزرع فيها . بيد أن ذلك لايعدو أن يكون جانبا واحدا من الإجابة ، وذلك لأن دراسة استخدام الأوربيين للأرض فى روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية وكينيا ، على سبيل المثال، توضح أن نسبة **صغيرة للغاية من الأراضى التى خصصت للأوربيين هى التى استخدموها فى الحقيقة .**

فما سبب هذا الغموض الظاهر ؟ ولماذا كان باستطاعة تقرير پيم (١) ، عن روديسيا الشمالية ، فى عام ١٩٣٨ ، أن يكتشف أن :

« ... مناطق ضخمة ، من تلك التى أجلى عنها الأهالى ، خالية من السكان من الناحية العملية .... مثال ذلك أن ثلث مقاطعة ندولا(٢) وخمس مكوشى Mkushi لايقطن فيهما أحد من الناحية العملية،وكذلك مساحات واسعة من مناطق أخرى مثل بروكن هل (٣) . ومن بين ٢٣ مليون أكر

---

(١) Pim Report ، تقرير اللجنة التى تشكلت لتقصى الوضع المالى والاقتصادى لروديسيا الشمالية ، Col. No. 145 ، ١٩٣٨ .

(٢) Ndola : مدينة ومقاطعة فى زامبيا ، بالقرب من حدود الكنغو كينشاسا . وتقع المدينة على الخط الحديدى القادم من لوساكا إلى داخل الكنغو مارا بلومومباشى عاصمة كاتانجا. ويوجد بالمدينة مصنع هام لتنقية الكوبالت . وطبقا لتعداد عام ١٩٥٣ بلغ عدد سكانها ٤٤,١٢٠ نسمة ، بينهم ٥,١٢٠ أوربيا — المترجم .

(٣) Broken Hill : اسم مقاطعة ومدينة بوسط زامبيا . اكتشف بها الزنك عام ١٩٠٤—

تركت متاحة فى حزام السكك الحديدية باعتبارها من أراضى التاج ، لم تنقل سوى ملكية مليونى أكر فقط ، منها ٧٦,٠٠٠ أكر نقلت ملكيتها لأغراض التعدين . وتبلغ مساحة الأراضى التى يتولى الأوربيون زراعتها حوالى ٧٠,٠٠٠ أكر ، وعدد المنتجين ٢٦٠ منتجا . »

وفى مقاطعة أبركورن (١) ، حيث تم تجنيب خمسة ملايين ونصف مليون أكر للمستوطنين الأجانب ، وجدت لجنة بيم أن مائة ألف أكر فقط هى التى نقلت ملكيتها من الناحية الفعلية ، وأن **الأوربيين لا يزرعون غير ٥٠٠ أكر** .

بل إن ٥٪ فقط من الأراضى التى يملكها الأوربيون فى روديسيا الشمالية ، هى التى تزرع من الناحية الفعلية فى الوقت الحاضر . وتتكرر القصة نفسها فى روديسيا الجنوبية : ففى عام ١٩٥٧ لم يكن يزرع غير ١,١٠٠,٠٠٠ أكر من مجموع الأراضى التى يملكها المستوطنون البيض ، والتى تبلغ ٤٨ مليون أكر(٢) . (تقدر المساحة الكلية الفعلية بحوالى ٥٢ مليون أكر ، بيد أن حوالى أربعة ملايين منها قد خصصت كمناطق للصيد) . ومرة أخرى تكشف

= أقيم بها مصنع لتنقيته فى عام ١٩٢٨ . كما يستخرج الرصاص والفاناديوم من المنطقة ، يمر بها الخط الحديدى القادم من لفنجستون فلوساكا ، ومنها إلى بروكن هل فندولا فالكنغو البلجيكى . وطبقا لتعداد عام ١٩٠٣ ، بلغ عدد سكانها ٣٢,١٨٠ نسمة ، منهم ٤,٠٥٠ أوربيا – المترجم .

(١) Abercorn : اسم مقاطعة ومدينة على حدود زامبيا مع تنزانيا ، عند الشمال الشرقى . تقع عند نهاية الخط البرى القادم من لفنجستون فى الجنوب مارا بلوساكا ، ومنها يمتد خط برى آخر قريبا من الحدود ، ومتجها جنوبا إلى أن يدخل مالاوى – المترجم .

(٢) يقول كين براون ما يلى : « ثمة تخمة فى الأراضى بالمناطق الأوربية ؛ وباستطاعة كثير من الزارعين الأوربيين أن يحققوا ، وهم يحققون بالفعل ، حياة كريمة من آلاف الأكرات التى يضعون أيديهم عليها ، وذلك بتحسين وتنمية القليل منها فقط » . (Land in Southern Rhodesia ، ص ٢٤) . ويضيف إلى ذلك قائلا إنه فى معظم المنازل « يمكن للأفريقيين الذين يملك الواحد منهم ما بين ستة وثمانية أكرات من التربة الرملية ، أن يروا بأعينهم عبر خط الحدود الذى يفصل مناطقهم عن مناطق الأوربيين آلاف الأكرات التى لم تتم تنمية معظمها ، أو غير المستخدمة من الناحية الفعلية فى أغلب الأحوال » .

كينيا عن الظاهرة نفسها : لايزرع المستوطنون سوى ٦٪ من المرتفعات البيضاء التى تبلغ مساحتها ١٦,٧٠٠ ميل مربع .

إن سبب ذلك ، سبب الاستيلاء على الأراضى بالجملة فى هذه الأجزاء الواسعة من أفريقيا ، كان مزدوجا : الحيلولة دون أن يصبح الفلاح الأفريقى منافسا للزارع الأوربى أو لأصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة من الأوربيين ؛ وإفقار الفلاح الأفريقى إلى درجة يرغم معها معظم الشبان الأفريقيين على العمل لدى الأوربيين ، فى المناجم أو المزارع . **وهكذا لم يصبح اثراء الأوربيين هو وحده حجر الزاوية فى السياسة الرسمية ، وانما الافقار المتعمد للأفريقيين ايضا .**

وقد مضى الأوربيون إلى أبعاد شاذة كى يمنعوا المنافسة الأفريقية فى الزراعة . بل تبدو الخطوات التى تتخذ أكثر شذوذا عندما يتأمل المرء التقارير الرسمية عن «تأخر» الأفريقيين و«عدم كفايتهم» كزارعين . والحقيقة كما كشفت عنها تصريحات كثير من المعلقين هى أن المستوطنين الأوربيين هم الذين تأكدت عدم كفايتهم كزارعين . وهم حتى عندما يمتلكون أفضل الأراضى وأجودها كان يتعين أن يتلقوا بصورة دائمة المعونات المالية من الحكومة ، وأن « يتمتعوا بحمايتها » فى وجه المنافسة الأفريقية ، عن طريق إدخال مختلف أنواع القيود والتحديدات على الزراعة الأفريقية ، وتطبيق مختلف إجراءات التمييز لصالح الزارع الأوربى.

وإذا مدت الخطوط الحديدية يعنى الأوربيون عناية كبيرة بضمان إدراج الأراضى التى يملكونها ضمن المناطق التى ستسير هذه الخطوط قريبا منها ؛ وبالطريقة نفسها مدت خطوط جديدة وضعت مصالح الأوربيين عند مدها فى الاعتبار . وكان الهدف نفسه يؤخذ فى الحسبان فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى الطرق والأسواق الرئيسية ... فالزارع الأوربى كان يحصل على كل المزايا.

وقد أبرزت لجنة پيم ما أعلنته لجنة معازل روديسيا الشمالية من أن المعازل كانت «توضع فى أماكن **بعيدة عن خطوط السكك الحديدية** » ، حتى على

الرغم من أنها كانت تدرك أن ذلك « يمكن أن يعتبر متعارضا مع مبدأ الفرص الاقتصادية المتساوية لكل من الأوربيين والأهالى » . وبطبيعة الحال لم يقصد أبدا «بالفرص المتساوية» من الناحية الجدية شيئا أكثر من تزيين الواجهة .

وكانت الحال بالنسبة للأثمان شأنها شأن تسهيلات النقل ، فقد كان المستوطن الأوربى هو الذى يحابَ فيها دائما . فبمقتضى أمر الأشراف على محصول الذرة فى روديسيا الشمالية لعام ١٩٥٣ كان الزارع الأوربى يحصل على سبعة شلنات وتسعة بنسات مقابل شوال الذرة ، على حين يحصل الزارع الأفريقى على ما بين خمسة شلنات وستة بنسات(١) كذلك ضيق هذا الأمر نفسه نصيب الأفريقى فى السوق المحلية للذرة إلى الربع ، تاركا الثلاثة أرباع الباقية فى أيدى بضعة مئات من الزارعين الأوربيين .

وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية جاء بنشرة حديثة صادرة عن المعهد الروديسى للشئون الأفريقية (٢) أنه بينما حصل المنتج الأوربى على أربعين شلنا مقابل شوال الذرة من محصول عام ١٩٥٧ ، لم يحصل المنتج الأفريقى إلا على ٢٧ شلنا فقط .

ومع ذلك فعلى الرغم من المزايا التى تم توفيرها للأوربيين ، كان باستطاعة هيندن أن تكتب عن روديسيا الشمالية فى عام ١٩٤١ قائلة : «من المتفق عليه بشكل عام أن الزراعة الأوربية كان نصيبها الفشل»(٣) . وذلك برغم أن « كل المتطلبات القانونية لنجاحها قد وفرها الأوربيون بعناية من أجل رخائهم ورفاهيتهم » . (٤)

ويصدق الأمر نفسه على روديسيا الجنوبية . يقول براون(٥) : « لسنا

---

(١) تقرير بيم ، ص ٢٢٨ .

(٢) The Progress of Africans in Southern Rhodesia ، ص ٢ – ٢٣ ، المعهد الروديسى للشئون الأفريقية Rhodesian Institute of African Affairs ، بولاوايو ، ١٩٥٩ .

(٣) هيندن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٨ .

(٥) كين براون : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

بحاجة إلى كثير من الفحص والدراسة كى نرى أن الزراعة الأوربية فى روديسيا الجنوبية لابد أن تكون بين الزراعة الأقل كفاية فى العالم».

ويمكن رواية قصة مماثلة عن كينيا. فقد أوضح س. آرونوفيتش، ك. آرونوفيتش، (١) فى تفصيل شديد، مظاهر فشل الزراعة الأوربية فى كينيا فيما بين الحربين العالميتين، على الرغم من المساعدات الحكومية الضخمة. وهنا أيضا «كانت الفكرة السائدة لدى المستوطنين هى تجنب المنافسة مع الأفريقيين». (٢)

وهكذا بالنسبة لزراعة البن فى كينيا، شرح س. آرونوفيتش، ك. آرونوفيتش(٣)، كيف فرضت القيود على زراعة الأفريقيين للبن، جزئيا عن طريق التكلفة الباهظة للحصول على ترخيص بزراعته، وجزئيا عن طريق تحديد المساحة المزروعة (٤)، وبعد أن ألغى ذلك فى عام ١٩٥٩، جاءت القيود عن طريق قصر زراعة الأفريقيين للبن على مناطق معينة، وبخاصة بالنسبة للبن العربى العالى القيمة. وقد أكدا أن خوف الأوربيين كان يتمثل فى أن «زيادة الإنتاج من جانب الأفريقيين لن تؤدى إلى تهديد أسواقهم فقط، بل يمكن أن تؤدى أيضا إلى تناقص تدفق العمل من المعازل».

ومسألة تدفق العمل هذه تنقلنا على الفور إلى قلب الجانب الأساسى لسياسات الأوربيين فيما يتعلق بالأراضى فى أفريقيا. **ولنضع الأمر فى ايجاز : ان من الأهداف الهامة للسياسة الأوربية الخاصة بالأراضى فى أفريقيا ضمان العمل الرخيص للمناجم والمزارع الأوربية.**

وعندما اكتشف الذهب والماس فى جنوب أفريقيا، عند نهاية القرن التاسع عشر، بدأت خطوط السكك الحديدية تشق القارة بأسرها، وأخذ

(١) س. آرونوفيتش، ك. آرونوفيتش : Crisis in Kenya، الفصل السادس، لندن، ١٩٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٦.

(٤) فرضت قيود مماثلة على الأفريقيين الراغبين فى زراعة السيزال والبيرثرم.

رأس المال الأوربى يتدفق فى تيار عام يزداد قوة باستمرار ، وبخاصة إلى جنوب أفريقيا ، وفى أعقابه تدفق المستوطنون الأوربيون . وقد شرح لينين أن السبب لهذا التصدير الواسع النطاق لرأس المال إلى مناطق مثل أفريقيا هو أنه «فى هذه البلاد المتأخرة تكون الأرباح عادة عالية ، لأن رأس المال نادر ، وثمن الأرض ضئيل نسبيا ، والأجور منخفضة ، والمواد الأولية رخيصة» . (١) ولا يصدق ذلك على أى مكان فى العالم بقدر ما يصدق على أفريقيا ، حيث ثمن الأرض كان ضئيلا إلى درجة لاتكاد تذكر . بيد أنه من أجل تحقيق هذه الأرباح العالية كانت الشركات الأوربية والزارعون الأوربيون فى حاجة إلى العمل الأفريقى الرخيص . ومع ذلك لم يكن الحصول على هذا العمل ميسرا بدرجة كبيرة ، فالأفريقيون لم تغب عن ذاكرتهم أبدا تلك القرون الرهيبة ، قرون تجارة الرقيق التى ألحقت مثل هذا الدمار الذى لايوصف بالتطور الاقتصادى والاجتماعى والحضارى الأفريقى . ولذا كانوا عازفين بطبيعة الحال عن العمل لدى الأوربيين ، وبخاصة على ضوء الأجور والظروف التى أدركوا أنها فى انتظارهم .

وعلاوة على ذلك كان باستطاعة الأفريقيين أن يعيشوا دون حاجة إلى بيع قوة عملهم للأوربيين . ففيما يتعلق ببتشوانالاند على سبيل المثال يقول سكاپيرا :

« قبل مجىء الأوربيين كان كل سكان الإقليم من الأهالى يتمتعون **بالاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية** ... فمن الناحية الأساسية كانت كل عائلة من البانتو (٢) تنتج طعامها الخاص عن طريق زراعة المحصولات وتربية الماشية ؛ كما كانت تقوم أيضا ببناء الأكواخ الخاصة بها ، وصناعة معظم ملابسها وأدواتها وأوعيتها المنزلية . وكان هناك حرفيون متخصصون يقومون بصنع ومقايضة أدوات وأوعية معينة ، وكذلك بعض البضائع

---

(١) ف . ا . لينين : Imperialism, the Highest Stage of Capitalism ، فى The Essentials of Lenin ، المجلد الأول ، ص٦٨٨ ، لورنس أندويشارت ، لندن ، ١٩٤٧ .

(٢) Bantu : انظر ، ص ٥٧٦ — المترجم .

الأخرى ، فيكملون بذلك دخلهم من الزراعة ... **ومنذ مجيء الأوربيين انهار هذا الاكتفاء الذاتي القديم** ... »(1) (التشديد من عندنا — ج.و.)

إن انهيار هذا الاكتفاء الذاتي ، وتدمير الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتي Subsistence farming ، أصبحا هدفا محوريا للسياسة الإمبريالية اقتفى منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا — وذلك لأن الفلاح الأفريقي المستقر ، القادر على أن يعيش مستقلا عن مزارع الأوربيين ومناجمهم ، هو آخر ما يمكن أن تسمح به الإمبريالية . وقد صاغ إيزاقييل مفاليله الأمر ببلاغة قائلا (2) :

« **اذا ما سمح** عن وعي بوجود فلاح مستقر ، فكيف يمكن توفير أعداد كبيرة للعمل في المناجم مقابل ثلاثة شلنات وستة بنسات في اليوم ؟ »

بيد أن ضمان العمل الأفريقي للمشروعات الأوربية لم يكن بالمهمة السهلة . وقد شن هجوم ثلاثي، تتكون شعبه الثلاث من التحكم في الأرض، والسخرة Forced labour ، والضرائب .

« عندما تطلب الأمر لأول مرة ، في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية ، أعدادا كبيرة من العاملين بأجر(3) ، وبخاصة لاستغلال الاكتشافات المعدنية الجديدة ، واجه المستخدمون مشكلة ندرة العمل .... واستخدم الضغط الذي يبلغ حد الإكراه للحصول على العمل **الذي لم يكن باستطاعة الأجور وحدها أن تجذبه بأعداد كافية**. وفي مختلف المناطق، وفي مختلف الأوقات،

(1) ي . سكابيرا : Migrant Labour and Tribal Life، ص ٦—٧ ، O.U.P. ١٩٤٧ .

(2) ا. مفاليله « The Dilemma of the African Elite » ، في مجلة ذي تونتيث سنشري ، عدد إبريل ١٩٥٩ ، ص ٣١٩ .

(3) العامل بأجر Wage earner ، والمصطلح مأخوذ عن « قاموس المصطلحات الاحصائية والديموجرافية » ترجمة عبد المنعم الشافعي ، حسن محمد حسين ، أحمد عبادة سرحان ، خطاب محمد حسنين ، الجمعية الإحصائية للبلاد العربية ، الباب الأول . وقياسا على هذا التعبير استخدمنا تعبير العمل بأجر Wage labour ، وذلك على الرغم من أن التعبيرين الشائعين في الكتابات الاقتصادية اليسارية ، وبخاصة الماركسية منها ، هما العامل الأجير والعمل الأجير — وإن كنت قد استخدمت هذين التعبيرين بدورها أحيانا — المترجم .

تم الالتجاء إلى وسائل متنوعة مثل **الرق ، الاكراه القانونى المباشر ، الضغط عن طريق فرض الضرائب الشخصية ، الاقتطاع من أراضى الأهالى ، المساعدة التى يقدمها الموظفون الاداريون لمقاولى تجنيد الأنفار ، استخدام رؤساء القبائل لتجنيد أبناء قبائلهم للعمل ككادحين . »** (١) (التشديد من عندنا — ج. و .)

وسنقدم فى الفصول التالية من الكتاب بعض الدراسة لدور نظام الضرائب فى الأقاليم الأفريقية كوسيلة لدفع الأفريقيين للسعى من أجل العمل بأجر؛ مع الاهتمام أيضا باستخدام مختلف درجات الإجبار والضغط القانونين للوصول إلى النتيجة نفسها . ومع ذلك ارتبطت كل هذه الإجراءات بسياسة الأرض والسياسة الزراعية اللتين كانت الحكومة تتبعهما فى معظم المناطق . وقد كانت هاتان السياستان تنحصران فى سلب الشعوب الأفريقية أجود أراضيها — وفى بعض الحالات معظم أراضيها — وفى الحيلولة بمختلف إجراءات التمييز والتقييد دون ظهور اقتصاد زراعى أفريقى منتعش. وحُطمت الزراعة القديمة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، لا عن طريق عمليات الاستيلاء على الأراضى والسخرة فقط ، وإنما أيضا عن طريق تطبيق نظام ضريبة الرءوس ، وهى الضريبة النقدية التى كانت ترغم الأفريقيين على البحث عن النقود . بيد أن أية محاولة من جانب الأفريقيين للإفلات من الشرك ، وللحصول على النقود عن طريق التحول من الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى إلى زراعة المحصولات النقدية ، وبذا يتجنبون العمل بأجر لدى الأوربيين ، كانت تعوقها بدرجة كبيرة السياسة الحكومية القائمة على محاباة المستوطنين الأوربيين وتمييزهم عن الأفريقيين ، وعلى فرض القيود على هؤلاء الأخيرين . ولم يكن باستطاعة الشعب الأفريقى أن يفلت إلى حد ما من هذا المصير سوى فى أفريقيا الغربية ، حيث لم يحدث استيطان أوربى واسع النطاق ، وكذلك فى أوغندا .

---

(١) « Interracial Wage Structure in Africa » ، فى مجلة انترناشونال ليبر ريفيو، عدد يوليه ١٩٥٨ ، ص ٨-٣٩ .

كتب هيلى يقول : (١)

« .... إن الأرض ما زالت توفر للأغلبية العظمى من الأفريقيين الوسيلة الوحيدة للبقاء . فإذا عجزت الأرض لأى سبب عن تحقيق ذلك للفلاح ، كان البديل الوحيد أمامه هو أن يلحق بصفوف العمل المهاجر(٢) ، بعد رحلة شاقة يقطع فيها عادة مئات الأميال. »

ومع ذلك فإن هذا البيان مضلل . فالأمر ليس مسألة أرض « تعجز عن أن تقيم أود الفلاح » ؛ وإنما هو سياسة امبريالية متعمدة لإفقار الفلاحين حتى يكون هناك عرض مطرد من العمل المهاجر الرخيص اللازم للمزارع والمناجم وغيرها من المشروعات الأوربية .

وقد صحب الاستيلاء على أراضى الأفريقيين ، وتدمير الحرف الأفريقية التقليدية ، تدهور الحرف والصناعات القروية ، أو حتى القضاء عليها بدرجة كبيرة ، وهى الحرف والصناعات التى عجزت عن منافسة البضائع الأجنبية المستوردة . ففى أجزاء كثيرة من أفريقيا أسفر استيراد المنسوجات عن « اختفاء كامل لصناعة النسيج المحلية » . (٣) ويقال إن حرفا أخرى قد تعرضت لتدهور مماثل(٤) . وفى نيجيريا ، استنادا إلى فوردى وسكوت(٥) ، « اضمحلت الطوائف التقليدية للمشتغلين بالمعادن ، تاركة أعضاءها فى حالة من الفقر ومعرضين للتحلل الاجتماعى » . وبالمثل فى أفريقيا الفرنسية، حيث « الفن الحرفى يتدهور بسرعة كبيرة للغاية .... واختفت منتجات معينة ، مثل الأوعية المنزلية ، يقوم بإنتاجها الحرفيون الأفريقيون ، فالطاسات التى

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٦٨٥ .

(٢) Migrant labour : وذلك على خلاف العمل المستقر Stabilised labour ، كما سيرد بيانه . هذا ويحمل العمال المهاجرون كثيرا من سمات عمال التراحيل فى الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك برغم الفارق فى الهدف والظروف والاعتبارات الإنسانية – المترجم .

(٣) الامم المتحدة : Social Study on Economic Conditions in Non-Self-Governing Territories ، الامم المتحدة ، ١٩٥٨ ص ١١٨ ، (NSG) .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) فوردى ، ر. سكوت : The Native Economies of Nigeria ، ص ٣٠ وما بعدها ، لندن ، ١٩٥٤ .

تتخذ من نبات القرع حلت محلها الأوعية الخزفية ، والطاسات الخشبية استبدلت بها الأطباق» (١) . ويقرر لابوريه (٢) أن انهيار الحرف البلدية الأفريقية كان بالغ العنف فى بعض المناطق حتى أنه تعين أن تقام فيها مدارس مهنية خاصة من أجل المحافظة على هذه الحرف .

وقد أوجزت العملية التى مضت سريعا فى أفريقيا فى هذه الكلمات :

« لم يكن التوسع فى التجارة الداخلية هو نقطة التحول ، وإنما إدراج الفلاحين الأهالى فى عمليات التجارة العالمية . فقد أدخلت جماعات الأهالى فى اتصال مع مراكز التجارة العالمية ، وأصبحت اقتصادياتها مرتبطة بالأسواق الحساسة للسلع فى العالم البعيد ، **وفى أقل من نصف قرن تمزق النظام المغلق لاقتصاد الأسرة أشلاء تحت ضغط الظروف** . »(٣) (التشديد من عندنا — ج. و.)

« اليوم ، تسلب الأرض من بعض الناس »

إن الاستيلاء على أراضى الأفريقيين ، كما ذكرنا فيما سبق ، لم يكن يحدث فقط وقت الاندفاع نحو أفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر . فطوال القرن العشرين ، وإلى يومنا هذا ، كانت الحكومات الاستعمارية فى مختلف المناطق الأفريقية ، سواء عن طريق التشريع أو الإجراءات العنيفة ، تمضى قدما فى سياستها القائمة على اقتطاع الأرض من الشعب الأفريقى . وحتى عندما كان الفلاحون الأفريقيون المتعطشون إلى الأرض يضعون أيديهم على ما تم تصنيفه على أنه « أراضى التاج » ، ولكنه لم يخصص بعد للمستوطنين الأوربيين ، كانوا يطردون منها بوحشية .

وتلك كانت الحال فى أولينجوروانى Olenguruone بكينيا ، قرب نهاية عام ١٩٤٩ ، عندما انقضت فى عتمة فجر مبكر شرذمة مسلحة من

(١) فرنسا : Assemblée de l'Union Française ، رقم ٢٨٠ (٢١ يولية ١٩٥٣) .
(٢) ه. لا بوريه : Paysans d'Afrique Occidentale ، ص ٢٨٨ ، باريس ١٩٤١ .
(٣) NSG ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

رجال الشرطة ، يقودها ضباط بريطانيون ، على ١١,٨٠٠ من الرجال والنساء والأطفال هم سكان أولينجوروانى ، وألقت بهم خارج أكواخهم ، ثم أضرمت النار فى هذه الأكواخ وسوتها بالأرض . ودمرت كميات كبيرة من المحصولات والمواد الغذائية ، واختنقت ١٦٠٠ رأس من الماشية وحوالى تسعة آلاف رأس من الماعز .

وبعد أن أعلنت حالة الطوارىء فى كينيا فى عام ١٩٥٢ ، عومل آلاف من الفلاحين الأفريقيين بطريقة مماثلة ؛ وحتى أولئك الذين يعيشون على أراض يمتلكونها قانونا تم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال باعتبارهم «ماوماو مشتبه فيهم» ، وأضرمت النار فى أكواخهم أو أزيلت بالجرارات حتى سويت بالأرض ، وصودرت مواشيهم ودواجنهم ، واغتصبت أراضيهم . ولقد تعرض زعماء «الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا» (الكانو)[1] بشكل خاص لهذه المعاملة .

وفى أكتوبر ١٩٥١ أرسلت «رابطة الطباخين والغسالين وخدم المنازل الأفريقيين بتنجانيقا» The African Cooks, Washermen and House Servants Association in Tanganyika التماسا إلى لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، وجهت فيه إلى جانب شكاوى أخرى مثيرة للمشاعر ، الأسئلة التالية :

« لماذا تباع أراضينا نحن الأفريقيين ؟

« لماذا نطرد من أراضينا الأصلية التى عاش فوقها أجدادنا ، ونوضع فوق التلال ، ويستولى الأغنياء على أراضينا ؟

« لماذا تنبش قبور أجدادنا ؟ »

أما أن هذه الشكوى لم تشر إلى الماضى البعيد ، وإنما ارتبطت بشكل خاص بالخبرة الراهنة ، فيتضح من الشكوى التى بعث بها شعب الواميرو[2] ، ع

(١) Kenya African National Union (KANU) : أنظر ، ص ٤٤٨ – المترجم .
(٢) Wameru : انظر ، ص ٥٧٦ — المترجم .

فى أغسطس ١٩٥١ ، احتجاجا على الطرد قسرا لثلاثة آلاف أفريقى من أراضيهم فى ميرولاند ، بمقاطعة أروشا (١) بتنجانيقا الشمالية . وينتمى الأفريقيون المطرودون البالغ عددهم ثلاثة الآلاف إلى شعب الواميرو الذى يعيش على سفوح جبل ميرو(٢) . وفى عام ١٩٠٥ اغتصب الإمبرياليون الألمان قدرا كبيرا من أراضى هذا الشعب ، إذ كانت تنجانيقا إحدى المناطق التى انتزعها الألمان فى خلال «الاندفاع نحو أفريقيا». وفى عام ١٩٢٣، بعد أن كان الألمان قد أرغموا على التنازل عن تنجانيقا فى خلال الحرب العالمية الأولى، عرضت الحكومة البريطانية الأراضى التى كانت ملكا للألمان للبيع . وتقدم شعب الواميرو مطالبا باستعادة أرضه عن طريق الشراء ؛ وفى عام ١٩٣٩ كان أبناء هذا الشعب قد أكملوا دفع الثمن ، وأصبحوا من جديد ملاكا لأرضهم .

ومع ذلك لم يتجاوز عمر هذه الملكية عشر السنوات بكثير . فى يونيه ١٩٤٦ شكلت حكومة تنجانيقا «لجنة أراضى أروشا – موشى » «Arusha-Moshi Land Commission»، تحت رئاسة القاضى مارك ويلسون ، وذلك لوضع المقترحات الخاصة بإعادة توزيع الأراضى فى مقاطعتى موشى (٣) وأروشا بتنجانيقا الشمالية . وكان هناك سبب لذلك كشفت عنه كلمات اللجنة نفسها : «إن الأراضى فى مقاطعتى أروشا وموشى تعد بالمعنى اللفظى أثمن من الذهب» (٤) .

---

(١) Arusha : إحدى مدن تنزانيا الرئيسية، تقع فى شمال البلاد بالقرب من حدود كينيا . وقد انعقد بهذه المدينة ، فى الفترة ٢٦ – ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، مؤتمر الحزب الحاكم بالبلاد: «الاتحاد الافريقى الوطنى لتنجانيقا» (التانو) (انظر ص ٤٤٥) . واتخذت اللجنة الوطنية التنفيذية للحزب قرارات هامة عرفت باسم «إعلان أروشا» تضمنت تبنى الاشتراكية كطريق لتطور تنزانيا وحل مشكلات البلاد – المترجم .

(٢) أنظر مادة واميرو : ص ٥٧٦ – المترجم

(٣) Moshi : من مدن تنزانيا الرئيسية ، يبلغ تعداد سكانها ، طبقا لتقدير الخمسينيات، حوالى تسعة آلاف نسمة ، تقع بالقرب من أروشا ، ولكنها أكثر منها اقترابا من كل حدود كينيا والمحيط الهندى – المترجم .

(٤) وجدير بالذكر أن هذه الأرض كانت هى المنطقة من تنجانيقا التى حاول وكلاء لورد ديلاميرى ضمها إلى كينيا فى العشرينيات – بسبب حقدهم على زراعة الأفريقيين الذين فى مقاطعتى أروشا وموشى . وقد أسفر عجز المستوطنين عن تحقيق هذا الهدف عن مطالبتهم =

ومع وجود حكم من هذا القبيل ، كان من المحتم أن يسقط شعب الوامبرو مرة أخرى ضحية لاغتصاب أراضيه على أيدى الإمبرياليين . وقد اضطلعت اللجنة ، فى إطار السلطة المخولة لها ، بوضع « خطط وتوصيات شاملة لإعادة توزيع مثل هذه الأراضى ، وتقديم النصح للحكومة بشأن إتاحة الأراضى ، أو أى إجراء آخر ، فى المناطق المعنية لمزيد من المستوطنين غير الأهالى ». ولا ريب أن خصوبة تربة هذه الأراضى لم تكن هى وحدها التى أثارت شهية الإمبرياليين ، وإنما كانت هناك بالمثل مصلحتهم فى إفقار الفلاحين الأفريقيين ، ودفعهم للعمل كعمال منخفضى الأجر فى إقطاعيات السيسل الأوربية الضخمة وغيرها من المزارع الرأسمالية الكبيرة والمزارع الصغيرة الأوربية .

واضطلت اللجنة بالمهمة الصعبة القاسية التى شكلت من أجلها . وصدر قرارها بأن يتخلى شعب الوامبرو عن أراضيه . وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٠ بدأ الطرد قسرا . ووصل رجال الشرطة إلى سينجيزى Singisi مركز أراضى الميرو Meru ، وأضرموا النار فى البيوت وقطعوا الأشجار . وفى ٢ يوليه ١٩٥٤ طردت العائلات التى تعيش فى ليجانجا Leganga عنوة ، وبعد ذلك بعشرة أيام لقيت العائلات التى تعيش فى دالوتى Daluti المصير نفسه. وفى ١٧ نوفمبر وصل عدد يربو على المائتين من رجال الشرطة والمرتزقة إلى انجارى — نانيوكى Engare-Nanyuki ؛ وأضرموا النار فى بيوت الأهالى ، وأحرقوا المحصولات ، وشتتوا المواشى . وفى لامبالاة ساخرة بمصير شعب الوامبرو قدمت لهم الحكومة كبديل لما فقدوه ، أرضا فى الكينجورى Kingori وفى منطقة أونجاتونجوشو Ongatongoshu ، وكانت هذه الأرض بالفعل خاصة بقبيلتهم ، ولكنها غير مستخدمة بسبب طبيعتها القحلة وتعرضها لذبابة التسى تسى ، مما جعلها غير مناسبة للزراعة أو الرعى.

وفى أفريقيا الوسطى أيضا يستمر طرد الأفريقيين من الأرض . ففى عام ١٩٥٧ طرد حوالى ٤٥,٠٠٠ أفريقى فى روديسيا الجنوبية من أراض

= بتقييد زراعة الأفريقيين البن — وهو مطلب أذعنت له حكومة تنجانيقا . (من أجل المزيد من التفصيلات ، انظر : رايموند ل. بويل ، The Native Problem in Africa ، المجلد الأول ، ص ٣-٢٩٤ ، نيويورك ، ١٩٢٨ .)

خصصت للأوربيين ، ولكنها ظلت دون استخدام إلى الآن . هذا إلى جانب عشرين ألف أفريقى آخرين طردوا من أراضيهم فى وادى الزمبيزى (١) لإفساح الطريق أمام ارتفاع منسوب المياه فى البحيرة خلف مشروع سد سد كاريبا (٢) . كما طرد ثلاثون ألفا غيرهم من أراضيهم بسبب هذا المشروع ، على الجانب الآخر من الحدود ، فى روديسيا الشمالية .

وحتى فى اتحاد جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من أنه قد تم انتزاع قرابة ٩٠٪ من أراضى الشعب الأفريقى، ما زالت عمليات الاستيلاء على الأراضى مستمرة. وفى تقرير حديث نشره جوڤان ميبكى فى مجلة **نيوايدج** (٣) يقدم وصفا حياً لمصير كثير من الفلاحين الأفريقيين فى السيسكى Ciskei والترانسكى (٤) .

« فى الترانسكى **اليوم تسلب الأرض من بعض الناس** ؛ كما تُسلب من آخرين مواشيهم .... وتنفذ حكومة الحزب القومى (٥) ببراعة شيطانية

---

(١) Zambesi : نهر طوله ٢٦٦٠ كم فى جنوب ووسط أفريقيا وفى جنوبها الشرقى. توجد منابعه فى زامبيا ، ثم يجرى شرقا مكونا الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية ، وبعد ذلك يدخل موزمبيق ، ويصب فى مضيق موزمبيق بالمحيط الهندى . تعترضه شلالات ڤيكتوريا – المترجم .

(٢) Kariba : من المراكز الهامة لتوليد الكهرباء فى أفريقيا سد كاريبا ومحطته الكهربائية ، التى انتهى العمل فيهما عام ١٩٦٠ . وقد تكونت للسد بحيرة طولها ٢٧٠ كيلو مترا ، ويتراوح عرضها بين ١٥، ٦٠ كيلو مترا . ويبلغ الانتاج السنوى من الكهرباء ١,٢٠٠,٠٠٠ كيلو واط . وبلغت تكاليف السد والمحطة الكهربائية ١١٤ مليون جنيه استرلينى ، أسهم فيها البنك الدولى بمبلغ ٢٨,٦ مليون جنيه استرلينى . والسد يقع فى روديسيا الجنوبية ، ولكنه أقيم على أساس تمويل كل من زامبيا وروديسيا الجنوبية بالطاقة الكهربائية ، ولا سيما لخدمة أغراض تعدين النحاس فى حزام النحاس بزامبيا ، ومن هنا جاء تفضيله على مشروع كافوى ، لأنه كان سيوفر الكهرباء لزامبيا فقط . وقد حدثت مشكلات عدة بشأن مد زامبيا بالكهرباء من مشروع سد كاريبا بعد إعلان استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد – المترجم .

(٣) نيو إيدج ، عدد ٢٩ يناير ١٩٥٩ ، ص ٥ .

(٤) Transkei : الاسم الذى يطلق على إقليم الكاب باتحاد جنوب أفريقيا بين نهرى Kei وناتال Natal ، فيما عدا إليوت Elliot وماكليان Maclean . وهو يغطى التمبولاند Tembuland وجريكالاند إيست Griqualand East وبوندولاند Pondoland . وتبلغ مساحة هذا الاقليم ١٦,٣٢٩ ميلا مربعا ، وعدد سكانه ١,٣ مليون نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٥١ ، من بينهم ١٨,٥٠٠ أوربى . ويشكل الاقليم أساسا معزلا للأهالى ، ولو أن به بعض المزارع الأوربية – المترجم .

(٥) Nationalist Government : والحزب القومى هو الحزب العنصرى الأبيض الحاكم فى جنوب أفريقيا – المترجم .

عملية نزع الملكية ، وترغم عددا متزايدا من الناس على النظر إلى المزارع (الأوربية) على أنها الوسيلة الوحيدة لكسب العيش . وقد صدر مؤخرا فى الترانسكى أمر يقضى بأن الأهالى الذين لديهم مخصصات من الأراضى الصالحة للزراعة ، ولا يمتلكون ماشية ، ستسقط عنهم حقوقهم فى مثل هذه المخصصات . ومن الناحية الأخرى فإن هؤلاء الذين يمتلكون ماشية ، وليست لديهم مخصصات من الأراضى الصالحة للزراعة ، سيحرمون من ميزة رعى مثل هذه الماشية فى المراعى العامة . »

ومنذ وقت قريب ، فى ٢٣ إبريل ١٩٥٩ ، أفادت جريدة **ذى تيمس** بأن ثلاثة آلاف أفريقى كانوا يرفضون « الإذعان لتحذير صادر من حكومة جنوب أفريقيا يقضى بأن يتركوا مزارعهم التى يشغلونها منذ عام ١٨٩٦ فى مقاطعة مدلبرج Middleburg ، التى أعلنت الآن مقاطعة بيضاء تماما » (١) .

« لا لمجرد الركود ، وإنما للتدهور »

على نطاق القارة الأفريقية بأسرها يمكن للمرء أن يشهد النتائج الحتمية والمأسوية لهذه السياسة الأوربية القائمة على نهب الأراضى ، وخنق الزراعة الأفريقية . ففى كل إقليم أفريقى كانت مدة ستين عاما من الاستغلال الإمبريالى كافية لإغراق أغلبية الفلاحين الأفريقيين فى هوة سحيقة القرار من البؤس والعوز .

إن سوق الأفريقيين كالقطعان إلى أكثر الأراضى جدبا وفقرا كان يعنى نقصا رهيبا فى الأرض لا يمكن للأرقام وحدها أن تغطيه بصورة ملائمة . وكان اكتظاظ المناطق بالماشية والسكان هو النتيجة التى لا مهرب منها ، واقترن ذلك بأكثر صنوف استغلال الأرض كثافة . ولم يعد بالإمكان استخدام أسلوب الزراعة الأفريقية التقليدية القديمة ، الزراعة المتنقلة (٢) ، وهو الأسلوب الذى كان يسمح للعشب أن يعود إلى الإنبات فى الأرض لفترات طويلة (بضع سنوات فى كل مرة) ، وبذا تستعيد الأرض خصوبتها . وبدلا من

(١) أسفر طرد الأفريقيين قسرا من أراضيهم فى وندهوك Windhoek ، فى أفريقيا الجنوبية الغربية ، فى ديسمبر ١٩٥٩ ، عن مقتل اثنى عشر أفريقيا وإصابة أربعين آخرين .

(٢) Shift Cultivation : انظر : ص ٦٠٠ — المترجم .

ذلك اضطر الفلاح ، فى محاولة يائسة لتوفير الغذاء الكافى ، إلى زراعة الأرض بصورة مستمرة ، المحصول تلو الآخر . ويؤدى هذا الأسلوب إلى إجهاد التربة وبذا يقل ناتج الأرض ، وتزداد الأزمة عمقا بالنسبة للإنسان والتربة .

وتصف هنيدن العملية فى هذه الكلمات : (١)

« إن الأرض على نطاق معظم القارة الأفريقية ملك للجماعة . أما الحقوق الخاصة فى أية قطعة صغيرة من الأرض فأمر غير شائع إلى حد بعيد جدا . وتتبع الزراعة النظام « المتنقل » . فتقطع الأشجار وتحرق الأعشاب لزيادة خصوبة التربة ، وتزرع المحصولات على المساحة التى تم تطهيرها ، وبعد فترة قصيرة من الزراعة ، يهجر الفلاح « المزرعة » ، وينتقل إلى عملية التطهير التالية . وتنتقل مواقع القرى مع انتقال الزراعة . وهذا النظام يمكن أن يستمر بصورة غير محدودة ما دامت كثافة السكان خفيفة بدرجة معتدلة . وكل ما هو ضرورى هو السماح بمرور فترة ملائمة تكفى لظهور جيل جديد من الأشجار والأعشاب ، فتقطع مرة أخرى وتبدأ الزراعة من جديد . ولكن ما إن يصبح السكان على درجة عالية من الكثافة بالنسبة للمنطقة المعنية ، حتى يتعذر السماح بنمو هذا الجيل الجديد من الأشجار والأعشاب ، وحتى تنحسر خصوبة التربة » .

وهذا على وجه التحديد هو ما حدث فى أجزاء ضخمة من أفريقيا . فالسكان قد أصبحوا « على درجة عالية من الكثافة بالنسبة للمنطقة المعنية » ، ومرجع ذلك إلى حد كبير أن سياسة الحكومة قد قضت بتكدس يسهم فى مساحات غير كافية .

وقد أوضح براون (٢) كيف مضت هذه العملية قدما فى روديسيا الجنوبية . وهو يقول إنه غالبا ما تقدم حجج مفادها أنه إذا ما أعطى الأفريقيون أرضاً أكثر ، فلن يسفر ذلك إلا عن بوارها .

ويجيب براون على هذه الحجة قائلا ، « هذه مغالطة ، فالحقيقة صارخة لا تقبل الجدل ، وهى إنه عندما كان لدى الأفريقيين قبل مجىء الأوربيين أرض وافرة **كان التآكل أو الإجهاد الذى يحدثونه فى التربة تافها ؛ واحتفظت التربة بخصوبتها وتركيبها** » . (التشديد من عندنا — ج.و.)

(١) هيندن : المرجع السابق ، ص ٦٦ . (٢) كين براون : المرجع السابق ، ص ١٧ .

ويؤكد براون أن « **مقدم الاوربيين هو الذى غير ذلك، وهو الذى سبب معظم ما طرأ على التربة فى المعازل من تآكل واجهاد** » . ومن بين الأسباب التى قدمها براون لهذا التدهور تحديد مساحة الأرض المسموح بها للأفريقيين ، والسياسة الزراعية التى انتجهتهاإدارة الزراعة الأهلية Native Agriculture Department . وبينما تلقى جهات كثيرة اللوم الرئيسى لانتشار تآكل التربة وإجهادها على نظام الزراعة المتنقلة الذى يمارسه الأفريقيون ، يؤكد براون على النقيض من ذلك أنه «من وجهة نظر المحافظة على التربة ، وبخاصة بالنسبة للتربة الرملية ذات الأشجار المتناثرة ، كان النظام سليما على وجه التقريب».

بيد أن إدارة الزراعة الأهلية قد بذلت كل ما فى وسعها لتحويل الأفريقيين، فى داخل المعازل، من الزراعة المتنقلة (التى تترك الأرض وقفالها عدة سنوات بلا زراعة لإراحتها إلى أن تستعيد خصوبتها) إلى الزراعة المستمرة . ويؤكد براون أنه من وجهة نظر المحافظة على التربة ، يعد «نظام الزراعة المستمرة هذا خاطئا من الناحية الأساسية بالنسبة لأراضى الأهالى» . ويقول إن مثل هذه النصيحة لم تقدم أبدا فى مناطق الزراعة الأوربية ، بيد أنه فى المعازل لا يكون لدى الموظفين المسئولين عن تنمية الأراضى« شيء آخر يمكن أن ينصحوا به ، وذلك بسبب النقص فى الأراضى» .

إن الرأى القائل بأن الأساليب الزراعية التى يستخدمها الأفريقيون ، ورفضهم لتقبل الأساليب الغربية «الحديثة» ، هى السبب الأول فى تدهور الاقتصاد الزراعى الأفريقى ، لايقوى على الصمود فى وجه أية دراسة جادة . والحقيقة أن دراساتى الأخيرة قد أكدت لى ملاءمة الأساليب الأفريقية للظروف الأفريقية، **بشرط وجود عرض وافر من الأرض** . وقد استرعت هذه الدراسات نفسها الأنظار إلى مخاطر الاستخدام الحالى من التمييز للأساليب الغربية ، فعلى الرغم من أن هذه الظروف مجدية فى الظروف الأوربية ، فإنها يمكن أن تسبب أضرارا بالغة فى ظروف أفريقيا الشديدة الاختلاف .

فى الكنغو البلچيكى وأوغندا ، على سبيل المثال ، ثبت أن النظام الأوربى ، القائم على خلو الأرض من الحشائش ، «يمكن أن يكون ضارا

فعلا فى ظل الظروف المدارية ، إذ أنه إنه يفسد تركيب التربة ، ويعرض المواد العضوية للأكسدة السريعة. وبصفة عامة فإن أساليب الزراعة الكثيفة المطبقة فى أوربا كان لها فى حالات كثيرة نتائج مفجعة». (١) وفى نيجيريا تبين أن التجديدات الغربية «غير ملائمة عادة لبيئة أفريقيا المدارية» (٢). وفى أفريقيا الغربية الفرنسية (٣) أوضحت أحداث وقعت فيما بعد أن مقاومة الفلاحين المبكرة لطريقة الحرث باستخدام الثيران (وهى الطريقة التى بدأتها السلطات الفرنسية) كان لها ما يبررها ، وقد أسفرت هذه المقاومة عن صناعة محاريث أخف وزنا ، وعن تقدير الأخطار التى تنجم عن الحرث الشديد العمق فى ظل الظروف الأفريقية (٤) .

وقد أوضحت دراسات حديثة كثيرة للأساليب الزراعية الأفريقية التقليدية أن هذه الأساليب تجسد «قدرا كبيرا من المعرفة التجريبية» (٥) . ويقال إن هذه المعرفة تحيط بعدد كبير من المحصولات الأساسية وبأصناف متعددة ، لكل منها صفاته المتميزة ومتطلباته النوعية وفصوله المفضلة واستخداماته المختلفة .

«إن الزارع الأفريقى على درجة كبيرة من الخبرة فى نباتات الإقليم الذى يعيش فيه ، وفى إيكولوجيا (٦) هذا الإقليم . وهو يعرف بالمثل أساليب متعددة لإعداد التربة وصيانتها ، كل منها يتطابق مع تكوينات إيكولوجية معينة من ناحية، ومع توافيق محصولية معينة وتتاليها (٧) من

---

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٢) The Economic Development of Nigeria ، ص ١٩٣ وما بعدها ، البنك الدولى للانشاء والتعمير .

(٣) French West Africa : انظر ، ص ٥٥٦ — المترجم .

(٤) NSG ، المرجع السابق ، ص ٣-١٣٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٣٤ . (انظر أيضا ، پ . دى سكلى : Shifting Cultivation in Africa ، لندن ، ١٩٥٦) .

(٦) Ecology ، علم البيئة — المترجم .

(٧) certain combinations of crops and their successions : والتوافيق المحصولية هى زراعة محصولين فى قطعة الأرض نفسها فى وقت واحد ، وكان ذلك ولا يزال متبعا فى =

ناحية أخرى . وذلك أمر بالغ الأهمية ، إذ أن الزراعة الأفريقية أكثر تعقيدا من الزراعة الأوربية . » (١)

والحقيقة أن الزراعة الأفريقية على درجة من التعقيد حملت البعض على القول بأن تعلمها يكاد أن يستغرق الحياة بطولها ، «ولا يوجد أى توفيق حديث قدمته محطة الأبحاث الزراعية والمدرسة الزراعية ، واستطاع إلى الآن الاقتراب من استنباط أى نظام أفضل للزراعة ...» (١) .

وليس ثمة من يريد الزعم بأن الزراعة التقليدية الأفريقية قد قالت الكلمة الأخيرة فى هذا الشأن . بيد أن آراء كثيرين من الخبراء تتفق مع الرأى القائل بأن ما هو متطلب من الناحية التقنية — وذلك بصرف النظر تماما عن مسألة ملكية الأرض وتوزيعها — هو «تركيب من التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التجريبية للفلاح» (١) . وكما قال ويلسون (٢) : «إن الزارع الأفريقى التقليدى لديه فهم عميق لبيئته ، ومن الأمور الحيوية ألا يتبدد هذا الفهم تحت تأثير العلم الغربى » .

وقد وصف س . آرونوفيتش ، ك . آرونوفتش (٣) كيف أدت المشورة الأوربية غير السليمة ، مقترنة بالنقص الحاد فى الأرض بالنسبة للأفريقيين ، إلى التدهور المتزايد للتربة فى كينيا ، وإليكم بعض ما قالاه :

«تجرى زراعة المنحدرات وسفوح التلال لتعويض النقص فى المحصولات ،

= معظم المناطق الأفريقية ، كما سيجىء بيانه (مثل زراعة الذرة والبقول بين نبات البطاطا ، إذ أن الذرة أو الفول مثلا سيقانه مستقيمة ومستقلة ، على حين أن البطاطا عروشها منتشرة) ؛ أما تتالى المحصولات ، أى تعاقبها ، فله فى أفريقيا ، وكذلك فى الجمهورية العربية المتحدة، أنظمة خاصة . فعندنا مثلا يزرع البرسيم (حشة واحدة) ثم يعقبه القطن ، أو البرسيم ثم الذرة ، والذرة أو القطن ثم البرسيم ، وهكذا ، أى محصول نجيلى ويليه محصول بقولى ، ومحصول بقولى ويليه محصول نجيلى — المترجم .

(١) NSG ، ص ١٣٤ .

(٢) ف . ويلسون : Peasant Farming in Tropical Africa ، ص ١٩ . Albert Howart Memorial Lecture ، ١٩٥٤ ، لندن ، ١٩٥٥ .

(٣) س . آرونوفيتش ، ك . آرونوفيتش : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

بيد أن ذلك لم يسفر إلا عن زيادة كحت المياه للتربة[1] ، الأمر الذى ينشر الدمار فى الأراضى التى تقع أسفلها .

« إن النقص فى الأراضى يعنى مراعى أقل للماشية ، ويضيف التكالب على الرعى فى المناطق المحدودة نصيبه من التلف والدمار. فلا تجد الأعشاب فرصة للنمو ؛ ويصيبها الجفاف تاركة التربة دون حماية من فعل الأمطار، وما يترتب عليها من جرف المياه للتربة . وهذه النتائج التى تترتب على نقص الأرض خطيرة للغاية ، بل إن خطورتها تتفاقم نتيجة للضغط الذى تمارسه إدارة الزراعة الأهلية لحمل الأهالى على زراعة المحصولات النقدية (٢)، مثل الذرة والأقاقيا . إذ كان الفلاح الأفريقى يلقى التشجيع لزراعة الذرة فى مساحات مستقلة ، والعناية بخلوها من الحشائش من أجل الحصول على محصولات أعلى . وعن طريق هذا الأسلوب فى الزراعة ، ودون وجود نظام صارم للدورة محصولية رشيدة، سرعان ما تفقد التربة ثباتها وتأخذ فى التآكل والإجهاد . وقد تحقق الآن أن الأساليب الأفريقية الخاصة سليمة إلى حد كبير . فهو يزرع الذرة والبقول بين نبات البطاطا المعروف بعروشه المنتشرة الكثيفة النمو . وما إن تحصد محصولات الحبوب من الأرض حتى تنتشر عروش البطاطا ، وتوفر حماية أفضل بكثير للتربة . »

وهكذا أسفر نقص الأرض واكتظاظها بالأفريقيين ، وماكان يقترن بذلك عادة من مشورة غير سليمة من جانب الموظفين البريطانيين ،عن تآكل التربة وإجهادها وتدهور خصوبتها ، وعن الخراب بالنسبة للفلاحين الأفريقيين . قال الكولونيل س.أ. يونسونبى ، فى عام ١٩٤٦ ، مخاطبا مجلس العموم البريطانى : « **إن ثمانى عشرة مقاطعة فى كينيا نفسها تحصل بالفعل على اعانة مجاعة** ».(٣) كما أشار ينجلى فارمسون(٤) قائلا : «إن الجميع

---

(١) والمقصود بالتربة بطبيعة الحال الطبقة العليا التى تزرع من الأرض — المترجم .

(٢) إن الزراعة الإجبارية لمحصولات نقدية معينة ، مقترنة بفرض القيود على زراعة محصولات أخرى ، تعد ممارسة عامة فى الممتلكات الأوروبية فى أفريقيا . وفى كلتا الحالتين يرغم الأوروبيون الفلاح الأفريقى على أن يفعل ما يريدونه ، وعلى أن يبيع بالأثمان التى يحددونها.

(٣) « هانسارد » ، عدد ٩ يوليه ١٩٤٦ .

(٤) ينجلى فارمسون : Last Chance in Africa ، لندن ، ١٩٤٦ .

عدا نسبة ضئيلة ، يمضون الآن حوالى ستة أشهر كل عام فى حالة تقرب من التضور جوعا » .

وبعد ذلك بعدة سنوات جاء فى « تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية » : (١)

« طوال حملة تقصى الحقائق التى قمنا بها ، انطبع فى أذهاننا دليل متواتر على أن مناطق خاصة تكتظ بجموع كبيرة من السكان ، وعلى أن الإنتاج الزراعى فى هذه المناطق كان يتقهقر بسرعة ، وأن المواد الطبيعية نفسها قد دمرت ، وأن الأسر كانت عاجزة عن إيجاد أى سبيل إلى أراض جديدة ؛ وأن الأرض التى كان يتعين تركها بورا لإراحتها كانت تنتهك ويعتدى عليها . »

ويضيف تقرير اللجنة : (٢)

« ومن بين الانطباعات البالغة القوة التى خرجنا بها نتيجة لتحقيقاتنا ذلك الفقر الأساسى الذى يسود فى أقاليم أفريقيا الشرقية . »

ولم تكن السياسات الحكومية المتعلقة بالأراضى فى روديسيا الشمالية تنطوى على قدر أقل من الفجيعة والآلام . فى طول هذه المنطقة وعرضها يمكن للمرء أن يرى التربة المجهدة المتآكلة ، والقرى التى دمرت ، والفقر المروع .

فحتى منذ عشرين عاما مضت وصفت لجنة بيم على النحو التالى الأحوال فى أكبر معزل بإقليم فورت جاميسون (٣) ، ومساحته نصف مليون أكر ، وتعداد سكانه ٥٤,٠٠٠ أفريقى : (٤)

« فى جزء مكتظ بالسكان ، مساحته حوالى ٤١ ميلا مربعا ، تبلغ كثافة السكان ١١٩ نسمة للميل المربع . وتؤدى الزراعة المستمرة للأرض ، دون توافر الفترات الطويلة اللازمة لتبوير الأرض وإراحتها ، إلى إتلاف النموات السطحية والخضرية . ويوجد التآكل السطحى على نطاق واسع ، كما بدأ

(١) EARC : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

(٣) Fort Jameson : إقليم بشمال شرق زامبيا ، بالقرب من حدود مالاوى ، وتحمل عاصمة الأقليم الاسم نفسه . وتقع المدينة على الطريق الرئيسى الممتد من لفنجستون (فى جنوب زامبيا) إلى بلانتاير Blantyre (عاصمة مالاوى) مارا بلوساكا عاصمة زامبيا — المترجم .

(٤) تقرير بيم ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

أيضا التآكل العميق ...... وتعيش منطقة مجاورة مساحتها ثلاثة وثلاثون ميلا مربعا فى ظروف مماثلة ، وتبلغ كثافة السكان فيها ١٥٦ نسمة للميل المربع . »

وتوصف معازل أخرى بطريقة لاتقل هولا . فقد أصبحت هذه المعازل، كما قالت هيندن عن حق، «مراكز **لا لمجرد الركود ، وانما للتدهور** » .(١)

كتب هول (٢) يقول : « إنه من الصعب على أى إنسان لم تتح له فرصة زيارة هذه البلاد أن يعرف المدى الذى وصل إليه التخريب فى بعض المناطق . فهناك لا يرى الشخص إلا سفوح التلال الشاحبة المبقعة باللون الأحمر أو الأصفر أو الوردى ، حيث عُرِّيت وظهر ما تحت التربة ، أو ظهرت الصخور ؛ ولا يرى إلا بعض النباتات المتناثرة فى قيعان التلال ، وقد أضعفتها الحيوانات الجائعة التى ترعاها» .

ويمكن اليوم رؤية مشاهد مماثلة فى روديسيا الجنوبية ، حيث ينتشر تآكل التربة وإجهادها وتدهور خصوبتها . فقد أعلن تقرير « هيئة الموارد الطبيعية » Natural Resources Board لعام ١٩٥٤، أنه «ليس من المبالغة أن نقول بأننا مقبلون الآن على كارثة. فلدينامن ناحية زيادة سريعة تحدث فى عدد السكان الأفريقيين ، ومن ناحية أخرى تدهور سريع فى الأرض نفسها التى يعتمدون عليها فى كسب قوتهم » .

إن خراب الريف على نطاق مساحات هائلة فى أفريقيا — الذى هو نفسه نتيجة طبيعية لسياسة الحكومة التى تؤدى إلى خلق نقص فى الأرض ؛ وإلى التزاحم السكانى بالنسبة للأفريقيين — قد أسفر عن حلزون يهبط بضراوة ، حلزون لا يمكن القضاء عليه إلا بالقضاء على النظام الاستعمارى نفسه . وإذ يواجه الفلاح الأفريقى الفقر والعوز ، وتسوقه ضريبة الرءوس ، فإنه يرغم على التخلى عن اقتصاده الريفى ، وعلى أن يصبح عاملا كادحا مهاجرا .

---

(١) هيندن : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢) سير ا . دانييل هول : The Improvement of Native Agriculture، ص ٥٩ . (Health Clark Lecture ، لندن ، ١٩٣٦ .)

ونتيجة لذلك فقدت قرى بكاملها الأغلبية الساحقة من ذكورها القادرين على العمل . ففى روديسيا الشمالية ، على سبيل المثال ، كان قد تم بحلول عام ١٩٤١ انتزاع ١١٠,٠٠٠ رجل قادر على العمل من العمل الزراعى ، من بينهم ٨٠٪ **من الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين .** (١)

يقول أحد الذين جابوا مؤخرا فى روديسيا الشمالية : (٢)

« لقد دخلت قرى كثيرة فى روديسيا الشمالية ، تبعد مئات الأميال عن حزام النحاس (٣) ، حيث لايعيش سوى الرجال الطاعنين فى السن والنساء . إن جميع الرجال القادرين على العمل... قد رحلوا للعمل فى المناجم . »

وهكذا عهد بإنتاج الغذاء بصورة أساسية إلى النساء والأطفال وكبار السن . بيد أن الزراعة التقليدية الأفريقية تنطوى على قدر كبير من العمل الشاق ، الذى يتضمن تسلق الأشجار وقطع الأغصان لحرقها وتوفير الرماد اللازم لمهد البذور ، وإقامة الحظائر للمحافظة على الحيوانات ، وما شابه . بيد أن النساء وكبار السن والأطفال يعجزون عن مواجهة مثل هذه الأعباء . ويتحول التدهور إلى كارثة ، وتنتشر المجاعة ، وبذا تزداد الأزمة الزراعية عمقا عاما بعد آخر .

ويقول نون (٤) ، على سبيل المثال :

« إن قرى نياسالاند مهددة بانهيار بنيانها الاقتصادى بأسره نتيجة لغياب نسبة تصل إلى ٧٠٪ من ذكورها البالغين . »

ثم يضيف قائلا إن « المراحل التالية لهذه الدورة هى رحيل الرجال نحو الجنوب ، ثم انهيار الزراعة المحلية الذى يرغم عددا أكبر من الذكور ، فى إحدى اللفات الأخرى للعجلة ، على مغادرة المحمية » . (٥)

---

(١) ليونارد بارنز : Soviet Light on the Colonies ، ص ١٦٣ ، لندن، ١٩٤٤ .
(٢) الملحق التعليمى. لجريدة تيمس ، عدد ٦ مارس ١٩٥٩ ، ص ٣٨٨ .
(٣) Copper Belt : انظر ، ص ٥٥٣ — المترجم .
(٤) جون أ. نون : Labour Problems in Africa ، ص ٣٩ ، جامعة بنسلفانيا، ١٩٤٤ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ١١٣ .

ويوضح تقرير وزارة المستعمرات Colonial Office Report عن نياسالاند لعام ١٩٣٨، أن ١١٣,٥٠٠ ذكر ، أى ٢٧,٧٪ من جميع الذكور البالغين ، مرتبطون بأعمال فى خارج المستعمرة. وفى عام ١٩٥٤ ارتفع هذا الرقم إلى ١٦٠,٠٠٠ ذكر — وبذا يمكن أن نتصور جيدا ما طرأ على الزراعة من المزيد من التدهور .

يقول داڤيدسون (١) ، « إن مناطق بأسرها ، مثل نياسالاند وروانادا — أورندى (٢) ، أصبحت لاتزيد كثيرا على كونها مستودعات للعمل المهاجر ، وما يترتب على ذلك من عوز هذه المناطق وفقرها يبدو واضحا للجميع . ولا يوجد فى أفريقيا ما يمكن أن يبعث على أسى القلب والعين أكثر من المعازل الموجودة فى الترنسڤال ومقاطعة الكاپ . »

ذلك هو الإطار فى معظم المناطق التى تسيطر عليها الإمبريالية . ويصف تقرير للأمم المتحدة ، صدر فى عام ١٩٥٣ (٣) ، وصفا مثيرا مدى اقتراب الزراعة الأفريقية ، رغما عنها ، من حافة الكارثة ، نتيجة لعمليات نهب الأراضى ، وللضربات المخربة التى وجهها إليها نظام العمل المهاجر ، الذى ينقض عليها كخطاف جبار ، يغرف بشراهة من القوى البشرية ، ويجرد منها قرى بكاملها . يقول التقرير :

« .... حينما استنزف العمل المهاجر من الاقتصاديات الزراعية المحلية بنسب كبيرة ، كان لذلك فى أغلب الأحوال آثار وبيلة على الناتج وعلى الممارسات الزراعية ، تفضى إلى حلقة مفرغة ، يؤدى فيها تدفق العمل إلى

---

(١) داڤيدسون : The African Awakening ، ص ١٠٣، لندن ، ١٩٥٥ . (ترجم هذا الكتاب إلى العربية ، تحت عنوان «صحوة أفريقيا» ، وذلك ضمن سلسلة الألف كتاب ، ورقم الكتاب فى السلسلة ٧٦ . وقد قام بترجمته الأستاذ عبد القادر حمزة ، وراجع الترجمة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، ونشرته مكتبة الأنجلو المصرية فى ٦–١٩٥٧ — المترجم .)

(٢) Ruanda-Urundi : انظر ، ص ٥٥٤ — المترجم .

(٣) Aspects of Economic Development in Africa، ٢٠ مارس ١٩٥٣، ص ٦٧، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/2377 .

انخفاض الإنتاجية ، ويؤدى هبوط الإنتاجية إلى زيادة أخرى فى الضغط على العمال للسعى نحو العمل بأجر . »

ويضيف التقرير قائلا إنه « **فى نهاية الأمر يجب الوصول الى مرحلة لابد أن يتحطم عندها نظام العمل المهاجر ، القائم على احتفاظ الكادح بمكانه فى جماعة تعيش على الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى** » (للتشديد من عندنا — ج. و.) .

« الأرض لا تلد »

ربما لانستطيع تقديم تصوير لما كان يعنيه ذلك بالنسبة للشعب الأفريقى أفضل من التصوير الخاص بمقاطعة كيسكامّا هوك Keiskammahoek ، وهو التصوير الذى ورد بتفصيل كبير فى « الاستقصاء الريفى لكيسكامّاهوك »(١) . إن مقاطعة كيسكامّاهوك ، وهى معزل للأهالى فى منطقة سيسكى باتحاد جنوب أفريقيا مساحته ٢٢٠ ميلا مربعا ، ووفقا لتعداد عام ١٩٤٦ كان عدد سكانه ١٨,٣٩١ نسمة ، منهم ١٧,٢٤٣ من الأفريقيين :

وثمة مثل سائر بين أبناء الإكسوزا(٢) يقول : « إن النساء وإناث الحيوانات تلد ، لكن **الأرض لا تلد** » . وهذا المثل يجمل فى جلاء كل المأزق الاقتصادى لمعازل الأهالى . إن الاكتظاظ السكانى ، وتزاحم المواشى فى المراعى ، وتعرية الأرض من النمو الخضرى ، وتآكل التربة وإجهادها ، والفقر والعوز — تلك هى السمات العامة المميزة التى نمت وتفاقمت . وفى كيسكامّاهوك يمكن للمرء أن يرى الأسباب .

---

(١) فيما بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، أجرى استقصاء شامل عن المنطقة تحت رعاية « المجلس الوطنى للبحوث الاجتماعية » National Council for Social Research ، وتحت إشراف الأستاذ لاندسلى روب . ونشرت نتائج الاستقصاء تحت عنوان « الاستقصاء الريفى لكيسكاما هوك » Keiskammahoek Rural Survey . وكان عنوان المجلد الثانى من هذا الاستقصاء « اقتصاد معزل » « The Economy of a Reserve » ، وهذا المجلد الذى أخذنا عنه كثيرا من الاقتباسات فى هذا الفصل كان من إعداد الأستاذ هوبارت هاوتون والأستاذة إديث م. والتون ، وقد نشر فى عام ١٩٥٢ .

(٢) Xhosa : انظر ، ص ٥٧٧ — المترجم .

إن كيسكامّاهوك منطقة زراعية ، بيد أن الاستقصاء يقول : «إن الأرض عاجزة عن أن تقيم أود سكانها الحاليين . ولا يوجد استخدام فعال بديل فى المناطق المجاورة . وعلى الرغم من أن كيسكامّاهوك تبعد كثيرا عن المراكز الصناعية الهامة فى اتحاد جنوب أفريقيا ، تدفع الضرورة الاقتصادية أعدادا كبيرة من الناس ، رجالا ونساء على حد سواء ، إلى خارج المنطقة طلبا للرزق ، ويذهبون إلى أماكن مثل كيپ تاون وچوهانسبرج وپورث إليزابيث وإيست لندن. » (١) (تبعد كيپ تاون عن كيسكامّاهوك ٨٤٥ ميلا بالسكك الحديدية ، وتبعد چوهانسبرج ٦٤٢ ميلا .)

«إن أغلبية الناس يخرجون للعمل لمدة سنة أو نحوها دفعة واحدة ، ثم يعودون إلى بيوتهم حيث تطول إقامتهم بقدر ما تسمح مدخراتهم ، وعندما تنفد هذه المدخرات يخرجون للعمل من جديد . ومع ذلك يهاجر البعض إلى المدن ، ويتخذون منها مقرا دائما لهم ، ولا يعودون إلى المعازل مرة أخرى . » (٢)

وتتكون منطقة كيسكامّاهوك من خمس عشرة قرية — بيد أنه لا يوجد بها أية خدمات أساسية : من المياه، أو الإضاءة، أو الرعاية الصحية . والطابع الاقتصادى الرئيسى للمنطقة هو أنه مجموعة من الزارعين الفلاحين الذين يحاولون العيش على ناتج مواشيهم وزراعتهم البدائية . بيد أنهم لا يستطيعون أن ينتجوا قدرا كافيا من الطعام يقيم أودهم ، ومن ثم يتعين عليهم شراء كميات كبيرة من الطعام تستوردها المنطقة . ويقول الاستقصاء إن ثمنها يُدفع «أساسا عن طريق تصدير عدد كبير من العمال». (٣) والحقيقة أن أهالى هذه القرى يعتمدون على كسب العمال المهاجرين إلى درجة يكون من دواعى الدقة معها ، كما يقول الاستقصاء ، القول بأن اقتصاد المنطقة

(١) المرجع نفسه ، ص ٣—٤ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٤ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٤—٥ .

يستند « **أولا على حقيقة أنها مستودع للعمل اللازم لمناجم اتحاد جنوب أفريقيا وصناعاته ، وثانيا على الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، والتى يمارسها أولئك الذين يبقون فى المنطقة** » . (١)

وقد ألحق هذا التطور الدمار بالتوازن السكانى للمعزل . والحقيقة أن الاستقصاء يفيد أنه إلى عام ١٩٣٦ كان يوجد نقص غير متناسب إلى حد كبير فى الرجال الذين فى سن العمل . كما يبرز أنه فى أقل من عشر سنوات حدثت زيادة ملحوظة فى هجرة العمال الشبان . ونتيجة ذلك أن « الاتجاه **يسرع نحو قيام بنيان سكانى بالمنطقة يتكون أساسا من كبار السن والأطفال** » . (٢) وفى وقت إجراء الاستقصاء كان الرجال الذين يتجاوزون العام الخامس والستين من عمرهم ، والأطفال الذين يقلون عن العام الخامس عشر ، يشكلون أكثر من نصف مجموع السكان ؛ وحسب المعدل الذى كانت الاتجاهات تتطور وفقا له ، فإن هاتين الفئتين ، كبار السن والأطفال ، « **لا بد أن تشكلا ٦٠٪ من مجموع السكان خلال جيل آخر** » . (٣)

ومع ذلك ففى ظل النظام القائم لا توجد أية إمكانية لوقف هذا الاتجاه . وذلك لأن « تصدير العمل يوازن حوالى نصف البضائع التى تستوردها المنطقة » . (٤)

وليس ثمة سبيل للفرار من هذا المأزق :

« ... لأنه إذا ترك الرجال والنساء المنطقة سعيا وراء الاستخدام ؛ عجزوا عن تكريس العمل اللازم لزيادة الإنتاجية الطويلة الأمد لأراضيهم ؛ وإذا بقوا فى قراهم لتحسين الإنتاج ، فقدوا الدخل الذى يحصلون عليه من الاستخدام ذى العائد الأعلى فى المدن. » (٥)

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٤-٥ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .
(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .
(٥) المرجع نفسه ، ص ٨٢ .

بيد أنه فى الواقع لايوجد اختيار بين البقاء أو الهجرة . فالفقر الحاد فى المنطقة يرغم على الهجرة . **ان حوالى ٧٠٪ من السكان كانوا يحصلون على دخل متوسط يقل عن شلنين فى الأسبوع ، وأكثر من نصف هؤلاء كان يتراوح دخلهم بين شلن واحد ولا شيء على الاطلاق . ولم يكن يحصل على اكثر من خمسة شلنات فى الأسبوع غير ٤٪ من السكان .** (١)

ومع ذلك فإن الهجرة بدورها تعطى اللولب (القلاووظ) لفة أخرى ، وتزيد من عمق الأزمة بدرجة أكبر . والحقيقة أن الهجرة ، كما يؤكد الاستقصاء، هى «نتيجة لفقر المنطقة وسبب له فى آن واحد» — وذلك برغم أنه من الناحية الأساسية ، كما رأينا فيما سبق ، كانت السياسة نفسها، التى أدت إلى خلق المعازل ، تستهدف خلق فلاحين فقراء. إن فقر المنطقة ، الذى يدفع إلى الهجرة ومن ثم يتفاقم هو نفسه ، نتاج للإمبريالية التى نهبت أراضى الشعب الأفريقى ، ووجهت ضربة قاتلة إلى اقتصاده الزراعى .

لقد بلغ تدهور الزراعة الأفريقية حدا جعل من المستحيل على الأفريقيين مواصلة البقاء دون الهجرة . وذلك فى الحقيقة هو المأزق الذى ساقهم النظام الراهن إليه .

« ان شعب هذه المنطقة ... يعتمد بوضوح من أجل البقاء ، على كسب المهاجرين ، فالفقر هو الذى يرغم أبناءه على العمل .

« بيد أن هذا الجلاء (٢) نفسه هو فى حد ذاته سبب فعال لدوام الفقر فى الداخل ، وذلك لأن غياب مثل هذا العدد من الشبان الذين هم فى ربيع الحياة يحول دون التقدم الاقتصادى، ويفسر بصورة مؤكدة قدرا لايستهان به من انخفاض الانتاجية الزراعية بالمنطقة . وفى حالات كثيرة لاتفلح

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠١ .

(٢) Exodus ، والكلمة المقابلة فى الكتاب المقدس هى الخروج . وكلمة الجلاء مأخوذه عن « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، وكذلك عن «المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» . ويقول المعجم إن الكلمة تطلق على ترك السكان بلادهم فورا لنازلة نزلت بهم أو كارثة ألمت — المترجم .

الأرض ، وذلك للسبب البسيط وهو عدم وجود من يقوم بالفلاحة. » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وتكشف نتائج تعداد عام ١٩٤٦ بصورة جزئية عن مدى ضخامة هذا الخلاء . فقد أوضحت هذه النتائج أن ٦٤,٤٪ من السكان ، أى حوالى ثلثيهم ، لم يصل بعد إلى سن العمل (أقل من ١٨ عاما) ، أو من المتقاعدين المسنين (أكثر من ستين عاما) . ويقدر التعداد أن مالا يقل عن ٥٣,٩٪ من الذكور الذين هم فى سن العمل كانوا يوجدون فى خارج المنطقة وقت إجراء التعداد.

ومن المتعذر على من يفتقر إلى دراية بالحياة فى أحد المعازل أن يقدر مدى فداحة العبء الذى يتعين على النساء تحمله نتيجة لهجرة أزواجهن .

فقبل أن تبدأ النساء حتى فى تنظيف البيت أو غسل الملابس أو إعداد الطعام ، يتعين عليهن عادة أن يقطعن مسافات طويلة لجلب الماء من الأنهار فى « الجرادل » ؛ كذلك لابد من جمع الأخشاب من الغابات وحزمها وحملها ؛ ثم ينبغى دق الذرة وجرشها كى يتيسر إعدادها للطعام . وفوق كل ذلك يجب على النساء أن يسرن عدة أميال إلى المراكز التجارية ليحملن فى سلالهن عند العودة الكميات الصغيرة من الضرورات الغذائية التى تسمح دخولهن الهزيلة بشرائها فى رحلة تسوّق واحدة . وتتطلب أكواخهن الضعيفة البناء رعاية دائمة ، فقش السقيفة يحتاج عادة إلى التجديد مرة أو مرتين فى السنة ؛ والجدران المصنوعة من الطين فى حاجة إلى أن يعاد « تلييسها » باستمرار ، وبخاصة فى موسم الأمطار ، وأرض الكوخ الطينية تتطلب التدبيق مرتين أو حتى أربع مرات فى الأسبوع ، وإعادة « توضيبها » تماما مرتين أو ثلاث مرات فى السنة. (٢)

وقد أوضحت دراسة التوقيت الفعلى للأعمال التى تقوم بها ٣٥٥ امرأة وفتاة فى كيسكاماّهوك أن ربع وقت عملهن ، الذى يبلغ فى المتوسط ٥٦ ساعة فى الأسبوع ، يضيع فى الأعمال غير الاقتصادية بدرجة تصل

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٢-١١٣ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٠-١٤١ .

إلى حد التبديد ، مثل جلب الماء والأخشاب ودق الذرة وجرشها . وعندما توضع فى الاعتبار كل الأعمال الأخرى التى تستنفد الوقت ، وإن كانت حتمية ، والتى تضطلع بها النساء القادرات على العمل ، لا يمكن إلا أن يتضح تماما مدى الأضرار التى يلحقها غياب الرجال القادرين على العمل بأية محاولة لتحسين الزراعة .

وعلى الرغم من الجهد الهائل الذى يتعين على النساء أن يبذلنه فى كل هذه الأعمال ، يستطعن مع ذلك أن يخصصن للعمل فى الحقول ما بين ست وثمانى ساعات فى اليوم — ولو أن ذلك لا يحدث كثيرا . ويترك الأطفال فى رعاية بنات صغار السن . ويعهد للبنات الأقل من أربعة عشر عاما بجلب الماء فى صفائح صغيرة والأخشاب فى حزمات صغيرة ، وهن يقمن بعدد من الرحلات يبلغ ضعف أو ثلاثة أضعاف المرات التى يقوم بها الشبان البالغون فى الظروف العادية . وعلاوة على ذلك تساعد الجارات بعضهن بعضا فى عمليات تنقية الحشائش والفلاحة والحصاد .

بيد أن الصراع يذهب هباء ، فالمعوقات كبيرة للغاية ، وينحدر الاقتصاد الزراعى الأفريقى تباعا إلى الهاوية . وفى ظل هذه الظروف تكون الأرض فى المعزل عاجزة تماما عن أن تعيل من عليها .

« واليوم فإنه حتى المحصول الجيد بصورة استثنائية لا ينتج من الطعام إلا ما يكفى نصف المتطلبات الغذائية للسكان الذين يعيشون فى قراهم ؛ أما فى سنوات القحط فيندر أن يكفى إنتاج الأرض جزءاً من عشرين جزءاً من هذه المتطلبات . وتوجد عائلات قليلة تستطيع أن تمضى فى خلال الشتاء معتمدة على محصولاتها المخزونة . وفى المتوسط يندر — عندما يكون الحصاد سيئاً — أن تصل قيمة ما يستهلكه الفرد فى المواقع من المحصولات التى تزرع محلياً ، إلى جانب الناتج من تربية الماشية ، إلى جنيه استرلينى واحد سنوياً ... فى هذه المواقع وحدها يصل الفقر بالناس إلى حد أنه فى سنوات الجفاف والمحصول الضعيف لا يزيد ما ينفق سنوياً على مشتريات الطعام ، بالنسبة للفرد ، على أربعة جنيهات استرلينية . » (١)

(١) المرجع نفسه ، ص ٧-١٧٨ .

وهكذا يردد الاستقصاء مرة بعد الأخرى الرأى القائل بأن فقر المنطقة ، والحاجة الاقتصادية الصرفة إلى البقاء ، هما اللذان يؤديان إلى هجرة العمل .

« فى ظل ظروف فقر على هذه الدرجة من الجلاء بين الأغلبية الساحقة من الأسر ، يكون من المحتم بكل وضوح بالنسبة لعضو واحد على الأقل من الأسرة أن يرتبط باستخدام مربح فى خارج المنطقة **بهدف مقابلة متطلبات الأسرة الضرورية لمجرد البقاء** . » (1) (التشديد من عندنا — ج . و .)

بيد أن ذلك ليس سوى مجرد حل جزئى — وبالنسبة لبعض الأسر فقط . فالأجور فى المدن التى يذهب العمال إليها منخفضة ، ولكن النفقات على الطعام والملابس والمسكن والمواصلات عالية . ومن ثم لا يكون باستطاعة العمال أن يدخروا أى شيء لعائلاتهم التى تركوها خلفهم إلا بقدر هائل من التضحية ونكران الذات ، بما فى ذلك الاستغناء عن وجبة الظهيرة . ويبلغ المقدار المتوسط للدفعات المالية التى يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم ، أو يحضرونها معهم عند العودة ، عشرين جنيهاً استرلينياً للأسرة سنوياً . بيد أن هذا الرقم المتوسط يخفى الكثير من الأهوال .

« ... **ان بعض العائلات لا تتلقى شيئا ، وبعضها الآخر ليس لديه اية دخول نقدية من أى مصدر . وثلث العائلات لديها دخل نقدى كلى من جميع المصادر يقل عن ١٣ جنيها استرلينا ، فى السنة ، وهو مبلغ يقل كثيرا جدا عن متوسط النفقات على الطعام وحده . ان النفقات السنوية الكلية على الطعام وكذلك على أى شيء آخر ، يمكن ان تنخفض حتى تصل الى ثلاثة جنيهات استرلينية بالنسبة لعائلة بكاملها** . » (2) (التشديد من عندنا — ج . و .)

إن كرم الشعب الأفريقى الذائع الصيت ، والتضامن الملحوظ بين أبنائه ، وميلهم الطبيعى إلى مساعدة ونجدة بعضهم بعضا ، ذلك هو الذى ينقذ مثل تلك العائلات من الموت جوعاً . وثمة تقليد أفريقى عريق يقضى بأنه « مادام يوجد طعام متاح ، لا يسمح بأن يتضور أى عضو فى الجماعة جوعاً » .

(1) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ .
(2) المرجع نفسه ، ١٨٠ .

وذلك هو الذى يبعد شبح المجاعة الكاملة عن الكثير من العائلات ، ويعفى السلطات من مسئولية آلاف الوفيات كل عام نتيجة للمجاعة ، وإلا لوقعت هذه الوفيات بالفعل .

إن مصير الشعب الأفريقى فى كيسكاماهوك هو نفس مصير الفلاحين الأفريقيين على نطاق إتحاد جنوب أفريقيا كله ، فليست كيسكاماهوك بمنطقة شاذة عما عداها من مناطق الاتحاد .

« إن التحليل السريع للظروف الاقتصادية فى المناطق الباقية الاثنتين والعشرين فى السيسكى والپوندولاند (١) والثيمولاند (٢) والترانسكى ، يوحى بأن الصورة التى وضحت من الاستقصاء الاقتصادى لكيسكاماهوك ، صورة الاكتظاظ السكانى ، وتزاحم الماشية على المراعى ، والفقر ، وهجرة الجماهير (٣) ، والزراعة المفتقرة إلى الكفاية ، ودمار المراعى والتربة ، صورة صحيحة ، فيما عدا فروق محدودة ، بالنسبة لمساحة هائلة قدرها ١٤,٠٠٠ ميل مربع يقطنها ما يزيد على مليون نسمة . » (٤) .

وتلك مساحة أكبر من مساحة هولندا ، والشعب الذى نكب ، بما فيه من يعملون بعيداً عن قراهم فى المدن والمناجم ، يصل عدد أفراده إلى حوالى مليون ونصف مليون نسمة ، أى سدس سكان اتحاد جنوب أفريقيا بأسرهم .

تحويل الأرض الى سلعة تباع وتشترى

ولكن هذه الظروف لا ينفرد بها اتحاد جنوب أفريقيا وحده . فلمار الزراعة الأفريقية فى الاتحاد تفوقه النكبة التى أدركت الفلاحين الأفريقيين فى روديسيا الشمالية وروديسا الجنوبية ، وفى نياسالاند وكينيا وتنجانيقا وبتشوانالاند وسوازيلاند والكنغو البلچيكى والأقاليم البرتغالية ، وكذلك فى أجزاء من أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية .

(١) Pondoland : أى أراضى قبائل الپوندو Pondo. انظر ، ص ٥٧٧ – المترجم .

(٢) Themoland : أى بلاد الثيمو Themo ، انظر ، ص ٥٧٧ – المترجم .

(٣) Mass Migration : أى الهجرة بأعداد كبيرة ، والمصطلح مأخوذ عن « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، و« المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات » – المترجم .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

وقد جاء بتقرير الأمم المتحدة الّتى أشـير إليه فيما سبق (١) ، أنه فى أغلبية الأقاليم الأفريقية « يعد اللحم من الكماليات النادرة ، ولا يتناول الأطفال جميعاً اللبن إلا لدى قبائل رعوية معينة » . وفى بعض المناطق « لا يصل إلى سن الخامسة سوى عدد يتراوح بين خمسمائة وستمائة طفل من كل ألف طفل يولدون أحياء » (٢) .

وفى مقدمة الأسباب الجذرية لهذه النكبة نهب أراضى الأفريقيين ، وسوْق الشعب الأفريقى إلى مناطق مقيدة مجدبة التربة ، والتفتيت القهرى للاقتصاد التقليدى الأفريقى القائم على الاستهلاك الذاتى عن طريق السخرة وضريبة الرءوس .

وعلى الرغم من أنه قد ظهرت فى بعض بلاد أفريقيا الغربية ، مثل غانا ونيجيريا ، وإلى حدما فى أوغندا بأفريقيا الشرقية ، طبقة من الزارعين المستقلين ، مرتبطة بالنشاط التجارى ، لم يكن الإطار فى معظم أفريقيا هو فقط دمار الزراعة القائمة على الاستهلاء الذاتى ، بل حل محلها أيضاً خراب ومجاعة بلا حدود . وحتى فى نيجيريا ، كما كشف تقرير « اللجنة النيجيرية لتربية الماشية » Nigerian Livestock Commission فى عام ١٩٥١ ، يموت ٥١ ٪ من الأطفال فى المقاطعات الشمالية قبل أن يبلغوا العام السادس من عمرهم ، ويعانى ثلث جميع الأطفال الذين يسمح لهم بدخول المستشفيات من سوء التغذية ؛ وفى المقاطعات الشرقية يعانى ٧٠٪ من الأطفال الذين يسمح لهم بدخول المستشفيات من سوء التغذية . وفى نيجيريا فى مجموعها « يعيش أكثر من عشرين مليون نسـمة على زراعة قائمة على الاستهلاك الذاتى ذات مستوى شديد الانخفاض ، وتنتشر بينهم الأمراض وسوء التغذية » . (٣) وكشف استقصاء أجرى حول غذاء الفلاحين فى الأجزاء الشرقية من ساحل

---

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(٣) لجنة التقديرات المالية بمجلس العموم البريطانى House of Commons Select Committee on Estimates ، التقرير الخامس ، دورة ٧–١٩٤٨ .

الذهب (١) ، فى ٥ – ١٩٤٦ ، عن صورة رهيبة لحالات التضور جوعاً ؛ فالاستهلاك من الطعام كان يعادل ما يتراوح بين خمسمائة وستمائة سعر حرارى للفرد فى اليوم ، على حين أن المعيار بالنسبة للرجل الذى يؤدى عملا بدنياً يتراوح ما بين ثلاثة آلاف و خمسة آلاف سعر حرارى (٢) .

وفى بلاد مثل غانا ونيجيريا وأوغندا (وبدرجة أقل فى أقاليم أخرى) أسفرت الحيازات الفردية للزارعين الأفريقيين ، وزراعتهم للمحصولات النقدية على نطاق واسع ، عن إطار للأرض مختلف بدرجة معينة عن الإطار الذى وصفناه فيما سبق . ولذلك فمن الأمور البالغة الدلالة فى هذه المناطق أنه على الرغم من انبثاق فئة غنية نسبياً من الزارعين الأفريقيين ، تستخدم العمل الأجير ، ومن ثم تصبح قطاعاً هاماً لطبقة رأسمالية أفريقية متنامية ، ما زالت قصة الفقر المألوفة هى نفسها بالنسبة لأغلبية الفلاحين الأفريقيين .

ولهذا التطور صلة وثيقة ضخمة بكل المناطق الأفريقية ، مادامت الأزمة الزراعية قد أصبحت على هذه الدرجة من العمق ، وذلك كما اتضح ، على سبيل المثال ، فى وقت مبكر فى تقرير پيم (روديسيا الشمالية) ، ثم بعد ذلك عن طريق اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ، واستقصاء كيسكاماهوك ، وتقرير لجنة توملينسون Tomlinson Commission Report (اتحاد جنوب أفريقيا) ، من أن السلطات ، لإدراكها أنها على شفا انهيار زراعى كامل على نطاق شرق ووسط أفريقيا ، قد سعت مؤخراً إلى دعم الاقتصاد المتداعى ، وإقامة حليف فى الريف الأفريقى عن طريق التشجيع المحدود لنمو طبقة من الزارعين الأفريقيين . وتأمل هذه السلطات أن يصبح هؤلاء الزارعون قسما أكثر غنى ، وأكثر قناعة ورضا ، ومن ثم أكثر ميلا للتعاون مع المستوطنين البيض .

وطيلة سنوات عديدة إلى الآن تعرض الأفريقيون لضغط من الحكومات الاستعمارية للتخلى عن نظامهم التقليدى فى الملكية المشاعية للأرض communal land tenure ، ولأن يتخلوا بدلا منها نظام السند الفردى لملكية الأرض individual title to land ، سواء فى شكل تملك حر freehold ، أو حيازة

(١) Gold Coast : انظر ، ص ٥٥٤ – المترجم .
(٢) وست أفريكا ؛ عدد ٦ إبريل ١٩٤٦ .

بالإيجار leasehold . وبهذه الطريقة تصبح الأرض الأفريقية ، شأنها شأن الأرض الأوربية ، سلعة تباع وتشترى فى السوق ، أو تستأجر من أصحابها . ويولى تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية تقديم الأدلة لصالح مثل هذا التغيير اهتماماً كبيراً للغاية ، مؤكداً بالطريقة المعتادة للتقارير الرسمية أن إجراء الأفريقيين لهذا التغيير أمر يتفق ومصالحهم . ويقترن بهذا الاقتراح الإمبريالى ، الذى يقضى بتحويل الأرض الى سلعة تباع وتشترى ، الضغط المتجدد للتخلى عن الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى لصالح زراعة محصولات نقدية معينة فى ظل ظروف ستؤدى رغماً عن ذلك إلى الحيلولة دون المنافسة الواقعية مع الأوربيين ، والى أن تباع هذه المحصولات بأثمان يحددها المستوطنون البيض أو الاحتكارات الأوربية التى تتحكم فى الأسواق الدولية .

وعلى الرغم من أنه قرب نهاية القرن التاسع عشر كانت الطبقات تمر بعملية تكوين فى أجزاء من أفريقيا ، وكانت أشكال الملكية الإقطاعية للأرض آخذة فى الظهور ، كانت الأرض فى معظم أجزاء أفريقيا مملوكة على المشاع ، وكانت قيمتها تتحقق مقابل استخدامها ، فملكية الأرض وفقاً للمعنى المسلم به بشكل عام فى أوربا ، مع ما يتضمنه من حقوق التملك الحر وسلطة بيع الأرض ، لم توجد فى أفريقيا .

يقول باتن : « إن معظم الأفريقيين ينظرون إلى الأرض كما ينظر الأوربيون إلى الشمس والهواء — فهى تستوى معهما فى الوفرة ، وفى أنه لا غنى عنها ، وفى أنه ينبغى أن يشارك فى الانتفاع بها كل أفراد المجتمع وفقاً لاحتياجاتهم . فلم يكن للأرض ثمن ، ولم تكن سلعة للبيع . » (١)

ويؤكد باتن (٢) أنه على الرغم من أن فرداً ما ، فى ظل هذا الشكل التقليدى للملكية ، « يمكن أن يحصل على استخدام مزرعة خاصة ، تكون حقوقه فيها ، وما يستطيع أن يفعله بشأنها ، مقيدة بحقوق أخرى على الأرض

(١) ت . ر . باتن : Problems of African Development ، الجزء الأول ، ص ٢٥ ، لندن ، ١٩٥٤-٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

نفسها التى يضع أعضاء أسرته أو عشيرته أو قبيلته أيديهم عليها » . وقد كانت هناك بطبيعة الحال اختلافات كثيرة فى العرف فى داخل إطار هذا التعميم .

ويقول باتن إن الموقف كان يتعدل فى بعض الأحيان عن طريق الغزو ، أو عن طريق تطور حكومات مركزية قوية لها السيطرة على مناطق واسعة ، كما هى الحال بين الشاجا (١) والباجندا (٢) فى أفريقيا الشرقية ، والباسوتو (٣) فى جنوب أفريقيا ، وكذلك فى أفريقيا الغربية ، فى إمارات نيجيريا الشمالية (٤) ، وممالك داهومى وأشانتى وبنين (٥) . ففى هذه الحالات كانت السلطة المركزية من القوة بحيث تستطيع أن تنتزع من المجموعات الأصغر وظيفتها التقليدية فى توزيع الأرض .

وفى الوقت نفسه ، كانت تحدث بالفعل ، حتى قبل مجىء الإمبريالية ، تغيرات أخرى فى المناطق الكثيفة السكان ، حيث تطورت التجارة وكانت الأرض أقل وفرة . فبين الكيكويو فى كينيا ، على سبيل المثال ، كان باستطاعة أحدهم أن يرهن أرضه لدى دائنيه — ولكنه لا يتخلى إلا عن استخدامها فقط ؛ وما إن يسدد دينه حتى يكون بامكانه استرداد أرضه . كذلك كان يسمح لأشخاص من القبائل الأخرى بأن يحوزوا أرضاً بعد تقديم الهدايا إلى سلطات العشيرة ؛ ومع ذلك فحتى هنا لم يكن يعترف بالهدايا كسداد لثمن فعلى للأرض ، وإنما فقط كعرفان بالجميل لقبوله ضمن الجماعة . « إن عضوية الجماعة ، لا دفع الثمن ، كانت هى شرط حيازة الأرض . » (٦)

---

(١) Chagga : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٢) Baganda : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٣) Basuto : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٤) ما زال يوجد فى نيجيريا الشمالية عدد كبير من الإمارات التى تعد امتدادا لأوضاع العصور الوسطى . وقد حافظ الاستعمار البريطانى جزئيا على هذه الأوضاع ، فى ظل نظام من الحكم غير المباشر عن طريق الأمراء المحليين . ونذكر من هذه الإمارات : سكتو Sokoto ؛ جواندو Gwando ؛ يورى Yauri ؛ أرجونجو Argungo ، وكلها فى إقليم سكتو . وكذلك إمارة كانو Kano ؛ وإمارة زاريا Zaria ؛ وإمارة كاتسينا Katsina . ومن المعروف أن معظم سكان هذه الإمارات من المسلمين — المترجم .

(٥) Benin : أنظر ، ص ٥٥٥ — المترجم

(٦) ت . ر . باتن : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وفى معظم أجزاء أفريقيا تستمر إلى يومنا هذا الأشكال التقليدية لملكية الأرض ، مع تفاوت فى التفصيلات المتعلقة بتطبيقها ، وذلك على الرغم من أن الغزو الذى قامت به الإمبريالية الغربية قد أدخل على هذه الأشكال تعديلات هامة . وقد كان من العوامل الرئيسية فى تطور الملكية التقليدية للأرض فى أفريقيا أن عرض الأرض كان وافراً ، وأن الانتاج كان من أجل البقاء . وبسبب عمليات الاغتصاب التى قام بها الأوربيون لم تعد الأرض وافرة بالنسبة للشعب الأفريقى ؛ وكانت النتيجة العامة لسياسات الأوربيين فيما يتعلق بالأرض هى انهيار الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى . وعلاوة على ذلك أدخلت الحكومات الاستعمارية بصورة مباشرة أشكالا جديدة للملكية بمقتضى القانون ، مثال ذلك إقرار نظام الميلو mailo بمقتضى اتفاقية بوجندا Buganda Agreement ، وكذلك نظام تأجير أراضى التاج للأفريقيين ، كما يحدث فى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية .

وفى كانو بنيجيريا الشمالية كانت الأرض تباع حتى قبل وصول الأوربيين ، ومنذ ذلك الوقت ، ومع إدخال النقود وانتشار المحصولات النقدية ، أصبح الاتجاه إلى بيع الأرض أو تأجيرها ملحوظاً بصورة أكبر ، ولو أن ذلك لايزال يتم على نطاق محدود .

« وحتى فى بلاد الإيبو (١) فى نيجيريا الجنوبية الشرقية ، حيث كان من الملحوظ سهولة انتقال الأرض بصورة مؤقتة من يد لأخرى عن طريق الرهن أو الإيجار ، (كان بيع الأرض مع ذلك محظوراً بقوة بمقتضى القانون والعرف المحليين) . (٢) ولكن عمليات البيع تحدث بالفعل فى مكان آخر . ففى مقاطعة كيامبو Kiambu فى كينيا وضعت مجالس الكيكويو الأهلية Kikuya Native Councils قواعد وشروطاً تحكم بيع الحيازات ، كما أن مبيعات وتحويلات الأرض شائعة فى بعض أجزاء نيجيريا الجنوبية وساحل الذهب ، وبخاصة فى المدن . وتعد المساحات التى يمكن فيها تحويل الأرض عن طريق المبيعات النقدية صغيرة للغاية فى الوقت الراهن ، بيد أنه لا ينبغى التهوين

(١) Ibo : انظر ، ص ٥٧٩ – المترجم .
(٢) جرين : Land Tenure in an Ibo Village ، ص ٣٦ ، لندن ، ١٩٤٢ .

من دلالتها . إن الاتجاه موجود ، وستؤدى الظروف المتغيرة إلى تدعيمه كلما تقدم التطور الاقتصادى الأفريقى . » (١)

ولكن هل سيجلب تحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشترى ، وإدخال الإيجار وبيع الأرض وشرائها ، أى ضمان للفلاح الأفريقى يزيد على ما يتمتع به فى الوقت الراهن ؟

إن باتن يشك عن حق فيما إذا كان تطور الملكية الفردية « يؤدى فى الحقيقة إلى توفير ذلك الضمان الذى تقدم الأدلة بقوة على أنه إحدى مزاياه الرئيسية »(٢). وهو يؤكد أنه فى ظل الملكية المعتادة لا القحط ولا كساد التجارة يؤثر فى ضمان حائز الأرض بصفته حائزاً لها . « إنه قد يتعرض للجوع ، وقد يضطر إلى تخفيض كمية الناتج التى يعطيها لرئيس قبيلته ، ولكنه لا يلتزم بدفع أى ريع نقدى كشرط لاحتفاظه بملكية الأرض . » ويؤكد باتن أيضاً ، لهؤلاء الذين قد يدعون بأن نظام التملك الحر للأرض لابد أن يعطى ضماناً مماثلا ، بأن نظام حيازة الأرض ، الذى كان يمكن الأفراد من الاقتراض بضمان الأرض ، كان من الممكن أن يؤدى إلى الدين وإلى استقطاب الطبقات على الأرض .

« ان التملك الحر للأرض فى أفريقيا ٠٠ قد يبدو أنه يوفر للبعض **ضمانا محتملا ، وان لم يكن مؤكدا ، للملكية على حساب عدم ضمان يتزايد بدرجة كبيرة بالنسبة للفلاحين الآخرين** ٠ » (٣) (التشديد من عنانا — ج . و .)

وتؤكد تطورات باسوتولاند(٤) شكوك باتن . فهنا أسفر إحلال الزراعة القائمة على الربح ، محل الملكية التقليدية للأرض ، عن تكوين طبقة من الأسر الزراعية التى لا تملك أرضاً أو تكاد ، جنباً إلى جنب مع « تركز للأرض فى الوقت نفسه فى أيدى الأشخاص الأكثر ثراء وتمتعاً بالامتيازات أو الأكثر إقداماً » . (٥) فمن بين ١٦٠,٥٠٠ أسرة تعمل فى حيازات تقل

(١) باتن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .
(٤) Basutoland : ليسوتو Lesotho الآن . انظر ، ص ٥٥٢ — المترجم .
(٥) NSG ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

مساحتها عن ثمانين أكراً ، بحثت حالاتها فى عام ١٩٥٠ ، لم يكن لدى حوالى ٧٪ منها أى أرض على الإطلاق، وكان حوالى ثلثها جميعاً تعيش على حيازات تقل عن أربعة أكرات . وكانت قرابة ٩٠,٠٠٠ أسرة منها تملك مابين أربعة أكرات وخمسة عشر أكراً لكل منها ، ٦,٧٤٠ أسرة تملك ما بين خمسة عشر وثمانين أكراً لكل منها . وفيما يزيد على حدود الثمانين أكراً ، كان هناك عدد من الرؤساء يمتلكون ما بين مائة ومائتى أكر لكل منهم(١) . ومن المقدر أن « الحيازات غير المباشرة للزارعين الرأسماليين تعد إلى الآن أكثر اتساعاً » (٢).

كذلك لوحظت الاتجاهات المعروفة فى باستولاند فى غانا ونيجيريا وأجزاء أخرى من أفريقيا الغربية ، وبالمثل فى أوغندا . وهى آخذة فى الظهور أيضا فى كينيا وتنجانيقا ووسط أفريقيا .

وهكذا يبدو تحذير باتن مستندا إلى أساس متين . فتحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشترى ، وخلق الحيازات الفردية، **فى ظل الظروف الراهنة فى أفريقيا** ، التى تعوق فيها سيطرة الأوربيين على الأرض والموارد الطبيعية والعمل التطور الاقتصادى الأفريقى ، وحيث المنتج الأفريقى ، سواء فى حالة البيع أو الشراء ، يجد نفسه فى سوق تسيطر عليها الاحتكارات الأوربية القوية ، لا يمكن لهما أن يوفرا حلاً أبدياً لقدر الفلاح الأفريقى ونصيبه . وهما فى أفضل الأحوال يمكن أن يؤديا إلى انبثاق سكان ريفيين مقسمين إلى فئات اجتماعية ، مع وجود قطاع صغير غنى نسبيا عند القمة وجيش متنام من البروليتاريا الفقيرة ، التى لا تملك أرضا أو تكاد ، عند القاع .

وذلك هو الذى يفسر عزوف الأفريقيين عن تأييد الحملة الجارية التى تقوم بها وزارة المستعمرات البريطانية من أجل إحداث تغييرات فى الملكية التقليدية للأرض .

فى كينيا حيث يؤدى مخطط « تدعيم الأرض » إلى إيجاد حيازات صغيرة

(١) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

أكبر حجما يمتلكها عدد أقل من الأفريقيين ، اقترحت «مجموعة كينيا الجديدة» New Kenya Group ، التي يتزعمها مستر ميشيل بلوندل وزير الزراعة السابق فى كينيا ، أن يعطى الأفريقيون الحق فى شراء الأرض فى المرتفعات البيضاء . ومن الواضح أنه سيكون فى مقدور عدد قليل من الأفريقيين القيام بمثل هذا الشراء . وعلاوة على ذلك فإن حكومة كينيا ، فى دفاعها عن إجراء مماثل إلى حد ما ، قد قررت صراحة أن هدفها هو «توفير آلية تسمح بعمليات استئجار الأرض فيما بين العناصر (الأجناس) فى جميع المناطق» (١) . وسيعنى ذلك السماح للأوربيين بشراء الأرض فى المعازل الأفريقية . ولذلك يكون مفهوما ما جاء فى تعليق لجريدة ذى تيمس عن أن «الأعضاء الأفريقيين المنتخبين ، بينما يطالبون بفتح المرتفعات البيضاء ، على استعداد لأن يقاتلوا بضراوة كى تبقى الأرض تحت السيطرة القبلية» .(٢)

ويصور مثال كينيا أنه بالنسبة لأغلبية الأفريقيين فإن كل الاقتراحات الجديدة الخاصة بتغيير نظام ملكية الأرض يمكن ألا تسفر عن أى تحسن فى ظروفهم البائسة ، فكما حدث كثيرا جدا فى الماضى كان كل إجراء حكومى «لمساعدتهم» أو «حمايتهم» يؤدى إلى مزيد من فقدان الأرض .

فعلى أحسن الفروض لن يستفيد من هذه التغيرات سوى قطاع صغير من الفلاحين الأفريقيين الأكثر غنى ، علاوة على الزارعين الأوربيين . ولا يمكن التأكيد فى أغلب الأحوال بأن ذلك هو على وجه التحديد الهدف من هذه الاصلاحات الخاصة بملكية الأرض . وفى الحقيقة من كل الاقتراحات الرسمية من أجل «الإصلاح الزراعى» فى أفريقيا . وقد كان باتن مصيبا حينما علق على ذلك قائلا : (٣)

« إن كمية العمل التى تعرض نفسها بمعدلات أجور منخفضة من المحتمل أن تقل بصورة حادة إذا ما نجحت الحكومات الاستعمارية فى جعل المناطق

(١) ذى تيمس ، عدد ٨ يونيه ١٩٥٩ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) باتن : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

الريفية مراكز مزدهرة للانتاج الزراعى ، وجدير بالذكر أن **فقر المناطق الريفية هو أعظم القوى جميعا التى تساعد على جعل العرض الوافر للعمل المهاجر أمرا متاحا .** » (التشديد من عندنا — ج . و .)

ويدرك هذه الحقيقة بكل تأكيد أصحاب شركات التعدين الأوروبية الكبيرة ، وكذلك الزارعون وأصحاب المزارع الرأسمالية الأوروبيون ، الذين يستخدمون العامل المهاجر الرخيص ، ولذا لن يجدوا أن من مصلحتهم وضعَ حد لهذا «الفقر الأفريقى» .

وحتى فى أفريقيا الغربية،حيث يوجد بالفعل إطار لزارعين أفراد — صغار ومتوسطين وأغنياء — يمارس الضغط من أجل التحويل الكامل للأرض إلى سلعة تباع وتشترى .

« إن قانون الأراضى بأفريقيا الغربية غالبا ما يضع العراقيل فى وجه الأفريقى الذى يرهن أرضه ومبانيه كضمان . ومثل هذا التشريع الذى وضع أصلا لحماية الأفريقى من الاستغلال ، وللمحافظة على العرف المحلى والتقاليد المحلية ، قد بطلت منفعته الآن ؛ وتحولت إجراءات الحماية إلى عراقيل ..... وتعد هذه المسألة من بين المسائل الجديرة بالاهتمام المبكر من جانب حكومات أفريقيا الغربية ، لأن ادخال نظام تسجيل الأرض ، وإحلال نظام موحد للكية الأرض محل القوانين الراهنة المعقدة غير الثابتة الشديدة التنوع ، سيكونان خيراً وبركةً بالنسبة لنشاط الجماعة . » (١)

بيد أن ما يمكن أن يكون خيراً وبركةً بالنسبة لنشاط الجماعة ، «وذا فائدة واضحة أيضاً لبنك أفريقيا الغربية المتحد» ، لا يكون بالضرورة فى صالح الفلاح الأفريقى . فما دامت الاحتكارات الغربية والمستوطنون الأوربيون يحتكرون أرض أفريقيا ويسيطرون على أسواقها ، ستظل أغلبية الفلاحين تعيش فى فقر مدقع ، ولن تجدى أية تغييرات فى أنظمة ملكية الأرض ، فى حد ذاتها ، فى إنقاذ الفلاحين من ورطتهم .

---

(١) مستر سيلفستر جيتس ، رئيس بنك أفريقيا الغربية المتحد Bank of West Africa Limited : ذى تيمس ، عدد ٣ يونيه ١٩٥٩ .

والحقيقة أن الاقتراحات الخاصة بتشجيع تطور طبقة من الزارعين الأفريقيين قد أصبحت بلورها مجرد مخططات لنهب الجزء الأكبر من أراضى الأفريقيين . وذلك على سبيل المثال هو ما حدث فى روديسيا الجنوبية.

«إن قانون فلاحة أراضى الأهالى يهدف بوضوح إلى خلق طبقة وسطى من صغار الزارعين الأفريقيين ، تحوز الأرض عن طريق التملك الحر بدلا من التملك على المشاع . بيد أنه إلى الآن كانت **النتيجة الرئيسية لهذا القانون هى ارغام الافريقيين على ترك الأرض** — موفرين بذلك تدفقا مفيدا من العمل اللازم للمشروع الأوربى» . (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

المحصولات النقدية

واقترن بالمقترحات الخاصة بالسند الفردى لملكية الأرض التركيز على المحصولات النقدية . إن زراعة المحصولات النقدية ، التى أولاها الموظفون الحكوميون كل هذا القدر الهائل من الاهتمام ، باعتبارها وسيلة لتدعيم اقتصاد المناطق الريفية ، تتبع بقسوة بشعة ، ودون أن تبالى ، بصورة مجردة من الرحمة ، بأى شىء سوى تحقيق أضخم وأسرع أرباح ممكنة ، سواء للمزارع الأوربية أو للشركات التجارية الأوربية الكبيرة التى تشترى المحصولات من الزارعين الأفريقيين ، بحيث لم تكن النتيجة شيئاً آخر غير تفاقم الأزمة الزراعية الأساسية .

(١) جوشوا نكوما : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

جدول ١

تركيب قيمة الصادرات المحلية لمناطق معينة
غير متمتعة بالكم الذاتى ٥٠ – ١٩٥٤ (متوسط)

المنطقة	منتجان زراعيان رئيسيان	٪ من مجموع قيمة الصادرات
جمبيا	الفول السودانى والزيت ، منتجات زيت النخيل	٩٧
أفريقيا الغربية الفرنسية	الفول السودانى والزيت ، البن	٦٠
ساحل الذهب*	الكاكاو	٦٨
زنزبار	القرنفل ومنتجاته ، منتجات جوز الهند	٩٦
بتشوانا لاند	الماشية ، الجلود	٧٦
أوغندا	القطن ، البن	٨٩
باسوتولاند	الصوف ، الموهير	٧٤
نياسالاند	الدخان ، الشاى	٧٤

* يشمل توجولاند البريطانية .

(المصدر : NSG ، ١٩٥٨ ، المرجع السابق ، ص ٩١ .)

إن سياسة المحصول الواحد ، وهى سمة نموذجية من سمات الاستعمار ، لاتلاحظ فى أى مكان بالعالم بأكثر مما تلاحظ فى أفريقيا . فمناطق كاملة تخصص لمحصول أو محصولين – الكاكاو فى غانا ، والقطن فى أوغندا والسودان ، والبن فى كينيا ، وزيت النخيل فى نيجيريا ، والسيسل فى تنجانيقا ، والدخان فى روديسيا الجنوبية . وبصرف النظر عما إذا كان مثل هذا الإنتاج يمارس فى شكل مزارع رأسمالية أوروبية كبيرة ، كما هى الحال فى كينيا أو تنجانيقا ، أو كان يقوم على أساس حيازات فردية أفريقية ، كما هى الحال فى غانا أو أوغندا ، تصبح التربة شديدة الإجهاد ويسرع إليها التدهور والفساد .

ويقول باتن (١) إن الدورة المحصولية ، التى تستهدف المحافظة على خصوبة التربة ، « كان الأفريقيون يستخدمونها عادة قبل وصول الأوربيين » ، ولكن « كان من نتيجة زراعة المحصولات النقدية التخلى عن الدورات

(١) باتن : المرجع السابق ، ص ٥٦–٥٧ .

التقليدية فى مناطق كثيرة من أجل الزراعة المستمرة لمحصول واحد ، وأسفر ذلك بصورة طبيعية عن آثار سيئة على التربة » .

وثمة خطر ترتب على سياسة المحصول الواحد هو انتشار أمراض النباتات التى يقول عنها باتن إنها « الآن أعظم مما كانت عليه فى العصور السابقة » . فكثير من المحصولات النقدية الراهنة ، مثل الكاكاو والبن والسكر والقطن والموالح والقمح والذرة ، لم تكن من المحصولات المحلية فى أفريقيا . وعندما زرعت هذه المحصولات فى ظل الظروف الأفريقية ، دون الإعداد العلمى اللازم ، ودون أن يوضع اختلاف الظروف المناخية فى الاعتبار بصورة كاملة ، أصبحت أكثر قابلية للإصابة بالأمراض . كما أن استيراد بذور ونباتات مصابة يعد سبباً آخر لانتشار أمراض النباتات فى أفريقيا نفسها . فدودة لوزة القطن على سبيل المثال يقال إنها جاءت إلى أفريقيا من أمريكا .

وقد أسفر التوسع فى زراعة المحصولات النقدية ، سواء عن طريق المزارع الرأسمالية الأوربية الكبيرة أو الزارعين الأفريقيين ، عن دمار شامل لأراضى الغابات العالية القيمة . فإذا أضيف ذلك إلى عمليات قطع الأشجار التى تقوم بها شركات الأخشاب الأوربية على نطاق واسع ، وكذلك شركات التعدين التى تزيل الأشجار بالقرب من فتحات المناجم لتقيم المنشآت اللازمة ، وعمليات قطع الأشجار لتوفير الوقود اللازم للأغراض المنزلية والصناعية ، كانت النتيجة أقرب إلى الكارثة . يقول باتن (١) إنه حول مدينة بروكن هل فى روديسيا الشمالية « دمرت كل شجرة فى مساحة تبلغ ثلاثين ميلا مربعا » .

وفى الاندفاع نحو زراعة المحصولات النقدية يقال إنه تجرى سنويا إزالة بضعة آلاف من الأميال المربعة على الحدود الشمالية والشرقية للغابة العالية فى الإقليم الجنوبى من نيجيريا . ويلتقى المرء بدمار مماثل فى أجزاء أخرى من أفريقيا . فقد أزيلت مساحات شاسعة من الغابات لإفساح الطريق أمام

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

مزارع الكاكاو فى غانا ، حتى إنه فى إحدى المناطق ، حيث امتدت عمليات الإزالة إلى أن بلغت غابات السفانا ، تهب الآن الرياح الجافة القادمة من الصحراء الكبرى من خلال الفجوة ، فتنشأ عنها ظروف خطرة على زراعة الكاكاو نفسها .

وعلاوة على ذلك فمع تخصيص كل هذه المقادير الضخمة من الأرض وقوة العمل والموارد للمحصولات النقدية ، وهى أساسا للتصدير ، أهمل إنتاج الطعام اللازم للمتطلبات المحلية ، وانتشرت المجاعة وسوء التغذية .

إن الاعتماد على محصول نقدى واحد ، أو على عدد قليل من المحصولات النقدية ، يترك هذه المناطق معرضة بصورة خطيرة لكل التقلبات فى أثمان منتجاتها فى السوق العالمية ، ويؤدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادى .

وقد أسفر كساد الثلاثينيات ، وما صحبه من تدهور مفجع فى الأثمان الزراعية فى السوق العالمية ، عن أزمة عميقة للزارعين الأفريقيين ، حتى فى المناطق الأكثر ازدهارا نسبيا فى أفريقيا الغربية ، حيث تطورت كثيرا زراعة المحصولات النقدية على أيدى الزارعين الأفريقيين . وظهرت المديونية — وهى الرمز الأسيوى المخيف لفقر الفلاح . وقد كشفت دراسة أجريت فيما بين عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٥ ، على إحدى القرى فى المنطقة الغنية المنتجة للكاكاو فى غانا (ساحل الذهب فى ذلك الوقت) ، أن الدين الخاص بين سكان هذه القرية ، الذين يبلغون ١,٢٠٠ نسمة ، والذين يقل متوسط دخل الأسرة فيها عن ٢٢ جنيها استرلينيا سنويا ، قد وصل مجموعه إلى ٤,٤٨٦ جنيها استرلينيا ، وكان متوسط سعر الفائدة عليه ٣٧٪ . ويؤكد هانكوك (١) أنه على حسب الأثمان الجارية للكاكاو فى ذلك الوقت لم يكن لدى الزارعين الراهنين أى أمل على الإطلاق فى سداد قيمة رهنياتهم واسترداد مزارعهم .

«إن أفضل ما كان باستطاعتهم أن يأملوا فيه هو أن يدعهم دائنوهم

(١) و . ك . هانكوك : Survey of British Commonwealth Affairs ، الكتاب الثانى ، الجزء الثانى ، ص ٢٢٨٠ ، O.U.P. ، ١٩٤٢ .

يقيمون فى أرضهم باعتبارهم «مشرفين عليها» بمقتضى اتفاقية لاقتسام المحصول . »

وتبرز دكتورة رتشاردز مدى خطورة تقلبات الثمن على الزارع الأفريقى ، وذلك فى دراستها عن روديسيا الشمالية (١) ، حيث التقت بالزارعين الأفريقيين للأراضى الحكومية فى خارج لوانشيا ،(٢) التى تبلغ مساحة القطعة منها ثلاثة أكرات ، — وهم الزارعون «الذين أصابهم كساد عام ١٩٣٣ ، وكانوا مهددين بالطرد إن لم يستطيعوا سداد الريع » .

بيد أنه حتى وجود أثمان مواتية فى السوق ، فلن يكون الزارع الأفريقى الفقير هو المستفيد من زراعة المحصولات النقدية . ويقدم لنا باتن ذلك التصوير الممتع المتعلق بأوغندا ، وهو عن تاريخ قميص من القطن يمر من خلال مراحله المختلفة ، من قطن خام إلى قميص من قماش قطنى يشتريه الأفريقيون(٣).

« أولا ، هناك العمل الذى يبذل فى الزراعة وعزق الأرض ونقرها ، مع البذور والأدوات الضرورية . وينبغى أن نضيف إلى ذلك العمل الذى يتطلبه النقل إلى أحد مراكز الشراء ، وربما شيئا من رأس المال فى شكل أكياس أو سلال ، وعجلة إن أمكن . وعند مركز الشراء يدفع الثمن — **وبما بنس واحد مقابل كمية من القطن تكفى لصنع القميص** ... وإلى حين بلوغ هذه المرحلة يكون المتضمن فى العملية هو العمل الأفريقى ورأس المال الأفريقى فقط . إن الثمن منخفض ، بيد أنه لم يستخدم سوى القليل من المهارة وقدر لا يذكر من رأس المال .

«وبعد ذلك يحلج القطن ويكبس فى البالات . ولا يتطلب ذلك قدرا كبيرا من العمل ، بل يتم فى سرعة نتيجة لاستخدام رأس المال فى شكل

(١) دكتورة أودرى رتشاردز : Land, Labour and Diet in Northern Rhodesia ، ص ٢٧٥ ، لندن ، ١٩٣٩ .

(٢) Luanshya : من المدن الرئيسية فى زامبيا ، وصل عدد سكانها حسب تعداد عام ١٩٥٣ إلى ٥٤,١٢٧ نسمة ، منهم ٤,٧٢٧ أوروبيا — المترجم .

(٣) باتن : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

آلات غالية الثمن ، واستخدام قدر من العمل العالى المهارة للمحافظة على هذه الآلات فى حالة طيبة . ومرة أخرى ليست مكافأة هذه الخدمة سوى مكافأة ضئيلة للغاية ، بيد أن الكميات الكبيرة من القطن التى يمكن لهذه الآلات أن تعالجها بسرعة تثرى أصحاب رأس المال ، وتوفر للعمال الشديدى المهارة الذين يستخدمونهم مكافأة أعلى من تلك التى يحصل عليها الزارع. **ولا يشارك الأفريقيون كثيرا فى الثروة التى تحققها هذه المرحلة** : فمعظم محالج القطن يمتلكها أسيويون أو أوروبيون : ويساعد بعض الأفريقيين فى تقديم العمل الماهر أو شبه الماهر ، ويكافأون تبعا لذلك ، **بيد أن أغلبية الأفريقيين يعملون كحمالين أو فى أعمال أخرى لا تتطلب سوى القليل من المهارة** .

«ويباع القطن الآن بثمن أعلى إلى الغزالين ، ويرفع الثمن مرة أخرى لتعويض تكاليف العمل ورأس المال المتضمنين فى **نقل القطن بوساطة الطرق والسكك الحديدية والبحر الى بلد ما توجد فيه صناعة القطن** . وهناك يستخدم الغزال والنساج كلاهما مزيدا من العمل ورأس المال ، ويرتفع الثمن باطراد كلما اتخذ القطن شكلا آخر أكثر فائدة . وثمة مقادير أخرى من العمل ورأس المال يستخدمها تجار الجملة وتجار التجزئة الذين يوجهون القماش عائدا إلى المستهلك الأفريقى . وفقط فى المرحلة الأخيرة ، وليس عندها فى كل الأحوال ، يدخل الأفريقى الصورة من جديد إذا كان يملك رأسمالا فى شكل مكنة خياطة (١) ، ويستخدم عملا أفريقيا ، ويحصل على مكافأته عن طريق بيع قماش مستورد بثمن أعلى فى شكل قمصان . **بيد أن معظم العمل ورأس المال المستخدمين فى تحويل القطن الخام الى قمصان ليسا أفريقيين ، ومن ثم لا يمكن اضافة معظم المكافأة ــ الفرق فى الثمن بين بضع أوقيات من القطن الخام وقميص مصنوع ــ الى الثروة الكلية التى يمتلكها أفريقيون** » . (التشديد من عندنا ــ ج . و .)

وبينما يعد ما يقوله باتن ، فيما يتعلق بإضافة مزيد من العمل ومزيد من رأس المال عند كل مرحلة فى العملية ، سليما إلى حد كبير ، إلا أنه ليس

---

(١) Sewing machine : أخذنا هذا التعبير عن «معجم المصطلحات الفنية» ــ المترجم .

التفسير كاملا . فالسبب الذى من أجله يحصل الأفريقى على بنس واحد مقابل القطن الخام الذى يشتريه فيما بعد ، فى شكل قميص ، مقابل بضعة شلنات ، هو أن السوق عند كلا طرفيها - عندما يبيع وعندما يشترى - تسيطر عليها الاحتكارات الأوربية الكبيرة . فالشركات الأوربية الكبيرة هى التى تدفع بثمن المواد الأولية التى ينتجها الأفريقى إلى أدنى حد ممكن ، وهى التى ترغم الزارع الأفريقى - المشترى الآن - على أن يدفع ثمنا أعلى بكثير مما يجب مقابل البضائع التى يحتاج إليها . «وفتحة المقص» هذه ، بين الأثمان المنخفضة التى تدفع للأفريقيين مقابل المواد الزراعية الأولية ، والأثمان العالية التى يتعين عليهم أن يدفعوها مقابل السلع المصنوعة المستوردة ، تعد ظاهرة شديدة الشيوع فى كل البلاد المستعمرة . وهى فى الحقيقة مصدر الأرباح العالية التى يحققها الرأسماليون الأوربيون من استغلال المستعمرات . ومن الواضح أن الاحتكارات الغربية ليست لديها نية «لقتل الإوَزّة التى تضع البيضات الذهبية» ، ولذلك يكون كل التركيز الرسمى على المحصولات النقدية مجرد وسيلة أخرى لمحاباة مصالح الشركات الكبيرة التى تثرى نفسها على حساب القارة الأفريقية .

والزارع الأفريقى ، فى منافسته مع الزارعين الأوربيين أو أصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة الأوربيين ، يجد كل أوراق اللعب وقد رتبت ضده فى الخفاء بهدف غشه وخداعه . ويرغم باتن على التسليم بأن طبقة أصحاب المزارع الأوربيين فى أفريقيا «يمكن أن تمارس على حكومات المستعمرات قدرا من النفوذ والتأثير لا يتناسب على الإطلاق مع عدد أفرادها ، وأنه توجد إمكانية للاستفادة من هذا النفوذ فى تدعيم مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الأفريقيين» (١) و «الإمكانية» ، كما يسميها باتن ، هى فى الحقيقة ممارسة معتادة .

وبهذه الطريقة يحصل الزارعون الأوربيون وأفراد أسرهم على امتيازات فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة بالنسبة لما يحصل

(١) باتن : المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

عليه الأفريقيون . كذلك يحصلون بالإضافة إلى مثل هذه الفوائد الاجتماعية على مزايا اقتصادية تحابيهم على حساب الزارعين الأفريقيين — اعفاءات ضريبية ، أثمان مواتية ، سهولة الوصول إلى طرق السكك الحديدية ، تسهيلات ائتمانية . وعلاوة على ذلك تحابى حكومات المستعمرات المستوطنين الأوربيين فيما يتعلق بالعمال الذين يستخدمونهم فى مزارعهم الرأسمالية الواسعة : فالمزارع الرأسمالية الواسعة فى أفريقيا هى آخر أشكال المشروعات فى المستعمرات الأفريقية التى يسمح للأفريقيين فيها بتكوين نقابات عمالية (وحتى عندما يسمح لهم بذلك فإنهم يعملون فى وجه صعوبات متزايدة وملاحقات تفوق كل ما عداها) ؛ كما أن الحدود الدنيا للأجر بالنسبة للمزارع الصغيرة والمزارع الرأسمالية الكبيرة (١) تكون بشكل عام أقل كثيرا من الحدود الدنيا الأخرى للأجر ، وفى كثير من الحالات لاتوجد حدود دنيا على الاطلاق .

وباختصار يوفر النظام الاستعمارى جميع الإمكانيات للمزارع الأوربية بنوعيها فى أفريقيا كى تزدهر على حساب كل من العمال والفلاحين الأفريقيين . ويقدم لنا باتن هذه الملاحظة البالغة الدلالة : (٢)

«يساور الشك بعض الناس فيما إذا كان بإمكان المزارع الرأسمالية الواسعة أن تلقى النجاح فى أفريقيا المدارية إذا تعين عليها أن تصمد لمنافسة حرة من جانب الزارعين الأفريقيين ، على حين تظل تسهم بحصتها كاملة من الضرائب للحكومة المركزية . »

ولكن ما دامت طبقة أصحاب المزارع الأوربيين تحتفظ بالسلطة السياسية فى أيديها ، وتظل مع أصحاب المناجم الحاكم الفعلى لكل هذه المساحات الشاسعة من القارة الأفريقية ، لن يظفر الفلاح الأفريقى أبدا بفرصة الدخول فى «منافسة حرة» مع منافسه الأوربى .

(١) إستخدمنا تعبير المزارع الصغيرة ترجمة لكلمة Farms ، والمزارع الرأسمالية الكبيرة ترجمة لكلمة Plantations . وتتميز الأخيرة بضخامة المساحة،وباستخدام رأس المال والآلات الحديثة والعمل بأجر على نطاق واسع — المترجم .

(٢) باتن : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

وبينما فى أفريقيا الشرقية والوسطى ، موطن المزارع الأوربية الرأسمالية الكبيرة ، يكون الحديث الرسمى كله عن «مساعدة الزارع الأفريقى الفرد»، فى أفريقيا الغربية ، الموطن التقليدى «للفلاح الذى لا يعرف الاستسلام » ، يكون التطور الصارخ الجديد هو نمو المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وأساسا تلك التى يمتلكها الأوربيون .

وليس ثمة تناقض هنا . ففى أفريقيا الشرقية والوسطى ، يسعى المستوطنون البيض ، الذين يسيطرون بدرجة كبيرة على الحياة السياسية والاقتصادية للمناطق ، والذين يحتلون مكان القيادة فى الزراعة ، بعد فوات الأوان ، إلى إقامة فئة صغيرة من الزارعين الأفراد ، بأمل أن يصبحوا حلفاء ومؤيدين سياسيين لهم فى وجه السخط الجماهيرى المتزايد فى صفوف الفلاحين الذين أصابهم الفقر . ومن ثم تكون الإيماءات إلى مساعدة الزارعين الأفريقيين ، إيماءات كما سبق أن ذكرنا وهمية إلى حد كبير .

وفى أفريقيا الغربية ، من الناحية الأخرى ، حيث تحصل المناطق على استقلالها السياسى بسرعة ، كان الأسلوب التقليدى للاستغلال الإمبريالى يتم من خلال الشركات التجارية الأوربية الكبيرة . وسيترتب على الاستقلال السياسى زيادة سلطة هؤلاء الزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، الذين سيطالبون بكل تأكيد بأثمان أعلى لمنتجاتهم . ولكى تحبط الاحتكارات الأوربية ذلك، وجزئيا أيضا لكى توفر وسائل للضغط ، تنتقل الآن إلى تطوير المزارع الرأسمالية الواسعة فى هذا الجزء من أفريقيا .

وهكذا فى غانا تمضى الحكومة بوضوح ، بناء على نصيحة المستشارين الأوربيين ، فى تنمية الانتاج الكبير للمطاط . يقول أحد مراسلى **وست أفريكا** (1) : « إن الأمل الرئيسى الذى يراود الحكومة يتركز بوضوح فى جذب رأس المال الأجنبى لإقامة وتسيير المزارع الرأسمالية الكبيرة المنتجة للمطاط : وقد فوتحت حكومات الولايات المتحدة بالفعل فى هذا الأمر » .

---

(1) وست أفريكا ، عدد ١٨ إبريل ١٩٥٩ ، ص ٣٦٧ .

وبالمثل فى نيجيريا ، حقق تطوير المزرعة الرأسمالية الواسعة تقدما ملحوظا فى السنوات القليلة الماضية . فمنذ عام ١٩٥٢ تمت تنمية قرابة أربعين ضيعة جديدة تضم ١٢٥,٠٠٠ أكر ، ومن المقدر أنه بحلول عام ١٩٦٢ ستزداد مساحة المزارع الرأسمالية التى كانت قائمة فى عام ١٩٥٢ فى نيجيريا (مع استبعاد الكمرون (١) ، حيث كانت توجد منذ بعض الوقت مزارع رأسمالية ذات وزن كبير) بحوالى ٦٠٠٪ ! (٢) وكان زيت النخيل والمطاط هما السلعتان الأكثر إثارة ، وقد وصفت مجلة **وست أفريكا** المزرعة الرأسمالية الكبيرة التابعة لشركة دنلوب(٣) فى نيجيريا الشرقية ، والتى تبلغ مساحتها عشرين ألف أكر ، باعتبارها «من أكثر التطورات التى شهدتها نيجيريا إثارة» . ولا ريب أن الآفاق تستثير شركة دنلوب بأكثر مما تستثير شعب نيجيريا . وتقول التقديرات إن تشغيل عامل بمزرعة رأسمالية بأفريقيا يتكلف حوالى خمسمائة جنيه استرلينى ، على حين يحتاج تشغيل عامل فى مصنع حديث إلى استثمار قدره عشرون ألف جنيه استرلينى . ولذلك فمن المفهوم تماما أن تكون المزرعة الرأسمالية هى الاقتراح الأكثر الجاذبية للاستثمار بالنسبة لبعض الشركات الغربية (٤) .

وفى مواجهة مثل هذه المنشآت المزرعية الجبارة ، التى ظفرت بالمحاباة والتحيز بكل الطرق ، كما رأينا فيما سبق ، من جانب الممارسة والتشريع الاستعماريين ، يسعى الزارع الأفريقى إلى التطور . فالمستفيد الرئيسى من تركز المحصولات النقدية هو الاحتكار الأوربى الكبير ، سواء فى شكل زارع أو كتاجر ، جنبا إلى جنب مع العمليات المساعدة : النقل البرى والبحرى ، وعمليات الشحن والتفريغ ، وأعمال المصارف والتأمين ، وهلم جرا .

---

(١) Cameroons : انظر ، ص ٥٥٥ — المترجم .

(٢) وست أفريكا ، عدد ٣٠ مايو ١٩٥٩ ، ص ٥٠٥ .

(٣) Dunlop : شركة دنلوب المعروفة لصناعة منتجات المطاط . ويمتد نشاط هذه الشركة أيضا إلى زراعة المطاط فى أجزاء مختلفة من العالم — المترجم .

(٤) انظر ، مادة : التركيب العضوى لرأس المال ، ص ٦٠١ — المترجم .

« الأرض لمن يفلحها »

إن سياسات الأرض والسياسات الزراعية فى أفريقيا ، التى انتهجتها الحكومات الإمبريالية أو اقترحت الأخذ بها ، لاتهدف إلى مساعدة الزراعة الأفريقية ؛ وإنما تعد نقطة البدء فيها ، بل غرضها الأساسى ، المحافظة على الاستعمار وحماية المصالح الإمبريالية ، بما فيها ضمان عرض ثابت من العمل الأفريقى الرخيص .

وهناك على نقيض ذلك تماما السياسات التى تدافع عنها الحركات الوطنية الأفريقية فى مختلف المناطق . وتنطلق هذه السياسات من وجهة نظر مصالح الشعب الأفريقى ، لا مصالح الإمبرياليين ، ولابد أن يؤدى تطبيقها إلى وضع حد لبؤس الريف الأفريقى ، وإلى إرساء الأساس للزراعة الناجحة .

«إن الأرض ستقتسم بين أولئك الذين يفلحونها» .

ذلك هو مطلب ميثاق الحرية ، الذى أقره مؤتمر الشعب(١) الذى عقد فى كليبتون ، بالقرب من جوهانسبرج ، فى يومى ٢٥،٢٦ يونيه ١٩٥٥ . ويواصل الميثاق قائلا :

«إن تقييد ملكية الأرض على أساس عنصرى سينتهى ، والأرض كلها سيعاد توزيعها على أولئك الذين يفلحونها ، وذلك من أجل إبعاد شبح المجاعة واشتهاء الأرض ؛

«إن الدولة ستساعد الفلاح بالمعدات والبذور والجرارات والسدود لإنقاذ التربة ومساعدة من يفلحون الأرض ؛

«إن حرية الحركة ستكفل لمن يعملون على الأرض ؛

«إن الجميع ستكون لهم الحرية فى شغل الأرض فى المكان الذى يختارونه ؛

«إن الناس لن تغتصب مواشيهم ، والسخرة ستلغى ، والسجون المزرعية(٢) ستقضى عليها » .

(١) Freedom Charter and Congress of the People : انظر ، ص ٥٩٠ — المترجم .

(٢) Farm Prisons : سيتناول المؤلف موضوع هذه السجون بشىء من التفصيل فى فصل لاحق من الكتاب . وتشبه هذه السجون من بعض النواحى ما يعرف فى نظام السجون بالجمهورية =

وعلى الرغم من أن هذا الميثاق قد أقر باعتباره برنامجا لاتحاد جنوب أفريقيا ، يوجد بين مطالبه الشيء الكثير الذى يُرجِع صدى صوت الأفريقيين فى كل المناطق الأخرى تقريبا . وفى آسيا ، حيث كانت الملكية الإقطاعية للأرض هى السائدة سنوات طوالا ، كان شعار «الأرض لمن يفلحها» هو الشعار الذى يأسر قلوب الفلاحين الذين يشتهون الأرض . وفى الصين وضع هذا الشعار فى الممارسة ؛ فطرد أصحاب الأراضى الإقطاعيون ، وصودرت أراضيهم ، وأعيد توزيعها على الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون مساحات تافهة من الأرض . وسمح كل ذلك بقيام الفلاحين بجهد مشترك للقضاء على ما يعانونه من فقر قديم الأزل . ولم تكد تمضى بضع سنوات حتى كان فى مقدور النتائج التى تحققت أن ترقى إلى مستوى الظاهرة . فقد رويت مساحات هائلة ؛ وقضى على المجاعة تماما ؛ وتم جنى محصولات قياسية ؛ وأخذت المعرفة والكهرباء تشقان طريقهما إلى القرية الصينية .

وفى أفريقيا ، على الرغم من وجود أصحاب أراضٍ إقطاعيين فى بعض المناطق ، كانت سيطرة الإمبرياليين الأوربيين — الزارع ، وصاحب المزرعة الرأسمالية الكبيرة ، والتاجر — هى العقبة الرئيسية أمام قيام زراعة أفريقية ناجحة . وتلك حقيقةٌ تقر بها حركات الاستقلال الأفريقية ، وتجد تعبيرا عنها فى كل برامجها التى تدافع بطريقة أو بأخرى عن الفكرة القائلة بأنه « من أجل إبعاد شبح المجاعة واشتهاء الأرض » ، فإن الأرض لابد أن يستردها الشعب الأفريقى ، وأن « يعاد توزيعها على أولئك الذين يفلحونها » .

ولا يوجد اليوم فى أفريقيا تنظيم مسئول من التنظيمات المطالبة بالاستقلال ، أو نقابة عمالية مسئولة ، أو زعيم وطنى أو عمالى مسئول ، يدافع عن العودة إلى حياة القرية كما كانت عليه فى الماضى . قد تكون هناك اتجاهات لإضفاء صورة مثالية على كل ما مضى ، بيد أن هذه الاتجاهات لا تشكل

= العربية المتحدة بسجون «الأوردى» المتنقلة ، وإن اختلفت عنها تماما فى طبيعتها ، وفى الحرية الممنوحة بداخلها للمسجونين — المترجم .

أى وزن حاسم فى الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال . فما كان إيجابيا فى التقاليد القديمة – المشاعر والأنشطة الجماعية ، معرفة السمات المميزة الخاصة للتربة والمناخ وحياة النبات فى أفريقيا ، أشكال الاستشارة الديمقراطية ، الفنون والحرف الشعبية – سيتم بالتأكيد دفعه إلى الأمام وتنميته عندما تظفر القارة الأفريقية بحريتها .

بيد أن الحياة التقليدية فى القرية الأفريقية كانت تنطوى أيضا على بذور الانحلال . فقد كانت تقوم على شكل اقتصادى متأخر ، وهو شكل بينما كان فى استطاعته أن يقيم أود الشعب ، لم يكن يعطى أية إمكانيات للتطور . وعلاوة على ذلك كان يوجد على أساس هذا الشكل من الاقتصاد نظام وثقافة اجتماعيان أسفرا عن استمرار الخزعبلات والشعوذة والخرافات ، وأبقيا على الناس فى ظلامية وجهل .

وعند التأمل فى مصير الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتى ، لا يكون غريبا أن نتذكر كتابات ماركس فى الهند . فقد رأى ماركس بوضوح كيف أسفر تأثير الإمبريالية عن دمار ملكية الأرض المشاعية البدائية السابقة والزراعة السابقة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، ومع ذلك لم يذرف ماركس دمعة واحدة على انقضاء هذا الشكل الاقتصادى المتأخر .

«ولو أنه مما يؤذى مشاعر البشر أن يشاهدوا تلك الجموع الغفيرة من التنظيمات الاجتماعية الأبوية المحبة للعمل ، وقد تفككت وذابت فى وحدتها ، وغرقت فى بحر من الآلام والويلات ، وفقد أعضاؤها المختلفون فى الوقت نفسه ما كان لديهم من شكل قديم للمدنية ، وما كان لديهم من وسائل بقاء موروثة ، يجب ألا ننسى أن هذه المجتمعات القروية الشاعرية ، ولو أنها قد تبدو مسالمة ، كانت دائما الأساس الصلب للاستبدادية الشرقية ، وأنها حصرت العقل البشرى فى داخل أضيق نطاق ممكن ،وجعلت منه الأداة الطيعة للخرافات ، واستعبدته تحت وطأة القواعد التقليدية ، وجردته من كل عظمة وطاقة تاريخية . » (١)

(١) كارل ماركس : «الحكم البريطانى فى الهند» ، نيويورك ديلى تريبيون،عدد ٢٥ يونيه ١٨٥٣ . فى ، ماركس وإنجلز : فى الاستعمار ، ص ٣٦،لورانس آند ويشارت ، لندن ، ١٩٦٠ .

ولقد كان طريق أفريقيا للتطور شديد الاختلاف بطبيعة الحال عن طريق الهند ، أو فى الحقيقة عن طريق آسيا فى مجموعها ، التى حلل ماركس وانجلز قسماتها الخاصة (المناخ ، وظروف التربة ، ووجود امتدادات صحراوية كبيرة ، مما جعل الرى الصناعى «الشرط الأول للزراعة» ، إذا ما استخدمنا تعبير انجلز ، ومن ثم جعل من الضرورى إقامة حكومات مركزية قوية تكون مسئولة عن الرى والمرافق العامة ، إلى جانب مشاغل الحرب والسلب والنهب) فى كتاباتهما المختلفة التى يتحدثان فيها عن «الاقتصاد الأسيوى» .

ولكن على الرغم من الفروق، تشترك أفريقيا وآسيا فى أمور معينة . فكلتا القارتين سقطتا تحت وطأة سيطرة الإمبريالية الغربية . وفى كلتيهما دمرت الحياة المشاعية الموجودة فى القرية ، والزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، وتعرض الناس للفقر نتيجة لذلك . وفى كلتيهما ، إذا ما استعرنا كلمات ماركس ، «حطمت انجلترا إطار المجتمع .... بأكمله ، دون أن تبدو بعد أية أدلة على إعادة تكوينه . **ان خسارة العالم القديم ، دون أى كسب لعالم جديد** ، أدت إلى إضفاء نوع خاص من الحزن على البؤس الراهن»(١) للشعب . (٢) (التشديد من عندنا — ج . و .)

إن الإمبرياليين عندما دمروا النظام القديم فى أفريقيا ، مثلما حدث فى الهند ، لم يفعلوا شيئا «لتحرير الوضع الاجتماعى لجماهير الشعب ،

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

(٢) حذف المؤلف من هذا النص أية إشارة إلى الهند ، وذلك كما يبدو بغرض تعميمه. ولا بأس من أن نورد هنا النص كاملا كما ورد فى كتابات ماركس :

«لقد حطمت انجلترا إطار المجتمع الهندى بأكمله ، دون أن تبدو بعد أية أدلة على إعادة تكوينه . إن خسارة المجتمع الهندى هذه لعالمه القديم ، دون أى كسب لعالم جديد ، أدت إلى اضفاء نوع من الحزن على البؤس الراهن بين الهندوسيين ، وإلى إقامة حاجز بين هندستان التى تحكمها بريطانيا ، وبين كل تقاليدها القديمة وكل تاريخها الماضى .» ماركس ، «الحكم البريطانى فى الهند» ، فى ماركس وإنجلز ، الأعمال المختارة ، موسكو ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، المجلد الأول ، ص ٣١٣ — المترجم .

أو لمعالجته بصورة مادية » . (١) بل على النقيض غاصوا بالفلاح الأفريقى إلى الأعماق السحيقة للفقر والكارثة ، مما كان نتيجته تلك الظاهرة الأفريقية بشكل خاص ، ظاهرة «العامل — الفلاح الذى يهاجر بصورة مستمرة» ، والذى تواجهه «خسارة عالمه القديم» ، ومع ذلك «دون أى كسب لعالم جديد» . ولذلك كان هناك ما يدعو أحد التقارير التى وضعت فى عام ١٩٥٣ ، عن تأثيرات العمل المهاجر فى نياسالاند ، إلى أن يتنبأ عن حق قائلا :

«إن الأهالى الذين ولدوا فى نياسالاند سيوغر صدورهم الارتياب والنفور تجاه الإدارة التى يمارسها البيض ، وهى الإدارة التى خلقت قفرا وأسمته سلاما . » (٢)

بيد أن «القفر المسمى سلاما» لايوجد فى نياسالاند وحدها ، بل توجد قفار مماثلة على نطاق القارة الأفريقية كلها . فستون عاما من الاستغلال الإمبريالى كانت كافية لإحداث هذا الدمار الرهيب . إن السلام الحقيقى ، وتحويل هذه القفار إلى الحقول والمزارع المزدهرة التى يستطيع أى شعب حر أن يخلقها بمساعدة التقنية الحديثة ومعونة الدولة ، تتطلبان كخطوة أولى القضاء على الحكم الاستعمارى ، وعودة الأرض إلى الشعب الأفريقى .

---

(١) كارل ماركس ، «النتائج المقبلة للحكم البريطانى فى الهند» ، نيويورك ديلى تريبيون ، ٨ أغسطس ١٨٥٣ . فى المجلد السابق الإشارة اليه ، فى الاستعمار ، ص ٨٠ .

(٢) Cmd.5949, para. 95 .

الفصل الثانى

نحن نرفض نظام ضريبة الرؤوس

لايوجد فى أفريقيا اليوم سوى القليل من المصادر التى يمكنها أن تجادل فى الفكرة القائلة بأن نظام ضريبة الرءوس ، الذى فرض على الأفريقيين من جانب حكامهم الأوربيين ، قد لعب دورا هاما فى تحطيم الزراعة التقليدية القائمة على الاستهلاك الذاتى ، وفى تحطيم الحياة القروية التقليدية ، وفى دفع الأفريقيين إلى خارج قراهم سعيا وراء العمل فى المناجم والمزارع وغيرها من المشروعات المملوكة للأوربيين .

ومع ذلك فمن الأمور الهامة أن ندرك إدراكا كاملا أن إدخال نظام فرض الضريبة على الأفريقيين **بصرف النظر عن دخولهم** — لأنه فى ظل ضريبة الرءوس يكون كل أفريقى ذكر فوق الثامنة عشرة (وفوق السادسة عشرة فى بعض الأحيان) خاضعا لها — كان إجراء متعمداً يهدف بصراحة تامة إلى خلق قوة عمل أفريقية ، تعمل مقابل أجر لدى السادة الأوربيين . فهذه الضريبة لم يكن ينظر إليها من الناحية الأساسية على أنها مصدر للدخل ، كما هى الحال عادة فيما يتعلق بكل الأنظمة الضريبية ، وإنما كوسيلة لإقحام الأفريقى فى اقتصاد نقدى — مما يعنى فى ظل الظروف السائدة بأفريقيا العمل مقابل أجر . وقد بدأ فرض الضرائب على الأفريقيين بصورة عامة قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وبخاصة بعد اكتشافات الماس والذهب فى اتحاد جنوب أفريقيا ، واكتشافات المعادن فى المناطق الأخرى .

« كان من الصعب فى بادىء الأمر إقناع الأفريقيين بمغادرة قراهم ، والمجىء إلى المراكز الصناعية للعمل لدى الرجل الأبيض . وأياً كانت العمليات

التي يزعم أنها استخدمت لتشجيع الحركة – **مختلف أشكال الضرائب النقدية ، مثل ضريبة الرءوس وضريبة الكوخ Hut tax** – فقد زادت هذه الحركة باطراد منذ اكتشاف الماس ، وكشف حقول المعادن ، فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وجذبت كل صناعة جديدة طوفانا جديدا من الكادحين المهاجرين من جميع الاتجاهات . »(1) (التشديد من عندنا – ج . و .)

وتوصل سكاپيرا (2) إلى وجهة النظر العامة نفسها فى دراسته عن بتشوانالاند . فهو يصف كيف زاد الطلب على العمل بعد اكتشاف الماس فى اتحاد جنوب أفريقيا فى عام ١٨٧٠ ، ثم اكتشاف الذهب بعد ذلك فى وتووترزراند(3) فى عام ١٨٨٤ . ولمواجهة هذا الطلب المتزايد اتخذت إجراءات مختلفة ، حملت طابع الإقناع أو التملق أو الإجبار ، كى يغادر العمال المناطق الزراعية ، ويذهبوا للعمل فى المناجم ، إلى أن « **كان عام ١٨٩٩ ، عندما فرضت الادارة لأول مرة ضريبة الكوخ ، وبذا فرضت قسرا على الناس ضرورة ايجاد مبلغ منتظم من المال كل عام .** » (التشديد من عندنا – ج . و .)

وإنه لصحيح بطبيعة الحال أنه كان يوجد قبل ذلك قدر من العمل بأجر – مثل الموظفين المحليين لدى التجار أو المبشرين ، أو فى أعمال التشييد والسكك الحديدية – بيد أنه من الناحية العامة لم يبدأ العمل بأجر يشكل فى الواقع عاملا هاما فى الاقتصاد الأفريقى إلا بعد فرض الضرائب النقدية .

وقد وصف سكاپيرا(4) العملية فى هذه الكلمات :

« لقد أدرج الناس فى نظام محكم للاقتصاد التبادلى exchange economy ، أصبحوا من خلاله مرتبطين بأسواق العالم ، أو حتى معتمدين عليها . وأدخلت سلع جديدة متعددة الأنواع ، وكثير منها لم يكن بالإمكان الحصول

---

(1) داڤيد نلرى : « The Road to Work : Human Problems in British Central Africa » ، فى رودس – لڤنجستون جورنال ، العدد رقم ١٥ ، ١٩٥٤ .

(2) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٧ .

(3) Witwatersrand : انظر ، ص ٥٥٦ – المترجم .

(4) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٨ .

عليه إلا عن طريق التجار أو غيرهم من مصادر الإمداد الخارجى .... **وأصبحت النقود مستقرة أيضا باعتبارها الوسيط الأساسى للتبادل ، كما أن فرض الضرائب ، سواء عن طريق الادارة أو عن طريق السلطات القبلية ، قد جعل تحصيلها ضرورة عامة .»** (التشديد من عندنا — ج . و.)

ويشير أوردى براونى (١) ، عند كتابته عن مختلف أشكال الضغط التى استخدمت أصلا لخلق العمل بأجر فى أفريقيا : إلى «الضرائب الباهظة» التى «فرضت لتوفير حافز» .

وفى كينيا مضت العملية نفسها قدما إلى الأمام .

«عندما بدأ الأوربيون فى إنشاء خطوط السكك الحديدية فى الداخل، من ممبسة (٢) إلى أوغندا ، كانوا عاجزين عن إقناع الأفريقيين ... بالقيام بالعمل اليــدوى المتضمن . . . **وعندما فرضت الضرائب على الأفريقى ، ضريبة الكوخ فى بادىء الأمر ، ثم ضريبة الرءوس بعد ذلك ، أصبح العمل من أجل النقود ضرورة مملاة عليه . وبعبارة أخرى ، كانت أول دراية له بالنقود ، فى ارتباط بالعمل ، مع درايته بالضرائب كفرض عليه .»** (٣) (التشديد من عندنا — ج . و.)

إن حقيقة أن نظام ضريبة الرءوس قد وضع بهدف محدد هو دفع الفلاحين الأفريقيين إلى العمل قد اتضحت بجلاء من تصريحات المستوطنين الأوربيين فى كينيا . فقد نقل ذات مرة عن أحد حكامها ، سير پرسى جيروارد ، أنه قال :

---

(١) القديس أوردى ج . براونى : The African Labourer ، ص٢٧ ، لندن ، ١٩٣٣ .

(٢) Mombasa : مدينة هامة بكينيا ، تعداد سكانها ١٢٧ ألف نسمة ، وميناء على المحيط الهندى . بعضها على جزيرة ممبسة ، وسائرها على الساحل المجاور . مركز قديم للتجارة العربية ، زارها ڤاسكو داجاما ، وسيطرت عليها البرتغال إلى عام ١٦٩٨ ، ثم استردها عرب عمان . وقد أصبحت فيما بعد جزءا من سلطنة زنزبار ، وآلت إلى بريطانيا حوالى عام ١٨٨٠ . تصدر البن والقصدير والقطن من أوغندا — المترجم .

(٣) African Labour Efficiency Survey ، ص ٥٨ ، لندن ، ١٩٤٩ ، إعداد س . هـ . نورثكوت .

« نحن نرى أن فرض الضرائب هو الأسلوب الممكن الوحيد الذى يرغم الأفريقى من الأهالى على مغادرة معزله بغرض السعى إلى العمل . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تزداد أعباء المعيشة بالنسبة له .... وعلى هذا يتوقف عرض العمل وثمنه . إن رفع معدل الأجور لن يؤدى إلى زيادة عرض العمل ، بل إلى نقصانه . فالارتفاع فى معدل الأجور سيسمح بكسب ضريبة الكوخ ، أو ضريبة الرءوس ، المفروضة على الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ، عن طريق عدد أقل من العمال الذين يعملون فى خارج المعازل ... »(1)

ويقرر بويل(2) أن « عدداً كبيراً من الشهود الذين مثلوا أمام « لجنة العمل » Labour Commission ، التى شكلت فى عام ١٩١٣ ، كانوا يعتقدون أن الضرائب المفروضة على الأهالى ينبغى أن تزداد كى يزداد عرض العمل » . ويضيف بويل أنه فى عام ١٩٢٢ أصدرت إحدى روابط الزارعين قراراً تستحث فيه على تحصيل الضرائب فى خلال موسم البن ، « لإقناع الأهالى بالرحيل والبحث عن عمل » . كما أن رابطة أخرى للزارعين « حثت الحكومة على زيادة ضريبة الرءوس للتخفيف من حدة نقص العمل ، وعلى إعفاء الأفريقى من هذه الضريبة إذا عمل لدى الأوربى فترة معينة من الزمن » .

وفى عام ١٨٩٦ بعث سير هارى جونستون ، « بانى الامبراطورية » « Empire Builder » الشهير فى نياسالاند ، برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية معلقاً فيها على الظروف السائدة فى هذا الجزء من أفريقيا ، وأكد فيها ما يلى (3) :

« إن الأمن المالى فى المحمية مستقر بفضل توافر العمل الأهلى الرخيص

---

(1) نورمان ليز ، Kenya ، نقلا عن ، East Africa Standard ، ٨ فبراير ١٩١٣ ؛ ص ١٨٦ ، لندن ، ١٩٢٥ .

(2) ليسلى رايموند بويل : The Native Problem in Africa ، المجلد الأول ، ص ٣١٣ ، لندن ، ١٩٢٨ .

(3) Trade and General Conditions Report, 1895-6 .

.... وكل ما هو مطلوب من الإدارة أن تفعله هو أن تكون صديقاً لكل من الطرفين ، وأن تقدم الكادح من الأهالى إلى الرأسمالى البريطانى . فالإصرار الكريم على أن الأفريقى ينبغى أن يسهم بنصيبه العادل فى إيرادات البلاد ، عن طريق سداده للضريبة المقررة عليه ، هو كل ما هو ضرورى من جانبنا لضمان قيامه بنصيب فى عمل الحياة لا ينبغى أن يتهرب منه أى كائن بشرى. »

والرد الأفريقى الواضح على هذا النفاق الباعث على الغثيان هو أنه ما دام قابضو الكوبونات البريطانيون لا يقومون « بنصيب فى عمل الحياة لا ينبغى أن يتهرب منه أى كائن بشرى » ، فقد فقدوا كل حق لهم فى اعتبارهم كائنات بشرية .

ولا يخلو من الدلالة بشكل عام أنه عند بداية القرن العشرين—أى عند فجر العصر الإمبريالى ، عندما حقق تصدير رأس المال الأوربى إلى أفريقيا (وإلى المناطق المستعمرة الأخرى) قفزة كبيرة ، وأصبح استغلال العمل الأفريقى عاملاهاما فى الأنشطة التى تصنع الربح للشركات الأوربية الكبيرة — بدأ تطبيق فرض الضرائب على الافريقيين على أساس رأسمالى . فقد طبقت ضريبة الرءوس فى روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٠٤ ،وضريبة الكوخ فى روديسيا الشمالية فى عام ١٩٠٥ . وطبقت ضريبة الكوخ لأول مرة فى كينيا فى عام ١٩٠١ ، كما فرضت السلطات الألمانية الضرائب على الأفريقيين فى تنجانيقا فى عام ١٨٩٧ . (منذ عام ١٩٢٢ ، عندما خضعت تنجانيقا للانتداب البريطانى ، ثم عندما خضعت للوصاية البريطانية فيما بعد ، أخذ الأفريقيون يدفعون ضريبة الكوخ ، إلى جانب ضريبة الرءوس ،عن كل أفريقى ذكر تخطى العام السادس عشر من عمره ولا يملك كوخاً .)

وفى الممتلكات الفرنسية بأفريقيا طبق نظام ال Prestation (١). وكان ذلك

---

(١) فرض على الفلاحين الفرنسيين فى القرن السابع عشر نوع من السخرة عرف باسم Corvée Royale ، فكانوا يؤدون بمقتضاها أعمالا فى الطرق العامة غير مدفوعة الأجر . وقد ألغيت هذه السخرة فى عام ١٧٨٩ ، ولكن أعيد إحياؤها تحت اسم Prestation فى ظل =

التزاماً على الأفريقيين أن يدفعوا شكلا من ضريبة العمل عن طريق أداء العمل لفترة محددة . وكان يمكن الاستعاضة عن أداء العمل بتقديم مبلغ نقدى — ولكن ما دام الحصول على النقود يعنى عادة الذهاب للعمل ، كان يسرى مفعول الضغط المزدوج ، ومن ثم كان العمل ينتزع من الأفريقى بهذه الطريقة ، فإن لم يكن فبالأخرى .

وفى الكنغو البلجيكى فرضت على الأفريقيين ،استناداً إلى هيلى ، ضريبة عمل « لم تكن فى الممارسة محدودة المدة » . وفى عام ١٩١٠ حلّت محلها ضريبة الرءوس على جميع الذكور البالغين .

وكانت المناطق الأفريقية التابعة للبرتغال خاضعة لضغوط ضريبية مماثلة مرتبطة بالالتزام بأداء العمل . والإطار المعتاد هو الضريبة الشخصية على جميع الذكور البالغين فيما بين السادسة عشرة والستين . ويمكن الإعفاء من الضريبة عن طريق أداء عمل للحكومة أو الإدارات البلدية ، وفى أنجولا للمستخدمين الأفراد . ويشير هيلى إلى أنه فى المناطق البرتغالية « أكد عدد معين من المراقبين أن موظفى الإدارة يستفيدون من تطبيق القوانين الضريبية لضمان العمل الذى تتطلبه مزارع الكاكاو أو البن أو السيسل الأوربية ، أو المشروعات الأوربية مثل مناجم الماس » . (١) وتحت حجة التأخير فى سداد الضرائب يرغم الأفريقيون على الوفاء بديونهم عن طريق أداء العمل .

« سداد الضرائب أولا ، والعيش ثانيا »

لم يكن فرض الضرائب على الأفريقيين منذ بدايته ، باعتباره منخاساً اقتصادياً يدفعهم إلى السعى إلى العمل بأجر ، يعد قط من جانب الإدارة أسلوباً وحيداً كافياً فى ذاته لضمان العمل ، بل كان يقترن دائماً بسياسات

= حكم القنصلية . وبمقتضاها كان كل القادرين على العمل ملزمين بتقديم ثلاثة أيام عمل ،أو أن يدفعوا ما يقابلها نقدا . وذلك على وجه التحديد هو النظام نفسه الذى كان مطبقا فى ظل الإمبراطورية الرومانية . وقد طبق هذا النظام فيما بعد فى المستعمرات الفرنسية بأفريقيا ، وكان محل نقد شديد — المترجم .

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٥-٦٧٦ .

تقييد الأرض التى تناولناها فى الفصل السابق ، وبالتدمير المتعمد للزراعة الأفريقية القديمة القائمـــة على الاستهلاك الذاتى ، وبمختلف أشكال القهر وتجنيد العمل ، ويرتبط بكل نظام العمل المهاجر الذى سنتناوله بتفصيل أكثر فى الفصول التالية .

فغرض الضرائب على الأفريقيين لم يكن بإمكانه أن يلعب دوراً حاسما فى إجبارهم على الارتباط بالعمل الأجير إذا ماتوافرت أمامهم سبل أخرى للحصول على النقود . بيد أن ذلك على وجه التحديد هو ما كان الإمبرياليون مصممين على الحيلولة دون حدوثه ؛ وهكذا كما رأينا فيما سبق انتزعت من الأفريقيين أجود أراضيهم ، وتركت ملايين الأكرات من الأراضى الزراعية الجيدة التربة عن عمد دون زراعة ، حتى يفقد الأفريقيون القدرة على الإثراء ، وتكدس الأفريقيون فى المعازل ، وسلبت مواشيهم علانية ، وكثيراً ما أنكر عليهم الحق فى زراعة محصولات نقدية معينة ، أو قيدوا بأنظمة الحصص ، ومورس التمييز ضدهم بالنسبة للزارع الأوربى فيما يتعلق بنقل محصولاته أوأثمان بيعها ، واستخدمت طرق أخرى لا حصر لها ، ما بين تعطيل وتعويق ، بحيث أصبح الحصول على النقود يعنى فى الواقع العمل لدى الأوربيين .

وقد شرح سكاپيرا معضلة الأفريقيين فى هذه الكلمات :

« كان باستطاعتهم زيادة ناتج أشكالهم التقليدية للإنتاج : ومن ثم يوفرون فائضاً للتصدير ؛ أوكان باستطاعتهم إنتاج محصولات جديدة وسلعاً أخرى من أجل السوق ؛ أو كان باستطاعتهم العمل مقابل أجور نقدية . **وقد ثبت الى الآن ان الأسلوبين الأولين غير ملائمين ، ومن ثم أصبح العمل بأجر مصدرا للدخل لا غنى عنه للشعب بشكل عام .** »[1]

ثم يضيف سكاپيرا إلى ذلك ، بصورة بالغة الدلالة ، أن الدخل الذى يستخلصه الأفريقيون من الزراعة وتربية الماشية فى بتشوانالاند ، « **ليس**

(١) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

كافيا ، ويتعين اكماله بالعمل فى مهنة ما مدفوعة الأجر ... » (التشديد من عندنا — ج . و .)

ويقرر دى بربى (١) ، فى دراسة أعدها بناء على طلب حكومة بتشوانالاند ، أنه فى خلال السنوات ٣٨ — ١٩٤٢ كان السكان ينفقون ٧٠٩,٧٠٠ جنيه استرلينى فى المتوسط كل عام ، بيد أن دخولهم كانت ٢٤٢,٢٠٠ جنيه استرلينى فقط ، مما كان يترتب عليه عجز سنوى قدره ٤٦٧,٥٠٠ جنيه استرلينى . ويؤكد دى بربى أن النفقات كانت عند « حد أدنى لا يمكن تخفيضه » ، لأنها كانت تتكون إلى جانب المصروفات على الطعام ، من ضرائب مباشرة وغير مباشرة . وكانت تغطية العجز عن طريق بيع الماشية أمراً مستحيلا بالنسبة لمعظم الأسر ، إذ أن « ثلاث عائلات فقط ، من كل أربع أسر ، بإمكانها أن تكسب دخلا منتظماً من مواشيها » ، وأنه لا تمتلك أية حيوانات سوى أسرة واحدة فقط من كل أربع عشرة أسرة . ومن ثم إذا ما أرغم الأفريقى على أن يدفع الضرائب ، « لا يكون أمامه بديل لإدراج نفسه كعامل أجير كى يستطيع موازنة ميزانية الأسرة عن طريق ما يحصل عليه من أجور » .

وكان القهر نفسه يشاهد فى مواقع العمل بروديسيا الشمالية ، إذ أنه وقت قيام بويل برحلاته فى العشرينيات كان « غياب العمال فى السكك الحديدية والطرق الفرعية » يجعل « من المستحيل على الأهالى أن ينتجوا محصولات للتصدير ... ونظراً لأنهم يعجزون عن بيع منتجات كدهم ، **ينبغى على معظمهم أن يسعوا للعمل لدى المستخدمين الأوروبيين كى يستطيعوا سداد هذه الضريبة** » . (٢) (التشديد من عندنا — ج . و .)

ويصل هانكوك (٣) إلى النتيجة نفسها ، عندما يشير إلى الأقسام الشمالية الخمسة بنياسالاند ، حيث بلغ مجموع المبالغ التى تم تحصيلها فى صورة

(١) ب . دى بربى : « Industrialisation and Social Problems in Africa » ، فى إنترناشونال ليبر ريفيو ، عدد مايو ١٩٥١ ، ص ٤٧٩ .

(٢) بويل : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٣) هانكوك : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

ضرائب فى عام واحد ١٨,٣٧٩ جنيهاً استرلينياً . ولكن الأجور التى اكتسبت محلياً لم تزد على ١٣,٠٠٠ جنيه استرليني ، كما لم تتعد قيمة مبيعات المحصولات ألف جنيه استرليني . ويتساءل هانكوك ، « كيف يمكن الأهالى ضمان المبلغ المتبقى ، وهو ٤,٣٧٩ جنيهاً استرلينياً ، الذى تأخذه الحكومة منهم فى شكل ضرائب ؟ **لا يمكن ذلك الا عن طريق بيع قوة عملهم فى خارج المحمية** » . (التشديد من عندنا — ج . و .) ومع ذلك فبالإضافة إلى النقطة التى أكدها هانكوك ، يجدر بالذكر فى المثال الذى أورده أن مبلغاً يصل إلى ١٧,٣٧٩ جنيهاً استرلينياً كان ينبغى فى الحقيقة اكتسابه عن طريق العمل بأجر لسداد الضرائب ، مما يبرهن بوضوح على مدى الدور الحاسم الذى يقوم به نظام ضريبة الرءوس فى إرغام الأفريقيين على أداء العمل بأجر .

كما أن الملاحظات التى أبرزها سيجال (١) عن اتحاد جنوب أفريقيا(٢) ذات صلة بالموضوع الذى نعالجه :

« ما دام من المستحيل بطبيعة الحال أن تكفى مزارعهم الهزيلة لإعالة مثل هذه الملايين الكثيرة ، يعيش الأفريقيون عن طريق تصدير ذكورهم القادرين على العمل إلى المزارع البيضاء والمناطق الحضرية ، وتوفير العون النقدى لمحصولاتهم عن طريق الأجر النقدى للعمل المهاجر . وإذ كان الكد و الحظ يجعلان من غير الضرورى إلى حد ما بالنسبة للكثيرين من الرجال أن يغادروا المعازل ، زيدت فى العام الماضى ضريبة الرءوس المفروضة على كل الأفريقيين الذكور فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين بحد أدنى قدره ٧٠ ٪ ، بحيث وصلت إلى جنيه استرليني وخمسة عشر شلناً سنوياً . وهكذا فما لم يستطع اشتهاء الأرض تحقيقه ، أنجزته الحكومة نفسها » .

وهكذا ارتبطت الضريبة منذ بدايتها الأولى ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الرسمية التى وضعت لتخريب الزراعة الأفريقية . فقد كان هذان العاملان سلاحين

---

(١) Ronal Micheal Segal : انظر ، ص ٥١٨ — المترجم .

(٢) رونالد م . سيجال : « The Creeping Tragedy of South Africa » ، فى نيوستيتسمان ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٥٩ ، ص ٢٩٥ .

للهجوم نفسه : إفقار الفلاح الأفريقي بسلاح منهما ؛ وطلب الضرائب النقدية بالسلاح الآخر . ولم يكن هناك بالنسبة لأغلبية الأفريقيين في ظل هذه الظروف غير طريق واحد للحصول على النقود — العمل لدى المستوطن الأوربي . أو كما قال موجا چيكارو ، في وصفه الذي يثير المشاعر لحياة مغتصبي الأراضي في كينيا(١) ، « اذهبوا للعمل لدى الرجل الأبيض من أجل سداد **الضرائب أولا ، والعيش ثانيا** » . (التشديد من عندنا — چ . و .)

الضرائب وهجرة العمل

يمكن القول بشكل عام بأن العملية التي تناولناها في الصفحات السابقة يمكن أن نجد لها نظيراً في كل منطقة أفريقية . فقد أدت الضرائب وخراب الزراعة الأفريقية إلى خلق عمل أجير أفريقي . ولما كانت فرص العمل الأجير ليست في إطار المعازل نفسها ، ولا حتى في المنطقة المعنية في أغلب الأحوال ، كان العمل بالنسبة للأفريقيين يعني الهجرة . ومن ثم لم تكن الضريبة على الأفريقيين مرتبطة فقط بالاندفاع نحو الحصول على إمدادات من العمل الأفريقي ، بل كانت متصلة أيضاً بهجرة العمل ، وبأشكال تجنيد العمل اللاحقة.

ويؤكد سكاپيرا أنه « منذ الأيام الأولى للتجنيد ، كان من أهم الأساليب التي يلجأ إليها مقاولو العمال لإغراء الأهالي على توقيع عقود الاستخدام ، إعطاؤهم سلفة بضمان أجورهم » . (٢) وقد كان ذلك صحيحاً بشكل خاص بالنسبة للسلف التي تقدم لسداد الضرائب ، والحقيقة أن نظام العمل المهاجر والعمل الأجير بأكمله كان في أغلب الأحوال مرتبطاً بصورة مباشرة بالضرائب وتحصيلها . كما يؤكد سكاپيرا أن :

« موظفي الأقاليم أنفسهم كانوا في بعض الأوقات يشجعون التجنيد (٣) .

---

(١) موجا چيكارو : Land of Shunsine ، ص ١٩ ، لورانس آند ويشارت ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٢) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٣) أكد لي م . و . كانياما ، العضو السابق بالمجلس التشريعي بنياسالاند ، أن الشيء نفسه يحدث في نياسالاند ، فحتى الأطفال الذين يبلغون العاشرة من عمرهم كانوا يغرون بهذه الطريقة على الهجرة للعمل في المناجم .

وكان ذلك يتخذ عادة شكل إقرار إجراء خاص ضد المتخلفين عن دفع الضرائب ، وإنذار الرجال بأنهم سيقدمون للمحاكمة إذا لم يسددوا على الفور ما عليهم من متأخرات ، **وإذا لزم الأمر عن طريق الحصول على سلفة من مقاول العمل**. وقد لا يشكل ذلك قهراً من الناحية التقنية ، بيد أن الأهالى المعنيين سيفسرونه بكل تأكيد تقريباً على أنه تعليمات بالسعى إلى العمل فى المناجم أو فى أىّ مكان آخر ، مالم يكونوا قادرين على السداد . » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .) .

كذلك لم تتردد الحكومة فى الضغط على الرؤساء كى يرغموا الرجال على الهجرة من أجل كسب النقود التى يسددون بها ضرائبهم . يقول سكاپيرا :

« كان الرؤساء يحصلون على عمولة فى شكل نسبة مئوية من مقدار الضرائب التى يتم تحصيلها من رعاياهم ، بيد أنهم كانوا يتعرضون للمضايقات المستمرة من جانب الحكومة إذا جاءت حصيلة الضرائب أقل مما كان متوقعاً . وقد كانت هجرة العمل وسيلة مريحة لتمكين الناس من سداد ضرائبهم ، ونتيجة لذلك بدأ الرؤساء فى كل مكان تقريباً يستحثون الفقراء ، بل يرغمونهم ، على الهجرة بحثاً عن العمل . » (٢)

وهكذا فإن الضغط الذى كانت الحكومة تمارسه على الرؤساء قد تحول ببساطة إلى ضغط يمارسه الرؤساء من أجل إرغام الرجال على الخروج للعمل — والحقيقة أن ذلك كان هو المقصود على وجه التحديد (٣) . **ولم تكن الايرادات هى الهدف الرئيسى لنظام ضريبة الرءوس، وانما كان العمل هو ذلك الهدف.**

---

(١) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٢ .

(٣) كشف تقرير اللجنة التى شكلت لتقصى الحقائق فيما يتعلق بالاضطرابات التى وقعت فى ميناء تنجا Tanga (ميناء فى تنزانيا فى مواجهة جزيرة بمبا — المترجم) فى أغسطس ١٩٣٩ ، (دار السلام ، ١٩٤٠) ، عن مثل صارخ لكيفية استخدام نظام الضرائب لإرغام الرجال على العمل . فقد كشف التقرير أن «محطمى الإضراب» الذين استخدمتهم شركة تنجانيقا للشحن والتفريغ Tanganyika Landing and Shipping Company كانوا «كادحى ضرائب» من «معسكر العمل» بماوينى Maweni . إذ قامت الشركة بسداد المتأخرات الضريبية على هؤلاء الرجال ، ثم استخدمتهم بعد ذلك ككادحين !

ويقول سكاپيرا إنه من أجل الحصول على ذلك العمل كان الرؤساء فى بعض الأحيان يستدعون مقاول تجنيد الأنفار من زيروست Zeerust، « ويؤخذ الرجال المعنيون بوساطة اللورى ، وإن اعترضوا على ذلك » . ثم يضيف أنه عندما ناقش هذه المسألة فى عام ١٩٣٢ ، عندما كان الرجال يرسلون بالمثل للعمل فى المناجم ضد مشيئتهم ، قيل له إن « رجالا كثيرين ، كانوا لولا ذلك لايفكرون فى الخروج للعمل ، كانوا فى واقع الأمر يرغمون على ذلك بسبب خشيتهم من أنهم إذا ما عجزوا عن إيجاد النقود لسداد ضرائبهم سيرسلون أيضاً للعمل فى المناجم » . (١) أى أنه بهذا الطريق أو ذاك ، سواء أوافقوا على أن يجندوا أم لم يوافقوا ، ستحصل المناجم على حاجتها منهم.

ويكشف هيلى (٢) عن مدى خطورة هذا التهديد بالنسبة للمتخلفين عن دفع الضرائب . وهو يقول فى دراسة له عن تنجانيقا ، فى فترة نهايتها عام ١٩٥١ ، إن عدد المتخلفين عن دفع الضرائب ، الذين سددوا التزاماتهم الضريبية عن طريق العمل ، كان يبلغ ٥٩,٠٠٠ متخلف سنوياً (٣) .

والنتيجة الأخيرة واحدة دائماً . إما أن تذهب للعمل لدى الرجل الأبيض لكسب ضريبتك ، أو أن تذهب إلى السجن لعجزك عن سداد الضريبة ، وترسل قسراً ، كمحكوم عليك بالأشغال أو متخلف عن دفع الضريبة ، للعمل لدى الرجل الأبيض . وفى كلتا الحالتين يخرج الأوربى فائزاً والأفريقى خاسراً ؛ وفى كلتا الحالتين ، يكون على الأفريقى أن يعمل ، ويحصل السيد الأوربى على حاجته من العمال .

ضريبة الرءوس هى ضريبة عمل

يقول سكاپيرا (٤) ، وهو يصف أسباب هجرة العمل ، إن السبب « الأكثر أهمية بكل تأكيد » بين الأسباب جميعاً « هو الحاجة الاقتصادية ».

(١) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
(٢) هيلى : المرجع السابق .
(٣) ألغى هذا الإجراء من الناحية الرسمية منذ ذلك الوقت .
(٤) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وقد كشف استقصاء قام به سكاپيرا بين رجال عادوا حديثاً من اتحاد جنوب أفريقيا عما يلى : من بين ٢٩٧ شخصاً أجابوا على أسئلته ، لم يجب غير ستة أشخاص بأنهم غادروا ديارهم أصلا لأسباب متنوعة منها حب المغامرة ، وجاذبية الحياة فى المدنية ، وعدم الميل إلى رعى الماشية ، وما شابه . وقال الباقون جميعاً إنهم ذهبوا من أجل الغرض المحـــدد وهو كسب النقود ، أما الأغراض الخاصة التى كانت النقود مطلوبة لها فتعطينا هذه الصورة الصارخة :

لسداد الضرائب	١١٩
لسداد الضرائب وشراء الملابس إلخ ...	٨٣
بسبب الفقر	٣٩
لشراء الملابس	٢٩
لشراء الماشية والملابس	١٦
لمساعدة الوالدين	٥
	٢٩١

ويساعد هذا التحليل على تقويض الحجة التى كثيراً ما قلمت ، والقائلة بأن هجرة العمل إنما تنشأ بسبب الحاجة إلى الحصول على مهر الزواج ، أو لمجرد الرغبة التى تنطوى على المغامرة فى « الذهاب إلى المدينة » . فثلثا من شملتهم عينة سكاپيرا (٢٠٢ شخصاً) أشاروا إلى الضريبة باعتبارها السبب الرئيسى لرحيلهم ؛ وحوالى ٨٠٪ منهم (٢٤١ شخصاً) من الواضح أنهم **ارغموا على الهجرة بسبب الفقر المدقع ، او الحاجة الى ايجاد النقود لسداد الضرائب .**

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام ليست حاسمة ــ فالعينة صغيرة ، ولا تتعلق سوى بجزء من منطقة واحدة هى بتشوانالاند ــ إلا أنها كما يقول سكاپيرا « تشير إلى نتيجة واضحة » ، وهى أن غالبية الرجال قد أرغموا على مغادرة ديارهم تحت ضغط الاحتياجات الاقتصادية . ويمكن للمرء هنا أن يمضى إلى أبعد مما مضى سكاپيرا ، ويقرر أن الضريبة تعد احتياجاً رئيسياً بين هذه الاحتياجات .

ويعد ذلك أمراً بالغ الأهمية ؛ لأن عدداً من المصادر ، ومن بينها سكاپيرا نفسه ، مستهينة بالأرقام التى تقدمها ، على الرغم أنها تسلم بأن فرض ضريبة الرءوس قد لعب دوراً رئيسياً فى تكوين العمل الأفريقى ، تزعم أن فرضها لم تعد له أهمية .

إن سكاپيرا يناقض نفسه دائماً حول هذه المسألة . إنه يقول عن حق (١) : « إن الضريبة تمثل سلسلة واحدة من الحاجات الخاصة . فالضرائب والفرائض المالية ، على خلاف الحاجات الأخرى الكثيرة ، لا يمكن تأجيلها ؛ ذلك أنها إذا لم تسدد سنوياً فى ميعاد محدد . حل العقاب . ومن ثم إذا كان هناك رجل ما لا يملك وسيلة أخرى لجمع النقود ، فإنه سيخرج إلى العمل » . ويدلل سكاپيرا نفسه ، بمهارة شديدة ، إذا تكلمنا من الناحية العامة ، على أن «هناك رجلا ما لا يملك وسيلة أخرى لجمع النقود» — ومع ذلك فهو يحاول أن ينتقص من دور الضريبة ، مقدماً الحجج فى مواجهة أرقامه الخاصة على أن « الحافز الأكثر شيوعاً .... هو الرغبة فى شراء الملابس أو بعض السلع الأخرى » . فعلى أى أساس بنى تأكيده ؟ ليس على أساس الإجابات التى تلقاها عن أسئلته وعددها ٢٩٧ إجابة ؛ فهذه الإجابات توضح أن الضريبة قد لعبت دوراً فى الحث على هجرة ثلثى العمال التى وجهت إليهم الأسئلة — وأن الضريبة وحدها قد قدمت كسبب لهجرة أكثر من نصف هؤلاء العمال . ويقدم سكاپيرا الحجج قائلا بأنه مادام لا يقبل كل رجل مجند للعمل فى المناجم سلفة لسداد الضرائب ، « لا يمكن أن يعنى ذلك إلا أنه قد نهض بالتزامه » . ألم يخطر قط فى ذهن سكاپيرا مدى الثمن الذى تكبده هذا الأفريقى كى ينهض بالتزامه ؟ لقد كانت التضحية المتضمنة فى ذلك هى على وجه التحديد التى تركته فى حالة من اليأس أرغمته على الهجرة بحثاً عن عمل يوفر له ضروراته الأخرى .

ولكن سكاپيرا فى الحقيقة يفضح حججه الخاصة . فالأرقام نفسها التى يقدمها فيما يتعلق بعدد من لا يحصلون على سلف لسداد الضرائب توضح

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤١ .

أن من بين ٢٩٢ حالة تمت دراستها ،أخذ مالا يقل عن ٢٠٥ عمالا سلفاً قيمتها جنيهان وعشرة شلنات وستة بنسات لكل منهم ، وذلك لسداد الضرائب والفريضة المالية القبلية والفريضة المالية المتعلقة بالحرب ، على حين أن من لم يأخذوا سلفاً على الإطلاق من أجل الضرائب أو الفرائض المالية كانوا ٤٨ فقط — أى حوالى ١٦ ٪ من المجموع .

وفى ملحق أعده سكابيرا عن عام ١٩٣٢ يقدم تحليلا شهرياً للبضائع المرسلة بالسكك الحديدية إلى الأفريقيين فى معزل كجاتلا Kgatla . ويعنى ذلك قائمة السلع التى يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم . وإذا أخذنا واردات أحد هذه الشهور على سبيل المثال ، وليكن شهر نوفمبر ، نجد هذه القائمة الواضحة الدلالة :

« ٢ كيس ذرة ؛ ١ طرد أكياس ؛ ١ كيس مولت ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس ملح ؛ ١ كيس أسلحة محاريث ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ١ طرد حبال مجدولة ؛ ١ صندوق ملابس ؛ ١ طبلة ؛ ١ طرد سلاسل ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ١ طرد ملابس ؛ ١ طرد سلاسل ؛ ١ كيس سكر ؛ ١ كيس ملابس ؛ مكنة خياطة ؛ ١ كيس ملابس وبطاطين ؛ ١ كيس أوانى وأوعية للطهى ؛ ١ سرير إلخ ؛ ١ كرسى ؛ ١ طرد حبال مجدولة ؛ ١ محراث ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ بالة قواديس سواقى ؛ ١ طرد بقالة ؛ ١ منشار ؛ ١ كيس أطباق ؛ ١ طرد أكياس حبوب ؛ ٤ كراسى ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ٦ أكياس ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ٢ بوابة :؛ ٣ طبلات ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ١ كيس صابون ؛ ١ طبلة ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ٢ عجلة للسواقى ؛ ١ باب ؛ ١ محراث . »

فيالها من صورة تلك التى تقدمها هذه القائمة عن مأساة هؤلاء العمال المهاجرين ! فمن بين السلع الرئيسية التى يرسلونها إلى ذويهم **الطعام ، بل أرخص نوع ممكن منه** . وبالنسبة لبقية هذه السلع التى تبعث على الرثاء، والتى تطغى عليها الملابس والبطاطين ، ألا يتضح أن الضرورة الاقتصادية ،

وليس السعى إلى الكماليات ، هى التى دفعت هؤلاء الرجال إلى الهجرة بحثاً عن العمل ؟

فإذا كانت الحال كذلك ، كيف يمكن أن يقال إن الضريبة ، التى زيدت فى بتشوانالاند فى عام ١٩٥٨ ، إلى أن بلغت جنيهين استرلينيين ، ليست عاملا رئيسياً ؟ إن الضرائب التى قيمتها جنيهان استرلينيان ينبغى أن ينظر إليها على ضوء متوسط الكسب فى مناجم جنوب أفريقيا ، وقدره جنيه استرلينى واحد أسبوعياً . والأفريقى لا يستطيع أن يسدد ما عليه من ضرائب فور حصوله على أجره ، إذ ينبغى أن يسدد ضرائبه دفعة واحدة . وفى بريطانيا حيث يبلغ متوسط الكسب الصناعى حوالى ١٢ جنيهاً استرلينياً فى الأسبوع ، لابد أن يعنى ذلك — قياساً على ما يحدث فى أفريقيا — دفع ٢٤ جنيهاً استرلينياً فى صورة ضرائب . بيد أنه حتى ذلك لايعد معادلا واقعياً ، لأن العامل الأفريقى يكون دائماً على شفا الفقر المدقع . فكل بنس ، بالمعنى الحرفى للكلمة تماماً ، يعد بالنسبة له تضحية حقيقية . وعلى ذلك فإن توفير النقود اللازمة لسداد ضرائبه يعنى إما الحصول عليها بتضحية ما هائلة — ترغمه عندئذ على السعى إلى العمل لتعويض خسائره ؛ أو أن يقبل من مقاول العمل جزءاً من أجره مقدماً ، كى يسدد ضرائبه . وفى كلتا الحالتين تكون النتيجة الأخيرة واحدة ؛ **هى دفع الافريقى للعمل من خلال نظام الضرائب .**

يقول هيلى ، فى محاولة منه للتقليل من دور الضرائب اليوم ، «إن الضريبة المباشرة على الأهالى ، إذا تكلمنا من الناحية العامة ، لم تعد تثير القدر نفسه من المشكلات غير المرغوب فيها ، التى كانت منذ نصف قرن مضى على درجة كبيرة من الوضوح لمراقبى الشئون الأفريقية»(١) . وهو يزعم فيما يتعلق باتحاد جنوب أفريقيا على نحو خاص ما يلى :

«على الرغم من أن الضريبة على الأفريقيين قد فرضت منذ اللحظة الأولى أساسا بهدف زيادة عرض العمل ، وبخاصة فى المناجم ، لم يعد هذا الهدف الآن يشكل أهمية تذكر . ومن الأمور ذات الدلالة أن سعر الضريبة لم يزد فى الأعوام الثلاثين التى انقضت إلى الآن . »

---

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٦٨١ .

— أى منذ صدور قانون الضريبة الأهلية والتنمية Native Taxation and Development Act فى عام ١٩٢٥ .

ومن سوء حظ هيلى أن جزءا كبيرا من حجته قد تقوض دون رحمة نتيجة للإجراء الذى اتخذته حكومة اتحاد جنوب أفريقيا ، وبمقتضاه زيدت ضريبة الرءوس المقررة على الرجل الأفريقى ، ابتداء من أول يناير ١٩٥٩ ، من جنيه استرلينى واحد إلى جنيه وخمسة عشر شلنا (١) . ويؤكد موسس كوتانى (٢) ، أحد زعماء «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ، فى تعليقه على هذه الزيادة ، قائلا :

«إن الضريبة على الأفريقيين شأنها شأن قوانين المرور ولوائح الإقامة ، **قد فرضت من الناحية الجوهرية لأغراض اجبار الافريقيين على العمل** . »(٣)

إن تحليل كوتانى بأسره ذو أهمية كبيرة ، إذ أنه يعبر عن وجهة النظر القاطعة لزعيم أفريقى فى هذا الشأن ، ومن المثير أن نرى مدى تناقض وجهة النظر هذه مع وجهة نظر حجة أوربية فى الشئون الأفريقية مثل هيلى .

ويقرر كوتانى ، فى تفسيره لمعارضة الأفريقيين لنظام ضريبة الرءوس ، أن «أغلبية هؤلاء الذين يرغبون على سداد الضريبة على درجة كبيرة جدا من الفقر تحول دون قيامهم بذلك » ، وأنهم « بالفعل مرهقون للغاية بالضرائب» . وهو يؤكد فى هذا الصدد ، أنه بالإضافة إلى ضريبة الرءوس الإجبارية ، يتعين على الأفريقيين أن يدفعوا ضرائب أخرى مثل ضريبة المستشفيات ، وقدرها شلنان وستة بنسات ؛ والضريبة المحلية ، وقدرها عشرة شلنات ؛ وضريبة التعليم ، وقدرها شلنان فى الشهر ؛ والفريضة المالية للخدمات ، وقدرها ثلاثة شلنات فى الأسبوع ؛ ورسوم المرور ، وقدرها شلنان فى الشهر — هذا إلى جانب الغرامات والرسوم الجمركية . كل ذلك

(١) من الأمور ذات الدلالة أنها قد زيدت أيضا بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى عدد من المناطق الأفريقية الأخرى .

(٢) Moses M. Kotani : انظر ، ص ٥١٩ — المترجم .

(٣) موسس كوتانى ، « The Poll Tax Increase » ، فى فيتنج توك ، سبتمبر ١٩٥٨ ، السنة الثانية عشرة ، العدد ٦ ، ص ٥ .

فى مواجهة أجر متوسط قدره اثنا عشر جنيها استرلينيا كل شهر فى المدن، وجنيهان وشلنان وعشرة بنسات فقط كل شهر فى المزارع . وبعد أن يورد كوتانى حقيقة مفادها أن عددا يتراوح بين مائة وخمسين ألفا ومائتى ألف أفريقى يذهبون إلى السجن سنويا بسبب تخلفهم عن سداد الضريبة السابقة ، وقدرها جنيه استرلينى واحد فقط ، يقرر ما يلى :

«من الواضح أن الضرائب الجديدة ستشكل مشقة وقسوة هائلتين بالنسبة للشعب الأفريقى الذى ينوء بالفعل بالمعاناة . »

يقول كوتانى وهو يوجز تقديره لدور نظام ضريبة الرءوس ، معارضا فى ذلك أراء هيلى والآخرين :

« ان نظام ضريبة الرءوس ، على خلاف الضرائب التى يدفعها غير الافريقيين ، ضريبة عمل تفرض كشكل للضغط لارغام الافريقيين على مغادرة مناطقهم والذهاب للعمل لدى الأوربيين . ولم يقصد بها أبدا تسيير المرافق أو الخدمات الاجتماعية .. ان الافريقيين مازالت الضريبة تدفعهم خارج المعازل الى المزارع والمناجم ، وخارج المزارع الى المدن . »

ولذلك فإن موسس كوتانى إنما يتخذ جانب العدالة تماما عندما يتحدث فى الواقع باسم الأفريقيين جميعا(١) معلنا :

« نحن نرفض نظام ضريبة الرءوس . »

---

(١) إن الإحصاءات والحقائق والحجج ليست هى الأشكال الوحيدة فى البرهان . فرد فعل الشعب يكون غالبا وسيلة أعظم أهمية بكثير للحكم على الأثر الاقتصادى والاجتماعى لأحد جوانب سياسة الحكومة . ومما لا يخلو من دلالة بكل تأكيد فى هذا الصدد أن بعض الحركات الجماهيرية الأكثر أهمية فى أفريقيا فى الأعوام الستين الأخيرة قد اقترنت بالاحتجاجات ضد الضرائب (حرب باى بورى Bai Bureh War فى سيراليون فى عام ١٨٩٨ ؛ ثورة بامباتا Bambata فى ناتال فى عام ١٩٠٦ ؛ وتعد كينيا فى العشرينيات ، ونيجيريا فى الثلاثينيات ، وروديسيا الشمالية فى الأربعينيات ، حالات فى صميم الموضوع) . وفى أثناء المظاهرات والاضطرابات التى وقعت فى سيراليون فى عام ١٩٥٥ احتجاجا على الضرائب ، أعلن بيتر كامارا قائد المظاهرات فى احتجاج قدمه إلى حاكم المقاطعة : «إن الضريبة باهظة بعينيا — نحن لا نستطيع أن نكسب قيمتها» . ومنذ وقت قريب ، فى يناير ١٩٦٠ ، وقعت اضطرابات خطيرة فى بوكادى Bukadi بأوغندا ، احتجاجا على تقديرات الضرائب : وقتلت الجماهير الغاضبة عددا من الرؤساء (المسئولين عن مساعدة السلطات فى تقدير الضرائب وتحصيلها) ، على حين قبض على أكثر من ١٥٠٠ متظاهر ، كما قتل بعض آخر من المتظاهرين برصاص الشرطة .

الفصل الثالث

والآن فلنسرد أطرافه

كان الإكراه على العمل لدى الأوربى هو قدر الأفريقى ونصيبه طيلة أربعمائة عام أو يزيد . فمنذ تجارة الرقيق المشينة ، التى مورست بأعداد هائلة ، والتى استمرت من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، إلى يومنا هذا ، كان عمل الأفريقيين لدى الأوربيين مقترنا بالقوة والإكراه .

يقول ماركس إن الرأسمالية الحديثة تؤرخ بالقرن السادس عشر . وكان من العناصر الجوهرية فى نموها الرق وتجارة الرقيق.

«إن اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا ، وإفناء السكان الأصليين واسترقاقهم ودفنهم فى المناجم ، وبداية غزو ونهب جزر الهند الغربية ، **وتحول افريقيا الى منطقة لصيد ذوى البشرة «السوداء» على نطاق تجارى ،** كل ذلك أعلن الفجر الوردى لعصر الإنتاج الرأسمالى.»(١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وبعد أن وصم ماركس بالعار هذه «الأعمال المتناسقة» باعتبارها «القوى الدافعة الرئيسية للتراكم البدائى» ، استرعى الأنظار إلى المكانة الخاصة التى انفرد بها الرق فى نمو الرأسمالية البريطانية . «**ان ليفربول تزداد سمنا على تجارة الرقيق ، فقد كانت تجارة الرقيق هى اسلوبها للتراكم البدائى**»(٢) (التشديد من عندنا — ج . و .) وعلى الرغم من ضخامة تجارة الرقيق التى تمت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على أيدى الهولنديين والفرنسيين

(١) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٥١ ، لورانس آندويشارت ، طبعة عام ١٩٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٥٩ .

والأسبان والبرتغاليين ، فإنها لم تكن تقارن بتجارة الرقيق التى قامت بها بريطانيا . كتب ردندج (١) يقول : «إن ما نقل من الرقيق الأفريقى فى جوف السفن البريطانية يكاد يبلغ أربعة أمثال كل ما نقل فى سفن كل الدول الأخرى مجتمعة» . إن تجارة الرقيق الفظيعة هذه ، والرق نفسه المترتب عليها ، كانا بمثابة محوريين فى انبثاق الصناعة الرأسمالية ونموها .

يقول ماركس (٢) : «دون الرق لايكون لديكم قطن ؛ ودون القطن لا تكون لديكم صناعة حديثة . فالرق هو الذى أسبغ على المستعمرات قيمتها ؛ والمستعمرات هى التى خلقت التجارة العالمية ؛ والتجارة العالمية هى الشرط المسبق للصناعة الكبيرة . » ولكن بينما بنى «السادة» الانجليز ثرواتهم الهائلة من دماء وعظام الرقيق الأفريقى ، كان الأمر كارثة بالنسبة للقارة الأفريقية . كتب دى بوا (٣) يقول :

«لقد أخليت مناطق بكاملها من سكانها ، واختفت قبائل بأسرها . وقد كان اغتصاب قارة أمرا نادرا ، إن كان له نظير ، فى التاريخ القديم أو الحديث . » (٤)

وعلى أساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربى ، فإن خمسة أفريقيين إما قتلوا فى أفريقيا أو ماتوا فى أعالى البحار ، يؤكد دى بوا أن الرق كان يعنى بالنسبة لأفريقيا الخسارة الرهيبة التى تقدر بحوالى ستين مليون نفس . إن ماركس لم يقرر غير مجرد الحقيقة عندما أعلن أن الرأسمالية قد جاءت إلى العالم وهى «تقطر من الرأس إلى أخمص القدم ، من كل خلية فيها ، دماً ودنساً » (٥).

---

(١) ج . س . ردندج : They Came in Chains ، ص ١٧ ، نيويورك ، ١٩٥٠.

(٢) ك. ماركس : بؤس الفلسفة ، ص ١٢٤ ، لورانس آنـويشارت ، لندن ، ١٩٥٦ .

(٣) Dr. W.E.B. Dubois : انظر ، ص ٥٤٥ — المترجم .

(٤) و . ا . ب. دى بوا : Black Folk : Then and Now ، ص ١٤٢ ، نيويورك ، ١٩٣٩ .

(٥) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٦٠ .

إن أية دراسة للعمل الأفريقى اليوم ، لمولده ونموه وظروفه وصراعاته ، ينبغى دائما أن تضع فى اعتبارها تلك الخلفية الرهيبة . ولا يقتصر أمر هذه النكبة على أنها أصبحت ذكرى لا تنمحى أبدا من أذهان الشعب الأفريقى ، بل إن أساسها نفسه ، وهو السخرة ، مازال ممارسة شائعة للمستغلين الأوربيين الذين سمنوا على حساب التربة الأفريقية والشعب الأفريقى زمنا طويلا . فالدول الأوربية لم تقدم على كره منها ، قرب نهاية القرن التاسع عشر ، على التخلى عن عمل الرقيق المباشر ، إلا لتستبدل به أشكالا للقهر ، جديدة وأقل سفورا — إلى حد ما ، أشكالا ألفتما بين الضغط الاقتصادى والالتزامات «القانونية» . وقد تناولنا فى الفصول السابقة كيف استفاد الإمبرياليون من مختلف صور الضغط الاقتصادى ، اشتهاء الأرض والفقر وضريبة الرءوس ، لدفع الأفريقيين إلى العمل . بيد أن القهر الاقتصادى وحده لم يكن أبدا كافيا للمستخدم البريطانى ، وبخاصة على ضوء رفض الأفريقيين الصريح للعمل لدى الأوربيين . فإذا لم يعمل الأفريقى لدى الأوربى عن رغبة منه ، **يجب ارغامه على ذلك .**

« لقد سرقنا أرضه . والآن فلنسرق أطرافه .. ان العمل الجبرى هو النتيجة المترتبة على احتلالنا للبلاد . » (١)

ذلك كان مطلب كولونيل كروجان الزعيم السيء السمعة للمستوطنين البيض فى كينيا ، وعملا بهذا المبدأ سارعت السلطات الأوربية على نطاق القارة إلى الاستجابة لرغبات المستوطنين البيض والشركات الأوربية ، فطبقت مختلف أشكال العمل الجبرى لمساندة الإجبار الاقتصادى المتضمن فى اشتهاء الأرض وضريبة الرءوس . يقول هيلى(٢) إنه مع التسليم بأن « المرء لا يمكن أن يتجاهل تماما الدور الذى لعبه (الإجبار) فى التاريخ الماضى للتطور الأفريقى ... دافعت بعض الحكومات عن استخدامه لضمان القوة البشرية اللازمة للأغراض العامة على أساس أنه مواءمة للعرف

(١) الكولونيل إيوارت س . كروجان ، نقلا عن إيوارت س . كروجان ، أرثر ه . شارب From Cape to Cairo ، لندن ، ١٩٠٢ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦٢ .

المحلى الذى يستخدم العمل المشاعى بمقتضاه لتعبيد طرق القرية أو ماشابه» .
إن هذا الزعم من جانب الحكومات لن يقوى على الصمود فى وجه أية دراسة جادة . ويسلم هيلى نفسه بأن «القياس ليس مقنعا» . ومع ذلك فإن ما حمله على أن يقول ذلك — وهو أن «هذا الاستخدام التقليدى للعمل نادرا ما كان يأخذ الفلاح بعيدا عن بيته» — ليس سوى جانب واحد من الإجابة ، وجانب ضئيل للغاية . وقد أكد نون (١) عن حق أنه على الرغم من أن مقدارا معينا من العمل المشاعى الإلزامى كان أمرا تقليديا فى المجتمع الأفريقى ، لاينبغى أن تغيب عن بصر المرء الحقيقة القائلة بأن «السخرة فى المجتمع الأفريقى كانت تصان جيدا عن طريق عادات عرفية ،ولذلك فهى لم تبلغ أبدادرجة الاستغلال التى تميز السنوات المبكرة للسيطرة الأوربيةفىالقارة» .

وعلى الرغم من بشاعة الظروف التى كان الأوربيون ينتزعون السخرة فى ظلها عنوة من الأفريقيين ، فإن ذلك لايشكل ذلك الفرق الأساسى بين العمل المشاعى التقليدى والسخرة . فالعمل المشاعى التقليدى ، فى منشئة على الأقل ، كان جهدا مشاعا من أجل مصالح الجماعة . بيد أن السخرة كانت شكلا وحشيا للاستغلال الاستعمارى ، كان الحكام غير الأفريقيين بمقتضاه يجبرون الأفريقيين على تأدية العمل لا لصالح الجماعة ، وإنما لصالح الأوربيين الساعين إلى الربح . ولم تكن هذه السخرة فى الحقيقة تختلف كثيرا عن الرق المباشر ؛ ومن ثم كانت أمرا بغيضا بدرجة كبيرة من جانب الأفريقيين ، سواء باعتبارها شكلا للنهب ، أو صورة مروعة للمهانة والازدراء . ولا يخلو من دلالة أنه كان من الأسباب الهامة لحركة الاحتجاج الكبيرة بكينيا ، فى عام ١٩٢٧ ، معارضة نظام السخرة الذى كان سائدا فيها حينئذ.

وقد أصبح العداء العام لأنظمة السخرة فى أفريقيا على درجة من الانتشار فى العشرينات ، أرغمت الدول الكبرى التى لها ممتلكات استعمارية فى أفريقيا ، فيما عدا البرتغال ، على الإحساس فى عام ١٩٣٠ بأنها ملزمة بالتوقيع على «اتفاقية جنيف بشأن السخرة» Geneva Convention on Forced Labour .

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٦—٧ .

بيد أن هذه الاتفاقية ، على الرغم من أنها كانت بمثابة ضغط معنوى على الدول المعنية ، قد تخللها قدر كبير من الثغرات والاستثناءات ، بحيث إن الأساس لمختلف أشكال الاجبار ظل قائما . وقد سلم هيلى بأن «الاستثناءات هامة : الخدمة العسكرية الإجبارية ، الشغل بمقتضى حكم قضائى ، الالتزامات المدنية ، العمل فى أية طوارىء سواء فى الحرب أو السلم ، والخدمات المشاعية الصغيرة .....» . (١)

إن الأمور الطارئة التى ذكرها هيلى أمور هامة ، لأن القاعدة العامة فى الممتلكات البريطانية هى منح الحكام سلطات استثنائية على الأشخاص والممتلكات فى خلال فترات الطوارىء المعلنة؛ بيد أن إعلان حالة الطوارىء يتم لا فى الظروف التى تعتبر فى أى بلد طارئا قوميا ؛ وإنما فى كل مناسبة يُظهر فيها الشعب الأفريقى أية درجة من درجات التحدى لظروفه المعيشية البائسة . وهكذا حتى الإضراب يصبح تُكأة لإعلان حالة الطوارىء ؛ وعن طريق هذا المخطط يكون لدى الحاكم دائما وسيلة جاهزة للحصول على محطمى إضرابات لاتتوافر لديهم الرغبة ، أو لإرغام المضربين على العودة إلى العمل ، تساعده فى ذلك سلطاته لتوجيه العمل فى مثل هذه الظروف.

وعلى الرغم من أن اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ ، كما يقول نون (٢) ، كانت تعنى أن العمل ابتداءً من الآن «لم يعد بالإمكان فرضه لأغراض الاستخدام الخاص » ، لم يكن ذلك صحيحا فى الممارسة .ففى خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال استخدمت السخرة فى عدد من المشروعات الخاصة فى كينيا وتنجانيقا ونيجيريا وسيراليون والكنغو البلچيكى والمناطق الفرنسية بأفريقيا ، وذلك عن طريق مجرد اعتبار هذه المشروعات «صناعات حيوية» . ومن المفيد ، كما يقول نون(٣) ، أن نلحظ الغبطة التى كان المستخدمون الأوربيون والموظفون الاستعماريون فى أفريقيا يعودون بها « إلى إجراءات السخرة عند أقل استفزاز» .

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦٢ .
(٢) نون : المرجع السابق ، ص ٧ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

إن العادات فى الحقيقة تموت بصعوبة ، فما زالت الحكومات فى معظم المناطق الأفريقية تمارس الإجبار على العمل ، فى هذا الشكل أو ذاك . ففى روديسيا الجنوبية على سبيل المثال يمكن تجنيد الأفريقيين العاطلين للأغراض الزراعية لفترة عمل تصل إلى تسعين يوما . ويقول هيلى إن قانونى السلطة الأهلية Native Authority Ordinances فى روديسيا الشمالية ونياسالاند يسمحان باستخدام الجبر فى أية حالة طوارىء . وفى تنجانيقا يوجد بمقتضى قانون السلطة الأهلية نص قانونى يقضى بفرض العمل الجبرى من أجل «الأشغال والخدمات العامة الحيوية» . وفيما يتعلق بعامى ١–١٩٥٢ يقدم لنا هيلى الأرقام التالية : (١)

٤,١٠٢ رجلا استدعوا لأعمال الشيالة (١٠,٦٥٦ يوم عمل) .

١٠,٤٦١ رجلا استدعوا لأعمال عامة غير رئيسية (٩٥,٢٠٣ يوم عمل) .

٤,٥٧٨ رجلا لأعمال تتم لحساب السلطات الأهلية (١٠٤,٥١٣ يوم عمل) .

ويبلغ مجموع ذلك ١٩,٠٠٠ رجل أجبروا على أداء حوالى ٢١٠,٠٠٠ يوم عمل .

وفى أوغندا يسمح بالعمل الإجبارى بمقتضى قانون السلطة الأهلية لمدة تصل إلى ثلاثين يوما ؛ ويمكن لغير الراغبين فى أداء هذا العمل الاستعاضة عن عملهم بدفع مبلغ نقدى . وفى نيجيريا والكمرون ما زال يوجد إجبار بالنسبة لأعمال الشيالة ؛ وفى سيراليون يمكن استخدام العمل الإجبارى ، بمقتضى قانون أعمال الطرق Forded Labour Ordinance لعام ١٩٣٢ ، فى الأشغال الخاصة بإنشاء وصيانة الطرق العامة والمبانى الحكومية ، وفى حركة المتاجر الحكومية ، ونقل الأشخاص فى حالات «الضرورة الملحة» ؛

وفيما يتعلق بالممتلكات الفرنسية فى أفريقيا ، إذا تكلمنا من الناحية

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦٧ .

الرسمية ، يحظر العمل الإجبارى الآن بمقتضى قانون صدر فى ١١ إبريل ١٩٤٦ ، ومجموعة قوانين العمل الصادرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ Labour Code of December 1952 . ومع ذلك يؤكد هيلى أنه على الرغم من البنود الشاملة لهذه القوانين ، ما زالت التقارير الواردة من أفريقيا الغربية الفرنسية والكمرون تشير إلى وجود أنواع مختلفة من العمل تتضمن بعض عناصر الإجبار (١) . ويؤكد ذلك تصرفات العمال أنفسهم فى هذه المناطق ، والمطالب المستمرة لنقاباتهم بتطبيق مجموعة قوانين العمل ، التى كافحوا من أجل إقرارها كل هذا الوقت وبكل هذه المرارة ، فى الممارسة تطبيقا كاملا ، وبعدم تركها كمجرد وثيقة ورقية . ومن بين الأشكال التى مازال العمل ينتزع بها عنوة فى هذه المناطق ، يمكن للمرء أن يذكر استخدام المتأخرين عن سداد الضرائب ، ونظام الـ Prestation . (انظر الفصل السابق أيضا .) .

وفى الكنغو البلچيكى ، على الرغم من المزاعم الرسمية باتباع سياسة أكثر تنوراً تجاه العمل فى السنوات العشرين الماضية ، مازال عدد من المراسيم التى تنص على أشكال مختلفة من السخرة موجودا فى سجل القوانين (٢) ؛ على حين أن تعديلات القوانين لعام ١٩٤٩ فى رواندا - أورندى تنص على استخدام المتأخرين عن سداد الضرائب فى إنشاء الطرق ، وفى أعمال الشيالة ، وفى تشييد الأشغال العامة . ويسود الاعتقاد بأن السخرة غير المدفوعة الأجر قد استخدمت فى ليبيريا فى الآونة الأخيرة فى تعمير الطرق ، ويقدم هيلى ما يدعم هذا الاعتقاد .

« لا يكاد يفترق عن الرق نفسه »

بيد أن الأمر لايقتصر على وجود حالات نوعية يخضع فيها العمال الأفريقيون للسخرة . فنظام العمل فى أفريقيا بأسره يقوم على أشكال من القهر

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣٦٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٧١ .

مقنّعة بغلالة رقيقة . والنظام الاستعمارى ، كما قال لنا ماركس ،هو فى ذاته «قوة متوحشة»(١) ، وليست أفريقيا بمستثناة من ذلك .

وإنها لحقيقة أن العمال الأفريقيين قد نظموا ، ومن حدة النضال المرير قد كسبوا ، حقوقا عمالية معينة ، وأساسا من بين براثن المعارضة الضارية التى تبديها الاحتكارات الأوربية الكبيرة . لكن هذه الحقوق ما زالت محدودة ، وتتعرض للهجوم المستمر ، ولا تقدم إلا جانبا من الصورة عن العمل فى أفريقيا فى الظروف الراهنة . فالمرء ليس بحاجة إلى الجحيم المأسوى لسجن هولا Hola ، حيث يضرب الرجال حتى الموت **لرفضهم القيام بأعمال السخرة** ، للتدليل على أن العمل فى أفريقيا يرتبط بالإكراه .

إن استخدام القوة لإكراه السجناء الأفريقيين فى هولا على العمل لم يكن حادثة معزولة . والحقيقة أنه طوال فترة الطوارىء فى كينيا ، كانت السخرة تستخدم على نطاق واسع حقا . وقد قدر فى وقت ما أن حوالى سبعين ألف سجين فى كينيا كانوا يقومون بأعمال السخرة . وتورد بعض التقارير رقما أعلى من ذلك . وإلى جانب العمل فى اقتلاع الأشجار وصيانة التربة ، كان هؤلاء السجناء يجبرون على العمل فى المحاجر وفى إنشاء الطرق الحديدة ، وتكسير الصخور ، وإنشاء مطار إمباكاسى(٢) Embakasi الجديد . ولم يقتصر الأمر على أن النساء كن يجبرن بدورهم على أداء الكثير من هذه الأعمال (٣) ، بل إن موظفة سابقة بحكومة كينيا(٤) أفادت بأن أحداثا

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٥١ .

(٢) انظر : Circular of Kenya Public Relations Officer ، ١٥ أغسطس ١٩٥٣؛ ذى تيمس ، عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣ ؛ ذى أوبزرفر ، عدد ٢٨ مارس ١٩٥٤ ؛ كينيا ويكلى نيوز ، عدد ٧ مايو ١٩٥٤ ؛ ذى تيمس ، ١٥ مايو ١٩٥٤ ؛ جاك إنسول : « Survey of Forced Labour Camps » ، فى كينيا ويكلى نيوز ، عدد ٤ فبراير ١٩٥٥ ؛ باتريك مونكهوس ، فى منشستر جارديان ، العددان ٩٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ ؛ مستر جونسون ، فى إيست أفريكان ستاندارد ، عدد ١٧ يونيه ١٩٥٥ .

(٣) انظر السؤال الذى قدمه مسز بربارا كاسل ، عضو البرلمان البريطانى ، إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات ، هنسارد ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٤) إيلين فلتشر : فى پيس نيوز ، عدد ٤ مايو ١٩٥٦ .

مقيدين فى الأغلال كانوا يرغمون على أداء العمل . وأضافت إلى ذلك ، استنادا إلى معلومات تلقتها من مبشر أمريكى ، بأن الضابط النوبتجى بسجن كاميـــلى Kamili **قرر أنه شاهد طفلا لا يتجاوز الثامنة من عمره ، مقيدا بالأغلال ، يعمل فى المحجر .**

ويعد استخدام عمل المسجونين ممارسة عامة فى المستعمرات البريطانية بأفريقيا ، بيد أنه فى أوقات الطوارىء ، عندما يتمتع الحاكم بسلطات مطلقة فيما يتعلق باستخدام قوة العمل الأفريقية ، تستخدم السخرة على نطاق واسع حقا .

ولا تستثنى كينيا من ذلك . فالأزمة فى وسط أفريقيا ، وما ترتب عليها من إعلان حالة الطوارىء فى ثلاث مناطق (١) ، أعقبها استخدام السخرة على نطاق واسع . وحدث ذلك بشكل خاص فى نياسالاند ، وإن كان قد مورس على نطاق كبير أيضا فى روديسيا الشمالية(٢) . وعلاوة على ذلك فإن التشريع الذى تم التصديق عليه فى نياسالاند وروديسيا الشمالية يسمح باستمرار ممارسة السخرة .

ومن حين لآخر كان يكشف القناع ، فيبدو النظام البربرى للسخرة عاريا تماما . فالعمال فى المناطق الأفريقية الفرنسية ، الذين لا يملكون النقود كى يدفعوا أجر الانتقال إلى مراكز الاستخدام ، «يبيعهم» سائقو اللوريات إلى «مقاولى الأنفار» الذين يتولون بدورهم تسليمهم إلى المستخدمين ، مثل أصحاب مزارع الكاكاو ، لقاء ربح كبير(٣) . وفى عام ١٩٥٩ قالت جريدة **وست افريكان بيلوت** ، التى تصدر فى نيجيريا ، بأن «عمل الرقيق» مازال مستخدما من جانب بعض الشركات الخاصة ، كما أكدت إحدى مقالاتها الافتتاحية أن التجارة فى الرقيق من الفتيات كانت تسير قدما ،

(١) الإشارة هنا إلى الأزمة التى أعقبت قيام اتحاد وسط أفريقيا ، فى عام ١٩٥٣ ، من المناطق الثلاث : روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، وزامبيا . (انظر ، ص٥٩٢) — المترجم .

(٢) ذى تيمس ، عدد ٩ إبريل ١٩٥٩ .

(٣) Report of the Committee of Enquiry into the Working and Living Conditions of Workers in the Mining Industry ، أكرا ، ١٩٥٣ .

وأن الفتيات كان يجرى بيعهن من نيجيريا الشرقية إلى المناطق الأخرى فى أفريقيا الغربية .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه منذ أن قامت الأمم المتحدة ، وتشكل مجلس الوصاية التابع لها ، كفت السلطات البريطانية عن نشر أية بيانات عن السخرة فى المستعمرات البريطانية . وعلى الرغم من مؤامرة الصمت هذه ، التى تحول دون جمع أية معلومات يعتمد عليها ، سرعان ما تكشف أية دراسة جزئية للقوانين والممارسات السائدة فى أفريقيا عن العدد الهائل من الأشكال التى يمكن فى ظلها ممارسة السخرة ، وعن جسامة التدخل فى حرية العامل الأفريقى فى بيع قوة عمله فى السوق . فالسخرة غير المدفوعة الأجر فى أعمال الشيالة وتعبيد الطرق ، وفى «الأشغال العامة» ؛ والقيود على حرية العامل فى الحركة والانتقال ؛ والالتزام بحمل تصاريح السفر ؛ وإنكار الحق فى حرية ترك مكان العمل (فى المناجم والمزارع الرأسمالية على سبيل المثال) ، أو محل الإقامة (الأحواش) ، أو قصر الإقامة على مناطق أو مراكز أو أقاليم أو معازل معينة ؛ والتأجير الجماعى عن طريق وكالات التجنيد ؛ ونظام العمل التعاقدى ، المصحوب بعقوبات جزائية فى حالة «خرق العقد» ؛ والمد التعسفى لآجال عقود العمل بحجة ديون المستخدم الناشئة عن الغرامات أو عن مشتريات العامل من متجره ؛ وتجنيد العمال «للأغراض العسكرية» ؛ والسخرة لسداد الديون الضريبية ؛ والاستخدام الواسع النطاق لعمل المسجونين غير المدفوع الأجر ؛ والزراعة الجبرية للمحصولات النقدية — ذلك هو النطاق الجبار الذى يرغم العامل الأفريقى فى ظله على أداء العمل . ومع ذلك يتحدث بعض المعلقين عن عامل أفريقى أسطورى له «الحرية فى بيع قوة عمله فى السوق» .

وعندما يتحدث العامل الأفريقى نفسه ، فلا يكون ذلك لتمجيد «الحرية» التى يزعم المستعمرون أنه يتمتع بها فى التصرف فى قوة عمله الخاصة ، بل على النقيض لفضح حالة الرق التى فرضت عليه ؛ وفى هذا الصدد يكون من الأمور ذات الدلالة تلك الكيفية التى كثيرا ما تستخدم بها المنظمات الأفريقية كلمة **الرق** نفسها .

«إن هذه الرابطة تعارض بشدة مكتب استخدام العمل Labour Utilisation Board، وتطالب بحله . فهذا المكتب، انما هو سوق للرقيق أكثر منه هيئة تقوم بمركزة قوة العمل. إن الأفريقيين يجلبون من كل أرجاء المنطقة بوسائل ليست اختيـــارية بأية حال من الأحوال . وينقل هؤلاء الافريقيون التعساء الى أماكن تبعد عن ديارهم بأكثر من ثمانمائة ميــل بطريقة تقشعر منها الأبدان . ان المواشى تعامل بأفضل مما يعـامل به هؤلاء الكادحون المأمولون . »

هكذا يمضى الالتماس المقدم من «رابطة التشاجا الثقافية لتنجانيقا» Chagga Cultural Association of Tanganyika إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة (٥ أكتوبر ١٩٥١) .

وقد جاء ضمن التماس قدمته الرابطة إلى المجلس نفسه (فى أول أكتوبر ١٩٥١) ، تشكو فيه «رابطة موظفى حكومة تنجانيقا» Tanganyika Government Employee's Association ، ما يلى :

«لقد وقعنا فريسة لقسوة المستخدمين الذين نعمل لديهم ، وللمنافسة الطليقة التى لاقيد عليها ، حتى أن عددا صغيرا من الرجال الشديدى الثراء استطاعوا أن يوقعوا الجماهير الافريقية الفقيرة تحت نير لا يكاد يفترق عن الرق نفسه . »

وتتردد أصداء مثل هذه الشكاوى فى أرجاء القارة الأفريقية كلها . ومن الأمور التى تدل بقوة على مشاعر الأفريقيين تجاه عملهم لدى الأوربيين تلك العادة التى انتشرت بين حائزى الأرض منهم فى كينيا بإعطاء عبارة «أن يعمل» معنى «أن يكون رقيقا لدى الرجل الأبيض» ، وإطلاق عبارة إى موجوندا e muguonda – «إنه فى مزرعته» – على الرجل الذى يعمل لحسابه فى مزرعته الخاصة . وهم يسألون : Wathii mugunda kana wira ? أى «هل ستعمل فى مزرعتك أم ستكون رقيقا ؟ .» (١)

وبينما يكون الإجبار الاقتصادى – الفقر الزراعى المقترن بنظام ضريبة

(١) موجا چيكارو : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

الرءوس — من الناحية الأساسية هو الذى يدفع الأفريقى إلى الخروج للعمل فى المشروعات الأوربية ، يظل العمل الإجبارى عاملا هاما . إذ تحتفظ السلطات الاستعمارية بهذا النوع من العمل لاستخدام القسر مع من يظهر من الأفريقيين عزوفا عن الاستجابة للمهماز الاقتصادى؛وفى هذا الصدد يعد العمل الذى يؤديه من تصدر ضدهم أحكام قضائية ، والمتأخرون عن سداد الضرائب ، أمرا بالغ الدلالة .

إن السخرة تمارسها بدرجة أو بأخرى كل السلطات الاستعمارية فى أفريقيا ؛ بيد أنه فى منطقتين على نحو خاص ، هما الأقاليم البرتغالية واتحاد جنوب أفريقيا ، تجرى ممارستها على نطاق واسع للغاية ، كما تلعب دورا رئيسيا فى السياسات التى تنتهجها الحكومات المعنية تجاه العمل ، بحيث قد يكون من المفيد أن نتناول الأمر بقدر أكبر من التفصيل .

٣٧٩,٠٠٠ من الرقيق

وعن المناطق البرتغالية (أنجولا ، موزمبيق ، ساوتومى ، پرنسيپ) يكتفى هيلى بالقول ، بلغة التزم فيها أقصى درجات التأدب والحذر ، بأن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالسخرة United Nations ad hoc Committee on Forced Labour «قد أعربت فى عام ١٩٥٣ عن اعتقادها بأنه على الرغم من أن السخرة كانت محظورة من حيث المبدأ ، كانت هناك قيود واستثناءات معينة فى التشريع تسمح بانتزاع السخرة أو العمل الإجبارى» . (١)

وقد صوّر داڤيدسون (٢) بطريقة تدعو إلى الإعجاب مدى ضخامة وشمول هذه القيود و «الاستثناءات» ، وتقرر دراسة داڤيدسون بما لا يدع مجالا للشك المدى الذى تعد به السخرة أساسا للاقتصاد بأسره فى هذه المنطقة حيث «يوجد الآن رقيق أكثر .... مما كان يوجد منذ خمسين عاما» (٣) . والحقيقة، كما يقول داڤيدسون ، أن السخرة تمارس فى أنجولا على نطاق بلغ

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٧٥ .
(٢) داڤيدسون : المرجع السابق ، ص ١٩٠–٢٣٢ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩٦ .

حداً من الضخامة يمكن معه وصفها بأنها «محرك اقتصاد البلاد بأسره»(١) .

ويقضى النظام ، كما شرح داڤيدسون ، بأنه فى أنجولا يُلزم كل أفريقى ذكر ، «أو فى الممارسة كل أفريقى يزيد على «السن الظاهرة» التى تبلغ حوالى عشرة أعوام ، (٢) بأن يبين بأنه قد عمل ستة أشهر فى خلال السنة السابقة للاستقصاء ، أو بأنه يعمل بالفعل وقت الاستقصاء ، فإذا لم يبين ذلك أرسل للسخرة . وما على هؤلاء المستخدمين الذين يريدون عمال سخرة إلا أن يطلبوهم من السلطات المسئولة ، مثلما يطلبون أية مواد يكونون فى حاجة إليها . وتبعا لذلك يُطلب عمال السخرة ، الذين يسمون عمالا تعاقديين contradados (وهم «رقيق حقيقى» كما يقول داڤيدسون عدلا وصوابا) ، من الحكام المحليين ، الذين يضغطون بدورهم على الرؤساء المحليين فى مقاطعاتهم لتجنيد العدد المطلوب من الرجال . كتب أحد مراسلى **نيويورك هيرالد تريبيون** ، يصف هذا النظام ، قائلا : «إذا تعذر الحصول على العدد المطلوب ، أرسل رجال الشرطة لجمعهم» (٣) .

وقد تبين لداڤيدسون ، نتيجة لفحص ملفات إدارة شئون الأهالى Native Affairs Department ، فى لواندا Luanda عاصمة أنجولا ، أن ٣٧٩,٠٠٠ عامل «تعاقدى» ، أو عامل سخرة ، «كانوا مقيدين، وهم رقيق حقيقيون» .(٤) ويمكن أن نلم بفكرة عن المعاملة التى يلقاها هؤلاء الرقيق من النتيجة التى خرج بها داڤيدسون من مقابلته مع سنهور مونتيرو ، المدير العام لمزارع كاسيكيل Cassequel للسكر :(٥)

«سألته عما حدث عندما رفض أحد عمال السخرة أن يعمل .

«فنظر إلىّ فى شيء من الاستغراب :

«أوه ، ولكنهم سيعملون . هذا أمر مؤكد !

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٩٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٩٨ .

(٣) عدد ١٥ فبراير ١٩٤٨ .

(٤) داڤيدسون : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٦-٢١٧ .

«وماذا إذا أصروا على الرفض ؟ !

«عندئذ نرسلهم إلى مركز الشرطة !

«يودعونهم السجن : نعم ، ويجلدونهم بالكرابيج . لقد أخبرنى بذلك الشاهد تلو الآخر (وإن لم يكن منهم سنهور مونتيرو) — بعضهم فى غير اكتراث ، معتبرا الأمر طبيعيا وواضحا ، وبعض آخر فى شيء من الامتعاض المرير ، وبعض ثالث فى ذكريات مؤلمة .

«وكان هذا الجلد يتم عادة بكرباج من جلد الحيوان يسمى تشيكوتى chicote . بيد أنه توجد الپالماتوريا Palmatoria أيضا . إن أوربيا موضع ثقتى الكاملة .... وصف لى الپالماتوريا التى رآها تستخدم منذ وقت ليس بالبعيد .

«لقد رأيت مطرقة منحوتة من قطعة خشبية واحدة ، ذات يد طولها حوالى عشر بوصات أو اثنتا عشرة بوصة ، ورأسها بمثابة قرص عرضه حوالى ثلاث بوصات وسمكه بوصة ونصف بوصة . ويثقب كل من جانبى هذا القرص خمسة ثقوب مسلوبة ، وهذه الثقوب على هيئة سطح زهرة النرد الذى به خمس نقط . ويقف الضحية باسطا إحدى كفيه ، ويمسك الجلاد بالپالماتوريا ، ويوجه ضربة عنيفة إلى اليد المبسوطة . ونتيجة لعنف الضربة يشفط لحم الكف فى داخل هذه الثقوب المسلوبة . ويؤدى تناقص قطر الثقوب إلى ضغط اللحم الذى يحشر فيها ، محدثا آلاما مبرحة . ثم يقدم الضحية الكف الأخرى ، ويكرر الجلاد العملية نفسها . وهكذا تضرب الكفان بالتناوب فى خبطات منتظمة إلى أن يستكمل العدد المطلوب من الجلدات .

«والپالماتوريا كلمة أفريقية يمكن ترجمتها بمعنى «الألم» . والشخص المتين البنيان يمكن أن يتلقى أربع أو خمس ضربات فى صمت ، لكنه يعجز بعد ذلك عن كتمان صرخات الألم .... ويعتقد هذا الأوربى الذى حكى لى ذلك أن الموت لابد أن يحدث بعد ١٥٠ جلدة ؛ على حين أخبرنى آخرون أن ذلك غير صحيح . »

ويمكن مقارنة ما توصل إليه دافيدسون فى أنجولا ، بل تأكيده من الناحية الجوهرية ، باستقصاء أجرى على الجانب الآخر من أفريقيا ، فى الإقليم البرتغالى موزمبيق . وقد قام بهذا الاستقصاء الأستاذ مارفن هاريس ، وهو أنثروبولوچى أمريكى بجامعة كولومبيا . (١)

ويشرح الأستاذ هاريس مضمون نظام السخرة في أفريقيا الشرقية البرتغاليـــة ، فيقول **ان جميع الأفريقيين الذكور يفترض أنهم «بلا عمل» ما لم يكن باســـتطاعتهم أن يثبتوا عكس ذلك · أما هؤلاء الذين يعجزون عن تقديم الدليل على أنهم يعملون فيكونون عرضة للتجنيد لمدة ستة أشهر فى الأشغال العامة ، ما لم يتطوعوا للعمل لدى المقاولين المختلفين** . وهذا هو ما يعرف بنظام الشيبالو Shibalo ، وهو نظام يمكن بمقتضاه إرغام أى أفريقى ، بمجرد قرار من مدير المنطقة ، على أداء السخرة . وهؤلاء الشيبالو Shibalos يدفع لهم أجر الحد الأدنى القانونى الخاص بالمنطقة التى يعملون فيها ، وهو يتراوح بين ١٥ شلنا ، ٣٥ شلنا فى الشهر ؛ هذا من الناحية النظرية على الأقل ، على الرغم من أنه فى الممارسة ، كما أثبت دافيدسون بصورة مقنِعة فيما يتعلق بأنجولا ، يكون أفريقى سعيد الحظ ، ذلك الذى يحصل فى نهاية مدة العمل الإجبارى على كل الأجور التى كسبها .

« إن مجموع المستخدمين من الشيبالو بمقتضى عقود لدى الحكومة والأفراد معاً يكاد أن يصل كل سنة إلى مائة ألف . ومع ذلك فإن دلالة القوانين التى وضعت لمحاربة الكسل والعزوف عن العمل لا تقتصر بأية حال على القبض على الشيبالو وتسخيرهم . فالأمر الأعظم أهمية بكثير هو تأثير هذه القوانين على قوة العمل عن طريق التهديد ، وليس عن طريق التجنيد من أجل السخرة .... ذلك التهديد الذى يرغم ، لا مائة ألف عامل فقط ، وإنما الأغلبية الساحقة من الذكور الأفريقيين فى موزمبيق ، على المشاركة فى الاقتصاد

---

(١) مارفن هاريس : « Portugal's African « Wards ، فى منشورات African Today التى تصدرها «اللجنة الأمريكية لأفريقيا» « American Committee on Africa » ، نيويورك ، ١٩٥٨ .

الأوربى ، بشروط تلحق أضرار بليغة برخاء الأهالى ، وإن تكن مجزية للغاية بالنسبة للأوربيين ، وبخاصة فى المناطق المجاورة . »

وقد شرح هاريس فى دراسة أخرى (١) الإجبار الذى لا مفر منه ، سواء للإذعان للسخرة ، أو لقبول الاستخدام فى جنوب أفريقيا . وجاء بهذه الدراسة أن الأفريقى الذكر فى موزمبيق « **كان عليه أن يختار بين العمل لدى الأوربيين فى موزمبيق ، أو لدى الأوربيين فى الترنسفال . فلم يكن يوجد اختيار ثالث . أما من يظلون فى قراهم فيكونون عرضة للسخرة ، وكانوا يؤدون ذلك فقط على أنه مخاطرة محسوبة** » (التشديد من عندنا ــ ج.و)

إن جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية هما المستفيدان الرئيسيان من هجرة العمل الإجبارية هذه ، ويقدر هاريس مجموع عدد العمال المهاجرين المستخدمين فى هاتين المنطقتين بأربعمائة ألف عامل . ويقول إن هذا الرقم ينبغى أن يؤخذ « بتحفظ شديد » ، وذلك على ضوء مجموع السكان الذكور الذين فى سن العمل active male population ، فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين ، فى موزمبيق الجنوبية ــ وهو ستمائة ألف شخص .

ويعنى ذلك أن حوالى ثلثى جميع الرجال البالغين القادرين على العمل فى موزمبيق الجنوبية مستخدمون فى مناطق أجنبية . ويقول هاريس إننا إذا أضفنا إلى هذا المجموع عدد الشيبالو والخدم المستخدمين فى المدن ، يتضح عنــدئذ أن «**نسبة مئوية مذهلة ، وربما تصل الى ٧٠٪ من السكان الذكور البالغين فى موزمبيق الجنوبية** » مرتبطون بشكل ما من أشكال العمل الأجير ينطوى على غيابهم الطويل الأمد عن قراهم .

وثمة شكل آخر من أشكال السخرة ، تجرى ممارسته فى أفريقيا الشرقية البرتغالية ، هو إجبار الفلاحين الأفريقيين على إنتاج المحصولات طبقاً لتعليمات الإدارة الاستعمارية .

---

(١) مارفن هاريس : «Labour Emigration among the Mozambique Thonga» فى مجلة أفريكا ، عدد يناير ١٩٥٩ ، السنة ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٦ .

كتب هاريس يقول : « فى هذه القنانة الحديثة تمارس اثنتا عشرة شركة پرتغالية خاصة دور السيد فى العصور الوسطى ، وقد حصلت كل من هذه الشركات على امتيازات بالنسبة لزراعة القطن فى مساحات فسيحة ..... وتخصص السلطات الإدارية للأهالى فى داخل مناطق الامتياز الخاصة بكل شركة مساحة لزراعة القطن . »

ويقول هاريس إنه لا خيار لهم فى الأمر ، بل ينبغى عليهم أن يزرعوا القطن وأن يجنوا القطن حيثما طلب إليهم ذلك ، وينبغى أن يباع القطن للشركة صاحبة الامتياز فى منطقتهم ، وبالأثمان التى تحددها الحكومة ، وهى أقل من الأثمان المتاحة فى السوق الدولية. وينكر على الأفريقيين أىّ أمل فى الإفلات من هذه القنانة ليؤدوا عملا بأجر ، وذلك لأنه فى داخل مناطق الامتياز تحظر جميع صور تجنيد العمل الأجير من جانب المستخدمين الأجانب أو المحليين .

وليس من الصعب أن نتصور أبعاد النكبة التى حلّت بهؤلاء الفلاحين التعساء فى ظل هذا النظام . فالمساحات المخصصة للزراعة تكون عادة بحيث يستحيل على الفلاحين أن يزرعوا فى الوقت نفسه محصولاتهم الغذائية الخاصة . ومن ثم انخفض إنتاج الطعام انخفاضاً كانت له أبعاد الكارثة إلى أن وصل إلى مستويات المجاعة . ولا يكاد هؤلاء الفلاحون المجندون يتلقون شيئاً مقابل كدحهم الإجبارى . فنى عام ١٩٥٦ ، على سبيل المثال ، حصل نصف مليون أفريقى يعملون فى إنتاج القطن وفق هذا المخطط على أقل من خمسة جنيهات استرلينية لكل منهم ، ليقيموا بها أود أسرهم بكاملها . بيد أنه حتى ذلك ليس كل ما فى الأمر ، لأنه فى السنوات الرديئة المحصول ، استناداً إلى أسقف بيرا (١) ، لا يحصل الفلاح على شىء .

---

(١) **Beira** : ميناء موزمبيق ، يقع عند مصب نهرى پونجوى **Pungwe** وبوزى **Busi** ، يتصل بمدينة الكاپ فى جنوب أفريقيا بخط السكك الحديدية يمر بأومتالى **Umtali** وسولزبرى وبولاوايو . يبلغ سكانها (طبقا لتعداد عام ١٩٣٧) ٢,٦٧٠ من البيض ، ١,٤٠٢ من الأسيويين ، ١,٠٢٢ من المولدين، ٦,٢٥٢ من الأهالى . تعد الميناء الرئيسى لزامبيا وروديسيا الجنوبية وكاتانجا (فى الكنغو كينشاسا) علاوة على موزمبيق — المترجم .

إن أبعاد وظروف السخرة فى اتحاد جنوب أفريقيا لا تختلف عن مثيلاتها فى أفريقيا الشرقية البرتغالية ، حتى وإن اختلف الأسلوب . وتعد تعليقات هيلى على السخرة فى جنوب أفريقيا مضللة تماماً .

يقول هيلى : « فى اتحاد جنوب أفريقيا يحظر استخدام السخرة ، بيد أن روابط أصحاب المزارع تستأجر عمل المسجونين ، الذين ينفذون أحكاماً مع الشغل فى مراكز العمل البعيدة التابعة للسجون Prison out stations ».(٢) إن هيلى يبذل قصارى جهده لجعل الوضع فى اتحاد جنوب أفريقيا يبدو سليما تماماً ومعقولا للغاية ، ولا يمكن على الإطلاق أن يعد استثناء على ضوء الظروف العامة فى أفريقيا . بيد أنه من المفيد أن نرى رد الفعل على وجوه الأفريقيين لو أن لورد هيلى أبدى مثل هذه الملاحظة أمام حشد من الناس فى مدينة أفريقية بالاتحاد ــ أو أفضل من ذلك أمام ضحايا بيثال Bethal التعساء . فما لم يفسره لنا هيلى هو السهولة التى يصبح بها أى أفريقى فى الاتحاد « مذنباً محكوماً عليه بالشغل » ، والجيش الهائل من أمثال هؤلاء « المذنبين المحكوم عليهم بالشغل » الذين يجبرون على العمل فى مزارع الأوربيين ، فى ظل أبشع ما يمكن تصوره من ظروف غير إنسانية . ففى عام ١٩٥٦ حكم على أكثر من ١,٧٦٠,٢٣٧ أفريقياً فى اتحاد جنوب أفريقيا بعقوبات قضائية ذات مدد قصيرة . وكانت غالبية هذه الأحكام متعلقة بمخالفات لقوانين المرور وحظر التجول Pass and curfew laws. فقوانين المرور(٣) ــ التى قال عنها رونالد سيجال(٤) عن حق إنها « محور التحكم فى العمل ، ومن ثم محور السيطرة البيضاء فى جنوب أفريقيا » ــ ذات غرض مزدوج . إن الغرض منها ليس مجرد أن تكون وسيلة للتحكم فى عمل الأفريقيين ؛ بل أن توفر أيضاً مبرراً لاعتقال الفلاحين

---

(١) Buchenwald : من أكبر معسكرات الاعتقال التى أقامتها ألمانيا الهتلرية بألمانيا نفسها ، وأكثرها بشاعة ووحشية ، لقى الآلاف حتفهم فيه نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة ــ المترجم .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ .

(٣) Pass Laws : انظر ، ص ٦٠١ ــ المترجم .

(٤) سيجال : نيوستيتسمان ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٥٩ ، ص ٢٥٩ .

على نطاق واسع بحجة مخالفتهم لها ، وهكذا توفر تدفقاً مطرداً من السخرة اللازمة للمزارع الأوربية .

إن الرقم الذى أوردناه فيما سبق ، الخاص بما يقرب من مليون وثلاثة أرباع مليون أفريقى صدرت ضدهم أحكام بالشغل فى عام ١٩٥٦ ، لإدانتهم بمخالفات صغيرة ، لا يحكى القصة كلها . فالرقم الخاص بعدد المقبوض عليهم أعلى بكثير — « كان يختفى عدد غير معروف فيما بين مكتب الادعاء والمحاكم ، إذ كانوا يوضعون أمام اختيار هوبسن (١) : فإما أن يمثلوا أمام المحكمة ، أو أن يؤدوا العمل فى المزارع » . (٢) وبهذا يكون باستطاعة المرء القول بأن حوالى خمس الشعب الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا — ومن المحتمل أن تصل هذه النسبة إلى ثلث الذكور البالغين — يلقى القبض عليهم سنوياً ، وأساساً بحجة مخالفتهم قوانين المرور .

تقول مجلة ليبريشن (٣) : « إن أعمال القبض الجماعية هذه هى جواب الحكومة على ثورة الأفريقيين ضد الظروف الإقطاعية السائدة فى المزارع . وليست شبكة الاقتناص هذه سوى محاولة لمنع الأفريقيين من الإفلات من العمل فى المزارع إلى ظروف أفضل نسبياً فى المناطق الحضرية . **ولا يكاد يوجد ما يميز هذه الغارات وأعمال القبض عن تلك الممارسة البربرية ، ممارسة الاغارة على الجماعات البدائية من أجل الحصول على الرقيق . فالغرض واحد : اشباع الشراهة الى العمل الرخيص ، شراهة طبقة زراعية انانية وضيعة تجردت قلوب أفرادها من كل رحمة .** » (التشديد من عندنا — ج . و)

---

(١) Hobson's Choice : أى لاخيار على الإطلاق . والمثل مأخوذ عن توماس هوبسن (١٥٤٤—١٦٣١) ، الذى كان يعمل سائساً للخيول بمدينة كيمبردج ، ويؤجر الخيول للمسافرين بينها وبين لندن . وكان هوبسن ذائع الصيت فى أيامه ، وزادت شهرته عندما ذكره ملتون فى قصتين من قصصه . ويرجع المثل إلى أن هوبسن لم يكن يسمح للراكب باختيار الجواد الذى يريده ، بل يلزمه باستئجار الجواد « الذى عليه الدور » — المترجم .

(٢) ليبريشن ، جوهانسبرج ، عدد مارس ١٩٥٩ ، رقم ٣٥ ، ص ٦ .

(٣) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

إن جانباً كبيراً من هؤلاء المحكوم عليهم يكونون عاجزين بطبيعة الحال عن دفع الغرامات التى يحكم بها عليهم ؛ وبالنسبة لهؤلاء يصبح مصيرهم أحد السجون المزرعية البالغ عددها نيفا وثلاثين سجناً ، والتى أقامتها روابط الزارعين بمساعدة الحكومة . وبمقتضى هذا النظام تتعهد إدارة السجون ، بناء على عقد مبرم مع رابطة الزارعين المحليين ، بتقديم فيض مطرد من عمل المسجونين لأى زارع يستطيع أن يوفر فى مزرعته مبنى يصلح سجناً ، وذلك لاستخدامهم بمعدل أجر يحدده العقد . وقد تضاعف عدد هذه السجون المزرعية فى خلال الأعوام الأربعة الماضية ، وتبعاً لذلك كان يتدفق على خزائن إدارة السجون ما يقرب من أربعمائة ألف جنيه استرلينى سنوياً ، وكان الزارعون يحصلون على حاجتهم من عمال السخرة ذوى الأجور الشديدة الانخفاض .

وإذ يردد هيلى أصداء وجهات النظر الواردة فى الكتاب السنوى Year Book الرسمى ، توافرت لديه القحة والجرأة لأن يزعم أن « النظام يتمتع بتقدير واضح من جانب كل من الزارعين **والمسجونين فى المناطق الريفية** » . (١) (التشديد من عندنا — ج. و) وما على المرء إلا أن ينظر إلى وجوه هؤلاء المحكوم عليهم بالأشغال والمقيدين فى الأغلال — « وكأنهم ضحايا غارة من أجل الرقيق فى القرن الثامن عشر » (٢) — وهم فى طريقهم إلى السجون المزرعية ، ليعرف طبيعة تفكيرهم حيال هذا النظام غير الإنسانى ، نظام الاتجار فى لحم البشر . إن « بيثال » — وهو اسم يدخل التاريخ جنباً إلى جنب مع الباسيتل وبوخنفالد — سيظل طويلا ذكرى أليمة للظروف الدنسة المنحطة التى يرغم المحكوم عليهم بالأشغال على أن يعملوا وأن يعيشوا فى ظلها . ولندع سيجال يحكى القصة (٣) :

« إن هؤلاء الذين اطلعوا على حملة التشهير التى قام بها ميشيل سكوت

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٦٢٦ .
(٢) ليبريشن : عدد ديسمبر ١٩٥٨ ، رقم ٢٤ ، ص ٣ .
(٣) سيجال : المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

فى عام ١٩٤٧ للغارات وأعمال القتل فى مزارع الجزء الشرقى من الترنسفال ، سيذكرون اسم (بيثال) ؛ سيذكرون على الأرجح الصورة التى قدمها عن الكادحين الذين يرتلون الجيش ، ويمسكون بالبطاطين بين أصابعهم : إنهم يعملون تحت وطأة الشمس المحرقة والسچامبوك (١) ، ويقضون الليل فى اسطبلات فاسدة الهواء خالية من النوافذ ، تحيط بها كلاب حراسة مسعورة لمنعهم من الهرب . إن بيثال ، بما يحيط به من مزارع الذرة والقمح والبطاطس ، لم يطرأ عليه أى تغيير منذ أن أخذت أنباؤه تتسرب إلى الصحف لأول مرة . وتقدم التقارير الصحفية المنتظمة الدليل على حملات الضرب الدائمة ، والغارات التى تتحول من حين لآخر إلى أعمال قتل ، والأساليب التى تتزايد تهوراً ويأساً ، والتى تلجأ إليها الحكومة لتجنيد العمل لهذه المنطقة السيئة السمعة . » (٢)

ويقرر سيجال أيضاً أن المحكوم عليهم بالأشغال يؤجرون للزارعين مقابل شلنين فى اليوم ، على حين يؤجر المحكوم عليهم بمدد قصيرة مقابل تسعة بنسات فى اليوم .

ومع ذلك ، وبرغم كل نظام السخرة هذا ، فكما يقول سيجال ، « يظل الطلب على العمل اللازم للمزارع دون أن يشفى له غليل . ويستخدم مكتب العمل ، الذى يشرف عليه قسم إدارة وتنمية مناطق البانتو Department of Bantu Administration and Development التابع للحكومة ، آلية قوانين المرور لانتزاع أقصى ما يستطيعه من قوة العمل الموجودة بالمدن . »

إن الأفريقيين فى الاتحاد يتعرضون يومياً لغارات عصابات التجنيد المكونة من رجال الشرطة . ولا يستطيع أى أفريقى ، عندما يغادر بيته فى الصباح ، أن يطمئن إلى أن الغروب سيقدم دون أن تكون هذه العصابات قد التقطته ،

---

(١) Sjambok : الاسم مأخوذ من الملايو . والسچامبوك كرباج قصير ثقيل الوزن يصنع عادة من جلد الخرتيت — المترجم .

(٢) من أجل مزيد من التفصيلات فيما يتعلق بالظروف المفجعة فى مزارع جنوب أفريقيا ؛ انظر ، رث فرست : The Farm Labour Scandal (منشورات نيو إيدج ، جوهانسبرج ، يوليه ١٩٥٩) .

وبعثت به ، من غير محاكمة أو حتى تهمة ، للعمل فى إحدى المزارع : وقد أوردت مجلة **نيو ايدج** عدداً لا يحصى من مختلف الأمثلة على ذلك . فى عددها الصادر فى ٨ يناير ١٩٥٩ تصف حالتين نموذجيتين ، تتعلق إحداهما بشقيق أصغر لضحية محاكمات الخيانة(١) ، الفريد هتشنسون ، الذى يوجد الآن فى غانا .

يقول التقرير إنه ألقى القبض على چورج هتشنسون فى يوم ٢٣ ديسمبر ، وأدين بحيازة مشروبات روحية، وحكم عليه بغرامة قدرها ثلاثة جنيهات استرلينية ، أو بقضاء أربعة أسابيع فى السجن . وعندما حاول الأصدقاء الاتصال به ، قالت لهم سلطات السجن إنه قد « بيع » ككادح لصاحب مزرعة اسمه ستولز . ولم يتم « العثور » على هتشنسون والإفراج عنه إلا بعد أعنف حملات الاحتجاج من جانب محاميه ، وتهديدهم بالتقدم بطلب إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر باحضاره Habeas corpus .

إن چورج هتشنسون لم يستعد حريته إلا نتيجة ليقظة استثنائية ونشاط سريع من جانب ممثليه القانونيين . بيد أنه مقابل كل حالة تكتشف توجد حالات كثيرة تمر دون أن يكتشفها أحد .

وقد أورد العدد نفسه من مجلة **نيو ايدج** حالة صبى فى الثالثة عشرة من عمره ، يدعى فيلدمان متيكيلى ، اختطف فى إقليم الترانسكى ، وعثر عليه فيما بعد فى مزرعة بمنطقة كينروس Kinross ، بحزام البطاطس بالترنسفال الشرقية ، الذى اشتهر بسمعته السيئة بسبب المعاملة التى يلقاها الكادحون من أصحاب المزارع فى هذه المنطقة . وكشفت التحريات التالية عن أن عدداً آخر من الصبية فى منطقة أومتاتا (٢) فى الترانسكى كانوا يعملون فى هذه

---

(١) انظر ، ص ٥٩١ — المترجم .

(٢) Umtata : منطقة ومدينة هامة بإقليم الكاب فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وتقع المدينة على نهر يحمل الاسم نفسه . ويبلغ سكان المدينة (طبقا لتعداد عام ١٩٥١) ٩,١٦٣ نسمة، منهم ٣,٠٣١ من البيض. وتعد المدينة عاصمة التمبولاند Tembuland ، ومقرا المأمورية الرئيسية للأقاليم الأفريقية ، والأسقفية الإنجيلية لإقليم كافراريا Kaffraria (أراضى الكفار) — المترجم .

المزرعة ؛ فقد كشفت مجلة **نيو ايدج** ، فى عدد ٧ مايو ١٩٥٩ ، عن أن فتيات أفريقيات لم يتجاوزن العام التاسع من عمرهن قد استؤجرن أو اختطفن بالمثل ليعملن كرقيق فى المزارع .

وثمة قضية غير عادية أخرى كشفت عنها جريدة **نيوستيتسمان** ،عند نهاية عام ١٩٥٧ — هى قضية نلسون لانجا .

إن نلسون لانجا يعمل كناس شوارع لدى مجلس مدينة چوها نسبرج . وذات مساء استوقفه شرطى يرتدى زياً خاصاً ، وطلب منه تصريح المرور الخاص به . ولم يكن لانجا ، على غرار كل كناسى الشوارع الأفريقيين وقت الخدمة ، يحمل تصريحه (خشية أن يفقده أو أن يتسخ) ، بيد أنه أبرز للشرطى القرص النحاسى الذى صرفته له البلدية محفوراً عليه رقمه الرسمى فى السجل الوظيفى ، والذى كان يعد دليلا على أنه مستخدم بصورة قانونية .

وعلى الرغم من ذلك ألقى رجل الشرطة القبض عليه ، وأرسل تحت الحراسة إلى بيثال ، حيث أرغم على العمل فى الحقول . ومرة أخرى كان لليقظة ولتقديم طلب من أجل استصدار أمر باحضاره أثرهما ، واستعاد نلسون لانجا حريته . ومع ذلك فالأمر المثير فى هذه القضية هو ماكشف عنه فى المحكمة من أنه طبقاً لاتفاق بين سكرتير شئون الأهالى وإدارة العدل ووكيل شرطة جنوب أفريقيا ، **لا يقدم الافريقيون ، الذين يقبض عليهم لمخالفتهم قوانين المرور ، للمحاكمة ، بل يرسلون مباشرة الى ادارة شئون الأهالى** . إذ أن منشوراً إدارياً دوريا ، صادراً فى ديسمبر ١٩٥٤ ، استشهد به فى المحكمة ، يقرر من الناحية الفعلية أن الأفريقيين الذين يقبض عليهم بهذه الطريقة ينبغى أن « يقدم لهم عمل » فى المناطق الريفية ، وأن « الأولوية ينبغى أن تعطى للعمل فى المزارع » . ومن يرفض منهم قبول مثل هذه الأعمال لا يفرج عنهم ، وإنما « يعادون إلى شرطة جنوب أفريقيا لتقديمهم للمحاكمة » .

وتؤكد **نيوستيتسمان** ، فى تعليقها على هذه الفظائع ، أن توقيع عقد للعمل بالمزارع يعنى العمل لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور مقابل شلنين فى اليوم ، على حين أن العقوبة العادية لمخالفة قوانين المرور هى الحبس أسبوعاً ،

أو غرامة قدرها شلنان . وما يحدث فى كثير جداً من الحالات هو أن الاختيار بين قضاء أسبوع فى السجن ، أو قنانة مدتها ستة أشهر ، لا يكون متاحاً لهؤلاء المقبوض عليهم ، بل يقذف بهم ببساطة إلى بيثال ، أو إلى المناطق المرعبة المماثلة التى توجد بها المزارع ، وذلك دون أى اعتبار لموافقتهم أو رفضهم.

وتقول نيوستيتسمان ، عند تعليقها على قضية نلسون لانجا ، والآخرين من أمثاله ، إن « استخدام عمل المحكوم عليهم بالأشغال ، الذين يقيمون بأرض الزارع وتحت إشرافه الوحيد ، قد أصبح أمراً شائعاً . وفى منطقة بيثال ، التى لديها قوة عمل متاحة محلياً بشكل خاص ، تفيد التقارير أن زارعاً من كل أربعة زارعين يعتمد على عمل المحكوم عليهم بالأشغال . »

لقد كان الحظ حليف چورج هتشنسون ونلسون لانجا . فى حالتيهما كان الممثلون القانونيون على اتصال بالأمر ، وهكذا أصبح ممكناً ضمان الإفراج عنهما بفضل ممارسة قدر كبير من الضغط القانونى . بيد أنه بالنسبة لعدد آخر لا يحصى من الحالات لا تتوافر مثل هذه النجاة ؛ فلا يوجد أمام الضحايا غير بيثال ، أو أحد السجون المزرعية فى المناطق الأخرى ، وغير سخرة من أحط الأنواع مقرونة بالضرب والإيذاء وغيرهما من صنوف القسوة. ولقد ألقى القبض فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٨ ، استناداً إلى إحصاءات غير كاملة ، على أكثر من ٣٠,٠٠٠ أفريقى بطريقة غير قانونية ، وأرسلوا إلى المزارع الأوروبية فى الترنسڤال .

وفى أعقاب قضية چيمس موسا ساديكا الشائنة فى عام ١٩٥٩ ، وما كشف عنه ساديكا من قسوة ووحشية وقتل ، ومن سيادة ظروف عمل الرقيق ، فى مزرعة أوربية فى هيدلبرج (١) (من أجل مزيد من التفصيلات ، انظر ،

---

(١) Heidelberg : توجد فى جنوب أفريقيا مدينتان بهذا الاسم ، ونعتقد أن المدينة المقصودة هنا هى تلك الواقعة فى الترنسڤال ، على بعد ٥٥ كيلو متراً جنوب شرق چوهانسبرج ، ٦٨٦ كيلو متراً من دربان Durban . وتمتد منطقة هيدلبرج تجاه الجنوب حتى نهر الڤال ، وتعد جزءاً من مثلث الأذره العظيم فى جنوب أفريقيا — المترجم .

نيو ايدج ، عددى ٣٠ إبريل ، ٧ مايو ١٩٥٩) ، أصبحت الاحتجاجات العامة ضد نظام السخرة بأسره فى مزارع جنوب أفريقيا على درجة كبيرة من القوة بحيث أرغمت الحكومة فى يونيه ١٩٥٩ على أن تعلن إرجاء المخطط ، ثم الإلغاء التام له فى ديسمبر ١٩٥٩ . ومع ذلك فى الواقع ، كما أكد مستر جيمس فيربرن(١) ، بينما يعد إرغام المخالفين لقوانين المرور ، **الذين لم تثبت ضدهم التهمة** ، على « تقديم » أنفسهم للعمل بالمزارع أمراً منتهياً من الناحية الرسمية ، يستمر تأجير المحكوم عليهم بالأشغال لمدد قصيرة للزارعين الأفراد ، الذين يدفعون لهم تسعة بنسات فى اليوم ، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الطعام والكساء والمأوى . وما زال من الأمور الأكثر دلالة أن ذلك الاستخدام لعمل المحكوم عليهم بالأشغال قد زاد بدرجة هائلة فى السنوات القليلة الماضية ، من مائة ألف فى ٣ — ١٩٥٤ ، إلى ٣١٢ , ١٩٩ فى ٧ — ١٩٥٨ . (٢)

وبالنسبة للشعوب فى الغرب قد يبدو استخدام الأفريقيين الدائم لكلمة « رق » ، عند الاحتجاج على ظروفهم المفزعة ، أمراً ينطوى على مبالغة كبيرة . بيد أنه لكل من يعنيهم تعرف وقائع المشهد الأفريقى ، والإلمام بالظروف التى جاء الأفريقيون للعمل فى ظلها أول الأمر لدى الأوربيين ، وبصنوف الازدراء والمهانة والقسوة التى ما زالوا يرغمون على العمل فى ظلها ، أقول إن الكلمة واستخدامها لهما ما يبررهما تماماً :

(١) جيمس فيربرن : « The New Serform » ، فى نيو ستيتسمان ، عدد ١٨ يوليه ١٩٥٩ ، ص ٧٠ .

(٢) رث فرست : المرجع السابق ، ص ١٦ .

الفصل الرابع

الأفريقي التائه

فى يناير ١٩٦٠ لقى ٤٢٩ أفريقيا حتفهم فى كارثة المناجم الرهيبة بكولبروك Coalbrook ، فى اتحاد جنوب أفريقيا . ومن بين هؤلاء لم يكن يوجد غير اثنين من أهالى اتحاد جنوب أفريقيا ، أما الباقون فكان نصفهم من المحمية البريطانية باسوتولاند ، والنصف الآخر من أفريقيا الشرقية البرتغالية .

وعندما قام عمال المناجم الأفريقيون بإضرابهم فى مناجم وانكى (١) للفحم فى روديسيا الجنوبية ، فى عام ١٩٥٩ ، شحنوا وأعيدوا إلى ديارهم — إلى روديسيا الشمالية .

وعندما قام عمال البناء الأفريقيون بإضرابهم فى سد كاريبا فى روديسيا الشمالية ، فى عام ١٩٥٩ ، شحنوا وأعيدوا إلى ديارهم — إلى نياسالاند .

إن عمال المناجم الذين ماتوا فى كولبروك ، والعمال الذين طردوا من وانكى وكاريبا ، هم بصورة ما ضحايا نظام العمل المهاجر فى أفريقيا .

إن العمل المهاجر ليس ظاهرة مقصورة على أفريقيا . فحتى من البلاد العالية النمو مثل بريطانيا يهاجر آلاف العمال سنوياً . ومع ذلك يهاجر هؤلاء الأخيرون فى أغلب الأحوال من أجل شيء طيب ؛ إنهم يهاجرون عادة

---

(١) Wankie : وانكى مدينة ومنطقة بالشمال الغربى من روديسيا الجنوبية بالقرب من حدود زامبيا (على مسافة قريبة من مدينة لفنجستون)، اكتشفت بها حقول الفحم فى عام ١٨٩٤ ، ولا تزال من أهم مصادر الفحم بروديسيا الجنوبية إلى الآن ، فقد أنتجت حقول وانكى فى عام ١٩٥٧ حوالى ٤,٢٥ مليون طن من الفحم . ويتولى استغلال هذه الحقول الآن الشركة الأنجلو — أمريكية .Anglo-American Corp — المترجم .

كعمال ، بمهنة فى أيديهم ، ويحترفون حيث يهاجرون مهنهم الخاصة التى أهلوا لها وتدربوا عليها .

ومن آسيا أيضا ، تحت تأثير الغزو والاستغلال الإمبرياليين ، هاجرت جيوش جرارة من البشر – من الصين إلى الملايو وتايلاند وإندونيسيا ؛ ومن الهند إلى سيلان وبورما والملايو ، بل إلى أجزاء من أفريقيا . وقد استقر هؤلاء المهاجرون بصورة أساسية فى الأرض التى اختاروها لإقامتهم ، مكونين جاليات دائمة ومستقرة بشكل أو بآخر ، أقليات قومية – وسرعان ما نشأت كل التقسيمات الطبقية والمهنية المعتادة ، فأصبح بعضهم عمالا ، وبعض آخر تجارا ، وبعض ثالث امتلكوا أرضا وأصبحوا زارعين ، وبعض رابع اتخذوا لهم حرفا ، بل شكل القليلون منهم بورجوازية محلية .

ولكن هجرة العمل فى أفريقيا ، برغم أنها تشارك فى كثير من السمات المميزة المشتركة لكل المجتمعات التى تمر بعملية تحطيم أشكال الزراعة السابقة للرأسمالية وتنمية العمل الأجير ، تنفرد بقسمات متميزة معينة تستحق منا اهتماما خاصا . فهى أولا هجرة **يكاد ان يتشكل القطاع الغالب منها من ذكور بالغين** ، أو رجال غير متزوجين ، أو أزواج لاتصحبهم زوجاتهم وأطفالهم ، بل يتركونهم وراءهم فى الريف الذى لحق به الخراب . ثانيا ، يحصل المهاجرون عادة على عمل **لمدة محددة بدقة** – ستة أشهر ، سنة ، سنتين ، ولكنها نادرا ما تمتد إلى ما هو أكثر من ذلك . ثالثا ، **تتكرر الهجرة مرات فى حياة الفلاح – العامل الفرد** ، فتتكون حياته من فترات عمل متعددة قصيرة الأمد ، تتخللها فترات يقضيها فى بيته ، فى قريته أو فى المعزل . رابعا ، سواء هاجر الأفريقى من الريف إلى مدينة أو منطقة تعدين فى داخل الإقليم نفسه ، أو كان الأمر «هجرة مغتربة» يعبر فيها حدود بلاده ، يتعين عليه عادة **ان يقطع مسافات هائلة ، وأن يقطعها فى اغلب الاحوال سيرا على الاقدام** . خامسا ، **تتصل الهجرة عادة بمختلف أشكال تجنيد العمل** التى تتجه فى بعض الأحيان إلى أن تصبح أشكالا مقنعة للسخرة . سادسا ، **تكون أبعاد الهجرة من الضخامة ، ويكون طابعها من الشذوذ والغرابة ، بحيث تسفر عن تركيب سكانى غير متناسب بالمرة ، سواء فى**

المدينة أو فى المناطق الريفية ، وبحيث تفاقم بصورة رهيبة الأزمة الزراعية وتزيدها حدة فوق حدتها ، وتؤدى الى اضطراب كامل فى اقتصاد المناطق الأفريقية التى تأثرت بهـــا كثيرا ٠ كما كان لهذه الهـجرة من وجهة نظر العمل ثلاث نتائج أخرى ، اذ يترتب على التغير الدائم فى أشخاص العاملين ، الذى ينشأ عن هذا النظام ، صعوبة الحصول على العمل الماهر ، وخلق صعوبات للتنظيم النقابى ، والاتجاه الى خفض الأجور ٠

وقد أشرنا بالفعل إلى أسباب اتساع نطاق العمل المهاجر فى أفريقيا فى الفصول السابقة من الكتاب . فالأفريقى إذ يضطر تحت وطأة ندرة الأرض ، وتحت وطأة الضرائب ، ومختلف أشكال الإجبار ، على أداء العمل الأجير ، يتعين عليه أن يترك أرضه الخاصة المحدودة التى أصابها الفقر وارهقت تربتها ، ويسافر إلى مناطق يستطيع أن يعمل فيها مقابل أجر . وكان ذلك يعنى فى المحل الأول السفر إلى مناطق التعدين ، وإلى المزارع التى يملكها الأوربيون . ولما كانت أفريقيا قد قسمت درجة كبيرة إلى مناطق حضرية وريفية خاصة بالأوربيين ، مع دفع الأفريقيين بعيدا إلى المعازل أو غيرها من المناطق المقيدة بمختلف قوانين الأرض ، كان على الأفريقيين فى سعيهم للعمل أن يسافروا من قراهم الخاصة إلى المناطق الأوربية التى تقدم العمل . ففى كثير من الحالات لايوجد زارع ، أو صاحب منجم ، أو صاحب مصنع ، أوربى بالقرب من قراهم . وهكذا أصبح السفر مسافات طويلة ضرورة لا مفر منها .

نطاق هائل

إن نطاق هذه الهجرة هائل حقا .

يقول هيلى (١) إنه من بين ٣٠٥,٤١٠ عاملا أفريقيا كانوا يعملون فى صناعات ممثلة فى « رابطة وتووترز راند للعمل الأهلى » Witwaters-rand Native Labour Association باتحاد جنوب أفريقيا ، «لم يكن قادما أصلا من داخل الاتحاد سوى ٤١,٥٪ فقط منهم » . وعلى أساس تعداد عام ١٩٣٦

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٧-١٣٧٨ .

كان من المقدر فيما سبق أن **نصف** مجموع قوة العمل فى مناجل الراند قد قدم من خارج الاتحاد . وتوضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٧ أن ثلثى جميع عمال المناجم الأفريقيين فى اتحاد جنوب أفريقيا قد جاءوا من مناطق أفريقية أخرى .

وتعد آثار نظام العمل المهاجر **داخل** اتحاد جنوب أفريقيا أكثر وضوحا . يقول مستر چون برجر (١) :

« .... إن نسبة الأفريقيين البالغين الذكور من أية منطقة، المتغيبين عن قراهم بسبب العمل فى المناطق الأوربية ، قد تصل إلى ٦٠٪ ؛ وفى يوم إجراء تعداد عام ١٩٣٦ كان ٢٠٪ من مجموع الذكور ، من جميع الأعمار ، متغيبين عن معازل الاتحاد . »

ويشير كتيب **العلاقات العنصرية فى جنوب افريقيا** Handbook of Race Relations in South Africa لعام ١٩٤٩ ، إلى دراسة أجريت على سبعة أقسام إقليمية باتحاد جنوب أفريقيا أوضحت أن نسبة المتغيبين من مجموع الذكور ، **من جميع الأعمار** ، كانت تصل إلى متوسط قدره ٣٢٪ . ويقول الكتيب إنه إذا كانت النسبة قد حسبت على أساس عدد الرجال الذين فى سن العمل بدلا من جميع الذكور ، فإنها قد تصل إلى ١٠٠٪ **تقريبا فى أقسام معينة** .

إن الزراعة والتعدين اللذين يمارسهما الأوربيون فى اتحاد جنوب أفريقيا كادا أن يصبحا قرارا بلا قاع بالنسبة للعمل المهاجر من المناطق الأفريقية المجاورة ، بل من المناطق البعيدة أيضا . والحقيقة أن بعض هذه المناطق قد تحول إلى مستودعات فعلية للعمل الرخيص بالنسبة للمستخدمين البيض . فمن مناطق باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند الخاضعة للتاج كان يهاجر إلى اتحاد جنوب أفريقيا مئات الآلاف من الأفريقيين . ويقدر **الاستقصاء الزراعى** Agricultural Survey لباسوتولاند ، الصادر فى عام ١٩٥٤ ، عدد الغائبين عن قراهم فى أى وقت بحوالى ٧٧,٠٠٠ من الذكور ،

(١) چون برجر : The Black Man's Burden ، ص ٥٢ ، لندن ، ١٩٤٣ .

٢٢,٠٠٠ من الإناث . ويقول هيلى[١] إن ذلك يعنى أن المنطقة بأكملها تحرم سنويا من نسبة تتراوح بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ من رجالها ذوى البنية القوية . [٢] وبالنسبة لبتشوانالاند أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٣٨–١٩٤٠ ، أن حوالى ٢٧,٥٪ من الذكور البالغين كانوا فى خارج المحمية ، على حين كانت النسبة الخاصة بسوازيلاند تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪ .

وتعد بتشوانالاند مثالا منوّراً للزيادة المطردة فى هجرة العمل فى السنوات الخمسين الماضية . ويقدم لنا ى . سكاپيرا ، فى كتابه **العمل المهاجر والحياة القبلية** Migrant Labour and Tribal Life ، الجدول التالى [٣] :

جدول ٢

أهالى بتشوانالاند المستخدمون فى مناطق العمل ، باتحاد جنوب أفريقيا ، ١٩١٠ – ١٩٤٠ .

السنة	العدد
١٩١٠	٢,٢٦٦
١٩٢٠	٢,٥٧٨
١٩٢٥	٣,٨٢٠
١٩٣٠	٤,٧١٢
١٩٣٥	١٠,٣١٤
١٩٤٠	١٨,٤١١

(قمت بحذف الزيادات التى قدمها سكاپيرا بالنسبة المئوية إذ أنها غير متصلة بالنقطة موضع البحث) .

وتوضح هذه الأرقام بجلاء تام الزيادة المطردة فى العمل المهاجر عبر

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٧٩ .
(٢) أوضحت الانتخابات التى أجريت فى پاسوتولاند فى عام ١٩٦٠ أن ٣٤٪ ممن لهم حق الانتخاب جميعا ، كانوا غائبين ، لأنهم كانوا يعملون باتحاد جنوب أفريقيا .
(٣) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

هذه السنوات . وقد حث سكاپيرا فى كتابه الذى صدر فى عام ١٩٤٧ ، والذى أعده بناء على طلب من الإدارة ، على اتخاذ عدد من الخطوات للحد من سرعة الهجرة ، إن لم يكن لإيقافها ، وهى الهجرة التى أوضح سكاپيرا مالها من نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة .

ومع ذلك توضح الأرقام التى وردت فى تقارير بتشوانالاند السنوية عن الأعوام العشرة الماضية ، أنه بدلا من أن تقل سرعة الهجرة (دعك من أن تقف) ، أصبح استنزاف قوة العمل من بتشوانالاند يتم حتى بدرجة أكبر .

جدول ٣

السنة	عدد الرجال الذين كانوا يهاجرون من بتشوانالاند
١٩٤٧	٩,٣٠٠ *
١٩٤٨	١٤,٠٠٠ **
١٩٤٩	١٧,٠٠٠ **
١٩٥٠	١٧,٥٠٠ **
١٩٥١	١٧,٠٠٠ **
١٩٥٢	٢٤,٠٠٠
١٩٥٣	٢٣,٠٠٠
١٩٥٤	٢١,٠٠٠
١٩٥٥	٢١,٠٠٠
١٩٥٦	١٥,٠٠٠

* للذهاب للعمل بمناجم جنوب أفريقيا .

** متجهين إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

والمتوسط السنوى للسنوات الخمس الأولى من الفترة التى يغطيها هذا الجدول هو ١٤,٩٦٠ ، وللسنوات الخمس الثانية ٢٠,٨٤٠ — وهى زيادة

تقدر بحوالى ٤٣ ٪ فى فترة قصيرة للغاية نسبيا على الرغم من النقص الكبير تماما فى سنتها الأخيرة . (إن جزءا كبيرا من الزيادة المشار إليها فى السنوات الخمس الأخيرة قد يكون راجعا إلى حقيقة أنه فى الفترة إلى عام ١٩٥١ كانت الأرقام المقدمة عن اتحاد جنوب أفريقيا فقط ؛ ولكن لما كانت الأغلبية الساحقة من العمال المهاجرين من بتشوانالاند تذهب إلى الاتحاد ،لاينبغى أن يكون تجاوز هذا الاختلاف بالنسبة المئوية كبيرا للغاية.)

وقد كان العمل المهاجر من موزمبيق يلعب دائما دورا هاما فى اقتصاد اتحاد جنوب أفريقيا ، وبخاصة فى صناعة التعدين . فنى عام ١٩٥٤ كان هناك ١٧٣,٤٣٣ عاملا من موزمبيق مستخدمين فى الاتحاد. وبسبب الظروف القائمة فى موزمبيق ، وهى الظروف التى أشرنا إليها بالفعل فى فصل سابق ، ترتبط هجرة العمل من هذا الإقليم ارتباطا مباشرا بالسخرة . فمخططات التجنيد التى تنفذ موزمبيق وفقا لها اتفاقياتها الطويلة الأمد لتزويد الاتحاد بمائة ألف مجند سنويا ، للعمل فى مناجمه، تعد بطبيعة الحال أيضا جزءا من نظام السخرة هذا .

وتكشف دراسة حديثة (١) أن العدد الفعلى لعمال موزمبيق فى اتحاد جنوب أفريقيا أكبر بكثير من هذا الرقم المتفق عليه . وفى عام ١٩٥٤ اكتشفت السلطات البرتغالية ، التى تتولى الإشراف على شئون الأهالى وجمع الضرائب بأراضى الاتحاد ، عددا إضافيا من المهاجرين غير القانونيين قدره ٢١,٥٩٦ مهاجرا . ويقرر هاريس ، فى الدراسة المشار إليها فيما سبق ، ما يلى : «ومع ذلك يوجد كل ما يحمل على الاعتقاد بأن أعدادا هامة من المهاجرين المتخفين لم تكتشف بعد» . ويوضح هاريس على ضوء الدراسة التى أجراها على مجموعة الثونجا(٢) العرقية ، وهى من أكثر المجموعات تأثرا بهذه الهجرة ، أنه حتى استنادا إلى السلطات البرتغالية يعمل فى اتحاد جنوب

(١) مارفن هاريس : «Labour Emigration among the Mozambique Thonga» فى مجلة أفريكا ، يناير ١٩٥٩ ، السنة ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٥٠–٦٥ .

(٢) Thonga : انظر ،ص ٥٨٠– المترجم .

أفريقيا ٤٠٪ من ذكور الثونجا الذين فى سن العمل . ويواصل هاريس كلامه قائلا :

« لما كانت الحسابات لا تأخذ فى اعتبارها عدة آلاف أخرى من رجال الثونجا الموجودين فى خارج بلادهم ، فى اتحاد جنوب أفريقيا ، فى ظل ظروف غير قانونية غير معروفة للجورادوريا (جامعى الضرائب البرتغاليين فى الاتحاد) ، فقد يكون هناك ما يحملنا على الثقة بأن اتجاه الخطأ المحتمل إنما هو نحو تقليل الحركة الكلية إلى الحد الأدنى أكثر منه نحو المبالغة فيها. »(١)

وإذا وضع المرء فى اعتباره أيضا العدد الكبير من الذكور الذين يتركون بيوتهم للعمل فى داخل موزمبيق نفسها فى المزارع الرأسمالية الواسعة ، وفى الطرق وخطوط السكك الحديدية ، وفى المصانع والتجارة ، « يمكننا أن نستنتج فى اطمئنان أنه ....فى خلال أية سنة معطاة **يكون اكثر من ٥٠٪ من الثونجا الذين فى سن العمل بعيدين عن بيوتهم ، يعملون مقابل اجر لدى الأوربيين .** » (٢) (التشديد من عندنا — ج. و.)

وتقوم موزمبيق أيضا ، بمقتضى اتفاقية حكومية ، بتجنيد ١٥,٠٠٠ عامل أفريقى سنويا لاستخدامهم فى روديسيا الجنوبية .

ويفيد تعداد عام ١٩٥١ الخاص بروديسيا الجنوبية أن عدد الأفريقيين المحليين المستخدمين فيها يبلغ ٢٧١,٠٠٠ أفريقى ؛ على حين يقدر تعداد قوة العمل المهاجرة بحوالى ٢٤٧,٠٠٠ عامل . ويوضح ذلك إلى أى مدى تعتمد روديسيا الجنوبية على العمل الخارجى بالنسبة لمزارعها ومناجمها وما يقام بها من صناعات ثانوية جديدة . وكانت قوة العمل المهاجرة هذه فى عام ١٩٥١ تتكون أساسا من ١٠٢,٠٠٠ عامل من موزمبيق ، ٨٦,٠٠٠ عامل من نياسالاند ، ٤٨,٠٠٠ عامل من روديسيا الشمالية ؛ أما الباقون فمن أنجولا والكنغو البلچيكى وبتشوانالاند وأفريقيا الجنوبية الغربية .

وفى روديسيا الشمالية ، استنادا إلى تقرير مصلحة العمل عن عام ١٩٥٥ ،

(١) هاريس : المرجع السابق ، ص ٥١ .
(٢) المرجع نفسه ، ٥١ .

يشكل العمل المهاجر من خارج البلاد ٢٢,٥ ٪ من جميع العمال الأفريقيين المستخدمين فى المناجم، وفى المشروعات الأخرى التى تستخدم ٣٠٠ عامل فأكثر . وتوضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٣ أن حوالى ١٥,٠٠٠ من العمال المهاجرين قد دخلوا روديسيا الشمالية قادمين من تنجانيقا وأنجولا ونياسالاند . وفى عام ١٩٥٤ ترك روديسيا الشمالية حوالى ١١,٠٠٠ عامل للعمل فى روديسيا الجنوبية . وذلك بطبيعة الحال بخلاف العدد الكبير من الأفريقيين فى روديسيا الشمالية الذين ينتزعون باطراد من القرى للعمل فى المناجم وفى المزارع الأوروبية فى داخل البلاد . وقد بلغ هذا العدد حداً من الضخامة حمل هيلى على أن يقرر ما يلى : (١)

«أفادت التقديرات بأنه إذا أخذنا البلاد فى مجموعها نجد أن ما بين ثلث ونصف جميع الرجال ذوى البنية القوية على الأقل يعيشون بصورة طبيعية عن قراهم. »

بل إن هذه النسبة تصل إلى ٧٠٪ فى بعض المناطق النائية. ويضيف هيلى:

«من المتفق عليه بشكل عام أن عدد الأفريقيين الذين يتركون قراهم كعاملين بأجر قد أصبح من الضخامة بحيث يشكل تهديدا خطيرا للمناطق الزراعية . »

وقد جُرِّد عدد من المناطق الأفريقية ، مثل نياسالاند ، من قوة العمل الموجودة بها . فمن المقدر أنه من بين البالغين الذكور الملائمين للاستخدام فى عام ١٩٥٤ ، والبالغ عددهم ٣٨٠,٠٠٠ ، كان حوالى ١٦٠,٠٠٠ مستخدمين فى خارج نياسالاند ، أى أكثر من ٤٠٪ . وكان مالايقل عن ١٠٠,٠٠٠ من هؤلاء مستخدمين فى روديسيا الجنوبية ، ٤٢,٠٠٠ فى اتحاد جنوب أفريقيا . كما يوجد ١٠,٠٠٠ فى روديسيا الشمالية . لذلك كانت ريد على حق عندما قالت : (٢)

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٨١ .

(٢) دكتورة مارجريت ريد : «Migrant Labour in Africa» ، فى إنترناشونال ليبر ريفيو ، السنة ١٤ ، العدد ٦ ، يونيه ١٩٤٢ ، ص ٦٠٦ .

« ان صادرات نياسالاند الرئيسية فى الأعوام الخمسين الماضية كانت من الرجال . »

وقد ألقى استقصاء بالعينة (١)، أجرى فى المقاطعة الجنوبية من نياسالاند فى عام ١٩٤٩ ، بعض الضوء على أسباب هجرة الجماهير هذه . قال حوالى ٧٠٪ ممن وجهت إليهم الأسئلة إنهم كانوا يهاجرون بهدف الحصول على النقود التى يحتاجون إليها لشراء الملابس وغيرها من البضائع . **وقال ٧٢٪ منهم أنهم كانوا يفضلون العمل فى نياسالاند لو انه كان من المتيسر الحصول على أجور أعلى هناك .** لكن الأجور الأعلى غير متاحة فى الداخل — ومن ثم تستمر الهجرة .

ويتعين على جميع الأفريقيين الحصول على بطاقات تحقيق الشخصية كى يستطيعوا السفر إلى خارج نياسالاند . ويعد إصدار هذه البطاقات علامة جزئية (علامة غير كاملة بسبب وجود عدد من الأفريقيين يتركون البلاد دون الحصول على البطاقات) على عدد من يتركون نياسالاند كل عام . ويوضح التقرير السنوى لنياسالاند عن عام ١٩٥٧ بصورة لاتقبل الخطأ أن الاتجاه بالنسبة لهجرة الجماهير هو الازدياد عاما بعد آخر .

جدول ٤

اصدار بطاقات تحقيق الشخصية للأفريقيين الذين يغادرون نياسالاند

من نياسالاند إلى المكان المقصود	المتوسط السنوى ١٩٥٠-٤٦	المتوسط السنوى ١٩٥٥-٥١	١٩٥٦	١٩٥٧
روديسيا الجنوبية	٢٢,٨٥٣	٤٠و٦٦٢	٥٠و٧٦٠	٤٩و٢٤٨
روديسيا الشمالية	١,٣٠٩	٤,١٤٥	٥,٦٣٨	٦,٦٧١
اتحاد جنوب أفريقيا	٩,٥٢٩	١٠,٠٨٩	١٥,٥١٦	١٨,٠٤٥
مناطق أخرى	٣٩٥	٦١٩	٣٩٠	٣٨٢
المجموع	٣٣و٨٥٢	٥٥,٥١٥	٧٢,٣٠٤	٧٤,٣٤٦

المصدر : التقرير السنوى لنياسالاند عن عام ١٩٥٧

(١) Sample Survey : وقد أخذت الاصطلاح عن « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » — المترجم .

وقد قيل كلام كثير حول التحويلات النقدية التى يرسلها هؤلاء العمال المهاجرون إلى ذويهم فى نياسالاند. والحقيقة أن هيلى قد أشار إلى هذه التحويلات باعتبارها تشكل « عنصرا هاما فى اقتصاد نياسالاند» (١) ، وأضاف أنه فى عام ١٩٥٤ كان المبلغ الكلى الذى قام هؤلاء العمل الغائبون بتحويله إلى نياسالاند بمختلف الطرق ٦٧٠,٠٠٠ جنيه استرلينى . ومع ذلك يمثل هذا أربعة جنيهات وأربعة بنسات سنويا من كل عامل ؛ فإذا قدرنا أن الأسرة تتكون من أربعة أشخاص (وهو تقدير متواضع) ، كان معنى ذلك أن هذه التحويلات توفر جنيها استرلينيا واحدا للفرد بالنسبة لأفراد كل أسرة تقيم فى نياسالاند ويعمل متكسبها (٢) بصورة مؤقتة بعيدا فى منطقة أخرى . **اى ان الفرد لا يحصل حتى على ثلاثة ارباع البنس فى اليوم** . فإذا ما زُعم أن ذلك يشكل « عنصرا هاما فى اقتصاد نياسالاند» ، لن تكون نتيجة مثل هذا الزعم إلا كشف أعماق الفقر الذى يتردى فيه هؤلاء الناس .

وحتى منذ قيام الاتحاد الفيدرالى (٣) لم تزد التحويلات النقدية التى كثر الكلام حولها إلا زيادة طفيفة . فقد كانت التحويلات الكلية التى أرسلها حوالى ١٥٠,٠٠٠ عامل مهاجر من نياسالاند إلى ذويهم فى عام ١٩٥٧ قرابة مليون ونصف مليون جنيه استرلينى . وحتى إذا خصمنا الزيادة السنوية لضريبة الرءوس التى تقررت منذ قيام الاتحاد الفيدرالى ، وقدرها ربع مليون جنيه استرلينى ، وأغفلنا الارتفاع فى تكاليف المعيشة ، كانت الإيرادات الإضافية من هجرة العمل تعنى فى المتوسط ، بالنسبة للعائلة التى يهاجر متكسبها ، زيادة من ثلاثة أرباع البنس فى اليوم إلى بنس واحد ونصف بنس فى اليوم . ومن زاوية النسبة المئوية قد يبدو ذلك كبيرا جدا — ١٠٠٪ تقريبا! — ولكنه من الزاوية النقدية الحقيقية يمكن إهماله كلية .

---

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٨٢ .

(٢) Bread winner : ويقال أيضا أصحاب الكسب ، وهم من يكسبون للأسرة عيشها ، وعليهم يعتمد المعولون dependents فى معيشتهم . والاصطلاح وتفسيره مأخوذان عن : «المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» ؛ و«قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» — المترجم .

(٣) أى « اتحاد وسط أفريقيا» Central African Federa*ion . أنظر ص ٥٩٢ — المترجم.

وأوغندا منطقة أخرى يسيطر عليها البريطانيون يعد العمل المهاجر فيها قسمة ملحوظة . فحوالى ٦٠,٠٠٠ أوغندى يتركون بلادهم كل عام ، على حين يهاجر إليها قرابة ١٠٠,٠٠٠ من بلاد أخرى . والأغلبية الساحقة من هؤلاء العمال الذين يجيئون إلى أوغندا تهاجر من رواندا — أورندى أو الكنغو البلچيكى ؛ كما يجيء بعض آخر من إقليم نيانزا Nyanza فى كينيا. وقد جاء بالتقرير السنوى للمستعمرة عن عام ١٩٥٧ ، والذى يفيد بأن ١٣٣,٠٠٠ عامل قد هاجروا إلى أوغندا فى عام ١٩٥٦ ، ما يلى : «.. ان الأغلبية الكبيرة من السكان المستخدمين عمال مهاجرون» . ويعزو التقرير الهبوط فى عدد العمال المهاجرين فى عام ١٩٥٧ إلى تحسين الظروف فى رواندا — أورندى ، المصدر الرئيسى لتوريد العمال المهاجرين ، مؤكدا بذلك أن فقر المناطق الزراعية هو الذى يدفع الأفريقيين على نطاق القارة إلى البحث عن العمل الأجير . ويشير نون (١) إلى اعتماد أوغندا على العمل المهاجر الغريب ، ويؤكد أن «العمال المهاجرين يوفرون ٩٠٪ من العمال المستخدمين فى محالج القطن ، ٤٢ ٪ من العمال المستخدمين فى المناجم ، ٢٢٪ فى صناعة السكر ومشروعات الأخشاب والسيَنْسَل» .

وإلى تنجانيقا أيضا يقدم حوالى ٤٠,٠٠٠ عامل سنويا ، وأساسا من رواندا — أورندى وأفريقيا الشرقية البرتغالية . ويغادر تنجانيقا كل عام أيضا عدد من العمال سعيا وراء العمل فى الخارج ، ويقدر نون على سبيل المثال أن «عددا يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ ، ٣٠,٠٠٠ أفريقى يرتبطون بالعمل فى الخارج» (٢) .

وفى أفريقيا الغربية تعد الهجرة من أجل العمل أمرا شائعا ، ولو أنها فى عدد من المناطق تكون موسمية أساسا وللأغراض الزراعية . ففى غانا ونيجيريا ، وإلى حد ما فى سيراليون ، تأتى نسبة كبيرة من قوة العمل من الخارج ، أو تشكل هجرة داخلية من المناطق الزراعية . واستنادا إلى

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٦٩ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

تقديرات فيرث (١)، فإن حوالىمائة ألف عامل أجنبي يعملون فى المناجم فى سيراليون وغانا ونيجيريا . وقد أكد هيلى أن اغلبية العمال غير المهرة فى الصناعة والتجارة فى غانا يأتون من الأقاليم الشمالية الغربية ، ومن المستعمرات الفرنسية الواقعة إلى الشمال والغرب . وقد أوضح تعداد عام ١٩٤٦ الساحل الذهب وجود ١٢١,٠٠٠ مهاجر أجنبي – منهم ٥٢,٠٠٠ مهاجرمن المناطق البريطانية . يقول هيلى : «فى عام ١٩٥٣ استقل ٣٩١,٠٠٠ شخص المعدية القائمة على نهر الڤولتا متجهين ناحية الجنوب ، واستقلها ٣٧٨,٤٠٠ شخص متجهين ناحية الشمال» (٢) . وذلك رقم كبير حقا ، ويوضح أن العمل المهاجر كان يزداد بمرور السنين بدلا من أن ينقص . يقول نون على سبيل المثال ، عندما كان يكتب عن فترة سابقة ، « .... فى عام ١٩٤٢ سافر ٦٣,٨٠٩ عاملا ناحية الجنوب بوساطة المعديات التى تعمل على نهر الڤولتا ، كى يجلبوا عملا لهم فى المزارع ....» (٣)

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية أيضا يمكن للمرء أن يرى الأنهار نفسها من البشر الذين يتدفقون جيئة وذهابا عبر الحدود بحثا عن العمل ، على الرغم من أن الجزء الأكبر من هذا العمل ذو طابع موسمى . ففى عام ١٩٥١ هاجر حوالى خمسين ألف أفريقى ، بمقتضى عقود مدتها ستة أشهر ، من ڤولتا العليا إلى ساحل العاج ، للعمل فى المزارع أو الغابات ؛ وهاجر ١٣٠,٠٠٠ أفريقى آخرون إلى غانا (ساحل الذهب) . وتحصل غانا أيضا على قرابة ٢٥,٠٠٠ عامل سنويا من النيجر .

أما الكنغو البلچيكى فلايعتمد على العمال المهاجرين القادمين من الخارج ، فلديه ما يكفى من السكان لمواجهة متطلباته من العمل ، وذلك من ريفه الذى

---

(١) ر . فيرث : «Social Problems and Research in British West Africa» ، الجزء الثانى ، فى مجلة أفريكا ، عدد يوليه ١٩٤٧ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٣) نون : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

طحنه الفقر . والحقيقة أن التقديرات(١) تفيد أن ما يزيد على مليونين ونصف المليون من الأفريقيين يعيشون الآن فى خارج قراهم الأصلية .

وبعبارة أخرى فإن هجرة العمل فى الكنغو البلجيكى تحدث على نطاق أصغر بالنسبة للمناطق الأخرى ، بيد أنه فى هذه الحالة يكون الجانب الغالب منها هجرة من الريف إلى المدن والمناجم فى داخل حدود المنطقة نفسها .

لماذا يذهبون

لابد أن يكون واضحاً بدرجة كافية من مثال كيسكاماهوك ، وكذلك من الحقائق الأخرى التى سبق أن قدمناها فى هذا الفصل وفى الفصول السابقة ، أن العمل المهاجر فى أفريقيا ترجع جذوره إلى فقر الفلاحين ، أى قبل كل شىء إلى الضرورة الاقتصادية القاهرة ، التى تكملها ضريبة الرءوس ، والتى تسوق هذه الملايين من بيوتها سعياً وراء العمل فى مناطق بعيدة .

وعلى الرغم من ذلك كثيراً ما يقال بأن هناك أسباباً أخرى لهجرة العمل هذه . بل إن بعض المصادر قد حاولت استخدام « العرف الأفريقى العتيق ، كما تزعم مصادر أخرى أن « روح المغامرة » أو « رتابة الحياة القبلية » هى المسئولة عن الهجرة . ويرفض هاريس ، فى استعراضه الأخير القيم لهجرة العمل فى موزمبيق (٢) ، مثل هذه الآراء ، مبيناً بوضوح تام معارضته « للفكرة الواسعة الانتشار التى تقول بأن تيار الهجرة إلى المناجم إنما تحفز عليه بدرجة كبيرة رغبة الأفريقى فى مشاهدة روائع جوهانسبرج ، وزيادة مكانته فى أعين القوم عند عودته إلى بيته ، وبخاصة فى أعين النساء » .

ويركز سكابيرا كثيراً ، فى دراسته الشهيرة عن هجرة العمل من بتشوانالاند ، على العوامل غير الاقتصادية ومن بينها الرغبة فى المغامرة ، والهرب من الحياة المملة العقيمة فى مراكز الرعى ، والرغبة فى استمالة الفتيات ، والهرب من من الرقابة المحلية ، وما شابه . ومع ذلك فإن الحقائق والأرقام التى أوردها

---

(١) ج. مالنجرو : « Recent Developments in Belgian Africa » ، أفريكا توديى ، ١٩٥٥ ، ص ٣٤٣ .

(٢) مارفن هاريس : المرجع السابق ، أفريكا ، يناير ١٩٥٩ .

سكاپيرا ، كما أشرنا قبلا ، تدحض نظرياته ، وتوضح كما قال الأستاذ ميشيل (١) مؤخراً فى تعليق له على آراء سكاپيرا أن : « **الضرورة الاقتصادية هى السبب الأكثر شمولا وأهمية** » .

وقد توصلت دكتورة رتشاردز (٢) إلى النتيجة نفسها فى استقصاء أجرته على مائتى أفريقى على طريق الهجرة إلى بوجندا Buganda. فقد قال ٧٠ ٪ منهم ، فى إجابتهم عن الأسئلة ، إنهم كانوا يجيئون لأسباب اقتصادية . ولا تعلق دكتورة رتشاردز أهمية كبيرة على التفسير القائل بأن هذه الهجرة لابد أن تكون نتيجة للعادة أو المغامرة ، وتقول إن « الأغلبية تتحدث عن الضرورة الاقتصادية الصرفة » . وهى تلاحظ أن الافتقاد العام « للرغبة فى رؤية الحياة الأوربية إنما يدحض ما يزعمه سكاپيرا من حذلقة مضللة أو أية دوافع أخرى » . ومن الأمور ذات الدلالة أيضاً مالاحظته دكتورة رتشاردز من أن « الأدلة المتوافرة فى أجزاء أخرى من أفريقيا تميل إلى توضيح أن الأفريقيين نادراً ما يسافرون إلى مسافات بعيدة إذا كان فى استطاعتهم الحصول على النقود محلياً فى ظل ظروف مرضية » . (وقد ذُكرت النقطة نفسها فيما سبق فيما يتعلق بنياسالاند) .

وثمة تأكيد آخر بأن الضيق الاقتصادى هو الدافع إلى هجرة العمل يقدمه لنا دكتور جوليڤر ، الذى يوضح التحليل الذى قام به (٣) لألفين وخمسمائة رحلة قام بها العمال المهاجرون من أبناء النجونى(٤) فى جنوبى تنجانيقا ، أن ٩٠ ٪ من هذه الرحلات كانت لأسباب اقتصادية . ومرة أخرى نجد أن كل

---

(١) الأستاذ ميشيل ، : « Factors Motivating Migration from Rural Areas » ، Present Interrelations in Central African Rural and Urban Life ، نتائج أعمال المؤتمر الحادى عشر لمعهد رودس – لفنجستون للبحوث الاجتماعية الذى عقد بلوساكا بروديسيا الشمالية . إعداد س. ج . أپثورپ ، معهد رودس – لفنجستون ، فبراير ١٩٥٨ (سيشار إليها فيما سيأتى باسم «تقرير أپثورپ»).

(٢) Economic Development and Tribal Change ، إعداد دكتورة أ. ى. رتشاردز ، ١٩٥٤ .

(٣) دكتور جوليڤر : Labour Migration in a Rural Economy ، ١٩٥٥ .

(٤) Ngoni : انظر ، ص ٥٨٠ – المترجم .

المهاجرين تقريباً قد قالوا بأنهم كانوا يفضلون البقاء فى قراهم لو أنهم وجدوا فرصاً معقولة يعوّل عليها لكسب ما يكفى لتلبية احتياجاتهم .

وقد توصت دراسة جوليڤر عن جنوب غرب تنجانيقا (١) إلى نتائج مماثلة . يقول جوليڤر فى هذه الدراسة إن « السبب الرئيسى ذا الأهمية الغالبة لهجرة العمل فى نياكوزا Nyakyusa سبب اقتصادى » .

وعلى الجانب الآخر من أفريقيا ، فى شمال غرب نيجيريا ، اكتشف ر . م . پروثيرو أن ٩٢ ٪ من رحلات الهجرة كانت لأسباب اقتصادية(٢) . وكان مالا يقل عن ١٦ ٪ يهاجرون **بحثا عن الطعام** ، مما يعد علامة واضحة على الضيق الاقتصادى البالغ .

ويقدم لنا ميشيل النتيجة المعبرة (٣) التى مفادها أنه حيثما تتاح مصادر نقدية بديلة يتجه معدل الهجرة إلى النقصان . وتعد دراسة جوليڤر ذات فائدة خاصة بين الدراسات الكثيرة التى تؤكد ذلك . فهو يوضح أنه فى المرتفعات الشمالية من المنطقة التى أجرى عليها دراسته ، لم يكن متغيباً من عينته سوى نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٢٢ ٪ ؛ والسبب الذى يجازف بتقديمه هو أن أراضى هذه المرتفعات صالحة لزراعة البن ، وندرتها أقل حدة . أما فى السهول الرسوبية ، حيث لا توجد أراض كافية للزراعة ، فيسجل غياب ٣٣ ٪ . وتكشف نتائج البحث الذى قام به دكتور سوثال عن قبيلة الألور (٤) فى يوجندا(٥) عن الاتجاه نفسه : يتغيب ١٥٪ من مقاطعة أوكورو Okoro ، حيث لن يزرع قطن بعد الآن ٦ ٪ من چونام Jonam حيث يزرع القطن ، ولكن على نطاق محدود ؛ ٢ ٪ فقط فى منطقة باديرى Padyere ، حيث يمكن زراعة القطن بكثافة أكبر .

(١) رودس – لڤنجستون جورنال ، العدد ١ ، ١٩٥٥ .
(٢) تقرير أپثورپ ، ص ١٦ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .
(٤) Alur : أنظر ، ص ٥٨١ – المترجم .
(٥) Economic Development and Tribal Change ، إعداد دكتورة ا . ى . رتشاردز ، ١٩٥٤ .

وهذه الأرقام بالغة القيمة ، والاستنتاجات المستخلصة منها تؤكدها تقارير أخرى تشير إلى أنه في جميع أجزاء أفريقيا تتجه موجات الهجرة إلى الازدياد كلما وجدت ظروف سيئة بدرجة غير عادية فى الريف — محصول سيىء ، أو انخفاض فى أثمان المحصولات النقدية التى يزرعها الأفريقيون .

وفى وسع البعض أن يدلل عن حق على أن الأسباب الاقتصادية التى قدمها المهاجرون كسبب لرحلاتهم ليست كلها أسباباً مبعثها اليأس المطلق ، وعلى أنه توجد فى الحقيقة أسباب أخرى مثل الرغبة فى شراء ماشية أو دراجة أو سلعة أخرى . وقد يكون ذلك صحيحاً فى بعض الحالات ، بيد أنه فى الأغلبية الساحقة من الحالات يكون الضيق الاقتصادى ، أو حتى الكارثة الاقتصادية ، هو بصورة لا يمكن إنكارها الباعث على الهجرة .

وقد ألقى أرجايل (١) مزيداً من الضوء على الدور الذى يلعبه فقر الفلاح الأفريقى فى حمله على الهجرة . فبعد أن يورد الأرقام الخاصة بوادى روفونسا Rufunsa Valley ، على بعد قرابة مائة ميل من لوساكا ، يوضح أن حوالى ٧٠ ٪ من السكان الذكور البالغين بعيدون عن الوادى . وفى لوساكا نفسها يكسب الأفريقيون أقل من ثلاثة جنيهات استرلينية شهرياً . ومع وجود الأجور عند مثل هذا المستوى يتضح أن الوضع الاقتصادى فى وادى روفونسا قد بلغ ولا ريب حداً من الفظاعة كانت تضطر معه أعداد كبيرة للغاية من الرجال إلى الهجرة بعيداً عن قراها .

وقد زعم الأستاذ إرفنج (٢) أن « الهجرة شرط ضرورى لتنمية التصنيع والتحضر (٣) . وليس الأمر نزوة سيكلوجية لدى الأفريقى فى أن يذهب إلى المدينة ، تماماً كما لم تكن نزوة سيكلوجية لدى الرجل الانجليزى فى القرن التاسع عشر فى أن يترك الأرض لكى يستوطن فى مناطق صناعة النسيج

(١) ج . و. أرجايل : تقرير أپثوربى ، ص ٤٨—٥٠ .

(٢) الأستاذ چيمس إرفنج : تقرير أپثوربى ، ص ٦١ .

(٣) Urbanization : أى زيادة نسبة السكان المقيمين فى الحضر ، ويقال التمدين أيضا ، والاصطلاحان مأخوذان عن : «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ؛ و«المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» — المترجم .

بلانكشير أو فى المدن الصناعية » . بيد أن هذه المقارنة مضللة . فانجلترا القرن التاسع عشر كانت تتصنع بسرعة كبيرة ، وكان الشبان الانجليز يؤخذون من الأرض ليصبحوا عمالا دائمين فى اقتصاد صناعى نام ، ليصبحوا فى الحقيقة پروليتاريا صناعية .

بيد أنه فى أفريقيا القرن العشرين ، بصرف النظر عن اتحاد جنوب أفريقيا ، لايوجد أى مجال للحديث عن تصنيع يجرى فيها ، وذلك على الرغم من بعض التطور الصناعى هنا وهناك . فما زال الاقتصاد الأفريقى اقتصاد مستعمرات ، ومن العناصر الأساسية فى هذا الاقتصاد العامل — الفلاح الأفريقى ، الأفريقى الحوّال أو الهائم على وجهه ، الذى ينتقل باستمرار من القرية إلى المدينة ، من الحقل إلى المنجم . وهو لايغادر الأرض ليستوطن فى المدينة ، كما كان يفعل الرجل الانجليزى فى القرن التاسع عشر حسبما يقول إرڤنج ، وإنما يحيا حياة مترنحة لاجذور لها ، يقتلع نفسه دائماً من قريته تاركاً إياها سعياً وراء العمل ، أو يهجر عمله فى مزرعة أوربية أو منجم أو مصنع أوربى ليعود مرة أخرى إلى قريته .

ويقرر استقصاء كيسكاماهوك الزراعى (١) على نحو مرض ، فى الأمثلة التى جمعها ، الطابع المميز للعامل المهاجر الأفريقى كمهاجر دائم أو كعامل — فلاح يتغير وضعه باستمرار ، موزعاً حياته بانتظام بين العمل الأجير لدى الأوربيين ، والعودة إلى قريته . وبسبب ضيق الحيز لن يكون من المتيسر اقتباس أكثر من مثل واحد من أمثلة توا ريخ حياة العمال هذه ، على الرغم من أن صلته بالموضوع يوضحها قول الاستقصاء إنه « نموذج لحالات كثيرة » .

الجنس	:	ذكر .
تاريخ الميلاد	:	١٨٩٢ .
التعليم	:	الصف الأول .
أول مرة يذهب فيها للعمل	:	١٩٠٨ (عند سن السادسة عشرة) .
من فبراير ١٩٠٨ إلى مارس ١٩٠٩	:	كان يعمل لدى خطوط السكك الحديدية الألمانية لأفريقيا الغربية ، بأفريقيا الجنوبية الغربية .

(١) Keiskammahoek Survey ، ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢٠–١٢٤ .

من مارس ١٩٠٩ إلى سبتمبر ١٩١١ : كان يوجد فى قريته .
من سبتمبر ١٩١١ إلى إبريل ١٩١٢ : عامل مناجم فى المنجم رقم ١فى پريتوريا .
من إبريل ١٩١٢ إلى ديسمبر ١٩١٢ : فى قريته .
من ديسمبر ١٩١٢ إلى سبتمبر ١٩١٣ : عامل مناجم فى وتووترزراتد .
من سبتمبر ١٩١٣ إلى نوفمبر ١٩١٣ : فى قريته .
من نوفمبر ١٩١٣ إلى سبتمبر ١٩١٦ : عامل مناجم وتووترزراند .
من سبتمبر ١٩١٦ إلى مارس ١٩١٧ : فى قريته .
من مارس ١٩١٧ إلى سبتمبر ١٩١٧ : عامل مناجم فى وتووترزراند .
من سبتمبر ١٩١٧ إلى نوفمبر ١٩١٧ : فى قريته .
من نوفمبر ١٩١٧ إلى نوفمبر ١٩١٩ : عامل مناجم فى وتووترزراند .
من نوفمبر ١٩١٩ إلى فبراير ١٩٢١ : فى قريته. (تزوج خلال هذه الفترة).
من فبراير ١٩٢١ إلى يوليه ١٩٢١ : خادم بأحد الأديرة فى مدينة الكاپ.
من يوليه ١٩٢١ إلى سبتمبر ١٩٢٣ : فى قريته .
من سبتمبر ١٩٢٣ إلى يونيه ١٩٢٤ : عامل لدى أحد مقاولى المبانى بمدينة الكاپ .
من يونيه ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٤ : فى قريته .
من نوفمبر ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٥ : موزع ألبان لدى مؤسسة رويال ديرى Royal Dairy بمدينة الكاپ.
من نوفمبر ١٩٢٥ إلى فبراير ١٩٢٨ : فى قريته .
من فبراير ١٩٢٨ إلى نوفمبر ١٩٣٠ : عامل بمصانع دنسوارت للصلب بمدينة بنونى Dunswart Steel Works, Benoni .
من نوفمبر ١٩٣٠ إلى أكتوبر ١٩٣١ : عامل بمصانع سيلفررايت للأدوات الكهربائية Silverwright Electric Works بجوهانسبرج .

من أكتوبر ١٩٣١ إلى سبتمبر ١٩٣٢ : خادم بصالة الألعاب الرياضية، بجوهانسبرج .
من سبتمبر ١٩٣٢ إلى فبراير ١٩٣٧ : فى قريته .
من فبراير ١٩٣٧ إلى مارس ١٩٣٨ : عامل مناجم فى وتووترزراند .
من مارس ١٩٣٨ إلى نوفمبر ١٩٣٩ : فى قريته .
من نوفمبر ١٩٣٩ إلى مايو ١٩٤٠ : عامل مناجم فى وتووترزراند .
من مايو ١٩٤٠ إلى نوفمبر ١٩٤٣ : عامل مناجم بجوهانسبرج .
من نوفمبر ١٩٤٣ إلى مايو ١٩٤٥ : فى قريته .
من مايو ١٩٤٥ إلى نوفمبر ١٩٤٥ : عامل مناجم فى وتووترزراند.
من نوفمبر ١٩٤٥ إلى تاريخ الاستقصاء : فى قريته .

وهكذا فإن هذا العامل ، الذى لم يذكر الاستقصاء اسمه ، يبدأ عمر العمالة(١) بالنسبة له كعامل مهاجر من سن السادسة عشرة إلى الثالثة والخمسين. ولقد عمل فى خلال هذه السنوات السبع والثلاثين كعامل بالسكك الحديدية ، وكعامل مناجم ، وخادم ، وعامل بناء ، وموزع ألبان ، وعامل فى مصنع للصلب وفى آخر للأدوات الكهربائية ، ووجد أعمالا فى مدينة الكاب وبنونى ووتووترزراند وجوهانسبرج وبريتوريا وأفريقيا الجنوبية الغربية . وقد عاد إلى قريته ثلاث عشرة مرة ، كما حصل على عمل جديد فى ست عشرة حالة . ويقول الاستقصاء إن هذه الحالة « نموذج لحالات كثيرة » .

ولا تتوافر لدينا أمثلة مفصلة يمكن مقارنتها بتواريخ حياة العمال بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا بأسره ، ناهيك عن أفريقيا بأسرها ؛ وسيكون من الخطأ القول ، على أساس استقصاء كيسكاماهوك وحده ، أو على أساس الحالة التى أوردناها فيما سبق ، إن ذلك هو النمط الطبيعى لهجرة العمل . ومع ذلك يكشف تعرف حياة العمال المهاجرين فى أجزاء أخرى من القارة بدرجة أوثق عن أن خبرتهم فى جوهرها ليست متباينة ، حتى إذا تفاوت عدد المهن التى

(١) Working Life : وعمر العمالة هو الفترة بين السن عند بداية العمل ، والسن عند التقاعد . وللاصطلاح مأخوذ عن : «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ، و«المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» — المترجم .

يعملون بها ، والمدن التى ينتقلون إليها ، والمرات التى يزورون فيها قراهم . فبالنسبة للعمال المهاجرين الأفريقيين جميعاً يكون عمر عمالتهم ، مهما تنوعت التفصيلات ، انتقالا وتغييراً مستمرين من القرية إلى العمل الأجير ، ومن العمل الأجير عائدين إلى القرية .

« ... ان حاجتهم لا بد ان تكون ماسة للغاية ... »

وعندما يدرك المرء ماذا تعنى هجرة العمل هذه من زاوية المكابدة والمتاعب والمعاناة البشرية ، فلابد أن تكون الأحزان والآلام فى الحقيقة هى نصيب الأفريقيين وقدرهم ، وأن تكون الورطة الباعثة على اليأس هى التى تدفعهم بمثل هذه الأعداد الكبيرة ، وبكل هذا القدر من عدم الرفق أو الرحمة ، إلى هجرة البيت والزوجة والبنت والولد ، والانطلاق بعيداً عن السهول والجبال التى ألفوها ، والسفر مئات الأميال عبر أراض قاحلة منهكة للقوى ، ليكدحوا كالرقيق من الفجر إلى الغسق لدى زارع أجنبى ، أو ليقتحموا ظلمة المناجم ويستنفدوا قواهم فى الحفر بحثاً عن الذهب أو القصدير أو النحاس من أجل ربّ عمل أوربى .

يقول استقصاء أجرى فى أوغندا فى عام ١٩٣٧ (١) ، فى تعليق على الرحلات الطويلة الشاقة التى يقوم بها هؤلاء العمال المهاجرون :

« .. مما يدهشنى ان احدا منهم يسافر اصلا ، ومن الواضح ان حاجتهم لابد ان تكون ماسة للغاية بحيث ترغمهم على ان يتجشموا مخاطر الرحلات الراهنة . »

يقول نون (٢) معلقاً على عزوف كثير من الأفريقيين عن الهجرة فى ظل مختلف مخططات التجنيد والعمل التعاقدى ، وتفضيلهم « أن يعملوا لحساب أنفسهم » :

---

(١) Report on an Investigation into Conditions affecting Unskilled Labour and the Supply thereof, within the Protectorate ، وضع ج. ر. م. إليوت ، أحد ضباط الأقسام ، أوغندا ، ١٩٣٧ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ٧–٣٨ .

« إن الأفريقي في ظل هذا النظام يسافر عادة إلى مكان العمل سيراً على الأقدام ، معفياً المستخدم بذلك من مصروفات النقل ، ومن الرسوم التي تدفع مقابل الخدمات التي تؤديها وكالة التجنيد .... ويأتي عمال كثيرون على كل ما لديهم من موارد قبل أن يصلوا إلى المكان المقصود (١). وفي التقارير الاستعمارية عن مناطق أفريقيا الغربية **تكثر الاشارة الى اهالى وجدوا اما موتى او على وشك الموت جوعا على طول طرق الهجرة ...** والعامل الذي يهاجر باختياره ينفق ما بين ١٥٪ ، ٢٠٪ من كسبه لتغطية نفقات الرحلة ، كما يفقد أيضاً أجره عن مدة تتراوح ما بين ثلاثة أسابيع وشهر ، إن لم يكن أكثر ، وهي المدة التي تستغرقها الرحلة. » (التشديد من عندنا — ج. و.) .

ومع ذلك مازال الجيشون في جيوش تزداد أبداً ، سعياً وراء العمل ، وراء النقود ، كي يسددوا ضريبة الرءوس ، ويشتروا بعض الملابس ، ويجنبوا أنفسهم ويجنبوا أسرهم مغبة البؤس والتضور جوعاً . وعبر القارة بأسرها ، وفي سيل لا يتوقف أبداً ، سيل يزداد أبداً ، تتدفق هذه الموجة العارمة من الأفريقيين ، ضحايا نظام الاستغلال الإمبريالي الذي لا يمكن أن تكتب له حياة إلا على أساس تحويل الأفريقي إلى كائن يهيم على وجهه في أرجاء قارته بأسرها .

يقول داڤيد نلدري ، في دراسة خاصة له عن رحلات هؤلاء العمال المهاجرين الأفريقيين (٢) ، « إنهم يسافرون عدة مئات من الأميال بحثاً عن عمل. » ثم يقول في الدراسة نفسها، « **انهم يسيرون على أقدامهم مسافة تتراوح بين مائة ميل وخمسمائة ميل** ، حسب بعد المكان الذي يقصده العامل ». وقد سجل ميرلي داڤيس (٣) بدوره المسافات الطويلة التي يمشيها هؤلاء

---

(١) Destination : ويقال مكان الوصول أيضا ، وهو المكان الذي تنتهي عنده رحلة الهجرة . والاصطلاحان عن « المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات » ؛ و « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » — المترجم .

(٢) داڤيد نلدري : « The Road to Work : A Survey of the Influence of Transport on Migrant Labour in Central Africa » ، في رودس — لفنجستون ، جورنال ، منشستر ، ١٩٥٤ ، العدد ١٥ ، ص ٣٢ .

(٣) ميرلي داڤيس : Modern Industry and the African ، ص ١٥٦ ، لندن ، ١٩٣٢ .

الأفريقيون سعياً وراء العمل . وقد جاء فى تقرير عن نياسالاند صدر فى عام ١٩٣٥ أن **نسبة تصل الى ٩٠٪ من الكادحين من ابناء نياسالاند يذهبون الى الجنوب سيرا على الأقدام ، حيث لا توجد لديهم نقود كافية لدفع تكاليف السفر بالسكك الحديدية** • بل إن رحلة العودة، بعد أن يكونوا قد أكملوا نوبتهم من العمل الأجير ، تقطعها أغلبيتهم سيراً على الأقدام .

وقد استرعت هذه الرحلات الطويلة أنظار بويل (١) أيضاً . فى بحث له عن فترة سابقة يشير إلى الأفريقيين من أبناء روديسيا الشمالية الذين يتعين عليهم أن « يسيروا على أقدامهم ثلاثة أو أربعة أسابيع » للحصول على عمل .

ويقتبس سكاپيرا ، فى دراسته عن العمل المهاجر الذى يغادر بتشوانالاند(٢) ، من مذكرات وضعها أحد حكام الأقاليم المحلية فى عام ١٩٤٣ جاء فيها ، « إن أىّ واحد من الأهالى يرغب فى السعى إلى العمل بعيداً عن قريته ، لدى أحد المراكز الأوربية ، يكون عليه أن يسافر ثلاثمائة ميل على الأقل بوساطة اللوريات أو **سيرا على الأقدام** ، أو حوالى خمسمائة ميل إذا كان يأتى من منطقة كاباموكونى Kabamokoni ». (التشديد من عندنا — ج . و .) ويقول روپر (٣) أيضاً إن « عدداً كبيراً بصورة تدعو إلى الدهشة من عمال أفريقيا الغربية يسافرون مسافات طويلة بحثاً عن عمل » .

ويعد هذا الميل إلى السفر سيراً على الأقدام ، فى جزء منه ، نتيجة للاتجاه المتزايد إلى السعى إلى العمل بصورة مستقلة عن وكالة التجنيد العادية . فالتجنيد كان مصدراً هاماً لإثراء الوكالات والأفراد الذين يشتغلون بهذه التجارة فى البشر ، بيد أنه على الرغم من الزيادة عبر السنين فى عدد العمال الذين يهاجرون فى أفريقيا ، تواصل نسبة من يحصلون على عمل من خلال وكالات التجنيد الانخفـــاض . وقد لاحظ ج . ن . بردن (٤) ، وهو من

(١) بويل : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٢) ى. سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٣) ج. ى. روپر : Labour Problems in West Africa ، ص٣٢ ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٤) ج. ن. بردن : Labour Migration in Africa ، الجزء الأول ، Corona II ، ص ٥٦ ، فبراير ١٩٥١ .

كبار موظفى المستعمرات ، أن « عدداً كبيراً من المهاجرين من وسط إفريقيا إلى الاتحاد[1] يفضلون التقدم بصورة مستقلة واختيار من سيعملون لديهم » .

ويؤكد الفكرة نفسها **التقرير السنوى لنياسالاند** Annual Report for Nyasaland لعام ١٩٥٧ ، الذى جاء به أن « أغلبية العمال المهاجرين يختارون الذهاب دون الارتباط بعقد . ويذهب العدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين إلى روديسيا الجنوبية ، لأنه من المحظور دخول المهاجر من أبناء نياسالاند إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، وذلك مالم يكن مجنداً للعمل فى مناجم الذهب » . وإذا ما أمعن المرء النظر فى التقرير ، وقرأ ما بين سطوره ، استطاع أن يلمس إقراراً رسمياً بأن أبناء نياسالاند إذا ما ترك لهم الاختيار ، حتى عندما يكونون مرغمين على السعى إلى العمل ، يفضلون ألا يعملوا فى مناجم جنوب أفريقيا .

ولاشك فى أن أحد أسباب ذلك المقدار الهائل من العمل المهاجر غير المجند ، بصرف النظر عن عزوف كثيرين من الأفريقيين عن العمل فى المناجم ، سبب اقتصادى محض . إذ يتوقع من العمال المهاجرين ، بمن فيهم المجندون ، أن يدفعوا تكاليف سفرهم بالأوتوبيسات أو اللوريات . أما تكاليف السفر بالسكك الحديدية فتدفعها عادة وكالة التجنيد ، بيد أن العمال يتعين عليهم فى أغلب الأحوال أن يمشوا مسافات طويلة للغاية للوصول إلى محطات السكك الحديدية ، بحيث إن السفر المجانى بالسكك الحديدية لا يحل سوى جزء من مشكلتهم . وتقرض للعمال المجندين تكاليف سفرهم بالأوتوبيسات من نقطة التجنيد ، ثم تخصم من أجور الشهر الأول .

وبالنسبة لبتشوانا لاند يقدم سكاپيرا بعض الأمثلة على أجور السفر المعنية — وهى تتراوح بين شلنين وستة بنسات وثلاثين شلناً للرحلة الواحدة ، التى طولها ٣٢٠ ميلا . وجدير بالذكر أن هذا الرقم الأخير أعلى كثيراً من متوسط الأجر الذى يحصل عليه عامل المناجم فى الشهر ، أو الذى يحصل عليه كثيرون من العمال الزراعيين . ومن الواضح أن نفقات السفر العالية هذه (يتراوح

---

(١) المقصود هنا الهجرة من وسط أفريقيا (روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند) إلى اتحاد جنوب أفريقيا — المترجم .

متوسط أجر العامل الصناعى البريطانى فى الشهر بين خمسة وأربعين وخمسين جنيهاً استرلينياً) سبب هام لسفر كل هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين مثل هذه المسافات الطويلة سيراً على الأقدام ، ولتفضيلهم السعى إلى العمل بعيداً عن مخططات التجنيد الرسمية .

ويتعين على العمال المجندين عادة أن يدفعوا تكلفة العودة إلى قراهم — فإذا ماكانوا يعودون إلى قراهم مرة كل عام، كما يفعل الجزء الأكبر منهم، يمكن للمرء أن يلمس مدى فداحة العبء الاقتصادى الذى ينوءون به .

وثمة شكاوى أخرى كثيرة يرددها الأفريقيون ضد نظام التجنيد. يقول روپر (١) ، فى حديثه عن تجنيد العمال المهاجرين للمناجم فى أفريقيا الغربية ، إنه يزخر « بسجل محزن » .

ويذكر روپر بصفة خاصة « الخداع » و « العنف » ، اللذين كانا يقترنان بالتجنيد في أغلب الأحوال ، وكذلك نقص الطعام فى الرحلات الطويلة إلى أماكن العمل ، ونقض المستخدمين ووكالات التجنيد للعقود والوعود، « وظروف القهر التى يعمل العمال فى ظلها » .

ويصف سكاپيرا (٢) المعاملة المماثلة التى يلقاها العمال الذين يهاجرون من بتشوانالاند ، وعلى الرغم من أنه يبدو بوضوح مقتنعاً بأن مثل هذه المعاملة إنما تمت إلى فترة سابقة ، وبأن مساوىء تلك الأيام التى كانت تقترفها وكالات التجنيد المعترف بها رسمياً لم تعد قائمة ، يوجد القليل من العمال الأفريقيين الذين يشاركونه رأيه . ومن الواضح أن روپر ليس مقتنعاً تماماً بأى المساوىء قد اختفت ، وهو فى الحقيقة يدلل على أنه دون وجود التنظيمات النقابية ، و « الحماية الجماعية » التى تستطيع هذه التنظيمات أن توفرها للعمال المهاجرين، «يكون من الصعب حقيقة ضمان ألا تنشأ المساوىء والانتهاكات فى عقود العمل ، التى تقترف مع العمال المهاجرين » (٣) .

---

(١) روپر : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢) ى. سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) روپر : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

ويذكر روبر بين أنواع المساوىء والانتهاكات التي مازالت قائمة، الاستقطاعات من الأجور ، وسوء الظروف السكنية والطبية . كما أن الشكوى التي تتردد في تنجانيقا ، والتي عرضناها في فصل سابق ، تكشف مرة أخرى عن المساوىء والانتهاكات التي تقترفها أنظمة التجنيد .

دوران العمـل

تقترن هجرة العمل بصورة حتمية بذلك العامل المبدد الرهيب : دوران العمل(١) .

فقد سجلت صناعة التعدين في ساحل الذهب ، في عام ١٩٤٩ ، أن الدوران الشامل للعمل كان قرابة ٨٥ ٪ من قوة العمل ، كما يكاد يبلغ ١٠٠٪ بالنسبة للعمال الذين يعملون تحت الأرض . وأوضحت الأرقام الخاصة بنيروبي في عام ١٩٥٣ أن ٤٨ ٪ من العمال كانت لديهم مدة خدمة تقل عن العام في المشروعات التي كانوا مستخدمين فيها وقت إجراء الاستقصاء ؛ وأن مدة خدمة ٨٠ ٪ منهم كانت لا تزيد على عامين ؛ وأن ٣ ٪ منهم فقط كانت لديهم مدة خدمة تزيد على عشرة أعوام . وأوضح استقصاء أجرى على مصانع الدخان بأوغندا(٢) ، وذلك بالنسبة لفترة الستة شهور التي تمت في خلالها الدراسة ، أن معدل الدوران الشهري للعمل كان ٧,٦ ٪ . ويقول تقرير من سولزبري (٣) أن ٧٦ ٪ من أفراد قوة العمل يبقون في كل عمل في المتوسط فترة تقل عن أربعة شهور ونصف شهر .

وأوضحت دراسة أجريت على دوران العمل في مدينة الكاب (٤) أن متوسط النسبة السنوية المئوية لدوران العمل ، بالنسبة للفترة ٤٩ — ١٩٥٤ ،

(١) Labour Turnover : انظر ، ص ٦٠٢ — المترجم .

(٢) و . إلكان : An African Labour Force, East Africa Studies No. 7 ، كبالا ١٩٥٦ .

(٣) Annual Report of the Secretary for Native Affairs, 1953 .

(٤) دكتورة شيلا ت . ڤان درهورست : «Native Labour Turnover in the Cape» ، في «ذى ساوث أفريكان جورنال أوف إيكونومكس» ، ديسمبر ١٩٥٧ ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد الرابع .

لم يكن أقل من ١٣٨ . وفى عام ١٩٥٤ كان دوران العمل ، حتى بالنسبة للعمل المنتظم ، شديد الارتفاع بحيث وصل إلى ١٣٩ ، على حين وصل إلى ١٩١ بالنسبة للعمل الموسمى غير المنتظم . وكشفت الدراسة أيضاً عن أن ٨٠ ٪ من جميع هؤلاء الذين يتركون وظائفهم قد عملوا فى هذه الوظائف مدة تقل عن العام ، وحتى عندما كان العمل ذا طابع منتظم كان ذلك صحيحاً بالنسبة لثلاثة أرباع من يتركون عملهم .

وكشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن ٤١ ٪ من العمال الأفريقيين ، الذين كان من الممكن التحقق من أجورهم ، كانوا يحصـــلون على أجر يتراوح بين جنهين استرلينين وثلاثة جنيهات استرلينية فى الأسبوع ؛ وأن ثلاثة أرباعهم كانوا يحصلون على أقل من أربعة جنيهات فى الأسبوع . وتوضح دكتورة ش . ت . ڤان درهورست أن انخفاض الأجور يرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع دوران العمل ، وتقدم الأدلة على أن ظروف العمل والتسهيلات الاجتماعية والتدريب والترقى كان لها دورها أيضاً . وهى تستخلص أن دراستها « تفترض وجود علاقة إيجابية بين الأجور وغيرها من ظروف العمل وبين دوران العمل ، أى أن دوران العمل يقل كلما تحسنت المزايا التى يوفرها عمل ما » . (١)

ويوضح نورثكوت وجوس ، فى دراستهما عن دوران العمل فى خطوط السكك الحديدية بكينيا (٢) ، أن مدة خدمة حوالى ثلث العمال كانت تقل عن العام ، وأن قرابة ٤٠ ٪ ممن تركوا العمل فى عام ١٩٤٦ عملوا فى السكك الحديدية أقل من اثنى عشر شهراً ، وأن أكثر من ٧٠ ٪ ممن تركوا العمل كانت مدة خدمتهم تقل عن ثلاث سنوات . وهما يقولان فى تلخيصهما للموقف إن « سيلا كبيراً من العمل الأفريقى يتدفق للعمل بالسكك الحديدية أو تاركاً العمل بها » (٣) .

أما عن سبب وجود مثل هذا الدوران الكبير ، فقد كشفت حملات

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٨٨ .

(٢) African Labour Efficiency Survey : إعداد س. ه. نورثكوت، لندن، ١٩٤٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٤ .

التقصى عن أنه «فى أغلبية الحالات يترك العمال العمل ليعودوا إلى معازلهم»، وعن أنهم يتركونه فى بعض الأحيان بسبب تدهور صحتهم ، وفى أحيان أخرى كى يرعوا شئون آبائهم ، وفى أحيان ثالثة كى يحصلوا على « فترة راحة من العمل » ، أو يتركونه « سعياً وراء عمل أقل إرهاقاً أو أعلى أجراً » . وذلك تأكيد آخر لقابلية العمل الأفريقى الشديدة للحركة والانتقال ، وللاتساق الذى يتدفق به هذا « السيل العارم » ، كما يسمية نورثكوت وجوس ، عائداً إلى المعازل وقادماً منها .

وإنه لصحيح ، كما يؤكد بعض المعلقين ، أن كثيرين من هؤلاء العمال هم ممن يعرفون « كعمال غرض » « target workers » (أرزقية) ؛ أى ممن يسعون إلى العمل لغرض محدد— الحصول على النقود لسداد الضرائب ، أو شراء ملابس ، أو لقضاء ضرورة ما أخرى فوق مستوى الكفاف — وأنهم عندما يحققون ذلك الغرض يُقفلون عائدين إلى بيوتهم فى الريف .

بيد أن ذلك ليس بأية حال القصة بأكملها . فالمستخدمون الأوروبيون أنفسهم ، وبخاصة فى مجالى التعدين والزراعة (وهما قطاعان من الاقتصاد يحددان بدرجة كبيرة النمط **الاستعمارى** للاستغلال) ، يحتفظون بنظام للعقود القصيرة الأجل .

يقول نون (١) على سبيل المثال : « لقـد كانت السياسة العامة فى المناطق الأفريقية التابعة هى تقصير أجل خدمات العمل الذى يتم التعاقد عليه بمقتضى القوانين التشريعية » — ستة أشهر ، أو عام ، أو عامين —، أو حتى ثلاثة أعوام (فى الكنغو البلجيكى) . وما إن ينتهى العقد حتى يرسل العامل إلى قريته حطاماً مستهلكاً فى أغلب الأحوال . وفى نياسالاند والسيسكى أو الترانسكى يمكن للمرء أن يشاهد الكثير من هذه الهياكل المستهلكة المحطمة العاجزة ، التى نال منها مرض السل كثيراً ، الهياكل التى كانت يوماً ما رجالا ، والتى أتى عليها تماماً عملها فى المناجم أو فى المزارع الرأسمالية، والتى عادت لتضيف عبئاً اقتصادياً باهظاً على الأقارب الذين طحنهم الفقر بالفعل .

---

(١) نون : المرجع السابق .

ينبغي أن ندرك أن الفلاح الأفريقي يكون عادة عاجزاً عن إحضار أسرته عندما يأتي للعمل لدى شركة أوربية . وفي مثل هذه الظروف يكون من المحتم عليه ألا يظل بعيداً عن قريته لفترة أطول مما تتطلبه الضرورة المطلقة . وبالإضافة إلى ذلك فإن من الأمور الحيوية بالنسبة للأفريقي أن يتوافر لديه قدر من الضمان ، لا بالنسبة لتقدمه في العمر فقط ، وإنما أيضاً في حالة فقده لعمله أو مرضه أو عجزه عن العمل . وهكذا نجده يكافح كي يحتفظ بموطىء قدم على أرض القبيلة ، صوناً لحقوقه في حيازة هذه الأرض — ويحتم عليه ذلك أن يعود إلى قريته بصورة دائمة من حين لآخر .

وتوضح الاستقصاءات التي أجراها معهد رودس — لفنجستون أن ٣٧,٣ ٪ من الذكور البالغين في مدن روديسيا الشمالية يعتزمون العودة إلى قراهم عندما تنتهي أيام العمل ، لأنهم يتوقون إلى الضمان الذي لا تستطيع المدن أن توفره لهم . وثمة ٥٤,٧ ٪ آخر من « عمال الغرض » (أرزقية) سيعودون أيضاً إلى قراهم . وقال ٨ ٪ فقط إنه لا توجد لديهم أية نية على الإطلاق لترك المدن .

ويعلن تقرير « لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى » Commission for Technical Co-operation in Africa South of the Sahara (CCTA) ، عن **العوامل البشرية للانتاجية في افريقيا** [1] ، في تعليق له على هذه الأرقام ، أنها « مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الضمان » . ويقول التقرير إن الأفريقي يستطيع أن يجد هذا الضمان في أراضي قبيلته ، على حين « لا يمكن أن يوجد ، ضمان مهني مماثل إلا في أماكن قليلة من الاقتصاد الأوربي ، حيث يتوقف توافر السكن في كثير من الحالات على

---

(١) « العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا » The Human Factors of Productivity in Africa ، معهد العمل فى داخل أفريقيا : لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى CCTA ، بماكو ، ١٩٥٦ ، ص ٦–٤٧ . (CCTA هي الحروف الأولى من اسم هذه اللجنة بالفرنسية وهو : Commission de coopération technique en Afrique au sud du Sahara — المترجم .)

الاحتفاظ بالوظيفة » . ويضيف التقرير أن « الشاغل نفسه فيما يتعلق بمسألة الضمان يمكن أن نلمسه فى مناطق بريطانية متعددة ، وذلك باعتباره المشكلة الجذرية التى ينبغى إيجاد حل لها قبل أن يصبح ممكناً تنفيذ أية سياسة طويلة الأجل لتحسين إنتاجية العمل . والعمل المهاجر يمكن أن يقال عنه — ويكاد ذلك أن يكون بسبب الضرورة — أنه عمل غير متصل وغير ماهر ولا يمكن الاعتماد عليه ، وذلك لأنه عمل غير مدرب ، وهو غير مدرب لأنه غير قابل للتدريب . إن أيام عمل لا حصر لها تبدد فى رحلات طويلة وشاقة ومرهقة فى أغلب الأحوال فيما بين المعازل القبلية ومناطق الاستخدام ؛ وبالقدر الذى يحدث به ذلك التحلل من الارتباطات القبلية ، تتجه الأمور إلى أن تخلق على المستوى غير الماهر بروليتاريا لا جذور لها تحتشد فى مدن قوامها العشش والأكواخ ، وإلى خلق مشكلات اجتماعية بسرعة أكبر من تلك التى يمكن بها الإحاطة بهذه المشكلات . »

وتعد الأجور المنخفضة أيضاً عاملا يحول بين الأفريقيين وبين الاستقرار ، ويرغمهم على الانتقال بصورة مستمرة فيما بين المناطق الحضرية وقراهم . ويؤكد نون أن :

« ... الأجور التى كانوا يتكسبونها فى المناجم كانت فى أغلب الأحوال على درجة من الانخفاض لا تسمح لهم بقطع صلاتهم بقراهم تماماً . وشتان ما بين النظر إلى الأجور على أنها دخل تكميلى يوفر وسائل مواجهة التزام عابر ... على حين أن جانباً كبيراً من دخل الأسرة ما زال يحققه عمل الزوجة والأطفال الذين يفلحون الأرض ، وبين اضطرار العامل إلى الاعتماد على الأجر الذى يتكسبه باعتباره المصدر الوحيد لدخله ودخل أسرته . » (١)

بين عالمين

على الرغم من أن الضمان لا ينبغى توفيره من خلال العمل الأجير فى المدن ، لا ينبغى كذلك توفيره فى المناطق الزراعية ، لأن ذلك بدوره لم يكن قط من أهداف الإمبريالية . فسياسة الأرض والسياسة الزراعية التى ينتهجها

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الأوربيون ، كما أكدنا فيما سبق ، كانت على وجه التحديد بحيث تحول دون ظهور زراعة أفريقية مزدهرة ، ليس فقط من أجل خنق أى منافس اقتصادى احتمالى للزارعين الأوربيين والشركات الزراعية الأوروبية ، وإنما أيضاً لتحويل الأفريقى إلى مثل هذه المضايق الاقتصادية الرهيبة بحيث يرغم على ترك أرضه بصورة دورية ، وعلى بيع قوة عمله لشركات التعدين والمصالح الزراعية الأوربية .

وهكذا تتمكن الإمبريالية ، عن طريق الإبقاء على اقتصاد يطحنه الفقر فى الريف ، وكذلك على أجور الكفاف ، وعلى الأحياء القذرة والافتقار إلى الضمان فى المناطق الحضرية ، من أن تمنع الأفريقى من أن يجد ضماناً اقتصادياً سواء فى المدينة أو الريف ، ومن ثم تعبد الطريق أمام الدورة الدائمة لحركة الأفريقيين من الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتى إلى الاستخدام لدى الأوربيين ، ومن الاستخدام لدى الأوربيين عائدين إلى الريف ، وهى الحركة التى تعد قسمة ملحوظة بارزة من قسمات أفريقيا اليوم . فالأفريقى يكون فى خلال جزء من حياته عاجزاً عن أن يقيم أوده وأود أفراد أسرته دون أداء العمل الأجير . كذلك لا يسمح له العمل الأجير بأن يقيم أود زوجته وبقية أفراد أسرته . وهكذا يطحن الأفريقى بين حجرى الرحى ، ويستحيل عليه أن يجد ملاذاً فى هذا الاتجاه أو ذاك .

«فى اتحاد جنوب أفريقيا لا يجد الأفريقى الفرصة لأن يصبح فلاحاً مستقراً ، أو ساكناً مستقراً من سكان المدن ..... » (١)

وفى أفريقيا الشرقية لاحظت اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ، عن الفترة ٣ ــ ١٩٥٥ ، أن العامل الأفريقى فى المزرعة الرأسمالية أو فى المدينة **« لم يكن يجد أى ضمان دائم لنفسه ولأسرته . لقد كان يعيش بقدم فى مكان عمله وبالقدم الأخرى فى عزله » . (٢)**

---

(١) إيزاقييل مفاليله : « The Dilemma of the African Elite » ، فى « ذى تونتييث سنشرى » ، إبريل ١٩٥٩ ، السنة ٢٤٥ ، العدد ٩٨٦ ، ص ٣١٩ .

(٢) اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية (EARC) : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وتفيد إحدى المشاهدات التى خرج بها س . ه. نورثكوت من مقابلة أجراها فى خلال حملة التقصى التى قام بها فى كينيا فى عام ١٩٤٧(١) ، مايلى :

« حمال فى سقيفة البضائع يحصل على أجر الحد الأدنى. التحق بالعمل منذ ثمانية عشر شهراً ليسدد ضريبة الرعوس المقررة عليه ، ويشترى بعض الملابس . أحضر زوجته معه من كافيروندو الشمالية North Kavirondo ، ولكن سرعان ما تبين له أنه لا يستطيع أن يعولها ، وأنه يتعين عليه أن يعيدها إلى القرية . »

وهذا الحمال الفقير من المحتم عليه أن يعود إلى قريته إذا كان من المقدر له أن يعيش مع زوجته مرة أخرى . ومع ذلك يكون من المحتم عليه بالقدر نفسه أن يهجرها بعد فترة « كى يسدد ضريبة الرعوس ، ويحصل على بعض الملابس » . وهكذا تستمر دورة الحركة .

ذلك هو نظام هجرة العمل الذى يجعل الفقر من نصيب الأفريقى ، سواء أظل فلاحاً أم أصبح عاملا .

والسياسة التى كثيراً ما تدافع عنها الدراسات الرسمية وشبه الرسمية هى الإلغاء التدريجى لنظام هجرة العمل وإحلاله بطبقة عاملة دائمة مستقرة حضرية(٢) permanent, stabilised, urbanized working class قطعت صلاتها نهائياً بالزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى. وذلك لموازنة التفتيت الإجبارى العنيف للنظام المشاعى الأفريقى فى حيازة الأرض وإحلاله بنظام التملك الفردى الحر للأرض ، مع حق شراء الأرض وبيعها . وبرغم أن هذه الآراء كانت تحظى بدفاع ظل يتكرر بصورة متزايدة لمدة لا تقل عن عشرين عاماً ، **ظل العمل المهاجر قائما، بدلا أن يتلاشى ، بل انه كان ينمو فى معظم المناطق .** (٣)

(١) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) Urbanized ، أى تسكن المدن ، ويقال متحضرة أيضا ، أى تسكن الحضر — المترجم.

(٣) تشير دراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة إلى «الهجرات الواسعة النطاق التى .... تعد فى الأساس ظاهرة لوضع العمل فى أفريقيا» ، وتضيف الدراسة إلى ذلك أن «معظم البيانات الحديثة تدل على استمرار هذه الحركات». وتوضح الدراسة أن من بين الأسباب الرئيسية لذلك عدم كفاية الأرض ، و«انتشار عدم الضمان من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية» . (NSG ص١٢٨ .) انظر أيضا ، African Labour Survey ، ص ٢٧ — ١٣٨ ، مكتب العمل الدولى ، ١٩٥٨ .

لماذا كان ذلك النمط التقليدى للعمل المهاجر الرخيص يتشبث بالبقاء بمثل هذا العناد ؟ إن نظام العمل المهاجر عنصر أساسى للاستغلال الاستعمارى فى أفريقيا تأسس على استغلال الثروة المعدنية والموارد الزراعية الأفريقية. ولقد ظلت القارة الأفريقية ، بعد حوالى ستين عاماً من الحكم الإمبريالى ، قارة غير مصنّعة ، ولذلك ظلت متطلبات العمل فيها أساساً هى الاحتياجات الموسمية للمزارع الأوربية ، واحتياجات العمل غير الماهر فى المناجم التى يملكها الأوربيون . وحتى فى اتحاد جنوب أفريقيا ، حيث حدثت أعلى درجة للتطور الصناعى فى القارة ، مازال العمل المهاجر على نطاق هائل هو الوضع السائد ، ومازالت أغلبية العمال من غير المهرة (على الرغم من وجود عدد متزايد من العمال المهرة وأشباه المهرة فى الصناعات التحويلية) ،وما زالت المناجم والمزارع هى المستهلك الأكبر للعمل، حتى على الرغم من أن الصناعات التحويلية تنتج الآن سنوياً مقادير أكبر من حيث القيمة . إن مصلحة الاستعمار الثابتة فى الاحتفاظ بإمدادات موفورة من العمل المهاجر الرخيص اللازم للمزارع الصغير والمزارع الرأسمالية الكبيرة والمناجم ، هى التى تفسر لماذا يواصل هذا النظام تشبثه بالبقاء ."

وما على المرء إلا أن يتأمل بعض الأرقام مرة أخرى ، أى أن يدرك باختصار مدى قيام اقتصاد أفريقيا الاستعمارى على العمل المهاجر واعتماده عليه . **فثلثا** عمال المناجم فى الراند يأتون من خارج اتحاد جنوب أفريقيا، وحوالى **نصف** قوة العمل فى روديسيا الجنوبية من العمل المهاجر، **وأغلبية** قوة العمل فى أوغندا عمل مهاجر ، وقرابة **نصف** العمال غير المهرة فى غانا يتم الحصول عليهم من مناطق أخرى ، **وأغلبية** الذين يستخدمون بها فى خلال موسم الحصاد الهام لمحصول الكاكاو من المهاجرين ، **وربع** عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية يأتون من خارج البلاد . إن أغلبية عمال المناجم فى القارة، والذين يبلغ عددهم مليون عامل ، عمال مهاجرون (١) .

وليست الحركة فى الاتجاه المضاد بأقل دلالة . **فأكثر من نصف** الرجال ذوى البنية القوية فى باسوتولاند يغادرون البلاد كل عام . وفى بتشوانالاند

(١) Economic Survey of Africa since 1950، ص ٦١ ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٩ .

وسوازيلاند نجد أن هناك نسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٣٠ من البالغين الذكور غائبة عن القرى . كما أن **أكثر من** ٤٠٪ من جميع البالغين الذكور القادرين على العمل فى نياسالاند يستخدمون فى خارج البلاد . ويكون **أكثر من** ٥٠٪ من الذكور البالغين فى موزمبيق الجنوبية بعيدين عن قراهم يعملون مقابل أجر لدى الأوربيين فى خارج موزمبيق .

بيد أنه حتى هذه الأرقام لا تحكى القصة بأكملها ، لأنه بالإضافة إلى الحجم الهائل للهجرة الأجنبية يوجد حجم كبير بالمثل للهجرة فى داخل كل بلد ، من الريف إلى أماكن العمل لدى الأوربيين . وهكذا تتبين الاستقصاءات التى تجرى فى مختلف البلاد أن ٦٠٪ و ٧٠٪ و ٨٠٪ ، بل ١٠٠٪ ، من الذكور يكونون مغيبين عن قراهم .

« ان الأغلبية الهائلة من العاملين بأجر جنوبى الصحراء الكبرى يكونون على الأرجح من المهاجرين . »[1]

لذلك ينبغى أن يكون واضحا أن **العمل المهاجر فى أفريقيا يكمن فى نفس قلب نظام العمل** . يقول نون ، بقدر كبير من العدالة والإنصاف ، أن العمل المهاجر هو « **النتيجة النهائية لكل المشكلات التى تواجه العمل الأفريقى اليوم** » . فالعمل المهاجر هو الذى يوفر الآلية التى تستطيع الإمبريالية من خلالها أن تحتفظ على أفضل نحو بإمدادات مطردة من العمل الرخيص . ومن الطبيعى أنه، إذا كان هناك حرص على ضمان إمدادات موفورة ومستمرة من العمل الرخيص ، فمن غير المحتمل أن تبدأ فى الوقت نفسه عملية إنفاق مبالغ هائلة على توفير المساكن والضمان الاجتماعى والمعاشات وأجر الأسرة والتعليم والتدريب والتوظيف فى أعمال ماهرة ، وهى عملية تصاحب بصورة حتمية سياسية استقرار العمل ، بل تكون فى الحقيقة من متطلباتها.

«إن المستخدمين البيض بوجه الإجمال على استعداد لتقبل العمل المهاجر شريطة أن تكون إمداداته ثابتة ، وذلك للسبب الهام وهو أن العمل المهاجر يكون على الأرجح أرخص فى الأمد الطويل من العمل الدائم . فبصرف النظر عن سلم الأجور الصاعد ، تتطلب قوة العمل الدائمة تسهيلات

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

اجتماعية ، مثل الإسكان والترفيه ، من نوع أوسع نطاقا وأكثر تكلفة من ذلك الذى يقبله العمل المهاجر . بل إن الأمر الأكثر تكلفة، سواء أكان على حساب المستخدمين أم على حساب الحكومة ، هو الإعانات الضرورية للعجزة والمتعطلين . ولا يشغل المستخدمون البيض أنفسهم بطبيعة الحال بما إذا كان الأفريقى بعمله لديهم إنما يقوّض الحياة الاقتصادية لقريته ، شريطة أن يكون فى استطاعتهم الحصول على حاجتهم من العمل مقابل ما يعتبرونه (أجورا معقولة) . »(١)

وقد لاحظت اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ١٩٥٥-٣٢ ، عزوف الجهات الرسمية عن الدخول فى نزاع مع نظام العمل المهاجر ، وعن توفير الأشكال الضرورية للضمان الاجتماعى الذى يعد عنصرا أساسيا فى أية سياسة تستهدف استقرار العمل ، وتبين لها أن الحكومات فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا «شديدة الحرص على أن يظل قائما بين الأفريقيين ذلك الشكل من الضمان الذى كان سائدا ، والذى كان باستطاعة كل فرد بمقتضاه الحصول على الأرض فى منطقة قبيلته ، وبذا يمكنه أن يقيم أوده وأود أسرته . كما كانت شديدة الحرص أيضا على تحاشى ظهور طبقة محرومة من الأرض فقدت شكلها التقليدى للضمان فى حالتى المرض والشيخوخة. »(٢)

وبعبارة أخرى تفضل الحكومات الاستعمارية فى أفريقيا الشرقية أن تلقى على عاتق الفلاحين المطحونين كل أعباء توفير الضمان فى حالتى المرض والشيخوخة ، وذلك على الرغم من أن تقرير اللجنة الملكية اضطر فى مكان آخر إلى التسليم بأن «الفقر مازال هو الطابع المميز لكل سكان المناطق الثلاث (٣) تقريبا » . (٤)

(١) دكتورة مارجريت ريد : المرجع السابق ، ص ٦٠٨ .

(٢) اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية (EARC) : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٣) المقصود بالمناطق الثلاث هنا كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، وهى المناطق الثلاث التى كانت تابعة لبريطانيا فى أفريقيا الشرقية والتى كانت تشكل ، إلى جانب زنزبار ، ما كان يعرف بأفريقيا الشرقية البريطانية — المترجم .

(٤) (EARC) : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وقد تظهر فى بعض المناطق (مثل اتحاد جنوب أفريقيا والكنغوالبلچيكى وروديسيا الشمالية) جيوب للعمل المستقر ؛ ومن الصحيح أيضا أن هذه الجيوب تزداد حجما باطراد . ولكنها لاتغير النمط السائد ، ولا تستطيع أن تغيره فى إطار النظام الاستعمارى القائم فى أفريقيا . فمصالح أصحاب المناجم والمزارع الأوربيين ، وما يرتبط بها من مؤسسات تجارية ومصرفية ومؤسسات للشحن والتأمين ، هى التى تستطيع تغيير الوضع . والأموال نفسها التى تتدفق من وول ستريت أوالسيتى أو البورص (١) تجذبها على وجه التحديد وفرة العمل الرخيص التى تخلقها الهجرة المستمرة .

وليست الأسباب الاقتصادية هى وحدها الدافع إلى الاحتفاظ بنظام العمل المهاجر ، بل يوجد سبب سياسى أيضا ؛ وهو الرغبة فى منع ، أو على الأقل تأخير ، تكوين طبقة عاملة دائمة ، غريبة تماما عن النظرة والآفاق السياسية المحدودة لحياة القرية ، وقادرة على النضج والتحول إلى پروليتاريا قوية متماسكة حديثة تعرف إلى أين تسير ، وتكون على درجة كافية من القوة تمكنها من الوصول إلى أهدافها . ولا يخفى على الإمپرياليين أنه فى مناطق العمل الحضرية تتشكل أعظم التحديات للاستغلال والحكم الإمپرياليين ، وأن الطبقة العاملة فى أفريقيا ، شأنها شأن الطبقة العاملة فى أى مكان آخر فى العالم الرأسمالى ، ستكون حفارة قبر الإمپريالية . ومن ثم يتفجر الخوف من هذه القوة المتنامية بين سطور التقارير الرسمية . وتتوالى التحذيرات من «الأخطار الاجتماعية» التى تنشأ عن «انفصال الأفريقيين عن مجتمعهم القبلى القديم» ، دون وجود «عوامل استقرار» لتحل محل «الصلات والعادات القبلية» .

ويقرر سكاپيرا (٢) أنه تردد فى بتشوانالاند شكوى عامة (يفترض أنها صادرة عن الموظفين البريطانيين ورؤساء القبائل) مفادها أن الهجرة تجعل الشبان «قليلى الاحترام للآخرين ومتمردوين ومثيرين للفتن» ، وأنهم يكونون

(١) Wall Street, the City, the Bourse : وهى أحياء المال فى نيويورك ولندن وپاريس — المترجم .

(٢) سكاپيرا : المرجع السابق .

«فى أغلب الأحوال متغطرسين تجاه رؤساء القبائل»، ويميلون إلى «الثورة» كما يتضح من «تخلفهم عن سداد الضرائب» . ويقال — ولذلك بعض الدلالة — إن العمال المهاجرين «يصبحون على اتصال بكل أنواع التأثيرات والأفكار الجديدة» ، وإنهم عندما يعودون إلى قراهم يأتون «وقد غرست فيهم فكرة مفادها أنهم أكثر تنورا» . ويقول سكاپيرا إنه قد نشأت تصورات جديدة عن «العلاقة بين الحاكم والرعية ، وبخاصة فيما يتعلق بأمور مثل السخرة» .

ومن الواضح أن ما تُقر به قوى الرجعية ، وما تخشاه ، فى هذا الصدد ، هو نمو الفهم العام مع ما يقترن به من تصميم على عدم الخضوع للنظام القديم للأشياء .

وقد جاء بكتاب **العوامل البشرية للانتاجية فى أفريقيا** ، نقلا عن **تقرير اتحاد وسط أفريقيا** ، تحذير التقرير من أن «المعضلة واضحة . فمن ناحية يكون العمل المهاجر على وجه الإجمال عديم الكفاية ، ومن أجل تحسين نوعيته وكفايته يعد الاستقرار فى منطقة الاستخدام أمرا جوهريا ؛ **ومن الناحية الأخرى يكون للابقاء على صلة مع الخلفية القبلية مزايا كبيرة على مستوى التماسك العائلى والأخلاق العامة ، ومن ثم بالنسبة للسلم الاجتماعى والاستقرار السياسى** . ويؤكد هذه النقطة تقرير من رواندا — أورندى ، التى تعد مصدرا كبيرا للعمال المهاجرين إلى الكنغو البلچيكى ومناطق أفريقيا الشرقية ، وبخاصة أوغندا ، كما تلقى الضوء عليها بعض التقارير البريطانية وعدد من المصادر الأخرى .» (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

ومن الأمور ذات الدلالة أنه عند ذروة حالة الطوارىء فى كينيا قامت الحكومة بتنفيذ «عملية أنڤيل» (٢) فى نيروبى ، وهى عملية كانت تستهدف بصفة خاصة طرد الآلاف من العمال الأفريقيين من هذا المركز الحضرى ،

---

(١) لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى (CCTA) ؛ ١٩٥٦ ، المرجع السابق .

(٢) Operation Anvil : انظر ، ص ٥٩٣ — المترجم .

لتشتيت ما يعد تركزا خطيرا للبروليتاريا . وبالمثل عندما اتخذ الصدام مع الإمبريالية شكلا حادا فى ليوبولدڤيل ، بالكنغو البليجكى ، عند مطلع عام ١٩٥٩ (١) ، قامت الحكومة على الفور بطرد آلاف العمال وإعادتهم إلى الريف . وفى اتحاد جنوب أفريقيا نجد أن الدافع بأكمله خلف مفهوم البانتوستان (٢) هو إرغام البروليتارى الأفريقى على مغادرة المدن والذهاب إلى الريف ، وحرمانه من التعليم من خلال قانون تعليم البانتو (٣) ، وهكذا يغرق من جديد فى جهالة وخرافات وظلامية حياته السابقة .

وكثيرا ما كان العمل المهاجر يعرف بلعنة أفريقيا ، بيد أنه فى خضم فوضى واضطراب الدراسات الأفريقية التى تصف هذا النظام ، من وجهة نظر نقدية عادة ، يندر أن يجد المرء كلمة تفسر أن العمل المهاجر فى أفريقيا إنما هو جزء لا يتجزأ من الاستعمار ، وأنه فى الحقيقة نظام صممته الإمبريالية وتعهدته بالتنشئة والرعاية . ولذلك تذهب هباء كل الالتماسات التى تقدم إلى السلطات الإمبريالية ، مهما كانت حسنة المقصد ، ومهما كانت مدعمة بالحجج التى تؤيد زيادة الكفاية الإنتاجية ، للتخلى عن نظام العمل المهاجر لصالح استقرار العمل . إن العمل المهاجر وأجور الرقيق لن يقضى عليها إلا عندما يتم التغلب على الاستعمار نفسه ، وعندما يحصل الشعب الأفريقى على حريته ، وعندما يكون قادرا من خلال سيطرته على موارده الخاصة ، على تحويل أراضيه من ملحقات تعدينية وزراعية للبلاد الغربية الرئيسية إلى أراض تمتلك صناعة حديثة ، وزراعة مزدهرة ، وسكانا مستقرين يتمتعون بالرفاهية والرخاء فى كلا القطاعين .

---

(١) انظر ، ص٥٩٤ — المترجم .

(٢) Bantustan : انظر ، ص٦٠٣ — المترجم .

(٣) Bantu Education Act : انظر ، ص ٦٠٣ — المترجم .

الفصل الخامس

أثورة أفريقية ؟[1]

من الأمور الشائعة هذه الأيام الحديث عن «ثورة أفريقية» . وإنها لعظيمة حقاً تلك التغيرات التى تزحف بسرعة عبر هذه القارة الهائلة وكأنها سحب عاصفة ؛ ومع ذلك فإن **ذى إيكونومست** – يجانبها الصواب فيما تزعمه من أن أفريقيا تجتاز ثورة اقتصادية وصناعية جوهرية .

فاستنادا إلى هذه النظرية تمر أفريقيا الآن بالعملية نفسها التى كانت بريطانيا تجتازها فى القرن التاسع عشر ، عندما كان العمال يندفعون من الأرض بالملايين ليلتحقوا بالمصانع الجديدة . ويقال لنا إن أفريقيا يجرى تصنيعها ، وإن شعبها يتحول إلى پروليتاريا حضرية مستقرة ، ويكتسب مهارات العمل ، ويصبح منفصلا تماما عن حياته السابقة على الأرض .

ومن الضرورى أن نتناول هذه المسألة بصورة أكثر دقة ، لأن تفسيرنا لما يحدث فى أفريقيا اليوم ، ودراستنا لجذور الانتفاضة الوطنية الراهنة التى تكتنف القارة بأسرها ، يتوقفان إلى حد كبير على فهمنا لطابع الطبقة العاملة الأفريقية ، وللدرجة التى يتحول بها الشعب الأفريقى إلى پروليتاريا .

إن حجم وطابع الطبقة العاملة فى أى بلد يتحددان بوضوح بطابع اقتصاده وبشكل مجتمعه . ففى البلاد المتقدمة صناعيا توجد التركزات الرئيسية للپروليتاريا الحديثة ، على حين تكون الأغلبية الساحقة من الشعب فى المناطق المتخلفة فلاحين يعيشون على الأرض . وليست أفريقيا بمستثناه من هذه القاعدة . وعلاوة على ذلك تؤكد الحقائق الرأى الماركسى القائل بأن تلك

---

(1) « The African Revolution » ، فى « ذى إيكونومست » ، ملحق خاص ، ١٣ ديسمبر ١٩٥٨.

المناطق من العالم ، التي تسيطر عليها الدول الإمبريالية الغربية سياسياً واقتصادياً تظل باعتبارها المناطق الرئيسية غير المصنّعة ، ولا يسمح فيها إلا بحدوث تطورات صناعية محدودة .

ويؤكد تقرير حديث صادر عن اليونسكو(١) أنه فى أفريقيا ، فيما عدا اتحاد جنوب أفريقيا ، «تكون الصناعة من أى نوع ، بمعنى الإنتاج القائم على قوة عمل كبيرة ، وعلى الآلات التى تحركها الطاقة ، صناعة حديثة العهد للغاية ، وما زالت مقصورة على مراكز قليلة شديدة التشتت..... إن **الأغلبية الهائلة من السلع المصنعة مازالت تستورد عبر البحار ، ومازالت الأنشطة المحلية مقصورة الى حد كبير على عمليات التجميع والتوزيع والصيانة** . » (التشديد من عندنا — ج . و .)

وهكذا نرى أن الصناعة فى أفريقيا المدارية ، فيما عدا التعدين والتجميع ، «تعنى أساسا بالتصنيع الأولى للمنتجات الزراعية من أجل التصدير ، وهو التصنيع الذى تتوزع المصانع الخاصة به مرة أخرى فى وحدات صغيرة نسبيا توجد فى المزارع الرأسمالية الواسعة أو فى الموانى أو مراكز السكك الحديدية بالمناطق المختلفة» .

وعلاوة على ذلك فإن هـذه النطق المحدودة للنشاط الصناعى ، كما يقول التقرير ، «لاتتطلب جماعة كبيرة متنوعة من العمل العالى المهارة» .

ويمضى تقرير اليونسكو فيؤكد أن الجزء الأكبر من العاملين بأجر فى أفريقيا يواصلون المحافظة على صلاتهم باقتصادياتهم المحلية القائمة على الاستهلاك الذاتى ، وأن السمات البارزة الرئيسية للعمل الأفريقى هى أساسه الوقتى ، وأجوره المنخفضة ، والافتقار إلى التدريب أو إلى الخبرة المتصلة ، وقلة الثغرات التى تسمح باكتساب المهارة . وكلما حدث استيطان أوربى واسع النطاق ، وأقيمت المعازل ، كما حدث فى جنوب أفريقيا أو روديسيا الشمالية أو روديسيا الجنوبية أو كينيا ، تفاقمت المشكلة ، ووجد الأفريقيون من

(١) Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa South of the Sahara ، ص ١١ ، اليونسكو ، ١٩٥٦ .

الصعب عليهم بصورة متزايدة أن يقيموا أودهم ، وأرغموا بمعدل يتزايد أبدا على الاعتماد على تصدير العمل غير الماهر باعتباره مصدرهم الرئيسى للمعيشة .

« **إن الصناعة فى افريقيا قد اقيمت بالتالى على اساس ميكنة منخفضة نسبيا ، واستهلاك عال للعمل غير الماهر المنخفض الأجر ، وهذا الاطار ما ان اقيم حتى اكتسب قصورا ذاتيا طالما انعكس فى السياسات الاقتصادية للمشروعات ، وفى المواقف الاجتماعية للأوربيين** . وفى المناطق الحضرية كان أثر ذلك بشكل عام خلق أعداد هائلة من عمال التراحيل ذوى الدخول المنخفضة غير المضمونة ، والقليلى التمايز من حيث المهارات والتعليم ، وذوى الوسائل المحدودة للغاية للتقدم المادى والاجتماعى .

« وتبعا لذلك فإن التحضر حديث ومقيد فى نطاقه وآفاقه . » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وينتهى التقرير إلى نتيجة مفادها أن « كلا من الصناعة والحياة الحضرية فى أفريقيا .... ما زال فى مرحلة من التطور مبكرة ومحدودة » (٢) .

وحتى إذا كان تقرير اليونسكو هذا يتجه إلى التهوين من نطاق العمل الأجير فى مناطق معينة من أفريقيا اليوم ، فإن تقويمه سليم من الناحية الجوهرية .

ويعبر إرڤنج عن وجهة نظر مماثلة فيما يتعلق بالنطاق المحدود للتصنيع والتحضر فى أفريقيا : (٣)

« إن أفريقيا لم تبلغ بعد مستويات التركز العالية التى تم بلوغها فى مكان آخر .... وما دام الإنسان هو أساس القوة المحركة ، وليس التنظيم على

---

(١) اليونسكو : المرجع السابق ، ص ١٢ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣ .
(٣) « Ecology of City Growth in the African Contex » : بحث ألقاه الأستاذ جيمس إرڤنج ، جامعة رودس ، جراهامستون ، اتحاد جنوب أفريقيا : تقرير أيثوريى ، المرجع السابق .

مستوى المصانع الكبيرة : لايكون أى تركيز للرجال بأعداد كبيرة ممكنا . إن العصر الحديد يتطلب تركيزا للرجال وتركيزا للآلات ..... (والعملية) مازالت فى مرحلة جنينية فى أفريقيا . ويعد ذلك أحد المصادر الأولية للمشكلات الأفريقية . »

بيد أننا كى نتناول مسألة «الثورة الأفريقية» بصورة ملائمة ، لن يكون كافيا أن نطرح رأيا مقابل الآخر . فالحقائق قبل كل شيء هى التى ستوفر فى الواقع الإجابة المطلوبة .

ومن بين الحقائق التى تساعد على توفير الإجابة المطلوبة حجم الطبقة العاملة وتركيبها وطابعها .

ولا ريب أن المرء يصطدم بصعوبات بالغة عندما يحاول الإجابة عن الأسئلة التالية : ما حجم الطبقة العاملة الأفريقية ؟ وما النسبة التى تشكلها من مجموع السكان ؟ وما سماتها الرئيسية البارزة ؟ ومن المعترف به لدى الأطراف جميعا أنه يوجد نقص محزن فى البيانات الإحصائية الدقيقة المتاحة فيما يتعلق بحجم سكان أفريقيا ، والطبقات المختلفة التى يتكونون منها ؛ وحتى على الرغم من أنه قد طرأت فى السنوات القليلة الماضية بعض التحسينات فى جمع وتصنيف مثل هذه البيانات ، يتعذر أن يتم بدقة تحديد الاتجاهات التى تحدث ، أو إجراء أية مقارنات أخرى ، وذلك بسبب عدم ملاءمة الإحصاءات المبكرة .

وقد كانت القرارات التى اتخذت مؤخرا لتصعيد استغلال أفريقيا وشعبها ، هى التى حفزت السلطات على إنجاز دراسة أكثر دقة للحقائق ، والتحقق من حجم السكان ، ومن قوة العمل الاحتمالية ، والسوق الاحتمالية ، وما شابه . بيد أنه حتى فى الوقت الحاضر ، نجد أن الازدراء العام الذى يكنه كثيرون من الموظفين الرسميين للأفريقيين يؤدى بهم إلى إجراء افتراضات عامة وشاملة إلى حد ما تستند إلى إيرادات الضرائب . وتحضرنا فى هذا الصدد إشارة كوزونسكى[1] إلى **تقرير تعداد السكان فى مستعمرة هونج كونج** ،

(1) ر. ر. كوزونسكى : Colonial Populations ، ١٩٣٧ .

Report of the Census of the Colony of Hong Kong, 1931 ١٩٣١
الذى احتسب عدد السكان فى المستعمرة بالطريقة الغربية التالية :

« ...... إن مقدار الغائط البشرى الذى يجمع الآن من المراحيض فى أثناء الليل ، يقدر بحوالى أربعة ملايين تايل (١) ، وعلى أساس ثلاثة تايلات للفرد يمكن تقدير عدد السكان بأكثر من مليون وثلاثمائة ألف نسمة . »

ولا شك أن الأوربيين كانوا يستخدمون فيما يتعلق بالصين قبل تحررها فى عام ١٩٤٩ أساليب «علمية» ، مماثلة إلى حد ما ، لحساب عدد السكان فيها . وذلك يمكن أن يفسر حقيقة أن التقديرات الأوربية — أو تقديرات حكومة شيانج كاى شك تحت إشراف المستشارين الغربيين — لم تكن تعطى الصين قط أكثر من خمسمائة مليون نسمة . وعندما أجرى حساب سليم بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٤٩ ، اكتشف أن عدد سكان الصين يزيد بكثير على ستمائة مليون نسمة .

وعلى ضوء مثل هذه الخبرة يكون من الأفضل النظر إلى الأرقام الخاصة بسكان المناطق الأفريقية على أنها لا تعدو فى معظم الحالات أن تكون تقديرات تقريبية .

(١) Tael : وحدة وزن صينية تعادل أوقية وثلث أوقية — المترجم .

جدول ٥

عدد السكان ، والجنسيات التى يتكونون منها ، ١٩٥٦ *

(ألف نسمة)

البلد	أفريقيون	أوربيون	أسيويون	جنسيات أخرى	المجموع
أفريقيا الشمالية					
الجزائر (١)	(٢)٨٫٥٧٠	(٣)١٫٠٥٠	—	—	٩٫٦٢٠
مصر (الجمهورية العربية المتحدة) (٤)	٢٣٫٨٨٧	١٢١	—	١٨	٢٤٫٠٢٦
ليبيا (٥)	...	...	..	...	١٫٠٩٢
مراكش :					
المنطقة الشمالية	...	...	...	...	١٫٠٦٨
المنطقة الجنوبية	٧٫٩٧٩	٤٦٠	—	(٦)١٤١	٨٫٥٨٠
تونس	(٢)٣٫٤٤٢	٢٥٥	—	(٧)٨٦	٣٫٧٨٣
أفريقيا الجنوبية					
باسوتولاند	...	...	...	...	٦٣٤
بتشوانالاند	...	...	...	...	٣٢٧
اتحاد جنوب أفريقيا	٩٫٣٠٦	٢٫٩٠٧	٤٢١	(٨)١٫٨٢١	١٣٫٩١٥
أفريقيا الجنوبية الغربية	٤٤٩	٦٢	—	—	٥١١
سوازيلاند	...	...	...	...	٢٣٧
أفريقيا المدارية					
أفريقيا الوسطى					
الكنغو البلجيكى	١٢٫٦٩٨	١٠٢	١١	—	١٢٫٨١١
اتحاد روديسيا ونياسالاند	٦٫٩٨٠	٢٥١	—	٣٠	٧٫٢٦٠
روديسيا الشمالية	٢٫١١٠	٦٦	(٩)٧	—	٢٫١٨٠
روديسيا الجنوبية	٢٫٢٩٠	١٧٨	—	١٣	٢٫٤٨٠
نياسالاند	٢٫٥٨٠	٧	—	١٠	٢٫٦٠٠
رواندا أورروندى	٤٫٤٢٧	٦	—	—	٤٫٤٣٣
أفريقيا الشرقية					
إثيوبيا	٢٠٫٠٠٠	...	...	...	٢٠٫٠٠٠
كينيا	٥٫٩٠٢	٥٨	(١٠)١٨٥	٥	٦٫١٥٠
مدغشقر	٤٫٨٤٦	٧٢	—	—	٤٫٩١٨

البلد	أفريقيون	أوربيون	أسيويون	جنسيات أخرى	المجموع
مورشيوس (١٢)	...	...	...	...	٥٦٩
موزمبيق	٥,٩٢٣	٦٦	(١١)١٧	٣٥	٦,٠٤٠
جزيرة ريونيون (١٣)	...	...	...	...	٢٩٦
الصومال البريطاني	...	...	...	...	٦٥٠
الصومال الفرنسي	...	...	...	...	٦٧
الصومال الإيطالي	...	...	...	...	١,٣٠٠
السودان	١٠,٢٦٣	—	—	—	١٠,٢٦٣
تنجانيقا	٨,٣٢٩	٢٨	(١٠)٩٣	٦	٨,٤٥٦
أوغندا	٥,٥٢٧	٨	(١٠)٥٦	١	٥,٥٩٣
زنربار	...	...	...	...	٢٨٠
أفريقيا الغربية :					
أنجولا (١)	٤,٢٢٢	١١٠	—	٣٠	٤,٣٦٢
الكمرون الفرنسي	٣,١٧١	١٦	—	—	٣,١٨٧
أفريقيا الاستوائية الفرنسية (١٤)	٤,٨٥٤	٢٤	—	١	٤,٨٧٩
أفريقيا الغربية الفرنسية	١٨,٨٤٢	٨٨	—	—	١٨,٩٣٠
جمبيا	...	...	...	...	٢٨٥
غانا	٤,٦٨٤	٧	—	—	٤,٦٩١
ليبريا	...	...	...	...	١,٢٥٠
نيجيريا	٣١,٨٢٤	١٠	—	—	٣١,٨٣٤
سيراليون	...	...	...	...	٢,١٠٠
توجولاند الفرنسية	١٠,٠٨٤	١	—	—	١,٠٨٥

(*) Economic Survey of Africa since 1950 ، ص ١٣ ، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية ، نيويورك ١٩٦٩ .

(١) ١٩٥٥ . (٥) ١٩٥٤ . (٩) بمافيهم الملونون.
(٢) مسلمون . (٦) يهود. (١٠) هنود وعرب .
(٣) فرنسيون . (٧) جزائريون وطرابلسيون . (١١) خليط.
(٤) ١٩٥٧ . (٨) ملونون ، وأساسا الملونون بمدينة الكاب .
(١٢) Mauritius : انظر ، ص ٥٥٧ — المترجم .
(١٣) Réunion : انظر ، ص ٥٥٨ — المترجم .
(١٤) French Equatorial Africa : انظر ، ص ٥٥٨ — المترجم .

كم عدد العمال الأجراء الافريقيين

ثمة صعاب خاصة لابد من مواجهتها عند التحقق من حجم الطبقة العاملة الأفريقية . وعلى أساس الأرقام والتقديرات الرسمية ، وفى بعض الحالات على أساس أرقام التعداد الرسمية ، يصل هيلى إلى الجدول التالى : (١)

جدول ٦

العمال الأجراء الافريقيون

١٩٥٣	جنوب أفريقيا	٢,٢٤٠,٠٠٠	
١٩٥١	روديسيا الجنوبية	٤٨٨,٤٥٠	
١٩٥٤	روديسيا الشمالية	٢٥٨,٣٤٠	
١٩٥٤	نياسالاند	١٠٦,٩٠٠	
١٩٥٤	تنجانيقا	٤٣٩,٠٩٤	فى أعمال تكسبية
١٩٥٣	كينيا	٣٥٩,٠٠٠	
	أوغندا	٢٢٤,٥٠٠	
١٩٤٨	زنزبار	١٠٧,٨٠٠	
	نيجيريا والكمرون البريطانى	٥٠٠,٠٠٠	
١٩٥٣	غانا	٢١٦,٣٠٠	
١٩٥٢	سير اليون	٩٠,٠٠٠	
١٩٥١	جمبيا	٥,٤٠٠	بما فيهم عمال الشحن الموسميون
١٩٥١	أفريقيا الاستوائية الفرنسية	٢١٦,٥٠٠	
١٩٤٧	أفريقيا الغربية الفرنسية	٢٣٢,٠٠٠	
١٩٥١	الكنغو البلجيكى	١,٠٣٠,٩٠٠	
١٩٥١	روانذا - أورندى	١١٠,٠٠٠	
١٩٥٤	أنجولا	٨٠٠,٠٠٠	
١٩٥٤	موزمبيق	١١٠,٠٠٠	
	ليبريا	٢٥,٠٠٠	فى مزارع المطاطوحدها

ويعطى ذلك مجموعا اجماليا قدره ٧,٥٥٤,٣٨٤ عاملا افريقيا باجر (٢) .

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦٠ .

(٢) إذا أدرجنا شمال أفريقيا لابد أن نضيف عددا آخر يتراوح بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين . وتوضح الأرقام الخاصة بعدد العمال الأجراء الأفريقيين ، والتى يقدمها ـ

ولا شك أن هذا الرقم يقل عن الرقم الفعلى ، بصرف النظر عن أنه مبنى فى حالات كثيرة على مصادر قديمة . وهيلى نفسه يقول :[1]

«تشير الأرقام التى أمكن اقتباسها ، فى الجزء الأكبر منها ، إلى عدد العمال المستخدمين بصورة منتظمة لدى الشركات أو المستخدمين الأفراد الأوربيين أو الأسيويين ، أو فى المشروعات الحكومية . وهى تستبعد فى معظم الحالات العمال الأجراء الأكثر موسمية ، والعمال المستخدمين لدى الأفريقيين الذين يستخدمون فى بعض المناطق (كما هى الحال فى أوغندا) عمالا مقابل أجور نقدية .... »

وربما يتعين أن يقر فى أذهاننا أن الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمال الأجراء الأفريقيين توضع عادة على أساس الإقرارات المقدمة من المنشآت التى تستخدم عشرة عمال فأكثر . ويعنى ذلك أن الأعداد الكبيرة من العمال الأفريقيين الذين يستخدمهم الزارعون والتجـــار الأفريقيون ، وبخاصة فى أفريقيا الغربية ، ليست مدرجة فى الأرقام الرسمية . ومن المفيد أن نلاحظ فى هذا الصدد أن الأستاذ پوتيخين [2] قد توصل على أساس استقصاء شخصى قام به فى غانا إلى نتيجة مفادها أن عدد الرجال الأجراء فى غانا هو على الأرجح ضعف العدد الرسمى[3] . ولا ريب أن جزءا كبيرا مما يقوله پوتيخين فى هذه النقطة له علاقة وثيقة بنيجيريا أيضا .

كما أن **الاستعراض الاقتصادى لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠** [4] يسترعى

= «الاستعراض الاقتصادى لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠» Economic Survey of Africa Since 1950 (المرجع السابق) ، أن عدد العمال قد زاد فى مناطق معينة منذ أن قام هيلى بتجميع هذا الجدول (بمقدار ١٠٠,٠٠٠ فى الكنغو البلجيكى ، ١٢٠,٠٠٠ فى روديسيا الجنوبية ، ٦٠,٠٠٠ فى نياسالاند ، ٢٠٠,٠٠٠ فى كينيا ، ٥٠,٠٠٠ فى غانا) ؛ بيد أن التغير طفيف فى معظم الحالات . وقد فضلنا جدول هيلى لأنه يتضمن مناطق أكثر مما يتضمنه تقرير الأمم المتحدة ، إذ يستبعد الأخير اتحاد جنوب أفريقيـــا ونيجيريا وأنجولا وموزمبيق وليبريا والمجموعة الفرنسية بأسرها وغينيا .

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦١ .

(٢) Ivan Potekhin : انظر ، ص ٥٤٧ — المترجم .

(٣) وست أفريكا ، ص ١٠٦١ ، ٨ نوفمبر ١٩٥٨ .

(٤) (EARC) ، المرجع السابق .

الأنظار أيضا إلى عدم ملاءمة الإحصاءات المتعلقة بالطبقة العاملة الأفريقية ، ويقول إن «العمالة بأجر بين الأفريقيين أكثر انتشارا إلى حد كبير مما قد توحي به الدراسة المتعجلة للإحصاءات المتاحة » .

ويعد نون أكثر انتقادا للإحصاءات الرسمية الخاصة بعدد العمال الأجراء الأفريقيين (١) ، إذ يؤكد بصفة خاصة الاتجاه إلى إغفال عدد العمال الأجراء الذين يعملون لدى مستخدمين أفريقيين ، وكذلك عدد العمال الموسميين ، سواء الذين يستخدمهم الأوربيون أو الأفريقيون ، وعدد الأفريقيين الذين يعملون خدما بالمنازل ، بل إنه يقدر عدد الأفريقيين الذين يستخدمهم أفريقيون فى الزراعة ، فى الكمرون الفرنسى ، على أنه أكثر من العدد الذى يستخدمه الأوربيون (٢) . وهو يشير إلى أنه يوجد فى أغلب الأحوال خلط أيضا بين العمال الزراعيين وواضعى اليد والفلاحين .

ويقدم لنا نون ، على أساس الاعتبارات التى ذكرت فيما سبق ، الأرقام التالية :

جدول ٧

القوة البشرية والعمالة فى افريقيا

	قوة العمل الاحتمالية			العمالة الكلية	٪ من قوة العمل
	ذكور	إناث	المجموع *		
أفريقيا الغربية	١٣,١٨٠,٩٧٩	١٥,٣١٤,٥٣٣	٢٨,٤٩٥,٥١٢	٥٧١,٨٣٦	٢,٠٠
أفريقيا الوسطى	٥,٧٩٨,٦٢٥	٥,٩١٤,٠٠١	١١,٧٣٣,٤٧٧	٦١٣,١٢٠	٥,٢٣
أفريقيا الشرقية	٦,٨٧٣,٠٧٥	٧,٩٦٠,٠٠٢	١٥,٠٥٠,٨٥٣	١,١٠٨,١٧٢	٧,٣٦
أفريقيا الجنوبية	٣,٣٥٥,٢٨٤	٣,٣٤٣,٤١٠	٦,٧٠٣,٢٩٤	٥,٨٤٩,١٢٥	٨٧,٢٦
المجموع	٢٩,٢٠٧,٩٦٣	٣٢,٥٣١,٩٤٦	٦١,٩٨٣,١٣٦	٨,١٤٢,٢٥٣	١٣,١٤

(*) قوة العمل الكلية تفوق الأرقام المقدمة بالنسبة للذكور والإناث ، إذ لم يكن بالإمكان دائما توفير أرقام منفصلة عن العمال الذكور والإناث .

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٥٦ وما بعدها .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ .

ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن أرقام نون ، التي وضعت قبل أرقام هيلي بعشر سنوات ، **تقدم مجموعا قدره ٨٫١٤٢٫٢٠٣٥ مقابل مجموع هيلي وقدره ٧٫٥٥٤٫٣٨٤** ، ومع ذلك ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هيلي لايدرج كل المناطق التي أدرجها نون (مثل السودان) . ويؤكد نون أن أرقامه ليست دقيقة بأية حال ، ولكنها **أقل من الواقع** إذ إن « رقم العمالة يمثل مع استثناءات قليلة قوة العمل التي يستخدمها المشروع الأوربي »[1] .

ويلاحظ في هذا الصدد أن مناطق الاستيطان الأوربي هي التي تكون فيها نسبة الأفريقيين المرتبطين بالعمل الأجر أعلى ما يمكن ، وأن أفريقيا الغربية ، التي تتميز أساسا بزراعة الأفريقيين للمحصولات النقدية من أجل التصدير ، هي التي توجد بها أقل نسبة للعمل الأجير — وذلك على الرغم من أن هذه النسبة ، على ضوء الملاحظات التي ذكرت فيما سبق ، ليست بوضوح بالدرجة نفسها من الانخفاض التي تشير إليها الأرقام الرسمية .

إن القوة العددية للطبقة العاملة الأفريقية لا يمكن تحديدها بأية درجة من الدقة العلمية . ولكننا إذا وضعنا في اعتبارنا كل ما أشير إليه فيما سبق من مواطن ضعف في أساليب تجميع الاحصاءات الرسمية الخاصة بالعمل الأجير الأفريقي ، وسمحنا ببعض التجاوز مقابل النمو الذي طرأ على الطبقة العاملة منذ أن أجريت الحسابات المذكورة ، **يكون باستطاعة المرء اليوم على الأرجح أن يضع رقما يتراوح بين عشرة ملايين واثني عشر مليونا — أي بين ٦٪ ، ٧٪ من مجموع السكان الافريقيين جنوبي الصحراء الكبرى .**

وليست هذه بالطبع قوة يستهان بها بأية حال . وعلاوة على ذلك فهي قوة تنمو ، وستواصل النمو

وينبغي أن يقر في الأذهان أيضا أن الأرقام التي قدمت فيما سبق تمثل عدد الأفريقيين المرتبطين بالعمل الأجير في أي وقت معطى . ونتيجة لنظام العمل المهاجر فإن عدد الأفريقيين الذين مروا ، في فترة ما من حياتهم ،

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .

بخبرة العمل الأجير، أو الذين يعاودون مرارا دخول سوق العمل، يعد أكبر بكثير من الأرقام الخاصة بمجموع قوة العمل التى تتضمنها الإحصاءات الرسمية .

ففى بتشوانالاند على سبيل المثال (وهى من المسلم به إلى حد كبير جدا مستودع للعمل بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا) تبين لسكاپيرا(١) أنه من بين ١,١٧٢ رجلا فحصت سجلات عملهم ، **كان مالا يقل عن ٨٣,٩٪ اما يعملون بعيدا خارج بتشوانالاند ، او انهم قد فعلوا ذلك من قبل .**

وقد أفادت تقديرات عام ١٩٤٧ أن كل ذكر بالغ من النجونى تقريبا ، فى الإقليم الشرقى من روديسيا الشمالية ، قد هاجر فى هذا الوقت أو ذاك كى يجد عملا، وفى معظم الحالات إلى خارج روديسيا(٢) . وقد جاء فى تقرير عن جنوب أفريقيا(٣) أنه «باستثناء الأشخاص الكسحان والعجزة ، يستخدم جميع الذكور تقريبا، فيما بين الخامسة عشرة والخمسين ، فى خارج مناطق البانتو» .

وحتى إذا سلم المرء بأن مثل هذه النسب المئوية العالية لايتم الوصول إليها فى كل منطقة أفريقية ، لا يوجد شك فى أنه عبر السنوات العشرين الماضية **كانت توجد لدى أغلبية الذكور الأفريقيين بعض الخبرة بالعمل الأجير** ، ولو لبضعة شهور فقط . ولن تغيب دلالة ذلك عن فطنة القارىء .

طبيعة العمالة

حيث يكون العمال فى حالة من الحركة الدائمة بين القرية والمدينة أو المنجم أو المزرعة الرأسمالية ، من الواضح ألا يكون باستطاعة المرء الحديث عن پروليتاريا حديثة بالمعنى الكامل للكلمة .

والحقيقة أن علاقة الطبقة العاملة الأفريقية بالمجالات الرئيسية للعمالة

---

(١) سكاپيرا : المرجع السابق .

(٢) نقلا عن NSG ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) Summary of the Report of the Commission of the Socio-Economic Development of the Bantu Areas within the Union of South Africa ، المطبعة الحكوميه ، بريتوريا ، ١٩٥٥ . (نقلا عن ECCA ، المرجع السابق ، ص ٤٢) .

توضح – كما يمكن أن يتوقع المرء – أنها تحمل كل السمات المعتادة لطبقة عاملة فى اقتصاد مستعمرات .

ويقدم لنا تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة(١) الجدول التالى البالغ الدلالة . (انظر ، الجدول بالصفحة التالية .)

وإذا تركنا جانبا مسألة الزراعة ، وهى المسألة الرئيسية التى لم تدرج فى هذا الجدول ، فما القسمات المميزة للطبقة العاملة الأفريقية التى تظهر منه بوضوح ؟ ما على المرء إلا أن يسقط من تحليله عدد الأفريقيين الذى يعملون فى الصناعات التحويلية باتحاد جنوب أفريقيا (المنطقة الوحيدة فى القارة الأفريقية التى قطع فيها التصنيع الأساسى بعض الشوط إلى الأمام) (٢)، حتى يتبين له أن أقل من ٤٥٠,٠٠٠ عامل مستخدمون فى الجزء الباقى من القارة ، وأن من بين هؤلاء مالا يقل عن ١٦٧,٣١٢ عاملا فى الكنغو البلچيكى وحده ، ومن ثم لا يتبقى سوى رصيد يقرب من ٢٨٠,٠٠٠ بالنسبة لبقية المناطق .

ومن الأمور ذات الدلالة فى طابع الاقتصاد الأفريقى أن العدد الأكبر من الأفريقيين ، استنادا إلى هذا الجدول، يعملون فى خدمة المنازل والخدمات الأخرى المماثلة التى تستوعب مالا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ عامل ، أى حوالى ثلث قوة العمل بأسرها (فيما عدا الزراعة) . ومن المثير أن ذلك الرقم بأسره تقريبا يوجد فى المناطق الرئيسية للاستيطان الأوربى – جنوب أفريقيا ، روديسيا الشمالية ، روديسيا الجنوبية ، تنجانيقا ، الكنغو البلچيكى . وفى أفريقيا الغربية ، حيث كان الاستيطان الأوربى أقل منه فى بعض المناطق ، لا يدخل فى هذه الفئة سوى العدد القليل من العمال .

---

(١) World Social Situation ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٧ .

(٢) يقول المؤلف فى تقديمه الكتاب (انظر ، ص ٤٣) إن « التسمية المعتادة أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى ، (قد تركت) بصماتها على كل الكتب والدراسات والتقارير المتاحة ... » ، ثم يقول إنه قد اضطر لأسباب عددها إلى اتباع المنهج نفسه فى الكتاب . ولذلك يكون من الواضح أن الإشارة هنا لا تنصب على شمال أفريقيا ، حيث توجد دولة مثل الجمهورية العربية المتحدة قطعت شوطا كبيرا فى التصنيع ، وأقامت عددا من الصناعات الرئيسية – المترجم .

جدول ٨

توزيع العمال الأجراء الافريقيين حسب المهنة الأساسية

المنطقة والسنة		صناعات استخراجية	صناعات تحويلية	البناء والتشييد	النقل	التجارة	خدم المنازل وغيرهم	الإدارة العامة	المجموع
أفريقيا الغربية الفرنسية	١٩٥٤	١٢٬٤١٩	٣٠٬٧٧٩	٤٢٬٦٧٠	٣٣٬١٣٤	٥١٬٢١٠	٢١٬١٢٣	١٠٧٬٦٢٦	٢٩٨٬٩٦١
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	١٩٥٣	٢٠٬٣٣٣	١٢٬١٨٨	٢٢٬٠٨٩	١٤٬٢٩٢	١٢٬٦٢٦	١٥٬٣٢٩	١٦٬٨٠٠	١١٣٬٦٥٧
سيراليون	١٩٥٤	٤٬٩٠١	—	١٠٬٩٦٣	٥٬٠٠٤	٤٬٩٦٢	٢٬٦٨٨	١١٬١٦٢	٣٩٬٦٨٠
ساحل الذهب	١٩٥٢	٤١٬٠٣٧	١١٬٧٧٦	٤٤٬٧٠٠	١٨٬٥١١	٢٣٬٤٩٨	١٨٬٣٢٨	٣٣٬٣٥٢	١٩١٬٢٠٢
نيجيريا	١٩٥٢	٥٧٬٦٨٨	١٧٬٩٢٣	٣٥٬٣٩٢	٤٢٬٣٣٥	٢٠٬٥٧٩	١٣٬١٢٩	٥٣٬١٨١	٢٤٠٬٢٢٧
الكنغو البلجيكى	١٩٥٤	١٠٣٬٥١٨	١٦٧٬٣١٢	١٢٨٬٩١٥	٨٤٬٤٦٨	٧٧٬٣٩٩	٣١٨٬٧٤١	—	٨٨٠٬٣٥٣
أنجولا	١٩٥٣	٢١٬٨٠٩	—	—	—	—	—	—	٢١٬٨٠٩
موزمبيق	١٩٥٣	٥٬٠٢٥	٢٩٬٨٦٦	—	—	—	—	—	٣٤٬٨٩١
مدغشقر	١٩٥٣	١٢٬٩٢٠	٢٥٬٣١٢	١١٬١٣٨	٧٬٦٧٧	١٦٬٩٠٠	٣٦٬٩٩٧	٥٥٬٣٤٣	١٦٦٬٢٨٧
روديسيا الجنوبية	١٩٥١	٦٣٬٨٠٥	٥٥٬٧٢٩	٤٨٬٩٧١	١٧٬٨١٣	—	١٣١٬٠٣٣	—	٣١٧٬٥٣١
روديسيا الشمالية	١٩٥٣	٤٦٬١٠٠	١٨٬٥٦٠	٢٥٬٥٠٠	٨٬١٥٠	٦٬٨١٠	٧٣٬٨٢٠	٣٧٬٤٥٠	٢١٦٬٤٨٠
نياسالاند	١٩٥٣	—	١٬٤٠٠	٤٬٣٠٠	٥٬٨٠٠	١٬٨٠٠	٣٬٢٠٠	١٩٬١٠٠	٣٥٬٦٠٠
أوغندا	١٩٥٤	٧٬٩٢٢	٢٤٬٤١٤	٤٥٬٤٤٨	٧٬٦٢٥	٦٬٢٤٥	٢٨٬٤٨٦	٤٨٬٤٠٨	١٦٨٬٤٥٨
تنجانيقا	١٩٥٤	١٥٬٤٥٣	١٩٬٦٦٩	١٦٬٣٧٣	٣٤٬٢٦٢	١١٬٤٢٨	٥٠٬٩٤٦	٧٦٬٣٣٤	٢١٤٬٤٦٥
كينيا	١٩٥٤	٥٬٤٤٨	٤٢٬٧٥٤	١٩٬٤١١	٣٤٬٣٥٥	٢٢٬٠٨٠	٤٤٬٢٧٤	١٠٣٬٧٠٩	٢٧٢٬٠٣١
اتحاد جنوب أفريقيا	—	٤٩١٬٩٠٠	٤٣٦٬٠٢٩	١٠٧٬٥٩٩	٩٨٬٣٧٦	١٠٩٬٦٠٠	٨٣٠٬٩٠٠	—	٢٬٠٧٤٬٣٨٩
المجموع		٩١٠٬٢٧٨	٨٩٣٬٨٠١	٥٦٣٬٤٦٣	٤٠١٬٧٩٣	٣٦٥٬١٣٧	١٬٥٨٨٬٩٩٤	٥٦٢٬٤٦٥	٥٬٢٨٥٬٩٣١

المصدر : World Social Situation ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٧ م

وثمة حقيقة أخرى قوية المغزى كشف عنها هذا الجلول ، وهى أن ثانى أكبر مستهلك للعمل الأفريقى ، بعد قطاع «خدم المنازل وغيرهم» ، هو قطاع «الصناعات الاستخراجية» ، التى يعد التعدين الجانب الأكثر أهمية فيها . فاستخراج المعادن هو إحدى القاعدتين التوأمين للاستغلال الإمبريالى فى أفريقيا (والقاعدة الأخرى هى الزراعة) ؛ ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى فى اتحاد جنوب أفريقيا المتطور صناعيا يستخدم فى التعدين عدد من الأفريقيين يزيد على عدم المستخدم منهم فى الصناعات التحويلية . ويستوعب النقل والتجارة ، اللذان يتصلان اتصالا وثيقا بالصناعات الاستخراجية ، ٧٦٧,٠٠٠ عامل آخرين ، وهو رقم لا يختلف كثيرا عن عدد العمال المستخدمين فى الصناعات التحويلية . ويعمل أكثر من نصف مليون أفريقى فى قطاع «البناء والتشييد» ، ويعمل الرقم نفسه تقريبا فى قطاع «الإدارة العامة» — وكليهما قطاعان من العمل يتصلان بالنظام الاستعمارى القائم. ويوجه قدر كبير من أعمال البناء إلى تشييد الطرق الرئيسية والمستودعات والموانى والمطارات والمكاتب التجارية وما شابه (وهى منشآت حيوية للغاية لامتصاص ثروة أفريقيا) ، وكذلك إلى تشييد السجون وثكنات الشرطة والمبانى الحكومية المختلفة الأنواع التى تباشر منها السلطات الاستعمارية إدارتها لمستعمراتها . أما المبانى المخصصة لاحتياجات الشعب الأفريقى فلا تستهلك سوى نسبة ضئيلة للغاية من قوة العمل .

ومن المثير أيضا ، فيما يتعلق بهيكل الطبقة العاملة ووضعها ، سيادة الزراعة . إذ يوضح تقرير صادر عن الأمم المتحدة(١) ، مؤسس على أرقام تتعلق بعدد من السنوات تصل إلى عام ١٩٥١ ، وتغطى مجموعة مختارة من البلاد ، أن أكثر من مليون عامل يعملون فى الزراعة والغابات ، وأن حوالى ٣٩٠,٠٠٠ عامل يعملون فى التعدين ، وحوالى مليون عامل فى جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى ، بما فيهم ٣٧٠,٨٠٠ عامل فى الصناعة .

---

(١) Enlargement of the Exchange Economy in Tropical Africa ، ص٣–٢٤ ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٤ .

جدول ٩

استخدامات العمل الافريقي (١) حسب القطاعات الهامة

(ألف عامل)

المنطقة والسنة		الزراعة	الغابات	التعدين والمحاجر	استخدامات أخرى: توليد الطاقة الكهربائية	البناء والتشييد	الصناعة	التجارة	النقل	خدم المنازل وغيرهم	الإدارة العامة	متنوعات	المجموع	المجموع الكلي
الكنغو البلجيكي	١٩٥٠	٢٣٨و٨		١١٣و٨	—	٨٤و٨	١٣٤و٩	٦٢و١	٦٢و١	—	—	٢٥٥و٥	٦٠٩و٤	٩٦٢و٠
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	١٩٥٠	٤٤و٣	٢٢و٠	٢٧و١	—	٢٧١و١	١٤و٢	٩و١	٥و٦	٨و٢	٤٤و٤	٠و٧	٩٩و٣	١٩٢و٧(٣)
أفريقيا الغربية الفرنسية	١٩٥٧	٥٠و٠	١٠و٤	٤و٧	—	—	٤١و١	٣٩و٩	١٨و٤	—	٥٠و٨	٢٨و٩	١٧٩و٢	٢٤٤و٣
ساحل الذهب	١٩٥٠	٢٠و٠		٤٤و٣	١و٧	٣٣و٧	١٠و١	١٩و٢	١٥و٢	٩و٧	٣٠و٥	—	١٢٠و٠	١٨٣و٣(٤)
كينيا	١٩٥٠	٢٠١و٩(٥)		٨و٣	١و٤	١٦و٣	٣٤و٧	١٩و٣	٥و٢	—	٩٥و١	٦٣٨و٥	٢١٠و٥	٤٢٠و٨
نيجيريا	١٩٥٧	٥٥و٠	—	٧٠و٦	٠و٨	—	١٠و٠	—	٢٨و٧	—	٩٣و١	—	١٣١و٩	٢٥٧و٥
روديسيا الشمالية	١٩٤٩	٣٢و٤	—	٣٧و٠	—	—	٢١و٠	—	٣و٩	٣٢و٠	٩و٧	٣و٠	١٠٢و٦	١٧٢و٠(٧)
روديسيا الجنوبية	١٩٥٠	١٧٧و٠	—	٥٩و٥	٣و٧	٤٣و٠	٥٢و٠	١٩و٠	١٠و٠	٩٣و٠		٠و٨	٢٢١و٥	٤٥٨و٠(٨)
تنجانيقا	١٩٥١	٢٣٢و٧	٤و٤(٥)	١٨و٣	—	٤٥و٠	٢٨و٤	١٩و٩	٢٤و١	٥١و١	٣١و٢	—	٢٠٠و٢	٤٥٥و٤
أوغندا	١٩٥٠	٢٩و٥	٣و٦(٥)	٥و٨	—	٣٤و٥	٢٤و٤	٢و٥	٦و٤	٧و٢	٣٩و٣	—	١٣٢و٢	١٧١و٢(٩)
المجموع		١و١٢٢و٠		٣٨٩و٤	٧و٦	٢٧٤و٤	٣٧٠و٨	١٩١و٥	١٧٩و٦	١٠٨و٢	٣٩٣و١ ٩٣و٠	٣٦٠و٤	٢٠٠٦و٨	٣و٥١٨و٢

(١) بما فيهم العمال القادمون من خارج المنطقة .
(٢) المبانى والأشغال العامة .
(٣) بما فيهم ٣و٢٠٠ أوربى .
(٤) منهم ٧٧و٣٧٥ أفريقيا كانت تستخدمهم الحكومة ، ١٠٦و٩٦٣ أفريقيا كانت تستخدمهم المشروعات الخاصة .
(٥) بما فى ذلك صيد الأسماك .
(٦) بما فيهم خدم المنازل .
(٧) بما فيهم ٣٦و٠٠٠ مهاجر من مناطق أخرى .
(٨) بما فيهم ٢٥٣و٠٠٠ مهاجر من مناطق أخرى .
(٩) بما فيهم ١٨و٠٠٠ أفريقى يستخدمون فى صناعة حلج القطن التى لا توفر سوى عمالة موسمية .

المصدر : Enlargement of the Exchange Economy in Tropical Africa ، ص ٢٤ ، الأمم المتحدة، ١٩٥٤ .

ويعنى ذلك أنه فى المناطق العشر المختارة تستوعب الزراعة والغابات ٣٢٪ من مجموع قوة العمل ، وتستوعب المناجم ١١٪ أخرى . وفيما يتعلق بالمناطق المختلفة تستوعب الزراعة ٥٢٪ من العدد الكلى للعمال فى تنجانيقا ، ٤٨٪ فى كينيا ، ٣٩٪ فى روديسيا الجنوبية . (ومن المفيد أن نلاحظ أنه فى اتحاد جنوب أفريقيا أيضا تكون الزراعة هى المجال من الاقتصاد الذى تعمل فيه غالبية العمال الأفريقيين ، إذ كان يوجد فى عام ١٩٥٣ ، استنادا إلى هيلى(١) ، حوالى ٧٠٠,٠٠٠ عامل أجير أفريقى مستخدمون فى الاتحاد.)

وتوفر الصناعة الثانوية العمالة لحوالى ١٠٪ من عدد العاملين بأجر فى عشر مناطق ، ويوجد فى الكنغو البلچيكى وروديسيا الجنوبية وحدهما حوالى نصف هذا الرقم . ومع ذلك ينبغى أن يقر فى الأذهان أن الصناعة الثانوية فى أفريقيا إنما هى فى كل مكان تقريبا صناعة خفيفة ، وتتصل غالبا بالتصنيع الأولى للمنتجات الزراعية أو المعادن ، وأن جانبا كبيرا منها صناعة صغيرة . إذ يندر أن توجد أية صناعة هندسية ثقيلة أو صناعة للحديد والصلب أو للسيارات (فيما عدا عمليات التجميع) ، أو صناعة مكنات القطع والتشكيل (٢) . ويستثنى اتحاد جنوب أفريقيا بطبيعة الحال من هذه القاعدة ؛ كما أنه تجرى تنمية صناعة الحديد والصلب فى منطقة كيكيه (٣) بروديسيا الجنوبية .

بيد أن الإحصاءات بشكل عام تؤكد بصورة صارخة أن السمات الرئيسية البارزة للطبقة العاملة الأفريقية ، إنما هى السمات التى تتميز بها الطبقات العاملة التى توجد فى المستعمرات ، وتعمل فى داخل إطار الاقتصاد الاستعمارى ، ونادرا ما تمسها ريح التصنيع . إنها طبقة عاملة غير ماهرة أساسا ، ومهاجرة

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٦٠ .

(٢) Machine tools : والاصطلاح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» – المترجم .

(٣) Que Que : منطقة بوسط روديسيا الجنوبية غنية بمناجم الحديد ، ويقدر احتياطيها من الحديد بحوالى ١٦مليون طن . أقيم بها فى عام ١٩٥٢ مصنع لصهر الحديد طاقته الإنتاجية ٦٥,٠٠٠ طن ، وفى عام ١٩٥٥ أضيفت إلى المصنع أفران جديدة زادت طاقته الإنتاجية إلى ٢٠٠,٠٠٠ طن من الحديد ، ١٣٠,٠٠٠ من الصلب – المترجم .

إلى حد كبير ، وحضرية بصورة جزئية ، كما سنرى فيما سيأتى . إنها تعمل فى المناجم ، والمزارع الصغيرة ، وفى المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وتنتج البضائع التى تحتاج إليها الإمبرياليون من أجل التصدير . كما تعمل فى السكك الحديدية ، والطرق ، والموانى ، والمطارات ، كى تنقل الثروة من أفريقيا إلى الغرب ، وكى توزع البضائع المصنوعة التى يرسلها الغرب بغرض بيعها فى الأسواق الأفريقية . إنها تشيد الطرق ، وتقيم المبانى للأغراض الإدارية والتجارية ، كى تسهل استغلال المناطق وإدارتها . وهى فى المكاتب الحكومية ، وفى المؤسسات التجارية ، تساعد فى أداء الأعمال الكتابية والإدارية الحيوية بالنسبة للحكم الاستعمارى . وفى الفنادق والأندية وبيوت الأفراد تقوم بخدمة الرجل الأبيض ، وتمزج مشروباته ، وتعد طعامه ، وتنظف أطفاله ، وتغسل ملابسه وتكويها .

وفى كل اتجاه تتحرك فيه الطبقة العاملة الأفريقية تصطدم بواقع النظام الاستعمارى — الاستغلال على أيدى الشركات الأجنبية الكبيرة ، والحكم التعسفى من جانب السلطات الاستعمارية .

وقد نمت الطبقة العاملة الأفريقية بدرجة كبيرة ، وبخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة . ومن الأرجح ، كما رأينا أن يتراوح عددها الآن بين عشرة ملايين واثنى عشر مليونا ، وهى ما زالت تواصل النمو . ومن الأمور ذات الدلالة أن نموها من الناحية النسبية أسرع من نمو السكان الأفريقيين فى مجموعهم . وعلاوة على ذلك كان يوجد فى مناطق معينة نمو فى الصناعات التحويلية ، وظهور لفئة من العمال الأفريقيين شبه المهرة ، بل من العمال المهرة فى بعض الحالات ، وهذا القسم الأخير آخذ فى النمو بدوره . فى اتحاد جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، كان الأفريقيون بحلول عام ١٩٥١ يؤدون مالا يقل عن ٧٠٪ من العمل شبه الماهر .

ومع ذلك تظل الطبقة العاملة الأفريقية من الناحية الأساسية قوة عمل مهاجرة رخيصة غير ماهرة ، تُستخدم فى الزراعة والمناجم ، وتقوم بأعمال خدم المنازل ، وترتبط كل ذرة فى كيانها بنظام الاستغلال الاستعمارى .

وثمة اختبار جزئى آخر استخدم للتحقق من معدل ودرجة التغيير الذى يحدث فى أفريقيا ، وكأساس للتدليل على أن مفهوم «الثورة الأفريقية» إنما هو مفهوم تحضر العمل واستقراره . ويرجع معظم ما نشأ عن ذلك من خلط إلى ذلك القدر المعين من عدم الدقة الذى كان المصطلحان يستخدمان به . فكلمتا «التحضر» و«الاستقرار» كانتا تستخدمان فى أغلب الأحوال كل منهما مكان الأخرى ، على الرغم من أنهما تتعلقان بظاهرتين متميزتين تماما ، وإن لم تكونا غير مترابطتين .

وعلاوة على ذلك كان يوجد لدى بعض الدوائر اتجاه للمبالغة فى المدى الذى تم به التحضر ، كما كانت تستخلص نتائج متعجلة إلى حد ما فيما يتعلق بدلالته . وثمة صعوبة إضافية هى المعايير المختلفة التى كانت تستخدم لتحديد درجة التحضر . وأخيرا فإن التصريحات العامة الصادرة عن الدوائر الرسمية ، تأييدا لظهور طبقة عاملة حضرية مستقرة دائمة ، كانت تقبل بمعناها الظاهرى ، حتى على الرغم من أن الحكومات والمستخدمين فى المناطق الأفريقية المختلفة قد واصلوا ، بالنسبة لجميع الأمور السياسية ، تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية نفسها التى كانت تحول بدرجة كبيرة للغاية دون ظهور پروليتاريا كبيرة وحديثة ومستقرة وحضرية .

ولقد كان هناك بطبيعة الحال نمو للمدن فى أفريقيا فى السنوات العشرين الأخيرة ، أو نحو ذلك ، كما كانت هناك زيادة كبيرة فى أعداد سكانها الأفريقيين .

ويقدم لنا الجدول التالى، القائم على أرقام أعدها هودجكين (١)، بعض الإشارة إلى هذا النمو السريع :

---

(١) توماس هودجكين : Nationalism in Colonial Africa ، ص ٦٧ ، لندن ، ١٩٥٦ .

جدول ١٠ .

نمـــو المـــدن

المـــدن	سنة	عدد السكان
دكار (١)	١٩٣٦	٩٢,٠٠٠
	١٩٥٥	٣٠٠,٠٠٠
بنجوى (٢)	١٩٤٥	٢٥,٠٠٠
	١٩٥٥	١٠٠,٠٠٠
باماكو (٣)	١٩٤١	٢٢,٠٠٠
	١٩٥٥	١٠٠,٠٠٠
لاجوس (٤)	١٩٣١	١٢٦,٦٠٨
	١٩٥٥	٢٧٠,٠٠٠
ليوپولدڤيل (٥)	١٩٤٠	٤٦,٨٤٤
	١٩٥٥	٣٤٠,٠٠٠
إنوجو (٦)	١٩٣١	١٥,٠٠٠
	١٩٥٥	٦٠,٠٠٠
إليزابيثڤيل (٧)	١٩٤٠	٢٦,٧٨٩
	١٩٥٥	١٢٠,٠٠٠

(١) Dakar : انظر ، ص ٥٥٩ — المترجم .
(٢) Bangui : انظر ، ص ٥٥٩— المترجم .
(٣) Bamako : انظر ، ص ٥٥٩ — المترجم .
(٤) Lagos : انظر ، ص ٥٥٩— المترجم .
(٥) Leopoldville : انظر ، ص ٥٦٠— المترجم .
(٦) Enugu : انظر ، ص ٥٦٠ — المترجم .
(٧) Elizabethville : انظر ، ص ٥٦٠— المترجم .

وتوفر لنا دراسة صدرت مؤخراً عن اليونسكو (١) الأرقام التالية عن بعض المدن الأفريقية الرئيسية الأخرى فى أفريقيا :

الجدول ١١

نمو المدن

المدن	عدد السكان	
نيروبى	١٠٩,٠٠٠	(١٩٥١) (حوالى نصفهم من الأفريقيين)
دوالا	٥١,٠٠٠	
فريتون (٢)	٦٤,٠٠٠	
أكرا	١٣٦,٠٠٠	
پورت هاركورت (٣)	٥٠,٠٠٠	
كوماسى (٤)	٧٨,٠٠٠	
إبادان (٥)	٤٥٩,٠٠٠	
كانو (٦)	١٣٠,٠٠٠	
برازاڤيل (٧)	٦٤,٠٠٠	
متادى	٥٣,٠٠٠	(١٩٥٣)
ستانلى ڤيل (٨)	٤٩,٠٠٠	(١٩٥٣)
ممبسة	٨٥,٠٠٠	(منهم ٤٣,٠٠٠ من الأفريقيين)
دار السلام (٩)	٧٠,٠٠٠	(١٩٤٨) (منهم ٥١,٠٠٠ أفريقى)

(١) اليونسكو : المرجع السابق .
(٢) Freetown : انظر ، ص ٥٦٠ — المترجم .
(٣) Port Harcourt : انظر، ص ٥٦٠ — المترجم .
(٤) Kumasi : انظر ، ص ٥٦١ — المترجم .
(٥) Ibadan : انظر ، ص ٥٦١ — المترجم .
(٦) Kano : انظر ، ص ٥٦١ — المترجم .
(٧) Brazzaville : انظر ، ص ٥٦٢ — المترجم .
(٨) Stanleyville : انظر، ص ٥٦٢ — المترجم .
(٩) Der-es-Salam : انظر ، ص ٥٦٢ — المترجم .

ولا ريب أن المدن الأفريقيـــة قد واصلت النمو منذ أن جمعت هذه الأرقام، وذلك صحيح بكل تأكيد فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية على سبيل المثال . إذ يوضح تقرير لجنة پلومان (١) Plewman Commission Report في الحقيقة أن عدد الذكور البالغين المستخدمين فى البلديات والضواحى السبع فى روديسيا الجنوبية قد زاد من ٩٧,٣١٤ فى عام ١٩٤٦ ، إلى ١٩٨,٥٤٢ فى عام ١٩٥٦ — وهى زيادة تقدر بأكثر من ١٠٠٪ فى بحر عشر سنوات .

جدول ١٢

عدد الافريقيين الذكور فى مدن روديسيا الجنوبية

	سولزبرى	بولاوايو	أومتالى	جويلو (٢)	جاتوما (٣)	كيكيه	فورت (٤) ڤيكتوريا	المجموع
١٩٣٦	٢٠,٠١٠	١٥,٠٧٠	٣,٥٢٣	٢,١٢٥	١,٦٩٧	٣,٢١٣	—	٤٥,٦٣٨
١٩٤٦	٤٥,٢١٦	٣٢,٤١٣	٦,٣٥٣	٧,١٤١	٢,٣٨٥	٣,٨٠٦	—	٩٧,٣١٤
١٩٥١	٧٣,٠٩٤	٥٤,٣٩٢	١٠,٥٦٩	١٠,٠٢١	٤,٤٦٢	٤,٨٤٣	٢,٧٣٥	١٦٠,٦١٦
١٩٥٦	٩٩,١٣١	٦٣,٩٠٦	١٣,٢٥٤	١٠,٣١٥	٤,١١٧	٤,٦٢٦	٣,١٩٣	١٩٨,٤٥٢

المصدر : المكتب الإحصائى لوسط أفريقيا Central African Statistical Office

ويوضح تقدير (٥) ورد بهذا التقرير نفسه : لمجموع السكان الأفريقيين فى هذه المناطق البلدية الحضرية السبع — رجالا ونساء وأطفالا — أن هذا المجموع قد زاد من ٢٤٨,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٥١ إلى ٣٢٤,٧٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٦ .

---

(١) Report of the Urban African Affairs Commission ، سولزبرى ، ١٩٥٨ ، تقرير لجنة پلومان ، ص ١٦ .

(٢) Gwelo : من المراكز الصناعية الهامة بروديسيا الجنوبية . وقد أقيم بها مصنع لصهر الخامات الحديدية — المترجم .

(٣) Gatooma : مركز تعدينى هام ، ويوجد فى المناطق المحيطة بها المغنسيوم والولفرام — المترجم .

(٤) Fort Victoria : مدينة صناعية وتعدينية هامة بوسط روديسيا الجنوبية . توجد بجوارها مناجم لمعدن الليثيوم الذى يستخدم فى صناعة الألومنيوم ، كما أصبح أحد العناصر الأساسية فى الصناعات الذرية . وتوجد بجوارها مناجم للقصدير والبريليوم — المترجم .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٧ .

جدول ١٣

مجموع السكان الافريقيين فى مدن روديسيا الجنوبية

	١٩٥١	١٩٥٦
سوازبرى	١٠٤,٠٠٠	١٥١,٠٠٠
بولاوايو	٩٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠
أومتالى	١٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
جويلو	١٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠
جاتوما	٦,٦٠٠	٦,٩٠٠
كيكيه	٧,٥٠٠	٧,٨٠٠
فورت ڤيكتوريا	٦,٩٠٠	—
المجموع	٢٤٨,٠٠٠	٣٢٤,٧٠٠

وعلى أساس اعتبار جميع البلديات والمدن الممتدة (١) ، بما فيها الضواحى والمدن الممتدة المقامة بجوار المناجم ، مناطق «حضرية» إذا كان عدد السكان غير الأفريقيين بها ، وقت إجراء تعداد عام ١٩٥٦ ، أكثر من ١,٥٠٠ نسمة ، تستخلص لجنة پلومان أن «٣٧٪ من العدد الكلى للأفريقيين كانوا يعملون فى مناطق حضرية حسب تعريفها على هذا النحو» .

جدول ١٤

موجز التوزيع الحضرى ـ الريفى للافريقيين المستخدمين فى روديسيا الجنوبية : حسب تعداد ١٩٥١ ، ١٩٥٦

تعداد ١٩٥١			تعداد ١٩٥٦		
مناطق حضرية	مناطق ريفية	المجموع	مناطق حضرية	مناطق ريفية	المجموع
١٨٣,٥٨٢	٣٤٦,٦٢١	٥٣٠,٢٠٣	٢٢٤,٩٠٥	٣٨٥,٠٤٨	٦٠٩,٩٥٣

وسواء قبل المرء المعيار المتعجل إلى حد ما الذى طبقته لجنة پلومان ،

(١) Township : وحدة إدارية مساحتها بشكل عام حوالى ٩٠ كيلو مترا مربعا ، يشيع وجودها فى المنطقة الشرقية من الولايات المتحدة . تتكون فى العادة من مدينة صغيرة كنواة ، وتنتشر حولها مجموعة وحدات أو مناطق عمرانية . وكلمة «مدينة ممتدة» مجرد ترجمة اجتهادية ، إذ لم أجد ترجمة أخرى مناسبة فى القواميس المتاحة ـ المترجم .

أم لم يقبله ، يتضح الاتجاه نحو التحضر بكل جلاء ، وهو الاتجاه الذى تكشف عنه بالمثل الأرقام التى أوردناها فيما سبق .

ولا تقل دلالة تلك الأرقام التى تتضح فى مناطق أخرى متعددة . ففى السنغال كان يعيش ١٨٪ من الأفريقيين فى مدن يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، وذلك فى عام ١٩٤٣ (١) . وقد جاء بتقرير لاحق(٢) أن التحضر «قد قطع فى السنغال شوطا أبعد مما قطعه فى أى جزء آخر من أجزاء أفريقيا الغربية الفرنسية» ، ويقدر هذا التقرير أن نصف مليون نسمة ، أى نحو ٢٥٪ من السكان ، يعيشون فى المدن ، منهم ربع مليون نسمة فى دكار ، ٣٩,٠٠٠ نسمة فى سان لوى (٣) ، ٣٩,٠٠٠ نسمة فى لاولوك (٤) ، ٣٩,٠٠٠ نسمة فى تييز (٥) . وفى الكنغو البلچيكى تشير التقارير الخاصة بعامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ إلى أن قرابة نصف مليون أفريقى — وهو رقم أقل قليلا من نصف قوة العمل — كانوا فى تلك الفترة يعيشون فى المدن . وفى الكنغو الأوسط (فى عام ١٩٥٣) كان ١٦٪ من السكان يعيشون فى برازاڤيل وپوانت نوار وحدهما .

وفى اتحاد جنوب أفريقيا ، أكثر المناطق تطورا من الناحية الصناعية فى أفريقيا ، قطع التحضر بطبيعة الحال شوطا أبعد مما قطعه فى أى مكان آخر . وفى وقت إجراء تعداد عام ١٩٢١ كان من المقدر أن ٥٠٨,٠٠٠ من السكان الأفريقيين ، أى ١٣٪ منهم ، سكان حضريون . وفى وقت إجراء تعداد عام ١٩٥١ ارتفع الرقم إلى ٢٢,٣١٢,٠٠٠ ، أى أكثر قليلا من ٢٧٪ ؛ واليوم يقدر هذا الرقم بحوالى ٣,٥٠٠,٠٠٠ ، أى قرابة ٣٥٪ . وفى چوهانسبرج وحدها ، بلغ عدد الأفريقيين ٣٥٧,١٧٥ نسمة فى

(١) الأستاذ چورچ بالانديير : بحث ورد فى تقرير اليونسكو ، المرجع السابق .
(٢) دكتور پ . ميرسييه : بحث ورد فى تقرير اليونسكو ، المرجع السابق .
(٣) Saint-Louis : انظر ، ص ٥٦٣ — المترجم .
(٤) وردت فى الكتاب هكذا Laolock ، وصحتها كاولاك Kaolak — المترجم .
(٥) Thiès : مدينة هامة ، ومركز لتعدين الفوسفات بجمهورية السنغال — المترجم

عام ١٩٤٦ ، أى أكثر من العدد الكلى للأفريقيين الذين كانوا يقيمون فى كل المراكز الحضرية بالاتحاد فى عام ١٩٠٤ .

كذلك يتضح الاتجاه نحو تحضر الأفريقيين بجلاء من الأرقام التى يقدمها **الاستقصاء الاقتصادى لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠**(١) . فى الكمرون الفرنسى زادت النسبة المئوية للأفريقيين المقيمين فى المدن ، من ٢,٤٪ فى عام ١٩٣٧ ، إلى ٥,٥٪ فى عام ١٩٥٧ ؛ وفى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، من ١,٧٪ فى عام ١٩٣٦ ، إلى ٤,٤٪ فى عام ١٩٥٦ ؛ وفى أفريقيا الغربية الفرنسية ، من ١,١٪ فى عام ١٩٣٦ ، إلى ٤,١٪ فى عام ١٩٥٦ ؛ وفى مدغشقر ، من ٣,٩٪ فى عام ١٩٣٦ ، إلى ٥,٦٪ فى عام ١٩٥٦ ؛ وفى اتحاد وسط أفريقيا ، من ٤٪ فى عام ١٩٥١ ، إلى ٥,٥٪ فى عام ١٩٥٦ ؛ وفى أفريقيا الجنوبية الغربية ، من ٥,٩٪ فى عام ١٩٣٦ ، إلى ٩,٤٪ فى عام ١٩٥١ ؛ وفى توجولاند الفرنسية ، من ١,٨٪ فى عام ١٩٣٦ ، إلى ٣,٧٪ فى عام ١٩٥٦ .

وبرغم ذلك ما زالت المدن الأفريقية صغيرة نسبيا ، إذا ما قورنت بالمناطق المتخلفة الأخرى من العالم ، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية . وعلاوة على ذلك ما زال عدد الأفريقيين المقيمين فيها يشكلون أقلية لا وزن لها بالنسبة لمجموع السكان الأفريقيين . والحقيقة أن تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الاجتماعى العالمى (٢) يفيد أنه بينما يعد ٧٥٪ من الأوربيين البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة ، و٧٠٪ من العرب والأسيويين البالغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠ نسمة ، الذين يعيشون فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى ، من سكان المدن ، يعيش ٦٪ فقط من مجموع السكان الأفريقيين وغير الأفريقيين فى مدن يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة ، ويعنى ذلك **ان عدد الأفريقيين جنوبى الصحراء الكبرى ، الذين يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة ، يبلغ حوالى ستة ملايين نسمة تقريبا ـ أى أقل قليلا من ٤٪ من مجموع السكان الأفريقيين** . وهذا رقم صارخ ليس فقط بالنسبة للبلاد الصناعية ــ

(١) المصدر : الجدولان ١ ، ٢ ، ص ١٤ ، ECSA ، المرجع السابق .

(٢) World Social Situation ، المرجع السابق ، ص ١٨ ، ٩٣ .

مثل انجلترا وويلز (١٩٥١) ، ٦٩٪ ؛ استراليا (١٩٥١) ، ٥٧٪ ؛ الولايات المتحدة (١٩٥٠) ، ٤٣٪ ؛ الاتحاد السوفييتى (تعداد عام ١٩٥٩) ، ٣٥٪ — ولكنه يقل كثيرا أيضا عن البلاد المتخلفة الأخرى — الهند (١٩٥١) ، ١٢٪ ؛ إيران (١٩٥٠) ، ٢١٪ ؛ مصر (١٩٤٧) ، ٢٩٪ ؛ كوبا (١٩٥٠) ، ٣٣٪ ؛ المكسيك (١٩٥٠) ، ٢٤٪ ؛ سيلان (١٩٤٦) ، ١١٪ .

ومن الواضح أن التعميمات المتعجلة حول التحضر الأفريقى إنما هى تعميات مبتسرة إلى حد ما .

وتعد الضآلة المتناهية لعدد الأفريقيين الذين يعيشون فى المدن تأكيدا آخر لطابع المستعمرات الذى يتسم به الاقتصاد الأفريقى ، فالتحضر الحقيقى فى المجتمع يكون من العوامل المتصلة بالتصنيع ، وبخاصة الإنتاج على مستوى المصانع الكبيرة . بيد أننا إذا تكلمنا بصورة عامة ، وبصرف النظر عن استثناءات معينة ، لا يعد الإنتاج على هذا المستوى ، بأى معدل كبير الوزن ، قسمة مميزة لأفريقيا ؛ ومن ثم فإنه حتى المدن التى تطورت لاتعد من الناحية الأساسية مدنا صناعية أو مراكز للصناعات التحويلية .

ويؤكد كتاب **الوضع الاجتماعى العالمى** أن كثيرا من المدن فى أفريقيا «قد أقيمت فى إطار استعمارى ، كى يستخدمها غير الأفريقيين ، وكانت تعتبر أصلا كمواقع إدارية وعسكرية وتجارية أو كمراكز للتعدين ، ولم يقصد بها أن تضم أعدادا كبيرة من السكان الأفريقيين الدائمين» (١) .

وإذ يبرز هودجكين (٢) أنه كانت توجد فى أجزاء من أفريقيا ، قبل مجىء الأوربيين ، جماعات حضرية — كانو وتمبكتو (٣) وجاو (٤) وجنى (٥)

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٥-٩٦ .
(٢) هودجكين : المرجع السابق ، ص ٦٤ .
(٣) Timbuktu : انظر ، ص ٥٦٣ — المترجم .
(٤) Gao. : انظر ، ص ٥٦٥ — المترجم .
(٥) Jenné : انظر ، ص ٥٦٦ — المترجم .

وولاته (١) — يؤكد أن مثل هذه المراكز لا يجمعها أى شبه بالمدن الحديدة، التى تعد جوهرياً نتاجا للعصر الاستعمارى.

«إن هذه المدن الأفريقية الجديدة تختلف عن تمبكتو بقدر ما تختلف ستوك — أون — ترنت (٢) عن تشيشستر (٣).»

ويوضح هودجكين نفسه تعقيبا على ذلك أنه حتى إشارته إلى ستوك — أون — ترنت تعد مضللة بعض الشيء، ما دامت المدن الأفريقية، مثل دكار أو لاجوس، إنما هى شيء مختلف تماما عن المراكز الصناعية فى بريطانيا.

«إن سبب وجودها، وأساس حياتها الاقتصادية، ليس الصناعة على مستوى المصانع الكبيرة، وإنما التجارة. لقد خلقت هذه المدن لمواجهة احتياجات التجارة الأوربية، ووظيفتها الرئيسية هى أن تستنزف من أفريقيا ما تنتجه من الفول السودانى ومنتجات النخيل والبن والكاكاو والقطن والمعادن؛ وأن تضخ فى داخل أفريقيا البضائع الاستهلاكية الأوربية — الملابس والكيروسين والدراجات ومكنات الخياطة. ونقاطها المحورية هى ... مستودعات البيوت التجارية الكبيرة.» (٤)

يقول ريتشارد — مولارد فى وصفه لطابع كاولاك (٥)، أحد موانى السنغال:

«إن المدينة تدين بوجودها كله للفول السودانى.» (٦)

وبالطريقة نفسها تعد كمبالا (٧) فى المحل الأول سوقا للقطن، وكماسى سوقا للكاكاو، وإليزابيثفيل للنحاس، وهلم جرا.

(١) Walata : انظر، ص ٥٦٧ — المترجم.
(٢) Stoke-on-Trent : انظر، ص ٥٦٧ — المترجم.
(٣) Chichester : انظر ص، ٥٦٨ — المترجم.
(٤) المرجع نفسه، ص ٤ — ٦٥.
(٥) عاد المؤلف فذكر اسم هذه المدينة Kaolack صحيحا فى هذه الفقرة — المترجم
(٦) ج. ريتشارد — مولارد «Villes d'Afrique Noire» فى «بريزنس أفريكين»، العدد ١٥، ١٩٥٤. نقلا عن، هودجكين، المرجع السابق.
(٧) Kampala : انظر، ص ٥٦٨ — المترجم.

وما دامت المدن الأفريقية ترتبط عادة بالتجارة ، وبتصدير المواد الأولية الأفريقية ، واستيراد البضائع الأوربية المصنوعة ، فإنها تتصل اتصالا وثيقا بالنقل والمواصلات . فكثير منها موانى بحرية هامة — دكار ، سيكوندى — تاكورادى (١) ، أكرا ، لاجوس ، ممبسة ، دار السلام — أو موانى نهرية مثل برازافيل وليوبولدفيل ، أوماعدا ذلك مراكز هامة للنقل بالطرق والسكك الحديدية .

وإلى جانب وظيفة المراكز الحضرية الأفريقية كقواعد للتجارة والنقل ، أو كمدن أسواق market-towns ، اتخذ عدد منها وظائف الإدارة . وبطبيعة الحال يعد هذا جزئيا نتيجة للطابع الاستعمارى للاستغلال ، وللحاجة إلى حماية مصالح الاحتكارات الأجنبية فى مراكزها التجارية الرئيسية ، وكذلك لضرورة إنشاء جهاز للقمع يستند على الخطوط الرئيسية للمواصلات (٢) . ولمواجهة احتياجات الطبقة الإدارية ، وكلها من الأوربيين تقريبا نتيجة للحكم الاستعمارى ، ولمساعدتها على القيام بأنشطتها المختلفة ، نفذ برنامج ضخم للتشييد — مكاتب حكومية ، مواصلات تليفونية ، مكاتب للبريد ، أندية ، فنادق ، إلى جانب كل الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة المعتادة التى تعتبرها البيروقراطية الإمبريالية حقاً من حقوقها . ويؤكد هودجكين أن المدن الحديدة « تعد جزئيا بالتالى نتيجة للحاجة إلى أجهزة بيروقراطية أكبر ، وإلى قدر أكبر من العمل الأفريقى للقيام بأعمال التشييد . » (٣)

وثمة نوع آخر من المدن ينبغى الإشارة إليه ، وهو مدينة التعدين الممتدة mining township . وهذه المدن تكون عادة عبارة عن جماعات صغيرة مبعثرة ، تختلف كثيرا جدا فى طابعها عن المركز الحضرى المعتاد . ولما كان معظم عمال المناجم الأفريقيين عمالا مهاجرين ، فإنه يغلب على مثل هذه

(١) Sekondi-Takoradi : انظر ، ص ٥٦٨ — المترجم .

(٢) علمت قبل الحرب ، من ضابط بريطانى كبير بالجيش الهندى ، أن آلية القمع بأكلها فى حالة الثورة تقوم على السكك الحديدية ، مع الربط بين وظائف محطات السكك الحديدية العادية فى نقل الركاب والبضائع ووظائف المراكز العسكرية .

(٣) هودجكين : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

المدن السمات المميزة للإقامة الدورية makeshift ، التى لابد أن يربط المرء بينها وبين المعسكرات التى تقام للعمال المهاجرين ، وذلك بدلا من المؤسسات الأكثر استقرارا والوظائف الاجتماعية وغيرها من التسهيلات التى يتوقع المرء أن يجدها فى المدينة . وتعد مدن التعدين الممتدة مرة أخرى تعبيرا نموذجيا عن النظام الاستعمارى ؛ فهى تتكون أساسا من مجمع أشبه بالثكنات يرغم العمال الأفريقيون فيه على أن يعيشوا فى ظل انضباط شبه عسكرى. وبصرف النظر عن عمليات التعدين نفسها ، لايوجد سوى قدر ضئيل جدا من النشاط الاقتصادى ؛ أما الظروف الاجتماعية والتسهيلات الثقافية والترفيهية ، فهى كما يمكن أن يتصور المرء على الفور متجانسة مع هذا الأساس الاقتصادى :

ويوجد أيضا عدد من معسكرات السكك الحديدية التى تشارك مدن التعدين الممتدة ، فى نواح كثيرة ، سماتها المميزة .

وهناك قسم آخر من العمال لايدرج فى الدراسات الخاصة بالمراكز الحضرية الرئيسية ، وهو القسم المستخدم فى الزراعة الأوربية (وإلى حد ما فى الزراعة الأفريقية) . والعمال الزراعيون عمال موسميون بدرجة كبيرة ، يعيشون فى بعض الأحيان على تخوم المزارع :

ومن الواضح أنه لا نمو المدن فى أفريقيا ، ولا العدد المتزايد لسكان المدن من الأفريقيين ، يشكل أى دليل على وجود ثورة صناعية فى أفريقيا . ومن المسلم أن كون زهاء ستة ملايين أفريقى يعيشون فى مدن يزيد تعداد سكانها على عشرين ألف نسمة لا يدل على انجذاب الأفريقيين إلى اقتصاد نقدى ، ولا على إدخال الفلاحين الأفريقيين ، بصرف النظر عن ذلك التطور ، فى أنشطة مكسبة للأجر . وفى مناطق معينة يحدث ذلك ، كما رأينا ، على نطاق كبير وبسرعة لا بأس بها . ولكن مادام عدد الأفريقيين الذين يعيشون فى مدن أفريقية لايزيد على ٤٪ من مجموعهم ، وما دامت المدن نفسها من الناحية الأساسية مراكز للنقل والتجارة والإدارة ، أكثر منها مراكز للصناعات التحويلية ، نكون ما يسمى «تحضر» بوضوح مجرد عملية لم يقطع تطورها بعد شوطا طويلا :

خدمة احتياجات الرجل الأبيض

من الأسباب التى أدت إلى ألا يقطع تحضر الأفريقيين شوطا كبيرا إلى الأمام ، أنه فيما يتعلق بالمناطق الرئيسية لاستيطان البيض كانت السياسة الحكومية المتعمدة هى إبقاء الأفريقيين بعيدا عنهاباعتبارها مناطق ذات امتياز خاص للرجل الأبيض .

ويتجلى الاستبعاد الصارم للشعب الأفريقى من تلك القطاعات التى يقطنها الأوربيون فى المدن، أو حتى من المدن جملة ، بأقصى مظاهره فى اتحاد جنوب أفريقيا وفى روديسيا الجنوبية .

« إن الأهالى لاينبغى أن يسمح لهم بدخول المناطق الحضرية ، التى تعد جوهريا من خلق الرجل الأبيض ، إلا إذا توافرت لديهم الرغبة فى دخولها وخدمة **احتياجات الرجل الأبيض** ، وينبغى أن يغادروها عندما يكفّون عن خدمة هذه الاحتياجات. »

هذا ما أعلنه مستر ستالارد (١) ، رئيس لجنة الحكم المحلى فى جنوب أفريقيا . وقد جسد قانون (المناطق الحضرية) الأهلية (٢) ، الذى أدخلته حكومة سمطس (٣) فى عام ١٩٢٣ ، هذه المبادئ العنصرية الصارخة. وبمقتضى هذا القانون تقتصر إقامة الأفريقيين الحضريين على مناطق محددة معينة ، ويكون عددهم فيها محددا ، كما تفرض الرقابة على إقامتهم فى أى مكان آخر ، وذلك لضمان أن يعيش الأفريقى لا حيث يرغب ، وإنما حيث يقرر الأوربيون .

---

(١) س. و. ستالارد : كان من أشد العنصريين تطرفا فى جنوب أفريقيا . انفصل فى عام ١٩٣٤ عن ائتلاف سمطس–هرتزوج بسبب شدة تطرفه ،وكون حزب الدمنيون Dominion Party – المترجم .

(٢) The Native (Urban Areas) Act : صدر لهذا القانون تعديل فى عام ١٩٥٤ ، تحت اسم The Native (Urban Areas) Consolidation Act ، طردت بمقتضاه أعداد ضخمة من الأهالى من المناطق الحضرية – المترجم .

(٣) Jan Christian Smuts : انظر ،ص ٥٢٠– المترجم .

يقول هيلي(١) ، «في المناطق الحضرية ، وبخاصة تلك التي يعلن عنها لهذا الغرض ، يحظر دخول الأفريقيين عدا في الأحوال المنصوص عليها ... فكل ذكر يدخل منطقة كهذه ينبغي أن يحصل على وثيقة تشهد بأن لديه إذنا بأن يوجدفيها ، ويمكن للسلطات أن ترفض إعطاء المزيد من التصاريح إذا كان يوجد بالفعل فائض من العمال . وينبغي على المستخدمين الحصول على إذن قبل إدخال أفريقيين في المنطقة ، ويجب عليهم أن يتعهدوا بإعادتهم إلى قراهم عند نهاية خدمتهم .»

إن التفرقة العنصرية المتعمدة ، التي تعد جزءا جوهريا من السياسات التي اتبعتها الحكومات البيضاء في أفريقيا ، تسفر بدورها عن تطور المدن الممتدة الأفريقية المنفصلة على بعد عدة أميال من المدينة الأوربية . وكلما توسعت المدينة الأوربية ، زادت الانتهاكات التي تقترف في حق المنطقة التي يقطنها الأفريقيون ، فتزال المدن الممتدة الأفريقية ، ويدفع الشعب الأفريقي مسافات أبعد عن المدن الأوربية . وقد تم تنفيذ ذلك في اتحاد جنوب أفريقيا نتيجة «لقانون المناطق السكنية» (٢) الصادر في عام ١٩٥٠ ، وقانون «إعادة توطين الأهالي» (٣) الصادر في عام ١٩٥٤ . وبمقتضى هذين القانونين ، اللذين صدرا ظاهريا . بهدف تركيز المواقع السكنية المبعثرة في مناطق مفردة ، فقد آلاف الأفريقيين بيوتهم . ففي عام ١٩٥٥ ، على سبيل المثال ، طرد سبعة آلاف أفريقي من المناطق التي تقع على المشارف الغربية لجوهانسبرج (سوفياتون Sophiatown ، مارينيكلير Maryinclare ، نيوكلير Newclare) ، ونقلوا إلى موقع يبعد عدة أميال عن المدينة .

---

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٥٦٧ .

(٢) Group Areas Act : كان أحد القوانين ضمن سلسلة القوانين التي استهدفت وضع قانون سمطس لأراضي الأهالي Smut's Natives Land Act ، الصادر في عام ١٩١٣ ، موضع التنفيذ . وقد صدر قانون سمطس لوقف تغلغل الأهالي في مناطق الأوربيين أو العكس – المترجم .

(٣) Natives Resettlement Act : وهو القانون الذي قضى بأن تزال بصورة تعسفية جائرة المدن الممتدة الوطنية المقامة على مشارف جوهانسبرج – المترجم .

ولا تختلف المشكلة فى روديسيا الجنوبية عنها فى اتحاد جنوب أفريقيا . وقد أكد ليبز (١) أنه ما دام الأفريقيون لا يستطيعون امتلاك الأرض ، بمقتضى «قانون تخصيص الأرض »(٢) ، فإنهم لا يستطيعون امتلاكها فى المدن ، إذ أن المدن تقع جميعاً فى المناطق الأوربية . ونتيجة لذلك لا يكون بوسع الأفريقيين سوى أن يقيموا فى المنطقة الأوربية بناء على إذن من مستخدميهم ، أو فى المواقع الحضرية الأهلية ، أو فى المدن الممتدة الأفريقية المجاورة للمدن الأوربية . وبالنسبة للشعب الأفريقى ترقى نتائج هذه القيود إلى مرتبة الكارثة .

« ما دام توفير وسائل الإقامة للرجال الذين يعيشون بمفردهم أرخص بكثير من توفيرها للرجال الذين يعيشون مع أسرهم ، تصبح المواقع السكنية الحضرية ، مثل أحياء الخدم فى الضواحى السكنية الفاخرة suburban gardens أشبه بالثكنات منها بالمنازل . وينتقل الجزء الأكبر من قوة العمل باستمرار جيئة وذهاباً بين هذه المواقع وداخلية البلاد ، ويندر أن يظل الأفريقى فى أى عمل يقوم به وقتا يكفى لأن يبدأ أداءه بكفاية ، وذلك لأنه على الرغم من أن معظم الأفريقيين لم يعودوا يجيئون فقط لكسب ما يكفى لسداد الضرائب المقررة عليهم ، فإنه ينبغى عليهم أن يتركوا حياتهم الأسرية وراءهم فى المعازل ، ومن الطبيعى أن يحملهم ذلك على العودة مرة أخرى إلى هناك . » (٣)

بيد أنه سواء فى اتحاد جنوب أفريقيا أو فى روديسيا الجنوبية ، وكذلك فى المناطق الأخرى لاستيطان البيض ، تدخل سياسة الحكومة مراراً فى نزاع مع الوقائع القاسية للتطور الاقتصادى ومع متطلبات المستخدمين الاوربيين .

---

(١) كولين ليز : European Politics in Southern Rhodesia ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٢) Land Apportionment Act : فى عام ١٩١٣ صدر فى جنوب أفريقيا « قانون أراضى الأهالى » Natives Land Act ، الذى قضى بتحديد المناطق التى يسمح للافريقيين فيها بشراء الأراضى وامتلاكها . وفى عام ١٩٣٧ صدر « مرسوم تعديل القوانين الأهلية » Native Laws Amendment ، الذى خول السلطة التنفيذية منع المزيد من الأفريقيين من دخول المدن ، وإرغام المجالس البلدية على عزل الأفريقيين عن المستوطنين البيض ، وكان هرتزوج ، الذى صدر هذا المرسوم فى عهد وزارته ، يأمل أن يصبح فى إمكان « المعازل الموسعة » إيواء معظم الأفريقيين ، بحيث يمكن اعتبار من يعملون لدى البيض زوارا مؤقتين من المعازل — المترجم .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

فالعمل الموسمى والمهاجر قد يكون مناسبا بدرجة كبيرة لاحتياجات المزارع والمناجم ، بيد أن مصالح الصناعات التحويلية الأحدث عهدا تحتاج إلى عدد معين من العمال الأفريقيين الأكثر مهارة .

يقول دكتور دى كيوبيه[1] : «إن المناطق الصناعية الأكثر حجما منهمكة فى الحقيقة فى عملية تكامل اقتصادى فيما بين العناصر على درجة كبيرة من النشاط» . وهو يؤكد أن هذه العملية تمليها حاجة الصناعة التى لامناص منها إلى العمل – العمل الذى تزداد الحاجة إلى أن يكون «أكثر خبرة وتمرسا ، أكثر ملاءمة لعادات المجتمع الصناعى الحديث» . ومن ثم يوجد «صدام أساسى بين التكامل الطبيعى للحياة الحضرية والجهود غير التاريخية لفرض «التفسخ» على المراكز الحيوية للرخاء الاقتصادى لجنوب أفريقيا» .

وهكذا يصبح الأفريقيون متكاملين فى الصناعة ، وعلى الرغم من القوانين واللوائح الحكومية ، فقد حدثت درجة كبيرة من التحضر . ومع ذلك لا يمكن التأكيد كثيرا على أن نمو التحضر الأفريقى لم يكن فى الأساس نتيجة للسياسة الحكومية . وعلى العكس فقد حدث ذلك النمو على الرغم من عزوف الحكومة عن أن تفعل ذلك .

الاستقرار – الحقيقة والخيال

إن مسألة التحضر ، كما ذكرنا فيما سبق ، تتصل اتصالا وثيقا بمسألة استقرار العمل Stabilisation of Labour . وتشير أرقام التحضر إلى عدد الأفريقيين المقيمين فى المدن فى أى وقت معطى ؛ على حين تكشف أرقام الاستقرار عن المدى الذى يتخلى به هؤلاء الأفريقيون عن إطار هجرتهم المستمرة بين المدينة والريف ، ويستوطنون مع زوجاتهم وأطفالهم كمقيمين دائمين فى المناطق الحضرية .

وطيلة السنوات الكثيرة الماضية كانت التقارير الرسمية واللجان الحكومية

(١) س. و. دى كيوبيه : « Fears and Pressures in the Union of South Africa » ، فى أفريكان تودى ، ١٩٥٥ .

تسترعى الأنظار مرارا إلى مدى ما ينطوى عليه نظام العمل المهاجر من تبديد ، وكثيرا ما كانت تؤكد على ضرورة تشجيع إقامة قوى عمل أفريقية دائمة فى المناطق الحضرية ومراكز النشاط الاقتصادى الرئيسية .

«من المعتقد على نطاق واسع الآن أن الاستقرار فى المناطق الحضرية يعد الشرط الجوهرى لخلق قوة عمل أفريقية ذات كفاية .» (١)

ولكن هل حدث مثل هذا الاستقرار حقيقة ؟ إن كثيرين من المعلقين ، مشيرين إلى المثل الخاص بالكنغو البلچيكى واتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وحزام النحاس فى روديسيا الشمالية ، قد يردون على هذا السؤال بالإيجاب . والتعليق الأكثر دلالة الذى يمكن تقديمه فيما يتعلق بمثل هذه المزاعم ، هو أن حوالى ٤٪ فقط من الأفريقيين يعيشون فى المدن التى يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة — وأنه حتى بين هذه النسبة الضئيلة توجد نسبة جوهرية ليست عمالا ، ناهيك عن العمال المستقرين .

ومع ذلك ينبغى أن يقال إنه على الرغم من أن الصورة الشاملة لأفريقيا فى مجموعها لاتدل على أى تحول حاسم نحو استقرار العمل ، توجد لذلك استثناءات جزئية ، كما فى اتحاد جنوب أفريقيا والكنغو البلچيكى ، وبدرجة أقل فى روديسيا الشمالية والجنوبية، ولو أن الاتجاه نحو التحضر والاستقرار ، حتى فى هذه الحالات أيضا ، لا يكون بأية حال راجعا كله ، إن لم يكن غير راجع على الإطلاق ، إلى السياسة الرسمية . وعلى النقيض ينبغى أن يقال إنه على الرغم من الحجج التى تقدمها اللجان المختلفة ، لم تبد الحكومات ولا المستخدمون فى أفريقيا حماسة استثنائية لفكرة الاستقرار : وذلك للأسباب التى أشرنا إليها فى الفصل السابق . ويسلم هيلى ، مع تحفظه المعتاد ، بأنه «فى حالات معينة أصبح مبدأ الاستقرار قضية مثار جدل فى فى سياسة الدولة» . (٢) وهو يرغم على أن يضيف إلى ذلك «أنه يبدو أن كلا من الحكومة وشركات تعدين النحاس فى روديسيا الشمالية قد خامرها

(١) World Social Situation ، المرجع السابق ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٧ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٨٨ .

فى وقت واحد بعض الشك فيما يتعلق بملاءمة تطبيق مبدأ الاستقرار . فوجود قوة كبيرة من العمال الأفريقيين المستقرين يمكن أن يخلق للدولة مسئولية خطيرة إذا حدثت مرة أخرى فترة كساد مثل تلك التى عانت منها المناجم فى وقت ما . »

وهذه الإشارة إلى الكساد فى المناجم إنما تتعلق بالفترة السابقة للحرب التى شهدت الصدام فى حزام النحاس فى عام ١٩٣٥ . وقد تكررت المشكلة نفسها فى عام ١٩٤٠ . إن مثل هذه المخاوف التى تساور الحكومة وشركات النحاس يمكن فهمها على الفور على ضوء الأحداث التى وقعت فى ليوبولدڤيل فى بداية عام ١٩٥٩ ، عندما نشأت أزمة مؤقتة فى المناجم ، بسبب الانخفاض الذى حدث فى ثمن النحاس ، واشترك خمسون ألف عامل أفريقى متعطل فى المظاهرات التى هزت أرجاء الكنغو البلچيكى فى ذلك الوقت .

ولا ريب أن مثل هذه الاعتبارات تلعب دورا كبيرا فى تحديد اتجاه المصالح الإمبريالية فى روديسيا الجنوبية . والحقيقة أن أحد المتحدثين البارزين باسم هذه المصالح ، وهو سير رونالد پرين ، قد أشار بشكل خاص ، فى كلمة له ألقاها فى «ندوة دوق أدنبرة الدراسية» Duke of Edinburgh's Study Conference التى عقدت فى أكسفورد فى عام ١٩٥٦ ، إلى « عدم رغبة حكومة روديسيا الشمالية فى عام ١٩٤١ فى أن تورط نفسها فى سياسة إيجاد قوة عمل صناعية أفريقية دائمة فى حزام النحاس » . (١)

وتلقى الحقيقة التى ورد ذكرها فى تقرير أپثورپ ، وهى أن موارد النحاس التى تستخرجها شركة روان أنتيلوپ (٢) من المقدر ألا تكفى أكثر من خمسة وعشرين عاما أخرى ، وتلك التى تستخرجها شركة روكانا (٣)

---

(١) انظر البحث الذى ألقاه هـ . ا. فوسبروكى ، وورد فى تقرير أپثورپ ، المرجع السابق.

(٢) Roan Antelope : أخذت هذه الشركة اسمها عن اسم أحد مناجم النحاس العظيمة بحزام النحاس بروديسيا الشمالية . وقد أخذ المنجم اسمه بدوره عن اسم أحد التياتل المعروفة بهذه المنطقة . وقد عثر على النحاس فى روان أنتيلوپ لأول مرة فى عام ١٩٠٢ — المترجم .

(٣) Rhokana Corporation : تعد هذه الشركة إلى جانب انتاجها النحاس أكبر منتج الكوبالت فى روديسيا الشمالية ، وقد أقامت هناك مصنعا كبيرا لتنقية الكوبالت — المترجم .

زهاء أربعين عاما ، بعض الضوء على هذا الإحجام .ولقد كانت شركات النحاس طوال السنوات الخمس عشرة الماضية ، بحكم شراهتها فى استخراج أكبر قدر ممكن من هذه الاحتياطيات التى تسرع نحو النفاد ، تقوم باستغلال عمال المناجم الأفريقيين إلى أقصى درجة ممكنة ، مع التأليف بين القسوة المطلقة والكفاية العلمية .

ومن المفهوم ألا تكون هذه الشركات على الأرجح مهتمة بإغراق رأس المال فى المخططات الخاصة باستقرار العمل ، وذلك إذا ما وضعت فى اعتبارها أنها لن تعد فى حاجة إلى العمل نفسه فى خلال بضع عشرات من السنين .وكان إقرارها بأن الاستغلال العالى الكفاية لمناجم النحاس يتطلب نسبة جوهرية من العمل الأفريقى شبه الماهر هو وحده الذى أسفر عن تعديل فى اتجاهها نحو الاستقرار . ففى أحد المناجم زاد متوسط مده استمرار الأفريقى فى العمل ،من خمسة وعشرين شهرا فى عام ١٩٤٢ ، إلى ثلاثة وثلاثين شهرا فى يناير ١٩٥٠ ، وإلى خمسين شهرا فى ديسمبر ١٩٥٤(١) . ومن الواضح أنه تحدث درجة ما من استقرار العمل فى حزام النحاس .

ومع ذلك فإلى وقت قريب ، هو عام ١٩٥٧ ، ترك ١٢,٨٣٤ عامل مناجم أفريقياً (حوالى ثلث قوة العمل الأفريقية بأسرها) المناجم فى ذلك العام ، وقد عاد مالا يقل عن ٤٩,١٪ من هؤلاء العمال إلى قراهم ، على حين أن ٥٢,٢٪ منهم استخدموا فى المناجم مدة تقل عن العام . وفى الوقت نفسه التحق بالعمل فى المناجم فى ذلك العام ١٢,٥٩٧ عاملا جديدا ، وقد جاء من هؤلاء ٢١,٩٪ من قراهم مباشرة دون أية خبرة سابقة فى أعمال التعدين ، وجاء ٣٧,٥٪ آخرون من قراهم أيضا ، ولكن مع خبرة سابقة بالعمل فى المناجم (٢) . وهكذا يتضح بدرجة كبيرة أنه على الرغم من كل ما قيل عن نمو التحضر فى حزام النحاس ، ما زال العمل المهاجر هو السائد ، ولا يحقق الاستقرار سوى تقدم بطىء .

---

(١) فوسبروكى ، ورد فى تقرير أيثوربى ، المرجع السابق .

(٢) كل الأرقام الواردة بهذه الفقرة نقلا عن : Northern Rhodesia Chamber of Mines Year Book 1957 ، ص ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، كيتوى ، ١٩٥٨ .

ولقد كانت روديسيا الشمالية موضوعا لدراسات كثيرة عن استقرار العمل . وقد استخلص ويلسون (١) فى استقصائه المشهور لمدينة بروكن هل، وعلى أساس الفئات الأربع التى اتخذها لأغراض الاستقصاء الذى قام به، أن ٦ر٨٠٪ **من السكان كانوا زوارا من الفلاحين** (أى أمضوا أقل من ثلث وقتهم فى المدينة منذ أن غادروا قراهم لأول مرة) ؛ وأن ٥ر٢٠ / **كانوا من الكادحين المهاجرين** (أى قضوا ما بين ثلث وقتهم وثلثيه فى المدينة منذ أن تركوا قراهم لأول مرة) ؛ وأن ٩ر٦٩٪ **كانوا حضرين بصورة مؤقتة** (أى أمضوا أكثر من ثلثى وقتهم فى المدينة منذ أن غادروا قراهم) ؛ وأن ١٪ **فقط كانوا حضرين بصورة دائمة** (أى ولدوا فى المدينة ونشئوا فيها) .

وقد ركز ويلسون تركيزا زائدا على النسبة المئوية الخاصة بالحضريين بصورة مؤقتة ، وهى ٦٩,٩٪ ، على الرغم من أن عددا من الباحثين الاجتماعيين قد تحدوا ما وصل إليه ويلسون . ومع ذلك فإن أرقام ويلسون نفسها تكشف عن درجة عالية من العمل المستقر غير ، وقد أكد هو نفسه أنه فى الوقت الذى أجرى فيه استقصاءه ، منذ حوالى عشرين عاما ، أسفر سوء التناسب الكبير بين عدد الرجال الأقوياء البنية فى المدينة ، وعدد النساء والمسنين والأطفال فى الريف ، عن دوران السكان الدائم بين المدينة والريف .

ويقول ويلسون إن «دوران السكان هو حجر الزاوية فى الهيكل غير المستقر للاقتصاد الراهن فى روديسيا الشمالية » .

وقد تناول كلايد ميتشيل (٢) النتائج التى توصل إليها ويلسون بدراسة نقدية ، وعلى أساس تحليل أجراه معهد رودس — لفنجستون ، فى خلال الفترة ١—١٩٥٣ ، فى مناجم روان أنتيلوب للنحاس ، ومناطق لوانشيا الأخرى ، وبروكن هل وندولا ، توصل إلى النتائج التالية :

---

(١) ج . ويلسون : 'The Economics of Detribalisation in Northern Rhodesia' ، معهد رودس — لفنجستون ، ١٩٤١ .

(٢) دكتور ج . كلايد ميتشيل : بحث فى « Urbanization, Detribalisation and Stabilisation in Southern Africa » ، اليونسكو ، المرجع السابق .

جدول ١٥

	مناطق لوانشيا الأخرى	روان أنتيلوب	ندولا	بروكن هل
العمال المهاجرون	٥٣٫٣	٤٥٫٥	٥٤٫٧	٥٥٫٥
الاستقرار المؤقت	٣٨٫٨	٣٩٫٠	٢٢٫٦	٢٧٫٩
الاستقرار الدائم	٧٫٩	٦٫٥	١٢٫٧	٦٫٦

وقد استخدم ميتشيل أسلوبا للتحليل يختلف عن الأسلوب الذى استخدمه ويلسون ، ولذلك لايستطيع المرء إجراء مقارنة دقيقة بين المجموعتين من الأرقام . بيد أنه حتى مع التجاوز عن ذلك يكون من المثير حقا أن يكشف تحليل ميتشيل ، القائم على استقصاء أجرى بعد استقصاء ويلسون بعشر سنوات ، عن أنه بالرغم من الوجود الواضح لجيب كبير من العمال المستقرين جزئيا ، ما زالت الأغلبية عمالا مهاجرين ، ولا يمكن إلى الآن أن تدرج سوى نسبة صغيرة نسبيا على أنهم عمال مستقرون بصورة دائمة .

وتبين لجريفس (١) ، فى دراسته «للمركز الأفريقى بإليزابيثفيل» African Centre at Elizabethville ، أن حوالى ٥٠٪ من السكان عاشوا هناك أقل من خمس سنوات . وتفيد النتيجة التى توصل إليها أن استقرار السكان الحضريين الأفريقيين أمر نسبى فقط ، وأن معظم الأفريقيين يبقون على الصلة بوطنهم الريفى الذى يعودون إليه بصورة دورية . ويقول جريفس إنه حتى هؤلاء الذين عاشوا فى المدن لمدة عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة يتوقعون أن يعودوا إلى قراهم عندما يتقاعدون . (والظاهرة التى لاحظها جريفس منذ أكثر من عشر سنوات ، كثيرا ما لاحظها المعلقون فى الأقاليم الأفريقية الأخرى .) ومع ذلك فإن معظم الاستقصاءات توضح أنه فى الكنغو البلچيكى ، وبخاصة فى منطقة النحاس بكاتانجا Katanga ، يوجد إتجاه قوى تماما نحو إنشاء طبقة عاملة أكثر استقرارا وتحضرا . ففى عام ١٩٥٠ كان زهاء ٤٦٪ من مجموع العمال بمناجم النحاس فى كاتانجا لهم مدة خدمة قدرها عشر سنوات ، وعمل ٢٤٪ منهم فقط لمدة تقل عن ثلاث سنوات . (٢)

(١) ف جريفس : اليونسكو ، المرجع السابق .

(٢) ج . مالنجرو : «Recent Developments in Belgian Africa» ، فى أفريكا توداى ، ١٩٥٥ .

ويتضح نمو الحياة الأسرية — وهو مؤشر آخر للاستقرار — من الزيادة فى عدد الأطفال بالنسبة لكل مائة عامل ، من تسعة أطفال فى عام ١٩٢٧ ، إلى ٥٦ طفلا فى عام ١٩٣٩ ، إلى ١٤٦ طفلا فى عام ١٩٤٩(١) . وتوضح الأرقام البالغة الدلالة التى قدمها داڤيدسون(٢) أنه فى عام ١٩٢٥ ، وهو العام السابق لتطبيق سياسة الاستقرار فى كاتانجا ، كان لدى شركة أنيون منير (٣) ١٣,٨٤٩ عاملا تصحبهم ٢,٥٠٧ زوجة ،وما لايزيد على ٧٧٩ طفلا . وفى عام ١٩٤٠ كان هناك ١١,٢٠٠ عامل ومعهم ٦,٤٦٤ زوجة ،و٦,٦٤٣ طفلا ؛ أى حوالى طفل لكل زوجة . وفى عام ١٩٥٢ كان هناك طفلان لكل زوجة . إن الاتجاه نحو الاستقرار والتحضر يمكن أن يلاحظ فى أمكنة أخرى فى الكنغو ، وإن لم يكن بالوضوح نفسه الذى يوجد به فى كاتانجا .

الحيـــاة الأسرية

من المفيد أن نلاحظ ، استنادا إلى كاپللى (٤) وكومهيرى — سيلڤيان (٥)، أن نسبة الرجال إلى النساء فى ليوپولدڤيل تقرب من ٢ : ١ . وتوجد النسبة نفسها عمليا فى دوندا (٦) . (٧)

وكما فى أى مكان آخر فى أفريقيا تعد النسبة غير المستوية للرجال الأفريقيين إلى النساء الأفريقيات فى المدن ، وكذلك نقص الأطفال ، النتيجة المترتبة

---

(١) ر. برتيو : Aspects de l'industrialisation en Afrique Centrale، ١٩٥٣ .

(٢) بازل داڤيدسون : The African Awakening ، ص ١١٢ ، لندن ، ١٩٥٥ .

(٣) Union Minière : راسم الاتحاد بالكامل « اتحاد مناجم كاتانجا العليا Union minière du Haut Katanga, U.M.H.K. » . انظر ، ص ٦٠٤ — المترجم .

(٤) إيمانويل كاپللى : دراسة عن ليوپولدڤيل ، نقلا عن اليونسكو ، المرجع السابق .

(٥) س. كومهيرى — سيلڤيان : دراسة أخرى عن ليوپولدڤيل ، نقلا عن اليونسكو ، المرجع السابق .

(٦) Donda : مدينة بالشمال الشرقى بالكنغو كينشاسا ، تقع على خط السكك الحديدية المارباكيتى وباوليس و ونجيرو بالشمال الشرقى من البلاد ، والتابع لشركة السكك الحديدية المحلية فى الكنغو — المترجم .

(٧) World Social Situation ، ١٩٥٧ ، المرجع السابق .

على الدمار الذى لحق بالريف الأفريقى ، حيث يسود المسنون والأطفال والنساء ، ويندر وجود الشبان ؛ وفى كلتا الحالتين يكون سوء التناسب البالغ نتيجة مباشرة لنظام هجرة العمل . إن نسبة الرجال العالية إلى النساء فى المدن تعد تعبيرا عن عدم الاستقرار الأساسى لقوة العمل ، وذلك لأن الحياة غير الطبيعية التى تفرضها مثل هذه النسبة تعنى أن الرجل سيعود إن عاجلا أو آجلا إلى الريف ، ليكون مع زوجته وأسرته ، أو ليتخذ له زوجة وتكون له أسره يرعاها .

وفى چينچا(1) على سبيل المثال ، استنادا إلى سوفر ، «يشكل الذكور العنصر السائد بين السكان».(2) كما أوضح مسح استطلاعى(3، 4) أنه فى فئة العمر(5) ، التى تنحصر بين ١٥ ، ٤٥ عاما ، يفوق عدد الرجال عدد النساء بنسبة ٤ : ١ . ولم يكن هناك سوى ٢،٣٪ ممن تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة ، على حين كان ١١،٧٪ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة . وهكذا كان عدم التوازن الأقصى بين الرجال والنساء يقع بين فئة العمر الكبرى — ٨٥٪ من المجموع ، وفى مثل هذه الظروف يكون مفهوما أن ما يمكن حدوثه إنما هو استقرار محدود ؛ والحقيقة أن هذا المسح قد أوضح أن ٧٠٪ من السكان كانوا هناك لمدة تقل عن عامين . ومن الواضح أن مالدينا هنا هو الهجرة المتكررة المألوفة . وتميل النتائج التى توصل إليها سوفر إلى تأكيد ذلك . «إن نسبة كبيرة من السكان العاملين الأفريقيين تتكون من كادحين مهاجرين تركوا أسرهم فى أماكن إقامتهم بالريف ، وهى الأماكن التى يعتزمون العودة إليها بعد فترة عمل يقضونها فى المدينة .»(6)

(1) Ginja : انظر ، ص ٥٦٨ — المترجم .

(2) دكتور سيريل سوفر : بحث عن چينچا ، ورد فى اليونسكو ، المرجع السابق .

(3) Pilot Survey : ويقال مسح تجريبى أيضا . والمصطلحان مأخوذان عن «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» — المترجم .

(4) س. ، ر. سوفر : مسح ، ورد فى اليونسكو ، المرجع السابق .

(5) Age Group : والاصطلاح مأخوذ عن : «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ؛ «المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» — المترجم .

(6) س. ، ر. سوفر : المرجع السابق .

ويكون إحجام الأفريقيين عن اصطحاب أطفالهم معهم فى المناطق الحضرية مفهوما عندما يدرك المرء مدى بشاعة الظروف التى يرغم هؤلاء الأطفال على العيش فى ظلها بداخل هذه المناطق. فحتى عن ليوپولدڤيل، بالكنغو البلچيكى، التى يقدمها كثير من المعلقين السطحيين (فى فترة ما قبل يناير ١٩٥٩) باعتبارها نموذجا للسياسة الاستعمارية المتنورة والتقدم الأفريقى، يقال مايلى: «إن أطفالا كثيرين يعرفون الجوع فى فترة مبكرة للغاية».(١) فمن المعتقد أن الطفل الأفريقى فى ليوپولدڤيل يكون فى سن السادسة قد تعلم أن يعول نفسه، وأنه على الأرجح «يكون قد تعلم أن يصوم عن الطعام لفترة تصل إلى أربع وعشرين ساعة». ويقال لنا إن مثل هذا الطفل «ستكون له ميزة على زملائه، لأنه عند هذه السن يبدأ «التدريب على الجوع» فى الأسر الشديدة الفقر ..... وطبقا لتقدير متحفظ، تصل نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى حوالى النصف». وبسبب الحالة البشعة التى يعيش فيها أطفال الباكنغو (٢) فإنهم يشكلون فيما بينهم جمعيات تسمى بيكا Peka، تضم كل جمعية منها اثنى عشر طفلا فى سن التعليم (٣)، ويقوم هؤلاء الأطفال الاثنا عشر بجمع كل ما يستطيعون الحصول عليه من طعام فى كومة واحدة واقتسامه فيما بينهم بالتساوى. ويسعى كثير منهم للحصول على عمل، بيد أنهم «يجدون أن العيش على أجر منتظم أمر صعب.. وليس من غير المألوف أن نرى مجموعات صغيرة من ثلاثة أوأربعة صبية، ويقوم أفراد كل مجموعة بجمع كل مواردها فى كومة واخدة يخصون بها واحدا منهم كل أسبوع بالتناوب».

وتوجد الظروف نفسها إلى حد كبير بالنسبة للأطفال الأفريقيين فى المناطق الحضرية الأخرى. وهكذا يكون العامل الأفريقى ممزقا: فإما أن

---

(١) اليونسكو: المرجع السابق، ص ٨-١١٩.

(٢) Bacongo : انظر، ص ٥٨١ — المترجم.

(٣) School Age : والاصطلاح مأخوذ عن: «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية»؛ و«المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» — المترجم.

يصطحب أفراد أسرته معه ويشاهدهم بعينيه وهم يقاسون ويتضورون جوعا، وإما أن يتركهم خلفه فى الريف ويعيش حياة وحيدة عزباً، يعانى أقسى صور الحزن والكرب لعلمه أن أسرته التى هجرها إنما تتمزق ألما انتظارا لعودته .

وفى اتحاد جنوب أفريقيا توجد المشكلة نفسها فيما يتعلق بالحياة الأسرية . وقد لاحظ رينولت چونز (١) أن « نسبة الرجال إلى النساء تكون مرتفعة جدا بالمناطق الحضرية » فى الاتحاد . وتبين له أن فى فئة العمر ١٥—٢٩ سنة كان يوجد ٢٧٩ رجلا مقابل كل مائة امرأة ؛ وفى فئة العمر ٣٠—٤٤ سنة ، كان يوجد ٣٣٣ رجلا مقابل كل مائة امرأة ؛ وفى فئة العمر ٥٥—٥٩ سنه ، ٢٢١ رجلا . ويضيف چونز إلى ذلك أن أرقام الذكور « يطغى عليها بعنف العدد الكبير من عمال المناجم من الأهالى الذين يعيشون حياة العزوبة » . وليست هذه الحياة بطبيعة الحال من اختيار عمال المناجم الأفريقيين ، بل هى جزء جوهرى من نظام العمل المهاجر الذى يقوم عليه عمل المناجم فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وينص عليه فى عقود العمل التى توقع مع عمال المناجم . وحتى فى مناجم الذهب بالولاية الحرة (٢) ، حيث يزعم أن سياسة استقرار العمل تلقى الاستحسان والتأييد ، نجد أن « إدارة شئون الأهالى بجنوب أفريقيا » South African Department of Native Affairs قد سمحت للمشروعات المعنية . . بتوفير أحياء خاصة للمتزوجين لعدد لا يزيد على ٣٪ من مستخدميها ، وليس ١٠ ٪ كما كان مقترحا أصلا » (٣) .

وفى مثل هذه الظروف تتعثر سياسة الاستقرار فى مسالكها بدرجة أو بأخرى . بيد أنه فى جنوب أفريقيا لا تكون الحياة الأسرية مفتقدة فى المناجم وحدها . فقد تبين من مسح لمصنع دنلوب بمدينة دربان (٤، ٥)، أجرى منذ

(١) ج. و . رينولت چونز : « The Effects of Urbanization in South and Central Africa » ، فى أفريكان أفيرز ، يناير ١٩٥٣ ، العام ٥٢ ، العدد ٢٠٦ ، ص ٣٧—٤٤ .

(٢) Free State : انظر ، ص ٥٦٩ — المترجم .

(٣) ذى تيمس ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ .

(٤) Durban : انظر ، ص ٥٦٩ — المترجم .

(٥) African Worker Today ، مسح لمصنع دنلوب بمدينة دربان ، أعده قسم الاقتصاد بجامعة ناتال ، لندن ، ١٩٥٠ .

حوالى عشر سنوات ، أن ٦٪ فقط من العمال هم الذين كانوا يقيمون مع زوجاتهم بالمدينة . وقال ١٤٪ آخرون من العمال إنهم سيحضرون زوجاتهم للإقامة معهم إذا ما توافرت تسهيلات الإسكان وغيرها من التسهيلات الضرورية .

وقد كانت هيلمان(١) على جانب كبير من التوفيق فى عرضها للمشكلة القائمة فى جنوب أفريقيا .

«إن ممارسة استخدام العمال المهاجرين ، الذين يعيشون فى مجموعات سكنية خالية من الزوجات ، وهى الممارسة التى دشنتها المناجم منذ أكثر من ستين عاما ، ما زالت هى الأسلوب السائد فى المناجم وفى عدد من المشروعات الأخرى ، مثل مصانع الطوب ومناجم الفحم وإدارات الخدمات البلدية . وقد ترتب على تطور أعمال التعدين على نطاق كبير النمو السريع للمدن ، وهو ما كان يعنى ، وبخاصة كصناعة ثانوية تطورت بسرعة فى المراكز الحضرية الرئيسية ، طلبا متزايدا على العمل الأهلى . وفى الأصل كان خدم المنازل والعمال فى مجالى التجارة والصناعة عمالا مهاجرين ، وكانت أغلبيتهم الساحقة من العمال غير المهرة . وبصورة تدريجية ، ومع توسع الصناعة ... تغير ذلك الوضع . وبدأ الأفريقيون يلتحقون بالمهن شبه الماهرة ، وكذلك بالمهن الماهرة وإن كان ذلك فى أعداد صغيرة ؛ ومع زيادة المهارة ، وهى الزيادة التى تنطوى بالضرورة على درجة ما من استقرار العمل ، أصبح الاتجاه نحو الاستيطان الحضرى الدائم فى ظل ظروف الحياة الأسرية أكثر وضوحا وصراحة .

«وقد كانت حركة الأفريقيين نحو المدن خاضعة مع ذلك منذ البداية لضغوط متنازعة . فالاقتصاد الآخذ فى الاتساع ، والذى كان ينعكس فى ازدياد الدخل القومى بدرجة كبيرة ، كان يتطلب عمالا أفضل تدريبا وأكثر إنتاجية ، وقوة عمل أكثر استقرارا . **بيد أن السياسات الرسمية كانت تنظر الى الإفريقيين دائما على أنهم يقيمون فى المناطق الحضرية اقامة مؤقتة، والى المدن نفسها على أنها مناطق بيضاء تكتنفها اراضى الغير ولا يسمح**

(١) دكتورة إلين هيلمان : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٧٢٦ وما بعدها .

للافريقيين بدخولها الا تفضلا . وهى لم تعمل على تشجيع استيطان الأسرة الافريقية ، أو على تيسير هذا الاستيطان باية طريقة من الطرق . وقد أدخلت مرارا تعديلات على تشريعات المنـاطق الحضرية الأهلية بغرض ايقاف تدفق الأهالى على المـدن وضـمان قـدر أكبر من الرقابة على الافريقيين فيها . » (التشديد من عندنا — ج . و .)

وقد فسر چونز رينولت بوضوح ، وبما لايدع مجالا للخلط ، لماذا تعارض حكومة اتحاد جنوب أفريقيا استقرار العمل الأفريقى بكل هذا العنف : (١)

« إن الاستقرار يؤدى إلى المطالبة بإلغاء الحاجز اللونى ، ومع اتساع الفرص ينمو الوعى السياسى بين الجماعة . فطرقهم القديمة فى الحياة تتشتت وتتبدد ، على حين تتطور أنماط جديدة من التفكير . ولذلك سيكون علينا فيما أعتقد أن نواجه بصورة أفضل احتمال تزايد المطالبات بحقوق سياسية ، من ثم سترون أن حكومتنا منطقية تماما فى وجهات نظرها . **فاذا ألغيتم الحاجز اللونى ومضيتم فى سياسة الاستقرار ، كان معنى ذلك مطالبات أكبر بحقوق سياسية ، والناس ليسوا مستعدين لمواجهة ذلك فى الوقت الحاضر .** » (التشديد من عندنا — ج. و.)

الضمان الاجتماعى

وإلى جانب القيود القانونية التى تفرضها الحكومات والمستخدمون على العمال الأفريقيين الذين يستقرون فى المناطق الحضرية ، انتهجوا أيضا سياسات اقتصادية واجتماعية صُممت عن عمد لاستمرار نظام العمل المهاجر. وقد كانت هذه السياسات مؤسسة على التمييز فى التعليم والصناعة (تقييد شغل الأفريقيين للمهن أو الوظائف الأكثر مهارة) ؛ وعلى سياسة للأجر الرخيص لاتوفر سوى أدنى مستويات الكفاف لرجل يعيش بمفرده ، وإسكان غير ملائم (ويقوم هذا بدوره على مفهوم « الرجل الذى يعيش

(١) چونز رينولت : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

بمفرده» ؛ وإنكار الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ؛ بما في ذلك معاشات الشيخوخة وإعانات البطالة .

وستتناول الفصول التالية ، في شيء من التفصيل ، مسائل المهارة والتعلم ، ونظام الأجور الاستعماري . بيد أنه من الأمور الهامة هنا التأكيد على أن الأثر الكلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، التي انتهجها الإمبرياليون تجاه العمال الأفريقيين ، قد ترك الأفريقي في المدينة محروماً تماما من أي ضمان اجتماعي . فليس هناك مسكن ملائم ، وهو يعيش على أجر الكفاف ، ولا يستطيع أن «يشق طريقه صاعدا» السلم الاجتماعي ، مادام التمييز الاجتماعي قد قرر بالفعل إلى أية درجة من السلم يستطيع أن يصعد. فإذا أصابه مرض ، لا يجد العلاج الملائم ، ولا يحصل عادة على إجازة مدفوعة الأجر . وإذا فقد عمله ، يمكن أن يفقد مسكنه ؛ والأمر الأشد سوءاً من ذلك أنه لايحصل على إعانة البطالة . وعندما تتقدم به السن يتعين عليه أن يعيش عالة على أولاده ، أو أن يتضور جوعاً بكل ما في هذه العبارة من معنى ؛ والاختيار الوحيد الذي يتبقى أمامه هو أن يعود إلى قريته . وعلاوة على ذلك يكون طيلة هذا الوقت قد ترك زوجته وأطفاله خلفه،وتكون أسرته قد تعرضت بدرجة أو بأخرى للدمار. ولذلك فلا عجب في أن يشير علماء الاجتماع باستمرار إلى مشاعر عدم الضمان التي تثقل بوضوح على الأفريقي الحضري.

يقول جوسمان(١) ، «إن الأفريقي الحضري معتل الصحة ، ويقيم في مساكن سيئة ، وغير متعلم ، ويفتقد أي ضمان في المدن ، حتى إذا كان قد ولد هناك» .

وقد أوضحت تقارير كثيرة أن السلطات تدرك الوضع جيدا ، وتفهم ما يتطلب الأمر عمله لضمان استقرار العمل . والخطوات الضرورية ، كما يقول تقرير الأمم المتحدة **الوضع الاجتماعي العالمي** ، (٢)

(١) ب . جوسمان : « Industrial Efficiency and the Urban Life » ، في مجلة أفريكا ، إبريل ١٩٥٣ ، السنة ٢٣ ؛ العدد ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) World Social Situation ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

«ينظر إليها على أنها تتضمن حوافز فى شكل رفع الأجور ، التى ينبغى أن تزداد طبقا لطول مدة الخدمة وتحسن الكفاية ؛ وإجازات مدفوعة الأجر لمن له خدمة متصلة مدتها اثنا عشر شهرا ؛ ومساكن أفضل ؛ وإجراءات لتدعيم الأسرة ؛ ومساعدات مالية للأسر الحديثة التكوين ؛ وعلاوات للأطفال ؛ وتوفير المزيد من المستشفيات ومراكز الحضانة ورعاية الطفولة وتسهيلات الترفيه . كذلك يعتبر من الأمور الحيوية مساعدة تنظيمات العمال لتحسين قدرتها على المساومة وتشجيع الشعور بالانتماء ، والتدريب المهنى ، وتوجيه العمال نحو تحسين لياقتهم للعمل ، وزيادة العرض أمام العمال .»

ومع ذلك فإن ممارسة المستخدمين وحكومات الأقاليم الأفريقية المستعمرة لا يمكن إلا أن توضح بجلاء تام أن هذه التوصيات إنما يجرى تجاهلها بدرجة أو بأخرى . فالسياسة الرسمية التى تتبع اليوم هى فى جوهرها السياسة نفسها التى كانت تتبع طيلة السنوات العشر الماضية . وقد كانت الحكومات الاستعمارية فى أفريقيا ، فى موقفها من مسألة الضمان الاجتماعى ، تجد لها دائما ملاذا خلف العادة التقليدية التى تقضى بأن ترعى الأسرة الأفريقية كل أفرادها .

«لا توجد أية إعانات للبطالة والشيخوخة والعوز بالمفهوم الذى توجد به فى المملكة المتحدة . فالنظام الاجتماعى التقليدى ، وبخاصة نظام الأسرة الممتدة ، يتكفل بتقديم المساعدة للمسنين والعاطلين وضعاف البنية ، ويلقى الالتزامات على عاتق الأسرة بأكملها بأن ترعى مصالح ورفاهية كل عضو فيها.»(١)

ويعلن تقرير وزارة المستعمرات البريطانية عن أوغندا لعام ١٩٥٠ Colonial Office Report for Uganda for 1950 ، بطريقة مجردة من المشاعر ، ما يلى :

«من النقاط الأساسية فى سياسة الحكومة أن تعهد بعبء معونة المعدم والعاجز ، كلما كان ذلك ممكنا ، إلى القبيلة أو العشيرة أو الأسرة .»

(١) The Economic Survey of the Colonial Territories ، المجلد ٣ ، ١٩٥١ ؛ أقاليم أفريقيا الغربية ، Col. No. 281-3 ، القسم الخاص بساحل العاج ، ١٩٥٢ .

وبالمثل يعلن « تقرير وزارة المستعمرات البريطانية عن تنجانيقا لعام ١٩٥٧ » Tanganyika Report for 1957 ما يلي :

« إن سياسة السلطة الإدارية ، فيما يتعلق بمسائل الضمان الاجتماعي ، ظل قوامها الاعتماد على هيكل الرفاهية التقليدي . »

وكانت النظرية التقليدية التي تكمن خلف هذه السياسة هي أن العامل الأفريقي لابد أن يتلقى عونا ماليا جزئيا من زوجته ووالديه الذين خلفهم وراءه في المعزل أو القرية . فالعامل ينبغي أن يكسب ما يكفيه لأن يعول نفسه ، على حين أن الأسرة التي تركها خلفه لابد أن تكون قادرة على أن تعول أفرادها ، وكذلك على أن توفر ملجأ ومأوى للعامل الذي تقدمت به السن أو طحنه المرض . (بل إنه يتوقع في الحقيقة من الأسرة التي تترك في المعزل أن تضيف عونا ماليا إلى أجر العامل في المدينة ، ويقول إبوتسون[1] إن الزعم بأن ذلك كان يمكن حدوثه « كثيرا ما كان يستخدم كأساس للمجادلة بأن الأجور الحضرية ينبغي أن تظل منخفضة » .) بيد أن تدهور الزراعة الأفريقية في السنوات الثلاثين الماضية كان سريعا لدرجة أصبح من المتوقع منها أن يكون التجاء العامل أو المسن في طلب الغوث أو الضمان إنما هو إلى أسرة فلاحية معدمة تماما .

يقول فوسبروكي (٢) ، وهو يسترعي الأنظار إلى الانهيار التدريجي لهذا الشكل المزعوم « للضمان الاجتماعي » ، إنه « في روديسيا الشمالية ، ووسط أفريقيا بشكل عام ، يمكن للجيل الأول من الأفريقيين في المدن أن يعيش في ظل نظام للضمان الاجتماعي يستند إلى القرابة ، بيد أن الجيل الثاني يعاني من انهيار هذا النظام ، على حين أن الجيل الثالث يمكن في هذا الصدد أن يواجه حالة من الكرب الشامل ، كما تنتفي بالنسبة لأبنائه أية آمال تتعلق بواجب الدولة في تنفيذ مخططات للضمان الاجتماعي » .

---

(١) پرسي إبوتسون : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٢) هـ . أ . فوسبروكي : « Can Labour be Stabilised Without Permanent Urbanization and Concomitant Social Security Measures? » ؛ تقرير أبثورپ ، ص ٨٨ وما بعدها .

وعلى الرغم من الاعتراف الواضح في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بالحاجة إلى توفير ضمان إجتماعى ملائم للعمال الأفريقيين ، كان على الطبقة العاملة فى الممارسة أن تناضل بمرارة حتى من أجل الحد الأدنى من التنازلات . فمنذ وقت قريب ، فى أغسطس ١٩٥٩ ، نجد أن «اتحاد العمال النيجيريين» « Nigerian Workers' Union » بشركة أفريقيا المتحدة والشركات المندمجة United Africa Company and Associated Companies قد ضمن مذكرته ذات الأربع عشرة نقطة إلى إدارة الشركة مطالب متعلقة بمخطط الإسكان ، وصناديق المعاشات ، وإعانات التقاعد ، وغيرها من المطالب الاجتماعية .

وربما كانت أفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية مسرحا لأعظم نضال شن من أجل المطالب الاجتماعية . فالمظاهرات والإضرابات كانت تحدث من حين لآخر عبر فترة مدتها سبع سنوات من أجل وضع قانون العمل Labour Code فى سجل القوانين Statute Book . وكان من الجوانب الأساسية فى قانون العمل النص على إعانات للأطفال . وعلى الرغم من أن العمال قد نجحوا فى الحصول على قانون العمل فى عام ١٩٥٢ ، كان عليهم أن يشنوا منذ ذلك الوقت نضالا مستمرا من أجل وضع القانون بموضع التنفيذ .

« فمن يعنيه أين ينامون ؟ »

ويعد الإسكان الملائم من الأمور الجوهرية بالمثل لتمكين الأفريقيين من أن يتوطنوا بصورة دائمة فى المدن . وذلك أيضا أمر مسلم به من جميع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية . ويشار فى التقارير دائما إلى ضرورة حصول العامل الأفريقى على مسكن مناسب ، يتسع له ولأسرته ، مقابل إيجار يستطيع سداده . ومع ذلك فإن نكث الوعود والتنكر للكلمات أكثر ممارسة من الالتزام بها ومراعاتها .

ويسلم تقرير كاربنتر(١) بأنه فيما يتعلق بكينيا « يوجد فى جميع المناطق

---

(١) Report of the Committee on African Wages (تقرير كاربنتر) ، ص ٥٩ ، نيروبى ، ١٩٥٤ .

الحضرية نقص حاد فى وسائل الإسكان ، حتى على مستوى العامل الذى يعيش بمفرده » . ويقول التقرير إنه يوجد فى نيروبى نقص فى « أماكن النوم » ، يقدر بما لا يقل عن عشرين ألف مكان ، مع وجود نقص قدره خمسة عشر ألف مكان نوم فى ممبسة . ويفيد هذا التقرير أيضا أن نتيجة ذلك كانت وجود « أحياء سكنية قذرة مفزعة » .

وليست أسباب هذه الظروف المفجعة مجرد النتائج المعتادة لانخفاض الأجور والفقر اللذين يواجهان العمال فى أجزاء كثيرة من العالم ، وإنما هى أيضا ، ولنأخذ عن تقرير كاربنتر مرة أخرى ، أن : « معظم برامج الإسكان الأفريقية كانت تخطط فى الماضى على افتراض أن قوة العمل الأفريقية كان قوامها الرجل **الذى يعيش بمفرده** ، وأن قوامها ينبغى أن يظل كذلك » . (التشديد من عندنا — ج. و.) وذلك إقرار واضح بما فيه الكفاية بأن سياسة الإسكان الرسمية كانت ترتبط بنظام العمل المهاجر . (والحقيقة أن تقرير كاربنتر نفسه يقرر أنه من بين حوالى ٣٥٠.٠٠٠ عامل أفريقى من الذكور البالغين المستخدمين خارج المعازل فى كينيا ، من المقدر أن أكثر من النصف عمال مهاجرون ، وأنه حتى من بين هؤلاء الذين يقعون فى داخل هذه الفئة **لا يدوم** الاستخدام طويلا (١) .

ويكشف **تقرير اللجنة الملكية لافريقيا الشرقية** عن أن « أعمال الشغب التى وقعت فى ممبسة فى عام ١٩٣٩ كان مرجعها أساسا سوء الإسكان » . (٢) وقد أفادت التقارير التى وردت من نيروبى ، فى عام ١٩٤٨ ، أن العمال الأفريقيين المستخدمين كانوا ينامون « تحت ڤراندات على طريق النهر River Road فى عشش ضارة وخطرة فى المستنقعات ، وفى أوتوبيسات قديمة مثبتة على جانبى الطريق ، وفى پومواني Pumwani ينام كل أربعة عشر عاملا فى غرفة واحدة ، كل اثنين منهم على سرير والباقون على الأرض » . (٣)

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٢) EARC ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣) Report of the Municipal African Affairs Officer ، ص ١١ ، نيروبى ، ١٩٤٨ . (لم ينشر ، نقلا عن تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية East Africa Royal Commission Report ، ص ٢٠٧ .)

ويشير التقرير إلى أن مثل هذه الظروف ليست مقصورة على كينيا . « إن مواطن الإقامة التى تزدحم فيها أكواخ الأفريقيين ، ويلاصق بعضها البعض ، يمكن رؤيتها على مشارف جميع المدن بأفريقيا الشرقية . » (١)

ويضيف التقرير إلى ذلك :

«إن دراسة التقارير الرسمية وروايات الشهود الذين لديهم دراية بالمسائل الحضرية تحملنا على الاقتناع بأن حياة الأسيويين الشديدى الفقر وأغلبية الأفريقيين فى المدن كانت تتدهور عبر فترة طويلة . » (٢)

ومن المسلم به أن انخفاض الأجور يعد من الأسباب الهامة لسوء المساكن.

«إن أجور أغلبية العمال الأفريقيين شديدة الانخفاض بحيث لا تمكنهم من الحصول على سكن يكون ملائما بأى مقياس .... وارتفاع تكلفة المساكن بالنسبة للأجور هو فى حد ذاته سبب لاكتظاظ المناطق السكنية ، فالمسكن الواحد يشترك فيه أكثر من عامل للتخفيف من عبء التكلفة . وذلك إلى جانب أن ارتفاع تكلفة الطعام فى المدن يجعل الحياة الأسرية مستحيلة بالنسبة لأغلبية العمال . » (٣)

ويأخذ التقرير عن تقرير موظفى الشئون البلدية الأفريقية الذى جاء به «أنه فى مجرى استقصاء أخير قامت به الشرطة فى الليل لم يكن يوجد أقل من ستين شخصا نائمين فى بيت واحد من تلك البيوت المؤقتة ذات للطابق الواحد » (٤) .

وفى دار السلام بتنجانيقا ، « أفادت التقديرات بأن متوسط عدد الأشخاص الذين يعيشون فى الغرفة الواحدة ، التى طولها عشرون قدما وعرضها ستة عشر قدما ، هو ثمانية أشخاص ، وبأن هذا الرقم يصل إلى اثنى عشر شخصا فى بعض الغرف »(٥) .

---

(١) EARC ، ص ٢٠٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) Report of the Municipal African Affairs Officer ، ص ٢١ ، نيروبى ، ١٩٥٣ ، (لم ينشر) .

(٥) (EARC) ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

وقد بلغت مشكلة الإسكان فى سولزبرى درجة هائلة من الحدة، حتى إنه فى عام ١٩٥٨ قاد الشاب الأفريقى ت.ى.س . ، من منطقة الماشولاند (١) بروديسيا الجنوبية ، موكبا يضم آلافا من لا بيوت لهم ،وسار به إلى مقر قسم إدارة شئون الأهالى Native Administration Department بالمدينة . وقال زعيم نقابى من روديسيا الجنوبية(٢)، وهو يصف هذا العمل الهام من أعمال الاحتجاج :

«إن مشكلة الإسكان تعد من أكبر المشكلات التى تواجه العمال الأفريقيين فى المناطق الحضرية . فى سولزبرى على سبيل المثال كان هناك حوالى أحد عشر ألف أفريقى غير متزوجين ،وخمسة آلاف أفريقى متزوجون، وهم مدرجون فى قوائم الانتظار للحصول على مساكن . وهؤلاء العمال مستخدمون قانونا ، بيد أن الشيطان يعلم أين يلقون برءوسهم عندما يحين الليل . فإذا كانوا يعيشون لدى أصدقاء لهم تعرضوا للمحاكمة إذا عثر عليهم رجال الشرطة الذين كثيرا ما يقومون بغارات ليلية . وإذا ناموا فى العراء أو تحت شجرة ، يكونون أيضا عرضة للمحاكمة إذا ما عثر عليهم .

«ولا يوجد بين المستخدمين من يعنيه الأمر . فما داموا يتواجدون بمقار أعمالهم كل صباح فمن يعنيه **أين ينامون** ،أو يأكلون ،أو يستريحون، فى المساء؟»

ومن الواضح أيضا أن ذلك لا يعنى أحدا من المستخدمين فى مدن روديسيا الجنوبية الأخرى مثل بولاوايو(٣) وسيلكوى(٤) وجويلو وكيكيه وجاتوما وأومتالى ، حيث تبين لإبتوتسون(٥) أن الظروف المعيشية فى كثير من المجموعات السكنية «مفزعة» للغاية ، وأنه يوجد فى كل مكان نقص حاد فى المساكن واكتظاظ خطير بالسكان .

(١) Mashonaland : انظر ، ص ٥٨٢ — المترجم .

(٢) ف . س. إيدسون سيثولى : «The African Worker in Southern Rhodesia» فى وورلد تريديونيون موفمنت ، عدد أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ١٩، ٢٠ .

(٣) Bulawayo : انظر ، ص ٥٦٩ — المترجم .

(٤) Selukwe : انظر ، ص ٥٧٠ — المترجم .

(٥) پرسى إيبوتسون : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

ويقول تقرير اليونسكو عن ساكنى العشش فى دربان ، الذين يعجزون عن إيجاد المسكن العادى : «إن أغلبية المقيمين بالعشش ، وكذلك جميع المقيمين العرضيين الذين يسمح لهم بالإقامة ليلا ، لا يمكن بالمرة اعتبار أن لهم مساكن» (١) . وقد تبين من المسح الذى أجرى لمصنع دنلوپ (٢) أن من بين ٢٦٠ عاملا أجريت مقابلات معهم ، كان ٧٤ عاملا يعيشون فى عشش ، ٧٣ عاملا فى ثكنات ، ٣٤عاملا فى ملاحق ببعض المبانى out-buildings ، وثلاثة عمال فى جراچات ، وعشرة عمال فى « أحياء غير محدودة ، وربما يكون من المستحيل تحديدها» . ولم يكن يعيش منهم فى بيوت أو شقق غير ٦٦ عاملا فقط – أى أكثر قليلا من ٢٥٪ . وثمة تأكيدات بأنه يوجد فى «حى» البوتو – پوتو (٣) فى مدينة برازاڤيل أكثر من ٤٥٪ من السكان يعيشون فى وحدات سكنية يشغلها ما بين ستة أشخاص وأحد عشر شخصا ، وأكثر من ٣٥٪ منهم فى وحدات يشغلها ما بين أحد عشر واثنين وعشرين شخصا (٤) . ويقول سوفر(٥) إنه فى مدينة چينچا تكون :

« أكثر البيوت الأفريقية عبارة عن هياكل صغيرة ذات غرفة واحدة ، مبنية من خليط من الطين والعشب والصفائح . ويتكون زمام المدينة الممتدة من صفوف كالثكنات تتكون من حجرات مبنية بالطوب . ويفتقر ٥٠٪ من جميع بيوت الأفريقيين إلى المراحيض ، كما يفتقر أكثر من ثلثها إلى مكان قريب يحصلون منه على مياه نظيفة تنقلها المواسير . »

وتقرر دكتورة هيلمان ، وهى تصـــف الازدحام المفزع الذى تطور بين الأفريقيين فى مدن جنوب أفريقيا ، أن چوهانسبرج مازالت بها مجموعة ضخمة متخلفة قوامها ثلاثون ألف أسرة وعشرون ألف أفريقى أعزب ،

---

(١) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) African Factory Worker ، المرجع السابق .

(٣) Poto-Poto : انظر ، ص ٥٨٣ – المترجم .

(٤) الأستاذ چورچ بلانديير : بحث ورد فى «اليونسكو» ، المرجع السابق .

(٥) دكتور سيريل سوفر : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٥٩٨ .

فى حاجة إلى مساكن ، كما قدر العدد الكلى لوحدات الإقامة المطلوبة للأفريقيين الحضريين بـ ١٦٧,٣٢٨ وحدة فى عام ١٩٥٣ (١) .

كما لاحظ دى برييه (٢) :

«إن المرء لايستطيع أن يصدق الطريقة التى يتكدس بها السكان الأفريقيون معا فى مساكن مؤقتة إلى أن يراها بنفسه رؤية العين .»

وهكذا ليست الأجور ، ولاالضمان الاجتماعى ، ولاتسهيلات الإسكان — ناهيك عن الحقوق القانونية — على مستوى يسمح بتشجيع أو تيسير استيطان العمال الأفريقيين مع أسرهم بصورة دائمة فى المراكز الحضرية . فحياة المدن بالنسبة لأغلبية الأفريقيين بمثابة كابوس للفقر والملاحقة والمحاكمات ، ونضال مستمر ضد البؤس والتضور جوعا ، وكذلك ضد مضايقات رجال الشرطة وقسوتهم .

تقول دكتورة هيلمان (٣) فى دراسة لها عن أحد الأحياء الأفريقية الفقيرة ، «إن الفكرة المهيمنة المتكررة للحياة فى حى روييارد Rooiyard هى الصراع الاقتصادى ، فالأنشطة اليومية يحركها إلى حد كبير النضال من أجل البقاء» . ويقول مالنجرو (٤) إنه يوجد «شعور عميق بالقلق» فى كل المناطق الحضرية الأفريقية .

ويوجز تقرير اليونسكو الظروف التى يعيش فيها السكان الحضريون الأفريقيون بهذه العبارات (٥) :

« ... إنهم يتميزون بمعاناتهم الشديدة الفقر وسوء التغذية والمرض ، ويعيشون فى ظروف تكدس واكتظاظ سكانى ....

«ولا يستطيع العاملون بأجر إحضار أسرهم إلى المدينة ، حيث الأجور

---

(١) دكتورة هيلمان : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .

(٢) پ. دى پرييه : « The Productivity of African Labour » ، فى إنترناشونال ليبر ريفيو ، أغسطس — سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ١٢٨ .

(٣) هيلمان : A Study of Rooiyard-1935 ، معهد رودس — لفنجستون ، ١٩٤١ .

(٤) الأستاذ جوى مالنجرو : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٦٢٩ .

(٥) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ١—٢١٢ .

والمساكن غير كافية . أما الرجال المتزوجون ، الذين يحضرون زوجاتهم وأطفالهم معهم ، فيكونون فى كثير من المناطق أشد فقرا من الرجال الذين يعيشون بمفردهم ، حيث لاتوجد أية علاوات لسلالم الأجور .... »

ذلك هو الواقع القاسى الذى يكمن خلف كل العبارات المنمقة عن التحضر والاستقرار .

ومن الأمور الهامة بطبيعة الحال أن نتبين التغيرات التى تحدث فى أفريقيا. فالزراعة الأفريقية والحياة القروية الأفريقية تتدهوران ، والفلاحون الذين طحنهم الفقر يتشتتون . وأصبح للاقتصاد السوقى الغلبة على الاقتصاد القائم على الاستهلاك الذاتى . وعلاوة على ذلك ولدت طبقة عاملة أفريقية ، ولدت فى معاناة ومشقة وألم وبؤس . وهذه البروليتاريا الأفريقية تزداد عددا باطراد ، ويكتسب قسم منها درجة ما من المهارة . وشيئا فشيئا يجتذب الأفريقيون إلى سوق العمل الأجير . وتنبثق المدن ، ويزداد التحضر الأفريقى . وثمة نمو للاستقرار . وتقترب أعداد كبيرة من الأفريقيين من الاعتماد بصورة رئيسية ، وإن لم يكن كلية بعد ، على أجورهم فى توفير أسباب معيشتهم .

بيد أن ذلك مجرد اتجاه ، ولا يشكل بعد اكتمالا لعملية . فعلى الرغم من أن تغيرا عميقا قد طرأ على الاقتصاد الأفريقى ، وأن تكوين ونمو الطبقات قد تقدما بسرعة عبر العقود القليلة الماضية ، لا ينضاف هذا إلى «ثورة صناعية» . وإذا تكلمنا من الناحية الاقتصادية فإنه على الرغم من التحولات الهامة التى حدثت ، ما زالت القارة من الناحية الجوهرية كما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاما مضت ـــ منطقة خلفية للاستعمار ، وملحقاً زراعياً يورد المعادن لبلاد أوربا الغربية ، وبدرجة متزايدة للولايات المتحدة أيضا

أليس إذن ثمة «ثورة» تحدث فى أفريقيا ؟ توجد بكل تأكيد ثورة سياسية تكتسح القارة ، بمعنى أن الشعب الأفريقى فى حالة ثورة ضد الاستعمار ، وأنه فى عدد من المناطق تنتقل السلطة السياسية من الأوربيين

إلى الأفريقيين . وهذا هو جوهر الثورة الأفريقية فى أيامنا . بيد أنها ثورة لاتزال فى بداية الطريق .

إن الاحتكارات الأوربية الكبيرة التى ذهبت إلى أفريقيا منذ ستين عاما لاستغلال الموارد الأفريقية والعمل الأفريقى مازالت تسيطر على القارة ، وما زالت تقرر سياسات الحكومات فى معظم المناطق ، وما زالت تقوم فى كل مكان تقريبا باستغلال الشعب الأفريقى ، واستغلال الثروات الطبيعية الكامنة فى أراضيه . وفى كل جانب من جوانب الحياة الأفريقية يبدو طابع النظام الاستعمارى — فى الاقتصاد ، والهيكل الطبقى ، والنظام السياسى ، والإطار الاجتماعى العام .

ويكشف الإطار العام للطبقة العاملة الأفريقية عن القسمات نفسها الخاصة بالمستعمرات .

فالأمر الغالب فيما يتعلق بها هو طابعها المهاجر المستمر ، لا استيطانها المستقر فى المدن . وما حدث هو أن سيل العمل المهاجر من الريف إلى المدن — الذى يدفعه نظام ضريبة الرءوس والتجنيد وإفقار الريف ، أكثر مما يجذبه النمو الصناعى — قد واصل الارتفاع بسرعة أكبر وإلى درجة أعلى ؛ وفى كل مرة يتسرب فيها السيل عائدا إلى القرى كان ما يتبقى منه فى المناطق الحضرية ينضاف إليها ، قليلا قليلا . ومن المسلم به أن هذه البقية آخذة فى النمو .

لقد ولدت البروليتاريا الأفريقية ، ولو أنها لا تزال صغيرة . وهذه القوة الجديدة ، القوة العاملة ، هى قوة أفريقيا المقبلة وعدتها الحاسمة فى غدها ومستقبلها ، وفى أيديها يكمن مصير هذه القارة . إنها القوة الوحيدة القادرة على أن تهب حركة التحرر الوطنى التماسك والاتساق والبصيرة ؛ وهى وحدها القادرة على السير بحركة التحرر الوطنى الأفريقية إلى ما وراء حدود الاستقلال السياسى والاقتصادى ، نحو خلق مجتمع جديد قائم على العدالة الاجتماعية .

الفصل السادس

كفاية العمل الأفريقي

الخيال والواقع

«إن شعوب أفريقيا فقيرة لأنها لاتنتج بما فيه الكفاية»

تلك هي الحجة التي قدمها دي بربيه (١) ، والتي كانت الدوائر الرسمية تستخدمها باستمرار ، لتبرير الفقر وانخفاض الأجور في أفريقيا .

ويزعم أوردي براوني (٢) أن «المشكلة السائدة على نطاق أفريقيا الشرقية هي انخفاض مستوى كفاية العمال بصورة تبعث على الرثاء» .

ونحن نتلقى التأكيد تلو الآخر بأنه ما على الأفريقي إلا أن يعمل بكد أكثر ، وأن يصبح أكثر مهارة ، وأن يكون أكثر اهتماما بعمله ، وأن يتعاون مع الإدارة ، حتى تزداد الإنتاجية ، وتزدهر الصناعة ، ومن ثم يصبح بالإمكان دفع أجور أعلى وتوفير ظروف عمل أفضل للعمال الأفريقيين .

ولإقناع العامل الأفريقي — والرأي العام البريطاني — بسلامة هذه الحجة اقتصاديا وسياسيا ، استهلكت أكداس لا حصر لها من الورق ، ودبجت المقالات بالمئات ، وأجريت الدراسات ، وعقدت المؤتمرات ، ونظمت المدارس النقابية ، وقام المسئولون الحكوميون ، والمستخدمون ، وموظفو

---

(١) ب. دي. بربيه: «The Productivity of African Labour» ، في أنترناشونال ليبر ريفيو ، أغسطس — سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ١٢٣ .

(٢) ماچور ج. س. چ. أوردي براوني: Labour Conditions in East Africa, col. No. 193 ، ص ١٥ ، ١٩٤٦ .

مكاتب العمل ، ومستشار والنقابات ، وممثلو التسلح الخلقى Moral Rearmament ، والمبشرون ، بهجوم مشترك . **كل ذلك لاقناع الأفريقى بأن أجوره وظروفه بائسة لأن عمله ضئيل** ؛ وبأنه **هو** المسئول عن فقره ، ولذلك فى يديه هو يكمن العلاج .

«مادام ناتجه منخفضا ، يكون أجره منخفضا» . (١)

ومع ذلك سرعان ما تكشفت أية دراسة منصفة للحقائق أن الحالة على نقيض ذلك تماما . **فالعمل الأفريقى «ضئيل» أساسا لأن أجور العامل الأفريقى وظروفه بائسة** . كما أن الفقر والتضور جوعا ، سواء من الناحيتين المادية أو المعنوية ، سبب أولى للإنتاجية المنخفضة .

الأيدى الرخيصة

وسط كل هذه الحجج المتعلقة بكفاية العمل الأفريقى يسدل الستار على ثلاث مسائل منفصلة . فإنتاجية العمل ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، تتحدد بكمية ونوعية أدوات العمل التى يستخدمها العمال ، وبعبارة أخرى ، بمستوى التقنية technique : ومع ذلك غالبا ماتستخدم إنتاجية العمل للتعبير عن ناتج العمل — وهذا الأخير يتحدد لا بمستوى التقنية المتاحة فقط ، وإنما بالجهد المباشر الذى يبذله العامل أيضاً ، أى كمية الطاقة العضلية والعصبية التى ينفقها العامل فى عملية الانتاج . وهناك أخيرا مسألة مهارة العامل ؛ أى قدرته على استخدام المعدات التقنية المتاحة له .

وسيكون من الضرورى ، من أجل أن نتناول مسألة «كفاية العمل» الأفريقى بأسرها ، أن ندرس الجوانب الثلاثة جميعا — مستوى التقنية ، ومهارة العامل ، وقدرته على العمل .

ان العمل الأفريقى ، كما شرحنا فى فصل سابق ، هو من الناحية الأساسية عمل مهاجر رخيص . ومثل هذا العمل ، بحكم طبيعته نفسها ، محتوم عليه

---

(١) ب. دى برييه : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

أن يكون مفتقر إلى الكفاية ، وغير ماهر ، وأقل إنتاجية ، بالنسبة للعمل المستقر العالى الأجر .

«لقد نما نظام العمل المهاجر وتطور لأنه بالنسبة للأغلبية الكبيرة من المستخدمين فى البلاد كان يمثل العمل الرخيص ... والمستخدمون عندما وضعوا فى اعتبارهم أن العمل المهاجر قد ظهر رخيصا ، وأنه كان متاحا بوضوح فى إمدادات غير محدودة ، كان ذلك كافيا لأن يثنيهم عن شغل أنفسهم بأمور من نوع الإنتاجية الفردية والاستخدام العالى الكفاية للعمل .» (١)

وبالمثل علق أوردى براونى (٢) على الأمر قائلا :

«إن عادة الاستخدام المبدد لقوة العمل قد توطنت واستقرت فى أفريقيا الشرقية ...... ويوجد اتجاه إلى معالجة نقص العمل عن طريق بذل الجهود للحصول على المزيد من إمدادات المجندين القليلى التجربة غير المدربين القادمين من المناطق البعيدة ، وذلك بدلا من تحسين أداء قوة العمل المتاحة بالفعل .»

ويقترن نظام العمل المهاجر الرخيص ، كما ذكرنا فيما سبق ، بدرجة عالية من دوران العمل . ولذلك بدوره تأثير ضار على اكتساب مهارة العمل ، وعلى الإنتاج والإنتاجية . والحقيقة أن لابوريه (٣) يقدم الحجة التالية :

«إن العقبة الرئيسية التى يثيرها عمل الأهالى ليست إنتاجيته المنخفضة ، التى يمكن علاجها عن طريق التعليم ، وليست نقص فرص العمالة فى بعض المناطق أو فى مواسم معينة ، وإنما هى **قبل كل شىء عدم استقراره** .» (التشديد من عندنا — ج . و .)

ومع ذلك يكون عدم استقرار العمل ، كما اتضح فيما سبق ، أمرا حتميا

---

(١) Report of the Committee on African Wages (تقرير كارپنتر) ، ص ١٥ ، نيروبى ، ١٩٥٤ .

(٢) ماچور ج. س. چ. أوردى براونى : المرجع السابق .

(٣) هـ. لابوريه : La Main d'Oeuvre Africaine (Travail en Afrique Noire) ، ص ١٣٥ .

ما دام العمل الأفريقى يقوم على الهجرة المستمرة والأجور المنخفضة . وحقيقة أن الطبقة العاملة الأفريقية المستقرة الأكثر مهارة تعتبر الآن فى بعض الدوائر الرسمية ، بالكلمات على الأقل ، هدفا مرغوبا فيه ، لا ينبغى أن تضلل أحدا ، أو تحمله على الاقتناع بأنه قد حدث أى تغيير فى سياسات الحكومات أو المستخدمين فيما يتعلق بهدفهم الرئيسى ، ألا وهو تحقيق أقصى استغلال ممكن للعمل الأفريقى . فالأمر ببساطة هو أنه فى ظل أساليب الإنتاج الحديثة ، ومع انتشار الصناعة والميكنة ، أصبح من الضرورى توافر درجة معينة من استقرار العمل ومهارته ، حتى فى أجزاء من أفريقيا . وحيث كانت الظروف الخاصة تسمح بمثل هذا التطور ، كما فى المصانع القائمة فى اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، أو فى حزام النحاس فى روديسيا الشمالية ، أو فى الكنغو البلجيكى ، لم يتوان المستخدمون عن ضمان أن تكون معدلاتهم فى الربح أعلى مما كانت عليه إلى الآن .

ولكن على الرغم من أن خلق جيوب من العمل الأفريقى الأكثر مهارة قد يكون أمرا ضروريا ، أو قد يناسب المصالح الخاصة لأقسام من الصناعة فى بعض المناطق الأفريقية ، فإنه لا يجذب إلى هذا التطور سوى قسم صغير نسبيا من الطبقة العاملة الأفريقية . أما مصالح الزراعة الكبيرة وأصحاب المزارع الرأسمالية ، وشركات التعدين ، وخدمات النقل والتشييد والخدمات الحكومية ، ومستخدمو العمل المحلى ، وبعبارة أخرى ، أكبر مستخدمى العمل الأفريقى وأولئك الذين تقرر السياسات الرسمية مصالحهم بدرجة كبيرة ، فهم راضون تماما عن مواصلة السير بالنظام الراهن ، نظام العمل المهاجر الرخيص غير المدرب غير الماهر غير المستقر .

وتجد وجهة النظر هذه التعبير عنها فى التقرير الذى وضعه أحد المسئولين فى إيرلندا الشمالية عن صناعة الكتان فى كينيا (١) ، وقد جاء فى هذا التقرير :

---

(١) و . ج . ميجو : «The Flax Industry in Kenya» ، ١٩٣٩ ، ص ٤ . (نقلا عن ، س. ، ك. آرونوفيتش : Crisis in Kenya ، لندن ، ١٩٤٧) .

«إن من الاعتبارات البالغة الأهمية رخص إمدادات العمل ووفرتها .... وأنا راض تماما عن أن كلا من جنى محصول الكتان فى كينيا وتمشيطه يمكن أن يكون أداؤه بوساطة العمل اليدوى أشد وفرا بكثير من أدائه بوساطة آلات جنى الكتان وآلات تمشيط الكتان الأوتوماتيكية التى استخدمت فى أوربا الغربية فى السنوات الأخيرة .» (التشديد من عندنا — ج . و .)

إن وجود الإنسان ويديه مكان دابة الحمل أو الآلة أمر مألوف فى كل البلاد المستعمرة . وما زلت أذكر النساء فى كاولون (١) ، عندما شاهدتهن وهن يجلسن القرفصاء ، وفى صبر وسأم يكسرن قطعا كبيرة من الصخر إلى أجزاء صغيرة من الحجارة ، وذلك بقطعة حجر أخرى ؛ ثم ينقلن أجزاء الحجارة الصغيرة بمساعدة قضيب الحمل التقليدى الذى يتدلى من طرفيه مقطفان صغيران . وفى الهند ، فى خلال ازدهار سطوة الراجات البيض ، كان بالإمكان أن نرى بستانيا هنديا يقضى ساعات طويلة متصلة فى عمل مضن يقصم الظهر ، يشذب عقص فى يده خميلة سيده الإنجليزى الممتدة أمام بنجالو (٢) مترف فسيح ؛ أو عمال بناء فى أحد المواقع ، بدون «قصعة» لحمل الملاط ، وكل قالب من الطوب ينقل باليد . وفى الامبراطورية القيصرية القديمة ، فى المنطقة التى تعرف الآن بجمهورية تادچك (٣) ، لم تكن حتى عربة اليد معروفة قبل عام ١٩١٧ ؛ ومن الناحية الفعلية فإن أول عربة يد عرفت هناك قد نقلت إليها بالطائرة .

---

(١) Kowloon : شبه جزيرة صغيرة مساحتها ثلاثة أميال مربعة ، تشكل أحد الأجزاء الثلاثة الرئيسية التى تتكون منها مستعمرة هونج كونج ، وقد ضمت كاولان إلى المستعمرة فى عام ١٨٦٠ — المترجم .

(٢) Bungalow : بيت من طابق واحد ، وبخاصة فى الريف أو على شاطىء البحر — المترجم .

(٣) Tajik Republic : المقصود هنا بالامبراطورية القيصرية القديمة الامبراطورية الروسية التى كانت تادچك الواقعة بأواسط آسيا من بين مستعمراتها . وتعد جمهورية تادچك (تادچكستان) الآن إحدى الجمهوريات الإتحادية باتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (الاتحاد السوفييتى) — المترجم .

وعلى نطاق أفريقيا كلها اليوم يمكن للمرء أن يلمس النقص المروع نفسه فى الأدوات والمعدات . ففى البناء والعتالة والزراعة وتشييد الطرق لايكون متاحا إلا أكثر الأدوات بدائية .

كتب هيغام (١) فى عام ١٩٥٣ يقول :

«فى ساحل الذهب يستخدم كل عام آلاف من الرجال **الذين لم يسبق لهم قط أن رأوا معولا أو جاروفا** . » (التشديد من عندنا — ج. و.)

وقال صديق لى ، زار سيراليون فى عام ١٩٥٨ ، أنه شاهد عمالا أفريقيين ينفقون ساعات مضياعة يقطعون شجرة ضخمة ببلطة عادية . وفى مناجم چوس (٢) للقصدير فى نيچيريا يشاهد المرء مئات الكادحين يكدون طوال اليوم فوق الدروب المنحدرة المؤدية إلى المناجم صاعدين هابطين ، يحملون على رءوسهم مقاطف بها كميات صغيرة من الخام ، أو يعملون بأكثر الأدوات بساطة . (٣)

وكتب ڤينست عن ساحل العاج يقول :

«لقد أتيحت لى الفرصة أن أرقب الأفريقيين من الغابة وهم يعملون لدى الإدارة فى محاجر صغيرة لصخور اللطريط (٤) ، بالقرب من جسر

---

(١) ج . ب . هيغام : Labour Productivity in the Gold Coast ، ١٩٥٣ ، حكومة ساحل الذهب (صورة طبق الأصل) .

(٢) Jos : مدينة بشمال نيچيريا ، بلغ عدد سكانها ٣١,٥٨٢ نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٥٢ . وهى عاصمة لما يعرف باسم إقليم الهضبة ، وهو الجزء الذى انفصل عن إقليم بوتشى Bouchi فى عام ١٩٢٦ ، وأصبح إقليما مستقلا ، واتخذ چوس عاصمة له . والإقليم غنى بالمعادن وبخاصة خامات القصدير الذى بلغ إنتاجه منه فى عام ١٩٥٣ أكثر من عشرة آلاف طن . والهضبة على ارتفاع أربعة آلاف قدم ، وتغطى حوالى ألفى ميل مربع . ويبدأ من چوس المنفذ الوحيد من الهضبة إلى البحر ، وهو خط السكك الحديدية ينتهى عند لاجوس — المترجم .

(٣) انظر على سبيل المثال التوضيح الذى ورد فى مجلة **ذى تيمس بريتش كولونيز ريفيو** ، الربع الأول من عام ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٤) Latrite : نوع من الصخر الأحمر المخلوط بالحديد شبيه بالبازلت والجرانيت ، يوجد فى منطقة فوتا جالون Fouta Djallon بأفريقيا الغربية ، وفى بعض أجزاء أخرى من أفريقيا الاستوائية — المترجم .

فى مرحلة التشبيد . **ولا يعرف هؤلاء الرجال شيئا عن تقنية الجاروف وعربة اليد** ... إن ناتج كل من الرجال الخمسة الذين يتكون منهم الفريق يمكن أن يزيد إلى ثلاثة أمثاله باستخدام عربة اليد والجاروف . **بيد أنه بالنسبة للادارة لم يكن الأمر يستحق منها أن تقوم بتعليمهم** . ماداموا ليسوا مرتبطين بالعمل سوى بضعة أيام أو أسابيع » (١) (التشديد من عندنا — ج.و.)

فحيث تكون أيدى البشر وأذرعهم وأقدامهم ورءوسهم وظهورهم رخيصة وموفورة ، هل يمكن أن تكون هناك حاجة بالزارع أو صاحب المنجم الأوربى إلى أن يغرق أمواله فى الميكنة وتدريب العمال ؟ وعلاوة على ذلك ليس مستوى الميكنة والتجهيز المطبقين فى الصناعات الاستخراجية القائمة فى أفريقيا موجودا عند حد أدنى مطلق فقط ، بل إن الغياب الكامل للتصنيع ، النابع من سياسة الإمبريالية فى استخدام أفريقيا كقاعدة للمواد الأولية الرخيصة اللازمة للصناعات الغربية ، يحول دون إقامة طبقة عاملة حديثة مستقرة ماهرة مجهزة بأحدث الآلات والتقنية .

التعليم والتدريب

كى يصبح المرء عاملا ماهرا يحتاج قبل كل شىء إلى مستوى معين من التعليم وتسهيلات للتدريب أو التلمذة الصناعية apprenticeship . ومع ذلك فإن الأرقام التى جمعتها اليونسكو عن عام ١٩٥٥ تظهر أفريقيا كمنطقة من أكثر مناطق العالم ظلاما من حيث الأمية . فى الصومال البريطانى وأفريقيا الاستوائية الفرنسية والصومال الفرنسى وأفريقيا الغربية الفرنسية تصل الأمية بين الأفريقيين البالغين إلى نسبة تتراوح بين ٩٥٪ ، ٩٩٪ . وفى جمبيا (٢) ونياسالاند وسيراليون وزنزبار تتراوح هذه النسبة بين ٩٠٪ ، ٩٥٪ . وفى نيجيريا تتراوح بين ٨٥٪ ، ٩٠٪ ؛ وفى سوازيلاند بين ٨٠٪ ، ٨٥٪ ؛

---

(١) ج. ڤينست : Brief Study of the African Worker's Output in the Ivory Coast ، المدرسة الوطنية لفرنسا ماوراء البحار Ecole Nationale de la France d'Outre-Mer

(٢) Gambia : انظر ، ص ٥٧٠ — المترجم .

وفى كينيا وبتشوانالاند وروديسيا الشمالية بين ٧٥٪ ، ٨٠٪ ؛ وفى أوغندا بين ٧٠٪ ، ٧٥٪ ؛ وفى الكنغو البلچيكى بين ٦٠٪ ، ٦٥٪ . (١)

إن ندرة التسهيلات التعليمية التى تقدم للأفريقيين معروفة جيدا بحيث لايكاد يبدو من الضرورى أن نشير إليها . إذ لاتوجد من الناحية العملية مدارس للأطفال الأفريقيين تديرها الدولة فى معظم المناطق الأفريقية ؛ فإرساليات التبشير هى التى تدير المدارس ، وفى بعض الأحيان بمنح محدودة من الحكومة . ولا تحصل نسبة كبيرة من الأطفال على أى تعليم بالمدارس على الإطلاق . ففى عام ١٩٥٥ لم يكن ملتحقا بالمدارس من فئة العمر ٥ـ١٤ سنة ، فى الصومال البريطانى وجمبيا وسيراليون وصوماليا (٢) والسودان وأفريقيا الاستوائية والغربية الفرنسية وغينيا والبرتغال وموزمبيق وتنجانيقا وزنزبار وأنجولا وإثيوبيا ، سوى أقل ٢٠٪ (٣) . وفى كينيا وروديسيا الشمالية ونياسالاند والكنغو البلچيكى وبتشوانالاند ومدغشقر ونيچيريا وسوازيلاند وتوجولاند الفرنسية وأوغندا والكمرون الفرنسى ورواندا ــ أورندى وأفريقيا الجنوبية الغربية ، كانت النسبة ٤٠٪ .

وللتقارير الرسمية غرام خاص بالحديث عن «التقدم» الذى تحقق فى مجال التعليم . بيد أن أية دراسة موضوعية للأرقام لاتكشف إلا عن أمر واحد ، وهو أن هذا «التقدم» يحدث بسرعة السلحفاة ، وأن جوانب القصور الهائل ما زالت قائمة . فقد أثيرت ضجة ضخمة حول حقيقة أنه يوجد الآن بمدارس روديسيا الشمالية أكثر من مائتى ألف طفل أفريقى . **ويقدم الاستقصاء الحكومى للتعليم الأفريقى عن فترة الثلاث سنوات ١٩٥٥ـ١٩٥٧** **Government's Triennial Survey of African Education, 1955-1957.** الأرقام التالية :

---

(١) NSG : المرجع السابق ، ص ١٩٠ . (نقلا عن دراسة اليونسكو الخاصة World Illiteracy of Mid-Century ، ١٩٥٧ .)

(٢) Somalia : انظر ، ص ٥٧١ ــ المترجم .

(٣) الأمم المتحدة : Report on the World Situation, 1957 ، ص ٩٧ .

جدول ١٦

عدد الاطفال الأفريقيين المقيدين بمدارس روديسيا الشمالية

	عدد المقيدين بالمدارس فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٧	عدد تقديرى للأطفال الذين فى سن التعليم
مرحلة الابتدائى الأدنى (أربع سنوات)	١٩١,٤٨٤	٢١٥,٠٠٠
مرحلة الابتدائى الأعلى (أربع سنوات)	٣٩,٥٧٩	١٧٠,٠٠٠
مرحلة الثانوى (أربع سنوات)	١,٦٠٠	١٤٥,٠٠٠
	٢٣٢,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠

وتوضح هذه الأرقام أن حوالى ٤٣٪ فقط من الأطفال الأفريقيين الذين فى سن التعليم مقيدون بالمدارس ؛ وأن زهاء ٧٦٪ من اللائقين للتعليم بعد سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة لايحصلون على ذلك التعليم ؛ وأن ١١٪ فقط ممن وصلوا إلى سن القبول بمرحلة التعليم الثانوى هم الذين يحصلون عليه . وحتى عند مستوى التعليم الابتدائى لا يكمل معظم الأطفال البرنامج الدراسى المقرر لهم .

وقد أوضح « **تقرير روديسيا الجنوبية لعام ١٩٥٤** » The 1954 Report for Southern Rhodesia أن عدد المقيدين بالمدارس بلغ ٣٥٠,٠٠٠ تلميذ ، أى ٦٥٪ ممن هم فى سن التعليم . ولكن نصف هؤلاء التلاميذ كانوا فى الصفين الأول والثانى ، ولم يوجد فى الصف الرابع سوى ٢٣١ تلميذاً . أما الأرقام الأحدث عهدا فتفيد أنه لايلتحق بالمدارس الثانوية سوى سبعة تلاميذ فقط من تلاميذ المدارس الابتدائية(١) . ويوضح «**تقرير كينيا لعام ١٩٥٧**» The 1954 Report for Kenya أنه كان يوجد ٤٤٠,٩٤٧ طفلا أفريقيا فى المدارس الابتدائية ، ٥٩,٣٩٠ طفلا فى المرحلة المتوسطة ، ٣,٣١٦ طفلا فى المرحلة الثانوية .

وقد جاء فى تقرير عن التعليم فى نياسالاند(٢) ، وضع على أساس أرقام

(١) ب . ج . مونكهاوس : « African Secondary Schools » ، فى جريدة جارديان ، عدد ١٥ يوليه ١٩٥٩ .

(٢) جوفرى تايلور : « The Half-Schooled Nyasas » ، فى جريدة جارديان ، عدد ٥١ أكتوبر ١٩٥٩ .

عام ١٩٥٨ ، أن النظام التعليمى «ليس هرميا بأية حال ، وإنما هو أشبه بمسلة كليو بطرة (١) وقد نصبت فى سهل فسيح» .

والمعنى الذى قصد واضع هذا التقرير أن ينقله إلينا بهذه الاستعارة يوفرة الجدول الذى أورده . ويوضح هذا الجدول أن ١٢٤,٠٠٠ تلميذ يتركون المدرسة بين سن الثامنة وسن الثانية عشرة ، وأن ١٢٥,٨٧٩ تلميذا آخرين يتركونها فى سن الثانية عشرة . ويشكل عدد مجموع هذين الرقمين ، وهو ٢٥٠,٠٠٠ تلميذ ، عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية . ولا يواصل التعليم فى مرحلة الابتدائى الأعلى ، أى فى الصفوف الرابع والخامس والسادس ، سوى ١٨,٣١٤ تلميذا ، وهؤلاء يتركون هذه المرحلة وهم فى سن الخامسة عشرة . ولا يواصل من هؤلاء مرحلة التعليم الثانوى الأدنى (إلى سن السابعة عشرة) سوى ٧٦٨ تلميذا فقط ، ومن هؤلاء يكمل ٤٢١ تلميذا فقط تعليما ثانويا كاملا ، فينتهون من الصف العاشر ، ويتركون المدارس فى حوالى التاسعة عشرة . هذا ويبلغ مجموع السكان الأفريقيين فى نياسالاند ٢,٦٠٠,٠٠٠ نسمة .

وقد وضع مونكهاوس(٢) تقديرا («تقريبيا فقط .... وليس مرضيا تماما من الناحية الإحصائية») يفيد أن ٠,٤٥ من كل ألف من السكان مقيدون بالمدارس الثانوية فى نياسالاند ، ٠,٨١ فى روديسيا الشمالية ، ١,٤ فى روديسيا الجنوبية ، ٠,٣٦ فى تنجانيقا ، ٠,٦٦ فى كينيا ، ٠,٥٨ فى أوغندا .

---

(١) Cleopatra's Needle : الاسم الذى أخذته المسلتان المصريتان اللتان أهديتا لبريطانيا والولايات المتحدة ، وتقفان على شاطىء التيمس فى لندن ، وفى سنترال پارك بنيويورك . وقد أقام هاتان المسلتان فى الأصل تحتمس الثالث ، من الأسرة الثالثة عشرة ، بهيلوبوليس حوالى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ، وقام يوليوس قيصر بنقلهما إلى الإسكندرية حوالى عام ١٤ قبل الميلاد ، وظلتا هناك إلى أن نقلتا إلى موقعيهما الحاليين فى عامى ١٨٧٨ ، ١٨٨٠ على التوالى . ومن ذلك يتضح أنه لا علاقة لها بكليوبطرة ، وإنما أخذتا هذا الاسم بسبب الفكرة الخاطئة الشائعة وهى أنهما ما داما قد وجدتا فى الأسكندرية ، عاصمة كيلوبطرة ، يكونان مرتبطين بها — المترجم .

(٢) ب . ج . مونكهاوس : المرجع السابق .

والموقف أسوأ بكثير بطبيعة الحال فى موزمبيق التى يسيطر عليها البرتغاليون . فاستنادا إلى الأستاذ مارفن هاريس (١) ، لم يكن يوجد فى المدارس الابتدائية ، من مجموع السكان الذين بلغوا ستة ملايين فى عام ١٩٥٤ ، غير خمسة آلاف فقط ، وفى المدارس الثانوية ٧٣ ، وفى فصول التدريب الصناعى ٤٢ . وقد كشفت أرقام تعداد عام ١٩٥٠ عن أن مالا يقل عن ٩٩٪ من السكان أميون !

«على الرغم من أن الأمية واسعة الانتشار على نطاق أفريقيا كلها ، تنفرد موزمبيق بوضع خاص ، هو افتقارها إلى صفوة متعلمة . فى الوقت الراهن يوجد على وجه التحديد أفريقى واحد يحمل درجة جامعية بين الزنوج البالغ عددهم ستة ملايين نسمة . »

وقد أبرز الأستاذ لويس (٢) أن التعليم الثانوى يعد «أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية » ، وأكد أنه حتى فى غانا ، حيث تحقق تقدم كبير فى مجال التعليم ، «يلحق بالمدارس الثانوية أقل من ٢٪ من الجيل» . وبينما يمكن أن يقال إن لويس يبالغ فى إبراز دور التعليم الثانوى كعامل فى التنمية الاقتصادية ، لا يوجد أدنى شك فى أن السياسة الإمبريالية الراهنة ، التى تقوم على قصر التعليم فى أفريقيا على الأشكال الأكثر أولية ، لا يمكن إلا أن تعطل تطور الشعب الأفريقى ، وإلا أن تحول دون اكتسابه قدرا أكبر من المهارة .

ولذلك فمن الأهمية أن نشير إلى أنه فى جميع المناطق الأفريقية لا يذهب إلى المدرسة الثانوية سوى حفنة نسبية من الأطفال الأفريقيين . وهذا الافتقار إلى التسهيلات التعليمية ليس سوى نتيجة طبيعية لاعتبار الأفريقيين حمالين للأخشاب وحمالين للمياه . ومما يجعل هذا الإهمال أكثر افتضاحا هو أن الجهود المستقلة التى يبذلها الأفريقيون فى المناطق المستعمرة لمحاولة سد النقص فى المدارس والمعلمين ، عن طريق إقامة مدارسهم الخاصة ، وتمويلها من

---

(١) مارفن هاريس : Portugal's African Wards ، الجمعية الأمريكية لأفريقيا American Committee on Africa —منشورات أفريقيا اليوم Africa Today .

(٢) الأستاذ و. آرثر لويس : خطاب فى إيكونومست ، عدد ١٠ يناير ١٩٥٩ .

أموالهم الخاصة التى جمعوها بقدر كبير من المشقة ونكران الذات ، ومع ذلك بحماسة هائلة ، كانت تقابل دائما بالقمع . وهكذا كان من بين الإجراءات الأولى التى اتخذتها السلطات فى كينيا ، فورا إعلان حالة الطوارىء فى عام ١٩٥٢ ، إغلاق المدارس التى تديرها «الرابطة المركزية لمدارس الكيكويو» Kikuyu Central Schools Association . (لحق المصير نفسه ، بهذه المناسبة ، بمدارس اللغة الصينية فى الملايو وهونج كونج .)

ومن الأرجح أنه لا يوجد شعب آخر ، فى أى مكان آخر ، أظهر حنينا إلى التعليم أكثر مما أظهره شعب أفريقيا . وقد رسمت نللى إكسودياس ، فى دراستها عن ستانلىڤيل (١) ، مقابلة حية بين رغبة الشعب فى التعليم من ناحية ، والتسهيلات الناقصة بصورة محزنة من ناحية أخرى .

« .... وفى يوم قيد أسماء الأطفال يصطف آباؤهم منذ الفجر خارج مكتب ناظر المدرسة كى يضمنوا مكانا لأطفالهم ... إن الأطفال فى جميع سنوات عمرهم تلهبهم رغبة حادة فى التعليم **اعلى بدرجة كبيرة مما نلمسه فى اوربا** . » (التشديد من عندنا — ج. و.)

كتب أحد تلاميذ المدارس فى مقال له يقول :

«أعتقد أن أسعد حدث فى حياتى كان اليوم الذى طلب أبى منى فيه أن أذهب إلى المدرسة . »

وكتب تلميذ آخر يقول :

«إن أتعس ما كان يمكن أن يحدث لى هو ألا تتاح لى فرصة التعليم ، أو أن أقصى الآن عن المدرسة . لأنه منذ ذلك الوقت ستصبح حياتى عديمة الفائدة .... وسيكون من أسعد الأمور جميعا أن أستطيع مواصلة دراساتى . إنى أفكر فى ذلك كل مساء ، حيث أرقد فى الفراش أعد جذوع الخشب فى سقف الغرفة . إن أفكر فيه الوقت كله .... سأتخذ التعليم مهنة لى . إن

(١) ف . ج . پونز ، ن . إكسودياس ، پ . كليمنت : Stanleyville Survey .
انظر أيضا : Social Implications Industrialisation and Urbanisation in Africa South of the Sahara ، اليونسكو ، ١٩٥٦ .

بلادنا الكنغو مازالت تعيش فى ظلام ، بيد أن كنغو المستقبل ستكون بالتأكيد فى نور وضياء . وعندما أفكر فى مهنة تعليم أبناء جلدتى الصغار ، يغمر قلبى شعور بالبهجة.» (١)

ومع ذلك فإن المأساة ، كما تراها إكسودياس ، هى أن نسبة الأماكن فى التعليم الابتدائى إلى الأماكن فى المرحلة التالية ، فيما يتعلق بمثل هؤلاء التلاميذ الذين فى سن التعليم والشديدى التعطش للالتحاق بالمدارس ، ستة إلى واحد . وعلاوة على ذلك تكاد المدارس أن تكون خالية تماما من كل أنواع التجهيزات . فعندما يدرس علما الفيزيقا والكيمياء يتم ذلك كلية على أساس الكتب ، دون أيه إيضاحات عملية . بل لاتوجد أية تجهيزات خاصة برياض الأطفال بالنسبة للتلاميذ الأصغر سنا .

وإلى جانب هذا النقص البائس فى الخدمات التعليمية العادية ، يوجد عجز محزن فى تسهيلات التدريب الصناعى .

ويؤكد نون أن « كفاية العمل تتأثر بكل من المستوى التعليمى العام لقوة العمل ومستوى تعليمها المهنى النوعى بالنسبة للمهن الماهرة . ويمكن أن يقال إن جزءا كبيرا من العمل الأفريقى غير مؤهل بما فيه الكفاية فى كلا الجانبين ، وأنه أكثر عجزا فى الجانب الأخير . **وليس ذلك تشكيكا فى قدرة الأفريقى على الاستفادة من مثل هذا التدريب ، ولكنه بالأحرى اتهام للادارة الحالية للمناطق الأفريقية بوساطة الدول الاستعمارية المختلفة.** »(٢) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وفى كينيا بأسرها ، فى عام ١٩٥٧ ، لم يكن مقيدا بالمدارس التجارية والفنية سوى ١,٠٠٢ تلميذ ، كما لم يتم التدريب سوى ٢٢٧ تلميذ صنعة (٣)

(١) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) Apprentice : ويعرف تلاميذ الصنعة عندنا أحيانا بعمال الإشراق . والمصطلح مأخوذ من « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » و «المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات » — المترجم .

فقط (١) . ومع ذلك يسلم التقرير السنوى لعام ١٩٥٧ بأن « عدد الطلبات التى قدمت للالتحاق بالمدارس الفنية والتجارية كان يزيد كثيرا على عدد الأماكن المتاحة » .

ويجد تعليق نون الذى أوردناه فيما سبق ، والذى يقول بأن نقص العمال المدربين فى أفريقيا ليس تشكيكا فى قدرة العمال الأفريقيين ، ولكنه بالأحرى اتهام للحكم الاستعمارى ، تأكيدا له فى ملاحظة روپر التى مفادها بأنه « **فى نيجيريا ، حيث درب العمال الأفريقيون على العمل الميكانيكى الماهر ، كما فى مصنع ابادان للسجاير أو فى مصانع سابيلى Sapele للخشب الرقائقى(٢) ، حقق هؤلاء العمال مستويات عالية من المهارة** ... » (٣) (التشديد من عندنا — ج . و .) .

وحتى تسهيلات التدريب المهنى المحدودة التى توجد بالفعل ، تميل كثيراً جداً إلى التركيز على الحرف التى تتدهور ، بدلا من التركيز على الأغراض الصناعية التى تلائم النصف الثانى من القرن العشرين .

وقد تبينت إكسودياس ، فى دراستها عن برازافيل فى عام ١٩٥١ ، وجود عجز محزن فى تسهيلات التعليم الفنى الذى يحصل عليه الأفريقيون . فلم يكن يتلقى التعليم الفنى أكثر من خمسة آلاف تلميذ ، منهم ١,٥٠٠ تلميذ كانوا مقيدين بالمدارس الزراعية . وتقول إكسودياس (٤) إن أغلبية الأطفال يتركون المدرسة «دون تدريب على أية مهنة خاصة » ، ويعانون مشقة كبيرة فى إيجاد عمل له أية أهمية ، ومن ثم يقبل الشبان الأفريقيون الباحثون عن العمل « تحت ضغط الحاجة الملحة ، أية وظيفة كادح غير ماهر » .

المهارة — والحاجز اللونى فى الصناعة

يمنع الأفريقيون عن عمد ، فى المناطق التى استوطن فيها الأوربيون بأعداد كبيرة ، من اكتساب أية مهارة .

(١) Annual Report for Kenya, 1957 ، وزارة المستعمرات ، لندن .

(٢) Plywood : وهو المعروف بالخشب الأبلكاش ، والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٣) روپر : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤) نقلا إكسودياس : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

ويسرى هذا الحاجز اللونى الصناعى بصفة خاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، حيث استهدفت السياسة الرسمية المحافظة على المركز الممتاز للعمال الأوربيين ، والاحتفاظ لهم بالوظائف التى تتطلب مهارة أو التى يناط بها مسئوليات إشرافية ، وترك الأعمال الأكثر حقارة والأقل مهارة للأفريقيين . وهذه السياسة ليست مجرد مسألة ممارسة استعمارية غير مكتوبة ، بل يدعمها ويفرضها تشريع وقانون فعليان .

فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال :

« .... يتضمن القانون المعدل للمناجم والمصانع Mines and Works Amendment Act نصاً يمكن الحكومة من وضع لوائح تنظم إصدار شهادات الصلاحية فى المناجم أو المصانع التى يستخدم فيها الكهرباء ، ومن قصر إصدار هذه الشهادات على الأوربيين أو الملونين (١) . وينص قانون عمال التشييد من الأهالى Native Buolding Workers Act ، الصادر فى عام ١٩٥١ ، على أن استخدام الأفريقيين فى أداء العمل الماهر فى صناعة التشييد فى المناطق الحضرية ليس عملا قانونيا . وفى عام ١٩٥٦ تم تعديل قانون المناطق السكنية » الصادر فى عام ١٩٥٠ ، بحيث ينص على جواز الطرد الإجبارى للأفريقيين من أية منطقة حضرية ؛ ويمكن تطبيق ذلك لحماية العمل الأوربى من المنافسة . وبمقتضى قانون التوفيق الصناعى Industrial Conciliation Act ، الذى صدر فى عام ١٩٥٦ ، يخول للوزير سلطة إصدار قرار بتخصيص عمل معين لأشخاص من عنصر معين . » (٢)

وهذا القانون يطبق بالفعل فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وكان فى الحقيقة مثار احتجاجات واسعة النطاق فى عام ١٩٥٧ ، عندما اقترح الوزير تطبيقه على صناعة الملابس .

---

(١) يشير تعبير «ملون» فى جنوب أفريقيا إلى أناس من أصل عنصرى مختلط ، وهو تعبير يستبعد الأفريقيين .

(٢) « International Wage Structure in Africa » مقال فى مجلة إنترناشونال ليبر ريفيو ، عدد يوليه ١٩٥٨ .

وتشكل أنظمة التلمذة الصناعية بدورها عائقا ضد تدريب العمال الأفريقيين . فالنتيجة العملية لسريان قانون التلمذة الصناعية Apprenticeship Act لعام ١٩٤٤ فى جنوب أفريقيا ، استنادا إلى هيلى (١) ، هى « استبعاد غير الأوربيين من التلمذة الصناعية ، ومن ثم تقييد شغلهم للوظائف ذات الأجور العالية » .

وقد أكد دكتور س.ت. در هورست (٢) أنه :

« على الرغم من أن قانون التلمذة الصناعية لا يميز فى الظاهر بين المجموعات العنصرية المختلفة ، فإنه يعمل فى الحقيقة على استبعاد غير الأوربيين من أن يصبحوا صانعين مدربين مؤهلين . ففى المحل الأول تعد المستويات التعليمية الموضوعة عالية بالنسبة لغير الأوربيين . (يرجع ذلك إلى نقص التسهيلات التعليمية التى تقدم للأفريقيين ، وليس إلى أى قصور كامن من جانب الأفريقيين — ج. و.) ثانيا ، يحجم بعض المستخدمين ، ومن بينهم شركة السكك الحديدية والموانى بجنوب أفريقيا South African Railways and Harbours عن قبول غير الأوربيين كتلاميذ صنعة ، على حين كان يمنع بعض المستخدمين غير الأوربيين من قبول تلاميذ صنعة غير أوربيين ..... ثالثا ، لا تكون تسهيلات التدريب المهنى لغير الأوربيين ، وهو التدريب الذى يكون إجباريا سواء فى خلال فترة التلمذة الصناعية بأكملها أو فى أثناء السنوات القليلة الأولى ، متاحة إلا فى بضع مدن . »

وفى روديسيا الشمالية لم يكن يسمح من الناحية القانونية بقبول أفريقيين فى التلمذة الصناعية إلى مايو ١٩٥٨ ؛ ومع ذلك فإلى يناير ١٩٥٩ ، إستنادا إلى تصريح لأحد المسئولين فى غرفة روديسيا الشمالية للمناجم Northern Rhodesia Chamber of Mines ، لم يكن هناك أوربى واحد ، فى حدود علمه ، قبل أى عامل أفريقى لأغراض التلمذة الصناعية . ومرة أخرى ، وكما يحدث عادة فى أفريقيا ، فإن ما تمنحه السلطات الامبراطورية من الناحية النظرية غالبا ما تنكره فى الممارسة .

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٤٣٣ .

(٢) Handbook on Race Relations in South Africa ، ص ١٥١ ، لندن ، ١٩٤٩ .

المهارة إذن ليست شيئا قدمته السلطات للعامل الأفريقى فوق طبق من فضة ، وعجز هذا العامل ، بسبب «عدم كفايته» ، عن استخدامها . على النقيض كان على الأفريقى كى يكتسب المهارة أن يتخطى مئات العقبات : فقد كان ينكر عليه مستوى التعليم الذى يعد لازمة ضرورية للمهارة فى الصناعة . لقد كانت تنكر عليه التلمذة الصناعية السليمة ، بل كان يحرم منها بنص القانون . وكان فى حالات كثيرة يحرم تماما عن طريق القانون ، ويستبعد من خلال الممارسة والضغط الاجتماعيين ، من اكتساب المهارة ، ومن أن يستخدم فى عمل ماهر . ولم يكن يسمح له إلا بالحد الأدنى من التدريب — وغالبا ما يعهد إليه بالعمل بأكثر الأدوات بدائية ، وفى بعض الأحيان بيديه وحدهما . إن العامل الأفريقى إذ يحشر بغرفة كتمة معتمة فى إحدى مدن العشش ، أو فى أرباع «العزاب» الضيقة بأحد الأحواش السكنية ، وإذ يعيش على أجر «رجل أعزب» ، بلا أى أمل فى ضمان أو معاش عندما تتقدم به السن ، تتضاءل أمامه الفرص لأن يصبح عاملا مستقرا ومتحضرا بصورة دائمة ، ويكون محكوما عليه بالإطار المتنقل للعامل المهاجر ، يعيش دائما نصف حياة بين المدينة والريف ، أعزب ومتزوجاً ، عاملا وفلاحاً.

فهل مما يبعث على الدهشة ألا تكون مهارته من أعلى مرتبة ؟ وما الحق الذى يملكه أى شخص ، أمام هذه العقبات التى لا تصدق ، فى تناول وتوجيه تهمة «عدم كفاية الأفريقى» لتبرير فرض مثل هذه الظروف المحزنة على العمال الأفريقيين ؟

كلا ، إن العجب ليس نقص المهارة ، وإنما العجب هو أن الأفريقى قد أنجز الشىء الكثير فى وجه كل هذه العقبات .

إن نقص المهارة ، إذا كان يوجد بالفعل ، ليس خطأ الأفريقى ، وإنما هو الخطأ الذى أسفر عنه فقره ، وأسفر عنه الاستغلال الاستعمارى الذى تعانى منه بلاده . وفى الواقع أن كل هذا الحديث عن «كفاية العمل الأفريقى» لا يعدو أن يكون ستار دخان يستهدف حجب حقيقة استغلال الأفريقيين ، وتبرير انخفاض الأجور التى يحصلون عليها إلى هذه الدرجة البائسة ، وتبرير الظروف الاجتماعية التعسة التى يعيشون فى ظلها .

وثمة أدلة وافرة فى متناول يدنا تفضح هذه اللعبة تماما ، لعبة استخدام النقص المزعوم فى مهارة العامل الأفريقى كتكأة لما يدفعونه له من أجور الكفاف.

يقول تقرير فرنسى (١) :

«إن العمال من الأهالى ، مهما كانوا غير معتادين على الأساليب التقنية الحديثة ، ومهما قد يبدون متأخرين ، سرعان ما يتواءمون مع العمل عندما يتلقون النصح والتوجيه ، ويجدون التدريب الذى يكسبهم المهارة .»

ويقول تقرير آخر من جنوب أفريقيا : (٢)

«يفيد عدد من الاختبارات والتسجيلات التى أجريت فى مصنع دنلوب أن الفرد الأكثر كفاية بين الأهالى يحتاج ، كى يتعلم مهنة خاصة ، إلى وقت يزيد زهاء نصف مرة على ما يحتاج إليه الأوربى ، وأن معدل الناتج الطبيعى له حوالى ٨٠٪ من معدل ناتج الأوربى .»

أما أن الأفريقى — المحدود التعليم أو غير المتعلم على الإطلاق ، وغير المدرب ، والقادم من خلفية فلاحية — لابد أن يستغرق فى تعلم مهنة ما وقتا أطول مما يستغرقه الأوربى الأفضل تعليما ، والقادم من بيئة ذات خلفية صناعية عمرها مائة وخمسون عاما ، فأمر مفهوم تماما . إلا أن ما يثير الدهشة حقا هو أنه على الرغم من العقبات التى يتعرض لها الأفريقى ، فإنه يمكنه بسرعة كبيرة أن يكتسب مثل هذه الدرجة الكبيرة من المهارة بحيث يستطيع أن يصل إلى ٨٠٪ من ناتج الأوربى . **ومن نافلة القول انه لا يحصل فى هذه الحالة على ٨٠٪ من معدل أجر الأوربى . (٣)**

ويوضح ذلك مرة أخرى أن المزاعم حول «نقص مهارة» أو «انخفاض

(١) CCTA ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .

(٣) أورد مستر يوليوس لوين حقيقة أن الأوربيين كانوا يقومون بقيادة اللوريات فى أحد مناجم النحاس بروديسيا الشمالية مقابل ثلاثين جنيها استرلينيا فى الشهر ، وأن الأفريقيين كانوا يقومون بالعمل نفسه فى منجم آخر مقابل ثلاثة جنيهات استرلينية فى الشهر . (The Colour Bar in the Copperbelt ، جوهانسبرج ، ١٩٤١ .)

إنتاجية» العمال الأفريقيين ، ليست سوى حجج لتبرير أجور الرقيق التى تقدم لهم — فما دام الناتج ، أو المهارة ، كان حقيقة العامل الحاسم فى تحديد معدلات أجر الأفريقى ، عندئذ لايوجد عامل أفريقى على نطاق القارة لايستطيع أن يطالب على الفور بزيادة جوهرية فى أجره . (والحقيقة ، كما هو موضح بالتفصيل فى الفصل التالى، أن الأجور المنخفضة التى يحصل عليها العمال الأفريقيون لاتتحدد بمهارتهم أو إنتاجيهم، وإنما باعتبارات مختلفة تماما.)

ويشير نورثكوت إلى عمال أفريقيين « وضعوا معا ، دون أى إشراف مباشر ، وقاموا ببرشمة أجزاء مرفاع (١) حمولته سبعة أطنان» (٢) . ويورد نورثكوت الحقيقة (٣) التى مفادها أنه من بين ١٥,٢٩٢ عاملا أفريقيا كانوا مستخدمين فى سكك حديد كينيا — أوغندا Kenya-Uganda Railway ، فى الوقت الذى أجرى فيه استقصاءه ، كان يوجد ٤,٢٦٢ عاملا على درجة من المهارة تكفى لأن يعملوا برادين ومساعدى برادين ونقاشين وعمال مكنات machinists ونجارين وعمال برشمة riveters وعمال تركيبات كهربائية electrical fitters وعمال حرائق وسائقى قاطرات وسيارات وعمال مرافيع cranemen إلخ . كما يؤكد أن «قوة العمل شبه الماهرة هى عمل غير ماهر أتيحت له فرصة اكتساب المهارة ، وأنها هى نفسها بمثابة عمل ماهر فى طريق التكوين . **فالعمليات اليدوية التى تؤديها هذه الجماعة من الصناع المهرة crafstmen ، الذين مازالوا فى دور التكوين ، يؤديها فى بلاد أخرى عمال ذوو تدريب حرفى طويل»** ، (التشديد من عندنا — ج. و.) ويصف تقرير حديث (٤) عن اتحاد وسط أفريقيا عمال الصلب الأفريقيين ، فى مصنع كيكيه للحديد والصلب بروديسيا

---

(١) Crane : وذلك بدلا من الكلمة الشائعة «ونش» . والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٢) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

(٤) ذى فاينانشيال تيمس ، عدد ١٥ مارس ١٩٦٠ .

الحلزونية ، وهم يعالجون الصُبّات(١) المتوهجة « ببراعة قد تثير فى ماذرول وشفيلد (٢) كثيرا من الإعجاب » .

وتقول دراسة أخرى عن كينيا أعددها نورثكوت وجوس(٣) :

« ... إن الكفاية الاحتمالية للأفريقيين .... لابد أن نلمسها من قائمة المهن المختلفة التى يستخدمون فيها . وتشمل هذه القائمة اللحام الكهربائى ، وإصلاح هياكل العربات المعطلة، ولفائف عضو الإنتاج armature winding ، وشحن البطاريات ، وتركيب الأجهزة الكهربائية فى العربات التى يجرى إصلاحها ، والبرشمة على الساخن والبارد على التوالى ، وإصلاح غلايات البخار وخزانات الاحتراق fire boxes ، وقيادة المرافيع القنطرية gantry cranes ، واستخدام الثقابات (المثاقيب) الكهربائية ، وأعمال السباكة ، والنجارة ، ونجارة التركيب joinery work مع استخدام المعدات الميكانيكية المرتبطة بها ، وأعمال البناء بالحجارة ، والتمليط ، وإعداد الخرسانة ، وما شابه . وفى ورشة نجارة التركيب نجد أن جميع الأثاثات وأعمال التركيب التى تحتاج إليها سكك حديد كينيا—أوغندا كان يقوم بها أساسا أفريقيون. »(٤)

وبعبارة أخرى ، عندما أعطى العامل الأفريقى الفرصة ، أظهر بسرعة مقدرته على أداء العمل الماهر . ويؤكد نون (٥) أنه فى السنوات الأربع ، من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٤ ، استطاع الأفريقيون المستخدمون فى مناجم

---

(١) Ingots : والصبة هى الكتلة المعدنية المصبوبة المعدة للتشكيل — المترجم .

(٢) Motherwell and Sheffield : المدينتان الصناعيتان الشهيرتان بيوركشير باسكتلندا بانجلترا . وتوجد بماذرول مصانع الحديد والصلب والصناعات الهندسية والمعدنية والملابس الخ . أما شفيلد فتشتهر منذ القرن الرابع عشر ، كما هو معروف ، بصناعة السكاكين . وتصنع بها الآن الفضيات والآلات ومنتجات صناعات الصلب الثقيلة — المترجم .

(٣) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٤) جميع المصطلحات الفنية الواردة فى هاتين الفقرتين ، المأخوذتين عن نورثكوت ونون ، مصدرها «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٥) نون : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

أونيون منيير بالكنغو البلچيكى «أن يشغلوا ١٫٣٦٠ وظيفة كان الأوربيون من قبل يعدون وحدهم القادرين على شغلها» . ولم يكن الأمر يتطلب أكثر من تعديل السياسة الرسمية «لاكتشاف» أن العمال الأفريقيين كانوا قادرين تماما على شغل الوظائف الماهرة .

وفى الكنغو البلچيكى تبين لداڤيدسون أن الأفريقيين «يثقبون ثقوب الشحنات ، ويضعون الشحنات ، ويفخرون الشحنات ، ويزيلون الأنقاض بمجاريف أوتوماتيكية ، ويعملون على الناقلات الطوقية (١) والمرافيع ..» (٢) ويعلق داڤيدسون على ذلك صراحة قائلا :

«فى أفريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية لايسمح لهم بأداء هذه الأعمال . **وفى روديسيا الشـــمالية يؤدونها فى اغلب الأحوال دون الاعتراف بانهم يؤدونها ، ومن ثم لا يحصلون مقابل ادائها على الأجور المناسبة .** »(التشديد من عندنا — ج. و.)

ويعد ما قام به نون (٣) من فضح لما يجرى فى مناجم الذهب بجنوب أفريقيا أكثر دلالة وتعبيرا .

كتب يقول : «ليس من غير المعتاد بالنسبة لأفواج العمال الأفريقيين أن تهبط إلى المناجم عند حوالى الثالثة والنصف صباحا ، على الرغم من أن الملاحظين الأوربيين لايحضرون قبل السابعة أو السابعة والنصف صباحا . **وفى هذه الأثناء يبدأ فوج العمال يوم العمل بتحـديد الأماكن التى ينبغى نسفها ، ثم يضعون الشحنات الناسفة ويفجرونها بالكفاية نفسها التى يتم بها هذا العمل فى حضور الملاحظ الأبيض. فاذا كان الأفريقيون يستطيعون**

(١) Conveyor belts : هذا المصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» ؛ ويورد المعجم مصطلحا آخر لها هو «الناقلات بالسير» . وهذه الناقلات (السيور) ، كما هو معروف ، جزء من نظام السلسلة فى المصانع الكبيرة ، مثل مصانع السيارات — المترجم .

(٢) داڤيدسون : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٣) نون : المرجع السابق ، ص ١٧ .

أداء هذه العمليات (التى تعتبرها قوانين العمل « المتمدينة » باتحاد جنوب أفريقيا قبل كل شيء فـــوق مقـــدرتهم ، ولذلك ينبغى قصرها على العمال البيض) دون اشراف لمدة أربع ساعات يوميا ، كان ذلك دليلا على مقدرتهم على مواصلة العمل طوال الجزء الباقى من اليوم بالكيفية نفسها.» (التشديد من عندنا — ج. و.)

وقد وصل عمال المناجم الأفريقين بحزام النحاس فى روديسيا الشمالية إلى المستوى نفسه فيما يتعلق بعملهم فى مناجم النحاس . وقد أكد لوين (١) مايلى :

«يؤدى الأفريقيون إلى جانب كل العمل غير الماهر قدرا كبيرا من العمل الماهر ، وبخاصة من العمل شبه الماهر . فبعضهم يحل شهادات نسف blasting certificate ، ويديرون المثاقيب التى تعمل بالهواء المضغوط pneumatic drills ، ويقودون الناقلات الكهربائية ، ويساعدون فى دق الآبار shaft-sinking ، ويقودون اللوريات ، ويقومون بصيانة عربات النقل .... ويدرك الأفريقيون جيدا قيمة عملهم وأهميته ، على حين يميل بعض الأوربيين إلى التباطؤ فى عملهم ، وإلى أن يعهدوا بالجزء الأكبر من العمل الشاق إلى الأفريقيين . إن كثيرا من الأوربيين مجرد مشرفين . وفى **أثناء الاضراب الذى قام به الأفريقيون** (فى عام ١٩٤٠ — ج. و.) **تحدى المضربون ادارة المنجم أن تسمح لهم بأن يعملوا نوبة منـافسة للأوربيين ، كى يدللوا على من ينتج النحاس فى الواقع .»** (٢) (التشديد من عندنا — ج . و.) ومن نافلة القول أن التحدى لم يقبل قط !

التضور جوعا

« ان القدرة على العمل تتوقف على الصحة ، والصحة تتحدد بدرجة كبيرة للغاية بالغذاء والتغذية » . (٣)

---

(١) يوليوس لوين : المرجع السابق ، ص ٤—٥ .

(٢) مصطلحات هذه الفقرة مأخوذة عن «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٣) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ١٧ .

ولن تعترض على هذا التأكيد سوى قلة ضئيلة ، ومع ذلك فإن تقريرا للأمم المتحدة قدم إلى معهد العمل فى داخل أفريقيا ، التابع للجنة التعاون الفنى فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى ، عن **استعراض العوامل البشرية للانتاجية فى افريقيا** فى عام ١٩٥٦ ، يقول :

« **توحى كل المعلومات المتاحة بأن العائق الأساسى لدى العمال الأفريقيين عائق بدنى ، وينشأ عن سوء التغذية** . »

ويمضى هذا التقرير بصورة بالغة الدلالة فيقتبس عن تقرير عام ١٩٣٩ « للجنة التغذية فى الامبراطورية البريطانية » Committee on Nutrition in the Colonial Empire ، إذ إن ما جاء به ما زال صحيحا ، وقد جاء فى هذا التقرير :

« لا يساورنا شك على الإطلاق فى أنه لا توجد سوى بضعة أجزاء فى الامبراطورية الاستعمارية حيث يقرب غذاء أغلبية السكان فى الوقت الراهن من أن يكون كافيا بالنسبة للتغذية المثلى . إن الأغذية غير كافية عادة من حيث الكمية ، بل إن الأمر الأكثر تفاقما هو أنها غير كافية من حيث نوعيتها . »

ويصدق ذلك على أفريقيا بشكل خاص . كتبت **ذى نيو سيانتست** تقول إن « فئران العمل التى يقدم لها غذاء أفريقى تماما ستأكل نسلها » (١) ولا يتردد دكتور جوزويه دى كاسترو فى إقرار أن أفريقيا « **هى دون ريب من اكثر بقاع سوء التغذية والجوع سوادا على خريطة العالم** » .(٢) وهو يؤكد بطريقة بالغة الدلالة أن العمال الزراعيين والعمال الأجراء الأفريقيين (على خلاف « المجتمع التقليدى المنظم فى جماعات قرابية (بطون) family groups ، والذى يعتمد على الزراعة البدائية ، وتربية الماشية ، واقتناص الطيور ،

---

(١) ذى نيو سيانتست ، عدد ٢٠ أغسطس ١٩٥٩ .

(٢) دكتور جوزيه دى كاسترو : Geography of Hunger ، ص ١٩٢ ، لندن ، ١٩٥٢ . (نقل هذا الكتاب القيم إلى العربية تحت عنوان : جغرافية الجوع ، وذلك ضمن سلسلة مشروع الألف كتاب ، برقم ٣٦٦ ، وقام بترجمته الأستاذ زكى الرشيدى ، ونشرته دار الهلال – المترجم .)

وصيد الأسماك ») هم الذين «يمثلون أدنى مستوى غذائى فى القارة ، وربما «أدنى مستوى فى العالم» استنادا إلى خبراء هيئة التغذية والزراعة F.O.A. » (١)

يقول دى كاسترو : إن «إنشاء مستعمرات المزارع الرأسمالية التى ابتدعها الانجليز ، واقتفت أثرهم فى إنشائها بعد ذلك البلاد الإمبريالية الأخرى ، كان سببا فى اضطراب أصاب الاقتصاد الغذائى الأفريقى . فنظام المزارع الرأسمالية .... ينطوى على تدمير الثروة الطبيعية — الحيوانية والنباتية الإقليمية — كما يتضمن إزالة الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى .. » (٢)

ويوضح دى كاسترو أن الاستعمار الأوربى ، بإشاعته الخراب فى زراعة الأهالى ، وبسعيه إلى الحد من إنتاج الطعام لصالح المحصولات النقدية ، واستغلاله للتربة وإرهاقها دون رحمة ، وتحويله ملايين الأفريقيين إلى عمال أجراء يحصلون على أدنى الأجور ، يعد فى المحل الأول المسئول عن الحالة التى تقرب من **التضور جوعا** ، والتى كانت من نصيب أعداد هائلة من الأفريقيين .

«حيثما طال الزمن على اتصال الزنوج بالأوربيين ، يجد المرء نمطا غذائيا ناقصا بشكل ملحوظ . »

ويصف دوسو وفلدهايم (٣) ، فى دراستهما عن مقاطعتين فى إقليم خط الاستواء Equator Province بالكنغو البلچيكى ، كيف تدهور الغذاء الأفريقى . فالمساحات الزراعية التابعة للقرى قد تقلصت ، وحيوانات الصيد فرت ، ولا تنمو الآن سوى أنواع قليلة من الخضروات .

وهما يقولان إن «ذلك تطور طبيعى مرجعه إلى حد كبير «حقيقة الاستعمار نفسها» ؛ والنتيجة يمكن أن نصادفها على نطاق أفريقيا كلها : فغذاء الأهالى الشديد التنوع قد حل محله الغذاء الأوربى المحدود نسبيا » .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) دراسة أعدها الأستاذان ا. دوسو ، پ . فلدهايم بناء على طلب اليونسكو . انظر Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa South of the Sahara ص ٦٨٠، ٦٨١ ؛ ١٩٥٦ .

ومع ذلك يقال فى بعض الأحيان : إنه على الرغم من أن حالة الشعب الأفريقى محزنة ويرثى لها، فإنها كانت عادة أشد سوءاً ؛ أى أن الإمبريالية فى الحقيقة تفعل كل شيء ممكن لتمهيد الطريق أمام إنجاز التحسينات ، وأن الحياة بالنسبة للشعب الأفريقى تتحسن بالتدريج . بيد أن التقارير الرسمية نفسها تفضح هذه الخرافات ، وهى ليست سوى دليل قوى للغاية على أن الحكم الإمبريالى ، بدلا من أن يمهد الطريق أمام التقدم ، قد أسفر عن تدهور فى مستوى معيشة الشعب الأفريقى يرقى إلى مرتبة الكارثة .

ويؤكد دى كاسترو ما يلى :

«عندما ظهر المستوطنون الهولنديون لأول مرة فى هذه المنطقة (أى فى جنوب أفريقيا) وجدوا قبائل محلية من قوم أصحاء أقوياء البنية ، كانوا يعيشون على تربية الماشية ، وزراعة الذرة ، واقتناص الحيوانات البرية ... .«. ويكاد طعامهم اليوم يتكون من الذرة دون سواها . » (١)

ويورد دى كاسترو شهادة ج . هـ . دوجارد ، مفتش التعليم فى الترانسكى ، والذى قرر أن من بين ١١,٠٠٠ طفل وضعوا تحت المراقبة ، كان ٨٤٪ يتناولون وجبة واحدة فى اليوم ؛ ١٤,٩٪ يتناولون وجبتين ؛ وما لايزيد على ٠,٦٪ كانوا يتناولون ثلاث وجبات . «وفى كل الحالات كانت الوجبات مصنوعة من الذرة بهذا الشكل أو ذاك . »

ويقول تقرير من سيراليون : (٢)

«فى القرن السابع عشر كان أفراد الشعب (شعب سيراليون) ذوى بنية قوية ويعيشون على غذاء مختلط ، وكان لديهم طعام حيوانى كاف بصورة واضحة ... وقد أجرى مسح للنظام الغذائى الراهن للشعب ، وتوضح الأدلة أنه غير متوازن ..... مما يسفر عن سوء التغذية والمرض . »

وفى باسوتولاند جاء بتقرير صدر فى عام ١٩٣٩ ما يلى :

(١) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

(٢) Sierra Leone Review of Present Knowledge of Human Nutrition ، فريتون، ١٩٢٨ .

« إن بنية وصحة الباسوتو ، استنادا إلى عدد من ذوى الإقامة الطويلة ، ليستا على مستواهما السابق . ويلاحظ سوء التغذية فى كل قرية أو مستوصف أو مدرسة أو مكتب تجنيد .... » (١)

والآن ، بعد عشرين عاما ، يكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية World Health Organization ، أعده دكتور ج.ا. مونوز عن باسوتولاند ، أن « مستوى المعيشة – المنخفض دائما – يبدو أنه هبط حتى إلى مستوى أكثر تدهورا » . (٢) وتوضح أبحاث دكتور مونوز أن معدل المواليد ، الذى كان ٣٠,٦ فى الألف فى عام ١٩٥١ ، قد انخفض إلى ٢٢ فى الألف فى عام ١٩٥٧ ؛ ويعلق دكتور مونوز على ذلك قائلا إن نقص الطعام هو الذى جعل الآباء والأمهات عديمى الإخصاب . وهو يسترعى الأنظار أيضا إلى أن معدل وفيات الرضع (٣) قد تضاعف فيما بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٧ ، حيث وصل إلى ١١٦ فى الألف .

وهكذا نجد بدلا من التقدم والتحسن ، اللذين يروّج لهما فى تبجح ، زيادة مطردة فى سوء التغذية ، وتدهورا متزايدا فى بنية الأفريقى وفى نمو السكان ، وتلك شواهد معينة على أن الظروف تصبح أكثر سوءا .

وفى أجزاء كثيرة من أفريقيا يعانى الأطفال من مرض يكاد أن يكون مميتا يعرف باسم كواشيوركر Kwashiorker ، أى سوء التغذية الخبيث . يقول دى كاسترو عن هذا المرض « إنه علامة نموذجية على الغذاء غير

---

(١) Summary of Information regarding Nutrition in the Colonial Empire ، Cmd. 6051 ، لندن ، ١٩٣٩ .

(٢) دنكان پاتريك : Contact ، ٩ يناير ١٩٦٠ ، نقلا عن أفريكا دايجست ، عدد فبراير ١٩٦٠ ، رقم ٤ ، ص ١٢٥-٤ .

(٣) Infantile mortality : يقصد بوفيات الرضع فى علم السكان وفيات الأطفال الذين لم يتجاوزوا العام الأول من أعمارهم ، ومن المعلوم أن الرضيع يطلق على المولود مدة رضاعه التى قد تستغرق عامين . وإنما الاصطلاح هنا يحدد معنى الرضيع بمن لم يتم عامه الأول . انظر : «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ، و«المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» – المترجم .

الملائم ، يتميز بوقف النمو ، والأورام الناتجة عن الارتشاحات المصلية فى الأنسجة الرخوة oedemas ، والإسهال الدهنى fatty diarrhoea ، والتحلل الدهنى لخلايا الكبد(١)، وفى بعض الأحيان بتبيض الجلد والشعر (٢) ».(٣)

ومن المسلم به الآن بشكل عام أن سوء التغذية الخبيث malignant malnutrition يعد سببا هاما من أسباب الإجهاد الأفريقى . وقال دكتور هـ.س. تروويل(٤) إن النساء الأفريقيات يكون لديهن عادة حوض أصغر مما لدى النساء عند بقية الشعوب ، وذلك فى حد ذاته «**مرجعه سوء التغذية خلال فترة النمو العظمى عندما كانت المرأة نفسها طفلا**» . ونتيجة ذلك ليس ولادة محفوفة بالمخاطر المتزايدة فقط ، ولكن حجم الحوض وسوء التغذية فى فترة الحمل يسفران عن طفل صغير الحجم بصورة استثنائية ، وهو طفل كما يقول دكتور تروويل «يعانى من نقص فى تكوين أعضاء داخلية معينة .... ويكون وزنه أقل من الوزن المقرر» . وثمة علامات أخرى كثيرة تصاحب بوضوح حالة الكواشيوركر هذه ، مثل التغيرات فى الدم ، وفى البروتينات الموجودة بالسائل الدموى serum proteins ، وفى هضم جميع أشكال الطعام ، وفى الكبد ، ومن المحتمل أيضا فى البنكرياس والكلى .

ويقول تروويل إن هذه التغيرات « كثيرا ما تعكس عجزا فى التكوين بالإضافة إلى الإرهاق الناتج عن سوء التغذية » . أما الدمار الذى يلحقه هذا المرض بجسم الإنسان فخير من يحكيه لنا هو دكتور تروويل نفسه :

«ان ثقل الأبحاث الحديثة بأسرة يفيد بأن أفريقيين كثيرين يمرون فى

---

(١) Fatty degeneration of the liver : أى تضخم الكبد وعدم قيامه بوظائفه مثل إفراز الصفراء التى تساعد على هضم الدهنيات . وفى هذا المرض إما أن تتلف الخلية فتتليف أو أن تحل محلها دهون ، وفى الحالتين لا تعود هناك خلايا كبدية – المترجم .

(٢) Bleaching of the skin and the hair : عملية نقص فى الحبيبات التى تكون لون الجلد والشعر – المترجم .

(٣) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٤) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٦–٨٧ .

خلال هذه الحالة ، وأن كثيرين يموتون فى أثنائها ، وان من يفلتون بحياتهم منها لا يستعيدون صحتهم كاملة على الاطلاق • ولاريب ان كثيرين لايصابون الا بندب تالفه فى الأعضاء الداخلية ، ويمكن اذا ما حصلوا على غذاء كاف ان يستعيدوا قدراتهم كاملة على العمل والتفكير ، بيد انه يبدو من الأرجح ان كثيرين لا يستعيدون عافيتهم تماما • وهؤلاء الأشخاص يبدون طبيعيين عند فحصهم بالأساليب الاكلينيكية العادية ، ويمكن ان يعتبرهم كثير من الأطبــاء فى حالة طبيعية • ويجدهم الأشــخاص العاديون فى حالة بلادة وخمول ، مستسلمين للكسل والاسترخاء والتوانى ، قصار القـامة ضعاف البنية ، ويفتقرون بشكل عام الى الكفاية • اما هؤلاء الذين يعرفون اعراض سوء التغذية الخبيث ، فيعتقدون أن كثيرا من اعضائهم الداخلية تكون كثيرة الندب نتيجة تليف داخل ، وتؤدى وظيفتها فى ضعف ، وان الحالة يمكن ان تكون غير قابلة للشفاء • » (التشديد من عندنا — ج. و.)

وتوضح التقارير المتاحة أن هذا المرض شائع على نطاق واسع فى أفريقيا بأسرها . وهو بكل بساطة مرض ناشىء عن حالة شبه التضور جوعاً التى يعانيها كل من الأم والطفل — وسيظل الطفل، عندما يصل إلى مرحلة البلوغ ، يعانى منه بسبب مواصلته العيش تحت وطأة هذه الظروف .

ولنتعجب بعد كل ذلك كيف أن « خبراء » كثيرين فى الشئون الأفريقية يكونون على استعداد دائماً لحث العامل الأفريقى على زيادة ناتجة باعتبار ذلك هو السبيل إلى التغلب على فقره وعلى تضوره جوعاً ! !

وثمة مزيد من الضوء يلقيه على سوء التغذية الذى يعانى منه العمال الأفريقيون ما نعرفه عن ترتيبات تناول الطعام عندهم ، وعن عدد الوجبات التى يتناولونها فى الأحوال العادية ؛ وذلك يتحدد بطبيعة الحال بأجورهم المنخفضة وفقرهم النسبى .

وقد أكد نورثكوت وكرامبتون تشوك (١) ، فيما يتعلق بنمط الأجور فى كينيا ، أن حصص الطعام rations التى توفرها الأجور « ليست مماثلة

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

على الإطلاق لما يمكن أن تزوده به مزرعته فى القرية ، ولا هى مطابقة ، سواء من حيث الكم أو النوعية ، لما يمكن أن يشتريه الأفريقى فيما لو تركت له الحرية فى أن يشترى ما يريد » .

ويؤكد دكتور ترورويل (١) أن العمال الأفريقيين فى كينيا ، الذين لا يصطحبون زوجاتهم معهم — وينطبق ذلك على أغلبية العمال المستخدمين بمعظم المناطق الحضرية — يغادرون بيوتهم عادة فى وقت مبكر للغاية بحيث لا يستطيعون الحصول على طعام إفطار كاف . وذلك فى حد ذاته نتيجة لأن الأفريقيين يرغمون على أن يعيشوا فى مواقع سكينة أو مدن ممتدة تبعد كثيراً عن أماكن استخدامهم . ويقول دكتور ترورويل إنهم عند الظهيرة « لا يكون لديهم وقت يكفى للعودة إلى بيوتهم وتناول وجبة » . كما أن أجورهم المنخفضة لا « تسمح بإنفاق ثلاثين سنتاً يومياً لتناول طعام الغذاء فى مقصف البلدية » . ثم يقرر أن « حصص اللحم ووجبة الذرة » غير ملائمة للصحة : ويضيف بصورة عميقة الدلالة :

« ومع ذلك تقودنى مشاهداتى الخاصة إلى الاعتقاد بأن الأفريقيين إذا ما أعطوا أجوراً ملائمة وأسواقاً حرة مزودة جيداً بالطعام يمكن أن يطعموا أنفسهم على نحو أفضل مما يفعله أى نظام للحصص ؛ وأكثر من ذلك أن أبوتنا عليهم فى هذا الصدد تحظى بامتعاض عميق . »

بيد أن المشكلة تنحصر فى أن الأفريقيين لا يعطون « أجوراً ملائمة » ، وفى أنه لا توجد « أسواق حرة مزودة جيداً بالطعام » الذى يتاح بأثمان فى متناول حافظة نقود العامل الأفريقى . والحقيقة أن دكتور ترورويل يقول :

« أكدت الزيارات لمواقع العمل بالسكك الحديدية فى وقت مبكر من النهار التصريحات التى صدرت عن كثيرين ، والتى تفيد **ان قليلا من الطعام كان يؤخذ عادة قبل مغادرة البيت فى الصباح ، وان بعض الكادحين الذين لا يحصلون الا على اجر منخفض نسبيا لا ياكلون شيئا عند منتصف النهار** . ويظل بعض العمال ، لفترات طويلة من النهار ، عاجزين عن سد

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

غائلة الجوع : ومن شأن ذلك أن يجعلهم ضعافاً خائرى القوى ميالين إلى النوم وذوى طباع حادة . » (١) (التشديد من عندنا – ج . و .)

وأذكر أن يوبى بينى ، ملاحظ عمال سكك حديد غانا ، قد أخبرنى منذ عدة سنوات أنه لم يحدث قط أنه تناول وجبة فى منتصف النهار ، وأنه لا يتناول سوى وجبة من البوشو posho فى الصباح ، ووجبة أخرى منه فى المساء . (البوشو طعام يصنع من الذرة ، وصفه هنرى وجرانت (٢) بأنه « أرخص طعام متاح » ، وبأنه يكوّن جزءاً من حصة الطعام التى تقدم «للعمال ذوى الأجور الأكثر انخفاضاً» . وتصنع وجبة البوشو عادة فى شكل ثريد أو عصيدة .) (٣) .

ويقدم ما توصل إليه نورثكوت مزيداًمن التأكيد لظاهرة نقص الوجبات التى يتناولها الأفريقيون . (٤)

وقد كشفت الاستقصاءات التى أجريت فى بيوت ١٥٣ من عمال السكك الحديدية فى كينيا ، فى موقع ماكونجينى Macongeni ، أن نسبة كبيرة منهم ، تصل حتى إلى ٢٥٪ ، لا يتناولون وجبة كاملة فى الظهيرة ، **وان عددا آخر منهم لا يمضون فقط دون تناول وجبة غذاء ، بل لا يتناولون الا كوبا من الشاى عند الرابعة والنصف مساء ، ثم ينتظرون بعدها الى ان يحين موعد وجبة عشائهم فى الثامنة والنصف .**

كتب فينسنت ، فى وصف مأزق العامل الحضرى فى ساحل العاج ، يقول :

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٩ .

(٣) يقول چيكارو إن البوشو «اختراع المستوطن – وربما تعين على أن أقول الشيطان – من أجل الإبقاء على الأفريقى عند أدنى مستوى يمكن تصوره من الناحية البشرية ، بشرط أن يكون متمتعا بقوة تكفى لنهوضه وتواجده فى الصباح وقت المناداة على الأسماء لمعرفة المتغيبين roll call » . (موجا چيكارو : المرجع السابق) .

(٤) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

« فى الايام الاخيرة من الشـهر كثيرا ما يذهب العامل الى عمله بمعدة خالية • وهو عندما ينفق اجره ، تقل كمية ما يأكله بدرجة كبيرة ، ويهبط منحنى ناتجه بدرجة أكثر انحدارا كلمـا مضت الايام بعد يـوم القبض الاخير • » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وأوضح مسح أجرته إدارة الاحصاء بأفريقيا الشرقية East Africa Statistics Department فى عام ١٩٥٠ ، أن جميع العمال ، الذين كانوا ضمن العينة التى أخذت فى نيروبى ، كان ينفقون ٧٢٪ تقريباً من كل دخلهم على الطعام ، أى أكثر من مرة ونصف مرة مما كان مسموحاً به فى قاعدة أجر الحد الأدنى ، **وان كثيرا من هؤلاء العمال لم يكن لديهم سـوى قليل ، أو لم يكن لديهم شىء ، ياكلونه عند نهاية الشهر •**

وقد حدث تلاعب كثير بالألفاظ فيما يتعلق بحصص الطعام التى توفرها شركات التعدين ، وغيرها من الشركات ، للعمال الأفريقيين ، وخلق انطباع بأن هذه الحصص كافية من حيث الكمية لتوفير غذاء صحى . وسياسة « ملء المعدة » هذه ، كما جرت العادة على تسميتها ، لا تضع فى اعتبارها فى الحقيقة الاحتياجات الصحية للعامل ، ما دام هدفها الرئيسى هو أن ينتزع منه أقصى ناتج ممكن .

يقول دى كاسترو (٢) : « إن العامل من الأهالى بالمنجم أو المصنع أو المزرعة الرأسمالية .، يمكن أن يحصل على معدة ممتلئة بوجبة أرز أو ذرة أو مانيوق . بيد أن هذا النوع من الامتلاء من شأنه أن يفاقم كثيراً أية حالات نقص غذائى قد تكون لديه ، بدلا من تحسين حالته الغذائية ... وأن سياسة ما يسمى المعدة الممتلئة قد زادت كثيراً من سوء الوضع الغذائى للزنوج فى أفريقيا الاستوائية . وقد لاحظ بجوود وترولى (٣) أن الزنوج قد ظهرت عليهم ،

---

(١) ج. ڤينسنت : Brief Study of the African Worker's Output in the Ivory Coast ، المدرسة الوطنية لفرنسا فيما وراء البحار Ecole Nationale de la France d'Outre-Mer

(٢) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٣) بجوود وترولى : « L'alimentation au Congo Belge » فى La science de l'alimentation ، باريس ، ١٩٣٧ .

بعد دخولهم فى خدمة المستعمرين ، أعراض النقص الغذائى – وبخاصة البربرى beriberi بنوعيه الجاف والاستسقائى dropsical – بصورة أكثر انتشاراً من ذى قبل ...... إن الوضع الغذائى محفوف بالمخاطر على نحو خاص فى مناطق التعدين ، حيث تكون الأطعمة الطازجة غير معروفة من الناحية العملية. »

تلك هى ثمرة سياسة المستخدم الأوربى القائمة على تزويد الأفريقيين بطعام يكفى من حيث كميته لتوفير قدر من الطاقة يأمل المستخدم استرداده فى صورة ناتج متزايد . ويقول دى كاسترو عن حق :

« ان ما يوفره المستخدم فى الواقع ليس تغذية افضل ، وانما مجرد وفرة من الوقود . »

إن سوء تغذية العمال هو بطبيعة الحال نتيجة مباشرة للفقر المدقع . وقد لاحظ دكتور ترورويل أنه

« ..... إذا جلس المرء مع العمال وتحدث إليهم فى بيوتهم ، أصبح على بينة من سخط خطير للغاية .... إن حالتهم النفسية يغلب عليها الامتعاض وخيبة الأمل ، وعلى سيمائهم شعور بالتشاؤم . **وعندما يطلب اليهم ان يفصحوا عن مظـالمهم وشكاواهم ، يعـودون فى انتظـام رتيب الى مسالة الأجور والفقر .** » (١) (التشديد من عندنا – ج . و) .

ويحظى موضوع الأجور الأفريقية الهام ، وعلاقته بالحالة التى تقرب من التضور جوعاً ، بدراسة أكثر كمالا فى الفصل التالى ؛ بيد أنه من المفيد هنا أن نبرز أن نقطة البدء هى الأجور المنخفضة وما يقترن بها من بؤس اجتماعى . فدكتور ترورويل على سبيل المثال يتحدث عن « الحلقة المفرغة لناتج العمل المنخفض ، والأجور المنخفضة ، وسوء التغذية ، والظروف المعيشية البائسة » . ويعود بنا ذلك من جديد إلى الحجة القائلة بأن « ناتج العمل المنخفض » إنما هو نقطة البدء فى هذه الحلقة المفرغة . ومع ذلك فإن نقطة البدء فى الحقيقة هى استغلال العامل الأفريقى القائم على أجور الكفاف ، ومن ثم تكون الحلقة ظاهرية أكثر منها حقيقية . إن هناك نقطة بدء واقعية هى الأجور المنخفضة ،

(١) ورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

وهذه الأجور هى التى يتعين تغييرها إذا كان لابد من زيادة الناتج والإنتاجية ، ومن القضاء على سوء التغذية ، وتحسين الظروف المعيشية تحسيناً جذرياً .

ولم يتردد ب . جورو ، فى كتابه **الظروف الجغرافية لأفريقيا المدارية** Conditions géographiques en Afrique Tropicale ، فى إقرار **ان سوء التغذية هو العامل الأول فى الانتاجية المنخفضة** . ويقول تقرير مرفوع للجنة التعاون الفنى فى أفريقيا CCTA ، من رواندا—أورندى ، أن توفير وجبة متوازنة قد أدى ، استناداً إلى تقدير أحد المستخدمين ، إلى زيادة فى الناتج تقدر بنحو ٣٠ ٪ . ويقول تقرير بريطانى مرفوع للجنة نفسها :

« تفيد وجهة نظر أحد الباحثين عن إحدى المزارع الكبيرة أنه لا توجد إمدادات طبية أو اجتماعية يمكن أن تشجع على زيادة الإنتاجية مادامت بنية العامل تتدهور باستمرار بسبب ما يحصل عليه من غذاء يقل عن المستوى الضرورى . »

ولذلك ينبغى أن نقرر فى وضوح أن سوء التغذية ، وهو مفتاح أساسى فيما يتعلق بالناتج ، ينتشر على نطاق واسع فى أفريقيا ؛ وأن ناتج العمال الأفريقيين يتحدد بدرجة كبيرة بسوء تغذيتهم ، أو إذا استخدمنا عبارات دارجة أكثر ، بما يعانونه من حالة تقرب من التضور جوعاً .

وقد كشف النقاب عن مثال صارخ لمثل هذا النقص فى التغذية بمصنع دنلوب فى دربان بجنوب أفريقيا . فلكى تستطيع إدارة المصنع دراسة كيفية تأثير الحالة الغذائية للعمال الأفريقيين بهذا المصنع على الكفاية الصناعية ، وضعت الترتيبات لفحص نصف العمال الأفريقيين إكلينيكياً فى خلال فترة للاستقصاء الغذائى . وإليكم ما كشفت عنه الدراسة .

« لم تمر حالة واحدة من الفحص على أنها طبيعية تماماً . وكانت أكثر الأمراض الجلدية skin lesions شيوعاً هو الفرينودرما Phrynoderma ، الذى كان يصيب نصف من هم أقل من الخامسة والثلاثين ، وحوالى ثلثى من هم فوق الخامسة والثلاثين ..... ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن هذه العلامة على سوء التغذية قد تطورت عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، وأنها

تستغرق وقتاً طويلا بالمثل كى تختفى . وكانت هناك أمراض جلدية أخرى مثل إصابات العين eye-lesions التى يرجع أكثرها شيوعاً إلى سوء التغذية المزمن والطويل الأمد ... **والنتيجة العامة لذلك هى وجود سوء التغذية بين أغلبية الرجال • والأمراض الجلدية هى الى حد كبير نتيجة سوء التغذية فى الطفولة الذى استمر الى مرحلة البلوغ** ... » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وما لم يكن المرء قد حمل على الاعتقاد بأن المثل السابق إنما هو حالة سيئة بصورة استثنائية ، وليس بأية حال نموذجاً لظروف العامل المتوسط الأفريقى ، فلابد أن تكون بانتظاره صدمة عنيفة ، ذلك أن الدراسة السابقة قد أضافت ما يلى :

«... ينبغى التأكيد على أن عمال مصنع دنلوب يعدون من بين أعلى العمال أجورا فى دربان ، وأكثرهم تمتعا بالصحة .»(التشديد من عندنا — ج . و .)

المرض

لا يقتصر دور سوء التغذية على سلب العامل طاقته وجهده ، فهو بالإضافة إلى ذلك يجعل منه فريسة سهلة للأمراض — الأمراض التى ترجع مباشرة إلى نقص التغذية ، وكذلك الأمراض التى يعزى استسلامه لها إلى عجز جسده المتضور جوعاً عن توفير أية مقاومة لها . وأى اهتمام بسيط ، من جانب السلطات الاستعمارية والمستخدمين الاستعماريين ، بالأحوال الصحية السيئة عند الأفريقيين ، إنما يكون حافزه أساساً تأثيره على الربح ، وليس أية اعتبارات إنسانية تجاه الأفريقيين . يقول هيلى (٢) : « على الرغم من ضآلة الأجر الذى يتقاضاه الكادح الأفريقى عادة ، **يكون العامل المعتل الصحة كثير التكلفة قليل الكفاية** » .

ومع ذلك ، وبرغم الاحتجاجات الرسمية فى هذا الصدد ، تكشف الحقائق جميعاً أن الصحة السيئة والمرض هما مصير الأفريقى وقدره .

---

(١) The African Factory Worker : A Sample Study of the Life and Labour of the Urban African Worker ، ص ٦ إعداد قسم الدراسات الاقتصادية بجامعة ناتال ، لندن ، ١٩٥٠ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١١٠٥ .

فى اتحاد جنوب أفريقيا، يتحدث تقرير أعدته «اللجنة الاجتماعية الاقتصادية» Socio-economic Commission، فى عام ١٩٥٦، عن مصنع لوحظت بمحالات مرضية كثيرة مرجعها النقص الغذائى . كما تبين بعد مزيد من الفحص أن ٤٤ ٪ من العمال مصابون بالديدان المستديرة (١) ، وأن ١٢٪ منهم مصابون بالدودة الشريطية tape worm ، ٢½ ٪ مصابون بالسل .

وفى كثير من المناطق التى يسيطر عليها البريطانيون تنتشر مختلف أنواع الأمراض المعوية enteric diseases . وتعد الملاريا المرض الوبائى الرئيسى ، وفى الكثير من الأقاليم تسجل الإصابة بأمراض الجهاز التنفسى ، ومن بينها مرض السل ، معدلا عالياً . وتفيد تقارير السكك الحديدية أن العامل ينقطع عن العمل فترة تتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً فى المتوسط كل عام بسبب الإصابة بالملاريا . وفى عام ١٩٥٠ أجرى استقصاء بقرية فى ساحل العاج ، تعد نموذجاً للقرى التى تزرع الكاكاو (٢) ، وأوضح هذا الاستقصاء أن الملاريا تصيب مالا يقل عن ٣٢ ٪ من سكانها ، والأنكلستوما ٥٢ ٪ . والأسكارس ٧٦ ٪ . والفزمبيزيا (٣) (النشطة والساكنة) ٧٥ ٪ . وينتهى هذا التقرير إلى أن **الأفريقى العادى يكون «أقل من الحجم الطبيعى ، ومصاباً بالأنيميا ، وفريسة للأمراض» .**

ويستخلص كاروثر (٤) نتيجة مماثلة ، حيث يقول : « من السهل أن نجد أمثلة لأشخاص مصابين فى وقت واحد بالملاريا والأنكلستوما

---

(١) Round worm : وتشمل الديدان المستديرة أنواعا كثيرة منها ديدان الأسكارس ascariasis (ثعبان البطن) ، والأكزيورس oxyuriasis ، والأنكلستوما ancylostamiasis – المترجم .

(٢) انظر محاضر جلسات الجمعية الملكية للطب والصحة بالمناطق المدارية Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene، المجلد ٤٤ ، رقم ٣ . نقلا عن CCTA, The Human Factors of Productivity in Africa ، ٩٥٦ ، ص ٢٣ .

(٣) ورد بالكتاب yaws ، والاسم العلمى Framboesia ، والمرض يتميز بطفح جلدى ، وهو مرض واسع الانتشار فى بعض المناطق الاستوائية – المترجم .

(٤) ج. س. كاروثر : The African Mind in Wealth and Disease ، ص ٣٢، ٣٣ ؛ منظمة الصحة العالمية ، سلسلة الأبحاث ، ، رقم ١٧ ، جنيف ، ١٩٥٣ .

والبلهارسيا والأسكارس والدودة الشريطية ، وبانخفاض مستوى الهيموجلوبين إلى حوالى ٣٠٪ ، ومع ذلك لا يشكون من سوء الصحة . فالحالة « الطبيعية » عند الأفريقى ، حتى من وجهة نظر الإصابة وحدها ، تعتبر إلى حد ما تجريداً لا معنى له » .

وقد أفادت الشركة البريطانية للألومنيوم The British Aluminium Company (١) أن ٢٠ ٪ من مستخدميها مصابون بالملاريا ، ١٠ ٪ بالفرمبيزيا ، ٢ ٪ بالأسكارس ، ثم أضافت :

« يبدو أن نسبة عالية للغاية من مواطنى ساحل العاج مصابون بالأمراض الطفيلية ، **وأن جميعهم تقريبا يصابون بمثل هذه الأمراض فى فترة ما من حياتهم** . ولا تلحق الأمراض الطفيلية أضراراً مباشرة بكفاية السكان فقط ، وإنما تخفض أيضاً التغذية التى يحصلون عليها من الطعام ، وتؤدى إلى إصابتهم بالأنيميا . » (٢) (التشديد من عندنا — ج . و .)

ويفيد تقرير طبى عن الكنغو البلچيكى ورواندا — أورندى فى عام ١٩٥٣ ، صادر عن الحكومة البلچيكية ، أن عدد حالات الملاريا بلغ ٦٨٨,٨٤١ حالة ؛ ومرض النوم (الحالات القديمة والجديدة) ، ٢٠,٨٦٢ حالة ؛ ومرض السل ، ١٣,٣٤٩ حالة ؛ والفرمبيزيا ، ٢٢٥,٤١٣ حالة ؛ والجذام Leprozy ، ٢١٠,٠٠٠ حالة تقريباً .

وبالنسبة للعامل الحضرى الأفريقى يعد مرض السل دون ريب بلاءً متزايداً . قال تقرير عن السل فى كينيا فى عام ١٩٥١ (٣) ، مجيباً على السؤال التالى : « هل يتزايد مرض السل فى كينيا ؟ » :

« إذا وجّه هذا السؤال إلى أحد العاملين بالخدمات الطبية بكينيا ، ستكون إجابته ولاريب بالإيجاب المؤكد . »

وعلى أساس تحليل التقارير التى وضعها مديرو الخدمات الطبية بكينيا

---

(١) CCTA ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(٣) و . س . هاينز ، ماچستير فى الآداب ، وبكالوريوس فى الطب : Tuberculosis in Kenya ، ص ١١٥ ، نيروبى ، ١٩٥١ .

فى خلال الفترة ١٩٣٠ — ١٩٤٧ ، يتضح أن عدد مرضى السل الذين سمح لهم بدخول المستشفيات ، بالنسبة لكل عشرة آلاف من السكان ، قد ارتفع من ٢,١٦ مريضاً فى خلال الفترة ١٩٣١ — ١٩٣٣ ، إلى ٦,١ مريضاً فى خلال الفترة ١٩٤٥ — ١٩٤٧ ، أى ثلاثة أمثال تقريباً .

بيد أن ذلك يتعلق فقط بالحالات التى يسمح بدخولها المستشفيات . ولا تضع الأرقام فى اعتبارها على الإطلاق الحالات التى لم تكن إلى ذلك الحين قد حصلت قط على هذه الميزة . ويبدى دكتور هاينز على ذلك بضع ملاحظات ثاقبة للغاية ، فيقول إنه يندر أن يتخذ أى إجراء على الإطلاق بالنسبة للدرن غير الجراحى . « على النقيض ، يكون الإجراء العادى هو طرد مثل هؤلاء المرضى بمجرد تشخيص المرض . » ويعرف الأفريقيون « عادة ، من واقع خبرتهم المريرة ، أنه من العبث محاولة الحصول على علاج بالمستشفى لهذه الحالة » . ومن ثم يقول دكتور هاينز « إنه من المرجح وجود نسبة من مرضى الدرن بمستشفيات المستعمرة أقل ، **ونسبة منهم فى بيوتهم أعلى ، من مثيلتها فيما يتعلق بأى مرض آخر** » (١) (التشديد من عندنا — ج.و.)

ويسلم هيلى بأن مرض السل فى أفريقيا يعد أساساً مرضاً من أمراض العمال ، وبأنه فى الحقيقة نتيجة للسكن السيىء والاكتظاظ السكانى ونقص التغذية ، ولو أنه ينتشر سريعاً إلى المناطق الريفية نتيجة لهجرة العمل .

« فى مستشفى مولاجو Mulago بأوغندا اتضح أن العمال المهاجرين يشكلون أغلبية المرضى الذين يعالجون من مرض السل الرئوى ، وأن سوء التغذية فى أثناء الرحلات يزيد كثيراً من قابليتهم للمرض .... إن معظم السكان الذكور فى المناطق الحضرية منهمكون فى عمل شاق ، ويتعين عليهم فى أغلب الأحوال أن يسيروا إلى مكانه مسافات طويلة كل يوم ؛ وهم يتناولون عادة غذاء يفتقر بصورة خطيرة إلى البروتين والفيتامينات . وفى ظل هذه الظروف يزدهر مرض السل ...... » (٢)

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٥ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١١٢٨ .

ويقرر وايلز (١) أن معدل الوفاة بين الأفريقيين فى بعض المدن الصناعية باتحاد جنوب أفريقيا ، بسبب الإصابة بمرض السل ، قد تضاعف تقريباً فى ثمانى سنوات ، بحيث وصل إلى عشر وفيات بالنسبة لكل ألف سنوياً، وهو معـــدل **يزيد ثلاثين مرة على مثيله بين الأوربيين فى جنوب افريقيا**.

ويقول هيلى (٢) ، متناولا أفريقيا بشكل عام : « أوضحت الاختبارات **ان كل شـــخص فى المناطق الحضرية تقريبا يصاب عندما يصل الى مرحلة البلوغ** » . (التشديد من عندنا — ج . و .)

وينتشر الجذام أيضاً على نطاق أفريقيا كلها . ويقال إنه توجد ٨٠,٠٠٠ حالة فى أوغندا ، حيث يصل معدل الإصابة إلى ٣٣,٥ فى الألف . وفى تنجانيقا يصل المعدل إلى ٢٦,٥ فى الألف ، وفى جمبيا إلى ٢٥ ، وفى نيجيريا إلى ١٦ (ويصل إلى ٥٠ — ٦٠ فى بعض المناطق) ، وفى نياسالاند إلى ١٤ ، وفى روديسيا الشمالية إلى ١٢,٦ .

وثمة داء رهيب آخر فى أفريقيا ، كما هو فى الحقيقة فى كل المناطق المستعمرة فى العالم ، وهو العمى . ففى أجزاء من نيجيريا واتحاد جنوب أفريقيا يوجد ما يقرب من ألفى حالة عمى بالنسبة لكل مائة ألف من السكان . وفى إحدى مناطق غانا يقال إن هذه النسبة تصل إلى سبعة آلاف حالة فى كل مائة ألف من السكان . وفى كينيا يقال إن ١٠٪ من البالغين فقد كل منهم إحدى عينيه . وقد أورد التقرير السنوى « للجمعية الامبراطورية البريطانية للعميان » British Empire Society for the Blind لعام ١٩٥٣ أدلة تثبت أن ٥٠٪ على الأقل من الأفريقيين فى كينيا يعانون من التراكوما trachoma ، سواء الحادة أو الساكنة . وتوجد إصابة عالية بالمثل بهذا المرض فى أوغندا وتنجانيقا وزنزبار .

وعلى الرغم من مثل هذه الظروف الصحية المروّعة ، نجد أن إطار الخدمات الصحية التى تقدم للأفريقيين إطار مشين حقاً . فبينما عدد السكان بالنسبة لكل سرير فى المستشفيات ٦٥ فى فرنسا ، ٧٦ فى نيوزيلندا ، ١٠١

(١) ت . ج . وايلز : Tuberculosis in the Commonwealth ، ١٩٤٧ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١١٢٨ .

فى الولايات المتحدة ، يصل هذا العدد إلى ٧٠٠ فى نياسالاند وأفريقيا الغربية الفرنسية ، ٩١٠ فى رواندا – أورندى ، ١,١٠٠ فى السودان ، ١,٥٥٠ فى سيراليون ، ٢,٢٠٠ فى نيجيريا ، ٣,٥٠٠ فى إثيوبيا ، ٤٠٠٠ فى ليبيريا.(١)

إن الأفريقى ، بما يعانيه من حالة تقرب من التضور جوعاً ، ومن أمراض ومن شبه عمى فى أغلب الأحوال ، يكون بوضوح كثير التكلفة فى نظر الحكومات الاستعمارية والمستخدمين الأوربيين الذين يستعملونه بمثل هذه الدرجة الرهيبة . وإنه بسبب ما يعانيه الأفريقيون من مثل هذه الظروف يشكو الأوربيون من أن ناتجهم منخفض للغاية ، ومن أنهم تعوزهم الحماسة فى عملهم !

« العلاقات الانسانية »

يوجد ما هو أكثر من أثر عنصرى فى كثير من المؤلفات « العلمية » التى تضطلع بتشريح العامل الأفريقى وتحليله ، ودراسة وجهة نظره ، ووصف « نمطه الحضارى » ، وتقويم «مقدرته على المواءمة » ، وهلم جرا – وكلها لتوفير « تفسير » « لنقص الكفاية » المزعوم « وللناتج المنخفض والإنتاجية المنخفضة » للعمل الأفريقى .

إن الافتقار إلى الانضباط الصناعى ، وعدم الألفة مع الآلات أو وتائر العمل – وهما سمتان لا يمكن إلا أن نتوقعهما من قوة عمل مهاجرة إلى حد كبير ، ويقتصر دورها على الأعمال غير الماهرة ، وتحرم من التعليم والتدريب واكتساب المهارة – ينسبان عادة إلى العامل الأفريقى كما لو كانا بشكل خاص سمتين **عنصريتين أو أفريقيتين** مميزتين . والحقيقة أن تقرير لجنة فورستر Forster Commission Report يتحدث من الناحية الفعلية عن ضرورة حدوث «تغيير جذرى فى السمات العنصرية المميزة»، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً بالنسبة لعمال مناجم النحاس الأفريقيين كى يحصلوا على مهن أكثر مهارة ، ومن ثم على أجور أعلى .

ومثل هذه المزاعم المتعلقة بمظاهر العجز « العنصرى » المزعوم لدى

---

(١) هذه الأرقام مأخوذه عن Report on the World Social Situation ، الصادر فى عام ١٩٥٧ عن الأمم المتحدة ، وإن كان يشير فى معظم الأحيان إلى عام ١٩٥٢ .

الأفريقيين فى مجال الإنتاج الصناعى قد فُضحت بصورة مؤكدة من الناحية النظرية وفى الممارسة . من ذلك أن مورى (١) يرفض الفرض القائل بأن المجموعات « العنصرية » أو العرقية المختلفة ذات قدرات متفاوتة على تمثل واستيعاب المهارات اللازمة للإنتاج الصناعى بسبب « الفروق فى التكوين البيولوجى الوراثى » . ويقول مورى إنه على الرغم من أن هذا الموقف « يتخذ بشكل عام كتفسير مريح للسيطرة الغربية فى المناطق المتخلفة ، لا يجد له أى سند أنثروبولوجى ، ويمكن رفضه باعتباره مجرداً من أى أساس علمى » .

وقد جاء وقت كان بالإمكان فيه إيجاز مواقف الأوربيين من العمال الأفريقيين فى تلك الكلمات الفجة التى قالها الماجور إيوارت جروجان ، حامل وسام الخدمة الممتازة :

« .... لدينا صديقنا القديم ، كما نسميه فى مودة وحنان ، (القرد) ، پروليتارى البلاد ، من أهل البلاد ، اللذى يتوقف عليه كل شىء من الناحية الأساسية وفى المرجع الأخير ...... ما عليك إلا أن تستخدم صبياً داكن اللون .... سيكون سعيداً تماماً بأن يحمل لك حذاءك ، وبأن يفعل أى شىء آخر مقابل خمس أوست روبيات فى الشهر وقدر معين من الثريد . » (٢)

والآن بعد مضى خمسين عاماً على هذا التصريح المنوّر الصادر عن أحد حواريّ الاستعمار الذين لا يعرف الخجل سبيلا إلى وجوههم ، ما زال باستطاعة المرء أن يجد مستخدمين أوربيين فى أفريقيا يتحدثون اللغة نفسها . فنحن لم نخط بعد إلى الأمام إلا قليلا . لقد تغير العالم بعض الشىء ، بيد أن هذا التغيير لم يصب أفريقيا إلى الآن . واليوم ينصب التركيز كله على « التعاون » و « الإنتاجية » — وتسخر كل جهود خبراء نقابات العمال ، والمستخدمين ، والإدارات الحكومية ، وممثلى التسلح الخلقى ، والعلماء النفسانيين ، للتوصل

---

(١) و . ا . مورى : Industrialisation and Labour, Social Aspects of Economic Development ، ص ١٢٤ ؛ نيويورك ، ١٩٥١ .

(٢) Lectures on the East African Protectorate ، محاضرة ألقاها ماجور إيوارت جروجان ، حامل وسام الخدمة الممتازة ، فى قاعة كاكستون ، وستمنستر ، ٨ يوليه ١٩١٩ . (مكتب الاستيطان فيما وراء البحار Overseas Settlement Office, S.W.1.) .

إلى هذه النتيجة ، التى طالما تمناها المستخدمون . إن «العلاقات الانسانية» هى الصيغة المعلنة ، على الرغم من أنه تختفى خلف هذه العبارة أفظع العلاقات غير الإنسانية بين السيد الأبيض والخادم الأفريقى .

وسعياً وراء هدف « التعاون » هذا ، يجرى تدعيم كل شكل من أشكال « التشاور المشترك » . وتوضح التقارير المقدمة من المستخدمين لصالح من يتم هذا « التشاور » . يقول تقرير وارد من أوغندا : « إن العدد القليل من المستخدمين الذين أنشأوا لجانا للتشاور المشترك يقررون أن هذه اللجان تعمل لصالحهم ..... ويقرر مستخدم أو اثنان أن هذه اللجان قد منعت محاولات لتخريب العمل » . (١)

ويثنى تقرير آخر من تنجانيقا على « المجالس المحلية » فى الزراعة والتعدين ، ويقول عنها « إن لها تأثيراً مواتياً على الإنتاجية بتشجيعها وجود قدر أكبر من العلاقات الصناعية الودية ، وتقليلها إلى الحد الأدنى للضائع من وقت العمل الناشىء عن تخريب العمل بسبب المنازعات مع العمال » . (٢) ويفيد تقرير من سيراليون أن اللجان المشتركة « تشجع الرضا العام وتنمية روح الفريق » . (٣) وفى كينيا تعد آلية التشاور المشترك أمراً حيوياً « لإيجاد قوة عمل قانعة ومستقرة » . (٤)

ولكن ما مدى نجاح هذه الهيئات فى الواقع كوسيلة لحمل العمال الأفريقيين على العمل بكد أكبر ، وعلى أن ينتجوا أكثر ، ويوجهوا اهتماماً أقل لمصالحهم الخاصة ، مثل زيادة الأجور أو تحسين الظروف ؟ وسيكون من الغباء أن ننكر أن هذه الهيئات كان لها أى تأثير على الاطلاق ؛ بيد أنها فى الأساس لم تكن أكثر نجاحاً من الهيئات المماثلة فى بريطانيا العظمى . إن الطبقة العاملة الأفريقية قد تكون جديدة نسبياً ، ولكنها كطبقة تعرف جيداً أين تكمن مصالحها . وخلف الشكاوى المعتادة للمديرين الأوربيين والإدارات الحكومية يمكن للمرء أن يلمس مقاومة العمال الأفريقيين العنيدة العاقدة العزم لمداهنات

(١) CCTA : المرجع السابق ، ص ٦٢ . (٢) المرجع نفسه ، ص ٦٣ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٣ . (٤) المرجع نفسه ، ص ٦٣ .

مستخدميهم ، ونضالهم المثابر من أجل أن يضمنوا لأنفسهم أجوراً أفضل وظروف عمل أفضل .

وهكذا يقول تقرير من روديسيا الشمالية : (١)

« فى كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية كانت الجهود التى تبذل من أجل إقامة أنظمة للتشاور المشترك تبوء عادة بالفشل ، على الرغم من جهود إدارات العمل ومن توافر أسمى النوايا لدى الهيئات الإدارية ، وذلك بسبب جهل الأفريقيين وافتقارهم إلى الفهم والثقة .... »

وكل من ناقش هذه المسائل مع النقابيين الأفريقيين سرعان ما أدرك أن معارضة الأفريقيين للتشاور المشترك ليس مرجعها « افتقارهم إلى الفهم » ، وإنما مرجعها على النقيض من ذلك فهم واضح للغاية لأين تكمن مصالحهم الحقيقية . أما الافتقار إلى الثقة فيمكن أن يوجد بطبيعة الحال ، بيد أننا إذا وضعنا فى اعتبارنا الطريقة التى كان الحكام البيض لكل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية يعاملون بها العمال الأفريقيين ، فأى سبب يمكن أن يحمل العمال الأفريقيين على أن يضعوا ثقتهم فى مستخدميهم البيض ؟

ومن الواضح أن مستوطنى كينيا لم يظفروا بنجاح أفضل مما ظفر به زملاؤهم فى روديسيا الجنوبية . إذ يشكو مستخدمو كينيا فى الحقيقة من أن « العمال الأفريقيين ينظرون إلى آلية التشاور المشترك عادة على أنها وسيط للتقدم بأكثر المطالب بعداً عن المعقولية والواقعية .... » (٢) إن الأجر الكافى قد يبدو « غير معقول وغير واقعى » لهؤلاء الذين أثروا عن طريق استغلال العمل الرخيص فى أفريقيا ، بيد أنه بالنسبة للعمال أنفسهم — ولأى مراقب غير متحيز حقاً — تبدو مطالبهم عادلة ومعقولة وواقعية تماماً .

ويتضح إدراك الأفريقيين ، لكل الشراك والحيل الحقيرة التى يلجأ إليها المستخدمون لحملهم على الاستسلام لمحاولات زيادة معدل الاستغلال ، من المثال التالى الذى يقدمه ڤينسنت فى دراسته عن ساحل العاج (٣) . إن زارع البن ، الذى كان عماله يكسبون ١٠٥ فرنكات مقابل عمل يومى

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٥ . (٢) المرجع نفسه ، ص ٦٥ .

(٣) ڤينسنت : المرجع السابق .

حصيلته سلتان مملوءتان (أى بمعدل ٥٢,٥ فرنكاً لكل سلة) ، كان يقدم لعماله اجرا اضافيا قدره ٢٥ فرنكا مقابل كل سلة اضافية مملوءة . ورفض العمال ذلك ، وكان رفضهم أمراً طبيعياً تماماً . وبعد كل شيء ، كم من العمال البريطانيين يمكن أن يكونوا على استعداد لأن يؤدى عملا إضافياً إذا أخبرهم المستخدم أنهم مقابل كل ساعة عمل إضافى سيحصلون لا على اجر ساعة ونصف ساعة ، ولا حتى على اجر ساعة واحدة ، وانما على اجر نصف ساعة فقط ؟ ومع ذلك فإن رفض عمال ساحل العاج هذا قد أورده كتاب العوامل البشرية للانتاجية فى افريقيا (الصادر عن لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى CCTA) من الناحية الفعلية فى نغمة استياء، كدليل على أن العمال الأفريقيين ، بعد إشباع احتياجات أولية معينة، لا يكونون واقعياً مهتمين بالحصول على المزيد من النقود ، وعلى أنهم لن يستجيبوا بسهولة للحوافز !

الانتاجية ـ لمن ؟

هل دار بخلد أى مؤلف ، فى أية دراسة من الدراسات المتعددة التى وضعت عن « الكفاية والإنتاجية » فى أفريقيا ، أن يجيب على هذه الأسئلة : لماذا ينبغى على الأفريقى أن يزيد إنتاجيته ؟ وبعد كل ما قيل ، وكل ما حدث ، من أجل من يعمل العامل الأفريقى ؟ من سيجنى ثمار الفائدة التى ستحققها إنتاجيته المتزايدة ؟ لقد كان باتن (١) على صواب عندما علق على ذلك قائلا إن الأفريقى يدرك جيداً أن أى تطوّر اقتصادى فى أفريقيا « ستكون نتيجته أساساً إثراء غير الأفريقيين » .

وبالنسبة للعامل الأفريقى ليست هذه مجرد مسألة شخصية . فهو يعلم أن كل الثروة الهائلة التى ينتجها ـ الذهب والماس والنحاس والقصدير والكاكاو والبن والطباق وزيت النخيل والسيسل وما شابه ـ ليس مقدراً لها أن تثرى أفريقيا . فبأية حمية يتعين على عامل الشحن الأفريقى أن يعمل ،

(١) ت. ر. باتن : Problems of African Development ، الجزء الأول ، ص ١٧١ ، لندن ، ٤٧-١٩٥٤ .

وهو يرى بعينيه الثروات الطبيعية التى جمعها زملاؤه العمال الأفريقيون من تربة وطنه تشحن على ظهر السفن البريطانية أو الفرنسية ، وتوجه بحيث تضيف ثروات جديدة إلى خزائن أصحاب الملايين فى لندن وپاريس وبروكسل ونيويورك .

لماذا يتعين على الأفريقى أن يزيد السرعة التى ينهب بها وطنه ؟ لأن ذلك فى الحقيقة هو ما يطلب المدافعون عن « زيادة الإنتاجية » منه أن يفعله .

إن العامل الافريقى ليس لديه أى حافز على الإطلاق لأن يعمل بكد أكثر . فهو يتقاضى بشكل عام معدلا يوميا منخفضاً بصورة مشينة — ولن يدفع له أحد بنساً أكثر لمجرد أنه يعمل بكد أكثر .

فحيث زاد العامل الأفريقى ناتجه ، رأى ثمار هذه الزيادة تذهب إلى المستخدمين الأوربيين وحدهم . ولا يهم كم ينتج عمال المناجم فى وتووترزراند من الذهب ، فلن تقول لهم أية شركة تعدين ، سواء أكانت بريطانية أم أمريكية أم تابعة لحكومة جنوب أفريقيا : « شكراً كثيراً لكم . ستتقاضون الآن أجراً أعلى » . وفى السنوات العشرين الماضية كان عمال المناجم الأفريقيون يزيدون باطراد ناتج النحاس فى روديسيا الشمالية ، فهل أظهر المستخدمون شيئاً من السخاء وأعطوا العمال أجوراً أعلى ؟ كلا بالطبع ! فكل بنس دفع فى صورة زيادة فى الأجور تعين بذل نضال مرير من أجله . وقد أطلقت النيران على العمال عندما طالبوا بأجور أعلى . كذلك تطلب الأمر ، قبل أن تمنح الشركات هذه الأجور الأعلى ، إنشاء نقابة عمالية وتدعيمها ، وشن صراعات اتخذت شكل إضرابات طويلة الأمد عن العمل . وتعين أيضاً فى المناطق الأخرى من أفريقيا شن معارك من أجل زيادة الأجور اتسمت بالقدر نفسه من العنف ، وسقط فيها كثير من الضحايا الأفريقيين أو أودعوا السجن .

وتوضح خبرة القارة الأفريقية ، على غرار خبرة العمال فى كل البلاد الخاضعة للحكم الرأسمالى ، أن زيادة الإنتاجية ليست هى التى تؤدى إلى زيادة الأجور ، وإنما يؤدى إليها نضال العمال .

ومع ذلك كان بالإمكان زيادة إنتاجية العمل فى أفريقيا . بيد أنه كان من المعروف دائماً أن عمل العبيد(١) شكل منخفض للغاية من أشكال العمل، وأنه يقترن بدرجة إنتاجية منخفضة انخفاضاً مقابلا . وهذا هو السبب فى أنه قد تعين على عمل العبيد أن يفسح الطريق لعمل الأقنان(١) . ولقد كان عمل الأقنان شكلا أكثر تقدماً من عمل العبيد — بيد أنه تبين أن عمل الأقنان بدوره شكل غير ملائم . ويعد العمل الأفريقى ، العمل فى المستعمرات، تأليفاً بين عمل العبيد وعمل الأقنان . فالأفريقى من الناحية الواقعية ليس حراً ، شأنه شأن العامل فى البلاد الرأسمالية الغربية ، فى بيع قوة عمله بأعلى ثمن فى المزاد ؛ وهو يرغم عن طريق الضغوط القانونية والجسدية والاقتصادية على العمل لدى مستغل أجنبى مقابل أجور الكفاف . ومن المحتم أن تسفر مثل هذه الظروف التى تسود العمل عن انخفاض الإنتاجية . ويوضح التاريخ أنه ليس من المحتمل أن تتحقق أتفه الآثار نتيجة لأية التماسات ، مهما كانت حسنة النوايا ، إلى حكام أفريقيا الإمبرياليين ، لمنح العمال الأفريقيين أجوراً أفضل وظروف عمل أفضل . وإذا كان يتعين تحسين كفاية العمل وزيادة الإنتاجية ، فإن الشرط المسبق الأول لذلك هو إنهاء الاستعمار . وما إن يتحرر العامل الأفريقى من العبودية تماماً ، حتى يكشف عن مآثر من المهارة والجهود كفيلة بأن تهز العالم ، ولا تقل شأناً عن المآثر التى سجلتها الشعوب التى تحررت فى الامبراطورية القيصرية الروسية وفى الصين .

ولقد تطلب الأمر اندلاع ثورة ١٩١٧ لإدخال عربة اليد إلى جمهورية التادجك ، ولوضع حد للأعمال الشاقة التى كان يقوم بها نوتية نهر الفولجا كدواب للحمل . وتطلب الأمر إنجاز ثورة ١٩٤٩ للقضاء على الركشة الصينية وقضيب الحمل القديم العهد . وستضع أفريقيا المحررة بدورها حداً لتدهور العامل ، وتمهد الطريق أمام مآثر جديدة فى المساعى البشرية . وعندما تدق الساعة سيظهر العامل الأفريقى أنه لا يقل عن أى عامل آخر مهارة وكفاية وحماسة للعمل .

---

(١) عمل الأقنان : serf labour ؛ عمل العبيد : slave labour : انظر ، ص ٦٠٤ — المترجم.

الفصل السابع

أسينا مالى - « ليس لدينا نقود »

فى خلال حملة مقاطعة الأوتوبيس الشهيرة بجنوب أفريقيا فى عام ١٩٥٧ ، كتب العمال الأفريقيون على راياتهم : "**«أسينا مالى»** (١) — **«ليس لدينا نقود»** » . وسرعان ما التقط هذا الشعار ، وأصبح صرخة رمزية لحركة الأجور التى شنها « مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال » (٢) . وقد جاء بأحد المنشورات التى وزعت فى مصانع چوهانسبرج ما يلى :

« لماذا لا نستطيع دفع ثمن تذكرة الأوتوبيس ؟

ليس لدينا نقود .

لماذا تتضور أسرنا جوعاً ؟

ليس لدينا نقود .

لماذا يموت أطفالنا ؟

ليس لدينا نقود . »

« ليس لدينا نقود » ، هذا صحيح حقيقة بالنسبة للعمال على نطاق القارة الأفريقية كلها .

ويقال فى بعض الأحيان إن العمال الأفريقيين ليسوا بحاجة إلى أجور أعلى ما داموا قد اعتادوا العيش على مستوى أكثر انخفاضا من مثيله لدى شعوب الغرب . ومن الأمثلة النموذجية لهذا النوع من التفكير تلك الإجابة الوقحة التى قدمها أحد المستوطنين عن مجموعة الأسئلة التى وجهتها اللجنة التى شكلت

---

(١) « Asinamali » .

(٢) South African Congress for Trade Unions (S.A.C.T.U.) : أنظر ، ص ٤٧٠ — المترجم .

لإجراء «مسح للتغذية فى روديسيا الشمالية «Survey of Nutrition in
Northern Rhodesia » فى عام ١٩٣٨ :

« من رأيى أن الضجة المثارة حول الڤيتامينات إلخ ، ستختفى . وأنا لاأومن بتغذية الناس على أطعمة قائمة على تحليلهم الكيميائى . ولا يوجد فارق كبير من الناحيةالكيميائية بين السكر الجيد والفحم الجيّد .... فالقوم ذووالصحة الجيدة للغاية هم أولئك الذين اعتادوا العيش أساساً على صنف واحد من الغذاء . إن مجموع عمليات الأيْض(١) عندهم تعتاد التعامل مع هذا الصنف .... إن الأهالى الأفريقيين يحصلون على الميال (٢) أو الذرة أو الدخن وكمية ضئيلة من اللحم ؛ وهم لايحتاجو ن إلى الخضروات الطازجة أو إلى أى شيء آخر... ولا يمكن أن يكون ضرورياً تقديم اللبن للأطفال الذين هم فى مرحلة النمو .... » (٣)

وتلك هى بطبيعة الحال نظرية « حفنة الأرز » المألوفة ، التى سمع المرء عنها كثيراً قبل الحرب فى ارتباط بالمحاولات التى بذلت لتبرير أجور الكفاف التى يتقاضاها العمال فى الهند والصين . « إنهم يستطيعون العيش على حفنة من الأرز فى اليوم . » هكذا كانت تقول النظرية .

ويعد ذلك من الناحية الواقعية بمثابة وضع العربة قبل الحصان . فأى فر د يتقاضى أجراً قيمته شلن أو شلنان فى اليوم — وهذا هو الأجر الذى يدفع عادة للعمال بالمزارع الأوروبية فى أفريقيا — بصرف النظر عما إذا كان أمريكيا أو أوربياً أو أفريقيا ، لابد أن يرغم على العيش عند مستوى يبلغ حداً من الانخفاض تشكل معه دون ريب حفنة الأرز اليومية التى أصبحت مضرب الأمثال العنصر الأساسى فى غذائه . والحقيقة هى أن العمال لا يعيشون

---

(١) Metabolism : مجموع العمليات المتصلة ببناء البروتوبلازما ودثورها ، وبخاصة التغيرات الكيميائية (فى الخلايا الحية) التى بها تؤمن الطاقة الضرورية للعمليات والنشاطات الحيوية والتى بها تمثل المواد الجديدة لتعويض عن المندثر منها — المترجم .

(٢) Meal : وهو حبة الذرة الرفيعة المجروشة — المترجم .

(٣) Report of Committee appointed to make a Survey of Nutrition in Northern Rhodesia ، ص ٢ ، لوساكا ، ١٩٣٨ .

عند مثل هذا المستوى . إنهم يعيشون فحسب ، إلى أن يقبل الموت يدعوهم . إن توقع الحياة (١) الذى يبلغ فى المتوسط ثلاثين عاماً ، بل أقل من ذلك فى بعض الأحيان — ناهيك عن معدلات وفيات الرضع التى تبدأ من مائة فى كل ألف فصاعداً — والذى يعد ظاهرة شائعة للغاية فى أفريقيا وآسيا ، يوضح كيف يقبل الموت مبكراً ليوجه دعوته إلى أولئك العمال ذوى الأجور المنخفضة والتغذية السيئة .

إن أىّ اعتبار لأجور العمال الأفريقيين يجب أن تكون نقطة البدء فيه وجهة النظر القائلة بأن هذه الأجور ، بأى معيار تقاس به ، منخفضة بدرجة لا تصدق . إنها فى الواقع الاستعمار معبراً عنه فى مجال معدلات الأجر .

ويمكن أن نلمس من الجدول التالى مدى انخفاض هذه الأجور .

---

(١) Expectation of life ، : ويقال أيضا الأجل المتوقع أو الأجل المتوسط life expectancy . والأجل المتوقع عند الولادة يدعى أيضا الأجل المتوسط للمواليد ، أو توقع الحياة عند الميلاد . وقد يستعمل مقلوب الأجل المتوسط للمواليد مقياسا للوفيات ، ويسمى حينئذ معدل الوفيات لجدول الحياة . انظر «المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» ، المجلدين الإنجليزى والعربى — المترجم .

جدول ١٧

أجور العمال الأفريقيين في مناطق مختارة

المنطقة	السنة	فئة العامل	الأجـــر
نيجيريا (١)	١٩٥٧–٦	غير ماهر ، زراعة	شلنان فى اليوم كحد أدنى .
		غيرماهر، مناجم القصدير	شلنات وثمانية بنسات فى اليوم كحد أدنى.
		غير ماهر ، مناجم الفحم	أربعة شلنات وبنسان فى اليوم كحد أدنى.
سيراليون (٢)	١٩٥٧	تشييد ، عمال(٣)	جنيه واحد وتسعة شلنات فى الأسبوع ، متوسط .
		مناجم ، عمال	جنيه واحد ، ١٩ شلنا ، ٥و٤ بنسات ، فى الأسبوع ، متوسط.
روديسيا الجنوبية(٤)	١٩٥٦	عمال غير ماهر	سبعة بنسات فى الساعة .
روديسيا الشمالية (٥)	١٩٥٧	غير ماهر ، زراعة	ثمانون شلنا فى الشهر(٢٦ يوما) .
		غير ماهر ، أعمال أخرى	مائة شلن فى الشهر(٢٦ يوما) .
نياسالاند(٦)	١٩٥٨	غير ماهر ، زراعة	شلن واحد وستة بنسات فى اليوم ، حد أدنى .
كينيا (٧)	١٩٥٧	عمال حضرى :	
		ممبسة	٨٢ شلنا فى الشهر (مضافا إليها ٢١ شلنا علاوة سكن) .
		نيروبى	٨٥ شلنا فى الشهر (مضافا إليها ٢٢ شلنا علاوة سكن) .
أوغندا(٨)	١٩٥٦	غير ماهر ، زراعة	٣٢ شلنا فى الشهر ، حد أدنى .
تنجانيقا(٨)	١٩٥٧	السيسل، تنقية الحشائش	٣١ شلنا فى الشهر (٣٠ غلقا).
أفريقيا الاستوائية الفرنسية (٩)	١٩٥٦	عمال غير ماهر	٢٢ فرنكا(CFA) (١٠) فى الساعة ، متوسط .
أفريقيا الغربية الفرنسية (٩)	١٩٥٦	عمال غير ماهر	٢١ فرنكا (CFA) فى الساعة ، متوسط .
اتحادجنوب أفريقيا (٩)	١٩٥٦	عمال غير ماهر	شلن واحد ، ٢و٥ شلن ، فى الساعة ، حد أدنى .
الكونغوالبلجيكى (١١)	١٩٥٨	عمال (عاديون) فى اليزابيثفيل	١٦ فرنكا بلچيكيا ، أجر نقدى يومى كحد أدنى (مضافا اليه أجر أعينيا قدره ١ر٢٠ فرنكا).
أنجولا (١٢)	١٩٥٦	عمال زراعيون	٥ر٧٥ اسكودا (١٣) فى الشهر (مضافا إليه الطعام ، الخ)

(١) التقرير السنوى لعام ١٩٥٧–٦ Annual Report for 1956-7 ، مصلحة العمل ، ص ٣٢ ، لاجوس ، ١٩٥٩ .

اتخذت فى الأساس المعدلات الدنيا لأجور العتالين غير المهرة والعمال الزراعيين ، إذ أن هؤلاء يشكاون فئــة العمل الأجير الأكثر شيوعاً فى أفريقيا ، وتقترب معدلات أجورهم من المتوسط الخاص بجميع الأقسام الأخرى . وفى بعض الأحيان يحظى الأجر الأقصى الذى يتقاضاه بعض العمال الأفريقيين باهتمام لا يستحقه فى الدراسات المتعلقة بالمسائل الأفريقية ، بيد أن هذه الحدود القصوى لا تتقاضاها سوى نسبة ضئيلة من العمال ، ولا تعد حدوداً نموذجية على الإطلاق .

وعلاوة على ذلك يتجه الأجر الأدنى القانونى statutory minimum wage ، كما يؤكد تقرير لجنة الأجور الأفريقية (*) (الذى يعرف بعامة بتقرير

= (٢) التقرير السنوى لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١٤ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٩ . (H.M.S.O. هى الحروف الأولى من His (Her) Majesty Stationery Office أى المكتب الدائم لصاحب الجلالة – المترجم .)

(٣) Labourer : وهو العامل غير الماهر الذى يقوم بمجرد مجهود جسمانى ضخم . والاصطلاح مأخوذ عن «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ، و«المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» – المترجم .

(٤) استقصاء العمل الأفريقى African Labour Survey ، جدول ٢٥ ، ص ٢– ٦٨٥ ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(٥) التقرير السنوى لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١٢ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٨ .

(٦) التقرير السنوى لعام ١٩٥٨ Annual Report for 1958 ، ص ٣٠ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٩ .

(٧) التقرير السنوى لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١١ ، H.M.S.O ، ١٩٥٨ .

(٨) Quarterly Digest of Colonial Statistics ، العدد ٤١ ، ص ٦٧ ، إبريل ١٩٥٩ .

(٩) استقصاء العمل الأفريقى African Labour Survey ، الجدول ٢٢٥ ص ٢–٦٨٥ ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٠) CFA : وهو فرنك المجموعة الفرنسية بأفريقيا ، وقيمته تساوى ضعف قيمة الفرنك المستخدم فى فرنسا – المترجم .

(١١) استقصاء العمل الأفريقى African Labour Survey ، الجدول ٢٦ ، ص ٦٨٦ ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٢) استقصاء العمل الأفريقى African Labour Survey ، الجدول ٢٨ ، ص ٦٨٦ ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٣) Escudo : العملة البرتغالية ، ويطلق على العملة الأسبانية أيضا – المترجم .

(*) تقرير لجنة الأجور الأفريقية Report of the Committee on African Wages (تقرير كاربنتر Carpenter Report) ، نيروبى ، ١٩٥٤ .

كارپنتر)،إلى أن يصبح هو **الأجر الأساسى** basic wage ، كما يقوم هيكل الأجر بأكمله على أسس الحد الأدنى الأساسى basic minimum .

وتشير المعدلات الموضحة فى هذا الجدول إلى أن أغلبية العمال الأفريقيين يتقاضون أجوراً تتراوح بين شلن واحد وخمسة شلنات فى اليوم . أو لنضع المسألة فى صورة أخرى ، يحصل العامل الأفريقى عادة ، مقابل عمل يوم ، على أقل مما يحصل عليه العامل البريطانى مقابل عمل ساعة . ويحتاج العامل الأفريقى عادة إلى أن يعمل عاماً بأكمله كى يكسب قدر ما يكسبه العامل المتوسط فى بريطانيا فى شهر واحد .

والسمة المميزة الصارخة للأجور الأفريقية هى الثبات الذى استمرت به هذه المعدلات المنخفضة عبر فترات طويلة من الزمن . ويقدم روپر (١) مثال المعدل اليومى للعتال فى غانا الذى كان ، بالنسبة للقسم الأقل أجراً ، تسعة بنسات فى عام ١٨٨٣ ، وتسعة بنسات فى عام ١٩٢٠ ، وثمانية بنسات فى عام ١٩٣٠ (فى وقت الأزمة الاقتصادية العالمية) ، وشلناً واحدا فى عام ١٩٣٨ ، **اى ان اجره اليومى قد زاد ثلاثة بنسات فى خمسة وخمسين عاما.** ويقدم بويل (٢) مثالا مشابهاً بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا ، حيث كان متوسط الأجر الذى يدفع بالمناجم فى عام ١٨٩٧ حوالى شلنين فى اليوم ، وقد زاد هذا المتوسط إلى شلنين وبنسين فقط فى عام ١٩٢٦ . وقد يبدو ذلك على أنه زيادة قدرها بنسان فى تسعة وعشرين عاماً ، بيد أن الأجر فى عام ١٨٩٦ كان حقيقة ثلاثة شلنات ، ثم نقص بمقدار الثلث فى عام ١٨٩٧ . وهكذا نجد أن الأجر فى عام ١٩٢٦ ، وهو شلنان وبنسان كان ما زال أقل بمقدار عشرة بنسات عن الرقم الخاص بعام ١٨٩٦ ، أى قبل ذلك بثلاثين عاماً . وحتى فى عام ١٩٦٠ ، كان معدل أجر العمال الأفريقيين فى اتحاد جنوب أفريقيا ما زال ثلاثة شلنات وأربعة بنسات للوردية — أى أكثر مما كان عليه فى عام ١٨٩٦ بمقدار أربعة بنسات !

---

(١) روپر : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٢) بويل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

وثمة مثال أقرب عهداً يتعلق بحركة الأجور فى صناعة السيسل بتنجانيقا ، حيث ظل معدل أجر العمال فى المزارع الرأسمالية ثابتاً طيلة الأعوام الثمانية ، من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٨ . (١)

وتوضح معدلات الصناع المدربين(٢) الصورة نفسها الخاصة بالعمال غير المدربين . مثال ذلك أن متوسط المعدل اليومى للنجارين فى غانا كان أربعة شلنات وستة بنسات فى عام ١٩٢١ . وفى عام ١٩٢٨ ، أى بعد ذلك بسبعة عشر عاماً ، كان ما زال أربعة شلنات وستة بنسات . (٣)

ويمكن تقديم أمثلة مشابهة كثيرة ؛ وإذا وضع المرء فى اعتباره الأثمان والضرائب وغيرها من العوامل ، وحَسَبَ الأجور الحقيقية ، تبين أن الاتجاه لم يكن يقتصر عادة على التزام السكون ، بل كان يتدهور بصورة خطيرة عبر فترات طويلة من الزمن .

فقد تدهورت الأجور الحقيقية للكادحين فى سيراليون ، من رقم قياسى قدره ١٠٠ فى عام ١٩٤٩ ، إلى ٨٧ فى عام ١٩٥٤ (٤) . كذلك تدهورت الأجور الحقيقية لعمال المناجم فى غانا ، من ١٠٠ إلى ٨٤ فيما بين عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٧ (٥) .

وعن روديسيا الجنوبية يقول ليز (٦) فى كتابه الأخير :

« إن الأدلة المتاحة لنا تؤكد أنه منذ الثلاثينيات ، إلى حوالى ١٩٥٠ ، لم يكن هناك أىّ ارتفاع فى الأجور الحقيقية للأفريقيين — بل إنه كان هناك فى الحقيقة انخفاض طفيف فى خلال السنوات ٣٩—١٩٤٨— وما جعل ذلك ممكناً هو التجنيد الواسع النطاق للعمل من المناطق الأخرى . »

---

(١) The State of Industrial Relations in Sisal Industry of Tanganyika ، تقرير أعده الأستاذ د. ت. جاك ، ١٩٥٩ .

(٢) Artisan : وهم الذين يعرفون عندنا عادة «بالأسطوات» ، والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٩١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩١ .

(٦) كولن ليز : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وتكشف الأجور الحقيقية للأفريقيين فى جوهانسبرج أيضاً عن تدهور خطير فيما بين عامى ١٩٤٤ ، ١٩٥٤ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول ١٨

الأجور والمصروفات فى جوهانسبرج

	١٩٤٤			١٩٥٠			١٩٥٤		
	بنس	شلن	جنيه	بنس	شلن	جنيه	بنس	شلن	جنيه
المصروفات الشهرية									
الطعام والإيجار والوقود والإنارة والنظافة والنقل والملابس والضرائب .	٦	١٨	١٢	٤	١٤	١٧	٤	١٠	٢٣
متوسط دخل الأسرة	١	١٨	٩	٦	١٦	١٢	١١	١٨	١٥
العجز الشهرى فى الدخل	٥	٠٠	٣	١٠	١٧	٤	٥	١١	٧

(An Analysis of Proposed Increase in African Taxation, Fact Paper of the African Institute of Race Relations, No. 1, 1958).

وقد اتسعت الفجوة بين الدخل والمصروفات الأساسية بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٥٤ ، بحيث يقدرها سيجال (١) اليوم « بحوالى عشرة جنيهات استرلينية فى الشهر على الأرجح » .

الأجر الأدنى

قبل أن نتناول علة هذه الأجور المنخفضة ، وأسباب استمرارها عبر مثل هذه الفترات الطويلة ، ينبغى تقديم بعض المشاهدات العامة .

يوضح ماركس (٢) ، فى تفسيره الكلاسيكى للعمل الأجير ، أن ثمن العمل يتحدد « بتكلفة الانتاج ، بوقت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة — قوة العمل » ، ويمضى فيؤكد أن تكلفة إنتاج قوة العمل « هى التكلفة التى

(١) رونالد سيجال : The Agony of Apartheid ، ص ٤ ، Christian Action ، لندن ، ١٩٦٠ .

(٢) كارل ماركس : Wage Labour and Capital ، (انظر ، ماركس وإنجلز ، Marx and Engels, Selected Works ، المجلد الأول ، ص ٨٢ ، لندن ، ١٩٥٠) .

يتطلبها الإبقاء على العامل كعامل وتطويره بحيث يصبح عاملا. ولذا كلما قلت فترة التدريب التي يتطلبها أي عمل ، قلت تكلفة العامل ، وقل ثمن عمله ، قل أجره . وفي تلك الفروع من الصناعة التي لا تكاد تتطلب أية فترة للتلمذة الصناعية ، وحيث يكفي مجرد وجود العامل جسدياً ، تكون التكلفة اللازمة لإنتاجه مقصورة تقريباً على السلع اللازمة للإبقاء عليه حياً وقادراً على العمل . »

ولما كانت أغلبية العمال الأفريقيين مستخدمه في مهن غير ماهرة ، أو في مهن شبه ماهرة في أفضل الأحوال ، تكون فترة التدريب تافهة لا قيمة لها ؛ بل إنها تكون في الحقيقة غير موجودة على الإطلاق في معظم الحالات . ويساعد ذلك في تفسير سبب حصول العامل الأفريقي على أجور تكفي فقط « للإبقاء عليه حياً وقادراً على العمل » . وتثير هذه المسألة ، المتعلقة بالمهارة أو نقصها ، بضع مسائل أخرى نسترعي إليها الأنظار فيما سيأتي من هذا الفصل .

وثمة اعتبار عام آخر ينبغي أن يقر في الأذهان . يقول ماركس إن «صاحب المصنع عند حساب تكلفة الإنتاج بمصنعه ، ومن ثم ثمن المنتجات ، يضع في اعتباره إهلاك (١) أدوات العمل ... وبالطريقة نفسها ، عند حساب تكلفة إنتاج قوة العمل البسيطة ، ينبغي إدراج تكلفة التكاثر ، التي تتمكن سلالة العمال بوساطتها من أن تتكاثر ، ومن أن تستبدل بالعمال الهالكين(١) عمالا جدداً ..... ولذلك فإن تكلفة إنتاج قوة العمل البسيطة تعادل **تكلفة بقاء العامل وتكاثره** . فثمن تكلفة بقاء العامل وتكاثره هذه تشكل الأجور . والأجور التي تتحدد على هذا النحو تسمى **الأجر الأدنى** .... إن العمال المختلفين ، ملايين العمال ، لا يحصلون على على ما يكفي لتمكينهم من البقاء والتكاثر ؛ **بيد أن أجور الطبقة العاملة بأسرها** تسوى نفسها ، في داخل إطار ما بينها من اختلافات ، عند هذا الحد الأدنى . »(٢)

---

(١) التعبيران اللذان أخذ بهما «قانون المحاسبات الموحد» ، وذلك بدلا من استهلاك ومستهلك — المترجم .

(٢) كارل ماركس : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

والآن لا ريب أن أغلبية العمال الأفريقيين اليوم هم من بين أولئك الذين « **لا يحصلون على ما يكفى لتمكينهم من البقاء والتكاثر** » . يقول تقرير كارپنتر : (١)

« لقد رأينا ، فى دراستنا لهيكل الأجر فى المستعمرة ، أن الأجر الأدنى قد أصبح إلى حد كبير جداً أجراً **حقيقياً** ، وأن نسبة كبيرة من العمال غير المهرة بالمستعمرة قد ألقى بهم فى «شبكته» ، وأن الشبكة بالنسبة لكثيرين آخرين كانت بمثابة مغنطيس يعمل على إبقاء الأجور منخفضة ... **ولم نجد سوى قلة ضئيلة للغاية من الشهود المستعدين لأن يقولوا ان الأجر الأدنى الحالى ملائم لتغطية تكلفة المعيشة لرجل يعيش بمفرده فى ظل ظروف حضرية ، ومن الناحية الأخرى لم يتردد كثيرون ، ومن بينهم شهود لديهم بعض الدعوى بأنهم يتمتعون بدراية (أهل الخبرة) ، فى ادانة هذا الأجر باعتباره غير ملائم بصورة لا يرقى اليها الشك** . »(التشديد من عندنا — ج.و.)

وتسلم دراسة حديثة عن « الهيكل الدولى للأجور فى أفريقيا » « International Wage Structure in Africa » ، نشرت فى مجلة **انترناشونال ليبر ريفيو** (٢) ، بأن هدف إقرار أجر أدنى كاف لإبقاء «القوة الشرائية للعمال ذوى الأجور الدنيا مساوية على الأقل للمستوى الأدنى للمعيشة ، أو أعلى من مستوى الكفاف ، مادام ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية » ، لم يتحقق دائماً .

« وعلاوة على ذلك فإن المعدلات الدنيا كانت إلى وقت قريب ، ومازالت فى معظم الحالات ، تحدد عند مستوى لا يكفى إلا للمحافظة على **المستوى الأدنى للمعيشة للعامل بمفرده ، ولا يمكنه مواجهة تكاليف اعالة أسرة** . » (التشديد من عندنا — ج . و .)

وهكذا لا يوجد شك فى أن الأجور فى معظم أجزاء أفريقيا إنما هى أجور دنيا ، وفى أن هذه الأجور الدنيا على درجة هائلة من الانخفاض بحيث تعنى

---

(١) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) «إنترناشونال ليبر ريڤيو» ، عدد يوليه ١٩٥٨ ، ص ٥٠ .

بالنسبة للعمال الأفريقيين أقصى ما ينطوى عليه الفقر والبؤس من شقاء وتعاسة .

وعلى ضوء هذه النقط التى قدمناها يكون من المنير للأذهان أن نشير إلى مدى الوضوح الذى تؤكد به الأساليب الرسمية لحساب الحدود الدنيا للأجر بالنسبة للعمال الأفريقيين نظريات ماركس تأكيداً كاملا . فمستخدمو العمل الأفريقى ، وكذلك كبار الموظفين فى حكومات المستعمرات ، يزعمون فى دعايتهم العامة ، كما رأينا فى الفصل السابق ، أن أجور العمال الأفريقيين منخفضة لأن ناتجهم ومهارتهم منخفضان. بيد أنه عندما يصل الأمر من الناحية الفعلية إلى حساب مدى الأجر ، أو بالأحرى مدى ضآلة الأجر ، الذى سيدفعونه للعامل الأفريقى ، تختفى كل إشارة أو ذكر لتأسيس الأجر على ناتج العامل ، وبدلا من ذلك يغرقوننا فى حسابات غير إنسانية مجردة من المشاعر فيما يتعلق بالأجر الأدنى الذى يمكّن العامل الأفريقى من « البقاء والتكاثر » ، كما قال ماركس .

إن حسابات الأجر الأدنى فى أفريقيا تؤسس عادة على المتطلبات الدنيا من الغذاء . يقول كيس (١) شارحاً الجانب الغذائى من الأجر الأدنى القانونى :

« إن المواد الغذائية ، مكوّنات الغذاء ، ينبغى أن تقوم بثلاث وظائف أولية وأساسية . أولا ، يجب أن توفر الطاقة لكل من المحافظة على الحياة عند مستوى أساسى ، وأداء الأنشطة المركبة فوق ذلك ؛ ثانياً ، يجب أن تزود الجسم بالمادة اللازمة للنمو ، وللإحلال الدائم وصيانة الأنسجة ، وللتكاثر ؛ ثالثاً ، يجب أن تقدم المادة التى يتضمنها ضبط وتنظيم العمليات التى لا تحصى المتعلقة بالجسم ، فيزيائية وكيميائية ، والتى تشكل الحياة . »

وبعبارة أخرى يبدو أن الأجور الدنيا للعمال الأفريقيين تحسب على أساس « تكلفة بقاء العامل وتكاثره » ، كما قال ماركس .

---

(١) دكتور ا.م. كيس (بالإدارة الطبية بكينيا) : ملحق G لتقرير كاربنتر ، ص ١٩٣ .

ومع ذلك ، وبسبب نظام العمل المهاجر الذى يسود أفريقيا بشكل عام ، ومع مغادرة العامل الذكر البالغ للريف ، سعيا وراء العمل لدى مشروع أوربى ، تاركا زوجته وأطفاله ، يقوم الأجر الأدنى على المتطلبات الدنيا للذكر البالغ الذى يعيش بمفرده ، ولا يقصد به أن يعول أسرته .

وقد استخلص تقرير كاربنتر نتيجة مفادها أن نصف جميع العمال الحضريين الذين يعملون فى الصناعة الخاصة ، وربع من يعملون منهم فى الخدمات العامة ، « يتقاضون أجورا لا تكفى احتياجاتهم الأساسية الجوهرية ».(١) (توضح الأرقام أنه حتى التقرير الانتقادى الذى أجرته لجنة كاربنتر ينطوى على سخاء أكثر مما ينبغى بالنسبة للمستخدمين ، حكومات وأفرادا .) ويؤكد التقرير أن هذا « التقويم قد أجرى بالنسبة للعمال الذكور البالغين الذين يعيشون بمفردهم فى ظل ظروف حضرية » . ويضيف التقرير ، عند الحكم على ملاءمة الأجر ، أنه إذا « أخذنا فى اعتبارنا لا احتياجات العامل الخاصة فقط ، وإنما احتياجات زوجته وأطفاله أيضاً ، تصبح الصورة بشعة حقاً » .

« .... إذا وضعنا فى اعتبارنا ما نعرفه عن الأجور الزراعية ، ينبغى أن نستنتج أن الإيرادات الكلية لما يقرب من ثلاثة أرباع العمل التعاقدى الشهرى أو على أساس التذكرة (٢) ، المستخدم فى خارج المزارع الرأسمالية الكبيرة ، إنما هى إيرادات غير ملائمة لإعالة المستوى الأدنى للصحة ومتطلبات المعيشة وكفاية العمل . إن عدم الملاءمة العام هذا للأجور يصبح أكثر وضوحاً بدرجة كبيرة إذا نظرنا إليه على ضوء احتياجات العامل وأسرته . وتكون مستويات الأجر أعلى فى الزراعة فى داخل المزارع الرأسمالية الكبيرة ، بيد أنه

---

(١) تقرير كاربنتر : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) جرت العادة فى أفريقيا على أن تدفع الأجور العمال وفق نظام « التذكرة » ، ووفقا لهذا النظام يجب أداء عمل ثلاثين يوماً فعلياً (أو تذكرة) قبل أن يدفع الأجر (وذلك مقابل متوسط عدد أيام العمل فى الشهر وهو ٢٦ يوما) . فإذا أخذنا فى اعتبارنا أيام الآحاد ، باعتبارها أيام راحة ، وكذلك الوقت اللازم للاجازات المرضية ، أمكن أن نرى أن الفترة العادية لما يسمى الأجر « الشهرى » تستغرق ما بين ٣٥ ، ٤٠ يوماً .

لا يمكن أن توجد حتى هناك سوى حالات قليلة نسبياً يكون فيها الأجر الخاص للعامل ملائماً تماماً لإعالته وإعالة أسرته . » (١)

ويصل تقرير حديث عن سولزبرى (٢) إلى نتائج مماثلة إلى حد كبير فيما يتعلق بأجور الأفريقيين فى تلك المدينة :

« إن الأجور منخفضة بشكل عام ، وبخاصة بالنسبة للأفريقيين الذين لديهم أسر عليهم أن يعولوها . » (٣)

« .... إن الكادح البالغ الأعزب هو الذى يوفر دائماً أساس هيكل الأجور . » (٤)

ويسلم هذا التقرير بصورة مثيرة بأنه « من غير الواقعى مع ذلك أن نفترض أن الرجل الأعزب إنما هو بشكل عام (أعزب) بالمعنى الزواجى : فكثير منهم «عزب» بمعنى أنهم عاجزون، بسبب ظروف الإسكان ، عن أن يقيموا مع أسرهم فى أحياء المتزوجين . وإلى ذلك المدى يتعين عليهم أن يتحملوا التزامات محلية لا تقل عن تلك التى يتحملها من يسمون « متزوجين ». والحقيقة أنه ما دام عليهم أن يعولوا ، أو يساعدوا فى إعالة ، إقامتين(٥) establishments ، فإن التزاماتهم قد تكون أكبر . » (٦)

وفى نياسالاند يقرر «مرسوم أجر الحد الأدنى» Minimum Wage Order الصادر فى عام ١٩٥٧ ، بصراحة تامة أنه « لا يضع فى اعتباره مسئوليات أسرة العامل». وفى الكنغو البلچيكى كان الأجر الأدنى الوحيد الملزم قانوناً فى ظل الحكم البلچيكى هو أجر العامل على أساس أنه أعزب (يعيش بمفرده). وقد أشارت المعلومات التى قدمتها الحكومة البرتغالية إلى « مؤتمر العمل

(١) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٣٩ .
(٢) تقرير پلومان : المرجع السابق .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .
(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٧ .
(٥) المقصود هنا أن يعول العامل نفسه حيث يقيم بالمدينة ، وأن يعول فى الوقت نفسه أسرته حيث تقيم فى القرية أو المعزل – المترجم .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .

فى داخل أفريقيا » Inter-African Labour Conference ، الذى عقد فى لوساكا فى عام ١٩٥٧، إلى أن أساس أجر الحد الأدنى لا يتضمن مسئوليات أسرة العامل » .

وهكذا يتضح أن الإشارة إلى الأجور الدنيا للعمال الأفريقيين تعنى « حدًّا أدنى » بالمعنى المطلق للكلمة — أى أدنى أجر يستطيع أن يعيش به عامل اعزب .

ويؤيد ذلك بجلاء الأساليب نفسها المستخدمة فى أفريقيا لحساب الأجر الأدنى . ففى سولزبرى ، على سبيل المثال ، وضع دكتور د . بتّيسون ما أسماه « خط بيان الفقر » « Poverty Datum Line » بالنسبة للأفريقيين فى المنطقة البلدية من المدينة والمناطق المحيطة بها . ويشير الاسم نفسه إلى النظرة غير الإنسانية المجردة من المشاعر التى تنظر بها السلطات إلى أجور الأفريقيين . ويقوم هذا المعدل — أو P.D.L. كما جرت العادة على تسميته — على الافتراضات التالية . فهو يتكون من المتطلبات **الدنيا** المطلقة للطعام، والملابس ، والوقود، والإنارة ، ومواد النظافة ، والانتقال إلى العمل والعودة منه ، والإيجار ، والضرائب . ويفترض أنه « فيما يتعلق بالطعام والملابس والوقود ومواد الإنارة والنظافة .... أنه يستخدم فى الشراء فى أرخص سوق متاحة للمستهلكين العاديين » . (١)

وبعبارة أخرى يكون هذا المعدل ، إذا نقلنا عن تقرير سولزبرى ، « مجرد حساب إحصائى لما هو متطلب فى الطريقة التى يمكن بها للدخل أن يشبع الاحتياجات الأساسية والأولية للأفراد . وهو لا يضع فى اعتباره سوى الضروريات الأشد ضآلة من الطعام والملابس والمأوى ، ولا يتضمن أى بند غير ضرورى للمحافظة على الحياة ، حتى ما يوصف فى بعض الأحيان بأنه ضرورات تقليدية . » (٢)

---

(١) الأستاذ ا. باتسون : The Poverty Line in Salisbury ، فى تعليق على معدل بتيسون . نقلا عن تقرير كاربنتر ، ص ٥٠—٥١ .

(٢) تقرير بلومان : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

ويؤكد الأستاذ باتسون (١) :

« إن مثل هذا المستوى ربما يسترعى الأنظار بما يخذفه أكثر مما يسترعيها عما يتضمنه . فهو لا يسمح ببنس واحد للتسلية ، أو للرياضة ، أو للأدوية ، أو للتعليم ، أو للادخار ، أو للشراء بالتقسيط ، أو لقضاء الأجازات ، أو لركوب الأوتوبيس مرات إضافية ، أو للصحف ، أو للأدوات الكتابية ، أو للدخان ، أو للحلوى ، أو للهوايات ، أو للهدايا ، أو لمصروف الجيب ، أو لوسائل الراحة ، أو للكماليات من أى نوع . إنه لا يسمح ببنس لاستبدال الأغطية أو الأثاث أو الأوانى الفخارية . إنه ليس مستوى (إنسانياً) للمعيشة. وهكذا فهو يحقق بصورة تدعو إلى الإعجاب (كذا !) غرضه فى إقرار الحد الأدنى الأكثر ضآلة الذى يمكن على أساسه من الناحية النظرية تحقيق البقاء والصحة . »

هذا إذن هو الأساس الذى تحسب عليه الأجور الدنيا فى أفريقيا ، وهو مستوى « غير إنسانى » للمعيشة . بيد أن ذلك ليس أسوأ ما فى الأمر ، فالتقرير الخاص بسولزبرى يورد ما يلى :

«لقد تبين لنا أن نسبة كبيرة من العمال فى المناطق الحضرية بالقارة الأفريقية يحصلون على أجور **اقل من معدل بتيسون** (P.D.L.) **او قريبة منه الى حد كبير** .» (٢) .

ويمضى التقرير قائلا إنه قد يبدو ، طبقاً للبيانات المقدمة لاستقصاء خاص بالميزانية فى سولزبرى فى عام ١٩٥٦ ، أن « هؤلاء الأفريقيين (الذين يعيشون بمفردهم) ، والذين تقل مصروفاتهم عن معدل بتيسون P.D.L. ، كانوا ينفقون فى الحقيقة أقل من كسبهم ، وأنه يوجد افتراض قوى بأن مدخراتهم كانت تحول إلى أسرهم التى تعيش فى مكان آخر » . (٣)

(١) باتسون : المرجع السابق ، نقلا عن تقرير كاربنتر ، ص ٥٢ .
(٢) تقرير بلومان : المرجع السابق ، ص ٨١ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٢-٨٣ .

فياله من تعليق صارخ على المأزق الاقتصادى البالغ الأسى الذى كان من نصيب الشعب الأفريقى ! بل إن كثيرين ممن يبتعد بهم كسبهم قليلا عن معدل بتّيسون البائس يجدون من الصعب عليهم فى الحقيقة العيش فوق هذا المستوى بسبب حاجتهم البائسة إلى مساعدة أسرهم التى تعانى حياة لا تقل بؤساً فى المعازل التى سحقها الفقر .

وفى كينيا ، استناداً إلى تقرير كارپنتر ، كان الأجر الحضرى يقوم على معدل بتّيسون ، بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وكذلك على « مستوى أدنى فعّال « Effective Minimum Level » . وبحسب هذا الأجر بتقويم معدل بتّيسون باستبعاد السكن والانتقال ، وإضافة ٣٣,١٪ لتغطية « الاحتياجات البشرية » ، ثم إضافة علاوتين للسكن والمياه (فى بعض الحالات فقط) ، وشلنين فى الشهر مقابل الضريبة ، و« علاوة احتياطية « cushion مقدارها شلن فى الشهر .

ويصل ذلك فى صورة نقود فعلية ، وقت إعداد تقرير كارپنتر ، إلى أجر تعاقدى شهرى قدره ٤٥ شلناً ، ٧٥ سنتاً[١] (مضافاً إليه ثمانية شلنات وخمسة وعشرون سنتاً مقابل الإسكان) فى ممبسة [٢] . وذلك هو أعلى معدل ، إذ يكون المبلغ الإجمالى للأجر الشهرى وعلاوة السكن ، مندمجين مع بعضهما البعض ، ٥٥ شلناً ، ٥٠ سنتاً فقط فى بعض الأحيان فى المناطق الحضرية والمدن الممتدة الأخرى . وجدير بالذكر مع ذلك أن « موظفى مكاتب العمل لهم سلطة الموافقة ، فى حالات مختلفة ، على خفض الأجر إلى معدل أقل » . [٣] ومن الواضح أنه ليس لديهم أية سلطة لزيادة المعدل .

---

(١) تتكون الوحدات الرسمية للعملة فى كينيا على النحو التالى : الجنيه الكينى ، وله قيمة الجنيه الاسترلينى ، وهو يساوى عشرين شلنا ، ويتكون الشلن من مائة سنت ، وليس من اثنى عشر بنسا ، كما هى الحال بالنسبة للجنيه الاسترلينى ، وقد أصدرت جمهورية كينيا عملة جديدة فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٦ حافظت على النظام السابق ، وأبقت على قيمة الوحدات السابقة . ومن المعروف أن كلا من أوغندا وتنجانيقا تتبع النظام نفسه — المترجم .

(٢) بالنسبة لعمال التذكرة كان المعدل يزيد بمقدار تسع شلنات ، وكان من المقرر أن يمتد الأجر فى حالة هذه الفئة من العمال عبر فترة قدرها سبعة وثلاثون يوما .

(٣) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

وقد وصف «المكتب الاستشارى المركزى للأجر الأدنى» The Central Minimum Wage Advisory Board ، الذى صمم هذا السلم المليح للأجر ، وصف هذا السلم بأنه « شبكة أمن اجتماعى » . وينظر المكتب إلى هدف هذا السلم على أنه مخطط أجر « بينما يغطى تكلفة معيشة عامل بالغ ذكر يعيش بمفرده ويمارس عملا غير ماهر ، قد لا يعطيه ذلك الشعور بالرضا الباعث على الاغتباط الذى يدفعه إلى عدم بذل أى جهد لتحسين نفسه » .

ويرغم تقرير كارپنتر نفسه على التسليم بأنه بين عمال الأجر الأدنى أنفسهم « كنا على وعى بوجود شعور ليس زاخراً (بالرضا الباعث على الاغتباط) بقدر ما هو زاخر بالسخط والكبت المترايدين » . (١)

وقد أوصت لجنة كارپنتر ، بعد دراسة الأساليب المختلفة لحساب صيغة الأجر الأدنى ، القائمة على المفهوم السابق لأجر «العامل الذى يعيش بمفرده» ، بأن يكون الأساس هو سلم الاحتياجات الشهرى التالى (٢) :

(أ) **الطعام** :

٣٦ رطلا من وجبة الذرة .
٥½ أرطال من دقيق القمح .
١٥ رطلا من البطاطس (أوربية) .
رطلان من السكر .
٨ أرطال من البقول المجففة .
٤½ أرطال من اللحوم .
٧½ أرطال من الخضروات الطازجة .
٧½ پنت(٣) من اللبن .
رطل واحد من شحوم الطبخ .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٤ .
(٣) Pint : مكيال سعته ثمن جالون ، أى ٥٦٨ و. من اللتر — المترجم .

½ رطل من الشاى .
رطل واحد من الملح .

(ب) **الملابس :**

½	قميص كاكى . بنطلون قصير كاكى . صدرية من القطن .

$\frac{1}{12}$ من البطانية .

$\frac{1}{24}$	چاكتة كاكى . بنطلون كاكى طويل .

(ح) **الوقود والانارة :**

كيس واحد من الفحم به ٧٠ رطلا .
٣ پنت من البرافين

(د) **مواد النظافة :**

رطلان من الصابون .

ويشكل هذا الجدول معدل بتّيسون .P.D.L الجديد الموصى به لكينيا . ومن المقترح أن يضاف إلى ذلك ٣٣ ½ ٪ لإقرار « المستوى الأدنى الفعال » ، وكذلك علاوة إضافية قدرها شلنان فى الشهر مقابل الضرائب ، ولكن مع استبعاد العلاوة السابقة مقابل المياه ، و « العلاوة الاحتياطية » السابقة وقدرها شلن واحد مقابل المصروفات الطارئة. وتعتبر علاوة السكن بنداً منفصلا. وبعد هذا المجهود الذهنى الغيور العنيف ، الذى تضمن زيادة المقرر الشهرى من اللحوم، من ٤ ½ أرطال إلى ٤ ½ أرطال ، توصلت لجنة كارپنتر إلى الأجر الأدنى الجديد الذى أوصت به ، بالنسبة لرجل يعيش بمفرده — وهو ٨١ شلناً فى الشهر ، وذلك بدلا من ٥٩ شلناً ، ٥٠ سنتاً (معدل نيروبى) . ومن زاوية النسبة المئوية قد تبدو هذه الزيادة جوهرية ، ولكن من زاوية النقود الفعلية مازال هذا المعدل يترك الأفريقى بأقل من ثلاث شلنات فى اليوم ، أو بعبارة أخرى بأجر مستعمرات أو أجر الكفاف .

وتطبيقاً لتقرير كارپنتر أدخلت الزيادات فى الأجر الأدنى القانونى ، ومع ذلك ففى عام ١٩٥٧ كان المتوسط التقديرى (لا الأدنى) فى الزراعة (١) بكينيا ما زال ٦٩ شلناً فى الشهر فقط — أى أقل من الحد الأدنى الحضرى الموصى به فى تقرير عام ١٩٥٤ بمقدار اثنى عشر شلناً . (صحيح أن الحد الأدنى القانونى فى نيروبى قد وصل فى عام ١٩٥٧ إلى ٨٥ شلناً ، مضافاً إليه علاوة سكن ، بيد أننا فى الزراعة نجد أكبر نسبة من العمل الأجير الأفريقى فى كينيا .)

وكانت التوصية الرئيسية الأخرى التى تقدمت بها لجنة كارپنتر هى الانتقال من أجر الرجل « الأعزب » أو « الذى يعيش بمفرده » ، إلى «أجر الأسرة» الذى يغطى رجلاً وزوجته وطفلين . وحُسِبَ هذا الأجر عند معدل يساوى مرتين ونصف مرة أجر الأعزب . ومع ذلك فإن حكومة كينيا ، بينما سلمت فى تصريحاتها بأن أجر الأسرة هو هدفها ، رفضت أن تلتزم باتخاذ أى إجراء لتطبيقه ، ولم توافق إلا على أجر رجل « بالغ » يكفى لإعالته هو وزوجته (ولكن ليس لإعالة أطفاله) ، **على الا ينفذ ذلك الا عندما تسمح الظروف الاقتصادية** .

ويحسن أن يكون ذلك راسخاً فى الأذهان عند قراءة الاقتراحات الرسمية بشأن « استقرار » العمل . وما دامت حكومات المستعمرات فى أفريقيا تواصل تأسيس لوائح الأجور عندها على معدلات بتّيسون للرجال الذين يعيشون بمفردهم ، فإن أى حديث عن «الاستقرار» لا يمكن أن يتصف بالجدية . وكما سبق أن رأينا فيما يتعلق بمسألة المهارة ، والضمان الاجتماعى ، والإسكان ، نجد أن النظام الاستعمارى عاجز عن حل هذه المشكلات . وبالطريقة نفسها لا يمكنه أن يحل مسألة أجور الكفاف فى أفريقيا ، إذ أن الأجور تعد عنصراً جوهرياً فى ذلك النظام . وإذا كان من شأن حكومات المستعمرات أن تدفع للعمال الأفريقيين معدل أجر « متمديناً » ، وأن توفر لهم أيضاً سكناً لائقاً لأسرة بكاملها ، ومعاشات للشيخوخة وغيرها من المزايا

(١) ملاحظة : لايوجد حد أدنى قانونى بالنسبة للمناطق الزراعية فى كينيا .

الاجتماعية ، وتدريباً فنياً وتسهيلات فنية كي يصبحوا عمالا متعلمين مهرة ، وحقوقاً نقابية وسياسية كاملة ، ومن ثم تجعل من الممكن انبثاق طبقة عاملة دائمة وحضرية وماهرة وموفقة فى عملها ، كفت هذه الحكومات عن أن تكون حكومات استعمارية . كما أن جميع الاقتراحات الرسمية أو الليبرالية أو الحسنة المقصد المتعلقة بزيادة الأجور تظل اقتراحات خالية من المعنى ما دامت موارد أفريقيا فى أيدى الاحتكارات الأوربية الكبيرة ، وما دامت السلطة السياسية بعيدة عن أيدى الشعب الأفريقى .

وما بقى الاقتصاد الأفريقى اقتصاد مستعمرات ، بقيت أجور الأفريقيين من الناحية الأساسية أجور مستعمرات .

« المستوى الأفريقى »

لم نتناول إلى الآن سوى مبادىء عامة معينة تحكم أجور العمال الأفريقيين . ولم ندرس سوى الأساس الذى تحسب حكومات المستعمرات عليه المعدلات الدنيا لهذه الأجور . ومع ذلك ينبغى أن نوجه اهتمامنا إلى الأسباب النوعية ذات الفعالية فى أفريقيا ، والتى سمحت للمستخدمين والحكومات بدفع مثل هذه الأجور المنخفضة بصورة مشينة عبر كل هذه الفترة الطويلة . فقد تقرر حكومة ما أو مجموعة من المستخدمين أن يدفعوا للعمال أجراً لا يكفى حتى لإعالة عامل يعيش بمفرده؛ بيد أن الأمر يكون مختلفاً تماماً عندما يكون من المستطاع فرض مثل هذا الأجر على طبقة عاملة لفترة تزيد على نصف قرن .

إن الأجور ، أو قيمة قوة العمل ، تتحدد بعاملين — الأول وهو عامل مادى تماماً ، أى قدرة العامل على إعالة نفسه وعلى التكاثر ؛ والآخر يدعوه ماركس عاملا « تاريخياً أو اجتماعياً » . يقول ماركس إنه بذلك يوجد مستوى للمعيشة فى البلاد المختلفة « ناشىء عن الظروف الاجتماعية التى وجد فيها الناس وشبوا » ، مثال ذلك المستوى الانجليزى والمستوى الإيرلندى .

« إن هذا العامل التاريخى أو الاجتماعى ، إذ يدخل فى قيمة قوة العمل ، قد يتمدد ، أو يتقلص ، أو يبطل مفعوله تماماً ، بحيث لا يبقى سوى الحد

المادى .... وبمقارنة الأجور النمطية أو قيم العمل النمطية فى البلاد المختلفة ، وبمقارنة هذه الأجور أو القيم فى المراحل التاريخية للبلد نفسه ، ستحملون أن **قيمة العمل** نفسها ليست مقداراً ثابتاً وإنما مقداراً متغيراً ، حتى إذا افترضنا أن قيم كل السلع الأخرى تظل دون تغيير . » (١)

ويورد ماركس الولايات المتحدة كمثال على كيفية تأثير العامل التاريخى — « الظروف الاجتماعية التى وجد فيها الناس وشبوا » — على الأجور . ففى الولايات المتحدة كان الاتجاه المبكر ، بسبب إتاحة الأرض دون مقابل ، هو **«التحويل المستمر للكادحين الأجراء الى فلاحين مستقلين مكتفين ذاتيا»**. كتب ماركس فى عام ١٨٦٥ يقول : « إن وظيفة الكادح الأجير بالنسبة لجزء كبير جداً من أبناء الشعب الأمريكى ليست سوى مرحلة اختبار ، وهم يكونون على يقين من أنهم سيتركونها بعد فترة طالت أم قصرت » . ومن هنا كان المستوى المرتفع نسبياً للأجور فى الولايات المتحدة ، فقد كانت سوق العمل فى ذلك الوقت مواتية للعمال . ولما كان الرأسماليون فى حاجة إلى العمال ، تعين عليهم أن يدفعوا لهم ؛ تعين عليهم ، كما كانت الحال ، أن يجذبوهم إلى المصانع ، وبعيداً عن الأرض .

وفى ذلك بطبيعة الحال كانت الظروف التى نمت فيها الطبقة العاملة الأمريكية مختلفة لنغاية عن تلك التى نمت فيها الطبقة العاملة فى بريطانيا ، حيث كانت قوانين الأرض المسوّرة (٢) **تدفع** العمال بعيـــداً عن الأرض ، وإلى داخل المصانع ، وهكذا كانت ترغم العمال البريطانيين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر على أن يعيشوا فى ظل ظروف إذا قرأنا عنها اليوم أحسسنا أنها تصف الظروف الحضرية الراهنة فى كثير من مدن آسيا أو أفريقيا .

وهكذا إذا كان لابد من إجراء دراسة لأسباب انخفاض الأجور فى أفريقيا ، ولأسباب ثباتها عبر مثل هذه الفترة الطويلة ، فإن نقطة البدء

---

(١) كارل ماركس : **Wages, Price and Profit** . (انظر ماركس وإنجلز ، **Marx and Engels, Selected Works** ، المجلد الأول ، ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، لندن ، ١٩٥٠ .)

(٢) **Enclosure Acts** : انظر ، ص ٦٠٥ — المترجم .

ينبغى بوضوح أن تكون **الظروف التاريخية والاجتماعية التى فيها نشأ العمل الأجير وبلغ مرحلة النضج** .

لقد ظهر العمل الأجير فى أفريقيا ، كما رأينا ، فى ظل ظروف الاستعمار. وشاهد الأفريقيون ، بعد أن غزت الدول الأجنبية بلادهم – أحياناً بقوة السلاح ، وأحياناً أخرى بالخديعة – أراضيهم وهى تنتزع من بين أيديهم ، وزراعتهم الخاصة تخرب ، وحياتهم القروية بحرفها المحلية تتدهور ، وقوة عملهم تخضع لفرض مختلف أشكال السخرة ، صريحة ومقنعة . وأكملت ضريبة الكوخ وضريبة الرءوس ، مقترنتين بقيود وإجراءات تمييز هدفها الحد من تنمية الأفريقيين الخاصة لزراعة المحصولات النقدية بصورة مستقلة ، عملية تسخير الأفريقيين للعمل فى المزارع الأوربية وفى المناجم والسكك الحديدية وأعمال الشحن وغيرها من المشروعات الأوربية .

وهكذا كان الأفريقيون يرغمون ، جزئياً عن طريق التوجيه التعسفى ، وجزئياً عن طريق الحاجة الاقتصادية المروّعة ، على أداء العمل الأجير فى ظل أقل الظروف ملاءمة لهم . وأدى نفس تدفق العمال الذكور من القرى ، إلى دفع الزراعة الأفريقية بصورة متزايدة على طريق الخراب ، وهكذا لم يترك هذا التدفق بديلا سوى العمل مقابل أجور الكفاف .

وقد شدّد نون (١) على التأليف بين هذه العوامل جميعاً **لارغام الأفريقى** على العمل مقابل أجور منخفضة انخفاضاً لا قرار له .

فبعد أن يؤكد نون كيف أن السخرة قد مكنت المستخدمين من الحصول على العمل « دون الحاجة إلى تقديم أجر مساوٍ لثمن السوق » ، وكيف أن « الضغوط غير المباشرة التى تمارس عن طريق الضرائب » قد حافظت على هذا الوضع غير الملائم إلى حد كبير جداً للعامل الأفريقى ، يواصل كلامه قائلا :

« إن العمل لا يمكن منعه بصورة مطلقة عن السوق بأمل الحصول على ثمن معقول دون وجود أساليب بديلة لكفالة المعيشة . وقد أدى تحويل

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٣-٢٤ .

ملكية أقسام كبيرة من القارة إلى الأوربيين ، عن طريق الحد من الأراضي المتاحة للزارعين ، إلى إرغام أعداد كبيرة من الأهالي على تقديم عملهم مقابل أجر ، وعلى قبول العمل بصرف النظر عن الأجر الذي يمكنهم كسبه . وتعد المقاومة التي يبديها المستوطنون الأوربيون في كينيا ، ضد جميع محاولات الحكومة لتوسيع معازل الأهالي ، مثالا سديداً للمحاولات التي تبذل لإرغام الأفريقيين على قبول العمل بالأجور السائدة عن طريق الحد من الفرص المتاحة أمامهم لكسب معاشهم كزارعين مستقلين . »

وإليكم النقيض الكامل للعامل الأمريكي المبكر الذي وصفه ماركس . قال ماركس إن المستخدم في أمريكا كان بإمكانه أن « يحول دون أن تُفْرَغ أسوق العمل بصورة مستمرة عن طريق التحويل المستمر للكادحين الأجراء إلى فلاحين مستقلين مكتفين ذاتياً » (١) .

كانت تلك حالة عمال يصبحون زارعين ، ومستخدمين يتعين عليهم تقديم أجور أعلى لاجتذاب عمالهم أو المحافظة عليهم . **ولكنها في افريقيا كانت حالة زارعين يرغمون على أن يصبحوا عمالا ، ومن ثم يكون المستخدمون طليقي الأيدي في تقديم أجور منخفضة بالدرجة التي يرونها مناسبة .**

وقد كانت هذه الناحية الأساسية هي الظروف التاريخية والاجتماعية التي « وجد فيها (العمال الأفريقيون) وشبوا » — خراب زراعة الأهالي المقترن بإكراه الأفريقيين اقتصادياً وجسدياً على العمل لدى السادة الأوربيين ، ومساندة هذا النظام بحرمانهم تماماً من الحقوق السياسية والنقابية التي كان يمكن لولا ذلك أن توفر فرصة ما لمقاومة الآثار الكاملة لهذا الاستغلال الرهيب .

وقد استمرت هذه الظروف عبر فترة طويلة ، وظلت إلى حد كبير باقية في جوهرها إلى اليوم . وربما تكون الأشكال قد طرأت عليها تعديلات في بعض الحالات ، وقد تكون الضغوط الاقتصادية هي العامل السائد اليوم بدرجة أكبر من الضغوط الجسدية ، ولو أن الضغوط الجسدية ما زالت موجودة

---

(١) كارل ماركس : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .

وتشكل فى مناطق معينة ، مثل المناطق البرتغالية فى أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا ، عنصراً رئيسياً فى سياسة الحكومة تجاه العمل . كما تم إحراز حقوق نقابية وسياسية معينة فى عدد من المناطق ، بيد أن هذه الحقوق ما زالت محدودة ؛ وعلاوة على ذلك فإن أية محاولة للاستفادة من هذه الحقوق لتحسين مستويات الأجور التى يتقاضاها الأفريقيون كانت تلقى دائماً أعنف مقاومة من قبل المستخدمين والحكومات على حد سواء .

وثمة عواعل أخرى أيضاً أسهمت فى الإبقاء على أجور الأفريقيين منخفضة .

فقد كان المستخدمون فى أفريقيا يجدون عوناً كبيراً فى قابلية العمل الأفريقى الشديدة للتنقل ، بمعنى أنه فى الظروف التى يكون اكتساب المهارة فيها أمراً غير متطلب بصورة طبيعية يحل عامل محل الآخر فى يسر . ويؤكد نون (١) أنه « بسبب وجود هذه الظروف فى أفريقيا مع استثناءات قليلة ، كان باستطاعة المستخدمين ضمان العمال بشكل عام بالشروط التى يقدمونها » .

وهذا الطراز من قابلية العمل للتنقل فى أفريقيا تعززه القابلية الجغرافية للانتقال ، أى اتجاه العمل الأفريقى للهجرة ، وهو الاتجاه الذى درسناه فيما سبق بشيء من التفصيل . ويعلق نون (٢) على ذلك قائلا : « كلما كان ضرورياً بالنسبة للمستخدمين الاعتماد على سوق العمل المحلية وحدها ، كان يتحتم عليهم دون ريب تقديم أجر أعلى كى يضمنوا وجود حاجتهم من الكادحين » . فإذا تركنا جانباً مسألة « تقديم أجر عادل » ، يكون صحيحاً من غير شك أنه إذا حرم المستخدمون من إمداداتهم الوفيرة من العمل المهاجر ، تعين عليهم بكل تأكيد تقديم أجور أعلى مما يقدمونه فى الوقت الحالى .

وفى اتحاد جنوب أفريقيا ، بينما يتم استيراد العمل المهاجر إلى البلاد مثلما يستورد فى الأجزاء الأخرى من القارة ، ما إن يدخل هذا العمل حتى يقع تحت عوامل إضافية — نظام المرور ، وقانون السيد والخدم Master and

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٢٤ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

Servants Act ، وما شابهه — ترغمه ، عن طريق إعاقة حركاته والتحكم فيها بصرامة ، على أن يقبل بشكل أو بآخر الأجور المنخفضة التى يقدمها المستخدم.

وهكذا وضعت كل من القيود والقابلية للتنقل فى خدمة المستخدمين للإبقاء على الأجور عند حد أدنى مطلق .

الحاجز اللونى فى الصناعة

التمييز فى الأجر

تؤكد الدراسات الاجتماعيــة فى المشكلات الأفريقية ، عندما تتناول المسائل الخاصة بأجور الأفريقيين ، كما لو كان مرجعها تقريباً خطأ ما من جانب الأفريقيين أنفسهم ، أن الأجور منخفضة لأن العمال الأفريقيين مستخدمون أساساً فى أعمال غير ماهرة ، ولأنه يوجد فائض من مثل هذا العمل غير الماهر ، العمل المهاجر .

وذلك صحيح تماماً بطبيعة الحال ، كما رأينا بالفعل فى الفصول السابقة ؛ لكن من المؤكد أن الأمر الواضح الدلالة هو أن ذلك ليس مرجعه أى التواء أو عجز من جانب العامل الأفريقى ، وإنما هو النتيجة المخطط لها فى سياسة متعمدة كانت تنتهجها الحكومات والمستخدمون على حد سواء .

إن الهدف الكامل لحكام الممتلكات الأفريقية الأوربيين ، كما سبق أن أوضحنا ، هو استخدام هذه الممتلكات كمصادر للعمل الرخيص والمواد الأولية الرخيصة . وهم لا يتطلبون من أجل هذا الغرض طائفة كبيرة عالية التدريب من العمال المهرة ، ومن ثم تنتفى مصلحتهم فى توفير التعليم والمهارة والتدريب المهنى للأفريقيين . وعلاوة على ذلك ، وكما لاحظنا من قبل ، كانت السياسة المتعمدة منذ زمن بعيد فى عدد من المناطق لا مجرد إغفال تدريب الأفريقيين ، وإنما أيضاً حرمانهم من الناحية الفعلية من أية تسهيلات تسمح لهم باكتساب الخبرة ، وقصر الأعمال الماهرة والمناصب ذات المسئولية على الأقلية الأوربية باعتبارها احتكاراً لها .

إن العامل الأفريقى إذ ينكر عليه اكتساب المهارة ، عن طريق الافتقار إلى التسهيلات ، أو عن طريق العرف والقانون ، يكون مقضياً عليه بأن يظل إلى حد

كبير قاطع أخشاب أو حمال مياه — ويبقى أجره نتيجة لذلك عند الحد الأدنى.

وثمة جانب آخر للحاجز اللونى فى الصناعة هو تثبيت الأجور الدنيا لمهن معينة بمقتضى قانون التوفيق الصناعى Industrial Conciliation Act فى اتحاد جنوب أفريقيا ، أو بمقتضى قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٤ فى روديسيا الجنوبية ، عند معدلات تعتبر كمعدلات أوربية بصورة طبيعية . ويحجم المستخدمون عن قبول الأفريقيين بمثل هذه الأجور ، وهكذا يصبح الإصرار على « معدل المهنة » (الذى تمليه عادة النقابات الأوروبية الشديدة الحرص على الاحتفاظ لأعضائها بمركز ممتاز) وسيلة لاستبعاد الأفريقيين من العمل الماهر . وهكذا عندما طبق « معدل المهنة » بالنسبة للصناع المدربين فى قطاع المبانى بمدينة بولاوايو ، كانت استجابة المستخدمين هى فصل جميع الصناع المدربين الأفريقيين فى ذلك القطاع على الفور .

وتزودنا روديسيا الشمالية بدورها بمثال على الضغوط المختلفة ، الاقتصادية وغيرها ، التى تحافظ على نظام قوامه تقديم أجور عالية بصورة استثنائية للأوربيين ، جنباً إلى جنب مع الأجور المنخفضة بالنسبة للأفريقيين والحواجز التى تحول دون أن يصبحوا عمالا مهرة ودون أن يحصلوا على أجور أعلى . والحقيقة أن حزام النحاس ظلت تهزه لمدة تزيد على عشرين عاماً صراعات هامة حول هذه المسألة نفسها .

مما سبق يتضح أن العمال الأفريقيين يحرمون فى الأساس ، من خلال مجموعة منوعة من الإجراءات ، من فرص اكتساب المهارة — ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى الإبقاء على أجورهم منخفضة .

« إن ما يصاحب ... الأجور المرتفعة بالنسبة لأولئك الموجودين فى داخل الدائرة المسحورة ، هو الأجور المنخفضة بالنسبة لمن هم فى خارجها . وتؤدى الحواجز التى توضع أمام دخول العمال إلى المهن الماهرة إلى تضخم أعداد أولئك الذين ينبغى أن يؤدوا خدماتهم كعمال غير مهرة ، كما تؤدى المنافسة على المهن غير الماهرة إلى الإبقاء على انخفاض أجور غير المهرة . إن العمل الأفريقى الذى يتدفق على المدن سعياً وراء ملاذ من فقر المعازل والمزارع ،

إنما يتدفق على مستودع لقوة العمل لا يوجد عند طرفه الآخر سوى منفذ منه غير ملائم إلى حد كبير . » (١)

وتقرر مجلة **انترناشونال ليبرريفيو** أن « تمايزات الأجر العنصرية فى أفريقيا هى إلى حد كبير تمايزات فى المهارة » . (٢) وذلك صحيح بدرجة كبيرة ، بمعنى أن الأغلبية الساحقة من العمال الأفريقيين عمال غير مهرة أو أشباه مهرة ، ويتقاضون أجوراً منخفضة ، على حين أن العمال الأوربيين يستخدمون فى أعمال ماهرة أو فى مناصب إشرافية ويتقاضون أجوراً عالية . بيد أن ذلك لا يعدو أن يكون جزءاً من الحقيقة ، كما تسلم المجلة نفسها عندما تؤكد أن الأرقام التى يقدمها **الكتاب السنوى لاحصاءات العمل** Year Book of Labour Statistics ، الذى يصدره مكتب العمل الدولى I.L.O. ، توضح « **انه حتى حيث يسمح للأفريقيين باعمال أكثر مهارة ، قد لا تصل مكافآتهم النقدية الى ما يزيد كثيرا على جزء من عشرة اجزاء من المكافأة النقدية التى كان الأوربيون يحصلون عليها فى الصناعة نفسها** » .

أما أن تمايز الأجر يقوم لا على مجرد المهارة فقط ، وإنما على العنصر أيضاً ، فيشار إليه بالمثل فى تعليق مجلة **انترناشونال ليبرريفيو** الذى جاء به أن « دراسة الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن المدى بين الأجور المنخفضة والأجور العالية **اكبر كثيرا فى افريقيا منه فى معظم أجزاء العالم الأخرى**» . (التشديد من عندنا — ج . و .)

فى روديسيا الجنوبية على سبيل المثال أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٣٥ – ١٩٥٢ أن كسب الأفريقى كان يعادل ٤,٦٣ ٪ من كسب الأوربى ن عام ١٩٣٨ ، ويعادل ٦,٦٥ ٪ من كسبه فى عام ١٩٥٢ . (٣) وتوضح

---

(١) ن. فرانكلين : Economics in South Africa ، ص ٣–١٩٤ ، منقحة ، لندن ، ١٩٥٤ .

(٢) إنترناشونال ليبر ريفيو ، عدد يوليه ١٩٥٨ ، ص ٢١ .

(٣) Twelfth Report on the Census of Industrial Production (1938-52), Central African Statistical Office, Salisbury.

الأرقام الخاصة بروديسيا الشمالية ، فى عام ١٩٥٦(١) ، أن الميكانيكى الأفريقى الذى يعمل بالجراچات كان يكسب ٥,٠٧ ٪ من المعدل الأوربى ، وأن البنّاء الأفريقى كان يكسب ١١,٧٤ ٪ ، والنقاش ٨,٧٥ ٪ ، والبراد الكهربائى (الخطوط الخارجية) ٩,٠٩ ٪ . وفى كينيا توضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٦ (٢) أن الأفريقيين فى الصناعة كانوا يكسبون ٥,٣٧ ٪ من كسب الأوربى ، وفى الخدمات العامة والحكم المحلى كانت النسبة ٥,٨٩٪ ، وفى الزراعة كانت النسبة على درجة من التدهور بحيث تصل إلى ٢,٩٥ ٪ .

وثمة عامل آخر كان يضعف من قدرة العامل الأفريقى على المساومة ، ومن ثم يؤدى إلى خفض أجره ، هو الاتفاق بين المستخدمين الأوربيين على ألا تحدث فيما بينهم فى الممارسة منافسة على العمل الأفريقى . ويساعد على ذلك أن الموارد والمشروعات الرئيسية فى معظم المناطق الأفريقية تكون مملوكة لاحتكار قوى أو احتكارين قويين ، يكون باستطاعته ، أو باستطاعتهما ، نتيجة لذلك فرض شروطه دون أى خوف من أن ينافسه منافس فى مجال نشاطه . ويتصل ذلك على سبيل المثال بنظام تجنيد العمل السارى فى مناجم الذهب باتحاد جنوب أفريقيا .

مأزق اقتصادى يبعث على اليأس

إن كل هذه العوامل التى شرحناها فيما سبق تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التى تحدد مستوى الأجور الأفريقية المنخفض إلى درجة الشقاء والبؤس . وكثير من هذه الظروف يشار إليها فى دراسات أخرى فى المسائل الأفريقية ، ومع ذلك توصف عادة كما لو كانت مجرد العمليات العمياء « لقانون قاسى » للأجور ، ليس للمستخدمين أو الحكومات أو العمال أية سيطرة عليه . ومن الأمور المميزة لهذه الطريقة فى تناول الموضوع أنها

---

(١) مكتب العمل الدولى ، Year Book of Labour Statistics, 1957 ، ص ٣٢٦ ، جنيف ، ١٩٥٧ .

(٢) Quarterly Economic and Statistical Bulletin ، ص ٦٩ ، نيروبى ، عدد ، يونيه ١٩٥٧ .

لا تكاد تشير ، إن هي أشارت أصلا ، إلى العامل الأساسي ، عامل الاستغلال الإمبريالي ، ولا إلى المقاومة المتسقة التي تبديها الاحتكارات الإمبريالية والحكومات لمنح العمال الأفريقيين أية زيادات في الأجور .

ولا يمكن للشعوب التي تعيش في الغرب أن تتصور ما تعنيه هذه الأجور المنخفضة بالنسبة للعمال الأفريقيين إلا بقدر كبير من الغشاوة والإبهام . وتلقي الظروف التي وصفت في الفصول السابقة من هذا الكتاب بعض الضوء على النتائج المروعة لنظام الأجور في المستعمرات . وقد كشفت دراسة (١) أجريت في نوفمبر ١٩٥٠ ، عن الدخل والمصروفات والعادات الاستهلاكية لدى الكادحين الأفريقيين الذين يعيشون في نيروبي ، عن أن ما لايقل عن ثلثي العمال في العينة كانوا يضطرون إلى الاقتراض في خلال الشهر ، وأنه بالنسبة لكثيرين من الأفريقيين «كان يبدو أنها سياسة مقبولة أن يعطوا دائنيهم أكثر من نصف أجورهم فور استلامهم لها ؛ وهكذا يكون عليهم أن يقترضوا من جديد عند منتصف الشهر ليوازنوا ميزانياتهم إلى يوم القبض التالي . وكان من الملاحظ بدرجة كبيرة أن أي مصروف غير عادي ، مثل المصروف على المرض ، يترتب عليه زيادة ما يقترضونه بسبب نقص النقود» .

واكتشف هذا الاستقصاء نفسه ، علاوة على ذلك ، أن نسبة الدخل الذي ينفق على الطعام كانت أعلى بمقدار نصف مرة من النسبة المنصوص عليها في صيغة الأجر الأدنى ! كما اكتشف أيضاً أن **نسبة كبيرة من العمال لم يكن لديها سوى شيء قليل ، أو لم يكن لديها شيء على الاطلاق، تأكله في اليومين الأخيرين ، أو الأيام الثلاثة الأخيرة ، من الشهر** .

وفي كاتو مانور Cato Manor ، في اتحاد جنوب أفريقيا ، كان من المقرر أن ٩٥ ٪ من السكان يعيشون بصورة دائمة تحت خط الفقر (٢) bread-line . وحتى في منطقة ريف Reef ، التي تعتبر أغنى منطقة صناعية بالبلاد ، يقدر

---

(١) تقرير الإدارة الإحصائية بأفريقيا الشرقية ، فبراير ١٩٥١ ، نقلا عن تقرير كاربنتر ، ص ١-٣٢ .

(٢) رونالد سيجال : The Agony of Apartheid ، ص ٤ .

أن دخول ٧٠ ٪ من السكان تقل عن الحد الأدنى الجوهرى . وقد أوضحت استقصاءات الأجور والمصروفات بين الأفريقيين فى عدد من مدن اتحاد جنوب أفريقيا أن دخول ما بين ٦٩ ٪ ، ٧٨ ٪ من الأسر الحضرية الأفريقية أقل من الحدالأدنى الضرورى لتوفير أبسط ضروريات الحياة (١) . وأوضح استقصاء أجراه المعهد القومى لأبحاث البناء National Building Research Institute، فى عدد من مدن اتحاد جنوب أفريقيا ، أن عدداً كبيراً من الأفريقيين يعجزون عن توفير أى إيجار مهما كان . وكانت الأرقام الخاصة بمدينة دربان ٥٥,٣٪ ، وبمدينة فرينيچنج Vereeniging ٥٧,٥ ٪ ، وبمدينة چيرميستون(٢) ٦٢,٨ ٪ ، وبمدينة پورت إليزابيث(٣) ٧٠ ٪ .

وهكذا يتضح أن نسبة كبيرة للغاية من الأسر الأفريقية فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ومن المحتمل أغلبيتها ، تعيش عند ما هو أدنى حتى من معدل بتيسون.

وبالإضافة إلى الاستقصاءات والإحصاءات يوجد دليل آخر على القصور المطلق للأجور التى يتقاضاها الأفريقيون ، وهو المرارة والتصميم اللذان ناضل بهما الشعب الأفريقى لضمان أجور أعلى ، أو لصد أية هجمات أخرى قد تشن على مستوياتهم المنخفضة بالفعل انخفاضا يبعث على الرثاء .

وقد كان من الأمثلة الصارخة على ذلك الحملة الكبيرة لمقاطعة ركوب سيارات الأوتوبيس فى جنوب أفريقيا .

فنى الشهور الأولى من عام ١٩٥٧ ، ولمدة اثنى عشر أسبوعاً ، اشترك ما يقرب من مائة ألف من الشعب العامل الأفريقى فى نضال بارز ضد زيادة تعريفة الركوب ودفاعاً عن حقوقهم كآدميين .

وقد بدأ النضال عندما أعلنت شركة النقل عن زيادة قدرها بنس فى تعريفة الركوب فى سياراتها بمدينتى چوهانسبرج وپريتوريا . ويعطى هذا النضال فكرة

---

(١) African Poverty ، معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية South African Institute of Race Relations ، ١٩٥٧ .

(٢) Germiston : انظر ، ص ٥٧١ — المترجم .

(٣) Port Elizabeth : انظر ، ص ٥٧١ — المترجم .

ما عن المستوى المنخفض بصورة بائسة لمستوى معيشة العمال الأفريقيين، بحيث إنهم أعلنوا على الفور معارضتهم لهذه الزيادة، وشرعوا فى مقاطعة سيارات الأوتوبيس. فالكادح الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا لا يكسب إلا جنيهين وعشرة شلنات فى الأسبوع. ومن هذا الأجر يصل نصيب أجرة الانتقال بالأتوبيس إلى أربعة شلنات فى الأسبوع، أى إلى دخل شهر كامل فى السنة. أما بالنسبة للكادحين الأفريقيين فى بريتوريا فإن الأمور تكون حتى أكثر سوءاً. والحقيقة أنه من المقدر أن ٧٠ ٪ من الأفريقيين الذين يسكنون المدينة يكسبون حداً أقصى قدره تسعة جنيهات استرلينية فى الشهر لا غير.

وكانت التعريفة الجديدة تعنى بالنسبة لمعظم الركاب شلناً واحداً على الأقل فى الأسبوع، وهى زيادة من شأنها دفع أسر بأكملها إلى ما هو دون خط الفقر. وجدير بالذكر أن استقصاء بعنوان **تكلفة المعيشة لدى الأفريقيين** The Cost of Living of Africans، أصدره معهد العلاقات العنصرية فى عام ١٩٥٤، يوضح أن دخل الأسرة فى عام ١٩٥٠، فى أعلى الطبقات كسباً بإقليم الراند، كان يقدر عند مستوى ٧٢,٤ ٪ فقط من تكلفة الضروريات الدنيا. وفى عام ١٩٥٤ انخفضت هذه النسبة إلى ٦٣,٤ ٪.

وإذا تساءل البعض لماذا يعيش أصحاب مثل هذه الدخول المنخفضة بالقرب من المدن التى يعملون فيها، تكون الإجابة هى أن الأفريقيين ليست لهم حقوق قانونية فى اختيار المكان الذى يعيشون فيه. فبمقتضى قانون مجموعة المناطق، استؤصل الأفريقيون ودفعوا بعيداً عن المناطق التى يقيم فيها الأوربيون.

وهكذا بدأت المقاطعة. وكان الأفريقيون على درجة هائلة من التصميم فى هذا النضال العظيم، حتى إن عشرين ألفاً منهم يعملون فى مدينة الإسكندرية الممتدة (١) كانوا يسيرون عشرين ميلا كل يوم فى أثناء ذهابهم إلى مكان العمل والعودة منه. والحقيقة أنه فى خلال فترة المقاطعة لابد أن بعضهم قد سار ألف ميل.

---

(١) Alexandria Township: وقد وردت فى مصادر أخرى ألكسندرا Alexandra.
(انظر، رونالد سيجال: Political Africa، ص ٤٢٩، لندن، ١٩٦١) ـ المترجم.

كانوا يسيرون كل صباح ومساء ، ستة أيام فى الأسبوع . وفى أسوأ موجات الحر فى خلال العام كله، والتى لم يكن يخفف من حدتها كل حين سوى الأمطار المدرارة ، كان هؤلاء العمال ، الذين يعملون ما بين ثمانى ساعات وتسع ساعات ونصف ساعة فى اليوم ، يسيرون ، يستحثهم رجال الشرطة . كانوا يسيرون ، مبتدئين فى الثالثة صباحاً ومنتهين فى التاسعة مساء على الأقل ، على حين كانت سيارات الأوتوبيس الطويلة الخضراء، التى تحمل علامة « للماوتين فقط » ، تزأر وهى تمر بهم خالية .

ويمكن أن نقف على روح هؤلاء « الماشين الفخورين » (كما أسمتهم جريدة تيمس اللندنية) من هذا الوصف الذى قدمه تينوسون ماكيوانى (١)، أحد زعماء حزب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » .

« عندما تذهب إلى فراشك تكون قدماك ملتهبتين ، والاجهاد غالباً عليك، ولكن لا شيء يؤرقك غير الخوف من أنك يجب ألا تتخلى عن قومك . وهكذا تمضى فى طريقك ، مع جارك فى ذلك البيت القريب منك ، ومع المرأة التى تسير على الطريق، ومع الفتى الذى يقيم بعيداً فى المدينة الممتدة، ومع كل الآخرين . »

ولم يكن من السهل على الحكومة أن تعلن أن المقاطعة عمل غير قانونى — فبعد كل شيء كيف يمكن أن يكون إقدام رجل على الذهاب إلى عمله سيراً على قدميه ، بدلا من ركوب الأوتوبيس ، عملا غير قانونى . وبدلا من ذلك لجأت إلى المزيد من أساليب التخويف والإرهاب : ألقى القبض على أربعة عشر ألف شخص بتهم واهية ، منها عدم وجود جوازاتهم معهم بصورة منتظمة ، والنوم فى أثناء الليل فى أماكن ليسوا مسجلين بها، وما شابه ذلك . وكان رجال الشرطة يمنعون الأفريقيين ، الذين يحاولون الانتقال بالقطار بدلا من الأوتوبيس ، من شراء تذاكر القطار عنوة . كما كانوا يفرغون إطارات العجلات التى يركبها المشتركون فى المقاطعة من الهواء . واطلقت النيران على الاجتماعات التى يعقدها المشتركون فى المقاطعة ، و سقط بعض القتلى — واشترك عشرون ألفاً منهم فى تشييع جنازة أحد الضحايا .

(١) Tennyson Makiwane : انظر ، ص ٥٢٢ — المترجم .

وعندما فشل كل ذلك ، أصدرت الحكومة لائحة جديدة لتمنع النقل بالأوتوبيس فى الطرق التى تأثرت بحملة المقاطعة .

وهكذا تغير النضال من مجرد احتجاج ضد زيادة تعريفة الانتقال بالأوتوبيس ، واتخذ دلالة سياسية ، وأصبح فى الحقيقة حرباً من جانب الشعب العامل الأفريقى من أجل حقه فى الاحتجاج على ظروفه غير الانسانية وعلى ما يعانيه من تمييز عنصرى .

ونتيجة لهذه الحركة العظيمة ، التى تعد من أقوى الحركات التى سبق للأفريقيين أن نظموها ، تحقق نصر عظيم ، وعند نهاية الشهور الثلاثة وافقت غرف التجارة Chambers of Commerce على أن تدفع البنس الزيادة ، وسمح للعمال بالانتقال بالتعريفة القديمة وقدرها أربعة بنسات .

إن مثل هذا النضال البطولى ضد زيادة فى التعريفة قدرها بنس واحد ، لا يمكن أن تشنه سوى طبقة عاملة **اصبحت فى مأزق اقتصادى يبعث على اليأس حقاً .**

ويمكن أن نستخلص مما قيل نتائج معينة . فالأجور التى تدفع للأفريقيين ، المتخفضة بصورة مشينة ، برغم أنها مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية يوليها المعلقون الليبراليون عادة بعض الاهتمام ، يكمن أساسها فى شيء آخر ، **هو اصرار أصحاب الاحتكارات والمزارع الأوربية ، تساندهم فى ذلك حكوماتهم ، على دفع أجر يقل حتى عن مستوى الكفاف .**

وبطبيعة الحال يمكن المحاجة بأن المستخدمين فى بريطانيا ، على سبيل المثال ، يتوقون إلى أن يفعلوا الشيء نفسه مع العمال البريطانيين . ومع ذلك فهم لا يستطيعون نتيجة لعدد من الأسباب التى لا توجد فى المستعمرات الأفريقية . فتصنيع بريطانيا أرغم المستخدمين البريطانيين على قبول مستوى معين من التعليم والمهارة ، ومن ثم مستوى معين للمعيشة ، بالنسبة للطبقة العاملة لم يكن بالإمكان من غيره أن تنمو الصناعة ، وبالتالى الأرباح : وعلاوة على ذلك ظفر العمال البريطانيون ، عن طريق النضال عبر فترة طويلة من الزمن ، بحقوق نقابية وسياسية مكنتهم من أن يقاوموا ، بل أن يردوا

إلى حد ما ، الضغوط الاقتصادية التي تمارسها طبقة المستخدمين ضدهم .

وفي ظل الرأسمالية يكون المستخدمون دائماً ، بمعنى اقتصادى تماماً ، أقوى من العمال . وبالنضال والعمل السياسى وحدهما يكون باستطاعة العمال انتزاع أية تنازلات اقتصادية من المستخدمين ؛ وكان بهذه الطريقة أن تمكنت الطبقة العاملة البريطانية من أن تدفع إلى سجل القوانين Statute Book بكثير من القوانين المتعلقة بمصالحها الطبقية .

وفي المناطق الأفريقية كانت سياسة أصحاب الاحتكارات والمستخدمين الأوربيين هي كبح جماح التصنيع ، والاكتفاء باستخدام هذه المناطق كملحقات زراعية وتعدينية لصناعات الدول الكبيرة . فالنحاس يتم إنتاجه في روديسيا الشمالية بوفرة كبيرة ، بيد أن ما تحتاج إليه هذه البلاد من سلع مصنوعة من النحاس ، أو يستخدم النحاس في صنعها ، يستورد من بريطانيا . والكاكاو الخام ينتج في غانا ، ولكن الشيكولاته يتعين استيرادها . (١)

وقد خصص العمال الأفريقيون بدور الكادحين اليدويين ، أو في أفضل الأحوال بدور العمال شبه المهرة ، وذلك هو الوضع الذى يرمى الإمبرياليون إلى حصرهم في نطاقه . وكى يمكن المحافظة على نظام الأجر المنخفض ، كانت تزاد عن عمد وطأة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإبقاء على الأفريقيين في هذا الموقف التابع .

ويفسر ذلك لماذا كانت الحكومات الإمبريالية ، طيلة سنوات كثيرة ، تقاوم أية محاولة من جانب العمال الأفريقيين لتكوين نقابات عمالية ، أو للظفر بأية حقوق سياسية . فحقيقة أن الأفريقيين قد حققوا ، في السنوات العشر الأخيرة ، الحد الأدنى من الحقوق في هذه المجالات ، ليس مردها أى تغيير في الطوية والسريرة أو أىّ عمل من أعمال الاحسان من جانب السلطات الإمبراطورية ، وإنما هى ببساطة منطق التاريخ . ذلك أن الإمبرياليين قد أرغموا على تقديم تنازلات بسبب قوة تقدم الحركة الأفريقية .

---

(١) الآن فقط ، بعد أن حصلت غانا على استقلالها ، اتخذت الإجراءات لصناعة الشيكولاته محليا .

وهكذا كان من الأسباب الأساسية لانخفاض الأجور ، التي يتقاضاها العمال الأفريقيون ، الافتقار الى الحقـوق النقـابية والسياسية ، وسياسة المستخدمين الأوربيين فى مقاومة أية محاولة يقوم بهـا العمال لرفع أجورهم بأقصى درجات العنف .

وما على المرء إلا أن يجرى دراسة سريعة للإضرابات الرئيسية فى أفريقيا فى السنوات العشرين الماضية ليرى مدى الصلابة والإصرار اللذين ناضل بهما العمال الأفريقيون من أجل زحزحة أجورهم إلى أعلى ، ومدى العنف والوحشية اللذين قاومت بهما الحكومات تحركاتهم .

إن القتلى والجرحى والمسجونين خير شاهد على كل من هاتين الظاهرتين. ممبسة ، نيروبى ، إنوجو ، چوس ، دارالسلام ، أكرا ، الراند ، وانكى ، سولزبرى ، كيتوى (١) ، فريتون ، دكار ، كوتونو (٢) ، دوالا — أى سجل تحكيه عن صراعات الإضراب المريرة من أجل زيادة فى الأجور لا تعلو بضعة بنسات ! الشرطة ، القوات المسلحة ، القنابل المسيلة للدموع — تلك كانت إجابة الإمبرياليين على مطلب العمال الأفريقيين بزيادة الأجور .

ومع ذلك فإن الأمر الذى يسترعى الأنظار هو أن كل معلق تقريباً على أجور الأفريقيين ، حتى على الرغم من أنه يمكن أن يسلم بأن الأجور منخفضة بدرجة رهيبة وأن يشير إلى كثير من الأسباب الاقتصادية الصحيحة لذلك ، يتقاعس عن أن يذكر أن أية محاولة من جانب العمال الأفريقيين للحصول على أجور أعلى كان عليها أن تواجه المعارضة البالغة الضراوة والمرارة التى يبديها المستخدمون والسلطات الإمبراطورية .

فروپر (٣) على سبيل المثال الذى يخشى بوضوح أن تصبح نقابات العمال الأفريقية « قوية للغاية » ، وأن « تتعسف فى استخدام قوتها » ، يشير إلى مذبحة إنوجو باعتبارها « صداماً مع الشرطة المسلحة ، وشيئاً من إطلاق النار » . بيد أن روپر لا يشير من قريب أو بعيد إلى أن هذا « الشيء من إطلاق

(١) Kitwe : من المدن الرئيسية بجمهورية زامبيا ، وطبقا لتعداد عام ١٩٥١ كان عدد سكانها ٦٠٨٢٦ نسمة ، منهم ٦٫٣٠٠ أوربى — المترجم .

(٢) Cotonou : انظر ، ص ٥٧٢ — المترجم .

(٣) روپر : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

النار » قد أسفر عن قتل تسعة وعشرين من عمال المناجم الأفريقيين. ويقول لنا روبر إن نقابات العمال في نيجيريا « لا يبدو إلى الآن أنها قوية بدرجة تكفي لإقرار معدلات الأجر الأدنى بالنسبة للكادحين ». (١) ومع ذلك لا يقدم روبر في أي مكان آخر تفسيراً للمعارك الرهيبة التي تعين على نقابات العمال النيجيرية أن تخوضها من أجل الحصول على أجور أعلى.

وبالطريقة نفسها يقرر المقال الذي سبقت الإشارة إليه في **انترناشونال ليبوريفيو** أن « نقابات العمال الأفريقية، حيثما توجد، من الأرجح أنها لا تمارس تأثيراً هاماً للغاية على مستوى أجور الأفريقيين ». ومرة أخرى لا يبرز هذا المقال أن نقابات العمال الأفريقية كان عليها أن تشن أشد صور النضال مرارة من أجل نفس الحق في البقاء، دعك من طلقات الرصاص والسجن من أجل تحقيق زيادات في الأجور. أما أن جهودها لم تكن كافية لإحراز تغيير جذري في مستويات أجور الأفريقيين، فليس مرجع ذلك إلى حد كبير الضعف التنظيمي لنقابات العمال، وغيره من أسباب الضعف — وهو الضعف الذي يسلم بوجوده زعماء وأعضاء هذه النقابات — وإنما مرجعه بالأحرى العداء السافر من جانب المستخدمين والحكومات على حد سواء لمطالب العمال بأجور أعلى.

ومن الأمور ذات الدلالة أن زيادات الأجور التي حققها العمال الأفريقيون على ما قد تكون عليه من تواضع في بعض الحالات، كانت في كل الأحوال تقريباً نتيجة لصراعات الإضراب المريرة أو التهديدات بالقيام بالإضراب، أو نتيجة غير مباشرة لزيادات الأجور التي تحققت فيما سبق عن طريق الإضراب (٢). وبالإضافة إلى ذلك كان معدل التقدم في مستويات الأجر

---

(١) المرجع نفسه، ص ٩٢.

(٢) كان ذلك صحيحا أيضا في فترة ما قبل الحرب، عندما لم تكن توجد عمليا نقابات عمالية في أفريقيا. وهكذا أدت تخفيضات الأجور التي طبقت في كينيا في عام ١٩٣١، وقت الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى خفض المعدل بالنسبة للكادح المؤقت في ممبسة، من شلنين في اليوم إلى شلن واحد وخمسين سنتا في اليوم. ولم يتمكن العمال من استعادة هذه التخفيضات إلا بعد إضراب ممبسة في عام ١٩٣٩. (انظر Report of the Commission of Inquiry، Appointed to Examine the Labour Conditions in Mombasa، ١٩٣٩).

فى فترة ما بعد الحرب أكثر سرعة بدرجة ملحوظة منه فى فترة ما قبل الحرب ، **أى أن الأجور قد حققت القدر الأكبر من تقدمها فى الفترة التى ظهرت فيها نقابات العمال الأفريقية ، وفى خلال الفترة التى شهدت أعظم معارك الاضراب.**

فى تنجانيقا على سبيل المثال لم يوضع حد لفترة تجميد الأجور وثباتها فيما بعد الحرب فى صناعة السيسل إلا فى عام ١٩٥٨ ، بعد تكوين « اتحاد العمال الأفريقيين بالمزارع الرأسمالية » National Plantation Workers' Union ، وهو الاتحاد القوى الذى بلغت عضويته ثلاثين ألفاً ، وما تلا تكوينه من إضرابات كبيرة فى عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، بضياع السيسل وحدها ، التى تسببت عنها خسائر تزيد على ٣٥٠,٠٠٠ يوم عمل .

وكانت الحال على المنوال نفسه على نطاق أفريقيا كلها . فلم يكن يتحقق أى تقدم فى الأجور إلا نتيجة لقيام تنظيم نقابى ، وتحت وطأة الصراعات الأشد مرارة »

وتوضح إحصاءات الاضرابات بصورة ساحقة أن عدد أيام العمل التى ضاعت نتيجة للإضرابات فى خلال الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٨ تزيد كثيراً على مثيلاتها فى خلال العشرين سنة السابقة—وأن أغلبية الأيام الضائعة كانت فى منازعات تتعلق بالأجور .

ومهما كانت المنطقة الأفريقية التى نتناولها ، نجد أن فترة الأعوام العشرين الماضية تقدم لنا صورة مسهبة للصلابة والإصرار اللذين كان على نقابات العمال الأفريقية أن تناضل بهما من أجل زيادة الأجور ، والمقاومة الساخطة التى يبديها المستخدمون والحكومات تجاه مطالب العمال العادلة .

ذلك هو واقع مشكلة الأجور فى أفريقيا . ومن المسلم به وجود عوامل اقتصادية هامة تؤدى إلى انخفاض الأجور — بيد أنه من أهداف السياسة الإمبريالية الحيلولة دون القضاء على هذه العوامل نفسها التى يشار إليها فى جميع الوثائق الرسمية بمثل هذا الحياد الزائف . ولذلك فإن كل مطلب خاص بالأجور ، مهما كان متواضعاً ، يكون مناسبة لصراع طبقى عنيف بين العمال والمستخدمين ، صراع يتحول بالضرورة ، فى سياق النظام

الاستعماری القائم فی أفريقيا ، إلى صراع معاد للإمبريالية تستخدم فيه كل القوات المسلحة والجهاز القانونی وموارد الحكومة الاستعمارية (مع مساعدات إضافية فی بعض الأحيان من البلد الأم) لمقاومة مطالب العمال والمحافظة على النظام الاستعماری للعمل الرخيص .

من ذلك نرى أن صراعات الأجور فی أفريقيا قد لعبت دوراً رئيسياً فی جميع مراحل تطور الحركة الوطنية الأفريقية ، وأدت إلى نمو فی إدراك الشعب الأفريقی . فالأجور المنخفضة مرادفة للنظام الاستعماری ، ومن أجل وضع حد لهذه الأجور ، ينبغی وضع حد للاستعمار نفسه :

الفصل الثامن

أفريقيا - غنية أم فقيرة ؟

إن الفقر الرهيب الذى يسحق شعب أفريقيا ظاهرة لا يمكن إخفاؤها . وعلاوة على ذلك ، وكما توضح التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، بينما زاد الانتاج العالمى للمواد الغذائية فى السنوات الأخيرة، **نقص الاستهلاك النسبى والمطلق لشعوب البلاد المتخلفة** . ولذلك يطرح بالضرورة السؤالان التاليان : لماذا يعانى الشعب الأفريقى كل هذا الفقر ؟ ما أسباب فقره المتواصل الذى يبعث على اليأس ويزداد سوءاً باستمرار ؟

لماذا لا يتجاوز متوسط الدخل السنوى للفرد ٣٠ دولاراً فى إثيوبيا ، ٤٨ دولاراً فى تنجانيقيا ، ٥٧ دولاراً فى أوغندا ، ٦٩ دولاراً فى نيجيريا ، ٧٠ دولاراً فى سيراليون ، ٥٦ — ٧٠ دولاراً فى جمبيا ، ٧٦ دولاراً فى الكنغو البلچيكى ، ٧٨ دولاراً فى كينيا ، ١٢٦ دولاراً فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ١٣٣ دولاراً فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، ١٣٢ دولاراً فى اتحاد وسط أفريقيا ؟ (١) وجدير بالذكر أن هذا المتوسط ، الذى يتراوح بين عشرة جنيهات استرلينية وخمسة وأربعين جنيهاً استرلينياً ، يخفى الفروق بين الأقسام الأكثر فقراً وتلك الأفضل حالا نسبياً ؛ وأن دخل معظم الأفريقيين يقل عن هذه المتوسطات البائسة .

وقد قدمت نظريات متعددة فى أوقات مختلفة تفسر انخفاض المستويات المعيشية للشعب الأفريقى — المناخ ، ذبابة التسى تسى ، اكتظاظ السكان ،

(١) ECSA : المرجع السابق ، ص ١٥ .

وما شابه . ومثال ذلك أن أحد تقارير الأمم المتحدة (١) يضارب كثيراً على « تشتت السكان » باعتباره من أسباب تأخر أفريقيا الاقتصادى وفقر شعبها . وما على المرء إلا أن ينظر إلى استراليا وكندا ، وهما بلدان بهما تشتت سكانى وإنما يتمتعان بتطور اقتصادى ودخل بالنسبة للفرد يفوقان بدرجة هائلة مثيليهما فى أفريقيا ، ليدرك أن « تشتت السكان » لا يمكن فى حد ذاته أن يوضع فى الاعتبار بصورة جديّة بوصفه من أسباب الفقر الأفريقى . وعلاوة على ذلك فإن الأرقام الخاصة بأفريقيا نفسها ، التى أوردها تقرير الأمم المتحدة صاحب هذه الحجة ، لاتقوم دليلاً على هذه الحجة . فالأرقام المقدمة توضح (٢) أن « رواندا — أورندى ، التى بلغت كثافة السكان بها ٦٩ سخصاً بالكيلو متر المربع فى عام ١٩٤٧ ، **كانت أكثر المناطق ازدحاما بالسكان** فى أفريقيا المدارية . » (التشديد من عندنا — ج . و .) فإذا كانت الحجة السابقة صحيحة ، فمن المتوقع أن يجد المرء التطور الاقتصادى والدخل بالنسبة للفرد أعلى هنا من المتوسط بالنسبة لأفريقيا . بيد أن الحقائق فى هذا التقرير نفسه توضح النقيض تماماً ! ذلك أن رواندا — أورندى ، ذات الدخل الذى يبلغ سبعة عشر دولارا بالنسبة للفرد ، كانت فى ذيل القائمة ! (٣)

ولا يودع هذا الاستعراض نظريته الخاصة سوى قدر من الثقة ضئيل للغاية ، إذ لاتكاد تمضى بضع صفحات أخرى منه حتى نراه يقول فى رزانة إن « الضغط على الأرض » يعد سبباً من أسباب الفقر . ويتجاهل الاستعراض تماماً بطبيعة الحال حقيقة أن الضغط ، حيث يوجد ، يكون فى معظم المناطق نتيجة لاستيلاء الإمبرياليين والمستوطنين الأوربيين على أفضل الأراضى . وعلاوة على ذلك يعجز الاستعراض ، شأنه فى ذلك شأن حججه الأخرى جميعاً ، عن تفسير كيف أن السكان البيض فى اتحاد جنوب أفريقيا أو روديسيا الشمالية أو روديسيا الجنوبية لا يعانون الفقر ، على حين أن الأفريقيين فى هذه المناطق قد طحنهم الفقر مثلما طحنهم فى كل مكان آخر بأفريقيا . فى اتحاد

---

(١) Review of Economic Conditions in Africa ، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية ، نيويورك ، مارس ١٩٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩ . (٣) المرجع نفسه ، ص ٦ .

جنوب أفريقيا ، على الرغم من أن الدخل بالنسبة للفرد فى الاتحاد بأكمله أكثر ارتفاعاً من بقية المناطق الأفريقية ، نجد أن حالة الشعب الأفريقى « أقرب على الأرجح إلى المتوسط العام بالنسبة للأجزاء الأخرى من أفريقيا » ، منها إلى حالة الأوربيين الذين يفسر ارتفاع مستواهم ارتفاع المتوسط بالنسبة للفرد فى الاتحاد بأسره .

وقد جاء بالتقرير ، فيما يتعلق بالتربة فى أفريقيا ، أنه فى كثير من المناطق «يوجد نقص فى المواد الفوسفاتية»(١) ؛ ومع ذلك يسلم بأن أفريقيا تنتج مالا يقل عن ٣٥,٥ ٪ من مجموع إنتاج العالم من الفوسفات . والحقيقة هى أن هذا الفوسفات لا يعود إلى التربة الأفريقية لتعويض الدمار والتدهور اللذين تتعرض لهما من خلال الآثار المتراكمة لإجراءات نهب الأرض ، ولاكتظاظ الأفريقيين فى المعازل ، ولاستغلال التربة بطريقة خالية من الرحمة من أجل زراعة المحصولات النقدية ؛ وإنما يصدر بدلا من ذلك إلى الخارج لإثراء التربة فى القارات الأخرى .

إن كل هذه « النظريات » المختلفة ، التى تقدم كسبب للفقر الأفريقى ، تبدو عند الفحص هزيلة للغاية ؛ والحقيقة أن كل الغرض منها هو أن تستر الأسباب الحقيقية للفقر الأفريقى :

وربما لا نكون قد خرجنا عن الموضوع تماماً إذا تذكرنا أنه قد قدمت «تفسيرات» مماثلة إلى حد ما، منذ وقت لا يبعد كثيراً ، لتفسير البؤس الذى تعانيه الصين . قال مستر شواين لاى، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، فى خطاب أخير له عن التقدم العظيم الذى حققته بلاده فى السنوات العشر الماضية :

« إن الصين القديمة كان لديها السكان أنفسهم ، والظروف الجغرافية نفسها ، بيد أنها على ما كانت عليه من وضع شبه استعمارى وشبه اقطاعى لم يكن بالإمكان أبداً أن تحقق أية قفزة إلى الأمام . » (٢)

وجرت العادة أن يقال عن روسيا القيصرية أيضاً أنها كانت تعانى نقصاً

(١) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٢) تقرير عن عمل الحكومة مقدم إلى الدورة الأولى «للمؤتمر الوطنى الشعبى الثانى» ، بكين ، ١٨ إبريل ١٩٥٩ .

فى المواد ، بيد أنه لا يوجد اليوم من يمكن أن يقدم مثل هذا التأكيد بصورة جدية فيما يتعلق ببلد مثل الاتحاد السوفييتى يجرى فيه التقدم بسرعة هائلة ؛

المنظرون المصابون بالفصام العقلى

عند تناول مسألة الفقر الأفريقى لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن الموقف الذى يتخذه كثيرون من المعلقين ، وكذلك الحكومات ورجال الأعمال فى الغرب ، يبدو عادة متاخماً للفصام العقلى Schizophrenia . فالأشخاص أنفسهم يقدمون عادة وجهتى نظر متناقضتين تماماً ؛ والطريقة الهادئة الرقيقة التى يفعلون بها ذلك يمكن أن تحمل المرء على الاعتقاد بأنهم إما يعتقدون حقيقة بإمكان التوفيق بين هذه النقيضين ، أو أنهم غير مدركين للانقسام الذى تخلقه حججهم .

وعندما تتعلق المسألة بتقديم تفسيرات لماذا كانت شعوب أفريقيا ، بعد عشرات السنين من الحكم الإمبريالى الغربى ، تحصل على أجور الكفاف ، وتعانى نقصاً فى التغذية ، وتتردى فى الأمية ، وترتدى الأسمال ، وتفتقر إلى المسكن الملائم ، وتقع فريسة للأمراض ، يقال فى وقار إن الأفريقيين فقراء لأن المناطق الأفريقية فقيرة ، ولأنها تعانى نقصاً فى المواد الطبيعية اللازمة لتوفير مستوى معيشة أعلى .

وقبل تناول هذا الرأى فى شىء من التفصيل لن نبعد كثيراً عن الموضوع إذا أكدنا ، كما يفعل الشعب الأفريقى عادة ، أنه إذا كانت أفريقيا حقيقة على مثل هذه الدرجة من الفقر . فما السبب الذى يدعو الدول الغربية إلى أن تحارب بكل هذا الإصرار والشراسة كى تحتفظ بقبضتها على القارة الأفريقية ؟ ولماذا على سبيل المثال ينفق حكام فرنسا كل هذه الملايين من أموال دافعى الضرائب الفرنسيين فى محاولة محكوم عليها بالإخفاق للسيطرة على الجزائر « الفقيرة » ؟ ولماذا اتخذت الإمبريالية البريطانية مثل هذه الإجراءات العنيفة لقمع الحركات الوطنية فى وسط أفريقيا « المعوز » ؟ ولماذا تدعم البرتغال قواتها العسكرية فى أنجولا التى « سحقها الفقر » ؟ وهل يستحق إبقاء النفوذ الغربى على هذه المناطق ، التى يزعم أنها على مثل هذه الدرجة من الفقر ، كل هذه الجهود والنفقات الضخمة ؟

بيد أنه فى الواقع لا تكون الحجة القائلة بأن « أفريقيا فقيرة » حجة زائفة فقط ، وإنما يفضح مؤيدوها أنفسهم زيفها كل يوم ، لأنهم بينما يؤكدون أن أفريقيا فقيرة عندما يتعلق الأمر بتفسير فقر شعبها ، أو تبرير رفض منح العمال الأفريقيين أجوراً أعلى ، فإن نفس هؤلاء المدافعين عن نظرية « أفريقيا الفقيرة » ، عندما تكون المسألة المطروحة للنقاش هى الاستثمارات أو الاعتبارات الاستراتيجية ، يعرضون بأفضل وسائل الباعة الجائلين قائمة براقة بثروات أفريقيا تكفى لأن تذكرنا بالكنوز الخرافية لألف ليلة وليلة Arabian Nights .

« ... **ان أغنى خامات الحديد فى العالم** يمكن تعدينها فى ليبريا بكميات هائلة . » (١) (التشديد من عندنا — ج. و .)

« ... إن صناعة السيسل فى تنجانيقا — **أهم منتج للسيسل فى العالم** — يستثمر فيها عشرون مليون جنيه استرلينى .... » (٢) (التشديد من عندنا — ج . و .)

« **ان النمو الأخاذ فى انتاج جمهورية جابون من البترول** ، منذ اكتشاف الآبار الأولى فى عام ١٩٥٦ ، يجعل من هذه الجمهورية **فى العام الحالى ثالث أكبر منطقة فرنسية منتجة للبترول ، وذلك بانتاجها المتوقع الذى يزيد على سبعمائة ألف طن** ..... وتعتبر مناجم ميكامبو Mekambo (لخام الحديد — ج . و .) **من أغنى المناجم فى العالم** ...... ومن المعتقد أن مناجم المنجنيز فى مواندا Moanda فى جابون تلى مناجم نيكوبول Nikopel فى الاتحاد السوفييتى . » (٣) (التشديد من عندنا — ج . و .)

كتب رينيه ماكول عن أعمال القمع التى قامت بها السلطات البلجيكية فى العام الماضى بستانلى ڤيل ، بالكنغو البلجيكى ، يقول :

« يالها من مخاطر تلك التى تجرى على ضفاف هذا النهر الهائل !

« ما مصير كل تلك الثروة عندما يذهب البلجيكيون ؟ ما مصير النحاس

---

(١) بيتر دوڤال — سميث : « A New Look for Liberia ? » ، « ديلى تلجراف » ، ١٢ أغسطس ١٩٥٩ .

(٢) «ذى تيمس» ، ١٢ أغسطس ١٩٥٩ . (٣) «منشستر جارديان» ، ٤ يوليه ١٩٥٩ .

واليورانيوم والماس والذهب والكوبالت والمنجنيز والقصدير والرصاص والبن والقطن والدخان والمطاط ؟

« إن القيمة الرأسمالية لكل ذلك تقدر بآلاف الملايين من الجنيهات . »[1]

وبإمكان المرء أن يمضى إلى مالا نهاية مع مثل هذه الاقتباسات ، لأن الحقيقة الواقعية بطبيعة الحال هى أن قارة أفريقيا غنية ، وأنها من الناحية الاحتمالية لا تزال أغنى بكثير . والحقيقة أنه لا وجود الثروة الطبيعية ولا غيابها هو المسئول عن فقر الشعب الأفريقى ، وإنما المسئول عن ذلك هو النظام الذى يُرْغَم الأفريقيون على العيش فى ظله ، والطريقة التى تستخدم بها ثروتهم على أيدى الدول الغربية التى ظلت تحكم أفريقيا كل هذه الفترة .

وتوضح الأرقام التى وفرتها الأمم المتحدة عن عام ١٩٥٦ [2] أن أفريقيا تنتج ٩٦ ٪ من ناتج العالم[3] من الماس الصناعى والطبيعى ، ٦٩٪ من ناتجه من الكوبالت ، ٦٣٪ من الذهب ، ٤٨٪ من الأنتيمون ، ٣٤ ٪ من الكروم ، ٣٧ ٪ من المنجنيز ، ٣٢ ٪ من صخور الفوسفات ، ٢٤ ٪ من النحاس ، ١٩ ٪ من الأسبستوس (الحرير الصخرى) ، ١٥ ٪ من القصدير ، ٤ ٪ من خام الحديد ، ٤ ٪ من البوكسيت ، وذلك بخلاف اليورانيوم [4] والنيكل والفحم وغيرهما من المعادن . وتنتج نيجيريا ٨٥ ٪ من ناتج العالم من الكولمبيوم ، وتعد غانا ثانى أكبر منتج فى العالم للمنجنيز .

وأفريقيا غنية أيضاً فى سلسلة كاملة من المنتجات الزراعية . وتوضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٤ أن أفريقيا تنتج ٦٦٪ من كاكاو العالم ، ٥٨ ٪ من إنتاجه من السيسل (٤ــ ١٩٥٥) ، ٦٥ ٪ من إنتاجه من زيت النخيل ، ٢٦ ٪ من إنتاجه من الفول السودانى (٤ ــ ١٩٥٥) ، ١٤ ٪ من إنتاجه من البن ،

---

(١) «ديلى اكسبريس» ، نوفمبر ١٩٥٩ .

(٢) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) مع استبعاد الاتحاد السوفييتى .

(٤) يعد إنتاجَ اليورانيوم سرا ، بيد أنه من المعروف أن الكنغو البلجيكى وحده يعد مورد العالم الرئيسى من هذا المعدن الثمين .

١١ ٪ من إنتاجه من زيت الزيتون (١) . كما تنتج القارة أيضاً كميات كبيرة من الشعير والصوف والقطن والذرة والشاى والمطاط والدخان والقمح والبيرثروم(٢) والقرنفل والأرز .

وتزخر أفريقيا أيضاً ، بالإضافة إلى ناتجها الفعلى : باحتياطيات هائلة : فلديها احتياطيات غنية من الأخشاب تصل إلى ٢٧ ٪ من مجموع غابات العالم . وفى يوليه ١٩٤٤ نقل (٣) عن تقديرات المسح الجيولوجى الأمريكى United States Geological Survey أن مجموع الموارد الاحتمالية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية فى أفريقيا حوالى ٢٧٤ مليون قوة حصان : أى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها فى أوربا . (ومع ذلك لا يستغل فى الوقت الحالى سوى ٢١٠,٠٠٠ قوة حصان ، أى أقل من ٠,١ ٪ من الطاقة الاحتمالية .) وتفيد تقديرات عام ١٩٥١ (٤) أن الطاقة الاحتمالية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية فى القارة لا تقل عن ٤٠ ٪ من مجموع موارد العالم .

كتبت **ذى تيمس** ، فى مقال لها عن الموارد الغنية فى أفريقيا ، تقول :

« إنه من المستحيل تعيين حدود الطاقة الإنتاجية للصحراء الكبرى فيما يتعلق بالبترول — ناهيك عن ثروتها المعروفة من الغاز الطبيعى والحديد والمنجنيز وغيرها من المعادن . » (٥)

ومن المعتقد فى الحقيقة أن احتياطيات البترول فى الصحراء الكبرى لا تقل أهمية عن مثيلاتها فى شبه الجزيرة العربية ؛ على حين تقدر احتياطياتها من الفحم بأربعة مليارات ونصف مليار طن .

وكانت الرغبة فى مواصلة السيطرة على هذه الثروة فى « أفريقيا الفقيرة » هى التى حفزت ديجول على أن يدرج فى الاقتراحات التى قدمها فى ١٩٥٩ ،

---

(١) Economic Development in Africa, 1954-5, U.N. and F.O.A. Report 1954.

(٢) Pyrethrum : يستخدم البيرثروم كمادة مطهرة — المترجم .

(٣) «ذى إيكونومست» ، يوليه ١٩٤٤ .

(٤) Review of Economic Conditions in Africa, 1951. ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٥) «ذى تيمس» ، ٢٩ يوليه ١٩٥٩ .

من أجل التوصل إلى «تسوية» جزائرية ، فقرة محددة تتضمن الإصرار على احتفاظ فرنسا بالصحراء الكبرى وبثرواتها .

وثمة ممتلكات فرنسية أخرى فى أفريقيا غنية بالمثل فى مواردها . « إن بها موارد هائلة ، لم تستغل بعد إلى حد كبير ، من البترول وخام الحديد والمنجنيز والأخشاب وغيرها من المواد الأولية . » (١)

وتفيد التقارير أن روديسيا الشمالية لديها ثانى أكبر مناجم فى العالم لمعدن الفاناديوم ، كما تقدر احتياطيات البوكسيت فى غانا بمائتى مليون طن .(٢)

أفريقيا كان يمكن تصنيعها

إن الموارد المعدنية ومصادر الطاقة فى أفريقيا من الضخامة بحيث يتوافر لديها كل ماهو ضرورى لأن تصبح قارة صناعية قوية وعصرية .

ومع ذلك طالما تردد فى كثير من الدوائر أن أفريقيا ليس لديها الأموال اللازمة لأن تصبح قارة صناعية ، وأنها بحكم هذه الظروف ينبغى أن تظل معتمدة على تصدير معادنها ومنتجاتها الزراعية .

ويؤكد كينيث برادلى أن اقتصاد أفريقيا المدارية « **ينبغى دائما ان يكون قائما على الزراعة الفلاحية** » . (٣) (التشديد من عندنا — ج . و .)

ويقول باتن(٤) إن «معظم أجزاء أفريقيا غير مهيأة بالمرة للإنتاج الصناعى الكبير » ، وإنه لذلك « ينبغى أن تكون الزراعة **دائما** المصدر الرئيسى للثروة » . (التشديد من عندنا — ج . و .)

وقيل أيضاً (٥) إنه ، « **لسنوات كثيرة قادمة سيكون النشاط الصناعى الرئيسى فى القارة الأفريقية هو استغلال مواردها المعدنية الغنية من أجل التصدير** » . (التشديد من عندنا — ج . و .)

---

(١) ب . ج . كاتلر : « نيويورك هيرالد تريبيون » ، ١١ سبتمبر ١٩٥٩ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ١٥١٠ .

(٣) كينيث برادلى : Britain's Purpose in Africa ، المكتب الدائم لحكومة صاحبة الجلالة H.M.S.O. ، ١٩٥٩ .

(٤) ت. ر. باتن : المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٧-١٦٨ .

(٥) منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى ، التقرير الثانى ، الفقرة ٥٤٦ ، باريس ١٩٥٠.

وتسير تقارير أخرى كثيرة على هذا المنوال قائلة إن أفريقيا ليست مهيأة للتصنيع : ومع ذلك فإن كثيراً منهم فى الوقت نفسه ، بالعادة الفصامية نفسها التى لاحظناها فيما سبق ، يتحدثون بالمثل عن « ثورة صناعية » تكتسح أفريقيا . وهكذا يزعم كينيث برادلى أن «التصنيع فى أفريقيا قد بدأ الآن » . (١) ويكتب آخرون بطريقة مماثلة ، أو بطريقة أكثر حماسة .

ومضى كتيب صدر أخير (٢) إلى مدى بعيد جداً فقدم الزعم القائل بأنه فى أفريقيا اليوم « توجد ثورة صناعية تسير بسرعة أكبر من أى شيء مارسته هذه البلاد (بريطانيا — المترجم) حتى فى خلال القرن التاسع عشر » . وهذا التأكيد الشامل يتجاهل أنه كانت تحدث فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر ثورة صناعية حقيقية ؛ فصناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية كانت تنمو ، وأن الإنتاج على مستوى المصانع الكبيرة كان يجرى إدخاله على نطاق أكبر حجماً ، والبروليتاريا الصناعية المستقرة كانت تنشأ وتقوى . إن بريطانيا فى الحقيقة كانت تتحول إلى دولة صناعية .

ولكن هل يستطيع المرء أن يؤكد اليوم أن أفريقيا تتحول إلى قارة صناعية؟ على النقيض ، فجميع الحقائق المتاحة تبرهن بوضوح كبير على أن قارة أفريقيا ، حتى بعد أن تم تنفيذ جميع خطط التنمية الراهنة ، ستظل ملحقاً للدول الإمبريالية ينتج حاجتها من المواد الأولية .

إن مسألة التصنيع هى المفتاح إلى فهم الفقر الأفريقى . فالبلاد ذات المستويات الأعلى فى العالم — وتشترك فى ذلك كل من بلاد القطاع الاشتراكى وبلاد القطاع الرأسمالى — هى البلاد الصناعية . أما المناطق غير الصناعية فى العالم ، أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، فهى المناطق التى تسود فيها أبشع صور الفقر .

وينطبق الأمر نفسه على منطقة صناعية مثل أوربا ؛ فى بلدان أوربا ذات مستويات التصنيع الأقل ، مثل أسپانيا أو البرتغال أو اليونان ، أو فى أقاليمها

---

(١) برادلى : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) What does Africa Mean to You? ، مكتب أفريقيا ، لندن ، ١٩٥٩ .

غير الصناعية ، مثل جنوب إيطاليا أو صقلية ، يجد المرء القدر نفسه من الفقر المدقع والمرض والأمية الذى يجده فى المناطق والمستعمرة والمتخلفة من العالم .

إن تعبير « التصنيع » يساء فهمه عادة ، أو يوسع معناه ليعنى شيئاً مختلفاً تماماً عن التصنيع بمعناه العلمى الدقيق . فليس كل نوع من التنمية الصناعية يمكن تصنيفه على أنه تصنيع . كما أن تنمية المواصلات ، وتنمية صناعة التعدين ، وتنمية المراحل الأولى من تصنيع المواد الأولية ، بل تنمية مصانع محلية تنتج المنسوجات والمصنوعات الجلدية والمواد الغذائية والسجائر وغيرها من الصناعات الخفيفة ، ما زالت لا تعد إلى الآن تصنيعاً بالمعنى الكامل للتعبير . إن التصنيع الواقعى هو المقدرة على إنتاج سلع هندسية — الآلات ، ومكنات القطع والتشكيل ، والمنتجات الهندسية الثقيلة ، والكبارى ، والسفن ، والسيارات ، وما شابه . إنه قبل كل شيء المقدرة على إنتاج الآلات التى تنتج الآلات . ويتطلب كل ذلك كأساس له صناعة للحديد والصلب ، وكذلك طاقة كهربائية وصناعة كيميائية حديثة .

وعلى هذا الأساس وحده يمكن لبلد ما أن يشرع فى تنمية صناعاته تنمية سريعة ومستمرة نسبياً ؛ وبذلك فقط يمكنه تزويد زراعته بكل احتياجاتها من الجرارات وآلات الدرس والحصاد وغيرها من الآلات ، وكذلك باحتياجاتها من الأسمدة والمبيدات الحشرية وما شابه .

ويقول أولئك الذين يعارضون التصنيع الأفريقى أنه « فيما عدا اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، لا يبدو أن موارد أفريقيا المعروفة فى الوقت الراهن تساعد من الناحية التقنية على إنجاز تنمية واسعة الانتشار لصناعة الحديد والصلب ، ولو فى إطار محدود » . (١) ومع ذلك فإن اليابان لديها القليل من فحم الكوك أو خام الحديد العالى المرتبة ، بيد أنها أحد البلاد القائدة فى مجال الصناعات الهندسية . كما أن بريطانيا يتعين عليها أن تستورد الحديد الخام ، ومع ذلك ظلت لعدة عشرات من السنين بلداً رائداً فى مجال

(١) Review of Economic Conditions in Africa, 1951 : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

الصناعات الهندسية . فلماذا إذن يكون من الصعب للغاية بالنسبة لأفريقيا ، ذات الموارد الطبيعية الأغنى بكثير ، أن تصبح قارة صناعية ؟ وعلاوة على ذلك تكشف وثائق الأمم المتحدة نفسها أن أفريقيا ، الأشد بعداً عن أن تكون ذات موارد غير ملائمة ، من المرجح أن تكون أفضل تهيؤاً لمثل التنمية الأساسية من أية منطقة أخرى فى العالم تقريباً .

« فى مناطق كثيرة من أفريقيا توجد احتياطيات الحديد الخام بكميات هائلة ؛ ويعتبر الفحم الكوك العامل المعرقل فى تنمية إنتاج الحديد والصلب . ومع ذلك فإن السفن التى تنقل الحديد الخام من شمال أفريقيا إلى أوربا يمكن أن تعودمنها حاملة فحم الكوك ، دون أن ينطوى ذلك على أية متطلبات نقل غير اقتصادية . » (١)

وجدير بالذكر أن ذلك التقدير قد أجرى على أساس المعرفة المتوافرة فى هذه الفترة عن موارد أفريقيا المعدنية . ومن شأن أى مسح دقيق ومنتظم للقارة الأفريقية — تضطلع به أفريقيا المتحررة — أن يكشف بلا ريب عن ثروات طبيعية غير مستغلة ، لم يكن يعتقد بوجودها (بما فيها فحم الكوك) (٢) ، كما حدث فى الاتحاد السوفييتى منذ عام ١٩١٧ ، وفى الصين منذ عام ١٩٤٩ .

إن الموارد المعدنية البالغة الثراء بالاتحاد السوفييتى لم تبدأ دراستها بصورة سليمة إلا بعد قيام الحكم السوفييتى فى عام ١٩١٧ . مثال ذلك أن موارد الفحم فى روسيا كانت تقدر قبل الثورة بحوالى ٢٣٠ مليار طن . أما فى

(١) World Iron Ore Resources and their Utilisation ، ص ٣ ، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية ، ١٩٥٠ .

(٢) منذ أن تم إعداد هذا الفصل أعلن أن الفحم الموجود فى إنوجو بنيجيريا يمكن تحويله إلى كوك . وقال المدير العام لشركة الفحم النيجيرية Nigerian Coal Corporation ، عندما بلغه هذا النبأ ، إن إنتاج كوك مناسب على نطاق تجارى فى نيجيريا يمكن أن يمهد الطريق «أمام إقامة صناعة الحديد والصلب ، وصناعة كيميائية ، ومصنع القار ، وصناعة للأسمدة والبنزول وغيرها من المنتجات» . (نقلا عن ، «وست أفريكا» ، ص ٨٦٦ ، ١٧ أكتوبر ١٩٥٩) .

الوقت الراهن فتقدر الإمدادات الجيولوجية للفحم بحوالى ٨,٦٧٠ مليار طن ، أى أكثر مما كان مفترضاً فيما سبق بثمان وثلاثين مرة . وفى روسيا القديمة كانت إمدادات خام الحديد تقدر بحوالى ألفى مليون طن . أما اليوم فالإمدادات المعروفة تزيد على ٣٨ مليار طن . كذلك أمكن الحصول على نتائج مماثلة فيما يتعلق بأنواع أخرى من المعادن . والحقيقة أن الاتحاد السوفييتى يحتل الآن المركز الأول فى العالم بالنسبة للإمدادادت المعروفة من ثلاثة عشر معدناً — وذلك من بين المعادن الأكثر أهمية وعددها ستة عشر معدناً — بما فيها خاما الحديدُ ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والرصاص ، والزنك ، والنيكل ، والبوكسيت ، والتنجستن (الولفرام) ، والزئبق ، وأملاح البوتاسيوم . كذلك يحتل الاتحاد السوفييتى مكاناً رائداً فى مجال التنقيب عن البترول . وفى روسيا القيصرية لم يكن يستخرج على نطاق تجارى إلا ٢١ عنصراً فقط من بين عناصر جدول مندليف الدورى وعددها ١٠١ عنصراً ؛ أما فى الوقت الحاضر فلا يوجد عنصر واحد من هذه العناصر جميعاً لا يجرى تعدينه من أجل احتياجات الصناعة .

ولا ريب أن الشعب الأفريقى ، بمجرد أن يصبح السيد الحقيقى لأراضيه الشاسعة ، سيجد ثروات مماثلة لتلك التى وجدت فى الاتحاد السوفييتى ، ولتلك التى يجرى الكشف عنها فى الصين .

بيد أنه حتى على أساس إمدادات أفريقيا الراهنة المعروفة من المعادن ، **فإن أفريقيا كان يمكن تصنيعها** . وتبرز وثائق الأمم المتحدة كيف أن أفريقيا غنية بخام الحديد غنى بغير حدود :

« بين المناطق المتخلفة تتمتع أمريكا اللاتينية وأفريقيا باحتياطيات محتملة من المعادن بالنسبة للفرد أكبر مما لدى الولايات المتحدة أو أوربا ..... وفى كل من هاتين المنطقتين المتخلفتين **تعد الاحتياطيات من خام الحديد كبيرة بدرجة تكفى لتزويد صناعة للحديد والصلب تصل الى مستوى لا يقل عن أى مستوى آخر استطاع أى بلد صناعى أن ينجزه** . » (1) (التشديد من عندنا — ج . و .)

---

(1) World Iron Ore Resources and their Utilisation ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

وقد أورد تقرير **الموارد العالمية لخام الحديد World Iron Ore Resources** من الناحية الفعلية ، أن الموارد الاحتمالية للحديد فى أفريقيا يمكن أن تدوم ألفى سنة ! (١) ويقدم الجدول الذى تضمنه هذا التقرير (٢) الصورة التالية المنيرة للأذهان :

جدول ١٩

الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد

المنطقة	مليون طن مترى	طن مترى بالنسبة للفرد
أفريقيا	٥٧,٢٢١ (٣)	٢٩٥,٢
كندا والولايات المتحدة	٢٧,٧٠٩	١٧٣,٣
أمريكا اللاتينية	١٧,٠٩٠	١٠٩,٧
آسيا	١٢,٩٢٤	١٠,٣
أوربا	٩,٣٣٣	٢٤,١
الاتحاد السوفيتى	٤,٣٤٥(٤)	٢٢,٥

وبعبارة أخرى فإن أفريقيا لديها احتياطيات احتمالية من خام الحديد ، واحتياطيات احتمالية منه بالنسبة للفرد ، أكبر بكثير من أية احتياطيات مماثلة فى العالم . ومع ذلك ، وبرغم هذه الثروة الاحتمالية ، لم تكن أفريقيا تنتج سوى ١ ٪ من الإنتاج العالمى من الصلب الخام ، ١ ٪ من إنتاج العالم من الحديد المطاوع (٥) . بيد أن اليابان التى ليس لديها سوى ٣٨ مليون طن مترى من الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد ، مقابل ٥٧,٢٢١ مليون طن مترى فى أفريقيا ، وسوى نصف طن مترى من الاحتياطيات الاحتمالية

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١، ١٣ .

(٣) هذا الرقم خاص بثلاثة عشر بلدا أفريقيا فقط ، ولا يتضمن روديسيا الشمالية وتنجانيقا وأوغندا ونيجيريا وغانا وغيرها من المناطق الأفريقية التى يوجد بها خام الحديد .

(٤) الرقم الخاص بالاتحاد السوفيتى أقل من الواقع بكثير . والحقيقة أن موارده من خام الحديد قد قدرت فى نهاية عام ١٩٥٨ بحوالى ٣٨,٣ مليار طن .

(٥) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

بالنسبة للفرد ، مقابل ٢٩٥,٢ طناً مترياً فى أفريقيا ، كان باستطاعتها فعلا ، بحلول عام ١٩٤٣ ، أن تنتج ٧,٨ مليون طن من الصلب .

ولذا ينبغى أن يكون واضحاً مما سبق أنه مهما يكن السبب الحقيقى لفقر الشعب الأفريقى ، فإن هذا السبب لا يمكن أن يكون فقر موارد القارة . فأفريقيا تزخر بموارد هائلة من المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات الزراعية . والحقيقة أنه يتوافر لديها كل ما هو ضرورى كى تتطور إلى قارة قوية مزدهرة قادرة على أن توفر لشعبها مستوى من المعيشة مساوياً لمثيله فى أكثر مناطق العالم تقدماً .

ومن هنا نجد أنفسنا مدفوعين مرة ثانية إلى تناول الأسئلة التالية : ماسبب الفقر الأفريقى ؟ ماذا يحدث للثروة التى تنتجها بالفعل ؟ لماذا تترك كل هذه الموارد الهائلة دون أن تستخدم ؟

إن أول ما يسترعى نظر الباحث أو المحقق هو أن موارد أفريقيا المعدنية الهائلة ، جميعاً من الناحية العملية ، وجزءاً كبيراً من أراضيها ومواردها الزراعية — دعك مما لديها من تجارة وشحن بحرى وبنوك وشركات تأمين وتشييد ونقل ومواصلات — فى أيدى الأجانب ، فى أيدى الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية والأسپانية والسويسرية واليابانية والبرتغالية وشركات جنوب أفريقيا وألمانيا الغربية .

والقسمة الثانية هى أن الجزء الغالب من المنتجات الأفريقية الأولية (باستثناء منتجات اتحاد جنوب أفريقيا) يتم إنتاجه **من أجل التصدير** ، سواء فى حالتها الخام ، أو فى حالة نصف مصنعة . ولا يستخدم فى الصناعة المحلية ، إلى مرحلة المنتجات التامة الصنع ، سوى النذر اليسير من هذه المنتجات .

« فى اتحاد جنوب أفريقيا أصبحت الصناعة التحويلية المحلية ، والسوق المحلية ، كبيرتين بدرجة تكفى للحد من اعتماد أفريقيا بهذه الدرجة الساحقة على أسواق التصدير لتصريف منتجاتها — المعدنية والزراعية . » (١)

(١) « The African Revolution » ، فى ذى إيكونومست ، ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ٦.

وبعبارة أخرى فإن ثروة أفريقيا الطبيعية يجرى ضخها بكميات تتزايد أبداً على أيدى منشآت غير أفريقية تستخلص من هذا النشاط أرباحاً هائلة . إن أفريقيا على الرغم من المبالغ الضخمة المطردة الزيادة التى تقوم الاحتكارات الغربية باستثمارها ، لا يزال اقتصادها اقتصاد مستعمرات ، ولا يزال التصنيع الأساسى فيها معطلا .

ملحقات للمواد الأولية

لم يحدث بعد فى المناطق الأفريقية ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا ، تصنيع حقيقى من ذلك النوع الذى شرحناه فيما سبق . فاقتصاديات هذه البلاد يطغى عليها إنتاج منتج واحد ، أو بضعة منتجات ، من المنتجات المعدنية والزراعية ؛ كما يسيطر هذا المنتج ، أو هذا العدد القليل من المنتجات ، على صادراتها ؛ على حين تكاد هذه المناطق أن تعتمد اعتماداً كلياً على الواردات بالنسبة لاحتياجاتها من السلع المصنوعة . من ذلك أن أكثر من ٦٣ ٪ من صادرات كينيا (من حيث القيمة) فى عام ١٩٥٦ كانت تتكون من البن والشاى والسيسل ، وكان البن وحده يشكل ٤٧,١ ٪ من هذه الصادرات . وكانت ١٥ ٪ أخرى تتكون من السنط والجلود والقطن والبيرثروم : أما وارداتها فتشكل السلع المصنوعة والآلات والمعدات الصناعية حوالى ٦٠ ٪ منها ، ويشكل الوقود وزيوت التشحيم والمنتجات الكيميائية ١٨ ٪ أخرى منها . وفى اتحاد وسط أفريقيا ، على الرغم من المزاعم المبالغ فيها فيما يتعلق « بالثورة الصناعية » التى يقال إنها قد حدثت فى روديسيا الجنوبية ، كانت الصادرات المحلية الرئيسية فى عام ١٩٥٧ على النحو التالى :

	القيمة (ألف جنيه استرليني)
النحاس	٨٢,٥٩٤
الدخان	٢٧,٥٠٩
خام الكروم	٥,٨٦٠
الشاى	٣,٤٨٠
الزنك	٢,٢٠١
الرصاص	١,١٩٦

وبالنسبة للعام نفسه كانت الآلات والمصنوعات المعدنية تكوّن أكثر من ٦٠ ٪ من واردات اتحاد وسط أفريقيا .

وتوضح الأرقام الخاصة بنيجيريا الاتحادية لعام ١٩٥٧ أن كل صادراتها من الناحية الفعلية كانت تتكون من منتجات زراعية (زيت ، بذور ، فول سودانى ، دهون حيوانية ونباتية ، مواد غذائية ، كاكاو ، مطاط ، أخشاب) إلى جانب الخامات المعدنية . وكان أكثر من ٦٠ ٪ من وارداتها يتكون من الآلات ومعدات النقل والسلع المصنوعة . وفى غانا ، التى يشكل الكاكاو وحده حوالى ٦٦ ٪ من صادراتها ، تتكون الصادارت الرئيسية الأخرى من الذهب والمنجنيز والماس والأخشاب ؛ كما أن أكثر من نصف وارداتها من السلع المصنوعة ، وتتكون ٢٥ ٪ أخرى بصورة أساسية من الآلات ومواد البناء ومعدات النقل .

وفى كل مكان نجد أن إطار المستعمرات هو الإطار السائد — أوغندا تعتمد على القطن والبن ، وتنجانيقا تعتمد على السيسل والفول السودانى والشاى والبن ، وزنزبار على القرنفل ، وهلم جرا .

ويتضح من الجدول التالى كيف أن اقتصاد المناطق الأفريقية يسوده تماماً إنتاج سلعة أو سلعتين أو بضعة منتجات معدنية وزراعية من أجل التصدير .

جدول ٢٠

البلد	سلع التصدير الأساسية	الصادرات الأساسية كنسبة مئوية من قيمة الصادرات الكلية
إثيوبيا	البن	٦٧,٥
جمبيا	الفول السوداني	٩٣,٠
غانا	الكاكاو	٥٦,٠
ليبيريا	المطاط ، خام الحديد ، نوى النخيل	٨٨,٥
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	البن ، القطن ، الأخشاب ، الماس	٧٦,٩
اتحاد روديسيا ونياسالاند	النحاس ، الدخان	٦٦,٨
سيراليون	نوى النخيل ، خام الحديد ، الماس	٦٨,٨
الكنغو البلجيكى وورواندى– أورندى	البن ، القطن ، زيت النخيل ، النحاس ، الكوبالت ، القصدير	٦٩,٣
أفريقيا الشرقية البريطانية	البن ، الشاى ، الجلود ، الفراء ، بذور زيتية ، زيت الفول السودانى ، زيوت البذور ، القطن ، السيسل ، الماس	٨١,٣
أفريقيا الغربية الفرنسية	منتجات زراعية ومنتجات غابات متنوعة	٨٦,٦
موزمبيق	» » » » »	٨١,٤
نيجيريا	» » » » » ، قصدير	٨٥,٠
أنجولا	» » » » » ، ماس	٨٥,٢

(المصدر : Economic Survey of Africa since 1950 ، المرجع السابق : ص ١٦٧–١٧٠)

ومن المهم أيضاً أن نشير إلى المدى الهائل الذى تضخم به ، والذى مازال يتضخم به إلى الآن ، ناتج هذه السلع ، ومن ثم صادراتها ، بالنسبة لمستوى ما قبل الحرب .

جدول ٢١

الأرقام القياسية لتطور ناتج المعادن الأساسية

(متوسط ٤٨–١٩٥٠ يساوى ١٠٠)

المعدن	مستوى الانتاج	
	متوسط ٧–١٩٣٨	متوسط ٥–١٩٥٧
النحاس	٩١	١٥٥
المنجنيز	٦٨	١٣٦
خام الحديد	٩٦	١٨٨
خام الرصاص	٥٦	٢١٣
خام الزنك	٣١	٢٢٤
خام القصدير	٩١	١١٢
خام البوكسيت	—	٤٠٤
الكروميت	٥٤	١٤٥
الكوبالت	٥٥	١٩٦
الأسبستوس	٢٩	١٦٤
فوسفات الكالسيوم	٧٢	١٦٧
الذهب	١٣٢	١٢٠

(المصدر : Economic Survey of Africa since 1950 ، جدول ١–٢ ، ص ١١٥ .)

وفى الكنغو البلچيكى وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا زاد حجم إنتاج المعادن بأكثر من ٣٠٪ فيما بين عامى ١٩٥٠، ١٩٥٣؛ وفيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ بمقدار ١٤ ٪ أخرى فى الكنغو البلچيكى ، ٢٠ ٪ فى اتحاد وسط أفريقيا ، ٢٤٪ فى اتحاد جنوب أفريقيا . وفى أفريقيا فى مجموعها ارتفع إنتاج النحاس فيما بين ٤٨ — ١٩٥٠ ، ٥ — ١٩٥٧ بمقدار ٥٥ ٪ ، وإنتاج المنجنيز بمقدار ٣٦ ٪ ، والكروم بمقدار ٤٥ ٪ ، والذهب ٢٠ ٪ . وكان الرقم بالنسبة للكوبالت ٩٦ ٪ ؛ وبالنسبة لخام الحديد ٨٨ ٪ ؛ ولصخور الفوسفات ٦٧ ٪ ؛ وللأسبستوس ٦٤ ٪ . وبالنسبة للبوكسيت كانت الزيادة فى هذه الفترة أكثر من أربعة أمثال ، على حين كانت

الزيادة بالنسبة لخامى الرصاص والزنك أكثر من الضعف . (١)

كذلك ارتفع ناتج السلع الزراعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإن لم يكن بالدرجة نفسها التى ارتفع بها ناتج المعادن .

وهكذا تكون الصورة هى التصدير المتزايد للمواد الأولية الأفريقية إلى البلاد الاستعمارية . والحقيقة أنه فى عام ١٩٥٤ ذهبت ٧١,٢٪ من جميع الصادرات الأفريقية إلى المملكة المتحدة وفرنسا وبلچيكا والولايات المتحدة وكندا وألمانيا الغربية . ولم يذهب إلى البلاد الأفريقية سوى ١١,٣٪ . وبالطريقة نفسها كانت ٧٠,٦ ٪ من واردات أفريقيا تأتى من مجموعة البلاد نفسها ، مما يشير مرة أخرى إلى اعتماد أفريقيا على البلاد الاستعمارية ، على حين لم تأت من البلاد الأفريقية سوى ١٠,١ ٪ من هذه الواردات .

وعلى الرغم من الزيادة فى ناتج أفريقيا من السلع الرئيسية عبر السنوات الثلاثين الماضية ، ظل الشعب الأفريقى ، كما رأينا فى الفصول السابقة ، يطحنه الفقر سواء بقى على الأرض أم عمل لدى الأوربيين .

ويعد القطن الخام والصوف الخام من الأمثلة الوثيقة الصلة بالموضوع . فكل من زار أفريقيا — أو حتى إذا كان على المرء أن يكتفى بمشاهدة الصور الفوتوغرافية — لا يمكن إلا أن يدرك حقيقة أن شعب أفريقيا يعد بين أسوأ الشعوب لباساً فى العالم . ومع ذلك فإن أفريقيا تنتج من القطن والصوف أكثر مما تستهلكه إلى حد كبير . وقد أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٨ — ١٩٤٩ أن استهلاك القطن فى أفريقيا كان « **أقل من ٩٪ من انتاجها ، وأقل من ٥ر٪ من الاستهلاك العالمى** » (٢) وبالمثل كان استهلاك أفريقيا من الصوف «جزءاً صغيراً نسبياً من إنتاجها » ، وأقل من ٧٥, ٪ من الاستهلاك العالمى فى عام ١٩٤٩ . (٣)

وكثيراً ما يزعم أنه ما على العمال الأفريقيين إلا أن يزيدوا الإنتاج

(١) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢) Review of Economic Conditions in Africa, 1951 ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

حتى يكون باستطاعتهم القضاء على ما يعانونه من فقر . وتوضح الحقائق أن العمال الأفريقيين قد زادوا الناتج بدرجة كبيرة ، ولكنهم لم يكونوا هم المستفيدين من ذلك . إن المستفدين الرئيسين من هذا النظام هى الاحتكارات الأجنبية الكبيرة . والحقيقة أنه حتى صحيفة **ذى ايكونومست** قد أكرهت على أن تسلم بالكثير عندما وصفت الإزدهار الزراعى فى القسم الجنوبى من القارة بالعبارات التالية :

« ..... فى الكنغو تضاعف ناتج المطاط والبن ، إذا ما تناولنا الأمثلة الرئيسية ، فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، كما ارتفع ناتج القطن بمقدار ١٥ — ٢٠ ٪ ؛ على حين زادت المساحة المزروعة فى منطقة وسط أفريقيا(١) بمقدار ٢٥ ٪ فى عشر سنوات . وقد كان من الآثار المنشطة لازدهار أثمان النحاس ، بعد أن وفر الاتحاد(١) لسولزبرى إمكانية الوصول إلى ثروة روديسيا الشمالية ، أن تضاعف ناتج الدخان تقريباً فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٦ ، على حين زاد ناتج كل من الذرة والشاى بمقدار ٥٠ ٪ .

« وفى اتحاد جنوب أفريقيا أدى ازدياد ناتج القمح منذ الحرب إلى وصول البلاد إلى حالة الاكتفاء الذاتى . وقد ترتب على الزيادة فى ناتج الصوف الخام التى تحققت فى عام ١٩٥٧ ، ومقدارها ١٧ ٪ ، أن أصبح الصوف سلعة التصدير الأساسية بعد المعادن . كما أن إنتاج الذرة .... قد زاد بأكثر من ١٠٠ ٪ فى السنوات الست أو السبع الأخيرة ؛ وقفزت الصادرات بما يقرب من ٥٠ ٪ فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، فى كل من اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، وأصبح حجم إنتاج الذرة الآن بحيث يكفى للبدء فى إنتاج المواشى فى المزارع وفق النمط الموجود فى الجزء الغربى الأوسط من الولايات المتحدة .....

« **وكل هذه المزايا قد جناها أساسة رأس المال الأوربى ، وأصحاب**

---

(١) المقصود هنا بوسط أفريقيا هو روديسيا وزامبيا ومالاوى ؛ أما المقصود بالاتحاد فهو اتحاد وسط أفريقيا . (انظر ، ص ٥٩٢) — المترجم .

المزارع الرأسمالية الأوربية الواسعة ، وكذلك المناطق الزراعية ، وان كان على نطاق محدود الى الآن ». [1] (التشديد من عندنا — ج . و .)

وباستطاعة الأفريقيين ، استناداً إلى الحق وإلى الإحصاءات الوفيرة ، أن يتحدوا الرأى القائل بأنهم قد جنوا من هذه المزايا ولو «على نطاق محدود» . والحقيقة أن التدهور المتزايد للريف الأفريقى يعد سبباً جذرياً للثورة الأفريقية الراهنة التى تعم الآن القارة بأسرها .

الثمار الغنية

إن هؤلاء الذين استفادوا ، أولئك الذين حصلوا على «الثمار الغنية» ، كما تسميها **ذى ايكونومست** عن حق ، من استثمار رأسى المال الأوربى فى أفريقيا ، هم أصحاب الشركات الأوربية والزارعون الأوربيون . إنهم يملكون المناجم والمزارع الرأسمالية الواسعة والشركات التجارية والبنوك ومنشآت النقل والتشييد . بل إن الإنتاج المحدود ، الذى يتم على مستوى المصانع الكبيرة ، يوجد فى أيديهم .

ويقدر أن أكثر ٨٦٠ مليون جنيه استرلينى من رأس المال البريطانى تستثمر الآن فى جنوب أفريقيا ، وأن حوالى ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى تستثمر فى وسط أفريقيا . كذلك تفيد التقديرات أن مجموع ما يستثمره الرأسماليون البريطانيون فى أفريقيا كلها يتراوح بين ١٤٠٠ ، ١٥٠٠ مليون جنيه استرلينى . وفى الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٣ فقط تدفق على أفريقيا ٦٠٠ مليون جنيه استرلينى من رأس المال البريطانى .

إن الشركات المعنية بهذا الاستغلال ليست مجرد الشركات البريطانية المعينة المتخصصة فى التجارة الأفريقية أو الإنتاج الأفريقى ، وإنما أيضاً الفروع الأفريقية التابعة للشركات الكبيرة ، تلك الشركات التى تعد أسماؤها كلمات دارجة فى بريطانيا . وهكذا نجد أن شركة الصناعات الكيماوية البريطانية

(١) «The African Revolution» ، المرجع السابق ، ص ١١ .

شريك فى الشركة الأفريقيـــة Imperial Chemical Industries I.C.I. للمفرقعـــات والكيماويات African Explosives and Chemical ، Company ، التى تزود جميع المناجم فى الجزء الجنوبى من القارة بحاجتها من المفرقعات ، كما تزود الصناعة بشكل عام ، فى هذا الجزء من أفريقيا ، بحاجتها من الكيماويات ، والزراعة بحاجتها من الأسمدة . كما أن ترست يونيليفرز Unilevers العملاق ، إلى جانب امتلاكه لعدد لا حصر له من الشركات التجارية وشركات الزيوت النباتية وغيرها من الشركات على نطاق أفريقيا الغربية كلها . يمتلك شركات تابعة فى أجزاء أخرى من القارة ، مثل مصنع الصابون فى نياسالاند ، ومنشأة جيلى آند روبرتز Gailey and Roberts التجارية فى أفريقيا الشرقية ، وهلم جرا . وتمتلك المصالح البريطانية البنوك الرئيسية فى أفريقيا البريطانية . فنى مجلس إدارة ستاندارد بنك أوف ساوث أفريكا Standard Bank of South Africa بجنوب أفريقيا ، الذى يوجد مقره الرئيسى فى لندن ، توجد نخبة ممتازة من طبقة النبلاء البريطانيين ومن عالم المال فى بريطانيا . كما أن بنك أوف وست أفريكا Bank of West Africa بأفريقيا الغربية يسيطر عليه اتحاد مالى من أربعة بنوك أخرى هى بنك لويدز Lloyds ، وبنك وستمنستر Westminster ، وبنك ناشونال بروفنشيال National Provincial ، وستاندارد بنك أوف ساوث أفريكا Standard Bank of South Africa . ولبنك باركليز Barclays بنك خاص به يعمل فى مناطق تشمل القارة بأكملها .

وفى مجال الصناعات الهندسية نجد القصة نفسها ، مع منشآت بريطانية معروفة جيداً مثل دورمان لونج Dorman Long ، وألايد أيرنفاونلدرز Allied Ironfounders ، وميتال بوكس كومبانى Metal Box Company ، وستيوارتس آند لويدز Stewarts and Lloyds ، وغيرها من الشركات مع الشركات التابعة لها فى أفريقيا . وفى مجال التشييد تظهر على مواقع التشييد الضخمة فى أفريقيا الأسماء المألوفة : رتشارد كوستين Richard Costain ، جون لينج John Laing ، تايلور وودرو Taylor Woodrow . إن

أسوشييتد سيمنت Associated Cement ، وبورتلاند سيمنت Portland Cement ، وتانل سيمنت Tunnel Cement . لديها جميعاً صلات قوية فى أجزاء كثيرة من أفريقيا . كما أن ترستى البترول ب . پ . آند شل B.P. and Shell لهما مراكز توزيع على نطاق القارة الأفريقية كلها ، ويعملان أيضاً فى التنقيب عن البترول فى مناطق عديدة من أفريقيا . ويرتبط مجمع الأوتوبيسات الكبير ، وشركة بريتش إلكتريك تراكشن British Electric Traction ، بشركات الأوتوبيس على نطاق كل شرق ووسط أفريقيا . وتصل سفن شركتى الملاحة البريطانيتين الرئيسيتين إلدر دمبستر Elder Dempster ، ويونيون كاسل Union Castle ، إلى جميع موانى سواحل أفريقيا الشرقية والغربية حتى جنوب أفريقيا ، محققة حصتها من الأرباح من البضائع التى تنقلها . ويعد مبنى شركة پيرل أشورانس Pearl Assurance من القسمات البارزة فى لاندسكيپ (صورة) سولزبرى اليوم . وتحلق مبانى المنشأة نفسها فى سماوات نيرونى وچوهانسبرج ومدينة الكاپ . إن جلاكسو Glaxo ، وبريتش سيلانيز British Celanese ، وكروستى آند بلاك — ويلز Crosse and Black-wells ، وبريتش ماتش British Match ، ودنلوپ رابر Dunlop Rubber ، وكثيراً غيرها من المنشآت البريطانية المعروفة جيداً ، لها جميعاً شركات صناعية تابعة فى أفريقيا .

ومن الشركات ذات الدلالة الخاصة الشركات الكبيرة المالكة للمناجم ، التى من أبرزها « أنجلو أمريكان كوربوريشن أوف ساوث أفريكا » Anglo-American Corporation of South Africa ، ومجمع الماس المرتبط بها « دى بيرز كونسوليديتد مينز » De beers Consolidated Mines . ويمتع هذا المجمع باحتكار عملى لكل الماس الذى تنتجه أفريقيا — سواء الماس الصناعى أو الطبيعى — وفى الحقيقة لكل الماس الذى ينتجه العالم الرأسمالى ، إذ أن الناتج الأفريقى ، كما رأينا ، يصل إلى أكثر من ٩٠ ٪ من الناتج العالمى (فيما عدا الاتحاد السوفييتى) . ويحظى القسم الأنجلو أمريكى من هذا المجمع ، إلى جانب امتلاكه لكثير من مناجم الذهب والفحم فى جنوب أفريقيا ، بنصيب

كبير فى حزام النحاس بروديسيا الشمالية ، الذى يعد ثالث أكبر منطقة للنحاس فى العالم الرأسمالى .

إن الطريقة التى شاركت بها احتكارات التعدين الدولية الكبيرة فى الاغتصاب الكبير لأفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين معروفة جيداً بحيث لا نحتاج منا إلى روايتها هنا من جديد . ومع ذلك فإن الأمر غير المعترف به على نطاق واسع هو أن هذه الشركات ما زالت إلى اليوم تحيك حيلا مماثلة من أجل وضع أيديها على الموارد الغنية « لأفريقيا الفقيرة » . وتصور ذلك جيداً الأحداث الأخيرة فى باسوتولاند فيما يتعلق برواسب الماس الكبيرة المتوقع وجودها هناك .

واستناداً إلى المنظمتين الوطنيتين فى باسوتولاند — «حزب مؤتمر باسوتولاند»(1) و«حزب باسوذو الوطنى»(2)—ضرب عرض الحائط برغبات الباسوذو (3) وبقرارات مجلس باسوتولاند ،وحصل الكولونيل چاك سكوت على حق البحث عن الماس فى باسوتولاند . ويقال إن الكولونيل سكوت قد تنازل عن هذا الحق ، ضد رغبات الباسوذو ، لشركة برمودا Bermuda Company ،وهى فرع من احتكار «دى بيرز»الموجود فى جنوب أفريقيا، وعلاوة على ذلك ستحصل « دى بيرز » على احتكار بيع الماس الذى يستخرج فى باسوتولاند . وبالإضافة إلى ذلك يقول « حزب مؤتمر باسوتولاند » (فى قرار أصدره فى ماسيرو(4) فى ٥ أغسطس ١٩٥٩) إن الباسوذو قد استبعدوا تماماً من التنقيب عن الماس ، أو استخراجه ، فى باسوتولاند .

---

(1) Basutoland Congress Party : انظر ، ص ٤٥٠ — المترجم .

(2) Basotho National Party : انظر ، ص ٤٥١ — المترجم .

(3) أو السوذو أو الباسوتو أو الباسوتو (انظر ، ص ٥٧٨) — المترجم .

(4) Maseru : عاصمة البلاد (انظر ،ص٥٥٢) . وقد بلغ تعداد سكانها (وفقا لتعداد عام ١٩٥٣) ، ٤٦١٢ نسمة ، من بينهم ٥٦٠ أوروبيا . تقع بالقرب من نهر كاليدون Caledon ، وتتصل بجنوب أفريقيا بخط السكك الحديدية يبدأ من مرسيليا Marseilles فى ولاية أورانج الحرة — المترجم .

وأخيراً يتهم « حزب مؤتمر باسوتولاند » المندوب السامى « بإعادة النظر فى عقد الماس بطريقة تتعارض تماماً مع الرغبات المعلنة لمجلس باسوتولاند » .

إن الاجراء الذى اتخذه المسئولون فى الحكومة ، ووكلاء الشركة فى باستوتولاند ، لا يعد بطبيعة الحال أمراً نادر الحدوث فى أفريقيا . فالحقيقة أن باستطاعة الأفريقيين فى كل مكان من القارة أن يحكوا روايات قذرة مماثلة عن الطريقة التى انتزعت بها الاحتكارات الغربية أراضيهم وثروتهم المعدنية من أيديهم .

إن النهب الذى من هذا النوع هو أحد أسباب فقر الشعب الأفريقى .

فمن مجموع رأس المال البريطانى المستثمر فى أفريقيا ، والذى يبلغ ما بين ١٤٠٠ ، ١٥٠٠ مليون جنيه استرلينى ، يستخلص المستثمرون البريطانيون سنوياً ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، أرباحاً تقدر بملايين كثيرة من الجنيهات الاسترلينية . وليس من السهل تقديم تقرير دقيق لمدى ضخامة هذه الأرباح ، إذ أنه لا يمكن معرفة النطاق الحقيقى للاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار ، ولا الأرباح التى تحققها . بيد أن تقديراً حديثاً يوضح أن المعدل المتوسط للربح على رأس المال البريطانى المستثمر فى جنوب أفريقيا ، وقدره ٨٦٠ مليون جنيه استرلينى ، يصل إلى حوالى ٢٥ ٪ ، أى ما يعادل حوالى ١٣٠ مليون جنيه استرلينى سنوياً تمثل الأرباح الهائلة المستخلصة من نظام الأبارتهيد .

فى الكنغو البلچيكى كان رأسمال « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » (١) ألف مليون فرنك فى عام ١٩٤٦ ، ولكن أرباحه ارتفعت من ٦٠٠ مليون فرنك فرنك فى ذلك العام ، إلى ٤,٥٧١ مليون فرنك فى عام ١٩٥٦ . (٢)

ويوضح المنحنى الشديد الانحدار إلى أعلى لتوزيعات (أرباح) الأسهم ، التى كانت شركات تعدين الذهب فى ولاية أورانج الحرة تدفعها فى السنوات الأخيرة ، الاتجاه نفسه .

---

(١) انظر ، ص ٦٠٤ – المترجم .

(٢) « ذى إيكونومست » ، عدد ٢٠ إبريل ١٩٥٧ ؛ « إيست أفريكا آند روديسيا » ، ١٦ مايو ١٩٥٧ .

جدول ٢٢

توزيعات أسهم شركات تعدين الذهب فى ولاية أورانج الحرة

السنة	التوزيعات — مليون جنيه استرليني
١٩٥٥	١,٥
١٩٥٦	٥,٧
١٩٥٧	٩,٤
١٩٥٨	١٣,٣
١٩٥٩	١٦,٧

(المصدر «ساوث أفريكان پروجرس» ، نشرة يصدرها مدير الإعلام ، دار جنوب أفريقيا ، لندن ، عدد أكتوبر ١٩٥٩ .)

وفى مناجم الذهب هذه يُزعَم أن الشركات تتبع سياسة أكثر تنوراً تجاه العمال الأفريقيين ، ويوجه تركيز أكبر ، شفاهة على الأقل ، إلى الحاجة إلى پروليتاريا أكثر دواماً وتحضراً . ومن الواضح أن هذه المزاعم من جانب أصحاب المناجم لا تنال بأية حال من الزيادة السريعة فى الأرباح .

ومما لا ريب فيه أن الدول الغربية قد أخذت من أفريقيا عبر السنين ثروة من المعادن لا تخطر على بال بشر .

« إلى عام ١٩٥٥ كانت الدول الإمبريالية قد استنزفت ما قيمته ١٤,٠٠٠ مليون دولار على الأقل من المعادن من جنوب أفريقيا ، وما يزيد على ألفى مليون دولار (من النحاس أساساً) من روديسيا الشمالية ، وألف مليون دولار من المعادن من روديسيا الجنوبية ، ومقادير لا حصر لها من اليورانيوم من الكنغوالبلچيكى . ومن أجزاء أفريقيا المجاورة للمناطق الاستوائية أخذ الغرب ما قيمته زهاء عشرين ألف مليون دولار من المعادن . » (١)

(١) كومارجوشال ، فى « ناشونال جارديان» ، عدد ١٣ إبريل ١٩٥٩ . (من الممكن التسليم بأن ذلك يستند على التقديرات التى قدمها دكتور ألفوس هنتون فى كتابه Decision in Africa ، ص ٦٨—٧٠ ، نيويورك ، ١٩٥٧ .) ومنذ وقت قريب قرر كولونيل لورد روبنز ، رئيس مجلس إدارة شركة بريتش ساوث أفريكا كومپانى British South Africa Company ، عند إعلانه الأرباح المندمجة الصافية للشركة عن عام ١٩٥٩ (قبل استنزال الضرائب) ، وقدرها =

وإذا ما أجرينا مقارنة مع مناطق العالم الأخرى ، ووضعنا فى الاعتبار أبعاد القارة الأفريقية ، وأرقام السكان ، وتأخر القوى الإنتاجية فى أفريقيا ، تبين لنا أن الاستثمارات الرأسمالية فى أفريقيا ، ولو أنها تتزايد بصورة مستمرة ، ما زالت صغيرة . بيد أن الأرباح تفوق كل نسبة ، وتزيد كثيراً على الاستثمار ، وبخاصة فى التعدين . فبالنسبة لشركات تعدين معينة لاتعد الأرباح السنوية ، التى تبلغ ١٠٠ ٪ على رأس المال وأكثر من ذلك ، أمراً غير مألوف لديها . ولا ريب أن ذلك يفسر لماذا كان نمو الإنتاج فى أفريقيا ، فى عدد من فروع شركات التعدين ، أكبر سرعة منه فى باقى العالم الرأسمالى ، ولماذا كان نصيب أفريقيا من مجموع ما يستخرجه العالم فى ازدياد . مثال ذلك أن إسهام أفريقيا فيما يستخرجه العالم الرأسمالى من النحاس قد ارتفع من ١٩ ٪ فى عام ١٩٣٧ إلى ٢٤ ٪ فى عام ١٩٥٦ ؛ وبالنسبة للمنجنيز زاد هذا الإسهام ، عبر الفترة نفسها ، من ٢٤ ٪ إلى ٣٧٪ ؛ وبالنسبة لمركزات القصدير من ١١ ٪ إلى ١٥٪ ؛ وبالنسبة للأنتيمون من ٥ ٪ إلى ٤٨ ٪ ؛ وللذهب من ٤٧ ٪ إلى ٦٣ ٪ . (١)

وإلى جانب الدول الأوربية المستقرة منذ زمن بعيد — بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال — شقت الولايات المتحدة طريقها إلى أفريقيا بطريقة مثيرة منذ الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لذلك كان هناك نمو هائل حقاً فى تصدير المواد الأولية الأفريقية إلى الولايات المتحدة . وتدلل على ذلك بطريقة مثيرة مقارنة الأرقام الخاصة بالصادرات من عدد من المناطق الأفريقية إلى الولايات المتحدة لعام ١٩٤٩ (العام السابق للحرب الكورية ، وهو فترة رئيسية فى التخزين الاستراتيجى الأمريكى) بمثيلاتها فى عام ١٩٣٧ .

= ١١,٤٣٩,٠٢٦ جنيه استرلينى : أن القيمة الكلية للنحاس الذى أنتج فى روديسيا الشمالية ، منذ بداية عمليات تعدنية إلى مطلع عام ١٩٦٠ ، تزيد على ألف مليون جنيه استرلينى . (« إيست أفريكا آند روديسيا » ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٠ .)

(١) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

جدول ٢٣

الصادرات الى الولايات المتحدة (ألف دولار)

	١٩٣٧	١٩٤٩	النسبة المئوية التقريبية لأرقام ١٩٤٩ إلى أرقام ١٩٣٧
تنجانيقا	١,١٤٧	٩,٤٣٦	٨٥٠
روديسيا الشمالية	٦٢٠	١٨,٠٢٨	٣,٠٠٠
الكنغو البلچيكي ورواندا – أورندى	١,٤٧١	٢١,٨٩٥	١,٥٠٠
نيچيريا	١١,٥٨٩	٢٦,٨٧٥	٢٣٠
ساحل الذهب	١٧,٩٣٧	٤٥,٢٩٠	٢٥٠
أفريقيا الغربية الفرنسية	٢,٤٣٤	٥,٦٠٩	٢٣٠
كينيا وأوغندا	١,٥٢٣	٧,٤٢٨	٥٠٠
أنجـولا	١٩١	٨,٦٤٦	٤,٣٠٠
موزمبيق	٢١٢	٣,٨٣١	١,٩٠٠

(المصدر : Review of Economic Conditions in Africa ، المرجع السابق ، جدول ٢٧ ، ص ٩٢ .

ملحوظة : قمت بإضافة النسب المئوية فى العمود الأخير – چ. و.)

وإلى جانب توفير المواد للولايات المتحدة ، كانت لهذه التجارة نتيجة أخرى هى تزاويد الإمبرياليين الأوربيين بسيل منتظم من الدولارات ؛ والحقيقة أن الشاغل الرئيسى لسياستهم فى أفريقيا فى فترة ما بعد الحرب بأسرها كان زيادة حدة استغلال المواد الأفريقية وقوة العمل الأفريقية من أجل ضمان المزيد من الدولارات .

وقد يظن–ويحاج أحياناً فى الحقيقة–بأن الأموال التى تستثمر فى أفريقيا بوساطة الاحتكارات الغربية (أو من خلال الحكومات المختلفة وغيرها من الوكالات) ذات عون لأفريقيا . وفى الواقع يقال إن أفريقيا تحتاج إلى رأس المال الغربى من أجل التغلب على ما تعانيه من فقر . ومع ذلك فإن

خبرة أفريقيا عبر العقود القليلة الماضية تدحض هذا الزعم تماماً ، وتجعل واضحاً بما فيه الكفاية أن الاستثمارات الرأسمالية الغربية كان لها تأثير مدمر على التنظيم الاقتصادى التقليدى للشعب ، وأنها أدت إلى إفقاره وقهره ، وإلى تشويه كامل لاقتصاد المناطق المختلفة ، وإلى التركيز على الإنتاج الأولى (المعادن والمحصولات النقدية) ، والخنق المتعمد للمرحلة التالية من الصناعة . إن تأثير وهدف الاستثمار الغربى ليسا فى الحقيقة مساعدة الشعب الأفريقى ، وإنما امتصاص كل قطرة دم فى القارة ، واستغلال شعبها من أجل إثراء المستثمرين فى الاتحادات الكبيرة فى لندن وپاريس وبروكسل ونيويورك وغيرها من المراكز الكبرى .

من استفاد من الكنغو البلجيكى ؟

تزودنا الكنغو البلچيكى بمثل بالغ الدلالة على هذه العملية . إن بلچيكا نفسها بلد صغير ، وسكانها يقلون عن عشرة ملايين نسمة . بيد أنها من خلال إعادة الاستثمار المستمرة للأرباح التى لا ينقطع تدفقها من الكنغو اندفعت استثماراتها فى تلك المنطقة إلى أعلى بحيث تضاعفت ثلاث مرات فى السنوات السبعين الأخيرة . وقد قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية فى الكنغو البلچيكى فى عام ١٩٥٦ بحوالى ألف مليون جنيه استرلينى ، منها ما يقرب من ٩٠ ٪ فى قبضة مجموعة صغيرة من البيوت المالية البلچيكية الكبيرة التى تحتكر كل مجال الإنتاج والتوزيع فى الكنغو ، بما فى ذلك التصدير .

وفيما يتعلق بسكان الكنغو من الأفريقيين ، كان الإطار الذى نتج عن ذلك هو خنق تطورهم الاقتصادى خنقاً كاملا ، ودمار زراعتهم التقليدية ، وتحويل قوة عملهم إلى عمل أجير فى المناجم وغيرها من المشروعات التى تملكها البلچيكيون . فحوالى ٦٠٪ من مجموع الأجراء الأفريقيين مستخدمون فى عدد من المشروعات تقل نسبتها عن ٣٪ من العدد الكلى للمشروعات — وهذه المشروعات يصل مجموع المستثمر فيها إلى أكثر من ٨٦ ٪ من مجموع الاستثمارات الرأسمالية فى المستعمرة . وفى مقدمة هذه المشروعات العملاقة

« سوسييتيه جنرال » (الشركة العامة) (١) التي تعد من أكبر المشروعات في أفريقيا بأسرها . فهذا الترست ، من خلال سيطرته على « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » ، يسيطر على كل منطقة النحاس في كاتانجا ، كما يحتكر إنتاج الكوبالت والزنك واليورانيوم والمنجنيز والقصدير . وهو يشغل أيضاً موقعاً قائداً في صناعة الكيماويات والمنسوجات ، ويلعب دوراً بارزاً في المزارع الرأسمالية والتجارة والبنوك والتأمين والنقل .

وتتركز الاستثمارات البلچيكية في الكنغو في المعادن والمزارع الرأسمالية ؛ وفي الخدمات والأنشطة المتصلة بها ؛ وذلك أمر مفهوم مادام هدف هذه الاستثمارات نفسه هو أن يمتص من البلاد أكبر قدر ممكن من ثروتها الطبيعية ، جزئياً لإشباع احتياجات الصناعة البلچيكية ، وجزئياً لكسب الدولارات وغيرها من العملات الأجنبية اللازمة للطبقة الرأسمالية البلچيكية ، وذلك من خلال بيع هذه المنتجات إلى الدول الكبرى الأخرى (٢) . وهكذا استمرت الصادرات من الكنغو البلچيكي تمتص زهاء ثلثي مجموع الناتج القومي ، واقتصرت الصادرات نفسها على بضع سلع رئيسية ، في داخل إطار المستعمرات المألوف .

وبينما كان هناك ، كما في بقية المناطق الأفريقية ، نمو في المرحلة التالية من الصناعة ، مازال ذلك لا يشكل سوى جزء صغير من الاقتصاد الكلي (أوضحت أرقام عام ١٩٥٦ أن الصناعة التحويلية تشكل حوالي ١٠٪ من

---

(١) Société Générale : انظر ، ص ٦٠٧ — المترجم .

(٢) ليس المستثمرون البلچيكيون هم المستفيدون الوحيدون . فالمنشأة البريطانية « تنجانيقا كونسيشنز » Tanganyika Concessions (تانكس « Tanks ») ، تسيطر على ٢١٪ من حصص « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » . وتشمل المصالح البريطانية الأخرى في الكنغو ، سيديك Sedec ، وفرع يونيلفر ، وكومباني كونجولإزدي تاباك Compagnie Congolaise de Tabac ، وهي فرع لشركة بريطانية أمريكية . أما المصالح الأمريكية — مجموعة مورجان ، روكفلر ، بنك لازارد ، وغيرها — فلها حصص في « تانكس » ، على حين أن لروكفلر حصصه المباشرة الخاصة في « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » .

إجمالى الدخل النقدى الممكن تحقيقه فى الكنغو ، على حين يشكل التعدين والزراعة ٥٥ ٪) .

وعلاوة على ذلك ، فحتى فى داخل إطار النطاق المقيد للتطور الصناعى المشار إليه ، يعد رأس المال البلجيكى هو رأس المال السائد . ولا توجد بأية صورة من الصور طبقة من رجال الصناعة الأفريقيين فى الكنغو .

وفى هذا الصدد من الهام أن نشير إلى أن نيللى خودياس ، فى تحليلها للمشروعات فى ستانلى ڤيل (١) ، قد وجدت أن ٢١٧ من هذه المشروعات كانت مشروعات بلچيكية ، ١٧٠ منها مشروعات أوربية ، ٢٤ منها أسيوية ، وسبعة يمكن تصنيفها على أنها مشروعات كنغولية . وهناك ثمانية مشروعات أخرى « لا تعرف » جنسية ملكيتها . وبعبارة أخرى كان أقل من ٢ ٪ من المشروعات مملوكة للأهالى الأفريقيين ، وعلى الرغم من أن تحليل خودياس لم يشغل نفسه بهذه المشكلة إلى أبعد من ذلك ، يمكن القول فى يقين بأن هذه المشروعات الأفريقية لم تكن سوى مشروعات صغيرة ، ومن المحتمل أن تكون ورشاً .

ويتضح مدى استبعاد الشعب الأفريقى ، من المشاركة فى الأرباح المستخلصة من الناتج المتزايد من المعادن والمنتجات الزراعية فى الكنغو البلچيكى ، من حقيقة أن الدخل القومى للسكان الأفريقيين الذين يعملون بأجر لم يزد سوى من سدس المجموع إلى خمسه فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، وهى زيادة تعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة عدد الأفريقيين الذين يدخلون أنشطة العمل الأجير . والحقيقة أن الإحصاءات المتاحة تتجه إلى توضيح أن الدخل بالنسبة للفرد من الشعب الأفريقى فى الكنغو ظل ثابتاً بدرجة أو بأخرى فى خلال هذه الفترة ، عند حوالى أربعين جنيهاً استرلينياً فى السنة . إن ندرة مدخرات الأفريقيين — وانخفاضها — تبرهن أيضاً على ما يلحق بهم من إفقار متزايد . فى عام ١٩٥٠ وصلت مدخرات الشعب الأفريقى ، التى يمكن تعبئتها ، إلى

---

(١) اليونسكو ، المرجع السابق .

خمسة ملايين جنيه استرليني . وفي عام ١٩٥٦ ، وعلى الرغم من تكامل الأفريقيين المتزايد في الاقتصاد النقدي ، **هبطت هذه المدخرات الى أربعة ملايين جنيه استرليني .**

وفي مقابل ذلك وصلت الأرباح التي آلت إلى المستثمرين البلچيكيين في السنوات الأخيرة إلى حوالى ٨٥ مليون جنيه استرليني سنوياً .

وبرغم أنه من المسلم أن قدراً كبيراً من الأرباح يُرَدّ إلى الكنغو — بل يجد بعض منها طريقه إلى مجال الصناعة هناك — فإن الاستثمارات ، وكذلك مدى محدود من الصناعات ، تخطط لمواجهة احتياجات البلد الأم ، وللإبقاء على تيار من الأرباح يتدفق على جيوب المستثمرين بدرجة تتزايد أبدا ويفيد تقدير حديث أجراه البنك المركزى لأقاليم الكنغو بأن الأرباح الإجمالية للمشروعات البلچيكية التي كانت تعمل فى الكنغو ، فى الفترة ٥٠—١٩٥٦ ، قد زادت إلى حوالى ٤٥٠ جنيه استرليني .

وهكذا تذهب ثروة الكنغو لإثراء المستثمرين البلچيكيين — على حين يظل أهالى الكنغو يعانون الفقر ، ويوقف التطور الاقتصادى السليم المتوازن لوطنهم ، وهو التطـــور الذى ينبغى أن يوفر الأساس للقضاء على ما يعانونه من فقر .

.... ومن اتحاد وسط افريقيا ؟

ويقدم اتحاد وسط أفريقيا صورة مماثلة لإخضاع شعب وموارده الطبيعية إخضاعا تاما لمصالح المستوطنين البيض ومصالح المستثمرين فيما وراء البحار . ويقول تقرير صادر عن الأمم المتحدة (١) إن ٩٤٪ من قيمة صادرات الاتحاد فى عام ١٩٥٦ كان مصدرها المنتجات الأولية (٧٦٪ منتجات معدنية ، ١٨٪ منتجات زراعية) ؛ وإن ٧٥٪ من مجموع قيمتها

---

(١) The Structure of Growth of Selected African Economies ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ .

كان مصدره سلعتين — النحاس والدخان . ويؤكد التقرير بالإضافة إلى ذلك أن « نسبة عالية من الدخل المحلى الصافى تكسبها الشركات ... وكثير من هذه الشركات فروع أو شركات تابعة لشركات توجد مقارها الرئيسية فى الخارج ... ويشكل الجزء الذى يدفع فى الخارج جزءا كبير الدلالة من الدخل المحلى الصافى ، ويتراوح ما بين ١٠٪ ، ١٥٪ . ويرجع جزء كبير من هذه المدفوعات إلى الفوائد وتوزيعات الأسهم ، وكذلك إلى العائدات التى تدفعها شركات التعدين فى روديسيا الشمالية . وتعكس مدفوعات الدخل المرتفعة فى الخارج ما يشكله رأس المال الأجنبى المستثمر فى البلاد من أهمية كبيرة . » (١)

وتتضح الزيادة الهائلة فى تدفق المنتجات الأولية من الاتحاد فى نمو قيمة الصادرات من المنطقة الاتحادية ، من ٦٤,٤ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٤٩ ، إلى ١١٣,٨ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٦ — أى زيادة تقرب من ثلاثة أمثال (٢) . وفى عام ١٩٥٣ ، العام الذى قام فيه الاتحاد ، كان الدخل النقدى للأهالى ، وقدره ٥٧,٨ مليون جنيه استرلينى ، يشكل ٣١٪ من مجموع دخل الأفراد ؛ وكان دخل المستوطنين الأوربيين ، وقدره ١٢٧,٥ مليون جنيه استرلينى ، يشكل ٦٩٪ من هذا المجموع . وفى عام ١٩٥٦ ارتفع نصيب الأهالى بمقـــدار ١٪ فقط ، وهبط النصيب الأوربى بالنسبة نفسها . بيد أنه حتى هذا التحول الظاهرى التافه يعد تحولا مضللا ، لأنه بينما كان نصيب الأهالى فى عام ١٩٥٦ يمثل زيادة قدرها ٢٣,٤ مليون جنيه استرلينى ، زاد النصيب الأوربى بمقدار ٤٤,٣ مليون جنيه استرلينى (٣) .

وتصبح دلالة هذه الأرقام أكثر وضوحا عندما توضع أرقام السكان فى الاعتبار — ٧,١٤٠,٠٠٠ من الأفريقيين ، ٢٥٩,٠٠٠ من الأوربيين :

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .
(٢) المرجع نفسه ، جدول ٦ ، ص ٢٠
(٣) المرجع نفسه ، جدول ٧ ، ص ٢١ .

وهكذا نجد أن نسبة الأفريقيين إلى الأوربيين ٢٧ : ١ ، بيد أن الدخل الأفريقي أقل من نصف الدخل الأوربي .

وتعكس صناعة التعدين بالاتحاد بصفة خاصة الاستغلال المتزايد للعمال الأفريقيين عبر السنوات العشر الماضية أو أكثر .

جدول ٢٤

السنة	قيمة الإنتاج المعدني جنيه استرليني	أجور الأفريقيين جنيه استرليني	الأرباح الإجمالية بعد خصم العائدات جنيه استرليني
١٤٥	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠
١٥٠	٤٩,٣٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٢٩,٧٠٠,٠٠٠
١٥٦	١٢٩,٣٠٠,٠٠٠	٦,٤٠٠,٠٠٠	٨٠,٢٠٠,٠٠٠

(المصدر : Structure and Growth ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، جدول ١٣ .)

وفى فترة قصيرة قدرها احد عشر عاما تقلصت اجور الافريقيين ، اذا تكلمنا من الناحية النسبية ، من اكثر قليلا من ٢٥٪ من قيمة الارباح الاجمالية الى ٨٪ تقريبا . وقد انخفضت هذه الأجور ، بالنسبة إلى القيمة الناتجة ، من أكثر قليلا من ١١٪ إلى أقل من ٥٪ . (١) ومن الواضح أن نصيب الأسد من القيمة المتزايدة التى ينتجها عمال المناجم الأفريقيون قد قد حصلت عليه الشركات . فى عام ١٩٤٩ كانت الأجور والمرتبات الكلية (بما فيها أجور ومرتبات عمال المناجم الأوربيين) ، إلى جانب نفقات التشغيل ، تمثل ٥٥,٤٪ من النفقات الكلية لشركات التعدين ، على حين كانت الاستثمارات الإجمالية والعائدات والضرائب وتوزيعات الأسهم ، والعائدات التى تدفع فى الخارج، تمثل ٣١,٥ ٪ . **وبحلول عام ١٩٥٦ كان الموقف قد انقلب تماما ، فالاجور والمرتبات ونفقات التشغيل لم تكن تمثل**

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

غير ٢٧٫٣٪ ، على حين كانت الاستثمارات الاجمالية والعائدات والضرائب وتوزيعات الأسهم ، والعائدات التى تدفع فى الخارج ، تصل الى ٦١٫٧٪(١)

ويقرر « اتحاد عمال المناجم بروديسيا الشمالية » The Northern Rhodesian Mineworkers Union ، عندما تقدم باقتراح لتأميم صناعة النحاس بالبلاد : أن شركات التعدين قد دفعت ١٥٠ مليون جنيه استرلينى فى صورة توزيعات أسهم بعد استنزال الضرائب فى خلال السنوات العشر الماضية ، على حين أن الاستثمار الكلى فى حزام النحاس لايتعدى مائة مليون جنيه استرلينى (٢) .

إن « المزايا الاقتصادية للاتحاد » كانت مجرد عبارة تتردد على شفاه معظم من أيدوه . بل كان يستخدمها أيضا زعماء حزب العمال ، مثل چيمس كالاجان ، وزير المستعمرات فى وزارة الظل العمالية (٣) . وتوضح الأرقام السابقة توضيحا كافيا أن الشركات الأوربية الكبيرة هى التى تستخلص المزايا الاقتصادية الرئيسية — ولذا فمن المفهوم تماما أن هذه الشركات كانت بين أقوى المدافعين عن إقامة الاتحاد(٤) قبل عام ١٩٥٣ ، وأن تظل إلى اليوم ، بعد خبرة سبع سنوات من مزاياه ، بين أكثر مسانديه قوة ووفاء

اولويات التنمية

وتوفر الأرقام الخاصة بالإنتاج الكهربائى تفسير مثيرا للسياسات الاقتصادية الأوربية تجاه القارة الأفريقية .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٧

(٢) « أفريكا دايچست » ، عدد نوفمبر ١٩٥٩ ، المجلد السابع ، رقم ٢ ، ص ٤٣ .

(٣) **Labour Shadow Cabinet** : جرت عادة الأحزاب البريطانية ، وهى فى خارج الحكم ، على أن تقوم بتشكيل وزارة من أعضائها ، تعرف بوزارة الظل ، ومن المفروض أن يكون أعضاء هذه الوزارة غير الرسمية هم أنفسهم أعضاء الوزارة الرسمية عند عودة الحزب إلى الحكم — المترجم .

(٤) المقصود هنا اتحاد وسط أفريقيا — المترجم .

جدول (٢٥)

انتاج الكهرباء فى بلاد ومناطق مختارة من افريقيا

(مليون كيلووات ساعه)

البلد	عام ماقبل الحرب	١٩٤٨	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الكنغو البلچيكي	٢٧٢,٣ (١٩٣٩)	٤٩٧,٣	١,٤٤٥,٠	١,٧٤٣,٠	٢,٤٨٩,٠
نيجيريا	-	—	٢٤٣,٠	٢٨٥,٠	٣٣١,٠
سيراليون	٠,٨ (١٩٣٧)	٥,١	١٢,٠	١٤,٠	١٤,٣٤
كينيا	١٣,٧ (١٩٣٨)	٤٧,٦	٢٠٩,٠	٢٤٠,٠	٢٦٨,٠
مورشيوس	—	١٥,٤	٣٤,٠	٣٧,٠	٤٣,٣
أوغندا	٠,٣ (١٩٣٨)	٦,١	٨٠,٠	٩٥,٠	١٤٨,٨
روديسيا الشمالية	—	—	١,٢٦٨,٠	١,٣٧٢,٠	١,٠٥٤,٠
نياسالاند	—	—	٩,٠	—	٩,٥
روديسيا الجنوبية	٧٩,٥ (١٩٣٨)	٣٣٠,٠	١,١٧٩,٠	١,٣٢٠,٠	١,٣٦٣,٠
إثيوبيا	—	—	٣٩,٠	٤٣,٠	٧٢,٥٦
أفريقيا الاستوائيه الفرنسية	—	—	٤٤,٠	٣٣,٠	٣٩,٠
مدغشقر	١٣,٣ (١٩٣٧)	٢٤,٩	٥٧,٠	٥٨,٠	٦٢,٤
أفريقيا الغربية الفرنسية ...	٨,٤ (١٩٣٧)	٢٠٢,٠	١١٧,٠	١٣٨,٠	١٦٨,٠
غانا	—	—	٢٤١,٠	٢٣١,٠	٢٨٢,٠
ليبيريا	١,٠ (١٩٣٧)	٩,٥	٣١,٠	—	٣٠,٥٤
أنجولا	٧,١ (١٩٣٧)	٢٢,٥	٥٢,٠	٧٧,٠	٩٥,٨
موزمبيق	١١,٣ (١٩٣٧)	١٨,٤	٥٣,٠	—	٨١,٨
السودان	—	١٦,٧	٤٥,٠	٤٧,٠	٦٠,١
اتحاد جنوب أفريقيا	٥,٣٣٦,٠ (١٩٣٧)	٩,٤٨١,٠	١٦,٣٥١,٠	١٧,٦٥٩,٠	١٨,٩٤٧,٠

(المصدر Labour African Survey ، جدول ١٦ ، ص ٦٧٦ ، مكتب العمل الدولى ، چنيف ، ١٩٥٨ .
(تم تجميعها من الأمم المتحدة : Review of Economic Conditions in Africa, 1951 ص ٥٦ ؛ Review of Economic Activity in Africa, 1950 to 1951 ،ص ٤٠ ؛ Economic Developments in Africa, 1956-7 ، ص ٨١ .) وقد أخذت أرقام عام ١٩٥٧ عن ECSA ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .)

ويتركز إنتاج الكهرباء بصورة رئيسية فى تلك المناطق التى : ا) تعتمد أساسا على الأنشطة التعدينية و/أو (ب) بها تركز جوهرى من المستوطنين البيض — أى الكنغو البلچيكى وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا (١) . وعلى النقيض من ذلك فإن تلك المناطق التى تقوم أساسا على الزراعة ، سواء من أجل الاستهلاك المحلى أو من أجل المحصولات النقدية ، لم تتم تنمية إنتاج الكهرباء بها إلا فى نطاق محدود للغاية ، حتى فى حالة كينيا التى بها عدد كبير من المستوطنين البيض (٢) .

ومن الأمور المنورة للأذهان أن نشير إلى أنه فى غانا ونيچيريا ، بقدر ما انتقلت التنمية الاقتصادية للبلاد إلى أيدى الأفريقيين بصورة مباشرة أكثر ، حدثت تنمية ذات دلالة فى إنتاج الكهرباء . ولا ريب أن الظاهرة نفسها ستسجل فى غينيا بعد أن تزعزت فيها أسس السيطرة الفرنسية .

إن الصين وقت تحررها فى عام ١٩٤٩ كانت أكثر تأخرا من أفريقيا فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ؛ بيد أنه ما إن انتزع الشعب الصينى مصير بلاده بين أيديه ، ومن ثم أصبح بقدرته أن يمتلك موارده الخاصة ، حتى تجاوز أفريقيا .

جدول ٢٦

انتاج الكهرباء (مليون كيلووات — ساعة)

الصين			أفريقيا		
١٩٤٩	..	٤,٣٠٠	١٩٤٨	..	١٠,٦٧٦
١٩٥٨	..	٢٧,٥٠٠	١٩٥٦	..	٢٣,٣٩٢
١٩٥٩	..	٤١,٥٠٠	١٩٥٧	..	٢٩٨٠٠

(المصادر : New China News Agency ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ ؛ African Labour Survey ، المرجع السابق ، جدول ١٦ ص ٦٧٦ ؛ ECSA ، المرجع السابق ، ص ، ٣٥ .)

(١) تلك هى أيضا المناطق التى حصلت على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبى — وقد وجه هذا الاستثمار أساسا إلى الثروة المعدنية .

(٢) جدير بالذكر أيضا أن كينيا تحصل على إمدادات الكهرباء من أوغندا .

فى عشر سنوات زاد إنتاج الصين من الكهرباء بما يقرب من عشرة أمثال ؛ وفى تسع سنوات زاد إنتاج أفريقيا ثلاث مرات . وفيما سبق كانت الصين لا تنتج من الكهرباء سوى خمس ما تنتجه أفريقيا ؛ أما الآن فهى تنتج أكثر منها بما يقرب من الخُمسين .

بيد أن ما تحتاج إليه أفريقيا ليس فقط كمية الكهرباء . فتنمية الكهرباء فى الصين تتصل مباشرة بالتصنيع الأساسى من ناحية ، وبكهربة بيوت الشعب والمزارع من ناحية أخرى . ومع ذلك فإن ناتج الكهرباء فى أفريقيا يكاد يكون مخصصا كلية للمصالح الأوربية — لبيوت الأوربيين ومزارعهم ، وللمشروعات الأوربية ؛ على حين أن بيوت الأفريقيين على نطاق الجزء الأكبر من أفريقيا لا تعرف الإضاءة الكهربائية . وعلاوة على ذلك ، وبصرف النظر عن اتحاد جنوب أفريقيا ، وإلى حد ما فى الكنغو البلچيكى وروديسيا الجنوبية ، لايرتبط إنتاج الكهرباء بتنمية الصناعة الأساسية ، وإنما بالتعدين (مثال ذلك النحاس الإلكتروليتى (١) — فى روديسيا الشمالية) والمسابك وأفران الصهر ومعامل التكرير .

وفى جنوب ووسط أفريقيا كانت الثروة المعدنية هى التى جذبت المصالح والاستثمارات الغربية فى الماضى ؛ كما ظلت إلى اليوم عامل الجذب الأساسى للاستثمارات فيما وراء البحار .

« لقد كان عام ١٩٥٤ عام ازدهار نموذجياً ، ففيه وصلت المكاسب المتحققة من تصدير المعادن — باستثناء اليورانيوم — إلى ما يقرب من ٦٢١ مليون دولار ، من مجموع قيمة الصادرات وقدره ١,٢٢٨ مليون دولار فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ٢٨٧,٣ مليون دولار من ٣٥١ مليون دولار فى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية (٢) ، ٢٣٨ مليون دولار من ٣٧٠,٨

---

(١) Electrolytic copper : أى يتم إنتاجه بالتحليل الكهربائى ، والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٢) ذكر المؤلف روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية هنا بعبارة الروديسيتين Rhodesias ، وبذلك اعتبرهما منطقة واحدة ، وتكون المناطق الثلاث التى أشار إليها هى فى الحقيقة أربع مناطق وليست ثلاثا ، هى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب افريقيا والكنغو . هذا وقد جرت عادة كثير من الكتاب الغربيين على الإشارة إلى هذين البلدين بعبارة الروديسيتين — المترجم

مليون دولار فى الكنغو .... وكانت المعادن أيضا هى المغنطيس الرئيسى للاستثمار الأجنبي . ومن بين عشرة آلاف مليون دولار استثمرت فى أفريقيا منذ عام ١٩٤٧ ، وُجِّهَ أكثر من ألفى مليون دولار إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، وقرابة ألفى مليون دولار إلى الكنغو ، وألف مليون دولار إلى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية (١) . وهكذا امتصت ثلاث مناطق(١) ، يبلغ مجموع سكانها حوالى ٣٣ مليون نسمة ، نصف رأس المال المستثمر فى قارة يبلغ عدد سكانها قرابة مائتى مليون نسمة . » (٢)

وتوضح دراسة خطط التنمية الحديثة والجارية بالنسبة لمختلف مناطق القارة أن الأموال توجه بدرجة كبيرة لتنمية النقل، أى فى المحل الأول لتجريد أفريقيا من ثروتها المعدنية .

وليس ذلك ، كما أكدت ذى ايكونومست ، بالأمر الجديد فى أفريقيا .

« ولقد كانت تنمية المعادن وتنمية النقل تتطابقان بصورة لا تكاد تغير . وبصرف النظر عن بعض خطوط السكك الحديدية الاستراتيجية ، مثل خط سيراليون أو خط كينيا — أوغنـــدا ، فإن إنشاء شبكة للطرق أو للسكك الحديدية كانت تحفزه ضرورة نقل الصادرات إلى الساحل ؛ ويقطع نقل المعادن مسافات طويلة مما يجعل إنشاء السكك الحديدية عملا مجزيا .

« إن الماس والذهب يعدان الأساس لنظام خطوط السكك الحديدية بجنوب أفريقيا . كما أن التنقيب عن الذهب ، واكتشاف الفحم فى وانكى ، وبدء العمل فى حزام النحاس ، قد حددت مسار وطبيعة الخطوط الأولى للسكك الحديدية فى روديسيا . لقد ربط النحاس كاتانجا أول الأمر بروديسيا ، ثم ربطها بعد ذلك بتنمية خطوط السكك الحديدية فى أنجولا وموزمبيق . »(٣)

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، ومن أجل مواجهة الزيادة الكبيرة فى ناتج وتصدير المعادن ، والمنتجات الأخرى بصورة جزئية ، وجهت نسبة كبيرة

(١) انظر حاشية (٢) بالصفحة السابقة — المترجم .
(٢) **African Revolution** ، المرجع السابق، ص ٨ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

من الاستثمارات فى أفريقيا إلى تنمية الموانىء والمرافىء ، ومد خطوط السكك الحديدية ، وإنشاء طرق ومطارات جديدة . فى خطة السنوات العشر ، ٤٩–١٩٥٩ ، بالكنغو تم تجنيب ٤٤٪ من مجموع نفقات الخطة ، وقدره ألف مليون دولار ، لإدخال تحسينات على النقل بالطرق والسكك الحديدية ، وعلى نظام النقل النهرى بالكنغو (١) . كذلك وضعت خطة أخرى تبلغ نفقاتها سبعين مليون من الدولارات لتنمية الطرق ، ودعم هذه الخطة قرض قدره أربعون مليون من الدولارات من البنك العالمى . ومن خطة التنمية باتحاد وسط أفريقيا ، التى يبلغ مجموع نفقاتها ١٢٠ مليون جنيه استرلينى ، خصص حوالى ربع هذا المبلغ لتحسين النقل . ونجد الصورة نفسها فى اتحاد جنوب أفريقيا ، إذ « أن الخطة الأولى ، التى كانت تقضى بانفاق ١,٤٠٠ مليون دولار على تنمية النقل بالسكك الحديدية ، اتضح أنها غير كافية ، وأن أول قرض من البنك العالمى ، وقدره ١٦٠ مليون دولار ، قد أعقبه اعتماد آخر قدره ٢٥ مليون دولار . وفى السنوات الثلاث التالية تعين إنفاق مبلغ آخر قدره ٥٦٠ مليون دولار . » (٢)

وفى أفريقيا الغربية أيضا كانت هناك تنمية مماثلة للنقل ، « وكان يوجه ٣٠٪ من رأس المال الجديد فى المناطق البريطانية ، و٥٠٪ فى المناطق الفرنسية ، إلى النقل وحده »(٣) . ومن المبالغ المقررة لبرامج التنمية فى نيجيريا ، عبر الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٢ ، وقدرها ٣٣٩,١ مليون جنيه استرلينى ، خصص مالا يقل عن ١٢٠ مليون جنيه استرلينى ، أى ٣٦٪ من المجموع ، لتنمية النقل – ومعظمه طرق برية وخطوط للسكك الحديدية . ومن بين أكبر المشروعات الرأسمالية المخططة مد خط جديد للسكك الحديدية طوله أربعمائة ميل ، وستبلغ تكلفه هذا الخط عشرين مليون جنيه استرلينى . ومن المتوقع أن يؤدى مده إلى « تشجيع إنتاج محصولات التصدير »(٤) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٨
(٢) المرجع نفسه ، ص ٨
(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .
(٤) «وست أفريكا» ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٩ ، ص ٨٣٢ .

وفى ليبيريا تستثمر « شركة المعادن الليبيرية الأمريكية السويدية »
Liberian American-Swedish Minerals Company (L.A.M.C.O.)
مائتى مليون دولار لاستغلال خام الحديد فى نيمبا(١)، على حدود غينيا. كتب بيتر دوفال – سميث يصف ذلك قائلا إن هذه الأموال ستسوى «جبلا يبلغ ارتفاعه أربعة آلاف قدم، ويكاد من الناحية العملية أن يكون حديدا صلبا. إن هذه الأموال ستبنى خطا للسكك الحديدية طوله ٢٠٠ ميل ومنشآت موانىء، وذلك لنقل الخام إلى الخارج»(٢). وعلى الرغم من أن ليبيريا ستحصل على ٥٠٪ من الأرباح، ستذهب الخمسين فى المائة الأخرى إلى الاحتكارات الأجنبية، كما أن الحديد الخام كله سيذهب إلى خارج ليبيريا. وعلى الرغم من احتياطات ليبيريا الهائلة من الحديد الخام، لا توجد خطط لتنمية صناعة محلية للحديد والصلب. إن الاستثمارات الغربية لاتستهدف بناء اقتصاد ليبيريا، وإنما تستهدف تصعيد النهب المباشر للثروات الطبيعية بالبلاد.

وبالنسبة للمناطق الأفريقية الخاضعة للاحتلال الفرنسى، فقد شاهدت بدورها التركيز نفسه على النقل. «إن نصف الأموال المدرجة فى خطة التجديد الفرنسية الأفريقية French African Modernisation Plan (٤٦–١٩٥٣) قد أنفق على النقل، وكذلك ربع أموال الخطة الثانية (٤–١٩٥٧)» (٣).

---

(١) **Nimba** : جاء فى كتاب «الاقتصاد الأفريقى»، الدكتور محمد رياض والدكتورة كوثر عبد الرسول (دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣)، أن خام الحديد قد اكتشف مؤخرا فى ليبيريا فى منطقة بوتو **Putu**، وأن شركة سويدية أمريكية تقوم باستغلاله (ص ٣٧٤). كما جاء بالكتاب نفسه أيضا، ص ٣٧٥، أن خام الحديد قد اكتشف فى ساحل العاج فى عام ١٩٦٠ فى جبال نيمبا بالقرب من ميناء جران لاهو **Grand Lahou**. هذا وقد أوردت هذين الاقتباسين بسبب ما ساورنى من شك فى أن ثمة خطأ قد وقع فيه المؤلف فذكر نيمبا بدلا من بوتو، إذ إن الموسوعة البريطانية تشير إلى وجود جبال نيمبا بساحل العاج – المترجم.

(٢) «ديلى تلجراف»، عدد ١٢ أغسطس ١٩٥٩

(٣) شيرلى وليامز : **«How Africa is Rich»** فى «ذى تونتييث سنشرى»، عدد أبريل ١٩٥٩، ص ٤٠٨.

وفيما بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ أنفق فى أفريقيا الشرقية حوالى ٤٨ مليون جنيه استرلينى على تنمية الموانىء والسكك الحديدية . (١)

إن تنمية النقل فى أفريقيا ، شأنها شأن زيادة الناتج من الكهرباء ، تكاد أن تكون مخططة كلية لمواجهة احتياجات المنشآت والمشروعات الصناعية ومناطق الاستيطان الأوربية . وبالنسبة لأغلبية الأفريقيين ، الذين يعيشون على زراعة الأرض ، تكون الطرق قليلة وسيئة ، كما أن خطوط السكك الحديدية ليست فى متناولهم . إذ لا يمتد فى داخل القارة سوى بضعة خطوط للسكك الحديدية ، وهذه الخطوط لا تمتد إلا إلى مناطق التعدين أو إلى المراكز التى تتجمع فيها محصولات التصدير لنقلها إلى الموانىء حيث يتم شحنها إلى الخارج . ومعظم خطوط السكك الحديدية خطوط مفردة ، تحمل ثروة أفريقيا إلى الموانىء التى يتم فيها شحنها على ظهر السفن . وأنظمة النقل معدة لأغراض تتجاهل بصورة طبيعية مصالح واحتياجات الأفريقيين أنفسهم ، الذين من الأرجح أن يكون نصيبهم من خدمات النقل أسوأ من مثيله لدى شعوب العالم أجمع . وقبيل حصول غانا على استقلالها السياسى كثرت شكاوى أهالى ساحل الذهب من عدم وجود جسر يعبرون عليه أحد الأنهار ، ومن أن عليهم أن ينتظروا طوال الليل إلى أن تصل المعدية ، على حين «تمضى الحكومة فى طريقها لإنشاء خط مزدوج للسكك الحديدية من تاكورادى إلى تاركوا (٢) لنقـــل المنجنيز ، وذلك لا لشىء إلا لتيسير الاستيلاء على كميات هائلة من المنجنيز وغيره من معادننا لإثراء دول أخرى »(٣).

وبالمثل تقوم مجموعة من الشركات تنتمى إلى أربع دول — ميفيرما Miferma (٤) (فرنسية وبريطانية وإيطالية وألمانيا غربية) — بإنشاء خط للسكك الحديدية طوله أربعمائة ميل ، يمتد من مناجم موريتانيا الغنية بخام

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٠٨ .

(٢) Tarkwa : انظر ، ص ٥٧٢ — المترجم .

(٣) «أكرا إيفننج نيوز» ، عدد ١٤ نوفمبر ١٩٥٠ ؛ نقلا عن و. ألفوس هتون : Decision in Africa ، ص ٧٩ .

(٤) Société Anonyme des Mines de Fer de Mauretania .

الحديد العالى الدرجة عند فور جورو (١) إلى البحر ، عند ميناء بور إيتين (٢) ، حيث سيتم تطوير الميناء ليستطيع استقبال السفن التي تزيد حمولتها على ستين ألف طن . وسيسير قطاران فى اليوم ، حمولة كل منهما عشرة آلاف طن لنقل الخام الثمين إلى الميناء . والهدف الأول هو أربعة ملايين طن من الخام كل عام ، على أن يزاد الناتج مستقبلا إلى ستة ملايين طن .

ويوجد الخام فى هذه المنطقة — ويقدر بحوالى ٢١٥ مليون طن — فى كتلة حجرية هائلة يبلغ طولها ثمانية عشر ميلا ، وارتفاعها ألفى قدم . وللحصول على هذا الخام «ينبغى قطع قطاعات بكاملها من الجبل» (٣) . وقد أعلن مسيو چان پنيسارد ، مدير المنجم : « عنـدما ننتهى ، لن يكون هناك لاندسكيب » (٤) .

وستحتفظ حكومة موريتانيا بمقتضى الاتفاق ، بنصف الأرباح ، بيد أنها لن تحتفظ بشىء من الخام لتنمية صناعتها الخاصة . وعندما تكون مجموعة «ميفرما» قد أنهت مهمتها ، فإنه فى نهاية الأمر «لن يكون هناك لاندسكيب» ، وسيظل اقتصاد موريتانيا اقتصاد مستعمرة شديد التأخر .

وثمة غرض تستهدف خدمته النفقات الضخمة على الطرق والسكك الحديدية والأنهار والموانى والمطارات — وهو غرض عسكرى واستراتيجى . ويكون الشعب الأفريقى على حق عندما يؤكد أن ذلك بدوره ليس للدفاع عنهم أو عن مصالحهم ، وإنما لحماية المغتصبين الإمبرياليين ، وبث الرعب والخوف فى صفوف الحركات الوطنية الأفريقية ، وتوفير القواعد ونقاط الوثوب للعدوان على البلاد الأخرى ، وبخاصة الاتحاد السوفييتى والأراضى الغنية بالبترول فى الشرق الأوسط .

---

(١) Fort Gouraud : لا تبعد كثيرا عن الحدود المشتركة مع ريودورو Rio de Oro الأسبانية . وتوجد بالقرب منها مناجم الحديد فى كيديا إجيل . وإلى الجنوب منها توجد منطقة أخرى غنية بالحديد تسمى « جليتات الخضر » — المترجم .

(٢) « Port Etienne » : انظر ، ص ٥٧٢ — المترجم .

(٣) ذى تيمس ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ .

(٤) المرجع نفسه .

وبشكل عام فإن خطط التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، التى تنفذها مختلف الدول الامبراطورية ، تكون خططا لتنمية البنيان السفلى ، أى المواصلات والخدمات التى تمكن المستعمرين من مواصلة استغلال المواد الأولية فى أفريقيا ، ومن زيادة هذا الاستغلال حدة . أما التصنيع الحقيقى فيُغفَل عن عمد .

«إن الاتجاه بشكل عام هو إلى تنمية الصناعات المتعلقة بتصنيع المنتجات الأولية المحلية ، مثل استخراج زيت النخيل ، وحلج القطن ، وتصنيع قصب السكر ؛ والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ، ومعظمها وإن لم يكن بصورة دائمة يقوم على المواد الأولية المحلية ؛ والصناعات التى توفر مواد البناء التى تشكل مادة منها ، وهى الأسمنت ، أهمية خاصة .....»(١)

ومن المسلم به فى معظم المناطق أن التنمية الصناعية «تقتصر إلى حد كبير على التصنيع الأولى للمنتجات الزراعية»(٢) . «ولا توفر» الدول الاستعمارية «سوى المساعدة المالية العامة المحددة لإقامة وتنمية الصناعات التحويلية فى المناطق التى تخضع لإدارتها» (٣) .

وقد جاء بالوثائق التى وضعت تحت تصرف «لجنة المنطقة الجنوبية من المحيط الهادى» فى عام ١٩٥٦ ، أنه فيما يتعلق بأقاليم المنطقة الجنوبية من المحيط الهادى كان هناك «اتجاه لإعاقة إقامة أية صناعات يمكن أن يكون لها أثر معاكس على المبيعات .... من السلع المصنوعة فى البلد الأم »(٤) ولا ريب أنه توجد دوافع مماثلة حول الإعاقة الرسمية للتصنيع فى أفريقيا . كما أن أصحاب شركات النقل البحرى الإمبريالية عازفون بدورهم عن رؤية نموّ

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ٩–١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(٤) **Industrial Activity in Selected Areas of the South Pacific** ، البحث الفنى رقم ٩٠ ، لجنة المنطقة الجنوبية من المحيط الهادى South Pacific Commission ، نوميا ، ١٩٥٦ .

الصناعات التحويلية الذى يمكن أن يؤدى إلى هبوط فى الواردات التى اعتادوا شحنها إلى المناطق المعنيّة ، لأن مثل هذه الصناعة القومية ستسعى إلى كسر احتكار أسعار «المؤتمر» ، بشحن بضائعها على خطوط غير مرتبطة بالمؤتمر ، أو على خطوط يملكها أفريقيون .

ويمكن أن نرى ثمار هذه السياسة ، سياسة الإغفال المتعمد للتصنيع ، إن لم يكن منعه تماما ، لا فى الافتقار إلى التصنيع فقط ، وهو أمر سائد فى فى معظم أفريقيا ، وإنما أيضا فى النقص المخيف فى الأموال التى تخصص للأغراض الصناعية فى مختلف خطط التنمية التى تضعها الدول الإمبريالية فى أفريقيا .

فمن بين ١٤٨ مليون جنيه استرلينى خصصت فيما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، بمقتضى «قانون المملكة المتحدة لتنمية ورفاهية المستعمرات» United Kingdom Colonial Development and Welfare Act ، لم يوجه للتنمية الصناعية بصورة مباشرة سوى ٥٤٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى ، أى أقل من ٠,٥٪ (١). ومن بين قروض قيمتها ٥٥ مليون جنيه استرلينى ، قدمت فيما بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ للمستعمرات البريطانية تحت إشراف «شركة تنمية المستعمرات Colonial Development Corporation ، لم يذهب غير ٧٪ «للمصانع» ، وحصلت الزراعة والغابات على ٣٢٪ ، والتعدين على ١٣٪ (٢) . وفى أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر لم يوجه لتنمية الصناعة (٣) سوى أقل بكثير من ١٪ من الالتزامات التى اعتمدت فى ديسمبر ١٩٥٤ (٧٠٩ مليون فرنك من ٢٤٢,٠٠٠ مليون فرنك) .

وقد بلغت المبالغ المخصصة للتنمية الصناعية ، بمقتضى خطة F.I.D.E.S.(٤)

---

(١) N.S.G. ، المرجع السابق ، جدول ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢٩ .

(٣) Economic Conditions in Non-Self-Governing Territories, 1953-56. ، الأمم المتحدة ، مارس ١٩٥٧ .

(٤) الحروف الأولى من Fonds d'Investissement pour le Développement Economique et Social. ، ومعناها «أموال استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» — المترجم .

الأولى للمناطق الفرنسية فيما وراء البحار ، بالنسبة للفترة ٤٩-١٩٥٣ ، أقل من ٠,٥٪ من المجموع ؛ على حين وجه ٦٥٪ تقريبا إلى البنيان السفلى (النقل والمواصلات)(١) . وفى تقديرات خطة العشر سنوات للكنغو البلچيكى ٤٩-١٩٥٩ ، لا تظهر الصناعة حتى كبند من بنودها ! (٢) كما أن خطة التنمية لنيچيريا ، عن الفترة ١-١٩٥٦ ، قد خصصت للصناعة ٣,٥٪ من مجموع الاعتمادات ؛ ولم تخصص الخطط الخاصة بالفترة ٥٥-١٩٥٦ سوى ١,٣٪ للغرض نفسه . (٣) وفى كينيا نجد أن «الهدف الرئيسى لسياسة التنمية هو زيادة التوسع فى الزراعة الأفريقية» (٤) . ولهذا لا تظهر الصناعة على الإطلاق فى برنامج التنمية بكينيا عن الفترة ٤-١٩٥٧ . (٥)

ويتم عادة الدفاع عن هذا الإهمال الصريح للتصنيع وللصناعة التحويلية على أساس أن «الأموال العامة» تنوء بأعباء توفير البنيان السفلى الجوهرى الذى ينبغى أن يمكن رأس المال الخاص من تنمية الصناعة .

« إن التصنيع من الناحية الجوهرية هو وظيفة المشروع الخاص . ومهمة الحكومة هى تزويد المبادرة الفردية بالبنيان الأساسى الضرورى . ولا تتخذ السلطات العامة أى إجراء إلا فى حالات استثنائية ، عندما لا يكون المشروع الخاص راغبا فى إقامة صناعة محققة للمصلحة العامة» . (٦)

إن المستثمرين الأفراد لا يجلون أى ربح مريع وسهل فى الطرق والكبارى والسكك الحديدية وإمدادات المياه والموانىء والمطارات ، ولا حتى فى مشروعات القوى ؛ على حين أن الخدمات الاجتماعية الأساسية — المستشفيات والمدارس وهلم جرا — لا توفر أية أرباح على الإطلاق . وهذه التسهيلات

(١) N.S.G. ، المرجع السابق ، جدول ٤ ، ص ٣٠ .
(٢) المرجع نفسه ، جدول ٨ ، ص ٣٣ .
(٣) المرجع نفسه ، جدول ٩ ، ص ٤٢ .
(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .
(٥) المرجع نفسه ، جدول ١١ ، ص ٤٤ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

تم تنميتها من أجل المستثمر الفردى ، حتى يمكنه أن يواصل جنى أرباحه من أكثر الثروات التى يعوّل عليها ضخامة ، والتى من المحتم وجودها فى المواد الأولية الأفريقية .

والحقيقة أن هذا التقسيم للعمل بين رأسمال «عام» ورأسمال «خاص» قد اعترف به صراحة تقرير أعدته «منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى» O.E.E.C. فى عام ١٩٥١ ، وهو التقرير الذى تناول خطط التنمية فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى . يقول التقرير إنه «يحدث عادة ألا يكون ممكنا لعدة سنوات قادمة تحقيق أى ربح» من إنفاق رأس المال على شراء المعدات الأساسية اللازمة للمشروعات الإنتاجية . «وهذا هو السبب فى أن رأس المال الخاص لايكون وشيكا فى بعض الأحيان ، وفى أن رأس المال العام يتعين عليه أن يحل محله» . وقد أخذ البنك العالمى بالرأى نفسه ، فى تقرير له عن الفترة ٤٦-١٩٥٣ ، إذ أكد أن قروض البنك توجه فى المحل الأول للمرافق الأساسية «التى تعد شرطا جوهريا لنمو المشروع الخاص». ويقول التقرير ، وهو يصف هذا النشاط بأنه اتخاذ «الخطوات لتشجيع وجود مناخ أكثر ملاءمة للمشروعات الخاصة» :

«إن التركيز المفرط على الصناعة من أجل الصناعة ، وعلى الصناعة الثقيلة قبل كل شىء ، يمكن أن يترك للبلد المتخلف شكل التنمية دون جوهرها ... وبشكل عام ينبغى أن يستخدم رأس المال حيث يحقق أكبر عائد ممكن . »

إن البنك يضع فى اعتباره بوضوح تحقيق «أكبر عائد ممكن» للمصالح الغربية ، لا لشعوب المناطق المتخلفة من العالم ؛ ذلك أن الصناعة الثقيلة فى الواقع هى الجوهر الحقيقى للتنمية الاقتصادية ، والمؤشر الحقيقى للنمو والاستقلال . ومع ذلك فإن المستثمرين الغربيين ، كما رأينا ، لايتخلون جانب التصنيع فى أفريقيا ، وإنما هم يهدفون على النقيض من ذلك إلى الإبقاء

على هذه القارة الضخمة الغنية كملحق للمواد الأولية ومصدر لكسب الدولارات .

ولذا فإن التنمية الصناعية ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا ، وبدرجة أقل بكثير الكنغو البلجيكي وروديسيا الجنوبية ، تظل إلى حد كبير مسألة هامشية . وبصرف النظر عن مصانع الأسمنت ، فإن الإطار المعتاد لمناطق مثل نيجيريا وكينيا وأوغندا ، هو على سبيل المثال مصانع الأغذية المحفوظة ، وورش قطع الأخشاب ، ومصانع الكبريت والصابون والمطاط والطوب والجير وأكياس الجوت والبسكويت والكرتون ، ومصانع تنتج شيئا من الملابس والمنسوجات . وفى معظم مناطق أفريقيا تكون الصناعة وفق هذا النمط ، أما التصنيع الأساسى فلا يوجد له أثر .

ولا يعنى ذلك أن التصنيع فى حد ذاته يمكن أن ينقذ الشعب الأفريقى مما يعانيه من فقر وقهر . واتحاد جنوب أفريقيا خير دليل على ذلك . ففى هذا البلد شاهدت الأعوام الخمسة عشر الماضية نمواً سريعا فى الصناعة ؛ كما يعد اتحاد جنوب أفريقيا من جملة نواح بلداً صناعياً بارزاً . ومع ذلك كانت هذه التنمية بالنسبة للأفريقيين الذين يقيمون فى المعازل مقترنة بمآس وآلام لاتوصف ، كما أوضحنا فى الفصول السابقة . وبالنسبة للأفريقيين الذين يقيمون فى المدن أيضا ثبت أن التوسع الصناعى كان فاجعا وجالبا للنكبات . ولا عجب أن كان متوسط توقع الحياة للأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا هو ستة وثلاثون عاما . (١)

ولذلك يسعى الشعب الأفريقى إلى القيام ، جنبا إلى جنب مع التصنيع ، بتغيرات أساسية أخرى فى أحواله الاقتصادية والاجتماعية . إن كل من يحكم أفريقيا ، ويملك ثرواتها ، يكون بيده أن يقرر كيفية توزيع هذه الثروات . وما دامت أفريقيا يحكمها الإمبرياليون والمستوطنون البيض ، يوجد حاجز

(١) الأستاذ ثيودور جيلمان، جامعة ناتال ، فى محاضرة عنوانها : «Chronic Malnutrition in Africa» ، أعيد نشرها فى « ستار » (جوهانسبرج) ، ٥ ، ٤ إبريل ١٩٥٧ .

سياسى قوى يحول دون تمتع الشعب الأفريقى بالقدرة على التحكم فى ميراثه الاقتصادى والاجتماعى الشرعى العادل. وهكذا ينظر إلى إنهاء الإرهاب الإمبريالى الراهن، وكسب الاستقلال السياسى، على أنهما الخطوة الجوهرية الأولى للقضاء على فقر القارة الأفريقية.

وقد بذل الاستعماريون وغيرهم محاولات كثيرة لإخفاء الأسباب الحقيقية للفقر الأفريقى. وشارك الفابيون بدورهم فى اللعبة؛ فمستر كريتش جونز يؤكد أن مشكلات المستعمرات لا يمكن حلها «بكليشيهات حول الإمبريالية والاستعمار». (١) وكتبت **ذى تيمس** مؤيدة هذا الزعم الفابى قائلة: «إن التسليم بأن الرأسمالية الجشعة، والاستغلال الخالى من الرحمة، ليسا هما السبب فيما هو خطأ بالبلاد المتخلفة، هو الذى يكسب المجلد الجديد للمقالات الفابية قيمته». (٢)

وإنى آمل أن تكون الأدلة التى قدمتها فى الصفحات السابقة قد أكدت بصورة كافية أن «الرأسمالية الجشعة والاستغلال الخالى من الرحمة» هما حقيقة سببا الفقر الأفريقى. وتلك هى بلا جدال النتيجة التى وصل إليها الشعب الأفريقى، وهى التى تفسر نضاله بكل هذا التشبث والعناد، وبكل هذه الشجاعة وهذا التصميم، لوضع حد للاستعمار والإمبريالية فى كل ركن من قارته الفسيحة، وفى كل صورة يمكن أن يتخذاها.

---

(١) New Fabian Colonial Essays، لندن، ١٩٥٩.

(٢) «ذى تيمس»، عدد ٢٧، أغسطس ١٩٥٩، فى تعليق لها على الكتاب السالف الذكر.

الفصل التاسع

أفريقيا تنهض على قدميها

على الرغم من أن حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى لم يقو ساعدها ، بدرجة تكفى لصد إرهاب الاستعمار ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، لاينبغى افتراض أن هذه الحركات تعد كلية من ظواهر ما بعد الحرب . فالشعب الأفريقى لم يذعن قط للغزو والقهر الأجنبيين ، بل حارب حربا متصلة ، دفاعاً عن نفسه ضد الغزاة فى بادىء الأمر ، ثم بعد الهزيمة احتجاجاً على نتائج الغزو . وفى القرن العشرين اتخذت هذه المساعى أهمية جديدة وآفاقاً جديدة ، وبدأت تكتسب سمات مميزة جديدة تماماً . وحدثت إضرابات ومظاهرات سياسية ؛ وكانت هناك ثورات وانتفاضات على نطاق الأمة ؛ وشرعت الأحزاب السياسية فى الظهور . ولا ريب أن كل صور النضال هذه ، فى الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، قد ساعدت على تمهيد الطريق للتطورات التاليـــة ؛ على الرغم من أنه لم يكن هنـــاك إلى ذلك الوقت ، إذا تكلمنـــا بشكل عام ، تنظيمات سياسيـــة أفريقية متماسكة ودائمة وعلى نطاق الأمة ، ذات أهداف محددة بوضوح وبرامج موجهة بصورة مباشرة نحو كسب الاستقلال الوطنى الكامل . وكانت المطالب التى تشكل بدرجة أكبر قاسما مشتركاً فى برامج هذه الأحزاب تتعلق بالإصلاح ، لا بالقضاء على الحكم الاستعمارى . ذلك أن عصر الأحزاب السياسية الوطنية ، ذات الأساس الجماهيرى العريض ، والمطلب الذى لا لبس فيه بالاستقلال — والتى استقرت فى كل منطقة أفريقية على حدة — لم يبدأ فى الواقع إلا بعد عام ١٩٤٥ .

لقد كانت الحرب العالمية الثانية حداً فاصلا فى التاريخ الأفريقى ، كما أن انتصار عام ١٩٤٥ قد أسفر عن مرحلة جديدة فى نضال الشعب الأفريقى.

ومنذ الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد تكونت معظم الأحزاب السياسية الوطنية الأفريقية : المجلس الوطنى لينچيريا والكمرون(١) (عام ١٩٤٤) ؛ حزب الميثاق الشعبى لغانا (عام ١٩٤٩) ؛ الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا (انكانو) (عام ١٩٤٦) ؛ المؤتمر الوطنى لأوغندا(٢) (عام ١٩٥٢) ؛ الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا (التانو) (عام ١٩٥٣) ؛ المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية (٣) (عام ١٩٤٧) (٤) ؛ المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية (عام ١٩٥٧)(٥) ؛ المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند(٦)

---

(١) National Council of Nigeria and the Cameroons N.C.N.C. : انظر ، ص ٤٥١ — المترجم .

(٢) Uganda National Congress U.N.C. : انظر ، ص ٤٥٣ — المترجم .

(٣) Northern Rhodesian African National Congress A.N.C. : انظر ، ص ٤٥٤ — المترجم .

(٤) بعد إقامة اتحاد وسط أفريقيا فى عام ١٩٥٣ ، حدثت انقسامات فى داخل «المؤتمر الوطنى لأفريقيا لروديسا الشمالية» ، مؤدية فى نهاية الأمر ، فى عام ١٩٥٨ ، إلى استقالات جماهيرية ، وإنشاء منظمة جديدة أكثر اتساقا فى عدائها للاستعمار ، هى «المؤتمر الوطنى لزامبيا» Zambia National Congress (انظر ، ص ٤٥٤ — المترجم) . وبعد حظر «المؤتمر الأفريقى لزامبيا» فى عام ١٩٥٨ (العام الصحيح هو ١٩٥٩ ، وهو العام الذى أعلنت فيه حالة الطوارىء فى كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية . انظر ، ص ٥٩٢ — المترجم) ، فى أعقاب الأزمة فى وسط أفريقيا ، قامت منظمة جديدة هى «حزب الاستقلال الوطنى المتحد» United National Independence Party (انظر ، ص٤٥٤ — المترجم) ، برئاسة كينيث كاوندا الذى كان رئيسا «المؤتمر الوطنى لزامبيا» .

(٥) فى روديسيا الجنوبية تكون «المؤتمر الوطنى الأفريقى» أصلا فى وقت مبكر ، فى العشرينيات ، بيد أنه لم يعش طويلا ، وأعيد تأسيسه فى عام ١٩٥٧ . وقد حظر فى عام ١٩٥٩ ، وقام بدلا منه «الحزب الوطنى الديموقراطى» National Democratic Party كاستمرار له . (انظر ، ص ٤٣٩ — المترجم) .

(٦) Nyasaland African National Congress : انظر ، ص ٤٥٥ — المترجم .

(عام ١٩٤٤) (١) ؛ التجمع الديمقراطى الأفريقى(٢) (عام ١٩٤٦) (٣) ؛ كما تكوّن فى الفترة الأخيرة حزب أباكو(٤)، والحركة الوطنيةالكنغولية(٥)، وحزب التضامن الأفريقى (٦) ، وأحزاب أخرى فى الكنغو البلچيكى ؛ وتكونت حديثاً المنظمات الوطنية فى أنجولا وموزمبيق (٧) .

وهذه الأحزاب جميعاً تنتمى إلى عصر ما بعد الحرب ، بل إن بعضاً منها قد تكوّن فى غضون السنوات العشر الماضية . وحتى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » فى اتحاد جنوب أفريقيا ، الذى قام منذ مايقرب من خمسين عاماً، لم يصل إلى ذروة تطوره إلا فى هذه السنوات العشر .

إن فترة ما بعد الحرب قد شهدت الشعب الأفريقى وهو فى عنفوان هجومه

---

(١) بعد أن حظر «المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » ، فى أعقاب أزمة عام ١٩٥٨ باتحاد وسط أفريقيا ، حل محله «حزب مؤتمر مالاوى» Malawy Congress Party .

(٢) Rassemblement Democratique Africain : انظر ، ص ٤٥٨ — المترجم .

(٣) لم يكن «التجمع الديمقراطى الأفريقى»مقصورا على منطقة واحدة ، وإنما كان اتحادا من تنظيمات مختلفة تطورت على نطاق المستعمرات الفرنسية في أفريقيا الغربية والاستوائية . وقد حدثت انقسامات خطيرة فى داخل التجمع في عام ١٩٥٥ ،واستبعدت منه بعض التنظيمات . ومنذ ذلك الوقت ظهرت في الأقاليم الفرنسية أحزاب أخرى ، وظل التجمع أساسا تنظيما محافظا إلى حد كبير .

(٤) ABAKO (« تحالف الباكنغو » Alliance des Bakongo فيما بعد) : انظر ، ص ٤٦٣ — المترجم .

(٥) Congolese National Movement (Mouvement National Congolais MNC) ، انظر ، ص ٤٦٥ — المترجم .

(٦) African Solidarity Party (Parti Solidaire Africain PSA) : انظر ، ص ٤٦٧ — المترجم .

(٧) فى عام ١٩٥٣ تكون « اتحاد شعب أنجولا » Uniao das Populacoes de Angola U.P.A. (انظر ،ص٤٣٢—المترجم) ،و«الحركةالشعبية لتحرير أنجولا»(انظر ،ص٤٢٩—المترجم). وأخيرا فى عام ١٩٥٩ اندمجا معا ، كما اندمجت معهما مجموعات أخرى ، وتكون منها جميعا « الجبهة الثورية الأفريقية ضد الاستعمار البرتغالى» African Revolutionary Front Against Portuguese Colonialism . وتضم هذه الجبهة المنظمات الموجودة فى موزمبيق ، وكذلك «الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا » Partido Africano da Indepencia de Guiné (الاسم الكامل لهذا الحزب هو : « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب ڤرد » PAIGC انظر ، ص ٤٢٧ — المترجم) ، وبذا تغطى الجبهة كل المنطقة البرتغالية على ساحل غينيا .

ضد الاستعمار . وتردد بشكل خاص ، فى هدير يزداد عنفاً ، المطلب الخاص بالاستقلال العاجل المباشر . وهكذا بينما لا تزال الدول الإمبريالية تسعى إلى قمع الحركة الوطنية المتنامية ، مع اللجوء فى بعض الحالات إلى الإجراءات العسكرية ، فإنها قد تحولت فى الأساس إلى موقف الدفاع . وتعين عليها أن تجد ملاذاً لها فى المناورة وفى محاولة إيجاد قواعد جديدة تستطيع منها مواصلة الاحتفاظ بامتيازاتها . بيد أن هذه المناورات نفسها كانت تمارس من مواقع الضعف ، لا من مواقع القوة . إن الاستعمار يعد الآن حقيقة جيشاً يولى الإدبار .

فى عشية الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك سوى دولتين لديهما حتى شكل رسمى للاستقلال هما ليبيريا ومصر . بيد أنه عند نهاية عام ١٩٥٩ كانت هناك تسع دول أفريقية مستقلة — مصر والسودان ومراكش وتونس وليبيا وليبيريا وإثيوبيا وغانا وغينيا . ويشهد عام ١٩٦٠ تكون دول مستقلة فى نيجيريا والكنغو البلچيكى وتوجولاند الفرنسية والكمرون والصومال ، جنباً إلى جنب مع تقدم هام فى إتجاه الاستقلال السياسى فى كل من تنجانيقا وسيراليون . وتضغط مناطق أفريقية كثيرة أخرى أيضاً من أجل الحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ أو فى وقت قريب — مثل كينيا وأوغندا ونياسالاند وروديسيا الشمالية وزنزبار ؛ على حين أن مثل غينيا ، فى ارتباط مع التقدم العام للحركات الوطنية على نطاق أفريقيا ، قد دفع الدول الأفريقية فى المجموعة الفرنسية إلى المطالبة بتنازلات هامة فى اتجاه الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . بيد أنه ما زال هناك صمت نسبى فى أنجولا وموزمبيق . ولكن من يستطيع أن يشك فى أن حكم سالازار سيزول منهما بطريقة لا تقل حسما عن الطريقة التى زال بها حكم بروكسل أو باريس أو وستمنستر (١)

---

(١) Westminster : أحد أحياء لندن ، وإن كان اسم وستمنستر يرتبط بشكل عام بمنطقة أكثر تحديدا ، هى المنطقة التى تشمل دير وستمنستر Westminster Abbey الشهير ، ومجلس العموم واللوردات ، ومبانى الحكومة وغيرها فى هوايتهول ، والكاتدرائية الكاثوليكية الرومانية إلخ . أى أن اسم وستمنستر هنا ينصرف إلى حى الوزارات والحكم فى لندن — المترجم .

فى بقية أجزاء القارة ، أو فى وقت لا يبعد كثيراً عن وقت زوال هذا الحكم ؟

وهكذا فان الأعوام العشرين التالية للحرب ستدخل التاريخ باعتبارها الفترة التى وارى فيها التراب جثة الاستعمار فى أفريقيا ، والتى كسبت فيها الشـــعوب الافريقية استقلالها الســـياسى ، وكونت دولها الافريقية ذات السيادة .

وينبع هذا التغير الأساسى فى الوضع الأفريقى من مصدرين رئيسين : التغيرات فى الوضع العالمى ؛ ونضج الأزمة فى داخل أفريقيا نفسها .

وقد عجلت الحرب العالمية الثانية بهذه التطورات فى كلا المجالين ، وهكذا كانت بمثابة مقدمة للمرحلة الجديدة .

وقد أثقلت الحرب كاهل الشعب الأفريقى بعنف — ذلك أن بلاد المغرب فى الشمال ، ومصر وليبيا وإثيوبيا والساحل الصومالى ، كانت بدرجة أو بأخرى مسرحاً للعمليات العسكرية . وفى أجزاء أخرى من أفريقيا دعى الأفريقيون إلى الخدمة العسكرية . ومن قبل نادراً ما كانت السلطات ، وبخاصة فى إتحاد جنوب أفريقيا ، تمطئن إلى وضع السلاح فى أيدى الأفريقيين ، ولكن على الرغم من ذلك أسفرت احتياجات الحرب نفسها عن تسليح أعداد كبيرة منهم ، ربما تجاوزت المليون .

وسقط من الشعب الأفريقى كثير من الضحايا فى أثناء القتال . وفى الشمال وفى قرن أفريقيا(١) دمرت قرى أفريقية ، وخربت حقول القمح ، وكثيراً ما تشتتت الحياة الأسرية .

بيد أن الشعب لم يعان فقط ، وإنما تعلم أيضاً . فقد ألقى بأبنائه فى أتون الأحداث العالمية ؛ فى الصراع على نطاق العالم ضد الفاشية ومن أجل الحرية والتحرر الوطنى . ولعب الأفريقيون دوراً فى هذا الصراع العالمى ، ولم يكن من شأن هذه المشاركة إلا أن تحدث فيهم تغيراً أساسياً . وحتى فى المناطق الأشد تأخراً اتسع أفق الشعب الأفريقى بدرجة كبيرة .

لقد خرجت أفريقيا من الحرب وقد طرأت عليها تحولات كثيرة . فهزيمة الإمبريالية فى ألمانيا وإيطاليا واليابان ؛ والحقيقة التى أثارت الدهشة ،

(١) المقصود هنا الصومال وإثيوبيا وإرتريا — المترجم .

وهى أن الإمبريالية البريطانية كانت عاجزة تماماً ، أو عازفة ، عن حماية شعوب مستعمراتها « الخاصة » فى الملايو وبورما ، بقدر ما كانت عليه الحال بالنسبة للإمبريالية الفرنسية فى الهند الصينية ، والإمبريالية الهولندية فى إندونيسيا ، والإمبريالية الأمريكية فى الفلپين ؛ والدور الذى لعبه الاتحاد السوفييتى فى هزيمة الفاشية — كل ذلك كانت له آثاره العميقة على الشعب الأفريقى . ولم يعد هناك مجال لأن يقبل الأفريقيون الاستمرار فى الوضع نفسه الذى كانوا عليه قبل الحرب ، فقد صمموا على ألا يعيشوا بعد الآن « بالطريقة القديمة نفسها » .

وفى الفترة التالية للحرب مباشرة أيضاً ، لعبت الأحداث فى خارج أفريقيا دوراً بالغ الأهمية فى التعجيل بنمو حركات التحرر الوطنى الأفريقية ، وفى الإسراع بزوال النظام الاستعمارى . فالنظام الاستعمارى فى آسيا قد دمر بالفعل فى مجرى الحرب ، ونكص على عقبيه تحت وطأة الضربات الثقيلة التى كالتها له شعوب آسيا التى استيقظت فى سنوات ما بعد الحرب . وكان من الأمور ذات الأهمية الحاسمة تحرير ستمائة مليون نسمة (١) يشكلون شعب الصين ، والذين كان نضالهم من أجل الاستقلال ، على خلاف مثيله فى البلاد الآسيوية الأخرى ، تحت القيادة الحازمة لطبقتهم العاملة . إن الهند وبورما وإندونيسيا وفيتنام ولاوس وكمبوديا والملايو وكوريا — كانت كلها مسرحاً لانتفاضات وطنية عظيمة ، بل لأكثر صور النضال مرارة ضد الحكام الإمبرياليين السابقين . وقد حققت هذه البلاد جميعاً ، بدرجة أو بأخرى ، تقدماً كبيراً فى اتجاه التحرر الكامل ، وأقصى الحكم الاستعمارى المباشر . وحققت سيلان بدورها تقدماً كبيراً فى هذه الفترة .

إن تدمير النظام الاستعمارى فى آسيا ، بينما لا يزال يترك جذور الإمبريالية على حالها فى عدد من البلاد ، كان له تأثير شديد العمق على الشعب الأفريقى . وقد أوضح هذا التدمير كم كان هذا النظام

(١) هذا الرقم خاص بعام ١٩٤٩ ، أما اليوم فقد وصل إلى ٦٥٠ مليون نسمة .

هشاً – « نمرا من ورق » فى حقيقة الأمر – ودلل على القوة التى لا تُغلب للشعب المقهور ما إن تلهمه روح القتال فى اتساق وانسجام من أجل تحرره الوطنى . وهكذا زحف التصميم على إنهاء الاستعمار ، والمطالبة بالاستقلال الوطنى « فى عصرنا » ، من آسيا إلى أفريقيا .

إن الإلهام الذى زخر به المثل الأسيوى، والتسابق الذى أسفرعنه، قد أعقبهما إدراك للمصلحة المشتركة . والتقت دول آسيا وأفريقيا فى مؤتمر باندونج فى أبريل عام ١٩٥٥ لتأكيد تضامنها فى النضال من أجل إنهاء الاستعمار . وكان هذا الإجراء المتسق نفسه بمثابة حافز جديد لنضال الشعب الأفريقى، وذلك لأن الإدراك بأن أغلبية شعوب العالم توجد فى داخل الكتلة الأسيوية الأفريقية ، وبأن هذه الشعوب تقف متحدة ضد الاستعمار ، قد زوّد كل أمة فى آسيا وأفريقيا بثقة هائلة فى مقدرة القوى المعادية للاستعمار ، وفى حتمية النصر فى النضال من أجل الاستقلال الوطنى .

وكان من الأمور ذات الأهمية البارزة تعاظم مقدرة الاشتراكية كقوة عالمية . وقد يكون صحيحاً على الأرجح أن معظم الشعوب الأفريقية لم تدرك بعد مدى المساعدات الحاسمة التى عادت بها الانتصارات التى حققها الاتحاد السوفييتى والصين والديمقراطيات الشعبية الأخرى على الشعوب التى تناضل ضد الاستعمار . بيد أن القوة المتنامية للمعسكر الاشتراكى هى أكثر العوامل المعادية للإمبريالية والمعادية للاستعمار فعالية وتأثيراً فى الوضع الدولى . فلولا وجود المساعدة التى يقدمها هذا المعسكر ، لكانت كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية تئن اليوم تحت وطأة الإمبريالية ، ولكان من المتعذر وقف العدوان الإمبريالى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، أو تجنب التدخل المباشر من جانب الدول الغربية فى العراق بعد ثورة يولية ١٩٥٨ . كما أن وجود هذه القوة العالمية قد أدى بصورة غير مباشرة أيضاً إلى إرغام الدول الإمبريالية على أن تتصرف بحذر تجاه شعوب المستعمرات أو الشعوب التى تحررت من الاستعمار .

وكان حصول غانا وغينيا وغيرهما من الدول الأفريقية على الاستقلال

فى فترة ما بعد الحرب بمثابة تأثير حافز آخر على نضال الشعوب الأفريقية .
إن تسع دول أفريقية ، تغطى ثلث القارة ، ويصل تعداد سكانها إلى تسعين مليون نسمة ، أى قرابة نصف مجموع سكان القارة ، كانت دائماً إلهاماً وحافزاً للأجزاء الأخرى من أفريقيا . وعلاوة على ذلك فإن التعاون الوثيق الجارى بين هذه البلاد ، الذى كان من خير أمثلته مؤتمر أكرا الذى أنهى أعماله فى يناير ١٩٥٩ ، وكذلك الخطـوات الأخرى التى اتخذت لتنمية التضامن والعمل المتسق فى أفريقيـا ، بالأمم المتحدة والحلبة الدولية ، تسمح للدول الأفريقية المستقلة بأن تقدم المساعدة الموحدة للدول التى مازالت تسعى إلى كسب حريتها . وبالإضافة إلى وحدة كل أفريقيا هذه ، التى ينبغى أن تقوم على مستوى الدولة وعلى المستوى الحكومى ، تزداد المنظمات الشعبية بلورها اقترابا من بعضها البعض . فالأحزا السياسية الوطنية للشعوب الأفريقية ، ونقاباتها العمالية ، تتوصل بصورة متزايدة إلى أشكال للتعاون فى مجال مصالحها المشتركة فيما يتعلق بتدمير الاستعمار فى أفريقيا .

وإلى جانب هذه التغيرات على النطاق العالمى وعلى نطاق القارة ، وهى التغيرات التى أثرت بدرجة كبيرة للغاية على نمو الحركات الوطنية فى أفريقيا ، كان للتغيرات الطبقية فى داخل المناطق الأفريقية المختلفة دورها أيضاً .
إن السرعة التى اندفعت بها الحركات الوطنية فى أفريقيا إلى الأمام — وتلك ظاهرة تتزايد كل يوم وضوحاً — ترجع جزئياً إلى السرعة نفسها التى تغير بها المجتمع الأفريقى نفسه فى هذه الفترة . فتدمير الزراعة الأفريقية التقليدية ، ودفع الملايين إلى العمل الأجير المهاجر ، ونمو طبقة رأسمالية أفريقية — وكلها لا تشكل بأية حال عملية كاملة — قد اكتسب كل منها سرعة متزايدة ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . إن أشكال المجتمع القديم تنهار ، وعلى عجل تنبثق قوى طبقية جديدة عنوة وفى غير رحمة . وكلما انبثقت هذه القوى من بوتقة الاستعمار ، تضغط فى إصرار يتزايد أبداً ضد الحواجز التى تعوق مسيرتها . .

إن مصالح الاستعمار قد أخرت وعوقت التنمية الاقتصادية للمناطق

الأفريقية ، وحالت دون تصنيعها ، وخربت زراعتها ، وتركت اقتصادها مشوّهاً . وهكذا تم خنق التطور الوطنى كله ، وألقى بالشعب بأسره ، بما فى ذلك رؤساء القبائل فى أغلب الأحوال ، فى أتون النضال من أجل التحرر الوطنى باعتباره الشرط المسبق الجوهرى لتقدم مصالحهم الطبقية والمحلية .

العمال الأفريقيون ـ يمسكون الزمام

إن الطبقة العاملة ، كما رأينا ، مازالت تشكل أقلية صغيرة نسبياً من السكان الأفريقيين . وهى علاوة على ذلك طبقة فتية ؛ فمعظم العمال من الجيل الأول . بيد أنها قوة متنامية — وقد نمت بشكل خاص فى السنوات العشرين الماضية — ويصل تعدادها الآن إلى حوالى عشرة ملايين عامل . صحيح أن معظم هؤلاء من العمال المهاجرين ، ولكن هجرة العمل كان لها تأثير مزدوج . فبينما حالت هذه الهجرة من ناحيـــة دون انبثاق پروليتاريا حديثة دائمة ومستقرة — وكان ذلك يعنى يقظة حركة الطبقة العاملة — أسفرت من ناحية أخرى عن اكتساب أغلبية الذكور الأفريقيين ، فى أجزاء واسعة من أفريقيا ، خبرة العمل الأجير فى مرحلة ما من مراحل حياتهم . وفى المناجم ، وفى المزارع الرأسمالية الكبيرة ، والسكك الحديدية ، والمصانع ، ومواقع البناء والتشييد ، كانوا يلتقون بمهاجرين من المناطق الأفريقية الأخرى . وقد تبادلوا الخبرات فيما بينهم ، وتبين لهم أنهم يعانون الاستغلال المشترك نفسه على أيدى السادة أنفسهم ، وأن صدورهم تجيش بالتطلعات نفسها . وساعد ذلك على تنمية مشاعر التضامن بين كل الأفريقيين ، وهى المشاعر التى تشكل قوة جبّارة فى السياسات الأفريقية الراهنة .

وفى حالات كثيرة انضم العمال إلى نقابات ، واشتركوا فى إضرابات ، وأصبحوا أعضاء فى أحزاب سياسية ، كما اشتركوا فى مواكب ومظاهرات سياسية . وفى السوق النشطة للأفكار بالمراكز الحضرية أصبحوا أناساً جدداً ، ذوى آفاق أرحب ، وإدراك للمصالح الطبقية والتضامن الطبقى ، ووعى وطنى جديد . وعند عودتهم إلى قراهم كانوا يحملون معهم معرفتهم وخبرتهم

التى اكتسبوها حديثاً . إن العامل المهاجر هو فى الوقت نفسه فلاح مهاجر ؛ والعامل ــ الفلاح الأفريقى ، بمعرفته لكلا العالمين ، يكون باستطاعته أن يحمل إلى الريف روح الوعى السياسى التى نمت فى المدن .

ولا يسع المرء إلا أن يتذكر هنا ملاحظات لينين فيما يتعلق بتأثير العمال الروس على الفلاحين فى الفترة التى قادت إلى الثورة الروسية فى عام ١٩٠٥ .

« .... إن المُضرب كان من الشعب ؛ كان ينتمى إلى الطبقة المستغلة ؛ وعندما كان يرحل من سانت بطرسبرج ، كان يعود فى أغلب الأحوال إلى قريته حيث يحكى لزملائه القرويين عن اللهيب الذى اشتعل فى المدن ، والذى كان مقدراً له أن يدمر الرأسماليين والنبلاء . وظهر فى القرية الروسية طراز جديد ــ الفلاح الفتى الواعى طبقياً . وكان هذا الفلاح مرتبطاً بالمضربين ، ويقرأ الصحف ، ويحكى للفلاحين عن أحداث المدينة ، ويشرح لزملائه القرويين معنى المطالب السياسية ، ويدعوهم إلى النضال ضد كبار أصحاب الأراضى والكهنة وموظفى الحكومة .

« وقد يتجمع الفلاحون فى مجموعات لمناقشة أحوالهم ، وشيئاً فشيئاً أخذوا ينجذبون إلى النضال . » (١)

وقد حدثت فى أفريقيا عملية مماثلة تشمل العمال العائدين الذين يحدثون ثورة فى وجهات نظر أولئك الذين خلفوهم فى المناطق الزراعية . وبينما توجد فروق واضحة بين روسيا فى عام ١٩٠٥ وأفريقيا فى عام ١٩٦٠ (سواء فيما يتعلق بطابع التطور الثورى ، أو فيما يتعلق بالمرحلة التى تم الوصول إليها فى كل حالة) ، فإن ملاحظات لينين من الناحية الجوهرية لها مع ذلك دلالة بالنسبة لأفريقيا أيضاً .

وبمعنى ما تصدق هذه الملاحظات ، حتى بدرجة أكبر ، على أفريقيا ، لأن هجرة العمل تحدث على نطاق كبير بحيث إن دورة الحركة هذه ، التى تجلب معها نمواً فى الوعى السياسى ، تحيط بملايين العمال . وهكذا فإن نظام العمل

(١) ف . ا . لينين : «Lecture on the 1905 Revolution» ، فى Selected Works المجلد ٣ ، ص ٨ ، لندن ، ١٩٣٦ .

المهاجر نفسه ، لعنة أفريقيا ، يصبح الأساس لحلف بين العمال والفلاحين ، القاعدة الجوهرية لحركة تحرر وطني قوية .

إن الإمبرياليين فى محاولة منهم للتشبث بحكمهم وتسلطهم على العمال الأفريقيين ، ولمواصلة نظامهم القائم على الاستغلال ، أقاموا حكماً أوتوقراطياً ، وطبقوا قوانين المرور ، وسنّوا تشريعات مناهضة للإضرابات ، وفرضوا أنظمة للتمييز العنصرى تنهش فى كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من حياة الأفريقيين ، وحتى عندما كانوا يجبرون على إجراء بعض تنازلات محدودة فيما يتعلق بالحقوق الانتخابية مثلا ، كانوا يحيطون هذه التنازلات بشروط ومؤهلات كثيرة للغاية من حيث المستوى التعليمى وحجم الملكية ، بحيث تستبعد الطبقة العاملة بأسرها من الناحية العملية من ممارسة حق الانتخاب . إن القيود المفروضة على الوظائف الطبيعية لنقابات العمال ، وهى القيود التى تكاد توجد فى معظم المناطق فى أفريقيا (لا يستثنى من ذلك فى الواقع سوى غينيا) ، والافتقار إلى الحقوق السياسية ، لم يكن من نتيجتها سوى جعل الأفريقيين يفهمون بوضوح أكبر الصلة بين السياسة وبين ما يعانونه من ظروف فى الحياة وفى العمل . إن أفريقيا القرن العشرين ، وبخاصة فى الخمسينيات والستينيات ، إنما هى أفريقيا سياسية بدرجة كبيرة للغاية .

إن نفس ظروف العمل التى يعيش هؤلاء العمال فى ظلها تكون بمثابة المعلم أو المربى الأكثر سرعة . ففى كل يوم من حياتهم يصطدمون بوقائع الاستغلال الأوربى . ومما يدعو للسخرية أن عدم وجود شركات أفريقية كبيرة — وتلك نتيجة طبيعية للقهر الاستعمارى — يدفع العمال الأفريقيين فى اتجاه معادٍ للإمبريالية . فالاحتكارات الأوربية هى التى تدفع لهم أجور الجوع ، وهى التى تقاوم مطالبهم بحياة أفضل . والحكام الأوربيون هم الذين يوجهون إليهم كل يوم صنوف المهانة والإذلال بألف طريقة وطريقة . وموظفو الحكومات والمستشارون الأوربيون هم الذين يساندون المستخدمين ضد العمال ونقاباتهم . وعندما يخوض العمال إضراباً ضد ظروفهم المشينة ، تكون الصحف التى يصدرها الأوربيون أول من يشوه قضيتهم ، ويكون

رجال الشرطة الأوربيون والقوات الأوربية هم الذين يطلقون النار على المضربين ، ويلقون القبض على زعمائهم . والحراس الأوربيون هم الذين يسيطرون على السجون ، وإذا ما واتى العامل المقبوض عليه قدر كاف من الحظ وقدم للمحاكمة ، كان من يصدر عليه الحكم قاض أوربي . وهكذا عرفت سياسات الاستقلال الوطني طريقها إلى أدمغة العمال الأفريقيين بحكم خبرتهم اليومية ، فلم يعد بإمكانهم تجنب هذه السياسات . إن أجور الجوع ، والإذلال القومي ، وهراوات الشرطة ، والرصاص ، والسجون —تلك هي الخبرة الشائعة بالنسبة لأعداد هائلة من العمال الذين سرعان ما يدركون بالضرورة أنه لا يمكن تحقيق أيّ تغيير جوهري في حياتهم ، أيّ تقدم اجتماعي واقتصادي ، دون حدوث تغيير سياسي ، وأن جوهر هذا التغيير السياسي لا يمكن أن يكون شيئا آخر غير التحرر الوطني وإنهاء حكم السادة البيض .

وفي أفريقيا ، حيث ذهبت أعداد كبيرة جداً للعمل في وقت أو آخر ، وحيث يعبر العمال الباحثون عن العمل الحدود مرات كثيرة ، أصبح العمل المهاجر بمثابة خميرة تولّد لا مجرد الاستياء فقط ، وإنما تولد أيضاً فهماً يزداد عمقا ومدى بصورة دائمة . وتنتشر على نطاق واسع المعرفة والخبرة والإصرار . وتنمو الوحدة بسرعة ، ومن هذا الغضب المتزايد ، هذا السخط المرير الذى يعم الجميع ، ينشأ تضامن من نوع جديد — تضامن طبقي يتلاحم مع مشاعر قوية من الروابط الوطنية المشتركة : « نحن جميعا أفريقيون ذوو مصالح مشتركة . نحن نعاني الاستغلال نفسه ، والبؤس نفسه . نحن نواجه العدو نفسه ، وهو الإمبريالية ، ونسعى إلى الأهداف نفسها — التحرر ، والاستقلال الوطني ، والمستوى المعيشي المعقول ، والاحترام لأنفسنا ولشخصيتنا كأفريقيين يطالبون بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الشعوب الأخرى » .

إن خبرة الطبقة العاملة الأفريقية ، ونمو فهمها وتنظيماتها ، والنضال العظيم الذى شنته ، كانت كلها بمعنى واقعي للغاية بشائر الحركات الوطنية الراهنة التي تكتسح القارة . فالعمال الأفريقيون قبل كل شيء ، بإضراباتهم ومظاهراتهم العظيمة ، هم الذين كشفوا للأفريقيين جميعاً نظام الاستغلال

الإمبريالى الذى يعيشون فى ظله ، وألهموا وشجعوا الشعب بأسره بإصرارهم ونكرانهم الذات ، وهزوا صرح الإمبريالية كله بضرباتهم المتكررة ضد قاهريهم . لقد زود نضال العمال الشعب بأسره بخبرات هائلة . لقد كشفوا عن الطابع الحقيقى للنظام الاستعمارى، ماهيته ، ماهو على استعداد لأن يفعله، قوته وضعفه . وفى مقدمة كل شىء أوضحت خبرات المعارك التى خاضها العمال ما ينبغى عمله إذا ما تعين القضاء على الاستعمار .

البورجوازية الأفريقية

إن النضال الذى هز القارة الأفريقية فى السنوات العشر الماضية – والذى سيهزها بدرجة أكثر عنفا فى السنوات العشر التالية – ليس نضالا پروليتاريا محضاً ، برغم الأهمية الكبيرة التى تشكلها مشاركة العمال فيه . إنه كما أشرنا فيما سبق حركات وطنية ،حركات اشتركت فيها الشعوب بأسرها،لاتستهدف المصالح الخاصة لطبقة أو فئة ، وإنما تطلع الجميع المشترك نحو إنهاء الحكم الإمبريالى ، وتدمير النظام الاستعمارى ، وتمهيد الطريق أمام التطور الوطنى فى جميع المناطق .

وتلعب البورجوازية الأفريقية دورا هاماً فى هذه الحركات . وإنها لحقيقة بطبيعة الحال أن البورجوازية القومية ما زالت ضعيفة عددياً فى معظم المناطق الأفريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى ، وأنها لا تشكل من الناحية الاقتصادية قوة كبيرة . والمجالات الرئيسية لهذه البورجوازية هى الزراعة والتجارة ، وإلى حد ما النقل ؛ بيد أنها كبورجوازية صناعية ما زالت بصورة طبيعية فى مرحلة جنينية ، وذلك لأن التطور الصناعى فى أفريقيا ، كما رأينا فيما سبق ، تعرقله الإمبريالية فى كل مكان ، وحتى عندما يحدث مثل هذا التطور يكاد أن يكون كلية فى أيدى الاحتكارات الأجنبية .

إن الطبقة الرأسمالية الأفريقية الصغيرة ، ولو أنها تسير فى طريق النمو ، لا يمكن إلا أن تجد نفسها بصورة دائمة فى خلاف مع النظام الاستعمارى. وهى كطبقة رأسمالية تعنى بصورة طبيعية بالربح . وهى لكى تحقق الربح

تحتاج إلى السيطرة على سوقها المحلية الخاصة ، وتحتاج أيضا إلى تحقيق توسع كبير فى تلك السوق . كما تتطلب بدرجة لا تقل أهمية إقامة صناعتها الخاصة كى تنتج السلع اللازمة لتزويد تلك السوق . بيد أنها فى أى مكان تولى وجهها إليه تجد الإمبريالية تقبض بين أيديها على مصائر الأمور ،وتسيطر على السوق، وتمتلك المواد الأولية التى تنهبها من البلاد ، وتشحن إلى الداخل السلع المصنوعة التى تغرق بها السوق المحلية وتحتكرها . وحتى عندما يمتلك الأفريقى المواد الأولية ، مثل المحصولات النقدية (لأنهم نادراً ما يمتلكون المعادن) ، يجدون أنفسهم فى ظروف غير مواتية للغاية ، لأن الاحتكارات الإمبريالية ، التى تتحكم فى السوق العالمية ، ترغم الزارعين الأفريقيين على بيع محصولاتهم بثمن منخفض ، على حين يدفعون ثمنا مرتفعاً مقابل السلع المصنوعة التى يحتاجون إلى شرائها .

وتوضح الأرقام الأخيرة (١) أن ٨٥ ٪ من كل تجارة الوارد فى غانا فى أيدى منشآت أوربية (بريطانية أساسا) ، وأن ١٠٪ أخرى فى أيدى أسيويين (هنود وسوريين ولبنانيين) ، وأنه لا يوجد فى أيدى أبناء غانا سوى الخمسة فى المائة الباقية . وهكذا فى مجال التجارة ، وهو مجال رئيسى للمساعى الرأسمالية الأفريقية ونقطة بدء لاستمرار نموها كطبقة ، لا يستطيع المشروع الأفريقى أن يفلت من واقع السيطرة الاحتكارية الغربية . ومنذ وقت قريب قام وفد من رجال الأعمال المحليين فى نيجيريا الشمالية بزيارة وزير التجارة بحكومة هذا الإقليم ، مطالبين بأن تمنع الحكومة المنشآت الأجنبية من الاشتغال بتجارة التجزئة فى الأسواق المحلية والقرى . ومثل هذه التعبيرات عن النزاع بين الإمبريالية والرأسماليين الأفريقيين تحدث بصورة دائمة .

بيد أن الإمبرياليين لا يقيلون نمو الرأسمالية الأفريقية من خلال سيطرتهم على التجارة فى داخل المدن الأفريقية فقط ، إذ أنهم يستطيعون عن طريق سيطرتهم على الأسواق العالمية التلاعب بالأثمان بطريقة تعود بأسوأ النتائج

---

(١) Report of the United Kingdom Trade and Industrial Mission to Ghana, 1959 .

على المناطق الأفريقية . فالمناطق الأفريقية ، إذ ترغم على أن « تبيع بثمن رخيص وتشترى بثمن غال » ، تُسلَب منها كل عام ملايين الجنيهات من خلال هذا التبادل غير المتكافئ . وهذه السرقة المكشوفة – التى يشار إليها فى بلاغة « بنسب المبادلة غير الملائمة » – تمكن الاحتكارات الغربية من تحقيق أرباح ضخمة ، كما تعد سبباً جذرياً للفقر الأفريقى . ويصبح فقر الشعوب الأفريقية نفسه شاغلا آخر للبورجوازية الأفريقية ، لأن القوة الشرائية التى يصل انخفاضها إلى قرار سحيق تقيد بدرجة قاسية السوق التى يريد المنتجون الأفريقيون توسيعها .

وكما يصطدم المنتج الأفريقى والتاجر الأفريقى بالاحتكارات الإمبريالية والنظام الاستعمارى فى داخل مجال التجارة ، يوجد أيضاً فى مجال الإنتاج ، وبخاصة الإنتاج الصناعى ، النزاع نفسه .

وقد أكد سيكوتورى ، وهو يشرح كيف كانت غينيا تستغل على أيدى الإمبريالية ، أن النظام الاستعمارى لم يكن معنياً فقط بالمواد الأولية .

« ..... إنه كان يعنى حتى بدرجة أكبر بأن يحتفظ لنفسه بالحق المطلق فى بيع المنتجات المصنوعة . **وتبعا لذلك كان يعارض كل محاولات التصنيع** . ويمكننا أن نعد قائمة بكل الصناعات التحويلية الموجودة بالبلاد فى ظل الحكم الاستعمارى ، ونقارن إنتاجها من السلع المصنوعة باحتياجات السكان ، وسنرى بوضوح أنه لا يوجد مقياس مشترك بين العرض والطلب . وفى هذا المجال احتفظ النظام الاستعمارى لنفسه بامتيازات سوق البضائع الاستهلاكية فى البلاد المستعمرة ، بل باحتكاره هذه السوق تقريباً . » [1] (التشديد من عندنا – ج . و .)

وحتى فى منطقة مثل نيجريا ، أكبر دولة أفريقية بسكانها الذين يبلغون خمسة وثلاثين مليوناً ، وبورجوازيتها القومية القوية نسبياً ، والتى ستحصل

(١) سيكوتورى : «Towards Full Re-Africanisation» ، خطاب فى مؤتمر «الحزب الديمقراطى الغينى» ، كوناكرى ، ١٤ سبتمبر ١٩٥٩ ، (Présence Africaine ، ص ٣–٤٤ ، باريس ، ١٩٥٩ .)

على استقلالها عما قريب ، كانت محاولات رأس المال الأفريقي للنمو تصطدم بالمعوقات من جانب الشركات البريطانية التي تحتفظ باحتكار راسخ في معظم مجالات النشاط الاقتصادي . وتجد هذه الشركات عوناً كبيراً من خلال السيطرة على نطاق الجهاز الحكومي كله ، التي يتمتع بها الموظفون البريطانيون ، الذين يقال عنهم دائماً في نيجيريا إنهم يحابون مثل هذه الشركات .

وقد كان الشحن البحري من أسباب النزاع الحديثة . فقد أسست نيجيريا « الخطوط النيجيرية الوطنيــة للشحن البحري » Nigerian National Shipping Line ، بيد أن هذه الشركة انضمت إلى « خطوط مؤتمر أفريقيا الغربية » West Africa Conference Lines التي يسيطر عليها البريطانيون ، وهو إجراء سبب كثيراً من السخط والاستياء في داخل البلاد . قالت **وست افريكان بايلوت** ، وهي توجه النقد إلى هذا الوضع : (١) .

« لقد أسأنا اختيار الشركاء لخطوطنا الملاحية .... وذلك لأسباب ينبغي أن تكون واضحة للجميع . فطيلة عشر سنوات كُنّا نئن ونصيح فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله خطوط المؤتمر على اقتصاد بلادنا . وقد قلنا بالفعل إن احتكارها للنقل البحري عبر المحيطات ، وكذلك للناتج الحكومي ، كان ضاراً بمصالحنا . »

وقد أعلنت هذه الصحيفة أن « الخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحري » بانضمامها إلى « خطوط مؤتمر أفريقيا الغربية » سمحت لنفسها « بأن يقودها الموظفون البريطانيون من أنفها » .

وقد زعمت صحيفة أخرى (٢) تصدر في لاجوس ، وهي تتهم شركات الشحن البريطانية التي تدير خطوط المؤتمر بإقامة احتكار على الشحن البحري النيجيري ، بأن هذه الشركات قد استفادت من نفوذها على الموظفين البريطانيين في الحكومة الاتحادية لتحقيق أغراضها . وسرعان ما وجد هذا

---

(١) « وست أفريكان بايلوت » ، عدد ٢٧ إبريل ١٩٥٩ .

(٢) « ديلي سيرفيس » ، عدد ٢٩ إبريل ١٩٥٩ .

الاتهام سنداً قوياً فى الأحداث التى صاحبت استقالة مستر ج . ه . د : سنجلتون ، الذى كان على رأس وزارة النقل النيجيرية وقت توقيع الاتفاقية بين الخطوط النيجيرية للشحن البحرى وشركات الشحن البحرى البريطانية . وزعمت **وست أفريكان بايلوت** (١) أن مستر سنجلتون عاد إلى لندن فى ١٠ مايو ١٩٥٩ بمنحة تقاعد قدرها ثمانية آلاف جنيه استرليني — ثم حصل على وظيفة فى مكتب لندن «للخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحرى». ويمكن تقدير مدى الأضرار التى لحقت بالمصالح النيجيرية نتيجة لاتفاقية الشحن البحرى هذه من البيان (٢) الذى جاء به أن النصيب النيجيرى فى أرباح «خطوط المؤتمر» سيكون ٢ ٪ فقط . ولذا يكون وصف **ديلى سيرفيس** للاتفاقية بأنها «مشاركة الذئب والحمل» وصفاً مفهوماً تماماً .

ووجه نقد مماثل فيما يتعلق بقرار الحكومة النيجيرية بشأن استخدام زيت الديزل فى «شركة كهرباء نيجيريا» Electricity Corporation of Nigeria و «شركة السكك الحديدية» Raiway Corporation بدلا من الفحم المنتج محلياً . ويقال إن ذلك قد تم أيضاً محاباة للمصالح الأجنبية على حساب التنمية الاقتصادية فى نيجيريا . وكان يوجه نقد دائم فى نيجيريا فيما يتعلق باتجاه الحكومة إلى توقيع عقود مع المنشآت البريطانية بدلا من المنشآت المحلية ، كما حدث على سبيل المثال فى طلبيات الملابس الخاصة بالجنود .

وقد زعمت **وست أفريكان بايلوت** (٣) أن رئيس إحدى الإدارات التى بتّ فى عقد قيمته مليونان من الجنيهات لإحدى الشركات قد يجد نفسه بعد التقاعد مديرا للمنشأة المستفيدة من العقد ، أو واحداً من كبار موظفيها . كما جاء بهذه الجريدة أن مالا يقل عن عشرة موظفين سابقين كانت لهم مصالح فى الشركات الخاصة التى كان لإداراتهم تعاملات معها فى خلال مدة خدمتهم ، أو كانوا على علاقات مباشرة مع هذه الشركات عن طريق الاستخدام :

(١) «وست أفريكان» پايلوت ، عدد ٢١ مايو ١٩٥٩ .
(٢) «ديلى سيرڤيس» ، عدد ٣١ يوليه ١٩٥٩ .
(٣) «وست أفريكا پايلوت» ، عدد ٢١ مايو ١٩٥٩ .

وهذا هو أحد الأسباب الذى جعل من أفرقة الإدارات الحكومية مطلباً حاداً وملحاً على نطاق أفريقيا كلها ، حتى فى تلك البلاد التى حصلت بالفعل على استقلالها السياسى .

وهكذا يلقى النظام الاستعمارى ثقله بعنف على كاهل الرأسماليين الأفريقيين الذين كانوا يرغمون نتيجة لذلك على رفع راية الاستقلال الوطنى من أجل دعم أهدافهم الطبقية الخاصة وتنمية الاقتصاد القومى .

بيد أن الطبقة الرأسمالية الأفريقية ، على الرغم من أن النظام الاستعمارى يقيد نشاطها ويضيق عليها الخناق ، قد أصبحت مع ذلك أكثر قوة ، وبخاصة فى فترة ما بعد الحرب . ففى نيجيريا على سبيل المثال توجد بأيدى المنظمين الأفريقيين ، بالإضافة إلى الزراعة والتجارة والبنوك، حصة من النقل بالطرق، ولو أنها حصة صغيرة . (وينطبق ذلك من قبيل المصادفة على غانا أيضاً .) إن منشآت النقل الأجنبية فى نيجيريا ما زالت تسيطر على مجال شحن البضائع ، الذى يخدم كلاً من احتياجات الاستيراد والتصدير ، بيد أن المنشآت الأفريقية تسيطر على نقل الركاب وعلى النقل الداخلى للبضائع بوساطة السيارات (١) . ويقول هوكنز إنه على الرغم من المنافسة الأجنبية « أكد الرأسمالى (الأفريقى) وجوده ، وبخاصة فى مجال النقل بالطرق ، وكذلك فى تجارة التجزئة والتشييد والمقاولات » . (٢) ويوضح هوكنز كيف وفرت الخطوات التى اتخذت فى اتجاه الاستقلال فرصاً جديدة للمشروعات الأفريقية، « التى نمت حجماً وعدداً » . وقد أخذ عدد من الصناعات الخفيفة فى النمو والتطور ، ومن بينها كسوة الإطارات بالمطاط (٣) ، وتشغيل الأخشاب ، وتوريد مواد البناء ، والطباعة « التى برز فيها عدد من الأفريقيين » .

ويعد نمو البورجوازية الأفريقية واضحاً أيضاً بشكل خاص فى غانا بطبيعة

---

(١) ا. ك. هوكنز : Road Transport in Nigeria ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) Tyre-retreading : والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» — المترجم .

الحال ، وكذلك فى مناطق معينة من أفريقيا الغربية الفرنسية ، وبخاصة ساحل العاج . وهذا النمو ملحوظ أيضاً فى أوغندا ، وبدرجة أقل إلى حد ما فى كينيا وتنجانيقا ، حيث ينبغى على المرء ألا يتجاهل أثر مخططات تدعيم الأرض فى هذه المناطق ، وهى المخططات التى سمحت بظهور فئة من الزارعين الأفريقيين لها حرية تملك الأرض ،وتزرع البن وغيره من المحصولات النقدية . وفى الكنغو البلچيكى واتحاد جنوب أفريقيا واتحاد وسط أفريقيا ، كان من الصعب للغاية ظهور طبقة رأسمالية أفريقية . ومع ذلك فحتى فى هذه المناطق ظهرت مشروعات أفريقية على الرغم من التقييدات السياسية والقانونية . يقول هوكنز (١) : « فى اتحاد جنوب أفريقيا على سبيل المثال أصبحت منشآت النقل المملوكة للأفريقيين على درجة من الاستقرار تستطيع معها أن تخدم السوق التى خلقها تطور المناطق الحضرية الأفريقية » .

ومع ذلك تعد البورچوازية الأفريقية بشكل عام قوة ضعيفة فى مواجهة الإمبريالية ، وبخاصة فى أفريقيا الشرقية واتحاد وسط أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا .

ولكنها على الرغم من ضعفها تشكل قوة دخلت الحلبة السياسية ، وشرعت تقوم بدورها فى الحركة الوطنية . والحقيقة أنها فى مناطق كثيرة تقوم بدور قيادى ، وتمارس تأثيراً سياسياً يفوق قوتها العددية أو الاقتصادية . وحتى فى المناطق التى تكون البورچوازية الأفريقية فيها هى أضعف الفئات ، والتى تتجه الحركات فيها إلى أن تكون تحت قيادة الأطباء أو المعلمين أو المحامين، تعكس هذه الأقسام المهنية والبورچوازية الصغيرة وجهات النظر والتطلعات الطبقية لبورچوازية قومية مُدّعية ، بدرجة أكبر بكثير مما تعكس وجهات نظر وتطلعات العمال والفلاحين الذين يشكلون أغلبيـــة الحركة الوطنية وقوتها الرئيسية .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

إن تأثير البورجوازية القومية على الحركة بأسرها ، بما فى ذلك تأثيرها على الطبقة العاملة والحركة النقابية ، ينشأ جزئياً من حقيقة أن الحكام الإمبرياليين يقدمون لهذه الطبقة قدراً معيناً من التشجيع ، بأمل أن تكون أكثر مستعدداً للمهادنة ، كما ينشأ جزئياً نتيجة للمرحلة التى وصلت إليها حركة الطبقة العاملة الأفريقية ، التى لا تستطيع بعد أن تقيم حزبها السياسى الخاص ، ولا أن تخلق على نطاق واسع نظرة طبقية واضحة ومحددة وناضجة ، متميزة عن النظرة التى تعد معادية للإمبريالية فقط .

الانتلجنسيا الأفريقية

وقد شاهدت فترة ما بعـــد الحرب أيضاً زيادة فى عدد المثقفين الأفريقيين . فقد قام الأفريقيون بجهود بطوليه لتوفير التعليم لأنفسهم ، بل كانوا يقيمون مدارسهم الخاصة لسد النقص المرعب فى التعليم الرسمى الذى يقدم للأفريقيين . وكم من أم أفريقية كدحت كالرقيق من الصباح إلى المساء ، فى أداء أعمال منزلية ، وغسل الملابس ، وصنع وبيع بعض المشروبات المحلية بالإضافة إلى ذلك ، كل هذا كى تكسب شيئاً من النقود توفر به لابن لديها قدراً من التعليم . وقد وصف إيزاقييل مفاليله بطريقة زاخرة بالحيوية مثيرة للمشاعر ، فى كتابه Down Second Avenue ، شيئاً مما تنطوى عليـــه تلك المواقف من تضحيات تدمى القلوب . فقد عمل قوامى نكروما بغسل الأطباق فى الولايات المتحدة كى يستطيع إتمام تعليمه . وسار دكتور هاستنجز باندا مئات الأميال ، عندما كان شاباً ، من وطنه نياسالاند ، سعياً وراء التعليم فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وبعد ذلك وراء استكمال تعليمه فيما وراء البحار . وكم من زعيم أفريقى يمكنه أن يروى قصصاً مماثلة .

وفى السنوات العشرين الماضية تأسست منظمات ثقافية وصدرت صحف وطنية . كما أنشىء عدد من معاهد التعليم العالى فى عدد من المناطق الأفريقية ، وأسفر ذلك بدوره عن زيادة عدد المثقفين الأفريقيين على الرغم من أنه فيما يتعلق بالممتلكات البريطانية ، أو الممتلكات التى كانت تابعة لبريطانيا ، من الملاحظ

أن أعظم تقدم فى هذا المجال قد تحقق فى غانا ونيجيريا ، حيث انتقل قدر أكبر من الإشراف على مثل هذه الأمور إلى أيدى الأفريقيين أنفسهم .

وكان من المحتم بطبيعة الحال أن يلعب الإمبرنيون دوراً معينا فى إقامة التعليم العالى ، بأمل تشجيع قطاع من الأفريقيين المتعلمين « المسئولين » ، الذين يمكن أن يضطلعوا بدور الحلفاء السياسيين . بيد أن هذا التعليم كان لحفنة قليلة فقط — وكان هدفه إنتاج مجرد صورة فوتوغرافية لأصل أوربى ، بدلا من المساعدة على التقدم الثقافى للأفريقيين أنفسهم .

وقد أجاد سيكوتورى شرح معضــلة المثقف الأفريقى الذى نشأته الإمبريالية وعلمته بطريقه رسمت تفاصيلها عن عمد لفصله عن حضارته وعن شعبه .

« إن التعليم الذى أعطونا إياه لم يكن يتجه فقط إلى تمثلنا ، وإذابة شخصيتنا ، وإضفاء الطابع الغربى علينا ، وإلى أن يقدم لنا مدنيتنا ، حضارتنا ، نظراتنا الخاصة الاجتماعية والفلسفية ، باختصار انسانيتنا ، كتعبير عن الهمجية ، ومجرد بدائية نصف واعية ، من أجل أن يخلق فينا المركبات المضاعفة التى تنتهى بنا إلى أن نصبح فرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم ، وإنما يوجد إلى جانب هذه الظواهر ، فى المجال الملموس لموقف هذه الصفوة المثقفة ، سلسلة مزايا وضمانات تعد أموراً غريبة تماما عن حياة أغلبية الشعب الأفريقى ، وشكلت بالمقارنة بظروف الشعب الأفريقى ظروفا تفضيلية . » (١)

وأكد إيزاقييل مفاليله أيضا ، فى مقاله العميق عن الإنتلجنسيا الأفريقية (٢) ، أنه فى مستعمرات أفريقيا « كان لدى الإدارة البريطانية طريقة واثقة لمنح مثل هذه المعاملة الخاصة للأفريقى المتعلم ، بحيث تفصل ما بينه وبين الجماهير » .

بيد أنه فى مقابل هذا الاتجاه ، لاحظ مفاليله الاتجاه المعاكس له ،

(١) سيكوتورى : «Towards Full Re-Africanisation» ، المرجع السابق ، ص ٩—١٠ .

(٢) إيزاقييل مفاليله : «The Dilemma of the African Elite» ، فى « تونتييث سنشرى » ، عدد أبريل ١٩٥٩ ، ص ١٩—٣٥ .

وهو التطابق التدريجي بين المثقف الأفريقي (وبخاصة فى تلك المناطق الواقعة فى جنوب ووسط أفريقيا ، حيث توجد سيطرة المستوطنين البيض المقترنة بأقصى درجات التمييز العنصرى) وبين الجماهير الأفريقية والنضال من أجل الاستقلال الوطنى والتقدم القومى :

« ينظر الأفريقى المتنور من حوله ، ويدرك بقدر مالديه من حساسية معنى وضعه بالنسبة للجماهير . وهو ينهمك فى ممارسات ثقافية وحضارية معينة كى يكيّف نفسه ، ويزيل أية عقبات تنال من كرامته . وعند نقطة معينة يندمج الدافع الاقتصادى المجرد للحياة فى الدافعين السياسى والحضارى .

« ذلك هو الطريق الذى يقطعه الأفريقى المتعلم فى الجزء الجنوبى من أفريقيا ، وفى كينيا ، حيث تتماثل مشكلات التعايش بين السود والبيض فى معظم الحالات . وهنا يلقى المقاومة من جانب مجموعة الأقلية التى حصّنت نفسها اقتصادياً وسياسياً ، والتى لا تطيق فكرة المنافسة مع أغلبية من السود . فهو يشكل تهديداً لها . إنه يتعرض للتنكيل أو الإبعاد ، أو يفرض عليه الحظر ، أو تحدد إقامته فى بلدته . وهو فى حالات كثيرة يتخلى عن النضال تاركا إيّاه لآخرين أصلب وأشد عوداً . »

ومع ذلك ، فبالنسبة لكل من تخلى عن النضال ، يوجد آخرون يحلون محله . وذلك لأن الاستعمار ، بطريقته الخاصة ، يضغط على المثقف الأفريقى بالقدر نفسه من العنف الذى يضغط به على العامل والفلاح ، وعلى الزارع الأفريقى والرأسمالى الأفريقى . وكما قال مفاليله عن حق ، « إن المستوطن الأبيض يخشى الأفريقى المتعلم ويقاومه ، ويبتعد عن طريقه لإذلاله والحط من شأنه ، ولينكر عليه الأشياء التى جعله التعليم يتطلع إليها ، وللنزول بمستواه من الناحية الاقتصادية إلى ما هو أقل من مستوى الرجل الأمّى ، ومن الناحية السياسية إلى المستوى نفسه . وهكذا فى جماعة متعددة العناصر لا يستطيع الرجل الأسود أن يتخذ له مهنة كصانع مدرَّب أو طبيب أسنان أو صيدلى ؛ لأنه لا القانون ولا النقابات البيضاء تسمح بذلك ....

... فالطبيب لا يسمح له بفحص مرضى بيض فى أىّ مستشفى ، والموظف الحاصل على شهادة المتريكوليش أو على شهادة تجارية ما يصبح ساعيا عاديا . وفى أفضل الأحوال يعطى ورقة ودفتر ملحوظات لإمساك حساب المخزون فى مستودع للبيع بالجملة . »

ويقول مفاليله إن المثقف الأفريقى ، أو المهنى الأفريقى ، يتحول فى مثل تلك الظروف « إلى وضع الدمية » ، ويحرم « حتى من الاحتجاج على القيود المهنية المفروضة عليه » .

إن صنوف الإهانة والتحقير والازدراء وإهدار الآدمية التى يتعرض لها المثقفون الأفريقيون كل يوم لا يمكن إلا أن يكون لها دورها فى حملهم على الانغماس فى صراعات الشعب بأسره . فعندما جاء الأطباء البيض من روديسيا الجنوبية للعمل فى نياسالاند، وقت قيام الاتحاد ، أصروا على ألا يسمح للأطباء الأفريقيين بعد الآن بارتداء السترات (البلاطى) الطبية البيضاء مثلما كانوا يفعلون من قبل . إن الأفريقى المدرب ، الذى يحمل وراءه سنوات كثيرة من الخبرة ، كثيراً ما يرى رجلا أبيض ، حديث الخدمة عديم التجربة ، يسبقه كثيراً فى الدرجة الوظيفية ويتقاضى أضعاف مرتبه ؛ ولذا يعد النضال من أجل أفرقة الإدارات الحكومية فى غانا ونيجيريا والسودان - وفى مناطق أخرى فى القريب - قصة طويلة من قصص المقاومة العنيدة التى تبديها مصالح مقهورة معتدى عليها من أجل وضع حد لامتيازات البيض التى لا تقوم على أية اعتبارات سوى تلك المتعلقة بالتمييز العنصرى .

وقد جاء فى عريضة أرسلها « اتحاد الموظفين الفنيين بالمواصلات السلكية واللاسلكية » Telecommunications of Technical Officers' Union فى مايو ١٩٥٩ ، إلى وزارة المواصلات النيجيرية ، للشكوى من التأخير فى أفرقة الخدمة ، أنه من بين أربعة وعشرين خبيراً فنياً تم تعيينهم لم يكن يوجد سوى نيجيرى واحد ؛ ومن بين ثمانية وخمسين موظفاً فنياً عينوا لم يكن يوجد سوى ستة نيجيريين ، على الرغم من أنه كان يوجد عدد لا بأس

به من النيجيريين الذين لا تقل مؤهلاتهم ومدة تدريبهم وخبرتهم ، فى كل من لندن ولاجوس ، بأية حال عن تلك التى يتمتع بها الأوربيون فى هذه النواحى . وبالمثل زعمت ديلى سيرفيس ، التى تصدر فى لاجوس ، أن السبب البسيط للعدد المحدود من الوظائف ، الزائدة على العدد المقرر ، التى أعطيت للنيجيريين ، هو أن المشرفين على الإدارة كانوا يفسحون الطريق لترقية جميع الأوربيين قبل ترقية الأفريقيين (١) . إن النقد الذى يوجه فى نيجيريا ، ضد التأخير فى ترقية الأفريقيين إلى مختلف الوظائف ذات المسئولية ، قد أصبح أكثر صراحة فى عام ١٩٥٩ ، بحيث تشكلت لجنة لتقصى المسألة برمتها . وقد أكد تقرير هذه اللجنة ، الذى أعلن أنه « إلى أن تنعكس الطبيعة الوطنية للحكومة بصدق فى الخدمة العامة ، سيظل الاستقلال محدود المغزى بدرجة كبيرة » ، أن آراء النقاد سليمة تماماً .

وهكذا يكون المثقف الأفريقى واقعاً تحت وطأة تأثيرين متعارضين . فمن ناحية يحاول الإمبرياليون إغراءه وإغواءه بمنحة بعض الامتيازات المحدودة ، وقتل كبريائه الوطنى وإخلاصه للوطن من خلال عملية خبيثة متعمدة قوامها القضاء على طابعه الأفريقى وصبغه بالصبغة الغربية . ومن الناحية الأخرى ، فبسبب تلهف الإمبريالية على أن تحتفظ بين يديها بكل الخيوط الرئيسية ، وبسبب رغبة المستوطنين البيض فى الاستئثار بكل الوظائف والمهن الممتازة ، يجد الأفريقى مطامحه ، سواء بالنسبة لنفسه أو بالنسبة لشعبه بأسره ، تتعرض بصورة دائمة للمقاومة والإحباط . وهكذا يدرك أنه لا مصالحه الشخصية ، ولا مصالح الفئة التى ينتمى إليها ، ولا حضارة شعبه بأسرها ، يمكن أن تخطو إلى الأمام ما دام الاستعمار والحكم الإمبريالى جاثمين على صدر بلاده . والطبيعة المزدوجة الواقعة على المثقف الأفريقى — أن يحصل على امتيازات تضعه فى مرتبة أعلى بالنسبة لباقى شعبه ، ومع ذلك يكون خاضعاً للحكام الأوربيين — هى التى تفسر مظاهر الحيرة والتردد وعدم الحسم ،

---

(١) « ديلى سيرفيس » ، ٧ أغسطس ١٩٥٩ .

بل التحولات المفاجئة من موقف متطرف إلى آخر ، التى كثيراً ما تميّز دورهم فى الحركة الوطنية . ومع ذلك فإن تأثيرهم هام للغاية ، ولا يوجد حزب سياسى وطنى واحد ، من أحزاب الشعب الأفريقى ، فى أية منطقة بأفريقيا ، لا يلعب فيه المثقفون دوراً بالغ الدلالة ، إن لم يكن دوراً قائداً .

وما على المرء إلا أن يتذكر أسماء بعض الشخصيات الوطنية البارزة فى أفريقيا — دكتور نكروما ، دكتور باندا ، دكتور تشيروا(١) ، دكتور كيانو (٢) ، دكتور مومى (٣) ، چوليوس نيريرى ، چوموكينياتا ، كينيث كاوندا ، ليوبولد سنجور ، جابرييل داربوسييه(٤) ، وهلم جرا — كى يلمس مدى أهمية هذه المشاركة .

وهكذا نجد أن العمال والرأسماليين والمثقفين قد انجذبوا جميعاً إلى حركة التحرر الأفريقية فى العقود القليلة الماضية ، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

الأزمة الزراعية

وماذا عن الأفريقى الذى يعيش فى الريف ، والفلاح المعدم الذى يتوق إلى الأرض ، وزارع المحصولات النقدية ؟ فهؤلاء يشكلون أغلبية الشعب الأفريقى . وقد وجهت إليهم الإمبريالية فى خلال الأعوام الستين الماضية ، كما رأينا من قبل ، ضربات مدمرة . وتعيش أجزاء كبيرة من الريف الأفريقى فى خراب . فالقرى والمعازل يقطنها إلى حد كبير النساء والأطفال والمسنون . وينتشر تآكل التربة باعتباره مرضاً بشعاً ، ويتدهور الفلاح الأفريقى ، فوق أرضه التى تتضاءل مساحتها ، إلى قرار من الفقر يتزايد عمقاً . ويصبح فقره باستمرار عقبة إضافية أمام تطوره الاقتصادى ، تمنعه من شراء المعدات أو البذور اللازمة لتحسين زراعته ، وتحرمه من إمكانيات تسميد أرضه

(١) Orton Edgar Chirwa : انظر ، ص ٥٢٣ — المترجم .
(٢) Dr. Julnis Gikonyo Kiano : انظر ، ص ٥٢٣ — المترجم .
(٣) Félix Roland Moumié : انظر ، ص ٥٢٥ — المترجم .
(٤) Gabriel Marie d'Arboussier : انظر ، ص ٥٢٦ — المترجم .

أو الاستفادة من مشروعات الرى ، وترغمه بصورة دورية على التخلى عن حقله البائس سعياً وراء العمل بأجر فى مناجم الأوربيين أو مزارعهم أو مشروعاتهم الحضرية .

إن الأزمة الزراعية الواسعة الانتشار فى أفريقيا ، والتى تعد نتيجة للحكم الاستعمارى ، قد أخفاها إلى حد ما نظام العمل المهاجر ، بقدر ما نجحت الهجرة عبر السنين فى أن تحجب عن العيان الأزمة الزراعية فى إيرلندا .

ومن النتائج التى ترتبت على ذلك أن الفلاحين الأفريقيين لم يقوموا بعد بلورهم كقوة سياسية واعية ومنظمة ومنفصلة فى الحركة الوطنية . ولم تحدث فى أفريقيا ثورات واسعة النطاق يدعمها الفلاحون ، كما حدث على سبيل المثال فيما بين الحربين العالميتين فى الصين وبورما والفلبين والهند الصينية وإندونيسيا ، ولو أنه كان هناك فى السنوات الثلاثين الأخيرة عدد من الإنفجارات المحلية التلقائية فى أفريقيا ، وغالباً ضد الضرائب وضد استيلاء المستوطنين الأوربيين على الأرض .

ان الفلاح الأفريقى قد قام بنضاله فى الأساس ضد الامبريالية فى المدن ، بوصفه عاملا مهاجرا .

وهكذا فإن الأسماء التى ارتبطت بتاريخ نضال أفريقيا ضد الاستعمار هى فى الأساس أسماء المراكز الحضرية أو مراكز التعدين — أكرا ، لاجوس ، إنوجو ، چوس ، چوهانسبرج ، ممبسة ، نيروبى ، دار السلام ، تنجا(١) ، وانكى ، حزام النحاس ، دوالا ، دكار ، كونكرى ، ليوپولدڤيل ، فريتون ، باثهرست (٢) . ولم يحدث منذ وقت قريب ، كما فى كينيا بعد حالة الطوارىء فى عام ١٩٥٢ (٣) ، وفى الكمرون الفرنسى فى السنوات القليلة الماضية (٤) ،

(١) Tanga : انظر ، ص ٥٧٣ — المترجم .

(٢) Bathurst : انظر ، ص ٥٧٣ — المترجم .

(٣) الإشارة هنا إلى حالة الطوارىء التى أعلنت فى كينيا فى أكتوبر ١٩٥٢ ، إثر اندلاع الثورة الفلاحية التى عرفت بثورة «الماوماو» . ومن المعروف أن هذه الثورة قد دارت أساسا حول مشكلة الأرض — المترجم .

(٤) انظر ، ص ٥٨٥ — المترجم .

وفى سيخوخونيلاند Sekhukhuneland وزيرست باتحاد جنوب أفريقيا ، وفى وسط أفريقيا ، أن اجتذب الأفريقى الريفى ، باعتباره فلاحاً ، بصورة مباشرة أكثر إلى النضال المعادى للإمبريالية .

وحتى الزارع الأفريقى الأفضل حالا ، الذى يزرع المحصولات النقدية من أجل التصدير ، يعيش فى خوف وعدم أمن دائمين ، وتسيطر على حياته الاحتكارات الإمبريالية الكبيرة التى تحدد الثمن الذى ستدفعه له مقابل محصولاته ، والثمن الذى ينبغى عليه أن يدفعه مقابل السلع المصنوعة التى يحتاج إليها .

كتب سيكوتورى (١) يقول : « إن المنشآت الاستعمارية قد انتهت إلى السيطرة على سوق بضائعنا . لقد نظمت المشتريات ؛ وحددت التقلبات فى الأثمان ؛ وتولت أمر المبيعات تماماً . فما إن تُنتج البضائع ، لايكون أمام الزارع الغينى من بديل سوى الخضوع لسادة السوق . »

وتواجه الصعوبة نفسها الزارعين الأفريقيين فى كل منطقة تخضع للحكم الإمبريالى . ففى أى اتجاه يستديرون نحوه يصطدمون بوقائع السيطرة البيضاء — فأفضل أراضيهم يأخذها المستوطنون البيض ، أو تمنح كامتيازات للاحتكارات الأوربية الكبيرة ، والقيود تفرض فيما يتعلق بما قد يزرعونه ، وبكيفية تسويقهم لمحصولاتهم ، وبالثمن الذى يحصلون عليه مقابلها ، والحق فى الحركة بحرية فوق الأرض التى ولدوا عليها ينكر عليهم — وبكل طريقة تقهرهم ظروف لافكاك لهم منها ، على حين تواصل الإمبريالية حكمها .

الرئيس بين نارين

وثمة افتراض لدى الكثيرين بأن كل رؤساء القبائل الأفريقيين يتخذون جانب الرجعية ، وبأنهم يمثلون قوى الإقطاع والقبلية ، وبأنهم لذلك يعادون النضال من أجل استقلال أفريقيا . إن كثيراً من الرؤساء يلعبون بالفعل مثل

---

(١) سيكوتورى : «Towards Full Re-Africanisation» ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

هذا الدور ، ولا يلعبه فقط الرؤساء الأقوياء نسبياً فى مناطق أفريقيا الغربية ، بل يلعبه أيضاً الرؤساء الأضعف الذين يكونون عادة مجرد موظفين معينين من قبل الحكومة . بيد أن نبذ كل الرؤساء الأفريقيين باعتبارهم عناصر رجعية يمكن أن يكون تشويها للحقيقة .

فمنذ البداية الأولى لمقاومة الأفريقيين للإمبريالية الأوروبية كان هناك ملوك ورؤساء قادوا شعوبهم فى معارضة الحكم الأجنبى . ومع ذلك لم يكن الدور التقدمى الذى لعبه كثير من الزعماء مقصوراً على المرحلة الأولى من مقاومة الغزو الإمبريالى وحدها . فطوال القرن العشرين كانت هناك أمثلة لرؤساء اتخذوا جانب شعوبهم ضد أعمال السلب أو إجراءات القمع التى ترتكبها السلطات ، وبخاصة فى حالة الدفاع عن الأرض أو مقاومة الضرائب : مثال ذلك أنه عندما قررت حكومة ناتال فى عام ١٩٠٥ فرض ضريبة الرءوس لأول مرة على قبائل الزولو (١) ، نشبت احتجاجات واسعة النطاق على الرغم من مشيئة الرئيس دينيزولو ، الذى « ضرب مثلا » بأن دفع جنيهاً استرلينياً قيمة الضرائب ، وناشد شعبه الذى سحقه الفقر أن يفعل الشىء نفسه . وعلى نقيض دينيزولو التجأ زعيم أقل وزناً ، يدعى بمباتا ، إلى الغابات مع بضعة آلاف من رجاله ، وأعلن تحديه للسلطات . وكانت إجابة الحكومة عليه هى إطلاق نيران المدافع السريعة ، وفى المذبحة التى ترتبت على ذلك قتل أربعة آلاف أفريقى ، من بينهم الرئيس بمباتا .

وبعد ذلك بسبع سنوات ولد حزب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » فى بلمفنتين (٢) ، وكان من بين مؤيديه الأوائل عدد من الرؤساء — ماما ،

(١) Zulu : انظر ، ص ٥٨٣ — المترجم .

(٢) «تشكل المؤتمر» الوطنى الأهلى» N.N.C. لجنوب أفريقيا (الذى اتخذ فيما بعد اسم «المؤتمر الوطنى الأفريقى» A.N.C.) فى مؤتمر عقد بمدينة بلمفنتين Bloemfontein ، فى ٨ يناير ١٩١٢ . وقد اختير چون ل. دوبى أول رئيس له ، وسول ت . بلانچى أول سكرتير عام له . وكان ذلك إثر تشكيل « المؤتمر الوطنى الأهلى لناتال » فى عام ١٩٠٤ ، و«المؤتمر الوطنى الأهلى للترنسفال» فى عام ١٩٠٧ . ومدينة بلمفنتين هى عاصمة ولاية أورانج الحرة بجنوب أفريقيا ، وتعد المركز =

سيزى ، مولما ، سيكوكيني ، وغيرهم . وكان ب . كا . إيزاكا ميمى ، الذى كان من الناحية الفعلية هو الذى دعا إلى اجتماع المؤتمر الأول لحزب «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ، يعتبر الرؤساء المبادرين الحقيقيين بتأسيس المؤتمر. وربما كان هذا الحكم ، من جانب إيزاكا ميمى ، شديد التعميم ، إذ إن القوى القائدة فى مؤتمر عام ١٩١٢ كانت فى الحقيقة من مثقفى الطبقة الوسطى . بيد أن ميمى مصيب بلاريب فى تأكيده للدور الهام الذى لعبه الزعماء فى تأسيس حزب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » .

وعلى الرغم من هذه الأمثلة يمكن أن يقال بشكل عام أنه بالنسبة للنصف الأول من هذا القرن كانت الإمبريالية قادرة على الاستفادة من مؤسسة الرؤساء لتحقيق أغراضها . وقد ثبت أن تطبيق الحكم غير المباشر ، مقترناً بعزل الرؤساء غير المرغوب فيهم ، وبمساندة الأسلحة الإمبريالية ، كان كافياً فى هذه الفترة للمحافظة على النظام الاستعمارى .

بيد أنه فى السنوات العشر الماضية كلما كانت الحركة من أجل الاستقلال الوطنى تزداد قوة ، وكلما كانت القضايا التى يجرى هذا النضال حولها تضغط بحدة أكثر ، كان الرؤساء فى عدد من الحالات يجدون أنفسهم وقد وضعوا فى مأزق حاد .

وفى كثير من المناطق لم يعد استخدام الرؤساء ، الذين تحولوا إلى موظفين بأجر يعملون كلمى تشارك فى قمع الشعب الأفريقى ، ممكناً إلى المدى الذى كان موجوداً من قبل . فالرئيس ا . لوتولى(١) ، الرئيس العام «للمؤتمر الوطنى الأفريقى» فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ليس سوى رئيس من الرؤساء فى اتحاد

= التجارى لجزء كبير من هذه الولاية ، كما تقيم صلات تجارية قوية مع ليزوتو . والمدينة بسبب موقعها المركزى كانت دائما مكانا مفضلا لعقد المؤتمرات على مختلف أنواعها ، من دينية واجتماعية وسياسية وتعليمية ، وربما كان ذلك هو سبب اختيارها لعقد المؤتمر التأسيسى «للمؤتمر الوطنى الأهلى» . (انظر ، ص ٤٣٥) — المترجم .

(١) Chief Albert John Lutuli : انظر ، ص ٥٢٧ — المترجم .

جنوب أفريقيا الذين اتخذوا موقفاً مماثلا فيما يتعلق بقضية النضال من أجل التحرر الوطنى ضد السيطرة البيضاء . وقد تعرض الرئيس لوتولى ، لقاء قيادته الشجاعة لحزب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، للهجوم والمضايقات بصفة مستمرة من جانب حكومة اتحاد جنوب أفريقيا . وتعرض للمصير نفسه الرئيس چيرمياماني ، الذى نفى إلى ڤرايبورج Vryburg فى يناير ١٩٥٦ ، لمعارضته لمخطط تعليم البانتو ، ولمخططات سلطات البانتو « للتحسين والرعى » . وبالمثل تم ترحيل كل من تواليمفينى چوبى ، وهو أحد أعضاء بيت تمبو الملكى ، والرئيس بانچيليزوى چوبى ، إلى مناطق نائية بعد أن هيا ضمن وفد من مناطق التمبو(١) إلى مقر إدارة شئون البانتو فى پريتوريا للاحتجاج على فرض سلطات البانتو على الترانسكى .

ويقول « الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا » (التانو) إنه لا يوجد فى تنجانيقا رئيس واحد الآن يؤيد الحكومة ؛ فكلهم من مؤيدى التانو . وفى كينيا يظل الرئيس كوانانچى (٢) ، الذى توفى أخيراً ، رمزاً باقياً لمعارضة الرؤساء للحكم البريطانى .

وفى نياسالاند أعرب كثير من الرؤساء مراراً عن استعدادهم لتأييد نضال شعبهم من أجل الاستقلال ، وبخاصة فى معارضته للاتحاد . وكان من الأمور التى تشير بوضوح إلى دورهم الهام تعيين الرئيس جومانى (٣) رئيساً

---

(١) انظر ، ص ٥٧٧ ، مادة « الثيمو » – المترجم .

(٢) Chief John Koinange : كان من أكبر زعماء قبائل الكيكويو بكينيا ، وأكثرهم مهابة واحتراما وتقديرا . كان رئيسا لمنطقة نچونو Njunnu بقسم كيامبو Kiambu بالقرب من نيروبى . وهو أب الزعيم الكينى المعروف مبييو (پيتر) كوانانچى ، Mbiyu (Peter) Koinange (انظر ، ص ٥٣٢) ، أحد مؤسسى « الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا » ، ووزير الدولة لشئون الجامعة الأفريقية بعد الاستقلال . وقد مات الرئيس كوانانچى فى المعتقل فى عام ١٩٥٩ ، إذ كان بين من ألقت السلطات القبض عليهم بعد إعلان حالة الطوارىء فى أكتوبر ١٩٥٢ ، فى أعقاب اندلاع الثورة الكينية المعروفة بحركة الماوماو . وسمحت السلطات قبيل وفاته لابنه مبييو ، الذى كان مقيما فى لندن فى أثناء فترة الطوارئ ، بالعودة إلى كينيا بصورة مؤقتة لزيارة أبيه فى المعتقل ، بعد أن عرف أن أيامه أصبحت معدودة – المترجم .

(٣) Chief Willard Gomani : انظر ، ص ٥٣٣ – المترجم .

« للمجلس الأعلى للعمل » ، وهو هيئة شكلت لتنسيق جهود نقابات العمال والمؤتمر (١) والفلاحين ضد الاتحاد . وقد ألقى القبض على الرئيس جومانى لدوره القيادى فى الحملة ، ولتوجيهه النصح لشعبه بالاشتراك فى العصيان المدنى ، ولكنه تمكن من الفرار إلى موزمبيق . وهناك قبضت عليه السلطات البرتغالية ، وأعادته إلى نياسالاند مقيداً فى الأغلال ، حيث عزل من الرئاسة ، ولم يمض وقت طويل حتى مات جومانى فى المنفى .

إن مأزق الرؤساء اليوم ، والموقف الذى يتخذه كثيرون منهم فى نياسالاند من النضال الوطنى لشعبهم ، يجدان تعبيراً طيباً عنهما فى رسالة شرح فيها الرئيس ممبلوا لكانياما تشيومى (٢) معارضته للاتحاد :

« إنى رئيس أعلى Paramount Chief لمائة وتسعين ألف نسمة ، فهل أنا من الغباء بحيث أؤيد الحكومة ، وأكون سعيداً بأن أرى شعبى يتعرض للإرهاب وطلقات الرصاص ! **هل يمكننى ان اكون رئيسا اعلى لأجساد ميتة ؟** » (٣) (التشديد من عندنا — ج . و .)

وتساعدنا مثل هذه الحجج على أن نفسر لما دعا « اتحاد رؤساء نياسالاند » ، فى اجتماع عقده فى عام ١٩٥٣ ، « جميع الرؤساء والشعب فى المحمية إلى تأييد المؤتمر والسعى إلى مشورته فى كل المسائل المتعلقة بتطور هذا البلد » . وفى رأى كلاتون — بروك (٤) أن « هذا التحالف بين الرؤساء والمؤتمر ما زال على قوته على الرغم من أنه لا يستطيع أن يكون دائماً تحالفاً صريحاً » . (٥)

---

(١) المقصود هنا « المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » ، الذى ظفر فى عام ١٩٥٣ بتأييد « اتحاد رؤساء نياسالاند » وبخاصة فى معارضته لقيام اتحاد وسط أفريقيا . وقد كان هذا التأييد عاملا هاما فى تزايد نفوذ المؤتمر بالبلاد . وقد حظر المؤتمر فى ٣ مارس ١٩٥٩ ، وهو اليوم نفسه الذى أعلنت فيه حالة الطوارىء ، وقام بدلا منه « حزب مؤتمر مالاوى » فى أول يوليه ١٩٥٩ . انظر ، ص ٤٥٥ — المترجم .

(٢) Murray William Kanyama Chiume : انظر ، ص ٥٣٤ — المترجم .

(٣) كلايد سانجر : Central African Emergency ، ص ٩ ، لندن ، ١٩٦٠ .

(٤) Guy Clutton-Brock : انظر ، ص ٥٣٥ — المترجم .

(٥) جوى كلاتون بروك : Dilemma in Nyasaland ، ص ٥٢ ، لندن ، ١٩٥٩ .

وفى روديسيا الشمالية اتخذ كثير من الرؤساء موقفاً مماثلا ، بل إنهم قدموا العون لعمال مناجم النحاس الأفريقيين عندما قاموا بإضرابهم . ولم يمض وقت طويل حتى اتخذت الحكومة إجراءات عنيفة ضد شعب بمبا (١) ، فوزعت اختصاصات إدارته ، وحدت من سلطـــة ونفوذ الرئيس الأعلى تشيتيموكولو (٢) ، بسبب «معارضته العنيدة ..... لفرض الاتحاد» (٣) .

كذلك لا تستطيع الحكومة فى روديسيا الجنوبية أن تعتمد على التأييد الكامل من جانب الرؤساء . مثال لك أنه لما عادت «كتائب الرماة الأفريقية الملكية » Royal African Rifles » إلى سولزبرى ، بعد انتهاء مدة خدمتها فى خلال الحرب العالمية الثانية ، أقيم موكب فى خلال الشوارع ابتهاجاً بعودتها ، وانتهى الموكب باجتماع عقد بالمدينة تحدث فيه الرئيس نياندرو(٤) رئيس معزل تشيبيتا (٥) ، وبدلا من أن يلقى نياندرو بالملاحظات التافهة المعتادة فى مثل هذه المناسبات ، وجه صدمة قاسية إلى حكام بلاده البيض ، عندما بادرهم بالسؤال المحرج التالى : «لقد أخذتم أولادنا ليلقوا حتفهم . فماذا حصلنا عليه فى مقابل ذلك ؟ » .

ولم تكد تمضى ستة أشهر على توجيه هذا السؤال المحدد الثاقب ، وإن كان عادلا تماماً ، حتى عزلت حكومة روديسيا الجنوبية الرئيس نياندرو من منصبه كرئيس لمعزل تشيبيتا . (٦) وربما لم يكن الأمر خالياً من الدلالة تماماً أن يصبح ابن شقيقه چورچ نياندرو(٤) فيما بعد سكرتيراً عاماً «للمؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» .

وفى مناطق كثيرة أخرى يلاحظ الاتجاه نفسه لرؤساء ينصرفون عن

---

(١) Bemba : انظر ، ص ٥٨٣ – المترجم .

(٢) Kafula Musunga Chitimukulu : انظر ، ص ٥٣٦ – المترجم .

(٣) «أبزرفر» ، عدد ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ .

(٤) وردت فى الكتاب Nyandoro : ووردت فى المراجع الأخرى نياندرو Nyandero . انظر ، ص ٥٣٧ – المترجم .

(٥) وردت فى الكتاب Chieta Reserve ، ووردت فى كتب أخرى «معزل تشيوتا» Chiota Reserve . – المترجم .

(٦) كلايد سانجر : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

الحكومات الإمبريالية ؛ على حين أن هؤلاء الذين يظلون على « ولائهم » لحكامهم البيض تنهار الثقة فيهم بدرجة كبيرة ، بحيث تصبح فائدتهم وفعاليتهم محدودتين للغاية .

إن معضلة الرؤساء فى هذا الوضع الجديد يفسرها جيداً مصير الرئيس نزوكولو ، الذى عالج واطسن نزاعه مع الإمبريالية بصورة تدعو إلى الإعجاب فى دراسته (١) عن شعب مامبوى (٢) فى روديسيا الشمالية . يقول واطسن إن موقف الرئيس نزوكولو ليس بسيطاً . فهو يلعب فى الحقيقة دوراً مزدوجاً .

« إنه ممثل الإدارة البريطانية والأداة الرئيسية للسياسة البريطانية ؛ وهو فى الوقت نفسه ممثل شعبه لدى البريطانيين ، وحارس ما يعتبره (شعبه) مصالحه ، والمتحدث باسم هذه المصالح . »(٣)

وعندما يقع الصدام الحتمى بين مجموعتى الولاء هاتين ، فإن الرئيس « يرغم إما على أن يجد تسوية مقبولة من الطرفين ، أو على أن ينحاز إلى طرف منهما » . بيد أنه هنا تكمن معضلة الرئيس وأزمته . « فالانحياز إلى جانب البريطانيين سيفقده احترام شعبه ؛ وبذا ينسف ماله من سلطة ونفوذ ، ويقضى بالتالى على فائدته كممثل للبريطانيين ؛ كما أن انحيازه إلى جانب شعبه ضد البريطانيين سيعرض احتفاظه بمنصبه للخطر . »

إن الرئيس يعتبر من جانب الشعب كمتحدث باسمه ، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن أرضه . وعلى ضوء ازدياد حدة الموقف فى روديسيا الشمالية فى السنوات القليلة الماضية ، الذى تفاقم نتيجة لقيام الاتحاد عنوة ، مع ما شكله من تهديد آخر للوضع الاقتصادى للشعب الأفريقى ، سواء كعمال مهاجرين أو كفلاحين ، أخذ موقف الرئيس يزداد خطورة وتعقيداً . ويقول واطسن

---

(١) وليم واطسن : Trial Cohesion in a Money Economy ، مطبعة جامعة منشستر ، ١٩٥٨ .

(٢) Mambwe : انظر ، ص ٥٨٤ – المترجم .

(٣) و. واطسن : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

إنه يوجد حقاً » عند نقطة الاتصال بين نظامين يتزايد العداء فيما بينهما » . (١)

إن النزاع الذى انتهى بإقدام البريطانيين على عزل الرئيس نزوكولو قد اتضح فى ثلاثة اتجاهات . أولا ، انضم شعب مامبوى ، الذى انجذب إلى العمل الأجير ، إلى نقابات العمال ، وشارك فى المظاهرات وغيرها من الأنشطة فى المراكز الحضرية ضد الحاجز اللونى ، بما فى ذلك الاضراب احتجاجاً على فكرة الاتحاد . ثانياً ، انضم كثيرون إلى «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ، الذى قام إلى جانب تأييده لأنشطة العمال بنشاط سياسى فى بريطانيا فى محاولة للتأثير على الرأى العام وعلى البرلمان هناك . وأخيراً ، تحدى الفلاحون ، تلبية لنداء رئيسهم ، اللوائح الزراعية ولوائح الصيد التى وضعتها السلطات البريطانية . وقد انحاز الرئيس نزوكولو إلى هذا الصراع بأسره ، وأعلن هو وزعماء آخرون تأييده الصريح للمؤتمر ، وقاموا بجمع الأموال اللازمة لأنشطتهم . وعلاوة على ذلك أيّد نزوكولو الإضراب الذى وقع فى المجال الصناعى احتجاجاً على قيام الاتحاد . كما أيد أيضاً « بتشجيع من شعبه » تحدى الفلاحين للوائح الزراعية.

يقول واطسن (٢) ، « إن الإضرابات الصناعية وتحدى اللوائح الزراعية كانا الإجراءين الأخيرين اللذين كان باستطاعة الأفريقيين استخدامهما ضد البيض ، وكانا كلاهما إجراءين سياسيين . وأجبر الشعب نزوكولو على أن يعمل بوصفه ممثلا له » .

ونتيجة لذلك عزلت السلطات الرئيس نزوكولو .

إن هذا النزاع بين الإمبريالية وشعب مامبوى يشير إلى مرحلة جديدة ، حيث توترات المنصب وضغوطه تجعل من الصعب بصورة متزايدة على الرؤساء ، فى عدد من مناطق أفريقيا ، ألا ينحازوا إلى جانب حركة الشعب ضد الحكم الاستعمارى .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٨ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١٩ .

وقد تعرض الرئيس أبرام موالو ، رئيس قرية دينوكانا Dinokana ، بمقاطعة زيرست بالترنسفال ، باتحاد جنوب أفريقيا ، للمصير نفسه الذى تعرض له نزوكولو . وقد عزلته السلطات بدوره من منصبه ؛ وحدث العزل فى هذه الحالة بسبب رفض النساء الأفريقيات فى المعزل استلام تصاريح المرور .

ويقدم الأب هوپر تفسيراً طيباً لمشكلة الرئيس أبرام ، ومحاولته حلها لا بالتأييد ولا بالمعارضة ، وذلك عندما وصف بيان الرئيس أبرام فى اجتماع عقده أبناء شعبه لمناقشة القرار الخاص بأن تحمل النساء تصاريح مرور . لقد أبرز أبرام تصريح المرور الخاص به ، وقال :

« أنا مطالب بأن أحمل تصريح مرور . والآن يطلب القانون منكم أن تحملوا تصاريح مرور أيضاً . إن هذا القانون ليس قانوناً قبلياً . إنه قانون من قوانين الحكومة . إنه ليس قانوناً من صنعى . أنا لا أعرف شيئاً عن هذا القانون . وأنا أقول لكم فقط ما يطلب منى أن أقوله . والمسألة قائمة بينكم وبين السلطات البيضاء . تأملوا ملياً فيما تنوون أن تفعلوه . » (١)

وعندما قال أبرام ذلك ، غادر الاجتماع .

بيد أن هذه المحاولة من جانب الرئيس أبرام للبقاء « بين نارين » لم يقدر لها النجاح ، ولم يكن ممكناً لها ذلك . فقد طلبت السلطات منه ما هو أكثر من مجرد تناول قوانينهم بصورة عابرة . كانت تتوقع منه إرغام أبناء شعبه على قبول هذه القوانين . ولأنه رفض أن يفعل ذلك ، عزله الحاكم الأعلى للإقليم Chief Regional Commissioner دون رحمة ، وضد كل عرف قائم .

وقد أدى عزل الرئيس أبرام إلى أن يواجه رؤساء القرى الأقل شأناً أزمة قاسية . ويقول الأب هوپر إن ذلك جعلهم يدركون جيداً قوة معارضة نسائهم لقبول تصاريح المرور ؛ وفى الوقت نفسه « لم يعد لديهم شك فى المدى

---

(١) تشارلس هوپر : Brief Authority ، ص ١٥٢ ، لندن ، ١٩٦٠ .

الذى كانت إدارة شئون الأهالى على استعداد للوصول إليه » كى تفرض تصاريح المرور.

وهكذا وضع الرؤساء فى موقف كاد أن يكون مستحيلا ، ووقعوا فى التناقض الكامن فى نظام الحكم غير المباشر فى وقت اشتداد حدة الأزمة .

يقول الأب هوپر « لمن كانوا يدينون بولائهم ؟ هل لشعبهم الذى كان من المتوقع أن يحكموه فى هدوء وسلام ، والذى كان يتحتم عليهم أن يضعوا رغباته موضع الاعتبار والاحترام والتقدير ، والذى كان يفترض فيهم أن يخدموه بقدر ما يحكمونه ؟ أم لإدارة شئون الأهالى ، التى كانوا أدواتها المسخرة ، والتى كانوا يمارسون وظيفتهم باسمها ، وبمقتضى قوانين صدرت فى برلمان الرجل الأبيض » . (١)

هل يكونون حماة لمصالح شعبهم ، أم دعائم لڤيرڤورد(٢) وقوانينه ؟ فلم يكن بإمكانهم أن يتخذوا الموقفين معاً ، على الرغم من أن بعضاً منهم حاول لبعض الوقت أن يفعل ذلك . وكان السبيل الوحيد أمامهم أن ينحازوا إلى هذا الجانب أو ذلك . كان عليهم إما أن يعارضوا رغبات إدارة شئون الأهالى ، وبذلك يخاطرون بمناصبهم ويعزلون منها ، كما حدث مع الرئيس أبرام ؛ أو أن يفعلوا ما كانت السلطات تطلبه منهم — وهو ما كان يكلفهم بالضرورة تأييد شعوبهم التى استيقظت .

« إن الرؤساء لم ينشدوا انتزاع بين الجانبين ؛ بيد أنه لم يكن بإمكانهم أن يتجنبوه . **لقد كانوا يمثلون سلطة مستمدة من مصدرين مختلفين ، والمصدران نفساهما كانا فى حالة تعارض ونزاع** » (٣) (التشديد من عندنا — ج . و)

وأصرت إدارة شئون الأهالى على أن تتسلم النساء تصاريح المرور — ولكن النساء رفضن .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٢) **Dr. Hendrick Frensch Verwoerd** : انظر ، ص ٥٣٨ — المترجم .

(٣) ت . هوپر : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

« وبين شقي الرحى هذين فان الرئاسة ، بمعناها التقليدى ، امست رماداً ... » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

ولا تقتصر الأزمة التي تواجه الرؤساء فى اتحاد جنوب أفريقيا على منطقة الزيرست ، ولا على قضية حمل النساء لتصاريح المرور ، بل هى ليست أزمة إتحاد جنوب أفريقيا وحده . إنها مشكلة أوسع من ذلك بكثير ، خلقها النصر الساحق الذى تحققه الحركة الوطنية الأفريقية التى تمحو صرح الحكم غير المباشر بأسره على نطاق القارة كلها . فما دام النضال كان فى مرحلة أولية ، عندما لم تكن القضايا على درجة كبيرة من الحدة والوضوح ، ولم يكن الشعب قد انجذب كلية بعد إلى المعركة ، كان نظام الحكم غير المباشر ، أو الإدارة الأهلية ، كدعامة للإمبريالية ، أمراً ممكناً وعملياً . بيد أن التوترات والضغوط قد أصبحت كبيرة للغاية . والآن فى هذه المنطقة ، وبعد ذلك فى تلك ، يواجه الرؤساء مفترق الطرق . هل يتحالفون مع الانتفاضة الجديدة ، أو يظلون مع سفينة الاستعمار الغارقة ؟ فليس ثمة طريق ثالث .

« ان بؤرة النـــظام القبلى ، الرئيس ، تصبح بين نارين . ان النظام ينهار . »(٢) (التشديد من عندنا — ج . و) .

نعم إن النظام ينهار ، وإن لم يكن إلى عام ١٩٦٠ قد انهار كلية ، أو فى كل مكان . بيد أننا إذا تكلمنا من الناحية التاريخية ، ونظرنا إلى فترة الحكم الإمبريالى فى أفريقيا بأكملها حتى الثورة العظيمة الراهنة ضد الاستعمار ، يتضح أن استخدام الرؤساء كدعامة للحكم الغربى فى أفريقيا يسرع إلى الزوال . إن بعض الرؤساء سيظلون بطبيعة الحال إلى جانب أسيادهم المستعمرين إلى النهاية المرة . وسيحاول بعض منهم أيضاً التهرب من مسئولية اختيار أحد الطريقين حتى فى هذه اللحظة المتأخرة . وسيلجأ بعض ثالث إلى مقاومة السلطة — ومن ثم يعزلون . وثمة آخرون سيحاولون وقف عجلة التقدم —

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧١ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

ويجدون سلطتهم قد دمرت من الناحية الفعلية على أيدى قوى الاستقلال الأفريقى ، كما حدث فى غينيا وغانا(١) . بيد أنه لم تعد توجد منطقة فى أفريقيا يمكن للرؤساء فيها ، مهما كان الموقف الذى يتخذونه ، أن يعتبروا بعد الآن مرءوسين أو أتباع تستطيع الإمبريالية أن تأمن جانبهم أو تعتمد عليهم . كما أن العالم القديم بالنسبة لهم فى طريقه إلى الفناء بدوره .

الشعب الأفريقى ينهض على قدميه

وهكذا وصل الأفريقيون فى مجموعهم إلى نقطة اللاعودة . فقد دمرت الحياة القديمة — ولم يعد هناك سبيل للرجوع إلى الوراء . لقد انجذبت أفريقيا بصورة خالية من الرحمة إلى الاقتصاد النقدى عن طريق الإجراءات العنيفة القهرية التى اتخذتها الإمبريالية . كما أن تدمير الطبقات القديمة ، وتكوين طبقات جديدة ، يمضيان قدماً .

إن نظام الاستغلال الإمبريالى والاستعمار قد دفع الشعب الأفريقى إلى حافة الهاوية ، وأسفر عن پروليتاريا ساخطة ، وفلاحين أصابهم الفقر والعوز ، وبورچوازية مصغوطة تعترض طريقها العراقيل ، وإنتلچنسيا مشلولة عاجزة عن التأثير .

وأصبح مستحيلا على أغلبية الأفريقيين أن يجدوا على أرضهم أمناً أو ضماناً . كذلك لا يستطيعون أن يجدوا الضمان فى العمل الأجير بالمناجم والمزارع الرأسمالية والمناطق الحضرية . إنهم على غرار اسماعيل (٢) يهيمون على وجوههم من الريف إلى المدينة ، ومن المدينة إلى الريف . بيد أنهم لا يجدون أملا فى أى مكان .

وفى كل ناحية يتبين الرأسماليون الأفريقيون الصاعدون ، والإنتلجنسيا الأفريقية ، بدورهم أن مطامحهم وتقدمهم تصطدم بالقمع والتعويق . وبالنسبة لهم أيضاً لا يقدم الاستعمار أملا يذكر .

(١) انظر ، ص ٥٩٤ — المترجم .

(٢) المقصود هنا هو مجىء وإبراهيم بابنه اسماعيل وهو طفل رضيع مع أمه هاجر ...» إلى مكة . انظر ، ص ٦٠٨ — المترجم .

وهذا الاقتناع الذى تشارك فيه جميع الطبقات التقدمية فى المجتمع الأفريقى، والإقرار بأنها لن تستطيع النجاح فى هزيمة عدوها المشترك إلا من خلال نضالها المشترك، يغذيان المشاعر الوطنية، ويعجلان بالتضامن الوطنى بين الشعوب. كما أن الولاء للقبيلة، ولو أنه لم يفقد تأثيره بعد ومازالت الإمبريالية تستخدمه فى أغلب الأحوال من أجل أغراض رجعية، ينصهر الآن فى بوتقة النضال المعادى للاستعمار. إن تركز جماهير واسعة من الشعب الأفريقى فى المدن ومراكز التعدين، وتطور العلاقات الرأسمالية في قلب المجتمع الأفريقى، وقيام تنظيمات وطنية وطبقية يمكنها تجميع الشعب معاً بصورة مستقلة عن أية ارتباطات محدودة ضيقة أو قبلية — كل ذلك يشكل معاول هدم للحواجز القبلية. والآن تجىء المصالح الوطنية والطبقية إلى المقدمة، وتسير القوميات والأمم فى طريق التكوين. وقد أصبحت المصالح والتطلعات الطبقية مندمجة مع المصالح الوطنية، كما أصبح شعار الاستقلال الوطنى شعاراً للشعب بأسره.

ان الأفريقيين لم يعد بوسعهم أن يواصلوا العيش وفقا للنمط القديم نفسه • فقد امتص الاستغمار دماءهم، وأصبحت الحياة بالنسبة لهم أمراً مستحيلا: إن مظاهر الإذلال اليومية للفرد والأمة على حد سواء لم يعد من الممكن تحملها. وتنتهى كل الطبقات والقطاعات فى المجتمع الأفريقى، بسبب ما أصابها من تأخر اقتصادى وحضارى واجتماعى وسياسى، إلى النتيجة التى لا مفر منها، وهى أنها كى تعيش وتنمو ينبغى أن يذهب الاستعمار.

بيد أن الحكام الامبرياليين لم يعد بامكانهم بالمثـل ان يواصلوا الحكم بالطريقة القديمة • وهم يتلفتون حولهم باحثين عن حل، يد على الزناد وأخرى تلوح بتذكرة الاقتراع المقيد. إنهم يعرضون منصباً سياسياً فى ظل السيطرة أو الوصاية البيضاء، ويقرنون ذلك بالتهديد والسجن. وهم بينما يتحدثون عن تقدم الشعب نحو الاستقلال، يلقون القبض على المقاتلين من أجل الاستقلال، ويسعون إلى تقديم حفنة من الدمى الأفريقية يمكن أن تكون عوناً لهم على تزيين أنفسهم بورقة توت الوقار الديمقراطى..

ولكن كل ذلك لن يوقف اندفاع الاستعمار بعنف على طريق الخراب والدمار . وكل هجوم جديد على الشعب الأفريقى ، كل موجة جديدة من القهر ، لن يكون من شأنها سوى زيادة غضب ومرارة الشعب الأفريقى ، ودعم تصميمه وإصراره على الظفر بحريته الآن ، « فى أيامنا » ، فى عام ١٩٦٠ . وكلما أحست الإمبريالية أن الأرض تميد تحت قدميها ، حاولت الاحتفاظ بقبضتها عن طريق إجراء تنازل هنا ، وتنازل هناك . بيد أن الشعب الأفريقى يأخذ كل تنازل تافه ويعتبره خطوة تمهد له التقدم بمزيد من المطالب ، ومعبراً إلى تنـــازلات أخرى . وفي تردد يفتح الإمبرياليـــون الباب قليلا ، بأمل أن يظل هكذا دائماً . ولكن الباب ما إن يفتح ، ولو قدر فرجة ، حتى يستحيل إغلاقه مرة أخرى . إذ يقف الأفريقى بقدمه القوية الثابتة عند مدخل الباب ، ويقف خلفه كل بؤس وأهوال مئات الملايين الذين ماتوا أو أخذوا رقيقاً ، قرون من المذابح والسلب والنهب ، جلد السياط ، معسكرات الموت ، تصاريح المرور التى تحمل بصمات أصابع الأفريقيين ، الاستغلال الخالى من الرحمة فى الحقول والمناجم ، التضور جوعاً ، الأمراض والأمية ، التدهور الحضارى والإذلال القومى ، محاولة سحق الشخصية الأفريقية وإبقاء الأفريقى فى عبودية دائمة .

بيد أن بربرية القرن العشرين ، بكل ما أدخله الغرب عليها من تهذيب ، لا يمكن أن تحدد مجرى التاريخ . إن أفريقيا لاتعود إلى الوراء . إنها تمضى دون هوادة إلى الأمام . والحقيقة أن أفريقيا قد بلغت مرحلة الثورة — مرحلة الإطاحة بالاستعمار .

ومن الواضح الآن ، إذا ما نظرنا إلى الوراء ، أن أكرا كانت بداية النهاية . وما كان ينمو فى بطء وبصورة متزايدة تحت التربة الساخنة للقارة الأفريقية ينفجر من الآن فصاعداً بكل قوته وجلاله . **افريقيا ! ميوبى ! افريقيا ! عودى الينا !** — هكذا ترتفع الصيحات فى اتحاد جنوب أفريقيا . **كواتشا ! الفجر !** — هكذا تتردد الأصداء فى روديسيا . **اوهورو ! الحرية !** —

هكذا ينادون فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا . **ابلودى ! الحرية !** — هكذا يصيح أبناء توجو .

إن أنصار ويلنسكى (١) وڤيرڤورد ، والمستوطنين فى كينيا ، والزارعين الفرنسيين فى الجزائر ، والبودوانيين (٢) البلچيكيين ، وملاك الرقيق البرتغاليين وأنصار ماكميلان وماكليود ، يتلفتون يميناً ويساراً فى ذعرهم اليائس محاولين جهد طاقتهم التشبث بثروات أفريقيا الأسطورية ، بيد أن النجاح لن يكون حليفهم .

لقد فاتهم القطار ، وفات من قد يكون لهم من حلفاء فى واشنطن . فالزمام يفلت من أيديهم ، **والشعب الأفريقى ينهض على قدميه** . إن شمس النظام الاستعمارى فى أفريقيا تؤذن بالمغيب .

---

(١) **Sir Roy Welensky** انظر ، ص ٥٤١ — المترجم .

(٢) **Belgian Baudouins** : نسبة إلى بودوان الأول (١٩٣٠ —) ملك بلچيكا الحالى . وقد تولى الملك فى بلجيكا فى عام ١٩٥١ خلفا لوالده الملك ليوپولد الثالث . وقد قام الملك بودوان الأول بزيارة الكنغو البلچيكى فى شهر مايو ١٩٥٥ — المترجم .

ملحـق

إعـداد المترجم

أحزاب وتنظيمات سياسية
واتحادات نقابية أفريقية

* **الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد :** حدثت هبات سياسية قوية فى غينيا قبل الحرب العالمية الثانية ، كما اتسعت حركة الإضرابات منذ نهاية الحرب ، ففى عام ١٩٥٦ قام عمال النقل النهرى بإضرا ب كبير ،وفى عام عام ١٩٥٩ كان هناك إضراب ضخم لعمال الموانىء فى بساو العاصمة ، الذين كانوا يطالبون بزيادة الأجور . وكانت السلطات البرتغالية ترد على المضربين بأعمال قمع وحشية . وقد بدأت هذه الانتفاضات والاحتجاجات المتفرقة ، وأعمال العصيان، تتخذ بالتدريج أشكالا منتظمة . وكان ذلك بمثابة نقطة تحول فى حركة التحرير الوطنى ، تجسدت بشكل خاص بعد المؤتمر الأول لممثلى حركات التحرير بالمستعمرات البرتغالية ، الذى عقد بالدار البيضاء فى أبريل ١٩٦١ . واقتفاء بمثل أنجولا ، حمل شعب غينيا السلاح فى يناير ١٩٦٣ .

واستمر الكفاح المسلح لشعب غينيا تحت قيادة «الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد» ، الذى تأسس فى عام ١٩٥٦ . وكان الحزب قد طالب الحكومة البرتغالية ، فى المذكرة التى رفعها إليها فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، بأن تعترف بحق شعب غينيا وكيب فرد فى الاستقلال والسيادة ، وبأن تسحب قواتها العسكرية فوراً من البلاد ، وبأن تجرد قواعدها العسكرية من السلاح ، وتفرج عن المسجونين السياسيين ، وتمنح حقوقاً متساوية للأفريقيين . وأجابت الحكومة البرتغالية على ذلك بحملات تأديبية عنيفة ، فأخذ الحزب يستعد للانتفاضة المسلحة ، وتمكن من بدء الانتفاضة العامة فى بداية عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من إجراءات القمع ،وأعمال التدمير ، تمكن الحزب من تحرير ما يزيد على نصف أراضى البلاد . وقد جاء فى بيان أصدره الحزب بمدينة

الجزائر ، فى أوائل إبريل ١٩٦٦ ، أن « محاولات الاستعماريين البرتغاليين لاستعادة الأراضى المحررة ، قد باءت بالفشل ،سواء فى الشمال أو فى الجنوب » .
وكانت أعظم المعارك التى خاضها الحزب على أراضى جزيرة كومو Como ، فى عام ١٩٦٤ . وقد فشلت كل جهود السلطات البرتغالية فى القضاء على قوات التحرير بالجزيرة ، برغم الحشود الضخمة ، والجهود المستميتة الضارية . كذلك تمكن الحزب من السيطرة على منطقة كافين Cafin ، وهى جزء هام من ساحل غينيا ، وأهم منطقة منتجة للأرز بالبلاد . وسمح ذلك بتزويد السكان فى المناطق المحررة ، والمقاتلين من أجل الحرية ، بحاجتهم من الطعام .

وتساند وحدات العصابات الآن الوحدات المنظمة التابعة « لجيش تحرير غينيا » الذى كونه «**الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد**» . وقد خسر البرتغاليون ، فى الفترة ٥ — ١٩٦٦ وحدها ، ٣٥٠٠ ضابط وجندى ، بحيث لم يعودوا يجرؤون الآن على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ، بل يكتفون بالاحتفاظ بقواتهم فى المعسكرات الحصينة ، وبالعمليات العسكرية المحدودة ، وبقذف المناطق المحررة بقنابل الطائرات .

ويقول الحزب إن هدف الصراع المسلح هو كسب استقلال كامل غير مشروط لغينيا وجزر كيپ فرد . كما يعلن برنامج الحزب « الحقوق والواجبات المتساوية ، والتحالف الثابت والتعاون الأخوى بين المواطنين » ، « والقضاء على كل العلاقات العنصرية ذات الطابع الاستعمارى الإمبريالى » . كما ينص على « إعادة النظر فى ، أو إلغاء ، كل الاتفاقيات والمعاهدات والأحلاف والامتيازات » التى وقعتها السلطات البرتغالية باسم غينيا وجزر كيپ فرد . ويؤكد برنامج الحزب أن « الثروة الطبيعية ، ووسائل الإنتاج الأساسية ، ووسائل المواصلات ، والإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام والتثقيف الجماهيرى ، ستعد ملكية قومية ، وستستخدم من أجل احتياجات التنمية الاقتصادية العاجلة » .

وينفذ هذا البرنامج بقوة فى المناطق المحررة . وتتكون غينيا اليوم ، من الناحية الفعلية ، من منطقتين : المنطقة المحررة وتحيط بكل الشمال وتمتد

فى حزام عريض إلى الجنوب ؛ والمنطقة الواقعة تحت الاحتلال ، وتتكون من المساحات المجاورة للمدن الكبيرة . وفى المناطق المحررة يركز الحزب على العناية بتنمية الزراعة ، وبخاصة الأرز المحصول الغذائى الرئيسى فى البلاد . وقد تمكن الحزب من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضى فى هذه المناطق . كما أقيمت التعاونيات الزراعية فى عدة أماكن ، وانشئت أيضاً مجموعات كبيرة من المتاجر ، يشرف عليها الحزب ، وتم فيها مبادلة المنتجات الزراعية والبضائع المصنوعة . كذلك بدأ إنشاء المدارس ومراكز العلاج الطبى فى المناطق المحررة . وتنفذ بنجاح حملة واسعة النطاق للقضاء على الأمية فى البلاد ، وأصبحت المدارس الابتدائية إلزامية . وتتولى مراكز العلاج الطبى تقديم الخدمات الطبية لكل من السكان والمقاتلين من أجل الحرية .

وتواجه الحزب صعوبات كثيرة فى عمله ، وبخاصة بسبب تعدد القبائل فى البلاد ، وتعدد اللغات واللهجات التى تتحدث بها . بيد أنه فى مجرى النضال تنشأ علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة ، وتسوى كثيراً من الخلافات المحلية والعرقية وغيرها.

والحزب يدعو إلى التحالف مع الطبقة العاملة الدولية وحركات التحرير الوطنى والبلاد الاشتراكية ، وهو يتلقى العون والتشجيع من منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية التقدمية . وقد اعترفت به لجنة التعبئة « **بالمؤتمر الدولى للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا** » الذى انعقد بالخرطوم فى الفترة ١٨—٢٠ يناير ١٩٦٩ ، باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة بالبلاد ، ووجهت نداء إلى جميع حكومات العالم للاعتراف به . وقد مثل الحزب فى هذا المؤتمر وفد برئاسة أميلكار كابرال (أنظر ، ص٤٧٧) ، زعيم الحزب ، وعضوية چوزى أروچو وعبد الله بارى وچيل فرناندى .

* **الحركة الشعبية لتحرير انجولا :** تأسست فى عام ١٩٥٧ فى شكل حزب سرى برئاسة إليديوماتشادو . وقد جاء تشكيلها نتيجة لاندماج عدد من المجموعات الوطنية غير القانونية التى كانت تنشط منذ عام ١٩٥٣ فى المطالبة

بالاستقلال الوطنى وحق تقرير المصير فى أنجولا . وقامت الحركة بتوحيد الطبقة العاملة فى المدن ، والكادحين الزراعيين والفلاحين فى القرى ، تحت قيادة المثقفين الثوريين . وقد انتشر نفوذ الحركة باطراد منذ نشأتها ، من لواندا Luanda عاصمة البلاد ، إلى بقية الأجزاء التى قسمت إلى ثلاثين منطقة تشكلت فى كل منها لجنة سرية . وتضم الحركة عدداً قليلا من الأعضاء الأوربيين ، وقد قبض على عدد منهم وحوكموا بتهمة تعريض « وحدة أراضى الدولة » للخطر ، إذ أن هناك « نظرية » برتغالية تقول بأن المستعمرات البرتغالية إنما هى جزء لا يتجزأ من الوطن الأم .

وفى يناير ١٩٦٠ شهد مندوبون من « الحركة الشعبية » « المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية » الذى عقد فى تونس ، وأمكنهم أن يشكلوا هناك جبهة متحدة ، « الجبهة الثورية الأفريقية للاستقلال الوطنى » Frente Revolucionaria Africana para a Independencia Nacional ، مع ثلاث منظمات وطنية أخرى قادمة من المستعمرات البرتغالية هى : « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد » ؛ « حركة الاستقلال الوطنى لأنجولا » Movimento para a Independencia Nacional de Angola ؛ « الحركة المعادية للاستعمار » Movimiento Anti-Colonialista .

وقد افتتحت الحركة مكتباً دائماً لها فى كوناكرى فى فبراير ١٩٦٠ ، ثم مكتباً آخر فى أواخر العام نفسه فى لندن . وتقوم الحركة بدور نشيط بين أبناء أنجولا الذين يعيشون فى الخارج . وبعد القبض على إليديوماتشادو ، قام ماريودى دى إندرادى بأعمال الرئيس ، وفيرتاتوكروز بأعمال السكرتير العام . والآن يتزعم الحركة ، وكذلك الكفاح المسلح ، أنطونيو أجوستنهونيتو . وقد بدأت الحركة الكفاح المسلح فى مساء ٣ فبراير ١٩٦١ .

وبرنامج الحد الأدنى للحركة يتعلق بإنهاء الحكم البرتغالى فى البلاد . وللحركة أيضاً برنامج اجتماعى تفصيلى طويل الأمد ينص على إعادة توزيع الأرض ، وتأميم الصناعات الرئيسية ، والقضاء على امتيازات المستثمرين الأجانب ، وعلى كل صور التمييز العنصرى ، وتطبيق الاقتراع العام السرى

المباشر ، وإلغاء تصاريح المرور ، وإقرار حريات الحركة والتعبير والعقيدة والدين والصحافة . وتنادى الحركة أيضاً بوحدة وتعاون الأفريقيين مع كل المناضلين من أجل الاستقلال ، وبخاصة فى المستعمرات البرتغالية .

وقد تقدمت الحركة مراراً إلى «اتحاد شعب أنجولا» (انظر المادة التالية) لتكوين جبهة متحدة تضم كل القوى الوطنية فى البلاد ، بيد أن اقتراحاتها كانت تقابل دائماً بالرفض ، تحت تأثير التحديدات القبلية وضيق الأفق السياسى، وبتشجيع من الدوائر الحاكمة فى الكنغو كينشاسا ، حيث أقامت الأحزاب الأنجولية مراكزها وقت حكومة پاتريس لومومبا . ذلك أن حكومة سيريل أدولا ، ثم حكومة مويس تشومبى من بعدها ، وهما الحكومتان اللتان تولتا الحكم بعد اغتيال لومومبا ، قد بذلتا كل ما فى وسعهما لعرقلة نشاط «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» . بل لقد لجأت الحكومة الكنغولية فى صيف عام ١٩٦٣ إلى الاعتراف « بالحكومة » التى يرأسها ألفاهولدن روپرتو ، زعيم « اتحاد شعب أنجولا » ، وإلى مصادرة الأسلحة التى تمتلكها «الحركة الشعبية»، والقبض على كثير من أعضائها، وحظر نشاطها في داخل الكنغو ، وذلك فى نهاية العام نفسه ، مما اضطر « الحركة الشعبية » إلى نقل مقر قيادتها إلى جمهورية الكنغو برازاڤيل .

وقد شرعت «الحركة الشعبية»، فى مطلع عام ١٩٦٤ ، فى إعادة تنظيم صفوفها ، وتلقت العون فى ذلك من « منظمة الوحدة الأفريقية » ، وانضم إليها فى خلال عامى ١٩٦٤، ١٩٦٥ عدد من الأعضاء البارزين فى « اتحاد شعب أنجولا » . وفى بداية عام ١٩٦٦ كانت الأعمال العسكرية التى يقوم بها « اتحاد شعب أنجولا » قد توقفت ، وأصبحت الحركة الشعبية تنفرد بقيادة الكفاح المسلح فى البلاد . وفى نهاية عام ١٩٦٧ كانت فصائل حرب العصابات التابعة لها تسيطر على مساحات واسعة فى الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد . وتجرى الآن تنظيم حياة جديدة فى مناطق أنجولا المحررة ، فالقوانين الديمقراطية تطبق ، والسكان يقيمون المدارس والمراكز الطبية ، كما تنشأ مؤسسات

صغيرة لتزويد السكان والجيش بالسلع اللازمة . كما تمكنت «الحركة الشعبية» من عقد عدة اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الأفريقية المستقلة .

وقد اشتركت «الحركة الشعبية» فى مؤتمر الخرطوم ، ومثلها فى هذا المؤتمر أجوستنهونيتو وماريودى إندرادى وكارلوس روتشا وفرانسسكوباروس . وأصدرت لجنة التعبئة التابعة للمؤتمر نداء إلى جميع حكومات العالم تناشدها فيه الاعتراف «بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا» باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة فى البلاد .

* **اتحاد شعب أنجولا :** تأسس فى عام ١٩٥٤ كرابطة قبلية ، من الموتشيكنغو Mouchikongo والبازومبو Bazombo البروتستانت الذين سبق لهم الهجرة إلى الكنغو ؛ وفى عام ١٩٥٨ تحول إلى حزب سياسى توجد قيادته فى ليوبولدفيل (كينشاسا الآن) . وتزعم الاتحاد ألفاهولدن روبرتو (واسمه المستعار جيلمورى) ، وهو من الشخصيات البارزة بين قبائل الباكنغو (انظر، ص ٥٨١) . وكان الاتحاد يتمتع بنفوذ كبير بالمناطق الزراعية فى شمال أنجولا . ويقول زعماء الاتحاد إن عضويته قد وصلت إلى أربعين ألفاً فى بداية عام ١٩٦٠ . ويعد الاتحاد تنظيما سياسياً يستند فى المحل الأول على بعض قبائل الباكنغو ، كما تفتقر قيادته إلى برنامج واضح ومحدد فيما يتعلق بتطور الحركة الوطنية فى أنجولا .

وإلى بداية الستينيات كانت الحركة الوطنية فى أنجولا مبعثرة بين عدد كبير من التنظيمات السياسية والنقابية التى توجد مراكزها جميعاً فى ليوبولدفيل ، ومن ثم كانت حركة التحرير تسير فى طريق معقد محفوف بالمخاطر . وكانت الكتل والاتحادات الوطنية التى تتكون سرعان ماتتلاشى . ولكن مع تطور الحركة الوطنية وتزايد خبراتها ، أخذت تحدث بلورة حتمية للقوى السياسية . بيد أن الاتجاهات الانقسامية ، التى كان «اتحاد شعب أنجولا» يقف على رأسها ، كانت تجد التشجيع من حكومات الكنغو ، التى كانت تعمل على عرقلة وحدة التنظيمين الرئيسيين: «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» ، و «اتحاد شعب أنجولا» . وفى ربيع عام ١٩٦٢ قامت فى الكنغو «جبهة للتحرير الوطنى» ، ثم بعد ذلك

حكومة ثورية فى المنفى، من «اتحاد شعب أنجولا» و «الحزب الديموقراطى الأنجولى». ولم تدع «الحركة الشعبية» للاشتراك لا فى الجبهة، ولا فى الحكومة الثورية.

وقد انضم «اتحاد شعب أنجولا» إلى الكفاح المسلح فى مارس ١٩٦١، تحت تأثير العمليات العسكرية التى بدأتها «الحركة الشعبية» فى أوائل فبراير من العام نفسه. وركز الاتحاد عملياته العسكرية فى مناطق الباكنغو (مثلث ساوسالفادور – بيسا مونتيرو – بمبى Sao Salvador-Bessa Monteiro-Bembe). واستطاع الاتحاد فى الشهور الأولى أن يوجه ضربات قاتلة إلى القوات البرتغالية. بيد أن قيادة الاتحاد، التى كانت تسعى للسيطرة على حركة التحرير، كانت ترفض باستمرار تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، بل إنها لم تتورع عن توجيه هجمات متكررة ضد فصائل «الحركة الشعبية».

وقد سارعت حكومة سيريل أدولا بالكنغو، فى صيف ١٩٦٣، إلى الاعتراف «بالحكومة» التى شكلها الاتحاد والحزب الديمقراطى برئاسة روبرتو، واقتفى أثرها عدد من الحكومات الأفريقية. ومع ذلك ففى عامى ١٩٦٤، ١٩٦٥ أخذ عدد من الأعضاء البارزين بالاتحاد ينشقون عليه وينضمون إلى «الحركة الشعبية»، متهمين قيادتهم السابقة بإثارة الخلافات القبلية، وباستخدام أموال الاتحاد فى الأغراض الشخصية وفى تدبير المؤامرات. ومع بداية عام ١٩٦٦، كانت العمليات العسكرية التى يقوم بها الاتحاد قد توقفت نهائياً.

* **جبهة تحرير موزمبيق**: يتميز تركيب حركة التحرير الوطنى موزمبيق بنشاط عمالى كبير، فالمدن والمراكز الصناعية فى موزمبيق شديدة القرب من مراكز حركة الطبقة العاملة الأفريقية فى روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا. ومع ذلك يشكل الفلاحون الدعامة الاجتماعية الرئيسية للحركة من أجل الاستقلال. وقد حدثت بالبلاد إضرابات عمالية واسعة النطاق، وألقى القبض على عدد كبير من قادة المنظمات العمالية المحلية. وقد نشأت المنظمات السياسية الأولى فى خارج موزمبيق، فى منتصف الخمسينيات،

وكانت جميعاً عبارة عن مجموعات صغيرة من المثقفين تفتقر إلى برامج واضحة محددة . ولم ينشأ بموزمبيق إلا روابط سرية تقوم على أسس دينية وقبلية .

وفى بداية الستينيات ، تشكل أول حزبين سياسيين : «الاتحاد الأفريقى الوطنى لموزمبيق» ، و«الاتحاد الديمقراطى الوطنى لموزمبيق» . وفى صيف عام ١٩٦٢ ، اتحد الحزبان فى «جبهة تحرير موزمبيق» ، التى كان مقر قيادتها فى دار السلام بتنزانيا . وقد نص برنامج الجبهة على أن الهدف الرئيسى هو توحيد القوى الوطنية فى موزمبيق من أجل تحقيق الاستقلال « فى المستقبل القريب » . وأقامت الجبهة صلات قوية مع منظمات التحرير الوطنى فى أنجولا ، وجمهورية جنوب أفريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، وزامبيا ، ومالاوى . كما حققت نجاحاً كبيراً فى مجال العمل الدعائى بين جماهير موزمبيق .

بيد أنه سرعان ما حدث انشقاق فى الجبهة ، فى منتصف عام ١٩٦٣ . وشكل إدوارشو موندلانى (انظر ، ص ٤٧٣) حزبا سياسيا احتفظ بالاسم القديم . وقد اعترفت به منظمة الوحدة الأفريقية باعتباره الحزب الرئيسى فى البلاد ، وأخذت تقدم له المساعدات . وفى عام ١٩٦٤ أصدرت الجبهة نداء يدعو إلى انتفاضة عامة ، وبدأ الصراع المسلح بالفعل فى سبتمبر ١٩٦٤ . وتعمل الآن الفصائل التابعة للجبهة فى المناطق الشمالية والشمالية الغربية من موزمبيق. وبحلول نهاية عام ١٩٦٧ كان الوطنيون قد حرروا مساحات تبلغ خمس أراضى البلاد ، ويقطنها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة . كما أنهم من الناحية الفعلية يسيطرون على منطقتين هما : نياسا Nyasa وكابو — ديلجادو Capo-Delgado ، حيث لا يسيطر الاستعماريون فيهما إلا على المدن والمواقع الحصينة. وكان عدد قوات التحرير فى هذه الفترة يزيد على ثمانية آلاف مقاتل.

وفى السنوات الأخيرة كانت القوات التابعة للتنظيمات المناضلة فى جميع المستعمرات البرتغالية تتجه إلى الوحدة . وأقيم بالدار البيضاء ، فى أبريل ١٩٦١ ، مركز مشترك، هو «مؤتمر التنظيمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية» ، وانتخب المؤتمر مجلساً استشارياً وسكرتارية للجبهة ، واختار الرباط بالمغرب مقراً لهما . وعقد المؤتمر الثانى للتنظيمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية ،

بدار السلام ، فى أكتوبر ١٩٦٥ . وفى هذا المؤتمر تغير هيكل التنظيم ، وتشكل مجلسه التوجيهى من جميع زعماء الأحزاب التى تقاتل من أجل التحرير. أما النشاط اليومى فتشرف عليه سكرتارية تنفيذية مكونة من ممثلين عن كل حزب. وجاء فى قرارات المؤتمر : « تنسيق النشاط السياسى والعمليات العسكرية ؛ وضع استراتيجية عسكرية مشتركة من خلال هيئات متخصصة ؛ تنسيق الإجراءات فى مجالات التعليم والثقافة وتدريب الكوادر » . وقد رفضت قيادة « اتحاد شعب أنجولا » الاشتراك فى كلا المؤتمرين .

وقد اشتركت « جبهة تحرير موزمبيق » فى « المؤتمر الدولى للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا » ، الذى انعقد بالخرطوم فى يناير ١٩٦٩ ، واعتبرتها لجنة التعبئة بالمؤتمر السلطة الشرعية الوحيدة فى موزمبيق ، وناشدت جميع حكومات العالم الاعتراف بهذا الوضع . وقد مثل الجبهة فى المؤتمر وفداً مكوّناً من فرانسسكو ف. كابو ، ومورو پاميجيل أرتور ، وچوداهو نوانا ، برئاسة إدواردو موندلانى زعيم الجبهة .

ولم يكد ينتهى مؤتمر الخرطوم ، حتى تمكن الاستعمار البرتغالى ، بمساعدة مخابرات ألمانيا الغربية ، من اغتيال موندلانى ، زعيم الجبهة ، فى دار السلام بتنزانيا . ولقد كان موندلانى بلا جدال أبرز زعماء الجبهة ، وأقواهم شخصية ، وأعظمهم مقدرة ، لذا تعذر اختيار خلف له يسد الفراغ الذى نشأ بوفاته . واضطرت الجهة بإزاء ذلك ، وتجنباً للمنافسة بين زعمائها ، إلى اختيار مجلس ثلاثى لقيادتها يتكون من : يوريا سيمانجو ، نائب رئيس الجبهة فى أثناء قيادة موندلانى ؛ ساموورا مايكل ، قائد قوات التحرير والمعروف بنزعته الوطنية ؛ مارسلينو دوسانتو ، مسئول الإدارة السياسية بالجبهة ، والمعروف بثقافته النظرية العالية وميوله الماركسية .

* **المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب افريقيا** : حزب سياسى عريق بجنوب أفريقيا ، ترتبط بداية تاريخه بتكوين « رابطة التعليم الأهلى » Native Education Association فى عام ١٨٨٢ ، وهى الرابطة التى قامت بعد تكوينها بعامين بأول احتجاج ضد قوانين المرور . وفى عام ١٨٨٤ تكونت

« رابطة الناخبين من الأهالي Native Electoral Association للدفاع عن حقوق الأفريقيين الانتخابية . وفي هذه الرابطة لعبت الشخصية البارزة الأستاذ د. د. ت. چاباڤو، محرر امفوزابانتسوندو ، والعضو المؤسس للمؤتمر الوطني الأهلي Native National Congress ، دورابارزا . وفي عام ١٩١٢ أعلن تكوين« **المؤتمر الوطني الأهلي** »الذي سمي فيمابعد« **المؤتمر الوطني الأفريقي** »، وذلك بعد تكوين «مؤتمر ناتال الوطني» في عام ١٩٠٤ ، وتكوين تنظيم مماثل بالترنسڤال في عام ١٩٠٧ . وكان أول رئيس له چون ل . دوبي ، زعيم مؤتمر ناتال . وقد لعب رؤساء القبائل دوراً هاماً في تأسيسه . ودعا المؤتمر في بداية حياته السياسية إلى توسيع حقوق الأفريقيين الديمقراطية والسياسية . وفي أعقاب صدور قانون الأرض في عام ١٩١٣ ، الذي حرم الأفريقيين من تملك الأرض في خارج المعازل، شن المؤتمر ضد هذا القانون أول معركة رئيسية له . وفي العشرينيات قام رئيسه العام چيمس . ت . جوميدي بزيارة الاتحاد السوڤييتي ،وكانت حماسته الشديدة لهذه الزيارة بعد عودته سبباً في فقده لمنصبه . وفي عام١٩٣٥ اشترك المؤتمر في « **مؤتمر عموم افريقيا** » All-African Convention ، وهو تنظيم سياسي لتنظيم المعارضة ضد إخراج الأفريقيين من القائمة الانتخابية العامة ، وضد إيجاد تمثيل منفصل للبيض في البرلمان وإنشاء المجلس التمثيلي الوطني . وعندما تراجع المؤتمر عن موقفه وانسحب من « **مؤتمر عموم افريقيا** » ليسمح لأعضائه بدخول المجلس التمثيلي الأهلي ، انشق عليه بعض الأعضاء الشبان وكونوا في عام ١٩٤٣ « عصبة الشباب للمؤتمر الوطني الأفريقي » A.N.C. Youth League ، ووضعوا برنامج عمل إيجابيا . وفي عام ١٩٤٦ عاد المؤتمر فقرر مقاطعة المجلس، ثم تبنى في عام ١٩٤٩ برنامج عصبة الشباب. وبصدور قانون مكافحة الشيوعية في عام ١٩٥٠ ، الذي كان موجهاً ضد كل المعارضة الأفريقية المنظمة ، اتخذ المؤتمر طابع النضال السياسي الإيجابي . ومنذ عام ١٩٥٢ كان رئيس المؤتمر ا . ج . لوتولي، ونائب رئيسه أوليڤرتامبو ، وسكرتيره العام چيمس هاديبي .

وفي عام ١٩٥٥ لعب المؤتمر دوراً قيادياً في « مؤتمر الشعب » « of People

Congress » ، الذى عقد بمدينة كليبتون Klipton بالقرب من جوهانسبرج ؛ وفى ديسمبر ١٩٥٦ كان الجزء الأكبر من المقبوض عليهم بتهمة الخيانة العظمى من بين أعضائه . وعندما بدأت حملة مقاطعة الأوتوبيس فى الشهر نفسه كان المؤتمر هو المسئول عن توسيع نطاق المقاطعة إلى أجزاء أخرى من البلاد ، وبخاصة پورت إليزابث . وقد أدى يوم الحداد الوطنى على ضحايا شارپيڤيل ، الذى دعا إليه الرئيس لوتولى فى ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، إلى بقاء الأفريقيين فى بيوتهم بصورة تكاد تكون كاملة لمدة ثلاثة أيام . كما دعا لوتولى أيضاً إلى إحراق تصاريح المرور . وسرعان ما حل المؤتمر وأصبح غير قانونى . وقد تكونت فى خارج البلاد جبهة متحدة عرفت باسم « الجبهة المتحدة لجنوب أفريقيا » «South African Front» ، وذلك من الأحزاب والتنظيمات الآتية : « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ؛ « مؤتمر الجامعة الأفريقية » Pan-Africanist Congress P.A.C. ، « المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا » South African Indian Congress S.A.I.C. ؛ « الاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية » South West African National Union S.W.A.N.U. ؛ وذلك لشن حملة مشتركة ضد التفرقة العنصرية .

وقد كان أعظم منجزات حركة التحرير فى جنوب أفريقيا تكوين « تحالف المؤتمر » Congress Alliance ، وهو رابطة من التنظيمات الديمقراطية لعب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » دوراً أساسياً فى تكوينها ، وكان من أهم العناصر المكونة لها . واستمد هذا التحالف حافزه الأساسى من « مؤتمر الشعب » ، وكان بمثابة رأس الحربة فى المعارضة غير البرلمانية ضد التفرقة العنصرية . وقد تكون التحالف من : « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ؛ « المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا » ؛ « مؤتمر الديمقراطيين » Congress of Democrats ؛ « مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا » (انظر ، ص ٤٧٠) . وقد أصبح واضحا للمؤتمر بعد الملاحقات والاضطهادات والاعتقالات والمحاكمات المستمرة أن الكفاح المسلح هو المخرج الوحيد للبلاد للقضاء على التفرقة العنصرية ، فأضاف الكفاح المسلح إلى برنامجه باعتباره إحدى وسائل النضال . ومن ثم

ظهر الجناح العسكرى لحركة التحرير ، وبدأت أعمال الكفاح المسلح .
وفى أغسطس ١٩٦٧ بدأت مرحلة جديدة من الكفاح المسلح بتكوين حلف عسكرى من «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا» و «الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى» فى روديسيا الجنوبية ، ودخل المقاتلون من أجل الحرية التابعون لذلك الحلف فى صدامات مسلحة مع القوات المتحدة لنظامى سميث وفورستر .

والمؤتمر إلى جانب ذلك يمد نشاطه إلى الأقسام التقدمية فى البلاد ، ملوّنة وبيضاء ، ويتبنى شعار الجامعة الأفريقية ، ويقف ضد التعصب القومى القائم على العداء بلا تمييز للرجل الأبيض . وتلعب العناصر اليسارية دوراً كبيراً في داخل تنظيمه ، بيد أن عضويته ظلت إلى حين انعقاد مؤتمر تنزانيا مقصورة على الأفريقيين . ويشغل دومانوكوى ، منذ وفاة الرئيس لوتولى (انظر ، ص ٥٢٧) منصب سكرتير عام المؤتمر .

وقد عقد المؤتمر فى أوائل مايو ١٩٦٩ مؤتمره العام ، فى مدينة موروجورو بتنزانيا ، وشهده ممثلو كل القوى الوطنية فى جنوب أفريقيا ، وكان من أهم ما تضمنته قراراته : فتح عضويته لأول مرة أمام كل المناضلين فى جنوب أفريقيا ، بصرف النظر عن العقيدة أو اللون ؛ اعتبار الطبقة العاملة الدعامة الأساسية للثورة فى جنوب أفريقيا ؛ دعم تحالفه مع «الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى» (الزاپو) ، وتوسيع التحالف ليشمل القوات التابعة لحركات التحرير بالمستعمرات البرتغالية ؛ توحيد كل القوى المعادية للإمبريالية فى البلاد .

* **منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) :** قام الكادحـــون من أبناء أفريقيا الجنوبية الغربية بمدينة الكاپ ، فى عام ١٩٥٨ ، بتأسيس « مؤتمر شعوب الأوڤامبو » Ovamboland Peoples Congress O.P.C. ، برئاسة هيرمان تيوڤو . وكان المؤتمر مكرساً منذ بدايته لإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على البلاد ، وتحقيق وصاية الأمم المتحدة كخطوة أولى نحو الاستقلال. وقد بدأت قيادة أفريقية جديدة فى الظهور فى أفريقيا الجنوبية الغربية نفسها ، وسرعان ماانتشر نفوذ المؤتمر فى أرجاء البلاد . وعندما قبض على هيرمان تيوڤو

بمدينة الكاب ، فى أبريل ١٩٥٩ ، وتم ترحيله إلى مناطق الأوڤامبو بشمال البلاد، انتقل مركز المؤتمر إلى وندهوك Windhoek العاصمة، وتغير اسمه إلى «منظمة شعوب الأوڤامبو» .Ovamboland Peoples Organisation O.P.O، وأصبح سام نوچوما رئيساً لها . وفى الوقت نفسه بدأ زعماء المنظمة التشاور مع كوزونجيزى وغيره من زعماء البلاد لتأسيس حركة جماهيرية ، وأسفرت المشاورات عن قيام « الاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية » (سوانو) South West African National Union . وفى يناير ١٩٦٠ تغير اسم المنظمة إلى : «منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » ، التى كان يوجد سندها الرئيسى فى مناطق الأوڤامبو ، حيث انتشرت فروع المنظمة فى كل أرجائها .

وتهدف المنظمة إلى إقامة حكومة دمقراطية حرة تستند إلى إرادة الشعب ودعمه المباشر ، وإلى التعاون مع كل الأفريقيين، والقضاء على كل أشكال السيطرة الأجنبية. كما تطالب باستخدام «كل الإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية لتحقيق الاستقلال » ، مع العمل فى الوقت نفسه على توحيد شعب أفريقيا الجنوبية الغربية فى تنظيم واحد ، وإلغاء تصاريح المرور وغيرها من القوانين العنصرية ، وإلغاء نظام العمل التعاقدى ، وتطبيق الاقتراع العام ، وإعادة بناء البلاد اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً . ويقوم بتقديم التماسات « السوابو » إلى الأمم المتحدة إمبورمباكيرينا وسام نوچوما ، العضوان بلجنته التنفيذية .

❋ **الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى (الزابو) :** تشكل «المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» Southern Rhodesian African National Congress فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، استجابة لقيام «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا » . ولكنه ظل حركة أقلية ، ولم يعمر طويلا. ومع ذلك تشكلت بسولزبرى ، فى عام ١٩٥٥ ، « عصبة شباب المؤتمر » Congress Youth League ، وذلك بمبـادرة من چورچ نياندورو (انظر ، ص٥٣٧) وروبرت تشيكريما ودوندوزو تشيسيزا . وفى عام ١٩٥٧ تشكل « المؤتمر الوطنى الأفريقى » لروديسيا الجنوبية من جديد ، من خلال

العصبة . وفرع قديم للمؤتمر فى بولاوايو . وقد شغل جوشوا نكومو (انظر ، ص٥١٣) منصب رئيس المؤتمر ، وشغل جورج نياندورو منصب السكرتير العام . ولقى المؤتمر بمجرد قيامه تأييداً مباشراً فى المدن ، وبخاصة فى سولزبرى وبولاوايو . وقد دعا المؤتمر إلى سياسة للوحدة الوطنية ، وإلى معارضة القبلية والعنصرية على حد سواء ، وإلغاء قانون تمليك الأرض Land Appointment Act (انظر ، ص٢٢٤) ، الذى يقصر ملكية الأفريقيين للأرض على المعازل المكتظة ، وتشجيع نقابات العمال ، وإلغاء قوانين المرور ، وتطبيق الاقتراع العام . وكانت عضويته مفتوحة لكل العناصر ، وكان ممن انضم إليه جوى كلاتون بروك (انظر ، ص٥٣٥) ، وهو الأوربى الوحيد الذى كان هدفاً لحالة الطوارىء التى أعلنت فى عام ١٩٥٩ . وقد اتهم المؤتمر بتدبير اضطرابات نياسالاند (مالاوى فيما بعد) التى وقعت فى فبراير ١٩٥٩ ، فأعلنت حالة الطوارىء وحل المؤتمر واعتقل عدد كبير من أعضائه ، واستطاع رئيسه نكومو الفرار إلى خارج البلاد حيث قام بحملة كبيرة مطالباً بإلغاء اتحاد روديسيا ونياسالاند.

وفى يناير تشكل بدلا من المؤتمر وكامتداد له « الحزب الوطنى الديمقراطى » National Democratic Party N.D.P. ببرنامج مماثل. وقد طالب الحزب بحكم الأغلبية ، وبحق الاقتراع العام ، وبإنهاء اتحاد روديسيا ونياسالاند الذى يسيطر عليه البيض ، كما رحب بانضمام البيض إليه ، ولكن لم ينضم منهم إليه سوى عدد قليل كأعضاء منتسبين . وفى ديسمبر ١٩٦٠ وجه الحزب الدعوة إلى نكومو الموجود فى الخارج للعودة إلى البلاد وتولى رئاسة الحزب . وعند عودته استقبله آلاف المؤيدين فى شوارع سولزبرى . وقد انضم تدابانتجى سيثولى إلى الحزب فى مطلع عام ١٩٦٠ ، وشغل منصب أمين الصندوق .

وقد رفض الحزب باستمرار المقترحات الدستورية التى أسفر عنها المؤتمر الدستورى الذى عقد بسولزبرى فى فبراير ١٩٦١ تحت رياسة دنكان سانديز وزير علاقات الكومنولث فى الحكومة البريطانية . وقد حظر الحزب بعد ذلك

وحل محله فى بداية عام ١٩٦٢ « **الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى** » (الزابو) . وقد حظر الزابو بدوره فى سبتمبر ١٩٦٢ ، وهو يعمل الآن بصفة سرية غير قانونية . وقد لجأ الاتحاد، بعد إعلان استقلال البلاد من جانب الأقلية العنصرية ، إلى الكفاح المسلح ، ووحد قواته المسلحة مع القوات المسلحة «للمؤتمر الوطنى الأفريقى» لجنوب أفريقيا توحيداً للجهود ضد الحلف غير المقدس ، حلف فورستر وسميث وكيتانو . وقد بدأ هذا الحلف أول هجوم لحرب العصابات فى ١٣ أغسطس ١٩٦٧ ، وتحتل قواته الآن قرابة ٧٥,٠٠٠ كيلو متر مربع فى أجزاء متفرقة بشمال البلاد وشمالها الغربى وغربها وجنوبها الغربى .

* **حزب الميثاق الشعبى لغانا** : دعى دكتور قوامى نكروما من الخارج ، فى عام ١٩٤٧ ، ليصبح سكرتيراً عاماً «لميثاق ساحل الذهب المتحد» United Gold Coast Convention U.G.C.C. ، الذى كان قد أسسه دكتور دنكا لتحقيق الإصلاح الدستورى والحكم الذاتى . وقد حاول نكروما تكريس المؤتمر للقيام بأعمال جماهيرية واسعة ، ولكنه اصطدم مع العناصر المعتدلة فيه . فأسس نكروما بعد ذلك فى سبتمبر ١٩٤٨ ، جريدة أسماها **أكرا ايفننج نيوز** ، ثم «لجنة تنظيم الشباب» Committee for Youth Organization التى كان شعارها : «الحكم الذاتى الفورى» . وعندما احتدم نزاع نكروما مع اللجنة التنفيذية للميثاق تحولت «لجنة تنظيم الشباب» ، فى ١٢ يونيه ١٩٤٩ ، إلى حركة سياسية منفصلة تحت اسم «**حزب الميثاق الشعبى**». ووضع الحزب برنامجاً ناشطاً كان من أهم ما جاء فيه : النضال بكل الوسائل الدستورية من أجل « الحكم الذاتى الفورى» ؛ تشكيل طليعة سياسية قوية تضطلع بمهمة القضاء على جميع أشكال القهر ؛ توحيد كل أجزاء البلاد ؛ تشجيع نقابات العمال .

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ دعا الحزب الجديد إلى اجتماع «جمعية تمثيلية لشعب غانا» ، تمثل كل التنظيمات فيما عدا «ميثاق ساحل الذهب المتحد» والمجالس الإقليمية المنتخبة على أساس قبلى . وقد رفضت الجمعية توصيات لجنة

الإصلاح الدستورى ، وطالبت بوضع الدومنيون لساحل الذهب .

وعندما لم يجب طلب الحزب بقيام جمعية تأسيسية ، قام بحملة عصيان مدنى ، اتخذ شكل بقاء الناس فى بيوتهم ، فقبض على زعمائه ، على حين كانت الاستعدادات تجرى لانتخابات عام ١٩٥١ ، حيث قرر نكروما ترشيح نفسه من داخل السجن عن مدينة أكرا ، وفاز نكروما بأغلبية مدوية ، فأفرج عنه فى ١٢ فبراير ١٩٥١ ليشكل الحكومة الجديدة ، التى كان يساندها ٣٤ عضوا من ٣٨ عضوا فى المجلس التشريعى .

وقد نشر الحزب فى عام ١٩٥٣ كتابا أبيض عن الإصلاح الدستورى بالبلاد ، كما عقد فى العام نفسه مؤتمرا عاما انتخب فيه نكروما رئيسا وزعيما للحزب مدى الحياة .

وعند نهاية عام ١٩٥٤ تشكل حزب المعارضة ، «حركة التحرير الوطنى» National Liberation Movement N.L.M. ، التى استغلت المعارضة فى تشكيلها السخط الذى عم زارعى الكاكاو عقب ارتفاع أثمانه فى السوق العالمية وتحديد الحكومة للأثمان التى يحصلون عليها ، وكذلك المشاعر القبلية وعزل بعض الرؤساء . وقد رأس هذا الحزب دكتور كوفى بوسيا ، الذى كان يعد من أخطر أعداء نكروما طيلة حكمه.

وفى أبريل ١٩٦٠ أجرى استفتاء حول دستور جمهورى جديد ، وقد ووفق عليه بأغلبية ساحقة ، وانتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دكتور دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع .

وقد أمسكت حكومة غانا وحزبها منذ البداية بزمام «حركة الجامعة الأفريقية» ، ودعت إلى أن يعقد فى أكرا أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة فى أبريل ١٩٥٨ ، وأول «مؤتمر للشعوب الأفريقية» فى ديسمبر ١٩٥٨ . كما كانت أيضا تشجع تكوين «اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا» مستقلا عن كل من «الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة» و «الإتحاد العالمى لنقابات العمال» . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ أعلن قيام اتحاد غانا وغينيا ومالى ، وذلك بعد استقلال غينيا ، ثم تكوين اتحاد غانا — غينيا الدستورى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠ ،

وانهيار الاتحاد الذى كان قائما بين السنغال والسودان(مالى) . وفى أثناء أزمة الكنغو ، ٦٠–١٩٦١ ، وقفت الحكومة وحزبها صراحة إلى جانب باتريس– لومومبا ، كما دعت فى مؤتمر الدار البيضاء ، فى يناير ١٩٦١ ، إلى تكوين «قيادة عسكرية عليا» أفريقية ، لتقديم العون العسكرى للكنغو ولكل بلد أفريقى آخر يتعرض للمتاعب ويكون فى حاجة إلى مثل هذا العون .

وفى١٨ ديسمبر ١٩٦٠ عقد فى أكرا مؤتمر هام اشترك فيه «حزب الميثاق الشعبى »وحلفاؤه الأسياسيون «مؤتمرنقابات العمال» Trade Union Congress؛ «المجلس المتحد لزارعى غانا» United Ghana Farmers Council ؛ «المجلس التعاونى الوطنى» National Co-operative Council — وقرر هذا المؤتمر إقامة اقتصاد اشتراكى مخطط لغانا، وإقامة زراعة تعاونية واسعة، وزيادة دور التعاونيات فى تجارة التجزئة . كما دعا إلى تكوين «لجنة التخطيط القومى» برئاسة وزير مختص ، تكون مهمتها تخطيط الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك والصرف الأجنبى إلخ . وطالب المؤتمر أيضا بتمويل التنمية من المدخرات والضرائب ، وبقيام الاقتصاد على أساس قطاع الدولة والقطاع التعاونى .

ويضم «حزب الميثاق الشعبى» بين صفوفه العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبورچوازية الصغيرة ، وتبلغ عضويته حوالى مليونين ، أى كل المتكسبين من السكان تقريباً . وقد حل الحزب بطبيعة الحال إثر الانقلاب الذى قام به الجنرال أنكرا فى عام ١٩٦٦ ، وانتهى بإطاحة حكومة نكروما .

* **الحزب الديمقراطى الغينى :** الحزب الحاكم والوحيد بالبلاد. وقد أسسه ماديرا كيتا (وزير داخلية مالى فيما بعد) فى عام ١٩٤٦ ، خلفاً «للحزب التقدمى الغينى» Parti Progressiste Nigerien ، وكقسم من «التجمع الديمقراطى الأفريقى» (انظر ، ص ٤٥٨) . وقد شدد الحزب منذ الأيام الأولى عداءه لا للإدارة الفرنسية فقط ، وإنما أيضا للاتحاد الفرنسى — الغينى» Union Franco-Guinéenne برئاسة ياسين ديالّلو، الذى كان مرتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى ، وبالحكام التقليديين ، وبخاصة فى فوتاچالون»

وفى عام ١٩٥٢ تولى سيكوتورى ، الذى كان يعمل بنشاط فى نقابات عمال غينيا المنضمة إلى « الاتحاد العام لنقابات العمال » الذى يسيطر عليه الشيوعيون بفرنسا ، قيادة الحزب ، وشرع فى تنظيمه ابتداء من المستويات القاعدية ، بين الفلاحين وعمال المدن . وقد لقى الحزب معارضة شديدة من الإدارة الفرنسية ، ومع ذلك خفت حدة هذه المعارضة فى عام ١٩٥٦ ، وانتخب سيكوتورى نائبا عن غينيا فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وفى العام التالى حصل الحزب على أغلبية كبيرة فى الانتخابات ، فشكل الحكومة ، واستخدم سلطته فى تحطيم سلطة الرؤساء وإحلال مجالس قروية منتخبة محلها .

وفى الوقت نفسه أخذ سيكوتورى ، بوصفه زعيما بارزا من زعماء « التجمع الديمقراطى الأفريقى » ، يصطدم بصورة متزايدة مع رئيس التجمع ، فيلكس هوفوى بوانييه (رئيس دولة ساحل العاج الآن) ، وقاد الجناح اليسارى فى التجمع فى مطالبته بالاستقلال عن فرنسا وعن اتحاد أفريقيا الغربية .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أحرز الحزب انتصارا كبيرا ، عندما صوت الشعب بـ « لا » فى استفتاء ديجول ، وانفردت غينيا ، دون جميع دول المجموعة الفرنسية بأفريقيا ، بالاستقلال خارج نطاق هذه المجموعة ، وبذا أصبح الانفصال نهائيا بين الحزب والتجمع . وعلى الرغم من وعود ديجول لغينيا بأنه فى حالة رفض شعبها فى الاستفتاء البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ، لن تقيم فرنسا أية عراقيل فى وجهها ، رفضت فرنسا الاعتراف بالدولة الجديدة ، وانسحب الإداريون والفنيون والمعلمون والأطباء الفرنسيون من غينيا ، بحيث لم يبق منهم سوى عشرين شخصا من بين أربعة آلاف . ولكن الحزب الحاكم صمد للمحنة بشجاعة ، واستطاع بصلابته وبنفوذه بين الجماهير أن ينقذ البلاد من كارثة اجتماعية واقتصادية محققة .

ومنذ عام ١٩٥٦ كان سيكوتورى بدوره يعمل من أجل تكوين « الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء » Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire (U.G.T.A.N.) ، ليكون مستقلا عن كل من الاتحادين العالميين :

وقد تمكن الحزب بعد الاستفتا من امتصاص الحزبين القائمين بالبلاد :
« الحزب الاشتراكى الديمقراطى الغينى » Démocratie Socialiste de Guinée D.S.G بزعامة إبراهيم بارى (وكان حزبا عرقيا إقليميا يوجد نفوذه الرئيسى بين قبائل الفولانى فى فوتا جالون) ؛ « الكتلة الأفريقية الغينية » Bloc Africain de Guinée B.A.G. بزعامة بارى دياوادو وكنتا كوماندبان (وكانت بلورها تستند إلى مجموعات عرقية إقليمية) .

والحزب يمثل جبهة عريضة ديمقراطية ومعادية للإمبريالية والاستعمار ، انبثقت فى مجرى ثورة التحرر الوطنى ، وتضم صفوفه من الناحية العملية كل البالغين من الفلاحين والعمال والمثقفين والبورجوازية المتوسطة والصغيرة ، وكانت عضويته طبقا لتقديرات عام ١٩٦٤ تصل إلى حوالى مليونى عضو . بيد أنه فى نوفمبر ١٩٦٤ فرض الحزب بعض القيود على عضويته .

وكان اهتمام الحزب فى الداخل ينصب على القضاء على آثار الاستعمار ، وعلى دعم الديمقراطية والتقدم الاقتصادى . ووضعت منذ البداية خطة ثلاثية لتنويع الإنتاج تقوم على أساس تعاونى . وأعاد الحزب النظر كلية فى النظام التعليمى بالبلاد . وكان هناك تشديد مستمر على كوارد الحزب لمناقشة وشرح سياسة الحزب مع الفلاح ، عند قاعدة هرم « المركزية الديمقراطية » ، ولكسب مشاركته الفعالة فى وضع القرارات وتنفيذها . وتلعب المرأة الغينية ، إلى جانب الرجل ، دورا هاما فى سياسة الحزب . وقد عقد الحزب مؤتمره الرابع فى ديسمبر ١٩٦٢ ، وفيه قرر اختيار الطريق غير الرأسمالى للتطور . هذا وموقف الحزب فى السياسة الخارجية بالغ الوضوح ، فهو يؤازر بقوة حركات التحرر الأفريقية ، وتعد كوناكرى ملجأ للمنفيين السياسيين من الكمرون وأنجولا وساحل العاج وغيرها .

* **الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا (التانو)** : تأسيس فى عام ١٩٢٩ بوساطة مجموعة من الموظفين البريطانيين ، تحت اسم « الرابطة الأفريقية لتنجانيقا » Tanganyika African Association ، وكانت الرابطة بمثابة حلقة

للدراسة والمناقشة. وبعد الحرب العالمية الثانية، إثر نمو الوعى السياسى الأفريقى، انهمكت الرابطة تدريجيا فى النشاط السياسى الصريح. وتولى يوليوس نيريرى رئاستها فى عام ١٩٥٣، وبعد عام واحد قام بتحويلها إلى حزب سياسى يرفع شعار الاستقلال. وبذا قام «**الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا**» فى عام ١٩٥٤، الذى أخذ يعد شعب تنجانيقا للاستقلال. وقدم نيريرى مشروع دستور للاتحاد ووفق عليه بالإجماع، ومن أهم بنود هذا الدستور: محاربة القبلية وكل الاتجاهات الانعزالية؛ القضاء على كل أشكال العنصرية والتمييز العنصرى؛ تحقيق أغلبية أفريقية فى جميع أجهزة الحكم؛ تشجيع الحركة النقابية والتعاونية؛ إقرار تعليم إلزامى للطفل الأفريقى. كما عارض مشروع الدستور نقل ملكية الأرض إلى المستوطنين غير الأفريقيين والمهاجرين الأجانب، وكذلك أية محاولة لضم تنجانيقا إلى اتحاد لا تكون المطالبة به صادرة عن الأفريقيين. وكانت عضوية الاتحاد مفتوحة لكل من يقبل أهدافه من الأفريقيين رجالا ونساء. كما كان يدعو التنظيمات الشعبية الأفريقية — الرياضية والثقافية والنقابية — إلى الارتباط به.

وبسبب عدم وجود جماعة مهاجرة كبيرة (من الأوربيين والآسيويين) كان الاتحاد قادراً، وراغباً فى الوقت نفسه، فى التعاون مع عدد محدود من ذوى النوايا الطيبة من الأوربيين والآسيويين. وفى أول انتخابات أجريت فى عام ١٩٥٨ على أساس قاعدة انتخابية ضيقة، يتم فيها اختيار المقاعدة على أساس عنصرى، أيد الاتحاد بعض المرشحين الأوربيين والآسيويين، ونجح هؤلاء جميعاً بفضل هذا التأييد. وقد انضم الأعضاء الثلاثون، الذين انتخبوا حديثاً بالمجلس، عشرة عن كل عنصر، وكوّنوا معا «منظمة الأعضاء المنتخبين بتنجانيقا» Tanganyika Elected Members' Organization T.E.M.O. التى كانت بمثابة معارضة منظمة للحكومة تعمل من أجل الحكم الذاتى. وكان يوليوس نيريرى رئيسا للمنظمة، وبرايسيسون (بريطانى) نائبا للرئيس، وچمال (أسيوى) أمينا للصندوق.

ومنذ هذه الفترة أخذ التانو يعمل فى تعاون وثيق مع الحركات الأفريقية

فى بقية أجزاء أفريقيا الشرقية ، وبخاصة كينيا ، حيث قامت صلات قوية مع الأحزاب الأفريقية، وكذلك بين «اتحاد العمل بتنجانيقيا» Tanganyika Federation Labour (الذى كان سكرتيره العام رشيد كاواوا عضواً باللجنة المركزية للتانو) ، و « اتحاد العمل بكينيا» Kenya Federation Labour .

وعندما قامت «حركة الحرية لكل أفريقيا بشرق ووسط أفريقيا» Pan-African Freedom Movement of East and Central Africa (PAFMECA) فى عام ١٩٥٨ ، كان التانو عضواً مؤسسا فيها ، كما لعب دوراً قياديا فى عام ١٩٥٩ ، فى الدعوة التى وجهتها الحركة لمقاطعة بضائع جنوب أفريقيا .

وفى يولية ١٩٦٠ فاجأ يوليوس نيريرى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة فى أديس أبابا ، بدفاعه علانية عن اتحاد دول أفريقيا الشرقية (تنجانيقا وزنزبار وكينيا وأوغندا) بمجرد حصول دولها على الاستقلال . وقد أعرب «الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا» ، و«الحزب الأفروشيرازى» Afro-Shirazi Party (زنزبار) ، و«مؤتمر شعب أوغندا» Uganda People's Congress ، عن التأييد التام لفكرة الاتحاد .

وفى الانتخابات التى أجريت فى سبتمبر ١٩٦٠ حصل التانو على أغلبية شبه إجماعية فى أول مجلس تشريعى مسئول ، واختير الوزراء من بين أعضاء المجلس ؛ وأصبح نيريرى رئيسا للوزراء .

وتصل عضوية التانو إلى حوالى أربعة ملايين عضو ، ويعمل به عدة آلاف من الأعضاء المتفرغين ، وتضم عضويته جبهة واسعة ابتداء من العمال والفلاحين إلى الرؤساء السابقين . وقد تغير شعار التانو ، فى عام ١٩٦٠ ، من **أوهورو** (الحرية) إلى **اوهورو ناكازى** (الحرية والعمل) فى « الحرب ضد الفقر والجهل والمرض » . وكانت سياسة التانو تقوم على الإيمان بالسلام والمساواة والتجانس ، بيد أنه فى السنوات الأولى للحكم كانت العناصر الشابة الأكثر نضالية فى داخل التانو تبدى قلقها من سياسته المعتدلة ، إذ لم تكن لدى التانو فى البداية أية خطط عامة للتخطيط الاقتصادى أو لمشروعات الدولة ، على الرغم من تشجيعه للزراعة التعاونية . وبعد اتحاد تنجانيقا مع زنزبار ،

وقيام دولة تنزانيا ، بدأ الحزب يتخذ اتجاهاً اشتراكياً . وقد تحددت معالم سياسته الاشتراكية فى « إعلان أروشا » المعروف ، الذى أقرته لجنته الوطنية التنفيذية فى اجتماعها بمدينة أروشا فى الفترة ٢٦ – ٢٩يناير ١٩٦٧ .

* **الاتحاد الافريقى الوطنى لكينيا(الكانو)** :حزب قومى تأسس فى كينيا فى مارس ١٩٦٠ من التنظيمات الآتية : « حركة استقلال كينيا » (كيم) Kenya Independence Movement (KIM) ، التى تأسست فى عام ١٩٥٩ ، منظمة ناخبى الأعضاء المنتخبين (سيمو) Constituency Elected Members' Organization (CEMO) ، التى تأسست فى عام ١٩٥٨ ؛ « حزب الميثاق الشعبى » People's Convention Party (PCP) ، الذى تم تنظيمه فى نيروبى فى عام ١٩٥٦ ؛ « الاتحاد الأفريقى لكينيا » Kenya African Union (KAU) ، الذى تأسس فى عام ١٩٤٤ تحت اسم Kenya African Study Union ، ثم اتخذهذا الاسم فى عام ١٩٤٦ ،وتولى رئاسته هارى ثوكو ، ثم چيمس چيشورو ، ثم أعقبهما چومو كينياتا إلى حين القبض عليه فى عام١٩٥٢ ، فخلفه والتر أوديدى، وقد حظر «الاتحاد الأفريقى لكينيا » فى يونيه١٩٥٣ . وعندما تأسس الكانو فى عام ١٩٦٠ ، كان توم مبويا يشغل منصب السكرتير العام ، وأرجنجا أودنجا منصب نائب الرئيس ، وچيمس چيشورو منصب الرئيس المؤقت لحين الافراج عن چومو كينياتا .

وقد سعت بريطانيا قبل الاستقلال إلى بذربذور الخلاف بين القبائل المختلفة فى كينيا ، وإذكاء النزاعات القبلية ، وتشجيع الحركات الانفصالية . ولقدكان «الاتحاد الأفريقى الدمقراطى لكينيا» (الكادو) Kenya African Democratic Union (KADO) ، الذى تأسس فى عام ١٩٦٠ بزعامة رونالد نجالا ، الأداةالرئيسية لتحقيق أهداف الاستعمار والمستوطنين البيض . ولذا ثارت خلافات حادة بين الكانو والكادو حول مشكلات كينيا الرئيسية الثلاث : قضية الحزب ؛ قضية التطور الخاص لكينيا ؛ القضية الفلاحية أو مشكلة الأرض .

ولم يكن الكانو حزباً مركزياً يسير على أسس المركزية الديمقراطية ، بل كان نوعاً من من التجمع السياسى يضم مجموعات سياسية مختلفة. وإذا كان قد أمكن فى فترة الكفاح من أجل الاستقلال المحافظة على وحدته الشكلية ، فإن ذلك أصبح متعذراً بعد الاستقلال ، عندما أخذت قضايا التغيير الاجتماعى تبرز إلى السطح وتزداد إلحاحاً . وبعد الاستقلال طرحت قضية الحزب الواحد نفسها بشدة ، وأسفرت الرغبة المخلصة من جانب قادة الكانو الوطنيين فى الوحدة الوطنية عن ضم حزب الكادو إلى حزب الكانو الحاكم ، أملا منهم فى احتواء قادة الكادو فى داخل الحزب الجديد الذى احتفظ باسم الكانو . بيد أن الكانو لم يكن الحزب المتماسك المتجانس الذى يستطيع القيام بعملية الاحتواء ، على حين رأت القوى اليمينية فى داخله فرصتها الذهبية لتقوية نفوذها وفرض اتجاهاتها ، مستعينة فى ذلك بالقوى اليمينية فى داخل الكادو . وبدلا من أن تنتصر سياسة الكانو بدأ نجالا وأنصاره فى إحداث التغيير فى سياسة الحزب الجديد ، الذى تحول بالتالى إلى أداة ملحقة بالإدارة الحكومية ، وأداة للتحول إلى الطريق الرأسمالى ، تحت الشعارات الاشتراكية الزائفة التى ما زال يرددها . وأسفر ذلك عن انفصال عدد من قادة الكانو البارزين ، وعلى رأسهم أوجنجا أودنجا وآشينج — أونيكو وبيلداد كاجيا (انظر ، ص ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤) وتكوينهم لحزب جديد عرف باسم « الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا » (الكابو) Kenya African People's Union (KAPU) . وقد احتلت مشكلة الأرض ، وهى إحدى القضايا الأساسية فى الصراع الذى كان دائراً بين جناحى الكانو ، مكاناً هاماً فى البرنامج الجديد لحزب الكابو .

ويدعو برنامج الحزب الجديد إلى : توزيع الأرض على المعدمين ، بما فيهم من طردوا من أرضهم ، أو فقدوا أرضهم فى أثناء النضال ؛ عدم السماح لغير أبناء كينيا بملكية الأرض ؛ إعطاء الأفضلية وبذل التشجيع للزراعة التعاونية بالنسبة للأرض التى تؤخذ من المستوطنين البيض تمشياً مع سياسة الحزب الاشتراكية ؛ تضييق الملكية الفردية للأرض لتوفير المزيد من الأرض للفقراء ؛ مع تخفيض الحد الأقصى لملكية الأرض تبذل أقصى مساعدة ممكنة

للأفراد لتنمية زراعاتهم ؛ تشجيع عمليات تجميع الأرض ؛ مراعاة العدالة في توزيع أراضي الرعي ؛ الاعتراف بحقوق القبائل والعشائر في أراضيها .

* **حزب مؤتمر باسوتولاند** : تأسس هذا الحزب نتيجة قيام علاقة سياسية قوية طويلة الأمد بين القومية الأفريقية في جنوب أفريقيا وقومية شعب الباسوتو (أو السوتو أو الباسوزو) . وقد كانت سياسات باسوتولاند (ليزوتو الآن) ، ولا تزال ، تتأثر بقوة بالحركة الوطنية الأفريقية في جنوب أفريقيا ، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن الأغلبية الساحقة من شعب الباسوتو عملت في هذا الوقت أو ذاك في جنوب أفريقيا . وقد تأسس «مؤتمر باسوتولاند الوطني» Basutoland National Congress على أيدي موخيهلي في عام ١٩٥٢. وظل هذا التنظيم حركة أقلية إلى عام ١٩٥٥ ، عندما قام موخيهلي وخاكتلا وإيزاقييل مفاليله (الكاتب المعروف في جنوب أفريقيا) بإصدار جريدة **موهلاباني** (المحارب) ، التي لعبت دوراً كبيراً في نشر الوعي السياسي بين الباسوتو في كل من جنوب أفريقيا وباسوتولاند . وشغل خاكتلا ، محرر **موهلاباني** ، منصب السكرتير العام للمؤتمر . وفي عام ١٩٥٤ نظم المؤتمر حملة قوية ضد تقرير لجنة موري Moore Commission الذي رفض «مجلس باسوتولاند الوطني» Basutoland National Council ما قدمته من اقتراحات للحكم المحلي . وفي سبتمبر ١٩٥٥ شكل المؤتمر لجنة لصياغة مقترحات دستورية وتشريعية جديدة فيما يتعلق بالحكم الذاتي ، وقد قبلت الحكومة البريطانية مقترحات اللجنة في نهاية ١٩٥٨ ، وتقرر إجراء الانتخابات في يناير ١٩٦٠ . وفي عشية الانتخابات أعيد تشكيل المؤتمر تحت اسم «حزب مؤتمر باسوتولاند» . وفي الانتخابات حصل التنظيم الجديد على ٧٣ مقعد من ١٦٢ مقعداً في مجالس المقاطعات . وقد تولى أعضاء هذه المجالس انتخاب أعضاء المجلس التشريعي Legislative Council (المجلس الوطني National Council) ، وعددهم أربعون عضواً ، وكان من نصيب الحزب ٢٩ عضواً . وفي ديسمبر ١٩٦٠ حدثت خلافات شديدة في داخل الحزب أعقبتها استقالة خاكتلا ، ثم تفاقمت الخلافات والاستقالات بعد ذلك .

* **حزب باسوتو الوطنى** : أسسه الرئيس ليبو چوناثان فى عام ١٩٥٩ للدفاع عن الطريقة التقليدية فى الحياة، وقد تصدى منذ نشأته لمعارضة «حزب مؤتمر باسوتولاند» لاستبعاده الرؤساء من النضال، ولا تباعد سياسة يراها متطرفة ومتعجلة للغاية . ومن المعتقد أنه يحظى بمساندة كاملة من جانب الكنيسة الكاثوليكية التى تتمتع ببعض النفوذ فى المنطقة . وقد حصل على ٢٢ مقعداً فى مجالس المقاطعات فى انتخابات يناير ١٩٦٠، ولكنه لم يظفر إلا بمقعد واحد فى المجلس التشريعى .

* **المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون** : حزب البورچوازية القومية فى نيچيريا ، وقد ترأس فى سنواته الأولى النضال من أجل وحدة واستقلال البلاد . تأسس فى عام ١٩٤٤ برئاسة هربرت ماكولاى ، وشغل دكتور نامدى أزيكوى منصب سكرتيره العام ، ثم أصبح رئيساً له فى عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكولاى . وقد كان أزيكوى من قبل ، فى الثلاثينيات، عضواً فى « حركة الشباب النيچيرى Nigerian Youth Movement » ، ثم أصبح رئيساً « لاتحاد الإيبو الفيدرالى Ibo Federal Union » ، الذى قام فى الإقليم الشرقى وشكل أساس «المجلس الوطنى» هناك . وقد تأسس « المجلس الوطنى » أصلا كهيئة فيدرالية من مجموعات وطنية وعمالية ، ومن عدد كبير من الروابط القبلية . وفى عام ١٩٤٧ ارتبط به من الناحية الفعلية « مؤتمر نقابات العمال النيچيرية Nigerian Trade Unions Congress (NTUC) » .

وقد حصل المجلس فى انتخابات عام ١٩٥١ على أغلبية سهلة فى الإقليم الشرقى ، حيث شكل الحكومة . بيد أنه فى الإقليم الغربى انضم بعض أعضائه إلى « مجموعة العمل Group Art » الجديدة التى سمح لها بتأليف الحكومة. وفى الجمعية الاتحادية لم يتمكن أزيكوى ، الذى كان قد انتخب لمقعد لاجوس فى الجمعية الغربية ، من أن يحصل على مقعد اتحادى . وقد دعا المجلس إلى حملة مقاطعة جديدة ضد الاتحاد الفيدرالى ، ولكن عدة وزراء اتحاديين من أعضائه رفضوا تأييد المقاطعة بحجة إعطاء تجربة الدستور فرصة ، ففصلوا من عضويته لعدم الولاء ، كما فصل بعض وزراء الإقليم الشرقى من عضويته فى

يناير ١٩٥٣ لأن مواقفهم من المقاطعة كان مشكوكاً فيها . وإلى هؤلاء انضم الأعضاء الساخطون ، سواء فى المجلس الإقليمى أو المجلس الفيدرالى ، ليشكلوا مجموعة جديدة عرفت باسم «حزب الاستقلال الوطنى» National Independence Party (NIP) . وتطلب ذلك إجراء انتخابات جديدة خرج منها أزيكوى وزيراً أول للإقليم الشرقى ، ثم بعد ذلك رئيساً لوزراء الإقليم .

وفى عام ١٩٥٣ ووفق على مطلب «المجلس الوطنى» بدستور وحدوى (مركزى) ، وزيادة سلطات الحكومات الإقليمية ، والإسراع بالحكم الذاتى لنيجيريا . وأقر دستور جديد أجريت بمقتضاه انتخابات مباشرة للمجلس الاتحادى ، وحصل «المجلس الوطنى» على الأغلبيـــة فى الإقليمين الشرقى والغربى ، فى حين لم يحصل إلا على مقعدين من ٩٢ مقعداً فى الإقليم الشمالى . وفى الفترة التالية استطاع أزيكوى التخلص من بعض خصومه فى «المجلس الوطنى» ، مستنداً إلى ماله من تأييد فى قاعدته ، وشكل الأعضاء المفصولون ، فى يوليه ١٩٥٨ ، «الحزب الديمقراطى لنيجيريا والكمرون» Democratic Party of Nigeria and the Cameroons . ولم تؤثر هذه الأزمات على حصيلة «المجلس الوطنى» الانتخابية ، ففى الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٥٩ حصل أيضاً على العدد الأكبر من الأصوات . وقد تمكن الائتلاف الحكومى المكون من «المجلس الوطنى» و«المؤتمر الشعبى الشمالى» Northern People's Congress (NPC) من أن يقود البلاد إلى الاستقلال . وفى أول أكتوبر ١٩٦١ أصبح أزيكوى الحاكم العام لنيجيريا .

وعلى الرغم من أن الوثيقة السياسية التى أصدرتها اللجنة التنفيذية للمجلس الوطنى بالإقليم الشرقى فى سبتمبر ١٩٦٠ ، قد دعت إلى تأميم « المشروعات التى تمارس تأثيراً سائداً على حياة الشعب » ، قطع أزيكوى قبل انتخابات عام ١٩٥٩ عهداً على نفسه بعدم تأميم أى مشروع كان قائماً قبل الاستقلال . وقد كان «المجلس الوطنى» يرأس « التحالف التقدمى المتحد الكبير » United Progressive Grand Alliance (UPGA) ، إحدى الكتلتين الرئيسيتين اللتين تنتمى إليهما معظم الأحزاب السياسية النيجيرية . وقد تغير اسم «المجلس الوطنى»

فى أوائل الستينيات إلى « الميثاق الوطنى للمواطنين النيجيريين » National Convention of Nigerian Citizens ، وكان « الميثاق الوطنى » هو الحزب الحاكم فى الإقليمين الشرقى والغربى الأوسط . وقد خلف ميشيل أوكبارا دكتور أزيكوى فى رئاسة « الميثاق الوطنى » .

* **المؤتمر الوطنى لأوغندا :** أسسه فى مارس ١٩٥٢ كمنبر وطنى كل من رئيسه اجناتيوس موسازى وسكرتيره العام أبو مايانجا ، وذلك بعد حظر « حزب باتاكا » Bataka Party إثر الاضطرابات التى وقعت فى عام ١٩٤٩ ضد ضد السلطات الاستبدادية للكاباكا ، وضد الأرستقراطية الحاكمة لدى قبائل الباغندة (سكان بوغندا بشمال البلاد) . وقد أصبح المؤتمر حزباً جماهيرياً بعد ترحيل كاباكا بوغندا فى عام ١٩٥٣ ونفيه فى بريطانيا . فقد قاد المؤتمر الحملة من أجل عودته ، واستطاع لأول مرة أن يوحّد بين بوغندا ، أغنى أجزاء أوغندا وأكثرها تطوراً ، وبين بقية البلاد ، بعد أن كانت قبائل الباغندة لاتثق فيه كمعبر عن مطامحها . وبعد عودة الكاباكا فى عام ١٩٥٨ عادت التوترات القديمة بين الباغندة وغيرها من القبائل ، وانشقت مجموعة من المثقفين بالمؤتمر لتشكل « حزب المؤتمر المتحد » United Congress Party الذى اختفى بعد فترة وجيزة ، مؤملة أن يمكنها تعاونها مع الكوكيكو (برلمان بوغندا) من جذب الباغندة إلى النضال الوطنى من أجل الاستقلال على أساس دولة موحدة ، إذ كانت بوغندا تطالب بتقدم دستورى خاص بها ، وهو ما كان المؤتمر يعتبره خطوة رجعية من شأنها المساعدة على استمرار تخلف بقية البلاد ، ودعم المخاوف من سيطرة الباغندة .

وفى عام ١٩٥٩ انشق مايانجا وأبولّوميلتون أوبوتى (رئيس أوغندا الحالى) على المؤتمر ، وشكلا تنظيما جديداً اتخذ اسم « المؤتمر الشعبى لأوغندا » Uganda People's Congress ، تاركين التنظيم المبتور وعلى رأسه كيوانوكا وكونونكا. وواصل المؤتمر تدهوره ، ولم يحصل فى انتخابات مارس ١٩٦١ إلا على حوالى ٣ ٪ من مجموع الأصوات ، وعلى مقعد واحد من ٨١ مقعداً .

والمؤتمر الشعبي بزعامة ميلتون أوبوتى ، هو الحزب الحاكم فى أوغندا الآن ، ويتزعمه المثقفون التقدميون ، كما يعبر عن مصالح البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين والشعب العامل ، ويناضل من أجل الوحدة القومية ودعم الاستقلال .

* **المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية :** فى عام ١٩٤٦ شكل دوتى يامبا «اتحاد جمعيات الرفاهية الأفريقية Federation of African Welfare Societies» . وأعقب ذلك فى عام ١٩٤٨ تكوين «المؤتمر الوطنى الأفريقى» بقيادة جودوين ليوانيكا ، أول رئيس له ، ثم خلفه فى الرئاسه هارى نكومبولا ، الذى أصبح المؤتمر تحت قيادته تنظيما جماهيرياً . وفى عام ١٩٥٣ أصبح كينيث كاوندا (رئيس دولة زامبيا الحالى) سكرتيراً عاماً للمؤتمر. وفى الفترة ٢ -١٩٥٤ قاد المؤتمر النضال فى روديسيا الشمالية ضد فرض اتحاد وسط أفريقيا ، كما نظم حملة ناجحة لمقاطعة محلات الجزارة والبقالة ، حيث كان الأفريقيون يحصلون على حاجتهم منها من خلال فتحات فى جدرانها ، بدلا من الشراء من واجهاتها . وفى عام ١٩٥٨ عارض المؤتمر المقترحات الدستورية الجديدة ، وقدم بدلا منها مقترحاته الخاصة التى تقوم على تكافؤ التمثيل الأفريقى والأوربى فى المجلس التشريعى ، وهو مطلب وصفه كاوندا بأنه معتدل للغاية . ومع ذلك فعندما قررت بريطانيا فرض الدستور الجديد قرر نكومبولا الاشتراك فى الانتخابات ، مما أدى إلى انفصال كاوندا عن المؤتمر ، وقيامه بتشكيل « المؤتمر الوطنى الأفريقى لزامبيا Zambia African National Congress » ليتولى تنظيم مقاطعة الدستور الجديد . ولم يحظر المؤتمر «الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية» خلال حالة الطوارىء فى عام ١٩٥٩ ، مثلما حدث «للمؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» ، بيد أنه أخذ يفقد نفوذه باطراد لبرئه فيه «المؤتمر الوطنى الأفريقى لزامبيا» ، ومن بعده **«حزب الاستقلال الوطنى المتحد» United National Independence Party (UNIP)** .

وبعد أن شهد كاوندا « مؤتمر الشعوب الأفريقية» الأول ، الذى عقد بمدينة أكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ ، حيث وقع مندوبو روديسيا الجنوبية وروديسيا

الشمالية ونياسالاند ميثاقاً يتعهدون فيه بشن حملة مشتركة ضد الاتحاد ، أصبح شعار مؤتمر زامبيا « الحكم الذاتى الفورى » . وفى أوائل عام ١٩٥٩ عقد مؤتمر قمة سرى شهده الزعماء الأفريقيون بالمناطق الثلاث لتنسيق التعاون فيما بين المؤتمرات الثلاثة ضد الاتحاد . وسرعان ما أعلنت حالة الطوارىء، وأعلن حظر المؤتمر والقبض على زعمائه . وفى مايو ١٩٥٩ انضم مينز تشونا ، الذى كان قد عاد لتوه من لندن، إلى «المؤتمر الوطنى الأفريقى» بأمل تجديد نشاطه ، ولكنه ما لبث أن دخل هووتيتوس موكوبو ، سكرتير عام المؤتمر، فى نزاع حاد مع رئيسه نكومبولا ، وأسفر هذا النزاع عن انقسام المؤتمر وتأسيس « حزب الاستقلال الوطنى المتحد » ، كى يحل محل «المؤتمر الوطنى الأفريقى »لزامبيا . وقامت سياسة الحزب الجديد على الانفصال عن الاتحاد بالوسائل القانونية « وبالعمل الإيجابى غير العنيف » . وعندما أفرج عن كاوندا فى يناير ١٩٦٠ انتخب رئيسا للحزب ، وأصبح تشونا نفسه سكرتيراً عاما له.

وتبلغ عضوية حزب الاستقلال حوالى ثلاثمائة ألف ، وعضويته مفتوحة لكل العناصر ، ولذا فهو يضم بين صفوفه بعض الأوربيين والأسيويين وهو يعد بلا جدال أقوى الأحزاب السياسية بالبلاد . و «حزب الاستقلال» هو الحزب الحاكم الآن فى دولة زامبيا ، ويرأسه كاوندا رئيس الدولة . وتقوم سياسة الحزب الخارجية على عدم الانحياز وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .

* **المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند** : يقال إن «المؤتمر الوطنى الأفريقى» الأول لنياسالاند قد تأسس فى عام ١٩١٢ بتأثير تكوين « المؤتمر الوطنى الأفريقى » لجنوب أفريقيا . فالعمال المهاجرون من نياسالاند كانوا يوجدون دائماً بأعداد كبيرة فى جنوب أفريقيا ، وقد لعبوا هم أنفسهم دوراً كبيراً فى الحياة السياسية هناك ، بحيث كان يتم تفاعل سياسى كبير بين البلدين . بيد أن « المؤتمر الوطنى الأفريقى » لم يقم على نطاق الأمة فى نياسالاند إلا فى عام ١٩٤٣ . وفى عام ١٩٥٣ حصل المؤتمر على تأييد « اتحاد رؤساء نياسالاند » Nyasaland Chiefs Union ، وكان هذا التأييد عاملا جوهرياً فى تزايد نفوذ المؤتمر وتزايد نفوذ «حزب مؤتمر مالاوى» فيما بعد .

ومع قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ومقاومة المؤتمر له ، تزايدت معارضة الحكومة للمؤتمر ، وأصبحت عضويته تعرض أصحابها للمخاطر ، وبخاصة الموظفين منهم . ومع ذلك ففى انتخابات عام ١٩٥٦ نجح فى الانتخابات غير المباشرة لمجلس نياسالاند التشريعى خمسة من أعضاء المؤتمر ، منهم كايناما تشيومى (انظر ، ص ٥٣٤) وهارى تشيپمبيرى اللذان تزايد سخطهما فيما بعد من زعامة ثيمر ديلّون ثوماس باندا للمؤتمر ، وطلبا فى يوليه ١٩٥٨ عودة دكتور هستنجز باندا لتولى منصب الرئيس العام للمؤتمر ، فعاد من لندن وسط حماسة شعبية كبيرة ، وبدأ مع أنصاره الأساسيين ، تشيپمبيرى وتشيومى ودونلوزو تشيسيزا ، فى تدعيم المؤتمر . وأخذت سياسة عدم التعاون مع الحكومة ، التى كانت برنامجاً للمؤتمر منذ عام ١٩٥٣ ، تزداد حدة ، وقوطعت القائمة الانتخابية الفيدرالية بنجاح ، وازداد تعاون المؤتمر مع زعماء التنظيمات الأسيوية فى النضال ضد الاتحاد .

وفى أعقاب مؤتمر الطوارىء الذى دعا إليه زعماء المؤتمر فى يناير ١٩٥٩ ، اندلعت الاضطرابات فى البلاد . وردت حكومة الاتحاد على ذلك بإرسال قوات روديسيا الجنوبية إلى نياسالاند لإخماد الاضطرابات ، وألقى القبض على ٢٥٠ من زعماء المؤتمر ومؤيديه . وفى ٣ مارس أعلن الحاكم العام حالة الطوارىء ، وحُظر المؤتمر . وكان تشيومى ، سكرتير عام المؤتمر ، فى خارج البلاد فى ذلك الوقت ، فأسرع إلى شن حملة دولية ضد الاتحاد ، ومن أجل إلغاء حالة الطوارىء والافراج عن المعتقلين ، وبخاصة دكتور باندا الذى كان معروفاً جيداً فى بريطانيا .

وفى أول يوليه ١٩٥٩ أفرج عن أورتون تشيروا (انظر ، ص ٥٢٣) ، فقام مع عدد من مؤيدى المؤتمر بجمع الأنصار فى تنظيم يحل محل المؤتمر . وفى ٣٠ سبتمبر أعلن تشكيل **«حزب مؤتمر مالاوى»** الذى تزايدت عضويته بسرعة كبيرة . وقد تولى تشيروا رئاسة الحزب الجديد بصورة مؤقتة لحين الإفراج عن دكتور باندا . وقد نادى الحزب بأغلبية أفريقية منتخبة فى داخل المجلس التشريعى ، وبحق الاقتراع العام للبالغين ، ومقاطعة لجنة مونكتون .

وفى يولية ١٩٦٠ أفرج عن دكتور باندا فتولى رئاسة الحزب ، وسافر إلى لندن لإجراء مشاورات دستورية بشأن مستقبل نياسالاند ، حيث ووفق على مطلب الحزب بأغلبية أفريقية منتخبة داخل المجلس التشريعى . وعندما أفرج عن تشيمبيرى وتشيسيزا فى ديسمبر ، وكانا آخر من بقى من المعتقلين ، عين الأول أميناً للصندوق ، والثانى سكرتيراً عاماً ، وهما المنصبان نفساهما اللذان كانا يشغلانهما فى «المؤتمر الوطنى» المحظور . وقد حصلت البلاد على استقلالها على أيدى الحزب فى عام ١٩٦٤ ، وأصبح هو الحزب الحاكم فى البلاد .

وقد طرأت تغيرات جذرية على سياسة الحزب بعد الاستقلال ، فأصبح قوة رجعية دكتارية تساند الإمبريالية والاستعمار ، وتقف إلى جانب الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، كما تحولت مالاوى إلى قاعدة عدوانية تهدد استقلال مختلف البلدان الأفريقية ، وتعمل على تفتيت وإضعاف القوى الثورية على نطاق القارة الأفريقية .

وقد افتعلت مالاوى أزمة دبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٦٦ ، انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها . كما تتخذ مالاوى فى أفضل الحالات موقف الامتناع عن التصويت عند الاقتراع على مشروعات القرارات التى تتقدم بها مجموعة الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة .

وتتزايد مختلف صور التعاون عاماً بعد آخر بين حكومة مالاوى وحكومة جنوب أفريقيا . وتعسكر الآن فى مالاوى قوات من جنوب أفريقيا . وهذه القوات ليست موجهة فقط ضد تنزانيا وزامبيا وغيرهما من البلاد الأفريقية ، وإنما هى موجهة أيضاً لحماية دكتاتورية باندا الرجعية المفروضة على شعب مالاوى بقوة الحديد والنار . وتقوم سياسة حكومة باندا فى الداخل على إبادة كل من يرفع صوتاً بمعارضته . وقد بلغت هذه السياسة ذروتها فى إطلاق النار على باتوتا تشيسيزا فى مطلع عام ١٩٦٩ ، وعلى كثيرين غيره بعد ذلك . وقد كان باتوتا تشيسيزا من الزعماء الوطنيين النشطين فى «حزب مؤتمر مالاوى» ، كما عمل بعض الوقت سكرتيراً خاصاً للدكتور باندا وحارساً له بوصفه ضابط

شرطة سابقاً . كذلك حكم على ليلسون تشيدنجو ، وهو من أعضاء برلمان مالاوى ، وعلى أربعة غيره بالإعدام بتهم زائفة .

ولم يكتف دكتور باندا بانحيازه الصريح إلى الفاشيين ودعاة الاستعمار الجديد والتفرقة المنصرية، وإنما هو ينسق جهوده الآن مع الصهيونية العالمية ، ويدعو إلى إقصاء الدول العربية عن القارة الأفريقية . وقد زار باندا اسرائيل، فى مايو ١٩٦٨ ، وألقى خطاباً فى برلمانها عرض فيه خدماته على الصيهونيين ، وقال إنه قد رأى الحقيقة بعينيه فى إسرائيل ، وهى أن التعاون قائم بين العرب واليهود فيها ، وإنه سيبذل كل «ما فى وسعى لمساعدتكم ومؤازرة قضيتكم.:.. » .

إن القضاء على القاعدة الرجعية التى أقيمت فى مالاوى لم يعد مهمة ملقاة على شعب مالاوى وحده ، وإنما أصبح مهمة لكل القوى التقدمية فى أفريقيا .

* **التجمع الديمقراطى الأفريقى** : كان الزعماء الأفريقيون بأفريقيا الفرنسية الغربية والاستوائية ، الذين ينتخبون للمجالس التشريعية الفرنسية ، يرتبطون بهذا الحزب أو ذاك من الأحزاب السياسية الفرنسية . مثال لامين جيى وليوپولد سنجور من السنغال ، اللذان ارتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى الذى كان نشيطاً لبعض الوقت فى السنغال ؛ وفيلكس هوفوى — بوانييه ، من ساحل العاج ، الذى كان مرتبطاً بالحزب الشيوعى الفرنسى .

وقد عقد فى أكتوبر ١٩٤٦ ، فى بماكو بالسودان (مالى فيما بعد) ، مؤتمر لتشكيل حزب سياسى على نطاق المنطقة يوحد كل العمال ونقابات العمال والتنظيمات الثقافية والدينية فى النضال من أجل التحرر الأفريقى . وقد اشترك فى هذا المؤتمر كل المندوبين الأفريقيين فى المجالس التشريعية الفرنسية ، فيما عدا المرتبطين منهم بالحزب الاشتراكى الفرنسى بدعوى خشيتهم من خضوع الحركة لسيطرة الشيوعيين . وكان ذلك موقفاً خطيراً ، إذ ترتب عليه طيلة السنوات الاثنتى عشرة التالية انفصال الزعماء ذوى النفوذ الجماهيرى فى السنغال عن زملائهم فى بقية أجزاء أفريقيا الفرنسية — الذين

ارتبطوا « بالتجمع الديمقراطى الأفريقى » ، وهو الحزب على نطاق المنطقة الذى انبثق عن مؤتمر بماكو . وفى العامين التاليين أقام هوفوى - بوانييه ، رئيس التجمع ، وجابرييل داربوسييه ، سكرتيره العام ، شبكة من الأحزاب المرتبطة به فى أقاليم أفريقيا الفرنسية (فيما عدا موريتانيا وأوبانچى شارى) . بلغت عضويتها ٧٠٠,٠٠٠ عضو فى عام ١٩٤٨ .

وفى انتخابات عام ١٩٤٦ للبرلمان الفرنسى حصل مرشحو التجمع على ١٨ مقعداً - ثمانية نواب وخمسة شيوخ وسبعة مستشارين للاتحاد الفرنسى - ضد معارضة شكلتها أساساً المجموعة المرتبطة بالحزب الاشتراكى الفرنسى . وفى عام ١٩٤٨ قام هوفوى - بوانيية وداربوسييه بجولة فى أفريقيا الفرنسية لكسب التأييد للتجمع ، ولقيا استجابة واسعة على الرغم من المقاومة المستمرة من جانب السلطات . وقد قامت اضطرابات عنيفة بساحل العاج ، فى الفترة ٤٩ - ١٩٥٠ ، قمعتها القوات الفرنسية ، وألقيت مسئوليتها على التجمع . وتركز الهجوم على التجمع بسبب صلاته «بالحزب الشيوعى الفرنسى» ، الذى لم يعد يشكل قوة لها وزنها فى البرلمان الفرنسى ، بسبب تغيير نظام التصويت . وأتت الحملات ثمارها فى عام ١٩٥٠ ؛ فقطع هوفوى - بوانييه ، وكذلك جميع البرلمانيين الأفريقيين من أعضاء التجمع ، فيما عدا داربوسييه ، كل صلاتهم «بالحزب الشيوعى الفرنسى» ، وأعلنوا سياستهم الجديدة غير النضالية القائمة على « التفاهم المتبادل » مع فرنسا . وفى الأعوام التالية فقد التجمع تأييد «اتحاد شعوب الكمرون » Union des Populations du Cameroun (UPC) ، والجناح اليسارى من « الحزب التقدمى للنيچر » Parti Progressiste Nigérien بقيادة چيبو باكارى ، و « الاتحاد الديمقراطى السنغالى » Union Démocratique Sénégalaise . وقطع داربوسييه نفسه صلاته بالتجمع ، وفقد مقعده فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وإن كان قد عاود الانضمام إلى هوفوى - بوانييه فى عام ١٩٥٧ .

وقد كان الحزب الاشتراكى الفرنسى هو المنافس الرئيسى للتجمع فى البداية حول التأييد الشعبى ، بيد أن نفوذ هذا الحزب أخذ يتدهور بسرعة ،

وفى عام ١٩٤٨ قطع سنجور صلاته مع الاشتراكيين الفرنسيين لينضم إلى حركة « المستقلين فيما وراء البحار » Independants d'Outre-Mer (IOM) ، وهى رابطة تكونت فى باريس من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين القادمين من وراء البحار ، والذين أعلنوا استقلالهم عن جميع الأحزاب الفرنسية ، على الرغم من أنهم كانوا يلقون التشجيع من « الحركة الجمهورية الشعبية » الفرنسية .

وفى هذا الوقت تشكلت أحزاب قومية منفصلة ، غير مرتبطة بالتجمع ، فى أجزاء مختلفة من أفريقيا – السنغال ، فولتا العليا ، النيجر ، داهومى ؛ وحاولت « حركة المستقلين فيما وراء البحار » ، فى مؤتمر لها عقد بمدينة بوبودو الاسو Bobodioulasso بفولتا العليا فى فبراير ١٩٥٣ ، توسيع نفوذها باقتراحها تكوين جمهورية فيدرالية أفريقية فى داخل إطار الاتحاد الفرنسى . وقد دعم سنجور هذا الاقتراح فى العام التالى ، عندما اقترح تقسيم أفريقيا الغربية الفرنسية إلى اتحادين فيدراليين ، أحدهما عاصمته دكار ، والآخر عاصمه أبدجان ، وهكذا صيغت إحدى القضايا الأساسية التى انقسمت أفريقيا الفرنسية حيالها منذ ذلك الوقت .

وفى انتخابات عام ١٩٥١ للجمعية الوطنية الفرنسية ، وكان التجمع مازال يتعرض لمقاومة الإدارة ، لم يفز سوى ثلاثة من أنصاره . بعد ذلك ركز زعماؤه على إعادة بناء التنظيم بعناية وبالتدريج ابتداء من المستويات القاعدية ، مدعين أنهم مازالوا يتمتعون بثقة شعبية واسعة فى معظم المناطق . وفى انتخابات عام ١٩٥٦ كان لتحسن علاقة التجمع مع الإدارة آثاره فى تحقيق نجاح أكبر : إذ فاز تسعة من أعضائه فى انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية . ونتيجة لذلك حصل هوفوى – بوانييه على منصب وزارى ، واشترك بصورة مباشرة فى وضع مشروع « القانون التنفيذى » loi-cadre الذى زود المجالس التنفيذية فى أقاليم أفريقيا الفرنسية بمسئوليات كبيرة .. وفى الانتخابات المحلية التى أعقبت تطبيق « القانون التنفيذى » فاز التجمع بالسيطرة على حكومات ساحل العاج وغينيا والسودان ، وبأغلبية ضئيلة فى فولتا العليا .

وعلى الرغم من أن « القانون التنفيذى » كان يمثل استجابة ما للضغط الأفريقى من أجل الحكم الذاتى ، تعرض بوانييه لهجوم متزايد سواء من قبل الجناح اليسارى فى حزبه ، بقيادة سيكوتورى ، أو من سنجور وأنصاره الذين نقدوا القانون على اعتبار أنه استقلال ذاتى غير ملائم ، ويمكن أن يؤدى إلى « بلقنة » أفريقيا . كما هوجم بوانييه أيضاً لاشتراكه فى الوزارة الفرنسية (وزارة جى دى موليه) التى استخدمت قوات أفريقية فى الاعتداء على مصر فى عام ١٩٥٦ .

وقد تبلورت هذه الأزمة الثانية ، التى تفجرت فى مؤتمر التجمع فى باماكو فى عام ١٩٥٧ ، حول قضايا اتحاد أفريقيا الغربية الفيدرالى والاستقلال . وتدعم مركز الفيدراليين كثيراً مع تكوين « الميثاق الأفريقى » ، فى مؤتمر « المستقلين فيما وراء البحار » ، الذى عقد بدكار فى العام نفسه ، كحركة على نطاق المنطقة تنادى بالاستقلال الذاتى لكل الأقاليم فى داخل إطار الاتحادين الفيدراليين اللذين اقترحهما سنجور . وقد اتحدت الأقسام المتبقية من الحزب الاشتراكى الفرنسى فى « الحركة الاشتراكية الأفريقية » Mouvement Socialiste Africain ، وانضمت إلى « الميثاق الأفريقى » فيما بعد فى عام ١٩٥٧ . ومن هذا الحلف ظهر « حزب الائتلاف الأفريقى » Parti du Regroupement Africain (P.R.A.) ، وهو حزب فيدرالى . وظل بوانييه صامداً برغم تزايد التأييد للاتجاه الفيدرالى ، وأدى إصراره على أن يكون لكل إقليم صلات منفصلة مباشرة مع فرنسا عن قطيعة لا رجعة فيها مع التجمع .

وفى استفتاء ديجول فى عام ١٩٥٨ ظهرت خيانة زعماء التجمع واضحة ، عندما دعا إلى التصويت بـ « نعم » ، أى لصالح المجموعة الفرنسية . وقد تحدى « الحزب الديمقراطى الغينى » قرار التجمع ، واختار طريق الاستقلال الكامل خارج المجموعة الفرنسية ، وبذلك قطع صلته بالتجمع الذى يقوده بوانييه . أما « حزب الائتلاف الأفريقى » فقد ترك للأحزاب المرتبطة به حرية الاختيار بين التصويت بـ « نعم » أو « لا » ، وقام بعضها بحملة من أجل التصويت بـ « لا » ، بيد أنها لم توفق . وكان تصويت غينيا لصالح الاستقلال تهديداً

خطيراً للتجمع ولمركز بوانييه شخصياً . وازداد مركز التجمع ضعفاً عندما اجتمعت الأحزاب المؤيدة لاتحاد أفريقيا الغربية الفيدرالى – الحزبان التابعان « لحزب الائتلاف الأفريقى » فى السنغال وداهومى ، والحزبان التابعان « للتجمع الديمقراطى الأفريقى » فى السودان وڤولتا العليا – لمناقشة قيام اتحاد فيدرالى فى بلادها . وحارب بوانييه هذا الاقتراح ، ونجح فى إقناع إقناع زعماء داهومى وڤولتا العليا بالانسحاب ، وبتشكيل « مجلس الوفاق » Conseil de l'Entente بدلامن الاتحاد ؛ وهو المجلس الذى ضم فى اتحاد واه كلا من ساحل العاج والنيجر وداهومى وڤولتا العليا . ولم يستطع بوانييه الإبقاء على السودان داخل التجمع . وفى يناير ١٩٥٩ وافقت كل من السودان والسنغال على تكوين اتحاد مالى الفيدرالى ، وتوحيد حزبيهما فى « حزب الاتحاد الفيدرالى الأفريقى » Parti de la Fédération Africaine (PFA) .

وكان « مجلس الوفاق » وهيكله يعكسان بدقة تصور بوانييه للصلات التى ينبغى أن تقوم بين الأقاليم فى داخل المجموعة الفرنسية وبين فرنسا وبين الأقاليم وبعضها البعض . ومع ذلك قلب هذا التصور رأساً على عقب عندما وافق ديجول فى أواخر عام ١٩٥٩ على إعادة تشكيل المجموعة للسماح لمالى بأن تصبح دولة كاملة السيادة فى داخلها . ونتيجة لذلك طالب زعماء « مجلس الوفاق » أيضا باستقلال بلادهم . وإن كانوا قد أعربوا عن عدم موافقتهم على البقاء فى خارج المجموعة . وفى أغسطس ١٩٦٠ تحطم اتحاد مالى ، وأصبحت كل من السنغال والسودان دولة مستقلة .

وعند نهاية عام ١٩٦٠ أصبحت كل المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا الفرنسية الاستوائية والغربية دولا مستقلة ، وضعف التماسك بين أجزاء التجمع . وقد شكلت الدول ذات السيادة المرتبطة به – جمهورية أفريقيا الوسطى (أوبانچى – شارى فيما سبق) ، النيجر ، تشاد ، ڤولتا العليا ، الكنغو (برازاڤيل) ، داهومى ، جابون ، ساحل العاج – جنباً إلى جنب مع جمهورية الكمرون ومدغشقر وموريتانيا ، وكذلك السنغال لأول مرة ، ائتلافا عرف « باتحاد الأفرومالاجاش » ، تعارضت سياسته الحذرة تعارضاً قوياً مع نضاليه غينيا ومالى .

وقد اتبعت هذه البلاد الاثنا عشر ، التي التقى زعماؤها فى برازافيل فى ديسمبر ١٩٦٠ ، سياسة مشتركة تجاه أزمتى الجزائر والكنغو ، وهى سياسة كانت أكثر ممالأة لفرنسا والغرب منها للبلدين الأفريقيين . وقد انفصلت الكنغو (برازافيل) فيما بعد عن هذا الاتحاد واتبعت سياسة تقدمية عندما قام ماسمبا — ديبا بانقلابه المعروف .

* **تحالف الباكنغو (الأباكو) :** أسسه إدموند نزيزا — لانلو فى عام ١٩٥٠ كرابطة عرقية للدفاع عن لغة الكيكنغو Kikongo . وقد انتخب چوزيف كازافوبو (رئيس الجمهورية فيما بعد) رئيساً للأباكو فى عام ١٩٥٥ . وأعلن كازافوبو أن هدف الأباكو هو إعادة توحيد قبائل الباكنغو (انظر ، ص ٥٨١) ، ولذا كانت قوته الدافعة الأساسية منذ بدايته قوة قبلية . وفى انتخابات عام ١٩٥٧ لمجالس المدن ، حصل الأباكو على ٦٢ ٪ من مجموع الأصوات فى ليوبولد ڤيل (كينشاسا فيما بعد) ، وأصبح كازافوبو عمدة لمدينة دندالى Dendale . وقد كان زعماء الأباكو على صلة وثيقة بالكنيسة الكاثوليكية .

وقد قبل الأباكو ، بوصفه حزباً تدرجياً فى سياسته ، خطة الثلاثين عاماً لاستقلال للكنغو التى وضعها الأستاذ الليبرالى البلچيكى ڤان بلزن فى عام ١٩٥٤ . وفى أعقاب حوادث يناير ١٩٥٩ فى ليوبولدڤيل (انظر ، ص ٥٩٤) أعيد تشكيل الأباكو كحزب سياسى تحت اسم « **تحالف الباكنغو** » الذى أخذ يصطدم بصورة متزايدة مع السلطات البلچيكية . وفى يونيه قدم « تحالف الباكنغو » مشروعاً لإقامة « جمهورية الكنغو المركزية » ، محذراً فيه البلچيكيين من أن الباكنغو لن يعودوا يعترفون بالإدارة البلچيكية بعد أول يناير ١٩٦٠ . وفى نوفمبر ١٩٥٩ كان كازافوبو أداة نشيطة فى تكوين « كارتل أباكو » Abako Kartel — وهو تحالف من الأباكو ، و « حزب التضامن الأفريقى » ، و « الحركة الوطنية الكنغولية » (كالونجى) ، ومجموعات أخرى — وانتخب كازافوبو رئيساً للكارتل . وقد قاطع الأباكو انتخابات ديسمبر الكميونية . وفى نهاية ديسمبر دعا الكارتل إلى عقد مؤتمر فى كيسانتو

Kiisantu حيث طالب بالاستقلال الفورى وبدستور فيدرالى للكنغو . وفى يناير ١٩٦٠ عقد مؤتمر دائرة مستديرة فى بروكسل رأس فيه كازافوبو وفد الكارتل ، ولكنه انسحب من المؤتمر بعد خمسة أيام من بدايته لعجزه عن إقناع البلجيكيين بمطالب الكارتل . ولم يلبث الكارتل أن انقسم على نفسه ، وانفصل لومومبا زعيم «الحركة الوطنية الكنغولية »، والذى ظهر كشخصية بارزة فى المؤتمر . كذلك انفصل قسم من الأباكو نفسه ليشكل تنظيما منافساً بقيادة دانييل كانزا .

وكانت «الحركة الوطنية الكنغولية » هى المنافس الرئيسى للأباكو فى انتخابات مايو ١٩٦٠ ، بيد أنه حصل على أغلبية كبيرة فى إقليم ليوپولدڤيل . وبعد حصول الكنغو على الاستقلال فى أول يوليه ١٩٦٠ شكل الأباكو و«الحركة الوطنية الكنغولية » الأساس لإئتلاف حكومى يشغل فيه كازافوبو رئاسة الدولة ولومومبا رئاسة الوزارة ، وذلك بعد أن فشل كازافوبو فى تنظيم أغلبية عن طريق الأباكو وحده .

وفى خلال الفترة الأولى لانفصال كاتانجا لم يقم كازافوبو بأية جهود لدعم الحكومة المركزية ، ولكن عندما طلب لومومبا المساعدة السوڤييتية فى شكل إمدادات وطائرات للنقل ، وانتقد علانية قوات الأمم المتحدة ، عزله كازافوبو من رئاسة الوزارة ، وعين چوزيف إليو بدلا منه . وفى النهاية صادق على الدكتاتورية العسكرية التى أقامها الكولونيل موبوتو ، كما وقع الأمر بالقبض على لومومبا فى ديسمبر ، ثم بعث بوفده الخاص إلى الأمم المتحدة ، وهو الإجراء الذى عارضته الوفود الأفريقية الأسيوية بشدة .

وقد لقى كازافوبو ، فى صراعه مع لومومبا ، مساندة صريحة قوية من قبل حكومة الكنغو برازافيل ومن الحزب الحاكم فيها (« الاتحاد الديمقراطى لحماية المصالح الأفريقية » Union Démocratique de Défence des Intérêts Africains) برئاسة أبى فولبير يولو (انظر ، ص٤٧٦) . وفى بداية عام ١٩٦١ اجتمع زعماء مختلف التنظيمات السياسية الكنغولية - فيما عدا تنظيم أنطوان جيزنجا بستانلى ڤيل (كيسنجانى فيما بعد) - بمدينة تاناناريف Tananarive

عاصمة مدغشقر ، حيث اتفقوا على قيام اتحاد فيدرالى غير محكم ، يتكون من ولايات كنغولية ذات استقلال ذاتى ، برئاسة كازافوبو .

وقد حظر الأباكو مع غيره من الأحزاب الكنغولية فى أكتوبر ١٩٦٥ ، وألقى الكولونيل موبوتو القبض على كازافوبو فى الشهر التالى .

* **الحركة الوطنية الكنغولية** : تأسست فى عام ١٩٥٨ بقيادة باتريس لومومبا ، وكانت تدعو إلى « إعداد الجماهير والصفوة لأن تمسك بين أيديها بزمام الشئون العامة ، والإسراع بمقرطة الحياة السياسية ، وتنفيذ مبادىء حقوق الإنسان فى الكنغو ، وتحرير الكنغو من الاستعمار » . وبعد الاستقلال شرع الحزب فى محاربة جميع صور الانفصالية القبلية وتشجيع الوحدة فى البلاد . وقد تعارضت هذه السياسة تماماً مع سياسة كل المجموعات السياسية الرئيسية الأخرى فى الكنغو ، إذ كانت تقوم جميعاً على الولاء القبلى .

وقد حضر لومومبا ، مع زعمين آخرين بالحزب ، المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وعند عودته وقعت أحداث ليوبولدڤيل المعروفة فى يناير ١٩٥٩ (انظر ، ص ٥٩٤) . وفى أبريل ١٩٥٩ عقد الحزب مؤتمراً فى مدينة لولوابور ، وطالب بالحكم الذاتى فى عام ١٩٦١ . وفى شهر يوليه نشبت خلافات فى داخل الحزب ، وبخاصة حول زعامة لومومبا ، أسفرت عن استقالة العناصر المعتدلة ، ومن بينها چوزيف إليو ، لتشكل مجموعة جديدة بقيادة ألبرت كالونچى من إقليم كاساى Kasai ، سميت « الحركة الوطنية الكنغولية كالونچى » . وفى ٣٠ أكتوبر اندلعت الاضطرابات فى ستانلى ڤيل ، ونتيجة لها قبض على لومومبا وألقى به فى السجن إلى يناير ١٩٦٠ . ومع ذلك سجل الحزب نجاحاً ساحقاً فى الانتخابات المحلية بستانلى ڤيل فى ديسمبر ١٩٥٩ . وقد اشترك لومومبا فى مؤتمر الدائرة المستديرة الذى عقدته الحكومة البلچيكية فى بروكسل ، فى يناير ١٩٦٠ ، لمناقشة التقدم الدستورى للكنغو . وقد ظهر لومومبا فى هذا المؤتمر بوصفه أبرز الساسة الكنغوليين بلا منازع . وقد ساندت الحكومة البلچيكية اقتراحاته بإقامة دولة موحدة ،

وذلك فى وجه مطالب الاتحاد الفيدرالى الفضفاض التى تقدم بها الأباكو ومويس تشومبى . وقد قرر المؤتمر إجراء انتخابات فى مايو ١٩٦٠ ، وإعلان استقلال الكنغو فى ٣٠ يونيه من العام نفسه .

وجرت حملات انتخابية عنيفة اشتركت فيها ثلاث مجموعات رئيسية : «الحركة الوطنية الكنغولية» ، الحزب الوحيد ذو التنظيم المتماسك ؛ «الحزب الوطنى للتقدم» Parti National du Progrès (PNP) ، وهو اتحاد من أحزاب معتدلة صغيرة يسانده البلچيكيون ؛ «كارتل أباكو» . وحصل الحزب على ٣٣ مقعداً من ١٣٧ مقعداً ، وبذا برز كأقوى حزب برلمانى منفرد فى البلاد . كذلك تمكن من تشكيل الحكومات الإقليمية فى الإقليم الشرقى وكيڤو Kivo وكساى .

وبعد فترة من المناورات البلچيكية دعى الحزب ليشكل الوزارة ، فنجح فى ذلك عن طريق الدخول فى تحالف عريض مع عدة أحزاب أخرى أهمها الأباكو . ولم يكد يمر أسبوع على الاستقلال حتى وقع تمرد فى «القوة العامة» (انظر ، ص٥٩٨) ، أعقبه إرسال باچيكا لقوات المظلات «لحماية المستوطنين» . وفى الوقت نفسه أعلن تشومبى انفصال كاتانجا عن الجمهورية ، فطلبت حكومة لومومبا قوات من الأمم المتحدة للمحافظة على القانون والنظام ، بيد أن لومومبا اتهم قيادة قوات الأمم المتحدة بعدم تنفيذ المهمة التى كلفت بها من قبل مجلس الأمن ، وبالفشل فى مساعدته على حفظ النظام وضمان رحيل قوات المظلات البلچيكية من البلاد . والذا طلب مساعدات سوڤييتية فى شكل إمدادات وطائرات نقل ، وهدد بطرد قوات الأمم المتحدة ، فعزله كازاڤوبو من منصبه ، وعين چوزيف إليو بدلا منه . وقد أعقب حكومة إليو النظام العسكرى الذى أقامه الكولونيل موبوتو . وقد ظل كازاڤوبو فى منصبه ، على حين قبض على لومومبا . واستطاع لومومبا الفرار بعد أن أقام مؤيدوه ، بقيادة أنطوان جيزنجا ، حكومة إقليمية موالية فى ستانلى ڤيل . بيد أن قوات موبوتو تمكنت من القبض عليه ، ورحل إلى كاتانجا فى ١٧ يناير ١٩٦١ ، حيث اعتدى عليه بوحشية ، وقتل فى يوم ١٤ فبراير ١٩٦١ ، وهو اليوم الذى أعلنت فيه حكومة كاتانجا نبأ وفاته «على حين كان يحاول الهرب» .

وقد أثبتت الاضطرابات التى حدثت على نطاق العالم أمام السفارات البلجيكية مدى العطف العالمى الذى اكتسبته سياسة لومومبا وسياسة حزبه . وقد تزعم بيير مولىلى الحزب بعد مقتل لومومبا .

وقد كان الحزب جمهوريا يؤمن بمقرطة جميع المؤسسات ، وانفصال الكنيسة عن الدولة ، ونزع السلطة الفعالة من أيدى الرؤساء ، وبملاءمة الاشتراكية للظروف الأفريقية . وكان أصلب الأحزاب نضاليا ،وأقواهانفوذاً وتنظيما ، فى جميع أجزاء البلاد ، فيما عدا كاتانجا ،مع وجود قلعته الرئيسية فى ستانلى ڤيل . وقد لعب الحزب الدور الرئيسى فى الكفاح السياسى لاستقلال الكنغو ، ثم فى الكفاح المسلح ضد الحكم الاستعمارى الرجعى بعد مقتل لومومبا .

* **حزب التضامن الأفريقى** : أسسه كليوفاس كاميتاتو وأنطوان جيزنجا فى أبريل ١٩٥٩ . وقد كان حزب عمال ريفيين وفلاحين منتشرين بين حوالى ٢٥ قبيلة بإقليمى كوانغو Kwango وكويلو Kwilu فى الكنغو الأدنى . وعلى الرغم من أنه قد أيد فى بادىء الأمر قيام دولة موحدة ، عاد فيما بعد إلى تأييد الاتحاد الفيدرالى وشكل حلفا مع الأباكو . ولكن الحزب أعلن فى مائدة الدائرة المستديرة أنه لن يتحالف مع الأباكو فى الانتخابات . وقد فاز الحزب بخمسة وثلاثين مقعداً من تسعين مقعداً فى « الجمعية الإقليمية بليوپولدڤيل » ، مقابل ثلاثة وثلاثين مقعداً حصل عليها الأباكو . كما حصل على ثلاثة عشر مقعداً ، من ١٣٧ مقعداً ، فى انتخابات الجمعية الوطنية الكنغولية. وقد انضم الحزب إلى الائتلاف المركزى الحكومى الذى شكله لومومبا ، وأصبح جيزنجا نائبا لرئيس الوزراء ، كما انتخب كاميتاتو رئيسا لحكومة إقليم ليوپولدڤيل . وفى خلال الأزمة التى اعقبت الاستقلال أخذت الانقسامات تتزايد داخل الحزب ، وبينما كان جيزنجا يزداد تقاربا من لومومبا ، كان شاغل كاميتاتو الأول المحافظة على النظام فى ليوپولدڤيل ، والإبقاء على صلاته مع كلا المعسكرين . وبعد عزل لومومبا من رئاسة الوزارة والقبض عليه ، فر جيزنجا إلى ستانلى ڤيل حيث أقام حكومة موالية للومومبا . وفى ١٣

ديسمبر ١٩٦٠ أعلن جيزنجا أن حكومة ستانلى ڤيل هى الحكومة الشرعية للكنغو ، وسافر نائبه الكولونيل سالومو إلى الجمهورية العربية والهند طلبا للمساعدة . وقد كان الحزب تنظيما يساريا يعارض كل أشكال الاستعمار الجديد ، وأدان بشدة اقتراحات انضمام الكنغو للسوق الأوربية المشتركة .

* **مؤتمر الشعوب الأفريقية :** لم تعقد المؤتمرات الأولى للجامعة الأفريقية على أرض القارة الأفريقية ، وإنما عقدت فى أوربا والولايات المتحدة ، على أيدى الزعماء الأفريقيين الذين يعيشون ويدرسون فى الخارج : وتحت رعاية وإلهام العالم الزنجى الأمريكى دكتور دى بوا (انظر ، ص ٥٤٥) .

وقد بذلت فى أوائل الخمسينيات ، فى الجزء الجنوبى من القارة ، محاولة لعقد مؤتمر للجامعة الأفريقية ، وذلك عندما أخذت هذه المبادرة قيادتا «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب افريقيا» و«المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية». ولكن صعوبة توفير مكان مناسب ، والحصول على جوازات سفر للوفود ، قبرت الفكرة فى مهدها . ولم يصبح عقد مثل هذا المؤتمر ممكناً إلا بعد استقلال غانا فى عام ١٩٥٧ .

وقد عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة بمدينة أكرا فى أبريل ١٩٥٨ ، بناء على دعوة حكومة غانا ، دعيت للاشتراك فيه كل الحكومات الأفريقية ، ومن بينها حكومة جنوب أفريقيا التى رفضت الحضور عندما رفض اقتراحها بدعوة حكومات المستعمرات . واتخذ هذا المؤتمر قرارات هامة تتعلق بتدعيم الوحدة بين الدول الأفريقية ، وتقوية التضامن مع الشعوب المستعمرة ، وتوحيد العمل وتنسيقه فى المجالات الدولية ، وحماية الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية . كما دعا أيضا إلى تشجيع التعاون الاقتصادى والتعليمى والثقافى بين الدول الأفريقية المستقلة ، وتحسين المواصلات فيما بينها ، وعقد المؤتمرات عاماً بعد آخر فى مختلف العواصم الأفريقية . وبهذا عقد المؤتمر الثانى للدول الأفريقية المستقلة فى يونيه ١٩٦٠ بأديس أبابا .

وعلى الرغم من أن المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة لم يكن يرتبط

تنظيميا « بمؤتمر الشعوب الأفريقية » الذى أعقبه فى شهر ديسمبر من العام نفسه ، إلا أنه مهد له الطريق . ومرة أخرى كان مكان الانعقاد هو أكرا ، بيد أن التنظيم المضيف الداعى لم يكن حكومة غانا ، وإنما « حزب الميثاق الشعبى » بزعامة نكروما . وشهدت هذا المؤتمر وفود من ثمانية وعشرين بلداً ، التى زعماء معظمها معاً لأول مرة . إن الزعماء من أفريقيا الناطقة بالانجليزية ، ومن أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، ومن أفريقيا الغربية ، التى كانت بلدانها تسير حثيثاً نحو الاستقلال ، ومن بلاد الجزء الجنوبى من أفريقيا التى تحكمها أقليات بيضاء ، أتيحت لهم الفرصة كى يناقشوا معاً التطورات على نطاق القارة ، وأساليب تنسيق العمل فى مواجهة هذه التطورات . وقد كان التمثيل ضعيفا من بلاد المجموعة الفرنسية الجديدة ، ويقتصر أساسا على تلك الأحزاب الصغيرة التى صوتت إلى جانب الاستقلال التام عن فرنسا فى استفتاء ديجول فى عام ١٩٥٨ .

وقد بلغ من شهدوا المؤتمر حوالى ثلاثمائة مندوب ، وجاءت أقوى الوفود من الدول التى تحكمها الأقليات البيضاء . وانتخب توم مبويا ، رئيس وفد كينيا ، رئيساً للمؤتمر ، وكان من المتحدثين الأساسيين بالمؤتمر رئيس الدولة المضيفة دكتور نكروما ، بوصفه رئيس « حزب الميثاق الشعبى » ، ودكتور دى بوا الذى قرأت زوجته خطابه فى غيابه . وقد جاء ضمن أهداف المؤتمر :

« تشجيع التفاهم والوحدة بين شعوب افريقيا .

« التعجيل بتحرير أفريقيا من الإمبريالية والاستعمار .

« تعبئة الرأى العام العالمى لتأييد حركة التحرر الأفريقى ، وصياغة وسائل وأساليب ملموسة لتحقيق ذلك الهدف .

« تنمية مشاعر وحدة الجماعة بين شعوب أفريقيا ، بهدف تشجيع انبثاق ولايات متحدة افريقية . »

وقد شكلت سكرتارية دائمة للمؤتمر ، واختير عبد الله دياللّو (انظر ،

ص٥١٦) سكرتيراً عاماً لها فيما بعد . وشكلت كذلك لجنة توجيهية من سبع عشرة دولة ، برئاسة توم مبويا ، تجتمع كل ستة اشهر ، على حين تقرر أن يجتمع المؤتمر بكامل هيئته سنوياً . وصدر قرار بتكوين « صندوق الحرية » لتقديم المساعدة العملية لحركات التحرر .

وقد عقد المؤتمر الثانى فى يناير ١٩٦٠ بمدينة تونس ، حيث كانت الحرب الجزائرية هى القضية الرئيسية فى جدو أعماله . وقد اقترح تكوين جيش رمزى من المتطوعين الأفريقيين لتأييد نضال الشعب الجزائرى ، كما حظى اقتراح مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا بالتأييد الكامل . ووسعت اللجنة التوجيهية لتشمل مندوبين من جنوب أفريقيا ومالاوى وغيرهما ، وأصبحت رئاسة هذه اللجنة بالتناوب بين أعضائها . وحظيت بالتأييد أيضاً فكرة تكوين « اتحاد نقابات عمال كل افريقيا » ليصبح الاتحاد الممثل لجميع نقابات العمال الأفريقية ، مستقلا عن جميع التنظيمات النقابية الدولية . وقد عقد المؤتمر الثالث فى القاهرة عند نهاية مارس ١٩٦١ .

* **مؤتمر جنوب افريقيا لنقابات العمال :** تأسس فى عام ١٩٥٥ ، وتبلغ عضويته قرابة خمسين ألف عامل ، وهو يتمتع بنفوذ كبير بين العمال الأفريقيين . وقد قام هذا التنظيم النقابى رداً على محاولة السلطات فى جنوب أفريقيا فصل العمال الأفريقيين (والهنود والملونين) عن العمال الأوربيين . وقد دعا إلى تكوينه النقابيون الأفريقيون والأوربيون الأكثر صلابة ونضالية . وكان المبدا الذى قام المؤتمر وفقا له هو « النقابية المتعددة العناصر » Multi-Racial Unionism التى تفتح صفوفها لكل من العمال الأوربيين والأفريقيين وكذلك الهنود والملونين . وعلى الرغم من ذلك ظل تكوينه تسوده أغلبية أفريقية ، كما لم تنضم إليه أغلبية النقابيين الأوربيين ، مما يوضح صعوبة وضع هذا المبدأ موضع التطبيق . ولم تخف السلطات ، ولا المستخدمون ، فى جنوب أفريقيا ، عداءهم لفكرة إقامة وحدة نقابية أفرو — أوربية ، وحالوا بكل وسيلة دون ازدهارها . ويعد المؤتمر ضمن التنظيمات الهامة التى تخضع لحزب

« المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا »، وهو الحزب الذى يتبنى شعار إقامة دولة ديمقراطية متعددة العناصر بجنوب أفريقيا تضم كل من يدين بالولاء لجنوب أفريقيا وللقارة الأم بصرف النظر عن العنصر أو اللون .

وقد انضم المؤتمر إلى « اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا » All-African Trade Union Federation (AATUF) الذى تأسس بالدار البيضاء فى ٢٥ مايو ١٩٦١ . هذا ويشغل مارك وليامز — شوبى منصب سكرتير عام المؤتمر .

شخصيات سياسية أفريقية

وأخرى متعلقة بالدراسات الأفريقية

***ادواردو موندلانى** : (١٩٢٠ - ١٩٦٩) ، ولد فى مقاطعة جازا Gaza ، فى الجزء الجنوبى من موزمبيق . وقد انحدر من أسرة فلاحية كبيرة معدمة ، ولذا كان ما استطاع تحقيقه فيما بعد من حياة أكاديمية ينطوى على عزيمة حديدية ، وعبقرية فذة ، وتضحية هائلة . وكان إدواردو أول من تتاح فى أسرته فرصة التعليم الرسمى ، عندما التحق بمدرسة ابتدائية للتبشير . بيد أن مواصلته للتعليم فى موزمبيق، والتحاقه بمدرسة ثانوية ، كان محظوراً عليه بوصفه أفريقياً ، على ضوء التفرقة العنصرية البشعة السائدة فى تلك المستعمرة . ومع ذلك تعلم الإنجليزية بنفسه ، واستطاع الحصول على منحة دراسية بمدرسة عالية بشمال الترنسفال ، بجنوب أفريقيا ، ومنها انتقل إلى دراسة العلوم الاجتماعية فى جامعة وتووترزراند ، بجوهانسبرج .

وفى تلك الفترة بدأ نشاطه السياسى ، وشغل منصب المنظم السياسى لرابطة طلبة موزمبيق « Mozambique Students , Àssociaation » . وبسبب هذا النشاط أبعدته سلطات جنوب أفريقيا ، وأعادته إلى موزمبيق ، حيث ألقى القبض عليه ، واستجوب أمام الشرطة . وبذا لم يتمكن من استكمال دراسته فى جامعة وتوترزراند ، وأرسل لمواصلة تعليمه فى لشبونة ، ولكن بمنحة دراسية أمريكية .

وفى لشبونة استمرت الشرطة فى ملاحقته ، وأصبحت دراسته هناك مستحيلة ، فسعى إلى تحويل منحته الدراسية إلى جامعة أمريكية . وفى الولايات

المتحدة حصل درجة البكالوريوس فى عام ١٩٥٣، ثم واصل دراسته للحصول على درجتى الماچستير والدكتوراة فى علم الاجتماع من الجامعة الشمالية الغربية NerthWest University ، بولاية إلينوى . وواصل أبحاثه بعد ذلك فى جامعة هارڤارد ، وحصل على وظيفة باحث أول بلجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، إلى جانب قيامه بالتدريس فى عدد من الجامعات الأمريكية . وقد تزوج إدواردو موندلانى فى أثناء إقامته بالولايات المتحدة .

وكان موندلانى طيلة هذه السنوات يعكف على دراسة القضايا السياسية لبلاده . وفى عام ١٩٦١ عاد إلى موزمبيق لزيارتها واستكمال هذه الدراسة. ولكنه وجد أن شيئاً ما لم يتغير فى بلاده ، فتخلى عن عمله بالأمم المتحدة وعن التدريس فى الجامعات الأمريكية ، وشرع يقيم اتصالات مع الحركات السياسية الموجودة فى المنفى . وكان منذ البداية على اقتناع بأهمية الوحدة بينها، فوجه كل نشاطه نحو هذا الهدف ، وقام بدور فعال فى التقريب بين تلك الأحزاب السياسية الجنينية .

وفى عام ١٩٦٢ عقد مؤتمر مشترك فى تنجانيقا ، التى كانت قد حصلت على استقلالها منذ وقت قريب . وأسفر المؤتمر عن تكوين « جبهة تحرير موزمبيق » (الفريليمو) (انظر ، ص٤٣٣) ، وانتخب دكتور إدواردو موندلانى رئيساً لها . وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ عقدت الفريليمو مؤتمرها الأول فى تنجانيقا أيضاً ، برئاسة موندلانى ، وأصدر هذا المؤتمر قرارا ببدء الكفاح المسلح فى موزمبيق . وبعد بدء الكفاح المسلح أمكن للجبهة تحرير عدة مناطق فى شمال موزمبيق ، وقام موندلانى بزيارات متكررة للمناطق المحررة من بلاده .

وبينما رأس موندلانى المؤتمر الأول للفريليمو على أرض أجنبية ، فقد عقد مؤتمرها الثانى تحت رئاسته أيضاً على أرض بلاده موزمبيق ، فى الفترة ٢٠ — ٢٥ يوليه ١٩٦٨ ، بالمناطق المحررة من إقليم نياسا ، حيث أعيد انتخابه رئيساً للجبهة .

وكانت المناسبتين العامتين الأخيرتين التي ظهر فيهما موندلاني هما : « المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا » (انظر ، ص ٥٨٧) ، الذي عقد بالخرطوم في الفترة ١٨ – ٢٠ يناير ١٩٦٩ ؛ و « المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعوب العربية » ، الذي عقد بالقاهرة بعد مؤتمر الخرطوم بخمسة أيام ، في الفترة ٢٥ – ٢٨ يناير ١٩٦٩ . وفي هذين المؤتمرين التاريخيين قام موندلاني بدور بطولي قائد . وكانت آخر مقابلة صحفية لموندلاني مع مراسل صحيفة **ذي اجبشيان جازيت** القاهرية ، في ٢٥ يناير ١٩٦٩ .

وعقب عودة موندلاني من القاهرة إلى تنزانيا ، تمكنت مخابرات ألمانيا الغربية من تدبير مؤامرة لاغتياله حيث يقيم في دار السلام . ونجحت المؤامرة الآثمة في تحقيق أغراضها في ٣ فبراير ١٩٦٩ . وبذا فقدت « جبهة تحرير موزمبيق » زعيمها ومؤسسها ، وفكرها الحي النابض ، وروحها الملهمة ، وفقدت موزمبيق قائد كفاحها المسلح ومحرر أراضيها ، وفقدت حركات التحرير الأفريقية والقارة الأفريقية بأسرها بطلا من خيرة أبطالها . ومضى موندلاني من الساحة تاركاً زوجة وثلاثة أطفال .

إن موت موندلاني ضربة قاسية لا لشعبه فحسب ، وإنما لحركة التحرر الوطني الأفريقية بأسرها . بيد أن روحه لا تزال ترفرف لتلهم الوطنيين الشجعان في المناطق التي لم تتحرر بعد من موزمبيق ليحاربوا بصلابة متزايدة إلى أن تتحقق الأهداف التي وهب لها موندلاني سنوات عمره كلها ، كيانه كله ، حياته نفسها ، وإلى أن يثأروا لمصرعه ، ويقدموا للعدالة أولئك القتلة الإمبرياليين الذين خضبت أيديهم بدمائه ، ويبنوا موزمبيق الحرة التي عاش موندلاني ومات من أجلها .

وبعد وفاة موندلاني أصدرت هيئة تحرير « **مكتبة بنجوين الأفريقية** » Penguin African Library ، بلندن ، في عام ١٩٦٩ ، كتاباً كان موندلاني قد انتهى من إعداده قبيل مصرعه تحت عنوان، **النضال من أجل موزمبيق** The Struggle for Mozambique . وفي هذا الكتاب حلل

موندلاني جذور حرب التحرير ، وأرجعها إلى اقتصاديات الاستغلال ،والتفرقة العنصرية ،والتعليم الذى الذى يستهدف الإخضاع ، وإلى الحرمان الثقافى بشكل عام ؛ وأوضح كيف أن نضال شعبه من أجل التحرر الوطنى ينطوى على تحول جذرى للمجتمع على كل المستويات اجتماعياً ، وثقافياً ، واقتصادياً ، وإدارياً ، وسياسياً .

* **أبى فولبير يولو** : (١٩١٧ —) الرئيس السابق للكنغو برازافيل . وينتمى إلى قبيلة لارى بالقرب من برازافيل . وقد درس الفلسفة فى باوندى ، كما درس اللاهوت فى ليبرفيل وبرازافيل. ورسم راهبا فى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فى يونيه ١٩٤٦ ، ثم أصبح وكيلا لأبروشية سان فرانسيس فى برازافيل . وقد عرف على نطاق واسع بنشاطه فى حركات الشباب ، ونودى زعيما لقبائل اللارى فى عام ١٩٥٦ . وفى العام نفسه شكل «الاتحاد الديمقرطى لحماية المصالح الأفريقية» ، كما أصدر مجلة اسمها **ست سيمين** (هذا الأسبوع). وقد سجل يولو نجاحا كبيرا فى انتخابات البلدية فى نوفمبر ١٩٥٦ ، وأصبح عمدة لبرازافيل . وفى انتخابات مارس ١٩٥٧ للجمعية الإقليمية فاز «الاتحاد الديمقراطى» بنصف المقاعد ،وأصبح يولو وزيرا للزراعة فى حكومة أوپانجول ،وربط الاتحاد «بالتجمع الديمقراطى الأفريقى». وعلى الرغم من أن السلطات الإكليريكية قد أوقفته فى عام ١٩٥٦ لحثه بقسمه ظل يحمل لقب أبى (أى رئيس دينى) ، ومازال يحمل هذا اللقب إلى الآن . وفى استفتاء عام ١٩٥٨ وقف يولو إلى جانب التصويت «بنعم» ، مفضلا الاستقلال الذاتى المحدود فى داخل إطار المجموعة الفرنسية على الاستقلال الكامل عن فرنسا. وقد أصبح يولو رئيسا للوزارة بعد انتخابات مارس ١٩٥٧ بفترة قصيرة ، عندما غير أحد المستقلين الثلاثة بالجمعية موقفه وأيد «الاتحاد الديمقراطى» ، فانتقلت الأغلبية إليه .

وقد استمر يولو محتفظا برئاسة الوزارة بعد الاستقلال وإعلان الجمهورية . ونشأ موقف خطير بين مؤيدى كل من أوپانجول ويولو ،

انتهى باضطرابات واسعة فى برازافيل وپوانت نوار فى يناير ١٩٥٩ ، وألقى القبض على أوپانجول . وفى انتخابات يونيه ١٩٥٩ فاز يولو بواحد وخمسين معقدا من واحد وسبعين معقدا، وأصبح رئيسا للجمهورية . وكانت ليولو المبادرة فى تقديم اقتراح اتحاد جمهوريات أفريقيا الوسطى ، بيد أن الرابطة تحطمت بسبب مصاعب داخلية وموقف جابون . وقد اتخذ يولو موقفا معاديا للغاية من لومومبا خلال أزمة الكنغو ، وأيد كازاڤوبو علانية ، وسمح له باستخدام إذاعة برازافيل وميناءها الجوى بعد أن منعت قوات هيئة الأمم محطة إذاعة ليوپولدڤيل ومطارها عن كل من لومومبا وكازاڤوبو . وقد سوى يولو خلافاته مع أوپانجول قبيل إعلان الاستقلال الكامل فى أغسطس ١٩٦٠، وعينه رئيسا للوزارة . وفى أخريات عام ١٩٦٠ أصبح يولو أكثر نشاطا على مستوى أفريقيا ، ودعا إلى عقد مؤتمرين فى برازافيل فى محاولة لإيجاد حل فيدرالى لأزمة الكنغو ببرازافيل . والواقع أن كتلة برازافيل ، المكونة من الدول الاثنتى عشرة التى كانت مستعمرات فرنسية فيما سبق ، قد تشكلت فى مؤتمر برازافيل فى ديسمبر ١٩٦٠ .

وقد أطيح بفولبير يولو إثر الهبّة الشعبية التى اندلعت فى برازافيل فى ١٢—١٥ أغسطس ١٩٦٣ ،والتى رفض الجيش فى خلالها التدخل فى النزاع وإطلاق النار على المتظاهرين . وانتهت هذه الهبّة بقيام حكومة شعبية برئاسة ماسمبا — ديبا (انظر ، ص ٥٠٤) .

* **اميلكار كابرال** : فى عام ١٩٤٨ كان هناك ثلاثة شبان أفريقيين (من أنجولا وغينيا — بيساو) يدرسون فى لشبونة هم : أميلكار كابرال ، وماريو پنتو دى إندرادى ، وأنطوينو أجوستنهو نيتو ، حيث كان كابرال يدرس الهندسة الإيدروليكية ، ودى أندرادى يدرس الأدب والشعر ، ونيتو يدرس الطب . وكان هؤلاء الثلاثة يشكلون مركزا للدراسات الأفريقية ، ويهتمون باللغات الأفريقية ، كوسيلة للتهرب من الاضطهاد البرتغالى .

وقادهم ذلك بالضرورة إلى دراسة العلاقة بين البرتغال ومستعمراتها فى أفريقيا .

وعند انتهاء دراساتهم انفصلوا عن بعضهم بعضا ، وعاد كل منهم إلى بلده . وقد عمل كابرال مهندسا زراعيا بالإدارة البرتغالية فى غينيا- بيساو. وكانت أول مسئولية يتولاها هى إعداد الإحصاءات الزراعية عن الفترة ١٩٥٤-٢ . وسمح له ذلك بأن يجوب جميع القرى فى بلاده ، وبأن يتعرف حياة الشعب . وفى عام ١٩٥٣ وجه إليه الحاكم البرتغالى إنذارا بسبب أحاديثه مع الفلاحين ضد الحكم البرتغالى .

وعلى إثر هذا الإنذار غادر البلاد إلى لشبونه ، ثم تولى وظيفه فى أنجولا ، وكان فى ذلك الوقت فى الثالثة والثلاثين . وفى أنجولا التقى بزعماء الحركة الوطنية ، وفى مقدمتهم زميلاه القديمان دى إندارادى ونيتو ، حيث اشترك معهما فى تشكيل «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» ، ثم زار بيساو لعدة شهور ، وبدأ يعد لانشاء «الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيپ ڤرد» .

وفى أغسطس ١٩٥٩ أضرب عمال ميناء بيساو ، ورد رجال الشرطة على الإضراب بإطلاق النار ، وقتلوا خمسين منهم . وفى الشهر التالى قدم كابرال من أنجولا لزيارة بيساو ، حيث قضى بعض الوقت مع أمه ثم ودعها واختفى فى ديسمبر ١٩٥٩ ، وبعدها اجتمع زعماء «الحزب الأفريقى» فى ضواحى بيساو ، حيث أعلنوا بدء النضال ضد البرتغاليين بكل الوسائل ، بما فى ذلك الكفاح المسلح . وقد اختير روفائيل باربوسا (من كيپ ڤرد) رئيسا للحزب ، على حين تولى كابرال منصب السكرتير العام . وعند القبض على باربوسا فى عام ١٩٦٢ شغل كابرال إلى جانب السكرتارية العامة منصب رئيس الحزب بالنيابة .

ويوجد كابرال الآن فى المناطق المحررة من غينيا-بيساو على رأس الحزب وحرب التحرير . والمعروف عنه أنه ماركسى غير ملتزم ، ويتميز بخطه السياسى الشديد الوضوح . وزعامته للحزب الآن مطلقه ، ولا ينافسه عليها

أحد ، كما يعد من أبرز الزعماء الأفريقيين فى الوقت الحاضر . وقد استطاع كابرال تكوين تنظيم حزبى وعسكرى قوى للغاية . وهو يستفيد فى إدارة المناطق المحررة من الخبرتين الجزائرية والڤيتنامية ، وإن كانت لدية خلافات معهما مرجعها الخصائص الإقليمية .

* **انطونيو رودلف جوزى بيوبنتو : (١٩٢٧ — ١٩٦٥)** ، سياسى كينى من أصل أسيوى ، تلقى تعليمه فى أفريقيا والهند . وقد أمضى جزءا من حياته فى القوات الجوية الهندية . وكان پنتو عضوا مؤسساً فى « مؤتمر جوان الوطنى » Goan Nationak Congress بالهند ، الذى تشكل لمحاربة الإمبريالية البرتغالية بمستعمرة جوا (كانت جوا مستعمرة برتغالية بالهند ، وتحررت فى عام ١٩٦١ .)

وعاد پنتو إلى نيروبى فى عام ١٩٤٩ ، وفى عام ١٩٥٠ عمل سكرتيرا مساعدا متفرغاً « للمؤتمر الهندى لكينيا » Kenya Indian Congress ، وكان من العناصر الثورية الشابة التى تعارض الاتجاهات المحافظة بداخله . وقد ترك هذا المنصب فى عام ١٩٤٣ ليعمل محررا فى الصحيفة الهندية **دیلی کرونیکل** ، وهى الصحيفة الوحيدة التى كانت تصدر فى كينيا بالإنجليزية ، وتدافع عن سياسة وطنية نضالية ، وتنادى بالاستقلال التام فى ظل أغلبية أفريقية ، ولذا كانت تتعرض دائماً للملاحقة والاضطهاد . كما عمل پنتو أيضاً فى محطة إذاعة « كل الهند » . وفى يونيه ١٩٥٤ اعتقل بمقضى قانون الطوارىء ، واتهم بإخفاء معلومات عن نقل أسلحة غير مرخصة وبإخفاء أشخاص مطلوب القبض عليهم . وقد أفرج عنه فى أغسطس ١٩٤٩ . وكان پنتو عضوا مؤسسا فى «حزب الحرية لكينيا» Kenya Freedom Party ، وشغل فى وقت ما منصب السكرتير العام للحزب ، ثم استقال من الحزب تحت ضغط العمل . وشغل بعد ذلك منصب المدير التجارى لمحطة إذاعة « سوتى ياكانو » Sauti ya KANU (صوت كانو) التابع للكانو .

وقد اغتيل پنتو فى ٢٤ فبراير ١٩٦٥ برصاصة أصابته فى معدته صوبها

إليه شخص يدعى جامبو بواتا من خلف حاجز . ولم تبد الحكومة جدية كافية فى تعقب المجرمين ومحاكمتهم. بل إن الشخص الوحيد الذى حكم عليه بالإعدام ، قد خفف الحكم عليه فيما بعد إلى السجن المؤبد . وفى اليوم التالى لاغتياله وزع على أعضاء البرلمان منشور غفل من الإمضاء ، صادر من أوغندا ، يقول إن پنتو كان ينزلق إلى طريق الشيوعيين الصينيين ، وإنه كان ضحية للنزاع الصينى – السوفييتى . وقد ضبطت فيما بعد وثائق تتعلق بمؤامرة العداء للشيوعية التى كانت تدبر ضد كينيا وشعبها ، والتى انتهت بسيطرة القوى اليمينية على حياة البلاد السياسية .

* **أجوما أوجنجا أودنجا** : (١٩١٢–) نائب رئيس « الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا » (الكانو) ، ووزير الداخلية ونائب رئيس جمهورية كينيا إلى عام ١٩٦٦ ؛ والرئيس الحالى « للاتحاد الأفريقى لشعب كينيا » (الكاپو) .

وقد كان أودنجا الطفل الوحيد بين إخوته الذى استطاعت أسرته إرساله إلى المدرسة . وهو ينتمى إلى قبائل لوو ثانى أعظم القبائل الكينية . وقد تلقى تعليما ثانويا وعاليا فى كينيا ، وأكمل تعليمه فى كلية ماكريرى بأوغندا ، حيث حصل على دبلوم فى التعليم فى عام ١٩٣٩ ، واشتغل بالتدريس إلى عام ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٤٧ أنشأ مؤسسة للطباعة والتجارة شغل منصب السكرتير ثم منصب المدير الإدارى بها . وفى عام ١٩٤٨ كان يدير محلا فى ماسينو Meseno عندما قام چومو كينياتا بزيارة للمدينة فى أثناء جولته بإقليم نيانزا ليبشر بالحاجة إلى قيام سياسية وطنية أفريقية ، فمنحه أودنجا تأييده الكامل ، وقبل مقعدا فى اللجنة المركزية للكانو ، وأنشأ فرع الكانو بنيانزا ليصبح أقوى فرع له فى البلاد . وفى عام ١٩٥٢ قبض على كينياتا ، وسرعان ما حظر الكانو . وفى عام ١٩٥٣ ذهب أودنجا إلى الهند فى جولة دراسية مدتها شهران ، ومنذ عودته إلى عام ١٩٥٧ شغل منصب رئيس « اتحاد اللوو » Luo Union ، وهو تنظيم اجتماعى كانت مهمته منع أفراد قبائل لوو من الخدمة فى القوات التى تعمل ضد الماوماو . وقد قام أودنجا بجولات

واسعة فى خلال حالة الطوارىء ، واستجوب فى خلال هذه الحولات أكثر من مرة ، ولكن لم يقبض عليه .

وفى مارس ١٩٥٧ انتخب أودنجا عضواً بالمجلس التشريعى الكينى لينانزا الوسطى Kenya Legislative Council for Central Nyanza ، ثم انتخب رئيساً «لمنظمة الأعضاء الأفريقيين المنتخبين » African Elected Members Organization . وفى مايو ١٩٤٩ رأس وفدا متعدد العناصر من «منظمة ناخبى الأعضاء المنتخبين » Constituency Elected Members Organization (CEMO) إلى لندن ، كما رأس اللجنة التى شكلت لتحويل هذه المنظمة إلى حزب سياسى ، ومع ذلك فقد انسحب فى آخر لحظة نتيجة للخلاف حول سياسية الأرض ، وشكل مع توم مبويا تنظيما راديكاليا هو « حركة استقلال كينيا » Kenya Independence Movement ، وتولى رئاستها . وفى يناير ١٩٦٠ كان عضوا فى الجبهة المشتركة من «الأعضاء الأفريقيين المنتخبين» التى زارت لندن لحضور مؤتمر لانكستر الدستورى. ثم أصبح نائبا لرئيس الكانو. وفى نوفمبر ١٩٦٠ سحب جواز سفره عند عودته إلى كينيا ، بعد زيارته الاتحاد السوفيتى والصين . ولم يلبث النزاع أن نشب بين أنصاره وأنصار توم مبويا فى داخل الكانو ، وهو نزاع تعذر حسمه ، إذ أن كلا منهما قد حصل على أغلبية ساحقة فى انتخابات عام ١٩٦١ . ويتمتع أودنجا بشعبية كبيرة بين قبائل الكيكويو برغم انتمائه إلى قبائل لوو ، ويعرف عنه أنه سياسى ثاقب الفكر ، وكثيرا ما يتهم بأنه يلقى تصريحات عنيفة للغاية ، وإن لم تخل هذه التصريحات مما يتمتع به من دهاء وبعد نظر .

وقد قاد أودنجا حزب الكانو مدة ثمانى سنوات فى الحملة التى شنها من أجل الافراج عن چومو كينياتا . وقد شغل بعد الاستقلال منصب وزير الداخلية ، ثم منصب نائب رئيس الجمهورية إلى عام ١٩٦٦ ، عندما استقال من جميع مناصبه فى الدولة والحزب وأسس حزبا جديدا هو «الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا» (الكاپو). وقد صدر لأودنجا، فى لندن، فى عام ١٩٦٧ ، كتاب : **«مازالت الحرية هدفا لنا»** Not Yet Uhuru ، حكى فيه

معتقداته السياسية وقصة تطوره من مدرس محلى إلى شخصية دولية . وعلى الرغم من أن أودنجا كان من دعامات الكانو الرئيسية وناتبا لرئيسه ، فإنه لم يكف طيلة السنوات التى سبقت استقالته عن توجيه النقد لسياساته وللتحالفات التى يعقدها . وبرغم أن الكتاب يعد سيرة ذاتية للمؤلف ، ارتفع كثيرا فوق هذا المستوى ، وأعطى القارىء تاريخ ثورة كينيا فى القرن العشرين ، مزودا بتفاصيل مثيرة ، وحقائق جاهدت الدراسات الاستعمارية لإخفائها . وقد دافع الكتاب بقوة عن انتفاضة شعب كينيا التى عرفت بحركة الماوماو ، ويقول عنها إن محتواها الحقيقى يكمن فى أنها كانت ثورة فلاحية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالثورة الوطنية . ودون هذا المحتوى تفقد ثورة كينيا بالنسبة لنا مغزاها الفعلى وأعماقها الحقيقية ، ويضل الباحث طريقة فى تحليل المشكلات التى واجهت كينيا بعد الاستقلال .

وينقد أودنجا فى كتابه موافقته على اندماج حزبى الكانو والكادو ، فيقول « يجب أن أعترف أننى وقعت فريسة التقدير الخاطىء ، ذلك أن اندماج حزبى الكانو والكادو لم يؤد إلى تقوية الكانو ، بل أدخل إلى صفوفه قوى وسياسات انقسامية خطرة ، مما أدى إلى إمكانية احتواء الحزب من داخله » .

* **رتشارد اتشيينج - أونيكو** : (١٩٢١ —) ، زعيم كينى أفريقى نشأ فى أويوما Oyomo بنيانزا الوسطى فى أسرة ترعى الأغنام تنتمى إلى قبائل اللوو . وقد تلقى تعليمه بمدرسة ماسينو الثانوية . وفى الفترة ٢ — ١٩٤٧ عمل بمصلحة الأرصاد الجوية ، وفى خلال ذلك أسس جريدة **راموجى** ، وهى أول جريدة يصدرها اللوو ، ثم عمل فى تحريرها . وكانت هذه الجريدة تطالب بتحسين التسهيلات التعليمية ، وبزيادة تمثيل الأفريقيين فى المجالس المختلفة ، وكان لها تأثير كبير على الرأى العام الأفريقى ، وبخاصة فى نيروبى مركز صدورها . وقد عمل أونيكو أيضا فى تحرير جريدة **نيانزا تيمس** التى كانت تصدر فى إقليم نيانزا .

وبعد أن برز اسمه فى الأمور السياسية المتعلقة باللوو ، عين فى الفترة

٨ – ١٩٤٩ عضوا بالمجلس البلدى بنيروبى . وفى عام ١٩٤٩ أصبح سكرتيراً لشركة اللوو للاقتصاد والتجارة Luo Thrift and Trading Corporation ، وهى شركة لأعمال التشييد والطباعة أسسها أوجنجا أودنجا فى كيسومو Kisumu . وفى نوفمبر ١٩٥١ أوفده «الاتحاد الأفريقى لكينيا» مع كوانانچى (انظر ، ص٥٣٢) وآخرين إلى لندن ، وذلك لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأرض مع المسئولين البريطانيين ، وجمعت الأموال اللازمة للرحلة على نطاق البلاد ، ومن اجتماعات عقدت فى نيانزا بوجه خاص . وعند عودته أصبح سكرتيرا عاما للاتحاد ، بعد طرد چ . د . أوتياندى بسبب سعيه إلى التعيين فى المجلس التشريعى .

وقد قبض على أونيكو فى أول حملة اعتقالات واسعة ، بعد إعلان حالة الطوارىء فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، وهى الحملة التى عرفت « بعملية چوك سكوت » Operation Jock Scott ، وقبض فيها على ١٨٣ من زعماء «الاتحاد الأفريقى» . وأثار القبض عليه سخطا شديدا بين قبائل اللوو .

وشغل أونيكو بعد الاستقلال وزارة الإعلام والإذاعة والسياحة ، وفى أثناء توليه الوزارة أمكنه تأميم « شركة كينيا للإذاعة » Kenya Broadcasting Corporation (« صوت كينيا » Voice of Kenya الآن) ، وهى الشركة الوحيدة التى أممت بعد الاستقلال فى وجه معارضة شديدة من جانب عدد من الوزراء الذين كان دائم الاختلاف معهم حول سياسة الحكومة فيما يتعلق بالشئون الخارجية والأرض والزراعة والقروض الأجنبية إلخ ، كما كان يتهم الحكومة بعجزها عن تنفيذ الوعود التى تضمنها البيان الانتخابى للكانو ، وعن مواجهة التزاماتها الخاصة بتحقيق المساواة الاجتماعية عن طريق تأميم مختلف الشركات الخاصة وتحديد الملكية الخاصة . وكان دائم الاتهام لبعض الوزراء بأن ما يحركهم هو الرغبة فى تحقيق الكسب الشخصى . فالكسب الشخصى قد أصبح فى رأيه النجم الهادى فى داخل الحزب . وقد أعلن أونيكو فى النهاية استقالته من الحزب والحكومة ، وانضمامه إلى أودنجا فى تأسيس « الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا » (الكاپو) ، وذلك إثر بيان

أصدره فى أبريل ١٩٦٦ ضمنه خلافاته مع الحزب والحكومة .

وعرف أونيكو بشعبيته القوية ، وشدة ارتباطه بأودنجا . وهو يقوم الآن بدورا بارز فى الكاپو .

* **بيلداد كاجيا** : نائب رئيس «الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا» (الكاپو) ، ورفيق أوجنجا أودنجا فى النضال من أجل الحرية ، ورفيق چومو كينياتا فى فترات السجن والمنفى . وكان كاجيا فى طليعة مؤسسى حركة الكنائس الأفريقية المستقلة فى كينيا ، وأسس هو نفسه إحدى الكنائس. فعندما عاد إلى بلاده بعد انتهاء خدمته العسكرية فى الشرق الأوسط وانجلترا وأوربا ، فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، كانت نفسه تقطر مرارة من التمييز العنصرى وعدم المساواة بين الأفريقيين والأوربيين فى القوات البريطانية . وكان على يقين من أن «الدين الأجنبى» هو أخطر قيد على الأفريقيين ، فعقد العزم على تحريرهم من التعاليم الدينية الأجنبية . وقد كان كاجيا نفسه فيما سبق من أتباع جمعية التبشير الكنسى Church Missionary ، بيد أنه كان غير مرتاح إلى دينه السابق الذى يتعصب ضد المؤمنين الذين من أصل أفريقى. وكانت الكنسية التى أسسها تستهدف جمع شمل الشعب من كل الملل ، وكذلك القوم غير الكنسيين. وقد أصبح أتباعه يعرفون بإسم «دينى يا كاجيا» Dini Ya Kaggia . وقد انتشرت كنيسة كاجيا بسرعة كبيرة للغاية على نطاق الإقليم الأوسط وأوكامبانى Ukambani ، كما أن العمال من قبائل اللوو ، الذين يعملون بمزارع السيسل بالقرب من كاندارا Kandara ، قد اعتنقوا الدين ، وعندما عادوا إلى بيوتهم نشروا تعاليم الكنيسة فى إقليم نيانزا . وكانت معتقدات كنيسة كاجيا تقوم على ما يلى :

١ — إقامة كنيسة أفريقية خالصة مستقلة تماما عن السيطرة الأوربية .

٢ — تطهير الكنيسة من الرجس الأوربى الذى قدم للأفريقيين على أنه جزء من التعاليم الدينية .

٣ — إقرار طريقة معدلة لتعلم الدين بالسؤال والجواب لتناسب الأفريقيين ، تتضمن العادات الأفريقية المفيدة :

ا — كل المؤمنين الجدد ينبغى تعميدهم ، أو إعادة تعميدهم ، بأسمائهم الأصلية ، وإلغاء جميع الأسماء الأجنبية .

ب — حفلات الزواج يجب أن تتم وفق أسلوب أفريقى جديد .

ومضى كاجيا فى نشر كنيسته ، والعمل على إغلاق الكنائس الأجنبية فى الإقليم الأوسط ، فأحست الكنيسة الأوربية بقوة الكنيسة الجديدة ، وسعت إلى إقرار السلام بين كل الكنائس البروستانتية وبين «دينى يا كاجيا» . وعقدت اتفاقية سلام ، ولكنها لم تلبث أن حطمت ، ولم يجد المبشرون أمامهم سوى الاستعانه بالحكومة لقمع الكنيسة الجديدة بالقوة . وبدأت الحكومة فى ملاحقة كاجيا وأتباعه ، وست أول الأمر إلى عزلهم عن طريق السجن ، بيد أن ذلك كان بمثابة إضرام النار فى الهشيم ، وازدادت الحركة انتشارا ، حتى أنه توجد فى كينيا الآن ثلاثون كنيسة مستقلة .

وقد كان كاجيا إلى جانب ذلك من الرعيل الذى تدفق تياره إلى النضال بعد الحرب ، فقد عاد ليجد لجان الأرض و «جمعية الكيكويو المركزية» تعمل سرا فى مجال زاخر بالمظالم . وعندما أعلنت حالة الطورىء فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ونفذت العملية المعروفة « بعملية جوك سكوت » ، كان بيلداد كاجيا من بين من قبض عليهم من زعماء حزب الكانو . وقد ظهر فى بداية ثورة «ماوماو» تنظيم سرى من العناصر الوطنية المناضلة الشابة التى كانت تخشى ظهور اتجاه بين أقسام معينة من قيادة الكانو تسعى للتهادن مع البريطانيين ، وكان من بين هذه العناصر بيلداد كاجيا سكرتير فرع نيروبى ، الذى احتل مكانا هاما فى قيادة التنظيم السرى . كما كان بين من شهدوا مؤتمر لودوور Lodwar ، فى ٢٣ مارس ١٩٦٠ ، من زعماء الكانو والكادو لمحاولة التوفيق بين الحزبين وتشكيل حكومة مهمتها توحيد الجهود من أجل الافراج غير المشروط عن چوموكينياتا ، وإعلان استقلال كينيا فى عام ١٩٦١ .

وكان كاجيا أكثر من كافح من زعماء الكانو لحمل الحكومة على اتباع سياسة للأرض تقوم على توسيع اقتصاد كينيا ، وحماية مصالح المعدمين ،

والمحافظة على ثقة الشعب الفقير فى حكومة «الأوهورو» Uhuru (الحرية) . وقد طرد كاجيا من الحكومة بسبب دفاعه عن مصالح المعدمين ، وكان يضغط دائما من أجل إعادة النظر فى سياسات الأرض ، ويعود كل حين إلى إثار قضية الأرض التى صودرت من المقاتلين من أجل الحرية الذين سموا وقتها « بالإرهابيين » ، وهى القضية التى كان يحاصره بها أبناء دائرته الانتخابية . وتعالج الرسائل التى تبودلت بينه وبين مجلس الوزراء مشكلة الأرض ، وتشير إلى مشكلة آلاف الفلاحين الذين طردوا من أراضى المستوطنين البيض بحكم القانون الاستعمارى الذى ينص على طرد الأفريقيين العاملين فى المزارع ، والذين لم تطل إقامتهم فيها لأكثر من سنين محدودة .

وقد كان كاجيا من مؤسسى « الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا » (الكاپو) ، وشغل منصب نائب الرئيس فيه، وكذلك منصب رئيس فرع الكاپو فى منطقة نيانزا الجنوبية . وقد تعرض منذ تأسيس الكاپو للملاحقة والاضطهاد على أيدى الحكومة الحالية ، وزورت الانتخابات ضده أكثر من مرة ، كما قبض عليه فى أبريل ١٩٦٨ ، وحكم عليه بالسجن لمدة اثنى عشر شهرا بتهمه « عقد اجتماعات غير قانونية » . ومن المفارقات الغريبة أن كينياتا صرخ فى وجهه وسط أحد الحشود الكبيرة فى اجتماع عام قائلا : « ماذا فعلت لنفسك ؟ » ، مما يدل على مدى الاستهانة بالقيم النضالية والتضحية الوطنية ، وعلى أنها من وجهة نظر كينياتا ليست إلا سعيا لتحقيق المصالح الشخصية .

* **سلفانو أوليمبيو** : (١٩٠٢–١٩٦٣) ، رئيس دولة توجو منذ استقلالها فى أبريل ١٩٦١ إلى حين اغتياله فى ١٣ يناير ١٩٦٣ على أيدى العسكريين . ولد فى لومى Lomé العاصمة من عائلة واسعة النفوذ ذات أصل پرتغالى . تلقى تعليمه الأولى فى مدرسة ألمانية ، حيث كانت توجو لاتزال مستعمرة ألمانية. وقد ذهب إلى لندن فى عام ١٩٢٢ لاستكمال تعليمه ، فدرس الاقتصاد. وفى عام ١٩٢٦ عمل «بشركة أفريقيا المتحدة» United Africa Company بنيچيريا ، ورقى إلى أن أصبح مديرا لفرع الشركة فى توجولاند ، وهو أعلى

منصب وصل إليه أفريقى فى ذلك الوقت . وفى عام ١٩٤٨ أصبح رئيسا لغرفة التجارة فى توجولاند . وقد نشط أولمبيو فى المجال السياسى منذ وقت مبكر . وكان معنيّا بشكل خاص بتوحيد قبائل الإيوى Ewe ،وأصبح عضوا فى « لجنة وحدة توجو» Comité de l'Unité Togolaise (CUT) ، التى تكونت عند بداية الحرب العالمية الثانية كتنظيم اجتماعى وثقافى ، ثم تحولت إلى حزب سياسى لخوض الانتخابات الإقليمية لعام١٩٤٦ ،وأحرز الحزب نجاحا واسعا ،وانتخب أولمبيو رئيساللجمعية.وقدحاول فىأول الأمر تنسيق جهوده مع زعماء غانامن أجل توحيدالإيوى ، بيد أن أمله خاب عندما أدمجت توجولاند البريطانية فى غانا بعد استفتاء عام١٩٥٦ . وكانت«لجنة وحدة توجو » تتعرض لمقاومة مستمرة وعنيفة من الإدارة الفرنسية.وفى عام ١٩٥٦ ،عندما أصبحت توجولاند جمهورية ذات استقلال ذاتى محدود،أصبح نيكولاجرونتسكى ، زعيم «حزب توجوللتقدم» Parti Togolais du Progrès (PTP) ، رئيسا للوزراء . وكان نظامه غير شعبى إلى حد كبير جدا . ورفضت الأمم المتحدة، تحت ضغط من أولمبيو ، رفع حالة الوصاية عن توجولاند إلىحين إجراء انتخابات سليمه . وفى الانتخابات التى أجرتها الأمم المتحدة فى أبريل ١٩٥٨ أحرزت « لجنة وحدة توجو» أغلبية كبيرة ، فتولى أولمبيو رئاسة الوزارة، ومن ثم أخذ يضغط من أجل الاستقلال الكامل الذى أعلن أخيرا فى أبريل ١٩٦٠ .

وكان أولمبيو يرفض فى إصرار الدخول فى أى نوع من أنواع الاتحاد الفيدرالى مع غانا ، مما اضطر غانا إلى إغلاق حدودها مع توجو ، وسبب ذلك بالضرورة متاعب كثيرة للإيوى الذين كانوا يتمتعون بحرية كاملة فى التجارة عبر الحدود . وفى الوقت نفسه أخذ أولمبيو يتعرض لنقد شديد من جناح الشباب فى « لجنة وحدة توجو » بسبب شدة ارتباطه بفرنسا . وتزايد نقد « المعارضة » لقراره الخاص بتقديم قائمة واحدة للانتخابات البرلمانية، وهى القائمة التى حصلت « لجنة وحدة توجو » بمقتضاها على كل مقاعد

الجمعية فى انتخابات أول أبريل ١٩٦١ . وقد أنتخب أوليمپيو رئيسا للجمهورية مزودا بسلطات واسعة .

وكان أوليمپيو زعيما يتمتع بشعبية كبيرة ، كما كان يحظى باحترام كبير باعتباره مهندس استقلال توجو . وقد كان متزوجا من شقيقة نيكولا جرونتسكى زعيم المعارضة ، الذى ولاه العسكريون رئاسة الدولة بعد اغتيال أوليمپيو فى انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٣ .

* **نيكولا جرونتسكى** : (١٩١٣ —) ، زعيم « الاتحاد الديمقراطى لشعوب توجو » **Union Démocratique des Populations Togolaises** ، ورئيس جمهورية توجو فى الفترة من ١٣ يناير ١٩٦٣ إلى ١٣ يناير ١٩٦٧ .

من مواليد المنطقة الوسطى من توجولاند (الفرنسية سابقاً) ، من عائلة واسعة النفوذ ذات أصل پولندى . وقد تلقى تعليمه فى فرنسا ، حيث تخصص فى الهندسة ، وعاد إلى بلاده فى عام ١٩٣٧ . وفى أثناء حكومة ڤيشى نشط فى حركة ديجول السرية . ثم عمل لعدة سنوات فى سكك حديد الدولة ، ثم استقال ليبدأ نشاطا خاصا به فى مجال الأعمال . وفى عام ١٩٤٦ ، قبل الانتخابات الإقليمية ، شكل « حزب التقدم لتوجو » الذى تعرض لهزيمة كبيرة فى الانتخابات . وقد انتخب فى عام ١٩٥١ نائبا فى الجمعية الوطنية الفرنسية . وفى يونيه ١٩٥٥ ، فى خلال الانتخابات التى قاطعتها الأحزاب الوطنية ، ظفر «حزب التقدم» وحلفاؤه بالسيطرة على الجمعية . وفى عام ١٩٥٦ عندما حصلت توجولاند على استقلال ذاتى محدود ، عين رئيسا للوزراء بتأييد صريح من الفرنسيين . وقد هزم «حزب التقدم» فى الانتخابات التى أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة فى أبريل ١٩٥٨ ، وبذا انتقل إلى المعارضة . وفى أكتوبر ١٩٥٩ شكل جرونتسكى حزبا جديدا هو « الاتحاد الديمقراطى لشعوب توجو » ، بيد أن هذا الحزب لم يظفر بأية مقاعد فى انتخابات « القائمة الواحدة » التى أجريت فى أبريل ١٩٦١ .

وقد وقع انقلاب عسكرى بالبلاد فى ١٣ يناير ١٩٦٣ ، تولى جرونتسكى

على إثره رئاسة الدولة . ثم وقع انقلاب عسكرى آخر فى ١٣ يناير ١٩٦٧ بقيادة اللفتنانت كولونيل إيادىما رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، قام بعزل جرونتسكى من رئاسة الدولة .

* **هربرت ماجا :** (١٩١٠ —) رئيس دولة داهومى منذ استقلالها فى أغسطس ١٩٦٠ ، إلى حين وقوع الانقلاب بقيادة الكولونيل سوجلو فى ١٩ — ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ . وهو من عائلة فلاحية فى شمال البلاد . وقد تلقى تعليما ثانويا فى داهومى ، واشتغل بالتدريس ، وعندما أصبح ناظرا لإحدى مدارس الشمال ، ذاع صيته فى المنطقة ، حيث شغل نفسه بمشكلات الشباب ، وأنشأ أول فرقة للكشافة بالمنطقة . وفى عام ١٩٥١ انتخب نائبا لداهومى فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وانضم إلى «حركة المستقلين فيما وراء البحار» . وأسس فى عام ١٩٥٦ «الحركة الديمقرطية الداهومية» **Mouvement Démocratique Dahoméen (MDD)** التى كان مركزها فى الشمال . وفى يناير ١٩٥٦ أعيد انتخابه نائبا فى الجمعية الوطنية الفرنسية . وفى الفترة من ١٩٥٧ إلى أبريل ١٩٥٨ عمل وزيرا للدولة لشئون العمل فى حكومة جيلار الفرنسية . وفى مارس ١٩٥٧ أجريت الانتخابات على نطاق أفريقيا الفرنسية بمقتضى الدستور الجديد الذى أسفر عنه «القانون التنفيذى» . وفى هذه الانتخابات فاز «الحزب الجمهورى الداهومى» **Parti Républicain Dahoméen (PRD)** ، الحركة الرئيسية فى البلاد ، بقيادة سورو — ميجان أبيثى ، بأغلبية ضئيلة ، ولكنه أرغم عن طريق المعارضة القوية المتنامية على تشكيل ائتلاف مع «الحركة الديمقراطية الداهومية» . وظل ماجا أول الأمر خارج الوزارة ولكنه عاد فشغل وزارة العمل باعتباره الشخصية الثانية فى الحكومة بعد أبيثى . وفى عام ١٩٥٨ اندمج الحزب الجمهورى والحركة الديمقراطية ليشكلا معا «الحزب التقدمى الداهومى» **Parti Progressiste Dahoméen (PPD)** الذى أصبح قسما من «حزب الائتلاف الأفريقى» الذى تزعمه سنجور . وجاءت المعارضة الرئيسية للحزب الجديد من «الاتحاد الديمقراطى الداهومى» **Union Démocratique Dahoméenne (UDD)** بزعامة جوستين

أهومادجبى ، المرتبط « بالتجمع الديمقراطى الأفريقى » الذى يتزعمه هوفوى — بوانييه .

وكان «الحزب التقدمى» فى أول الأمر يؤيد دخول داهومى اتحاد مالى الفيدرالى ، الذى كان من المقرر أن يضم السنغال والسودان وداهومى وڤولتا العليا . بيد أن الضغط من «الاتحاد الديمقراطى» كان قويا جدا، وعدلت داهومى عن الانضمام للاتحاد، وانقسم «الحزب التقدمى» من جديد إلى مكونيه الأساسيين : «الحزب الجمهورى» و «الحركة الديمقراطية» . وفى أبريل ١٩٥٩ غيرت « الحركة الديمقراطية » اسمها إلى «التجمع الديمقراطى الداهومى » Rassemblement Démocratique Dahoméen (RDD) ، وظفر باثنين وعشرين مقعدا فى الانتخابات الإقليمية . ونتيجة للخلافات بين «الحزب الجمهورى» و «الاتحاد الديمقراطى» ، أرغم أبيثى على ترك رئاسة الوزارة، واختير ماجا نفسه بوصفه شخصية مهادنة لقيادة حكومة ائتلافية . ومع تزايد ارتباط ماجا « بالتجمع الديمقراطى الأفريقى » ، جذب داهومى إلى « مجلس الوفاق » ، الاتحاد الواهى الذى تشكل بين ساحل العاج والنيجر وڤولتا العليا فى مايو ١٩٥٩ . وزاد عدم استقرار الحكومة الائتلافية ، وترك أبيثى الوزارة فى سبتمبر . وحصلت البلاد على استقلالها فى عام ١٩٦٠ ، بيد أن زعماء «الاتحاد الديمقراطى» انسحبوا من الحكومة، وعاد أبيثى فشغل وزارة المالية . ومرة أخرى اندمج «التجمع الديمقراطى الداهومى» وحزب أبيثى الذى كان يسمى عندئذ « حزب الوطنيين لداهومى » Parti des Nationalistes du Mahomy (PND) ، ليشكلا « الحزب الداهومى للوحدة » Parti Dahoméen de l'Unité (PDU) . وفى ١١ ديسمبر أجريت الانتخابات ، وكان على الأحزاب أن تقدم مرشحيها لقائمة واحدة يتفق فيها على الرئيس ونائب الرئيس وكل أعضاء الجمعية الوطنية . وفاز «الحزب الداهومى» فى الانتخابات ، واستبعد «الاتحاد الديمقراطى» من كل من الحكومة والجمعية ، وأصبح ماجا رئيسا للدولة ، وأبيثى نائبا للرئيس .

وفى ١٩–٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ حدثت إضرابات ومظاهرات بالبلاد ، وقامت حكومة مؤقتة ، مالبث أن أطاح بها انقلاب عسكرى بقيادة الكولونيل سوجلو الذى أقام حكومة جديدة برئاسة أبيثى وماجا وأهومادجبى . وقد حل «الحزب الداهومى للوحدة» ، الحزب الوحيد الذى كان ما زال قائما بالبلاد ، وتشكل بدلا منه « الحزب الديمقراطى الداهومى » Parti Démocratique Dahoméen (PDD) . وظل الوضع كذلك إلى أن تولى سوجلو السلطة بنفسه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ ، وحل الحزب الوحيد القائم . وقد أطيح بسوجلو بدوره إثر المظاهرات التى عمت البلاد فى ٨–١٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ووقوع انقلاب عسكرى آخر بقيادة الضابطين كوانديتى وكيريكو ، وتقاسم الضابطان ألي وكوانديتى سلطة رئاسة الدولة .

* **سورو – ميجان أبيثى** : (١٩١٣ –) ولد فى پورتو نوڤو Porto Novo بجنوب داهومى ، وتلقى تعليمه محليا فى مدارس التبشير ، ثم فى بوردو وپاريس حيث حصل على دبلوم فى العلوم السياسية وعلى دبلوم آخر فى المحاسبة ، واشتغل لدى إحـــدى الشركات الفرنسية ، ثم افتتح مكتبا للمحاسبة فى پاريس . وفى عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، عندما أعطيت «أفريقيا السوداء» الفرنسية لأول مرة تمثيلا كبيرا فى پاريس ، انتخب لتمثيل داهومى وتوجو فى المجالس التأسيسية الفرنسية . وفى أكتوبر ١٩٤٦ شهد الاجتماع الافتتاحى « للتجمع الديمقراطى الأفريقى » فى بماكو ، وانتخب ضمن نواب رئيس اللجنة التى شكلت لتأسيسه . وانتخب فى الشهر التالى نائبا فى الجمعية الوطنية الفرنسية . وفى داخل داهومى نفسها كان الضغط يتزايد ، وبخاصة من جانب عناصر الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بالمنطقة ، ضد الصلات القائمة بين التجمع و « الحزب الشيوعى الفرنسى » ، وفى سبتمبر ١٩٤٨ شكل أبيثى مع بعض النواب (المندوبين) غير المرتبطين بالتجمع حركة «المستقلين فيما وراء البحار» التى أصبح أبيثى رئيسا لها . وقد طرد نتيجة لذلك من التجمع ، ومع ذلك أعيد انتخابه

للجمعية الوطنية الفرنسية فى عام ١٩٥١ ، وعمل إلى عام ١٩٥٥ كأحد سكرتيريها . وبعد ذلك ترك هو ومجموعته (الحزب الجمهورى الداهومى) حركة «المستقلين فيما وراء البحار» ، وظل بعيدا عن الحركات القائمة على نطاق المنطقة . وفى يناير ١٩٥٦ انتخب للمرة الثالثة بالجمعية الوطنية الفرنسية .

وقد كان الحزب الجمهورى يتعرض لتحد خطير من «الاتحاد الديمقراطى الداهومى» ، القسم المحلى التابع للتجمع ، بقيادة جوستين أهومادجبى ، ولم يحصل إلا على أغلبية ضئيلة فى انتخابات الجمعيات الإقليمية التى أجريت فى مارس ١٩٥٧ على نطاق أفريقيا الغربية الفرنسية فى ظل الدستور الجديد ، بيد أن تزايد قوة المعارضة حمله على تشكيل ائتلاف مع حزب الشمال ، «الحركة الديمقراطية الداهومية» بقيادة ماجا ، على حين شكل «الاتحاد الديمقراطى» ، بقيادة أهومادجبى المعارضة فى الجمعية . ثم أصبح أبيثى نائبا لرئيس المجلس التنفيذى ، وفى يوليه ١٩٥٨ تولى رئاسة المجلس . وفى سبتمبر ١٩٥٨ شن «الحزب التقدمى الداهومى» (الذى تشكل نتيجة اندماج «الحركة الديمقراطية» و «الحزب الجمهورى» ، والذى ارتبط «بحزب الائتلاف الأفريقى») حملة من أجل التصويت بـ «نعم» فى استفتاء ديجول ، مفضلا البقاء فى داخل المجموعة الفرنسية ، وظفر موقفه بأغلبية ساحقة .

وفى ديسمبر ١٩٥٨ شهد أبيثى مؤتمر باماكو لمناقشة اتحاد مالى الفيدرالى الذى كان مقترحا أن يضم السودان وفولتا العليا والسنغال وداهومى ، بيد أن «الاتحاد الديمقراطى الداهومى» المرتبط بالتجمع نظم مظاهرات عنيفة ضد اقتراحات الاتحاد . ولمواجهة الانتخابات المقبلة قرر أبيثى العدول عن موقفه من الاتحاد والانسحاب من «حزب الائتلاف الأفريقى» ، مما أسفر عن انشقاق فى «الحزب التقدمى» نفسه ، إذ أن كثيرا من مؤيديه وبخاصة إميل زينسو ظلوا على إخلاصهم لحزب الائتلاف ، فانقسم إلى مكونيه الأساسيين . وبذا كانت تتنافس فى انتخابات أبريل ١٩٥٩ ثلاثة أحزاب هى : «الحزب الجمهورى الداهومى» بقيادة أبيثى ؛ «التجمع الديمقراطى» (الاسم الجديد للحركة الديمقراطية) بقيادة ماجا ؛ «الاتحاد الديمقراطى» الداهومى بقيادة

أهوماديجبي . وحصل الحزب الأول على ٣٧ مقعدا ، والثانى على ٢٢ مقعدا ، والثالث على ١١ مقعدا . وقد احتج الحزب الثالث بشدة على نتائج الانتخابات ، وأسفر احتجاجه عن تنازل الحكومة له عن تسعة مقاعد أخرى ، كما رفض قبول أبيثى لرئاسة الوزارة ، وأرغمه على التخلى عنها لهربرت ماجا ، الذى شكل عندئذ حكومة ائتلافية مرتبطة بالتجمع ، وأدخل داهومى فى «مجلس الوفاق» . وظل أبيثى فى الحكومة كوزير للخارجية ، ولكنه استقال فى سبتمبر ، وعاد إلى الانضمام إلى زينسو ليشكل «حزب الوطنيين لداهومى» .

وقد عم البلاد فى نوفمبر ١٩٦٠ سخط كبير ، مقترنا بسلسلة من الإضرابات الخطيرة ، ودعا «الاتحاد الديمقراطى» إلى سحب الثقة من الحكومة فى الجمعية برغم أن عددا من أعضائه وزراء فى الحكومة . وهزم الاقتراع بالثقة نتيجة لتحالف «التجمع الديمقراطى» و«حزب الوطنيين» ، وبذا أرغم أعضاء «الاتحاد الديمقراطى» على الاستقالة ، وعاد أبيثى إلى الحكومة كوزير للمالية . وعلى الفور اتحد «التجمع الديمقراطى» و «حزب الوطنيين» ليشكلا «حزب الوحدة الداهومى» . وقد حصل هذا الحزب على الأغلبية فى انتخابات ١١ ديسمبر ١٩٦٠ ، وبذا استبعد «الاتحاد الديمقراطى» من الجمعية ، وأصبح ماجا رئيسا للدولة ، وأبيثى رئيسا للوزارة . وفى أواخر أكتوبر ١٩٦٣ أطاحت المظاهرات والإضرابات بالحكومة القائمة ، وأقامت حكومة مؤقتة ، بيد أن الكولونيل سوجلو سرعان ما قام بانقلاب عسكرى أطاح بالحكومة المؤقتة وأقام حكومة جديدة برئاسة أبيثى وماجا وأهوماديجبى ، ثم عاد سوجلو وتولى السلطة بنفسه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ .

* **جوستين اهوماديجبى** : (١٩١٧ —) زعيم «الاتحاد الديمقراطى الداهومى» ، ورئيس سابق للجمعية الوطنية بداهومى . تلقى تعليمه فى داهومى ، ثم فى الكلية الطبية بدكار حيث تخرج طبيبا للأسنان . وقد عمل فترة طبيبا للأسنان فى خدمة الحكومة ، ثم انتخب فى عام ١٩٥٢ عضوا

بالمجلس الإقليمى لبلدته أبومى Abomey . وفى عام ١٩٥٦ شكل حزبه الخاص : «الاتحاد الديمقراطى الداهومى»، الذى أصبح سكرتيرا عاما له ، والذى ربطه «بالتجمع الديمقراطى الأفريقى» . وفى انتخابات المجالس البلدية، فى نوفمبر سنة ١٩٥٦، حقق نجاحا مثيرا هز بعنف القبضة المسيطرة «للحزب الجمهورى» بقيادة أبيثى . وفى الانتخابات الإقليمية فى مارس ١٩٥٧، حصل على عدد من المقاعد يكفى لتشكيل معارضة فعالة . وفى أكتوبر ١٩٥٧ أصبح عضوا فى لجنة التنسيق «بالتجمع الديمقراطى الأفريقى» . وفى استفتاء ديجول شن حملة من أجل التصويت بـ «نعم» . كما قام بإثارة عنيفة ضد قرار الحكومة بالانضمام إلى اتحاد مالى الفيدرالى ، وكان من دلائل قوته أنه أرغم كلا من ماجا وأبيثى على تغيير موقفهما من هذا الاتحاد قبيل إجراء الانتخابات الإقليمية فى أبريل ١٩٥٩ . وفى هذه الانتخابات لم يحصل «الاتحادالديمقراطى» إلا على ١١ مقعدا ، بيد أنه استطاع إرغام الحكومة على أن تتنازل له عن تسعة مقاعد أخرى . واستفاد أهومادیجبى من قوته فى إرغام أبيثى على التخلى عن رئاسة الوزارة ، وحل محله هربرت ماجا . وفى الحكومة الائتلافية التى تشكلت من «الحزب التقدمى» و «التجمع الديمقراطى» أصبح هو نفسه رئيسا للجمعية التشريعية .

وكانت قوة أهومادیجبى تتزايد باطراد مع تزايد ارتباط داهومى «بالتجمع الديمقراطى الأفريقى» وساحل العاج ، وتحول داهومى من الناحية الفعلية إلى جزء من «مجلس الوفاق» . وفى مايو ١٩٥٩ انتخب أهومادیجبى عضو مجلس شيوخ عن المجموعة الفرنسية . وفى نوفمبر ١٩٦٠ تقدم «الاتحاد الديمقراطى» باقتراع على الثقة بالوزارة ، برغم اشتراك بعض أعضائه فيها ، وعندما خُذل الاقتراع انسحب أهومادیجبى وبقية أعضاء الاتحاد من مناصبهم . وفى نوفمبر ١٩٦٠ زاد مركزه ضعفا عندما اندمج حزبا ماجا وأبيثى . ولم يتمكن الاتحاد من الحصول على الأغلبية فى انتخابات «القائمة الواحدة» فى ١١ ديسمبر ، مما أدى إلى استبعاده نهائيا من الجمعية ، وإن كانت هذه الانتخابات التى دارت بضراوة قد أظهرت أن الاتحاد مازال يملك تأييدا

كبيرا ، وأن أهومادجى سياسى طموح يتمتع بمرونة كبيرة . وفى أوائل عام ١٩٦١ قامت الحكومة المشكلة من «حزب الوحدة الداهومى» بحظر «الاتحاد الديمقراطى» ، الذى ظل مع ذلك قوة سياسية كبيرة .

وفى أعقاب الانقلاب الذى قام به الكولونيل سوجلو فى أكتوبر ١٩٦٧ ، قامت حكومة يرأسها كل من أبيثى وماجا وأهومادجى ، إلى أن عزل الثلاثة عندما تولى سوجلو السلطة بنفسه فى ديسمبر ١٩٦٥ .

* **همانى ديورى :** (١٩١٦ —) رئيس دولة النيجر ، ووزير الخارجية والدفاع . تلقى تعليمه فى نيامى Niamey العاصمة ، ثم فى پورتو نوفو ، وبعد ذلك فى مدرسة وليم پونتى بدكار التى تخرج منها فى عام ١٩٣٦ . قام بالتدريس فترة فى نيامى ثم فى مارادى Maradi ، ثم ذهب إلى فرنسا فى عام ١٩٣٨ للدراسة عاما واحدا فى « مدرسة فرنسا لما وراء البحار » بباريس ، وعاد إلى نيامى ليصبح ناظرا « لمدرسة فيلينجى » . وبعد أن ذاع صيته كمرب كبير ، كان فى عام ١٩٤٦ أحد مؤسسى «الحزب التقدمى للنيجر » Parti Progressiste Nigérien (PPN) ، القسم المحلى «للتجمع الديمقراطى الأفريقى » . وفى العام نفسه انتخب نائبا عن النيجر فى الجمعية الوطنية الفرنسية بتأييد من «الحزب التقدمى » . وبعد أن قرر التجمع قطع صلاته «بالحزب الشيوعى الفرنسى» فى عام ١٩٥٠ ، قبل ديورى هذا التغيير فى سياسته ، على حين رفضه دچيبو باكارى ، السكرتير العام النشيط «للحزب التقدمى» ، وأحد زعماء الحركة النقابية فى النيجر المرتبطة بالشيوعيين ، ولذا انفصل عن الحزب ، وألف حزبا جديدا هو «الاتحاد الديمقراطى للنيجر» Union Démocratique Nigérienne (UDN) . وفى يناير ١٩٥١ هزم ديورى فى انتخابات نائب النيجر فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، فعاد إلى التدريس وأصبح السكرتير العام الجديد «للحزب التقدمى» . بيد أنه نجح فى انتخابات ١٩٥٦ ، عندما أعاد «التجمع الديمقراطى الأفريقى» بناء تنظيمه ، واستعاد شعبيته ، وذلك على الرغم من التحدى القوى الذى كان يشكله «الاتحاد الديمقراطى للنيجر» .

وعند هذه المرحلة اندمج «الاتحاد الديمقراطى» مع حزب آخر هو «كتلة النيجر للعمل» Bloc Nigérien d'Action ، ليشكلا معاً القسم المحلى من «الحركة الاشتراكية الأفريقية» Mouvement Socialiste Africain (MSA)، وقفز باكارى إلى السلطة بعد انتخابات مايو ١٩٥٧ للجمعية الإقليمية التى حصلت فيها «الحركة الاشتراكية الأفريقية» على الأغلبية . وشرع ديورى ينظم معارضة قوية للسياسة الراديكالية التى تتبعها حكومة باكارى ، وأخذ يوحد صفوفه بالتدريج مع الرؤساء التقليديين الأقوياء . وعلى الرغم من أن الحزب الحاكم كان يدعو فى استفتاء ديجول إلى التصويت بـ «لا» ، وإلى الاستقلال الكامل عن فرنسا ، استطاع ديورى والحزب التقدمى أن يتصيدا الأصوات بنجاح من أجل التصويت بـ «نعم» .

وفى الانتخابات التالية تمكن «الحزب التقدمى» تحت اسمه الجديد : «اتحاد المجموعة الفرنسية الأفريقية» Union pour la Communauté Franco-Africaine (UCFA) من هزيمة «الاتحاد الديمقراطى» الذى سمى عندئذ «حزب ساوابا» Sawaba Party ومعناه «حزب الحرية» . وإذ كان ديورى معنيا بشكل خاص بالإبقاء على ولاء الرؤساء ، أنشأ وزارة خاصة تمثل مصالحهم . وهو بسبب إخلاصه المطلق لهوفوى – بوانييه ، كان يرفض أن تكون له أية صلة باتحاد مالى الفيدرالى، برغم أن زعماء فولتا العليا وداهومى كانوا يؤيدونه فى أول الأمر . ثم أنه بوصفه أحد المهندسين ، وأحد المؤيدين الأقوياء، للمجموعة الفرنسية ومجلس الوفاق ، كان يعمل بصورة تدريجية على دعم مركزه بتشجيع من بوانييه ؛ وفى أكتوبر ١٩٥٩ قام بحظر «حزب ساوابا» وسجن كثيرا من زعمائه ، ومن بينهم عدد من الوزراء السابقين .

✽ **ليون مبا** : (١٩٠٢ –   ) رئيس دولة جابون . ينتمى إلى قبيلة الفانج Fang . وقد نشأ فى ليبرفيل العاصمة ، وتعلم محليا بالمدارس الكاثوليكية الرومانية . وقد عمل على التوالى محاسبا فى الإدارة الفرنسية ، ثم صحفيا فى **ايكو جابونى** Echos Gabonais ، ثم عضوا بمجلس إدارة

«جمعية الدراسات لتجهيز المناجم والصناعة والزراعة فى جابون» Société d'Etudes pour l'Equipement Minier, Industriel et Agricole du Gabon ، وظل لعدة سنوات رئيسا لقسم ليبرڤيل، ودخل إلى السياسة فى وقت مبكر، وأصبح زعيما «للحركة المختلطة لجابون» Mouvement Mixte Gabonais ، القسم المحلى «للتجمع الديمقراطى الأفريقى»، وعضو اللجنة التنفيذية للتجمع المسئول عن الصحافة. وفى عام ١٩٥١ اشترك فى الانتخابات للجمعية الوطنية الفرنسية، ولكنه هزم ، وفى عام ١٩٥٢ فاز فى انتخابات الجمعية الإقليمية . وفى عام ١٩٥٣ أعاد تنظيم «الحركة المختلطة» تحت اسم «الكتلة الديمقراطية لجابون» Bloc Démocratique Gabonais ، التى ظلت القسم المحلى للتجمع . وفى عام ١٩٥٦ أصبح مبا عمدة لليبرڤيل بعد انتخابات المجالس البلدية . وفى انتخابات مارس ١٩٥٧ نجحت «الكتلة الوطنية» فى وجه المعارضة القوية من جانب «الاتحاد الديمقراطى والاجتماعى لجابون» Union Démocratique et Sociale Gabonaise . وعندما وضع الدستور الجديد فى إطار «القانون التنظيمى» ، أصبح مبا نائبا لرئيس المجلس التنفيذى لجابون تحت الحاكم العام بوصفه رئيسا للمجلس . وفى مؤتمر عام ١٩٥٧ «للتجمع الديمقراطى» بمدينة بماكو ، وقف إلى جانب بوانييه ووفد ساحل العاج فى معارضة اقتراح إقامة هيئة تنفيذية فيدرالية لأقاليم أفريقيا الفرنسية ، مفضلا محافظة كل بلد على نظامه السياسى الخاص المنفصل وعلى صلاته الخاصة بفرنسا .

وقد أصبح مبا رئيسا للمجلس التنفيذى بعد الانتخابات الجديدة التى أجريت فى يوليه ١٩٥٨ ، وبعد استفتاء ديجول فى سبتمبر ١٩٥٨ — الذى صوتت فيه جابون بالإجماع بـ «نعم» — أصبح مبا رئيسا لجمهورية جابون . وفى فبراير ١٩٥٩ أصبح رئيسا للوزراء ، وعندما أعلن استقلال جابون الكامل فى عام ١٩٦٠ أصبح مبا رئيسا للدولة . وبعد أن ظل مبا فترة طويلة يتمتع بالسيادة فى سياسة جابون ، أخذ يواجه معارضة متزايدة فى داخل حزبه — «الكتلة الديمقراطية» — من جانب السياسات المحافظة الموالية للفرنسيين . وفى نوفمبر ١٩٦٠ قام بسجن عدد كبير من أعضاء «الكتلة الديمقراطية» ،

ومن بينهم پول جونچو ، رئيس الجمعية الإقليمية الوطنية .

وكان مبا شديد التأثر بالفرنسيين ، ويظهر عزوفا مستمرا عن التخلى عن أية درجة من سيادته الإقليمية لمطالب الفيدرالية ، كما كان يعارض مخططات الاتحاد الفيدرالى لأفريقيا الاستوائية التى كانت تبحث من حين لآخر . وقد كان يعد من أكثر زعماء «التجمع الديمقراطى» ولاء للمجموعة الفرنسية وأشدهم تأييدا لها . وتقوم سياسته الآن على قمع كل معارضة ، والاحتفاظ بصلات وثيقة مع فرنسا .

* **دافيد داكو** : (١٩٣٠ —) رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ، من مايو ١٩٥٩ إلى أول يناير ١٩٦٦ ، وهو ابن أخ بارتليمى بوجندا (رئيس الحكومة من عام ١٩٥٨ إلى أن قتل فى مارس ١٩٥٩) . وقد تلقى تعليمه محليا بمدرسة ثانوية فى بمبارى **Bambary** ، ثم فى الكنغو الفرنسى ، حيث تخرج معلما . وبعد أن شغل منصب ناظر مدرسة ابتدائية فى بنجى العاصمة ، أصبح نشيطا فى نقابة المعلمين ، ثم ارتبط «باتحاد نقابات العمال الاشتراكى» الفرنسى . ومع ذلك لم يكن له دور مباشر فى السياسة ، إلى أن انتخب فى مارس ١٩٥٧ للمجلس الإقليمى عن أومبلّلا مبوكو على تذكرة «حركة التطور الاجتماعى لأفريقيا السوداء» **Mouvement pour l'Evolution Sociale de l'Afrique Noire** ، وهو الحزب الذى أسسه بارتليمى بوجندا فى عام ١٩٥٢ . ومنذ مايو ١٩٥٧ إلى أغسطس ١٩٥٨ شغل داكو منصب وزير الزراعة والرى والغابات فى حكومة بوجندا ، ومن أغسطس إلى ديسمبر ١٩٥٨ منصب وزير الشئون الإدارية ، وأعيد انتخابه للجمعية الإقليمية فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وأصبح وزيرا للداخلية .

وقد كان بوجندا بلا جدال رجل الدولة البارز فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وأحد الذين خططوا لتوحيد الأقاليم الأربعة — جابون ، أفريقيا الوسطى ، الكنغو (برازاڤيل) ، تشاد — فى اتحاد فيدرالى . بيد أنه قتل فى حادث طائرة فى مارس ١٩٥٩ ، فاستقالت الحكومة فى شهر مايو .

وبعد خلافات شديدة انتخب داكو رئيسا للوزارة ، وشكل حكومة جديدة . وفى أكتوبر ١٩٥٩ أجرى اقتراع على الثقة بحكومته فى الجمعية الإقليمية ، بيد أنه فاز فى الاقتراع عن طريق تهديده بحل البرلمان . وفى خلال عام ١٩٦٠ زادت الخلافات في داخل «حركة التطور الاجتماعى لأفريقيا السوداء» إلى أن كان شهر يونيه ، عندما استقال أبل جومبا ، وهو وزير سابق للمالية ، ليؤلف حزبا منافسا هو «حركة التطور الديمقراطى لأفريقيا الوسطى» Mouvement pour l'Evolution Démocratique de l'Afrique Centrale . وكان هدف جومبا الرئيسى معارضة الدستور الرئاسى الذى اقترحه داكو ، — بيد أن هذا الدستور أقرته الجمعية الإقليمية فى شهر يونيه . وفى ديسمبر حلت «حركة التطور الديمقراطى» ، وقبض على جومبا وغيره من أعضاء الجمعية . وكان داكو يلتزم سياسة بوجندا ، ولكن لما لم تكن له مكانة سلفه ولا شخصيته ، فشل فى توحيد الأقاليم الأربعة ، ولم تسفر خطط الاتحاد الفيدرالى إلا عن اتحاد جمركى . وقد عزل داكو فى يناير ١٩٦٦ على أيدى انقلاب عسكرى بقيادة الكولونيل بوكاسا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

* **موريس ياميوجو** : (١٩٢١ —) رئيس جمهورية فولتا العليا ، من نهاية عام ١٩٥٨ ، إلى ٤ يناير ١٩٦٦ . وهو ينتمى إلى قبائل الموسى Mossi بشمال البلاد . وقد تلقى تعليمه محليا فى يابرى ، ثم أصبح موظفا حكومياً . وكان لعدة سنوات عضوا فى «الاتحاد المسيحى لنقابات العمال الفرنسية» C.F.T.C. ، وفى عام ١٩٥٤ أصبح رئيسا لقسمه المحلى . وفى عام ١٩٤٦ انتخب للجمعية الإقليمية ، وفى عام ١٩٤٨ «للمجلس الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية» . وفى انتخابات ١٩٥٧ ، التى أجريت للجمعية الإقليمية بمقتضى دستور «القانون التنظيمى» الجديد ، حصل القسم المحلى «للتجمع الديمقراطى الأفريقى» على ٣٧ مقعدا ، و«الحركة الديمقراطية لفولتا» Mouvement Démocratique Voltique (MDV) ، التى ينتمى إليها ياميوجو ، على ٢٦ مقعدا ، والأحزاب الباقية على سبعة مقاعد . وبعد مفاوضات اتفق

التجمع و « الحركة الديمقراطية » على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة ويزين جوليبالى أحد أنصار بوانييه المقربين. وخص «الحركة الديمقراطية» خمسة مناصب وزارية، وأصبح ياميوجو وزيرا للزراعة. بيد أن «الحركة الديمقراطية» وجزءا من التجمع انفصلا فى ديسمبر من الحكومة الائتلافية ، وأصبحت الحكومة مستندة إلى أقلية ، ومع ذلك رفض جوليبالى الاستقالة ، واستطاع الحصول على أغلبية جديدة عندما وافق بعض النواب التابعين « للحركة الديمقراطية» ، ومن بينهم ياميوجو نفسه، على الانضمام إلى التجمع « الديمقراطى » . وفى التعديل الوزارى أصبح ياميوجو وزيرا للداخلية ، وعندما توفى جوليبالى، عند نهاية عام ١٩٥٨ ، عين ياميوجو رئيسا للحكومة. وعندئذ شكل ياميوجو ائتلافا من « التجمع الديمقراطى » وأحزاب المعارضة التى كانت متحالفة مع «حزب الائتلاف الأفريقى » بقيادة سنجور .

وفى أول الأمر كان ياميوجو يؤيد ضم فولتا العليا إلى اتحاد مالى الفيدرالى، بيد أن الضغط من بوانييه كان قويا للغاية ، فعدل عن موقفه . وأثار ذلك الأحزاب التى كانت متحالفة مع «حزب الائتلاف الأفريقى » ، ونقضت ائتلافها مع «التجمع الديمقراطى» . وبناء على ذلك أجريت الانتخابات فى أبريل ١٩٥٩ ، وحصل « الاتحاد الديمقراطى لفولتا » Union Démocratique Voltaique (UDV) — كما كان القسم المحلى «للتجمع الديمقراطى» يسمى عندئذ — على ٦٤ مقعدا من ٧٥ مقعدا ، واستطاع ياميوجو تشكيل حكومة متجانسة . وفى الوقت نفسه ضم ياميوجو فولتا العليا إلى «مجلس الوفاق» . وفى يناير ١٩٦٠ حظر ياميوجو حزب المعارضة الرئيسى : « الحزب الجمهورى للحرية» Parti République de la Liberté ، وفى يوليه قبض على زعمائه (فيما عدا نازى بونى الذى فر إلى بماكو) . وفى أغسطس ١٩٦٠ حصلت البلاد على استقلالها . وبعد ذلك بدأ ياميوجو يتخذ موقفا مستقلا عن بوانييه ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا ، بل راجت الإشاعات بأنه يتحول عن « مجلس الوفاق» ويتجه نحو اتحاد مالى .

وفى الفترة ٢—٤ يناير ١٩٦٦ ، فى أعقاب المظاهرات التى قام بها العمال

النقابيون فى واجادوجو العاصمة ، ومع بداية الإضراب العام فى المدينة ، قام اللفتنات كولونيل سانجولى لاميزانا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، بعزل الرئيس ياميوجو ، وتولى السلطة فى البلاد .

* **سياكابروبون ستيفنز** : (١٩٠٥–   ) رئيس وزراء سابق، زعيم «مؤتمر كل الشعب» All People's Congress (APC) فى سيراليون . وقد تلقى تعليمه فى أكاديمية ألبرت بسيراليون . وفى الفترة ٢٣–١٩٣٠ خدم فى شرطة سيراليون، ثم عمل فى إنشاء خط سكة حديد مارامپا Marampa ، ثم شغل منصب ناظر محطة بمناجم مارامپا . وفى عام ١٩٤٣ ساعد فى تأسيس «اتحاد عمال المناجم» ، ثم أصبح سكرتيرا متفرغا للاتحاد . وبذلت محاولات لإبعاده عن مجال التعدين ، ولكنه ظل فى مكانه ، ووجه إليه النصح بأن يتخذ العمل النقابى مهنة له ، وأخذ يعمل فى دأب على «تحويل اتحاد عمال المناجم» إلى قوة صناعية . وفى عام ١٩٤٥ عين عضوا فى الجمعية الإقليمية ممثلا للعمال . وفى عام ١٩٤٧ حصل على منحة دراسية من المجلس البريطانى للدراسة العلاقات الصناعية بجامعة أكسفورد . وهو بوصفه عضوا فى «جمعية منظمة سيراليون» Sierra Leone Organisation Society ، التى تحولت فى عام ١٩٥١ ، تحت زعامة سير ملتون مارجاى ، إلى «الحزب الشعبى لسيراليون» Sierra Leone People's Party (SLPP)، أصبح فى عام ١٩٥١ أحد العضوين اللذين انتخبتهما الجمعية الإقليمية للمجلس التشريعى .

وقد أصبح ستيفنز فى عام ١٩٥٣ ، بعد تعيينه فى المجلس التنفيذى ، وزيرا للأراضى والمناجم والعمل . وفى سبتمبر ١٩٥٨ انضم إلى ألبرت مارجاى ، عندما انفصل الأخير عن «الحزب الشعبى» ، وأسسا «الحزب الوطنى الشعبى» People's National Party (P.N.P.)، وانتخب هو نفسه نائبا لزعيم الحزب . وفى أبريل ١٩٦٠ أعلن معارضته لكثير من القرارات التى اتخذت فى مؤتمر لندن الدستورى ، وأصر على إجراء انتخابات جديدة قبل إعلان الاستقلال فى أبريل ١٩٦١ ، مقررا أن اتفاقية الدفاع المقترحة بين سيراليون وبريطانيا تشكل

قيدا على استقلال سيراليون . ورفض توقيع تقرير المؤتمر ، وانسحب من « الجبهة الوطنية المتحدة » التى تشكلت من جميع الأحزاب السياسية لمباشرة المحادثات الدستورية ، فطرد من « الحزب الوطنى الشعبى » ، وشكل ستيفنز تنظيما أسماه « حركة الانتخابات قبل الاستقلال » Elections Before Independence .

وقد تحول هذا التنظيم فيما بعد إلى « مؤتمر كل الشعب » . وقد ظفر « مؤتمر كل الشعب » بتأييد كبير من الشباب ومن الساخطين على الطبيعة المحافظة لحكومة سير ملتون . وفى نوفمبر ١٩٦٠ حصل المؤتمر على ثلاثة من أربعة مقاعد فى انتخابات فريتون المحلية . وازدادت المشاعر مرارة بين مؤيدى المؤتمر ومؤيدى الجبهة فى أوائل عام ١٦٩١ مع رفض الجبهة المستمر لإجراء انتخابات قبل الاستقلال . وفى ١٩ فبراير عقد المؤتمر والجبهة اجتماعات للمناقشة فى فريتون ، وحدثت اضطرابات ، وقبض على عدد من أعضاء المؤتمر ، ثم قبض على ستيفنز نفسه فيما بعد . وعند الإفراج عنه بدأ ستيفنز يتخذ موقفا سياسيا أكثر راديكالية ، وهو بوصفه نقابيا قديرا ثاقب الفكر ، يعد أحد الشخصيات البارزة فى سياسة سيراليون . ويستند ستيفنز إلى تأييد نقابات العمال ، ويطالب بسرعة النمو الاقتصادى ، ومراجعة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية بشأن صناعة التعدين ، وتحسين ظروف الشعب العامل .

وقد أجريت انتخابات فى النصف الأخير من مارس ١٩٦٧ ، فاز فيها حزب ستيفنز بأغلبية ضئيلة ، فاستدعاه الحاكم العام البريطانى (الذى كان يتولى سلطات رئيس الجمهورية قبل إعلان الجمهورية فى ٢٤ مارس ١٩٦٧) لتشكيل الوزارة . ولكن لم تكد تمضى بضعة أيام حتى قام البريجادير داڤيد لانسانا (الذى كان يؤيد حزب مارجاى) باعتقال كل من ستيفنز والحاكم العام فى ٢٢ مارس ١٩٦٧ . وبعد ذلك بيومين اثنين قامت مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب آخر أطاح بحكومة البريجادير لانسانا وألبرت مارجاى ، وشكل « المجلس الوطنى للإصلاح » لإدارة البلاد ، وعين أندرو چاكسون سميث ، المعروف بعدائه لكل من ستيفنز ومارجاى ، رئيسا للدولة بدلا من

الحاكم العام . وقام سميث بتعطيل الدستور والصحف وحل الأحزاب ؛ كما أعلن الأحكام العرفية ، وأبقى على ستيفنز ومارجاى فى المعتقل .

* **ماريان نجوابى :** ضابط سابق بقوات المظلات ، والرئيس الحالى لدولة الكنغو (برازافيل) .

فى مطلع شهر أبريل ١٩٦٨ أخذ الصراع يحتدم بين القوى التقدمية والقوى اليمينية فى داخل الحزب الحاكم والحكومة والجيش فى الكنغو (برازافيل)؛ وكان من أهم أحداث ذلك الصراع القبض على ضابط فى قوات المظلات يدعى ماريان نجوابى ، عرف عنه أنه يحمل آراء تقدمية ، وكذلك القبض على عدد كبير آخر من الأعضاء الكبار والشبان فى «الحركة الوطنية للثورة» . Mouvement National de la Révolution ، الحزب الحاكم بالبلاد . ورداً على ذلك قامت الميليشيا الشعبية فى ٣١ يوليه ، بقيادة ماريان نجوابى ، بمحاولة للاستيلاء على السلطة ، بيد أنها فشلت فى حشد تأييد العمال الذين تظاهروا بدلا من ذلك تأييدا للرئيس ماسمبا – ديبا ، و « للاشتراكية التى تلائم ظروف الكنغو وعقلية البانتو » . كذلك أعلن الجيش تأييده لماسمبا – ديبا . وعلى الفور أعلن – ديبا حل الجمعية الوطنية ، ووقف نشاط المكتب السياسى « للحركة الوطنية للثورة » ، وتشكيل « لجنة الدفاع عن الثورة » ، وطرد العناصر الوطنية «المتطرفة» من عضوية «الحركة الوطنية للثورة» .

وفى ٣ أغسطس قام قسم من الجيش تؤيده وحدات المظلات التابعة لحركة الشباب بالاستيلاء على السلطة وعزل ماسمبا – ديبا ، ولكن انقلابا مضادا وقع بعد ذلك بيومين أعاد ديبا إلى السلطة . بيد أن ديبا مالبث أن عزل مرة أخرى ، واستقرت السلطة لماريان نجوابى فى ٤ سبتمبر ١٩٦٨ ، الذى عرفت حركة عودته للسلطة مع ذلك «بحركة ٣١ يوليه» .

وقد فسرت قيادة «حركة ٣١ يوليه» قيامها بالانقلاب ضد حكومة ماسمبا–ديبا ، التى تحولت إلى صراع بين أفراد يعرض البناء الوطنى للخطر» ،

بأنه «حركة تصحيح ، ونحن نريد أن نضع الثورة فى طريقها الصحيح . إنها مرحلة إعادة البناء ، لا مرحلة التغيير ، فالثورة الاشتراكية مستمرة» .

وقد حدد نجوابى ، بعد وصوله للسلطة ، طبيعة المرحلة الاجتماعية التى تمر بها بلاده فى الوقت الراهن بأنها «مرحلة الديمقراطية الوطنية» ، وقال عن مهام هذه المرحلة وواجباتها إن «الاشتراكية العلمية هى العلاج الوحيد» . كما حدد مهمة القيادة الجديدة بأنها «التفكير أولا وقبل كل شيء فى الفلاحين والعمال ، دون إهمال الفئات الاجتماعية الأخرى» . وقال عن الرأسماليين : «إن المرء عندما يمد إليهم يده ، ينتظر منهم دون جدوى أن يمسكوا بهذه اليد . ولا يستطيع الشعب عندما يشعر بالجوع أن ينتظر نواياهم الطيبة . وهم إذ تستقر أرباحهم لايعود علينا شيء من هذه الأرباح ، بل يخضع كل شيء لمصلحتهم ، وتعود الأموال إليهم مرة أخرى ، أما الشعب فيظل صفر اليدين ومنهوبا دائماً أبداً!» ويدعو ماريان نجوابى إلى الديمقراطية ، ولكنه يقول محذرا «إن الديمقراطية فى مفهومنا تعنى وسيلة للنضال الشعبى . أما المفهوم الغربى للديمقراطية فلا يصلح لبلادنا ... نحن نؤيد مبدأ الحزب الواحد ، على أن تصفى فى داخله أية خلافات.»

وقد قام نجوابى فى عام ١٩٦٩ بزيارة للجمهورية العربية المتحدة . ويعد اختيار نجوابى للقاهرة والجزائر كأول عاصمتين يزورهما فى أول رحلة له فى الخارج بعد توليه السلطة علامة واضحة الدلالة على طبيعة النظام الذى أقامه فى برازافيل . وقد حرص نجوابى قبل زيارته للجمهورية العربية المتحدة على تأكيد موقف بلاده من أزمة الشرق الأوسط ، بأن أدان العدوان الإسرائيلى على البلاد العربية ، وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها بعد عدوان ٥ يونيه ١٩٦٧ . وينظر المراقبون الآن لموقف حكومة نجوابى من أزمة الشرق الأوسط على أنه «امتداد منطقى» لموقفها من الاستعمار.

* **الفونس ماسمبا ـ ديبا : (١٩٢١ ـ)** ؛ رئيس سابق للجمعية الإقليمية بالكنغو (برازافيل) ، وزعيم «الحركة الوطنية للثورة» ، ورئيس

الدولة منذ نهاية عام ١٩٦٣ ، إلى حين عزله فى ٤ سبتمبر ١٩٦٨ .

وينتمي ماسمبا – ديبا إلى قبائل لارى . وقد تلقى تعليمه محليا، وأعد نفسه ليكون معلما ، وعمل بالتدريس فى فور –لامى Fort-Lamy عاصمة تشاد، حيث أصبح عضوا نشيطا فى «الحزب التقدمي التشادى» Parti Progressiste Tchadien برئاسة جابرييل ليزيت. كما عمل أيضا سكرتيراً «لرابطة تطور تشاد» Association des Evolués du Tchad فى الفترة ٥–١٩٤٧. وعند عودته إلى الكنغو عمل ناظراً لعدة مدارس ابتدائية . وكان لعدة سنوات عضوا نشيطاً فى «الحزب التقدمى الكنغولى» Parti Progressiste Congolais بقيادة فيلكس تشيكايا ، ثم انضم إلى «الاتحاد الديمقراطى للدفاع عن المصالح الأفريقية» ، عندما تشكل فى عام ١٩٥٦ ، بزعامة أبّى يولو .

وقد أصبح ماسمبا – ديبا مساعداً لوزير التعليم فى أول حكومة أفريقية فى الكنغو (برازافيل) . وفى يونيه ١٩٥٩ انتخب عن «الاتحاد الديموقراطى» عضواً فى الجمعية التشريعية ، وسرعان ما أصبح رئيساً للجمعية ، وظل رئيساً لها إلى عام ١٩٦١ . وقد شغل فى الفترة ٥٩ – ١٩٦١ منصب وزير التخطيط والتجهيز . وكان ديبا أكثر أعضاء الاتحاد الديمقراطى راديكالية ، وكان فى كثير من الأوقات ناقداً شديداً لسياسة الحكومة . وفى الفترة أغسطس – ديسمبر ١٩٦٣ رأس الحكومة المؤقتة التى تشكلت فى خلالها ، وشغل إلى جانب ذلك منصب وزير الدفاع . وقد تولى رئاسة الدولة منذ نهاية عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من أن حكومة ديبا منذ قيامها كانت تتبع سياسة وطنية معادية للاستعمار ، وتعد فى مقدمة الدول الأفريقية التقدمية التى كانت تعمل جادة للتخلص من النفوذ الاستعمارى ، كما كانت تعلن الاشتراكية سياسة رسمية لها ، أخذ الاتجاه التقدمى لسياستها يصاب بالشلل والجمود ، وأخذ نفوذ العناصر اليمينية يتزايد فى داخل الحزب الحاكم (الحركة الوطنية للثورة) والحكومة والجيش وحركة الشباب ، وبدأت المواجهة بين القوى اليسارية واليمينية تزداد عنفا وحدة . وقد انفجر النزاع فى نهاية الأمر ، فى نهاية شهر يوليه ١٩٦٨ ، وألقى القبض على ماريان نجوابى وغيره من الأعضاء التقدميين

«بالحركة الوطنية للثورة» وحركة الشباب. وفى ٣١ يوليه حاولت الميليشيا الشعبية ، ردا على ذلك ، الاستيلاء على السلطة ، ولكنها عجزت عن كسب تأييد العمال الذين أعلنوا بدلا من ذلك تأييدهم للرئيس ديبا ولطريقه الخاص إلى الاشتراكية ، كما استطاع ديبا كسب تأييد الجيش أيضا . وسرعان ما أعلن ديبا حل الجمعية الوطنية ، ووقف نشاط المكتب السياسى «للحركة الوطنية» ، وتشكيل «لجنة للدفاع عن الثورة» . كما أعلن أن الحكم سيتم عن طريق المراسيم إلى حين إجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية . وأعلن فى الوقت نفسه عفوا عاما عن جميع المسجونين السياسيين . وبرر ديبا اتخاذه لهذه الإجراءات بأنها كانت استجابة «لمطالب المظاهرات العمالية» التى نادت بحل البرلمان وطرد الأعضاء اليساريين «المتطرفين» من «الحركة الوطنية للثورة» .

وفى ٣ أغسطس قام قسم من الجيش ، تؤيده وحدات المظلات التابعة لحركة الشباب ، بقيادة واضحة من رئيس الوزراء امبرواز نورمازالى ، ووزيرين آخرين هما ميشيل بندى وزير الداخلية وأندريه هومبسا وزير الاستعلامات والشباب والرياضة ، بالاستيلاء على السلطة وعزل ماسمبا — ديبا وإلقاء القبض عليه . بيد أن انقلاباً مضادا وقع بعد ذلك بيومين أعاد ديبا إلى السلطة . وأعلن ديبا فى ٦ أغسطس تكوين مجلس للدفاع عن الثورة » وعندما حاولت الحكومة القبض على الوزيرين السابقين اللذين كانا قد لجآ إلى معسكرات حركة الشباب ، وقع صدام صريح ، وكان ذلك أساسا بين الجيش وأعضاء حركة الشباب . وأسفر الصدام عن عزل ديبا نهائيا فى ٤ سبتمبر ١٩٦٨ ، واستقرار الأمر لنجوابى الذى مازال يرأس الدولة إلى الآن .

* **موديبوكيتا** : (١٩١٥ —) ، زعيم « الاتحاد السودانى » Union Soudanaise ، ورئيس دولة مالى لحين عزله فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٨ .

وقد نشأ كيتا فى عائلة قوية تنتمى إلى قبائل البمبارا Bambara ، التى يرجع أصلها إلى حكام دولة مالى الإسلامية فى القرن الثالث عشر . وتلقى تعليمه فى مدرسة ابتدائية محلية ، ثم فى مدرسة وليم بونتى بدكار التى تخرج منها فى عام ١٩٣٠ . واشتغل بعض الوقت بالتدريس ، ثم عين مفتشا بالمدارس .

ثم أخذ اهتمامه يزداد بالسياسة ، ولعب دورا هاما ، فى عام ۱۹۳۷ ، فى تنظيم جمعية «الفنون والعمل» Arts et Travail ، وهى جمعية ثقافية للشباب فى بماكو . وفى عام ١٩٤٥ شكل مع مامادوكوناتى ، نائب السودان فى الجمعية الوطنيه الفرنسية ، «الكتلة السودانية » Bloc Soudanais التى ارتبطت «بالحزب الاشتراكى الفرنسى» . وفى عام ١٩٤٦ كان عضوا مؤسسا فى «التجمع الديمقراطى الأفريقى » ، فى اجتماعه الافتتاحى فى بماكو ، وسرعان ما ساعد فى تكوين « الاتحاد السودانى » ، باعتباره القسم المحلى للتجمع . وقد ذهب إلى باريس مع كوناتى فى عام ١٩٤٧ ، حيث سجن هناك شهرا بوصفه ثوريا معاديا للاستعمار . وعند عودته إلى السودان أصبح سكرتيرا عاما «للاتحاد السودانى » ، وعضوا بالجمعية الإقليمية فى عام ١٩٤٨ .

وعندما وقعت المصادمات فى عام ١٩٥٠ ، « بين التجمع الديمقراطى» والسلطات ، اتهم بالشيوعية وأرسلته حكومة السودان لتنظيم مدارس البلو فى منطقة نائية بالصحراء الكبرى . وفى عام ١٩٥٢ استطاع العودة إلى بماكو مرة أخرى ، عندما قطع التجمع صلاته «بالحزب الشيوعى الفرنسى» ، وانتخب من جديد للجمعية الإقليمية . وكان مركز « الاتحاد السودانى » فى هذه الأثناء يتحسن تدريجيا على حساب «الحزب التقدمى السودانى» Parti Progressiste Soudanais ، الذى كان مرتبطا «بالحزب الاشتراكى الفرنسى» . وفى يناير ١٩٥٦ أصبح كيتا نائبا بالجمعية الوطنية الفرنسية ، واستقال بعد عام ليصبح وزير الدولة لشئون فرنسا فيما وراء البحار فى حكومة بورجيس — مانورى ، ثم وزيرا للدولة لشئون رئيس المجلس فى حكومة جيلار التى أعقبتها ، وذلك إلى مايو ١٩٥٨ .

وقد تولى كيتا زعامة «الاتحاد السودانى» ، فى عام ١٩٥٦ ، عندما مات كوناتى . وبعد الانتخابات البلدية التى أجريت فى نوفمبر ، أصبح عمدة لباماكو . وفى ظل الدستور الجديد ، بمقتضى «القانون التنظيمى» ، قام فى كل إقليم فرنسى مجلس تنفيذى به نائب رئيس أفريقى . وفى الانتخابات الإقليمية التى أعقبت ذلك ، فى مارس ١٩٥٧ ، حصل «الاتحاد السودانى» على ٦٤

مقعدا من ٧٠ مقعداً . وقد عهد بالشئون الداخلية إلى چان – مارى كونى ومادبرا كيتا ، وتولى هو الإشراف على العلاقات مع فرنسا ، ومع دول أفريقيا الغربية الفرنسية . وفى العام نفسه، عندما نشبت الخلافات فى داخل التجمع ، بين من كانوا يريدون أن يكون لكل بلد روابط منفصلة مع فرنسا ، وأنصار قيام اتحاد فيدرالى قوى فى أفريقيا الغربية الفرنسية وثيق الارتباط بفرنسا ، حاول أن يتخذ موقفا وسطا بين بوانييه زعيم أحد الجانبين ، وسيكوتورى زعيم الجانب الآخر . وفى يونيه ١٩٥٨ تولى ديجول رئاسة الحكومة فى فرنسا ، واقترح تكوين المجموعة الفرنسية من دول ذات استقلال ذاتى تشترك فقط فى السياسة الخارجية وشئون المال والدفاع ، فيما بينها وفيما بينها وبين فرنسا ، على أن تعالج المسائل المشتركة عن طريق مجلس تنفيذى مكون من رؤساء كل الدول المتحدة وتحسم بعض القرارات عن طريق الاستفتاء . وفى ١٩٥٨ صوتت مالى بأغلبية ٩٧٪ لصالح مقترحات ديجول، وفسر «الاتحاد السودانى» ذلك بخشيته انهيار رابطة أفريقيا الغربية الفرنسية . وأدى قراره هذا إلى انشقاق صارخ مع غينيا التى صوتت بأغلبية ساحقة من أجل الاستقلال الكامل .

وفى نوفمبر ١٩٥٨ أصبحت السودان جمهورية ذات حكم ذاتى يرأسها چان – مارى كونى ، على حين ظل كيتا نفسه فى الحكومة الفرنسية . ومع تحول كيتا التدريجى بعيدا عن التجمع ، وفى اتجاه مفهوم اتحاد افريقيا الغربية الفيدرالى ، دعا إلى عقد مؤتمر فى باماكو لفرعى «التجمع الديمقراطى» بالسودان وڤولتا العليا ، وفرعى «حزب الإئتلاف الأفريقى» بداهومى والسنغال ، لمناقشة إقامة اتحاد فيدرالى تحت اسم اتحاد مالى . وفى يناير ١٩٥٩ انتخب رئيسا للمجلس العام لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وبدأ يعمل بنشاط من أجل الاتحاد الفيدرالى لدول افريقيا الغربية الفرنسية ، الذى يرتبط كونفيدراليًّا بفرنسا . وفى مارس ١٩٥٩ أجريت الانتخابات الإقليمية فى السودان ، وظفر «الاتحاد السودانى» بجميع المقاعد ، واندمجت معه المعارضة باختيارها ، وتخلى كيتا عن مكانه فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وأصبح رئيسا للدولة .

بيد أن داهومى و ڤولتا العلياوساحل العاج ، تحت ضغط من بوانييه ، صوتت ضد الاتحادالمقترح ، ولم يعد باقياً سوى السودان والسنغال . وتشكل « حزب الاتحاد الفيدرالى الأفريقى » Parti de la Fédération Africaine من « الاتحاد السودانى » و « الاتحاد التقدمى السنغالى » Union Progressiste Sénégalaise ، وأصبح كيتا سكرتيراً عاماً للتنظيم الجديد . وفى أبريل أصبح رئيساً للوزراء ، ودافع عن حكومة متحدة مادام الاتحاد يتكون من السودان و السنغال فقط . ولكن السنغال أرادت الاحتفاظ بالأساس الفيدرالى .

وفى سبتمبر أعربت مالى فى نهاية الأمر عن رغبتها فى الاستقلال التام عن فرنسا ، مع احتفاظها بعلاقة وثيقة معها ، وأعلن هذا الاستقلال فى يونيه ١٩٦٠ . بيد أنه فى أغسطس انفصل اتحاد مالى نتيجة للمصادمات الشخصية بين زعيمى البلدين . ، إذ كانت الاتفاقية الوسطية التى تم التوصل إليها بين المجموعتين الحاكمتين تقضى بأن يكون كيتا رئيساً للوزراء ، وسنجور رئيساً للدولة ، ومامادو ديا (من السنغال) نائباً للرئيس . ومع ذلك فضل كيتا فى اللحظة الأخيرة مساندة لامين جبيى ، عمدة دكار ، للرئاسة بدلا من سنجور ، وعين كولونيلا سودانيا كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة فوق ديا (وزيرالدفاع) . ونتيجة لذلك انسحب سنجورمن الاتحاد ، وبدأ كيتا رئيس دولة السودان ، التى اتخذت عندئذ اسم مالى ، ينتهج سياسة أكثر راديكالية ، ويزداد اقتراباً من غينيا وغانا . وفى نوفمبر أجرى مناقشات مع نكروما فى بماكو ، أعلن نكروما بعدها أن غانا ومالى ينظران فى أمر إقامة اتحاد سياسى ، وأن غانا ستقدم إلى مالى قرضاً طويل الأجل . وفى ديسمبر اجتمع كيتا بسيكوتورى ونكروما فى كوناكرى ، وأصدر الزعماء الثلاثة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه قيام اتحاد بين بلادهم .

وفى يناير ١٩٦١ شهد كيتا مؤتمر القمة فى الدار البيضاء ، حيث اتخذت قرارات بإدانة الاستعمار الجديد وتأييد لومومبا وإنشاء قيادة عليا أفريقية مشتركة ، كما تشكلت لجان للتعاون الاقتصادى والسياسى والثقافى . وواصل

كيتا بعد ذلك سياسته التقدمية القائمة على تدعيم علاقاته مع المعسكر الاشتراكى ومع الدول الأفريقية التقدمية ، ومناهضة الاستعمار الجديد ، وتدعيم منظمة الوحدة الأفريقية ، ومساندة حركات التحرر الوطنى الأفريقية ، إلى أن وقع فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٨ انقلاب موالى لفرنسا أطاح بحكومته ، وألقى القبض عليه .

* **فوديبا كيتا** : (١٩٢١–) ، وزير الدفاع والخارجية فى حكومة غينيا إلى ١١ مارس ١٩٦٩ . ولد فى بلدة سيجيرى Siguiri بغينيا . من عائلة فلاحية تنتمى إلى قبائل المالنكى Malinke . وقد تلقى تعليمه محلياً فى مدارس البعثات التبشيرية ، ثم فى مدرسة وليم پونتى بدكار . عمل فترة بالتدريس ، ثم ذهب إلى باريس فى عام ١٩٤٨ لدراسة القانون ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على درجته الجامعية ، فاشتغل وقت فراغه بكتابة القصص القصيرة والشعر ليغطى نفقات معيشته ودراسته . وكانت أشعاره تتقد بالوطنية ، فحظر نشرها على نطاق أفريقيا الفرنسية كلها إبتداء من عام ١٩٥١ .

وكان فوديبا كيتا إلى جانب ذلك مغنياً وراقصاً ممتازاً ، ويحمل معه آلة موسيقية أينما ذهب ، ثم تخلى نهائياً عن دراسته القانونية من أجل المسرح ، وشكل فرقة «الباليه الإفريقى »،وهى مجموعة من المغنين والراقصين الأفريقيين أخذ يجول بهم فى أنحاء العالم .

وعندما تشكلت أول حكومة أفريقية فى غينيا ، فى مايو ١٩٥٧ ، عين وزيراً للدفاع والأمن ، ثم شغل منصب وزير الخارجية إلى أن عزل فى ١١ مارس ١٩٦٩ إثر اكتشاف اشتراكه فى محاولة للقيام بانقلاب عسكرى ضد حكومة الرئيس سيكوتورى . وكان فوديبا كيتا مقتنعاً بالماركسية ، وعضوا قوياً بالحكومة ، وشديد الشعبية بين الشباب . ومن بين كتبه الكثيرة : **Poèmes Africaines ; Le Théâtre Africain ; Le Maître d'Ecole ; Les Hommes de la Dance ; etc...** .

* **مويس كابندو تشومبى : (١٩١٩ - ١٩٦٩)** ،من عائلة غنية تعمل بالتجارة ، وترتبط بالأسرة الملكية لقبائل لوندا Lunda ، وقد تلقى تعليمه فى مدارس بعثات التبشير الميثودية الأمريكية ، ثم درس المحاسبة بالمراسلة ، وبدأ الاشتغال بالتجارة ، بيد أنه أفلس ثلاث مرات ، وقيل إن مرجع ذلك سوء سلوكه الشخصى. وفى الفترة ١٩٥١-١٩٥٣ عمل عضواً بالمجلس الإقليمى لكاتانجا؛ وفى يوليه ١٩٥٩ ساعد فى تكوين «التجمع الكاتانجى» Rassemblement Katangais (CONAKAT) (اتحاد روابط كاتانجا) ، ولم يلبث أن أصبح رئيساً للتجمع. وفى مؤتمر الدائرة المستديرة، فى ديسمبر ١٩٥٩، طالب باتحاد فضفاض مع درجة من الاستقلال الإقليمى وعلاقات وثيقة مع بلجيكا ، بيد أن اقتراحاته لم تلق اهتماماً بالمرة باعتباره خاضعاً تماماً للشركات الأجنبية الكبيرة ، بل إن الحكومة البلجيكية نفسها تجاهلتها.

وقد أخذ تشومبى بعد المؤتمر يتقرب من «الأباكو» ، حزب ليوبولدفيل بزعامة كازافوبو ، بسبب موقفهما الفيدرالى المشترك ، بيد أنهما اختلفا حول طبيعة العلاقات مع بلجيكا . وفى الانتخابات التى أجريت فى مايو ١٩٦٠ لم يظفر حزبه إلا بثمانية مقاعد من ١٣٧ مقعداً فى البرلمان ، بيد أنه ظفر بخمسة وعشرين مقعداً من ستين مقعداً فى الجمعية الإقليمية لكاتانجا ، وحقق مع حلفائه أغلبية كافية. وانتخب تشومبى رئيساً إقليمياً ؛وشكل حكومة كل أعضائها من «اتحاد روابط كاتانجا» - . وفى إحدى المراحل تفاوض مع لومومبا حول اشتراكه فى حكومة استقلال ائتلافية ؛ ولكنه طالب بعدد كبير من الوزارات ، ثم بدأ بعد ذلك يطالب علانية بالانفصال .

ولم يكد يمضى أسبوع واحد على إعلان استقلال الكنغو ، وفى أعقاب تمرد «القوة العامة» (انظر ، ص٥٩٨) ، أعلن تشومبى استقلال كاتانجا فى ١١ يولية ١٩٦٠ . ولقى فى موقفه هذا تأييداً قوياً من البلجيكيين بالإقليم . وفى ١٧ يوليه تولى البلجيكيون قيادة «القوة العامة» فى كاتانجا . واستند حكمه فى كاتانجا كلية إلى الرماح البلجيكية والجنود البلجيكيين والأموال البلجيكية . وكانت سياسة بلجيكا فى كاتانجا تقوم على حماية المصالح المالية البلجيكية

هناك ، مع الاحتفاظ برأس جسر بأمل الإبقاء على الاتحاد الكنغولى سهل الانقياد لبلجيكيا وللغرب . وفى هذه الأثناء كان تشومبى يرفض بإصرار دخول قوات كازافوبو أو لومومبا أو الأمم المتحدة أراضى كاتانجا . وفى ٥ أغسطس استطاع تعطيل قرار الأمم المتحدة بدخول قواتها عنوة إلى الإقليم ، وبذا تدعم موقفه هناك ، وأصبح لا يوجد من يستطيع تحديه .

واستطاع تشومبى فى سبتمبر تحقيق بعض الارتباط مع كازافوبو ، فى محاولة لايجاد حل كونفيدرالى لأزمة الكنغو . وفى ٨ يناير ١٩٦١ فر لومومبا من سجن ثاى فيل ، حيث سجنه موبوتو ، بيد أن قوات موبوتو تمكنت من القبض عليه مرة أخرى ، وقامت بترحيله إلى كاتانجا ، حيث قيل إن تشومبى قد قتله بيده لحظة نزوله من الطائرة فى ١٤ فبراير ١٩٦١ . وهو اليوم الذى أعلنت فيه حكومة كاتانجا نبأ وفاته « على حين كان يحاول الهرب » . وأيا كان الأسلوب الذى قتل به لومومبا ، فقد اعتبر تشومبى وموبوتو المسئولين الأساسيين عن هذه الجريمة البشعة التى ارتكبت فى حق الشعب الأفريقى وفى حق حركة التحرر الوطنى على نطاق العالم .

وفى بداية مارس ١٩٦١ أعلن أن تشومبى قد وقع اتفاقية دفاعية مع ألبير كالونجى من كاساى الجنوبية وجوزيف إليو الذى عينه كازافوبو رئيساً للوزارة . وفى ٥ مارس انضم تشومبى إلى زعماء سياسيين آخرين — فيما عدا أنطوان جيزنجا وغيره من ممثلى نظام ستانلى فيل — فى التقدم بمقترحات بإقامة اتحاد كونفيدرالى للكنغو ، يربط بصورة غير محكمة أقاليم الكنغو المختلفة تحت رئاسة كازافوبو . ثم عاد تشومبى وانسحب من المؤتمر بحجة أن كازافوبو قد طلب المزيد من قوات الأمم المتحدة . وفى اليوم التالى ألقى كازافوبو القبض عليه ، وأعلنت الحكومة المركزية أنه سيقدم للمحاكمة بتهم الخيانة ، ومن أهمها فصل كاتانجا عن البلاد . وطلبت من قوات الأمم المتحدة المساعدة فى نزع سلاح قوات تشومبى وتجريد كاتانجا من كل الجنود والخبراء الأجانب . ولكن الجنرال موبوتو لم يلبث أن تدخل للإفراج عنه ، وبقى إقليم كاتانجا منشقاً .

وظلت الفوضى تضرب أطنابها فى البلاد ، على حين كان تشومبى يتنقل بين جنيف وباريس وبروكسل ونيويورك محاولا إقناع أقطاب الإمبريالية المتنازعين بأنه رجلهم جميعاً . واستمر القتال المتعدد الأطراف إلى أن انتصرت قوات الأمم المتحدة وأعلن انتهاء الانفصال فى يناير ١٩٦٣ ، وحددت إقامة تشومبى يوم ٩ يناير ، ثم أطلق سراحه فى اليوم التالى ليعود إلى مواصلة رحلاته وتنقلاته المريبة . ونجحت مساعيه .. ففى يوليه ١٩٦٤ وقع انقلاب فى الكنغو أطاح بالرئيس كازافوبو ، واستدعى تشومبى لتولى السلطة . ولم تكن الدول الأفريقية على استعداد لتقبل اللعبة ، بيد أن تشومبى حاول أن يضعها أمام الأمر الواقع ، فطار بلا دعوة إلى القاهرة ليشهد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى سبتمبر ١٩٦٤ . وقد قامت السلطات العربية باعتقال تشومبى فور وصوله ، وأعادته من حيث أتى بعد بضعة أيام دون أن يتمكن من حضور جلسات المؤتمر . وفى أكتوبر من العام التالى أعلن موبوتو ، وزير الدفاع ، طرده من الرئاسة ، فعاد إلى أوربا من جديد . ومع ذلك لم يتطرق اليأس إلى نفسه ، وأخذ يعمل على تجنيد المرتزقة لغزو الكنغو والعودة إلى السلطة . وفى ١٣ مارس ١٩٦٧ أصدرت حكومة موبوتو حكماً بإعدامه بتهمة الخيانة العظمى ، بيد أنه لم يأبه لهذا الحكم ، فقد كان يعيش آمناً فى مدريد فى حماية مشددة من الشرطة والحرس الخاص .

وفى أول يوليه ١٩٦٧ استأجر تشومبى طائرة خاصة فى إحدى رحلاته الغامضة ، ولكن أحد رجاله أرغم قائد الطائرة على الهبوط بها فى الجزائر حيث اعتقل هناك . وقد طالبت حكومة الكنغو الحكومة الجزائرية بتسليمه إليها لتنفيذ حكم الإعدام فيه ، ولكنه ظل معتقلا برغم موافقة المحكمة العليا الجزائرية على تسليمه لحكومة الكنغو . وأخيراً لقى حتفه فى السجن بالسكتة القلبية فى أول يوليه ١٩٦٩ ، وكانت نهاية ذلك العميل الخائن .

* **جوشوا نكوما : (١٩١٧ــ) زعيم « الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » (الزابو) . ولد فى مقاطعة ماتوبا Matoba بروديسيا الجنوبية ،**

وهو ينتمى إلى شعب المتابيلى Matabele . وقد تلقى تعليمه محلياً ، ثم فى كلية آدمز بناتال ومدرسة چان هوفمير بجوهانسبرج فى جنوب أفريقيا . وفى عام ١٩٤٧ عاد إلى روديسيا الجنوبية ، وحصل على وظيفة بالسكك الحديدية . وواصل الدراسة فى أوقات فراغه ، وحصل على درجة خارجية فى العلوم الاجتماعية من جامعة جنوب أفريقيا . وفى عام ١٩٥١ أصبح سكرتيراً عاماً « لرابطة الموظفين الأفريقيين بسكك حديد روديسيا» Rhodesia Railways African Employees' Association التى بدأ تكوينهـــا تدريجياً منذ إضراب عام ١٩٤٥ ، بحيث أصبحت من أقوى التنظيمات الأفريقية بالبلاد .

وقبيل إعلان « اتحاد روديسيا ونياسالاند » أصبح زعيماً « للمؤتمر الوطنى الأفريقى » ، وحاول جمع شمل جميع التنظيمات الأفريقية معاً فى «ميثاق شعوب كل أفريقيا » All African Peoples Convention ، ولكنه فشل فى ذلك . وفى ذلك الوقت كان نكومو شديد التأثر بجمعية «التسلح الخلقى»، وفى أبريل ١٩٥٢ دعاه سير جودفرى هودچنز ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عندئذ ، ليمثل الرأى العام الأفريقى فى مؤتمر لندن الذى عقد لمناقشة المقترحات الخاصة بإقامة الاتحاد . وهناك عارض جميع المقترحات بشدة ، وعاد إلى بلاده لينظم الحملة ضد فرض الاتحاد وقيامه .

وفى أول انتخابات فيدرالية ، فى عام ١٩٥٣ ، اشترك فى المعركة الانتخابية ، ونافس مايك هوف على المقعد الأفريقى فى مناطق المتابيلى ، بيد أن البيض الذين كانوا يشكلون أغلبية الناخبين اقترعوا ضده وأسقطوه .

وبعد أن أصبح قيام الاتحاد أمراً حتمياً ، تخلى عن مناصبه فى السكك الحديدية ، وأصبح مديراً لإحدى شركات التأمين والدلالة فى بولاوايو ، مع احتفاظه برئاسة «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ، برغم أن الحركة بأسرها قد فقدت قوتها الدافعة الأساسية ، ولم يبق نشيطاً من فروع المؤتمر غير فرع بولاوايو الذى كان يعمل تحت إشرافه . وفى سبتمبر ١٩٥٧ أمكن إحياء المؤتمر من جديد ، ويرجع ذلك أساساً إلى جهود چورج نيانلورو (انظر ،

ص ٥٣٧) وروبرت تشيكيريما ؛ واحتفظ نكومو بمنصب الرئيس العام . وأخذ المؤتمر ينمو بسرعة كبيرة إلى أن أصبح رأس الحربة فى مقاومة الشعب للقوانين الاستعمارية المتعلقة بالأراضى .

وفى ديسمبر ١٩٥٨ سافر نكومو إلى أكرا لتمثيل «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى «المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية» ،حيث انتخب عضواً بلجنته الدائمة . ومن أكرا سافر إلى القاهرة ، حيث علم أن حالة الطوارىء قد أعلنت فى بلاده فى ٢٦ فبراير ١٩٥٩ ، وأنه قد قبض بمقتضاها على زعماء المؤتمر . كذلك أصدر برلمان روديسيا الجنوبية ، فى ١٥ مارس ١٩٥٩ ، «قانون التنظيمات غير الشرعية» ، وعلى إثره حظر المؤتمر نفسه . وهكذا أصبح نكومو لما يقرب من عامين منفياً فى خارج بلاده . وفى خلال هذه الفترة قام بتنظيم مكتب المؤتمر بلندن ، وطاف العالم محاولا إثارة الرأى العام العالمى ضد الظروف السائدة فى بلاده .

وعندما تأسس «المؤتمر الديمقراطى الوطنى» فى أوائل عام ١٩٦٠ ، بدلا من الحزب المحظور ، أصبح نكومو مديراً للشئون الدولية والخارجية بالحزب الجديد ، ورئيساً لمكتبه فى لندن ، ثم انتخب رئيساً عاماً له فى أكتوبر ١٩٦٠ . وعلى الرغم من أن خطر اعتقاله كان لايزال قائماً ، فقد عاد إلى بلاده . ثم عاد وسافر إلى لندن فى ديسمبر ١٩٦٠ مندوباً عن «المؤتمر الديمقراطى» لحضور «مؤتمر الاستعراض الفيدرالى» و «المؤتمر الدستورى» لروديسيا الجنوبية . وفى فبراير ١٩٦١ عقد فى سولزبرى مؤتمر دستورى أسفر عن مقترحات بتحسينات طفيفة بالنسبة للشعب الأفريقى . وقرر «المؤتمر الديمقراطى» عدم التصويت ضد هذه المقترحات ، وأدى قراره هذا إلى إحداث انقسام فى صفوفه . بعد ذلك سافر نكومو إلى لندن فى ١٧ فبراير حيث أعلن رفض «المؤتمر الديمقراطى» لأية اتفاقية دستورية ، وذلك استجابة لمشاعر الأفريقيين ومطالبهم .

وقد حظر «المؤتمر الديمقراطى» فى عام ١٩٦١ ،وقام بدلا منه فى أوائل عام ١٩٦٢ «الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى» (الزابو) تحت رئاسة

نكومو أيضاً . وقد حظر «الزابو» بدوره فى سبتمبر ١٩٦٢ ، وهو الآن يعمل بصفة سرية . وقد شكل «الزابو» مؤخراً حلفاً مع «الحزب الوطنى الأفريقى» لجنوب أفريقيا . ويقود هذا الحلف الآن الكفاح المسلح ضد الحكومة العنصرية البيضاء بروديسيا الجنوبية ، وبدأت قوات الحلف أول هجوم مسلح لها فى ١٣ أغسطس ١٩٦٧ .

وقد كوّن نكومو فى عام ١٩٦٢ حكومة وطنية بالمنفى فى تنجانيقا . وتمكنت حكومة روديسيا الجنوبية من القبض عليه مرة أخرى فى عام ١٩٦٤ ، وهو ما زال رهن الاعتقال إلى الآن . وفى أثناء زيارة هارولد ويلسون ، رئيس وزراء بريطانيا ، لروديسيا الجنوبية ، بعد إعلان استقلالها من جانب واحد ، نقلته حكومة إيان سميث من سجنه لمقابلة ويلسون وإجراء محادثات معه.

ويتمتع نكومو بشخصية قوية مهيبة ، ولديه قدرة كبيرة على التوفيق بين الأعضاء المتنازعين فى داخل حزبه . وقد عرف عنه الاعتدال فى بداية حياته السياسية ، حتى أن كثيراً من الزعماء الأفريقيين الراديكاليين كانوا لا يثقون فيه . بيد أن تصلب البيض وفظائعهم ، ومنطق تكريسه كل حياته لخدمة شعبه ، قد صنعت منه مقاتلا يتزايد عنفاً ونضالية وتشدداً .

* **عبد الله ديالو : (١٩١٧—)** ، من زعماء الطبقة العاملة الأفريقية ، وسكرتير عام « مؤتمر الشعوب الأفريقية » ، ورئيس لجنة التنظيم « لمؤتمر تضامن القارات الثلاث » .

من أبناء غينيا ، وينتمى إلى قبائل الفولانى **Fulani** . وقد تلقى تعليمه بمدرسة وليم پونتى بدكار ، وحصل على دبلوم فى العلوم الإدارية فى عام ١٩٣٧ . تلقى تدريبا على أعمال البريد بدكار ، وعمل فى مصلحة البريد فى بماكو بالسودان الفرنسى (مالى فيما بعد) ، وفى أكتوبر ١٩٤٥ أصبح سكرتيراً « لنقابة عمال البريد والتلغراف والتليفون » **(Post, Telegraph and Telephone) P.T.T.** بالسودان الفرنسى . ونشط بعد ذلك فى تكوين حركة

نقابية قوية بمساعدة «الاتحاد العام للعمال الفرنسيين» (Confédération Général du Travail) C.G.T. الخاضع «للحزب الشيوعى الفرنسى» . ثم أصبح على التوالى سكرتيراً «لاتحاد العمال السودانى» Soudan T.U.C. ، وسكرتيراً «للجنة النقابية لأفريقيا الغربية الفرنسية وتوجولاند» . وفى عام ١٩٤٩ أصبح نائباً لرئيس «الاتحاد العالمى لنقابات العمال» (World Federation of Trade Unions) W.F.T.U. الذى يسانده الشيوعيون .

وعندما قامت أغلبية الاتحادات العمالية الأفريقية ، بناء على مبادرة من الرئيس سيكوتورى ورئيس الاتحادات العمالية الأفريقية الخاضعة «للاتحاد العام للعمال الفرنسيين» ، بقطع صلاتها الدولية لتشكيل «الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء» (Union Général des Travailleurs d'Afrique Noire) U.G.T.A.N. ، عارض ديالّلو هذه الخطوة فى أول الأمر ، ولكنه عاد فعدل عن معارضته ، وأصبح فى عام ١٩٥٧ عضواً فى لجنة التوجيه بالاتحاد . وقد عين ديالّلو وزيراً للعمل فى أول حكومة أفريقية بالسودان الفرنسى ، وقام بحملة كبيرة دعا فيها إلى التصويت بـ « لا » فى استفتاء دیجول فى عام ١٩٥٨ ، وعندما صوتت أغلبية شعب السودان الفرنسى بـ « نعم » استقال من منصبه وعاد إلى غينيا ، البلد الوحيد فى المجموعة الفرنسية الذى صوت بـ « لا » . وعندما أقيم اتحاد غانا - غينيا أصبح وزير غينيا المقيم فى غانا .

وفى أعقاب أول مؤتمر «لمنظمة الوحدة الأفريقية» ، الذى عقد فى أكرا فى الفترة ١٥ - ٢٢ أبريل ١٩٥٨ ، عقد المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية (انظر ، ص ٤٦٨) بأكرا أيضاً فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وانتخب ديالّلو سكرتيراً عاماً له . وسافر ديالّو بعد ذلك كثيراً فى أفريقيا ، وعمل سفيراً متجولا لبلاده ، ومبعوثاً شخصياً للرئيس سيكوتورى . وقد ترأس ديالّلو المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية ، الذى عقد فى تونس فى يناير ١٩٦٠ . ودعا ديالّو بوصفه من الدعاة المتحمسين للجامعة الأفريقية ، إلى تكوين « اتحاد عام لعمال كل أفريقيا» All-African Trade Union Federation ، متحرر من الارتباط

بكل من «الاتحاد الدولى لنقابات العمال» ، الذى يسانده الغرب ، و «الاتحاد العالمى لنقابات العمال » الذى يسانده الشيوعيون .

وبعد اغتيال المهدى بن بركة حل ديالّو محله فى رياسة لجنة التنظيم «لمؤتمر تضامن القارات الثلاث» .

* **رونالد ميشيل سيجال : (١٩٣٢ —)** ، صحفى وكاتب وناشر من جنوب أفريقيا ، يعيش الآن فى المنفى . ولد بمدينة الكاپ ، وقطع شوطاً كبيراً من التعليم بجنوب أفريقيا وفى الخارج ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة فرچينيا ، وعاد إلى جنوب أفريقيا مع بداية عام ١٩٥٦ ، حيث أصدر مجلة **ساوث افريكا** ، وهى مجلة دولية ربع سنوية تعالج مشكلات أفريقيا الصاعدة ، وتمثل جبهة ثقافية عريضة ضد الحكم العنصرى بجنوب أفريقيا . وقد تعرضت المجلة لحملة عنيفة من جانب المسئولين والصحافة منذ أعدادها الأولى .

وقد قام سيجال فى خلال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بإلقاء المحاضرات فى الولايات المتحدة ، ثم عاد إلى جنوب أفريقيا ليشترك فى الحملات التى كانت تنظم ضد التفرقة العنصرية . وفى أبريل ١٩٥٩ أصدر نداءاً إلى كل العناصر فى جنوب أفريقيا تأييداً للمقاطعة الاقتصادية التى نظمها «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ضد المنتجات الحكومية . وفى بداية عام ١٩٦٠ صدر له فى بريطانيا وجنوب أفريقيا فى وقت واحد كتابه المشهور The Tokolosh ، وهو زاخر بالهجاء السياسى الساخر المرير ، فلم تكد تمضى بضعة شهور على صدوره حتى سحب جواز سفره ليمنع من إلقاء محاضرات أخرى فى الخارج ، ثم حظر عليه الاشتراك فى أية اجتماعات فى جنوب أفريقيا أو أفريقيا الجنوبية الغربية لمدة خمس سنوات ، بحجة المقالات التى نشرها فى **ساوث افريكا** تأييداً للمقاطعة . وفى خلال ذلك تلقى هو وعدد من أفراد عائلته تهديداً من عصابة إرهابية تسمى نفسها «كوكلوكس كلان Ku KluxKlan» باختطافهم أو قتلهم أو إلحاق الأذى بهم . وفى ٢٨ مارس ١٩٦٠ تولى تهريب

أوليفر تامبو ، نائب الرئيس العام «للمؤتمر الوطنى الأفريقى» ، إلى خارج البلاد . وفى أعقاب إعلان حالة الطوارىء ، بعد مذبحة شارپيفيل Sharpville وحملة المؤتمر ، علم أن الشرطة تبحث عنه ، ففر من البلاد بمساعدة أوراق أعدتها له الحكومة الهندية ، ووصل إلى بلانتاير Blantayre عاصمة مالاوى حيث التقى بأوليفر تامبو ودكتور يوسف دادو أحد زعماء «المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا» ،وصحبهما إلى تنزانيا، ومن هناك سافروا إلى بريطانيا ، حيث أصدر هناك كتاب South Africa in Exile . وقد صدر له بعد ذلك political Africa فى عام ١٩٦١ ؛و African Profiles فى عام ١٩٦٢. ويعد هذان الكتابان من المراجع الحيوية للحياة السياسية فى القارة الأفريقية ، وكانا عوناً كبيراً لى فى إعداد كثير من المواد التى أضفتها إلى هذا الكتاب .

وإلى جانب التأليف اشتغل سيجال فى الخارج بإلقاء المحاضرات عن الأحوال السياسية فى جنوب أفريقيا ، وبالاشتراك فى الحملات التى تنظم للدعوة إلى توقيع العقوبات ضد الحكومة العنصرية فى بلاده . وفى عام ١٩٦١ رأس هيئة تحرير مكتبة « بنجوين » الأفريقية التى أصدرت عدداً من الدراسات الأفريقية الهامة . وتولى فى ٦ — ١٩٦١ سكرتارية « رابطة الحرية لجنوب أفريقيا » South African Freedom Association . وفى عام ١٩٦٤ رأس « المؤتمر الدولى للعقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا » ، وفى ١٩٦٦ رأس « المؤتمر الدولى لأفريقيا الجنوبية الغربية » .

* **موسس م. كوتانى : (١٩٠٥—   )** ، السكرتير العام السابق «للحزب الشيوعى» بجنوب أفريقيا وأمين صندوق «المؤتمر الوطنى الأفريقى» لجنوب أفريقيا . نشأ بإقليم الترنسفال ، وتعلم فى مدرسة القرية ، ثم فى مدرسة ليلية ، ثم أكمل تثقيف نفسه بجهد شخصى . وقد عمل فى مطلع حياته بأحد مراكز الرعى ، ثم لدى زارع أبيض . كما عمل مساعد مصور وعامل مناجم ، واشتغل بعد ذلك فى أحد البنسيونات ، ثم فى محل للحلوى . وفى عام ١٩٢٨ انضم إلى « اتحاد الخبازين الأفريقيين » ، وفى عام ١٩٢٩ انتخب نائباً لرئيس

«اتحاد نقابات العمال غير الأوربيين بجنوب أفريقيا» . وفى عام ١٩٢٧ انضم إلى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، وفى نهاية عام ١٩٢٨ إلى « الحزب الشيوعى» بجنوب أفريقيا ، مما يوضح أن الجمع بين عضوية التنظيمين كان جائزاً ، وأن المؤتمر كان يضم الشيوعيين بين صفوفه .

وقد انتخب كوتانى سكرتيراً عاماً «للحزب الشيوعى» فى عام ١٩٣٩ ، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن حظر الحزب فى عام ١٩٥٠ . وفى عام ١٩٤٥ انتخب كوتانى عضواً فى اللجنة التنفيذية القومية «للمؤتمر الوطنى الأفريقى» . وقد ألقى القبض عليه فى عام ١٩٤٦ ، بعد إضراب عمال المناجم الأفريقيين فى وتووترزراند . وفى عام ١٩٥٢ حظر عليه الاشتراك فى جميع الاجتماعات ، والانضمام إلى عدد كبير من التنظيمات ، وذلك بمقتضى « قانون مكافحة الشيوعية » Suppression of Communism ، كما أرغم على الاستقالة من عضوية اللجنة التنفيذية القومية « للمؤتمر الوطنى الأفريقى » .

وقرب نهاية هذا العام أعلن تحديه لهذا الحظر ، واشترك فى حملة التحدى التى نظمها كل من « المؤتمر الوطنى الأفريقى» و «المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا » ضد القوانين العنصرية ، وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر لاشتراكه فى هذه الحملة . وفى عام ١٩٥٥ حضر مؤتمر باندونج كمراقب نيابة عن « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، ثم قام قبل عودته لجنوب أفريقيا بزيارة الهند وسنغافورة ومصر وتايلاند وبريطانيا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والإتحاد السوفييتى وفرنسا والصين . وفى عام ١٩٥٦ كان ضمن المقبوض عليهم بتهمة «الخيانة العظمى» ، ثم ألقى القبض عليه مرة أخرى فى عام ١٩٦٠ فى ظل حالة الطوارىء . ويشغل كوتانى فى الفترة الأخيرة منصب أمين صندوق «المؤتمر الوطنى الأفريقى» . وهو يعيش الآن فى المنفى ، وشهد فى يوليه ١٩٦٧ حفل تأبين الرئيس لوتولى بدار السلام بتنزانيا .

❊ **جان كريستيان سمطس : (١٨٧٠ — ١٩٥٠)** ، رجل دولة وقائد عسكرى فى جنوب أفريقيا . بدأ نشاطه السياسى فى عام ١٨٩٥ . واشترك

فى حرب البوير ١٨٩٩ – ١٩٠٢ ، وتولى قيادة قوات البوير مع كروجر وبوثا وهرتزوج . وقد هزمت قوات البوير أمام البريطانيين واستسلمت لهم ، ولكن بعد أن وعدوا بالحكم الذاتى فى ظل البريطانيين .

وفى عام ١٩٠٤ أخذ يدعو مع بوثا إلى إيجاد تنظيم سياسى مفتوح لكل من البوير والبريطانيين . وفى عام ١٩٠٧ دعا إلى اتحاد مستعمرات جنوب أفريقيا ، وقد أنجز هذا الاتحاد بالفعل فى عام ١٩١٠ ، وكان سمطس أحد واضعى قانون الاتحاد South African Act . وفى عام ١٩١١ أسس مع هرتزرج وبوثا « حزب جنوب أفريقيا » South African Party فى بلومفنتين Bloemfontein . وعند نهاية عام ١٩١٢ حدثت أزمة كبيرة فى داخل الحزب ، عرفت بأزمة هرتزوج ، وانتهت بتكوين حزبين سياسيين رئيسيين : « الحزب المتحد » United Party بزعامة سمطس وبوثا ، ودعا إلى التعاون بين البوير والبريطانيين « والحزب القومى » Nationalist Party الذى طالب بأن تكون السيطرة فى أيدى البوير .

وقد لعب سمطس دورا كبيرا فى أثناء الحرب العالمية الأولى فى انتزاع أفريقيا الجنوبية الغربية من الألمان . وكان أول من دعا فى مؤتمر الحرب الإمبراطورى ، الذى عقد فى لندن فى عام ١٩١٧ ، إلى فكرة الكومنولث البريطانى ، كما عين عضوا بوزارة الحرب البريطانية ، وعمل مع لورد ألنبى فى فلسطين فى فبراير ١٩١٨ . وقد عاد إلى جنوب أفريقيا بعد الحرب ، حيث أصبح رئيسا للوزراء خلفا لبوثا . وقد خف نشاطه السياسى فى الفترة ٢٤ – ١٩٣٣ ، حيث تفرغ للأسفار والتأليف وإلقاء المحاضرات . وفى عام ١٩٣٣ عين وزيرا للعدل فى حكومة ائتلافية يرأسها هرتزوج ، وهى الحكومة التى عرفت بنظام هرتزوج – سمطس (٣–١٩٣٩) . وقد ظل سمطس فى منصبه هذا إلى أن أعلنت الحرب العالمية الثانية . وكان من رأى هرتزوج الوقوف على الحياد ، على حين دعا سمطس إلى الانحياز الكامل إلى جانب الحلفاء ، وقد انتصر رأيه وأصبح رئيسا للوزراء من جديد ، ولعب سمطس دورا هاما فى هذه الحرب . وبعد الحرب اشتد الصراع بين جناح سمطس الذى ينادى بسياسة عنصرية أقل جموحا وتطرفا ، وبين الجناح الذى يمثله « الحزب

[القومى » الشديد التعصب برئاسة مالان. وانتهى هذا الصراع بسقوط جناح سمطس فى انتخابات عام ١٩٤٨ ، وانتصار جناح مالان ، وأصبحت « الأپارتهيد » حجر الزاوية فى سياسة جنوب أفريقيا. وقد اعتزل سمطس زعامة حزبه فى يونيه ١٩٥٠ ، وتوفى فى إيرين Irene ، بالقرب من پريتوريا ، فى ١١ سبتمبر ١٩٥٠ .

* **تينوسون ماكيوانى** : (١٩٣٣ —) من عائلة لعبت دورا هاما فى الحياة السياسية لجنوب أفريقيا ، فهو ابن أخ دكتور چاباڤو من الزعماء السياسيين الأفريقيين الأوائل ، وحفيد ا. ماكيوانى مؤسس ورئيس « رابطة التعليم الأفريقى » التى تأسست فى عام ١٨٨٢ . وقد انضم تينوسون فى عام ١٩٥٠ إلى « عصبة شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى » . وفى عام ١٩٥٢ سافر إلى المناطق الريفية للدعوة إلى حملة التحدى التى تمت بالتعاون بين « المؤتمر الوطنى الأفريقى » و « المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا » . وفى عام ١٩٥٥ أصبح مراسلا لمجلة نيو ايدج الأسبوعية التى تصدر فى مدينة الكاپ ، التى كانت تؤيد « المؤتمر الوطنى الأفريقى » . وقد ألقى القبض عليه فى عام ١٩٥٦ بتهمة « الخيانة العظمى » ، ولو أن التهمة سحبت فيما بعد .

وفى مطلع عام ١٩٥٩ غادر جنوب أفريقيا إلى القاهرة دون جواز سفر لحضور مؤتمر شباب آسيا وأفريقيا نيابة عن « المؤتمر الوطنى الأفريقى » . ومن القاهرة سافر إلى لندن حيث أصبح مشرفا على حملة المقاطعة التى كانت تدعو المستهلك البريطانى إلى مقاطعة البضائع المصنوعة فى جنوب أفريقيا ، ثم تولى بعد ذلك الإشراف على الحركة التى تلتها ، وهى الحركة البريطانية المعادية للأپارتهيد . وفى يناير ١٩٦٠ انتخب عضوا فى اللجنة التوجيهية « لمؤتمر الشعوب الأفريقية » . وفى يونيه ١٩٦١ انضم إلى « الجبهة المتحدة لجنوب أفريقيا » التى تكونت من المؤتمرات الثلاثة بجنوب أفريقيا و « الاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية » ، وذلك لتنظيم النضال ضد التفرقة العنصرية ، ثم ألحق بمكتب الجبهة فى أكرا ، ومكنه ذلك من أن يقوم بجولات واسعة فى أرجاء القارة .

* **أورتون ادجار تشيروا : (٩١٩ —)** ، المستشار القانونى «لحزب مؤتمر مالاوى». تلقى تعليمه فى مدارس وكليات جنوب أفريقيا حيث تخرج فى عام ١٩٥٠ . ثم أصبح محاضرا فى التربية بكلية دوماسى لتدريب المعلمين بنياسالاند. وكان تشيروا عضوا فى «المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند» ، ولكنه كان ساخطا على قيادة المؤتمر وسياسته ، ولذا كان أحد مؤسسى «الرابطة التقدمية» Progressive Association ، ولكنه سرعان ما ترك الرابطة وعاد إلى المؤتمر .

وفى عام ١٩٥٥ استقال تشيروا من خدمة الحكومة ، وسافر إلى لندن لاستكمال دراسته ، وعاد إلى بلاده فى عام ١٩٥٨ ، وأصبح مستشاراً قانونياً للمؤتمر . وفى ٦ مارس ١٩٥٩ قبض عليه بمقتضى قانون الطوارىء ، ولكن أفرج عنه فى شهر أغسطس ، حيث بدأ فى سبتمبر من العام نفسه يدعو مختلف المجموعات إلى البدء فى تكوين حزب جديد يحل محل الحزب المحظور (« المؤتمر الوطنى الأفريقى »)، وأسفرت جهوده عن تكوين «حزب مؤتمر مالاوى » . وبعد أن انتهى من تكوين الحزب لضمان المطالبة بالإفراج عن المعتقلين ، وبعد أن أصبح رئيساً مؤقتاً لهذا الحزب لحين الإفراج عن دكتور هستنجز باندا ، غادر بلاده إلى لندن ليتحدث إلى الرأى العام البريطانى ، وليعلن أن مالاوى ستقاطع لجنة مونكتون التى شكلت لدراسة «اتحاد روديسيا ونياسالاند» ،وتقديم توصيات «لمؤتمر الاستعراض الدستورى» ،إلا إذا كانت اللجنة قادرة ومستعدة ، لمناقشة إنهاء الاتحاد وانفصال نياسالاند .

وقد استقال تشيروا من رئاسة الحزب بمجرد الإفراج غن دكتور باندا ، وأصبح مستشاراً قانونياً للحزب وعضواً فى لجنته المركزية التنفيذية .

* **دكتور جوليوس چيكونيو كيانو : (١٩٢٦ —)**،وزير التجارة والصناعة السابق فى كينيا . وهو ابن تاجر من الكيكويو . وقد تلقى تعليمه محلياً ، ثم واصل تعليمه فى كلية ماكيريرى بأوغندا . وفى عام ١٩٤٨ غادر

كينيا ليواصل تعليمه فى الولايات المتحدة، حيث حصل فى عام ١٩٥٢ على درجة البكالوريوس فى الاقتصاد من كلية أنطونيو بأوهيو ، ثم واصل دراساته فى جامعة كاليفورنيا ، حيث حصل على دكتوراة الفلسفة فى العلوم السياسية فى عام ١٩٥٦ . وعاد فى العام نفسه إلى كينيا حيث أصبح أول محاضر أفريقى فى الكلية الفنية الملكية ، وكان يقوم بتدريس الاقتصاد والقانون الدستورى .

وبرغم أن دكتور كيانو كان بعيداً عن السياسة من الناحية الرسمية، كان يقدم فى مارس ١٩٥٧ نصائح ذات قيمة كبيرة إلى الأعضاء الأفريقيين الثمانية الأول الذين انتخبوا لمجلس كينيا التشريعى Kenya Legislative Council . وعندما طبق دستور جديد فى عام ١٩٥٨ ، وتقرر إعطاء الأفريقيين ستة مقاعد منتخبة أخرى فى المجلس ، قرر كيانو الاشتراك فى الانتخابات عن الإقليم الأوسط الجنوبى ضد إليود ماثو ، الذى كان أول الأعضاء الأفريقيين المعينين بالمجلس ، مقرراً أنه أراد بذلك دخول مجال السياسة بصفة خاصة لمناهضة الوضع المزرى للتعليم الأفريقى فى كينيا ، وتعهد بتأييد الأعضاء الأفريقيين الثمانية فى معارضتهم للدستور الجديد .

وقد استفاد كيانو ، بالتعاون مع توم مبويا ، من صلاته الكثيرة بالخارج لإيجاد برنامج خاص للمنح الدراسية للطلبة من أبناء كينيا فى الولايات المتحدة. وعند نهاية عام ١٩٥٨ اشترك فى الحملة من أجل الإفراج عن چوموكينياتا . وكان ذلك هو محور خطابه فى المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا ، كما كان من بين مؤسسى «حركة استقلال كينيا ». وعلى الرغم من أنه لم يكن له دور كبير فى المناورات المعقدة التى أسفرت عن تكوين حزبى «الكانو» و«الكادو» ، انضم فى نهاية الأمر بحزم إلى «الكانو»، وأصبح منذ ذلك الوقت عضواً نشيطاً به . وفى يناير أوفد إلى المؤتمر الدستورى الذى عقد فى لندن، حيث وضع الدستور الجديد الذى ضمن للأفريقيين الأغلبية فى المجلس التشريعى ، وتقرر إجراء الانتخابات فى عام ١٩٦١ . وفى مارس ١٩٦٠ ، عند عودته إلى كينيا ، عرضت ثلاثة مناصب وزارية على الأعضاء الأفريقيين المنتخبين ، فقبل منصب وزير التجارة والصناعة .

وفى انتخابات فبراير ١٩٦١ انتخب عضواً بالمجلس التشريعى عن دائرة فورت هول Fort Hall . بيد أنه استقال من الوزارة ، رافضاً الاشتراك فيها لحين الافراج عن كينياتا ، ثم عاد إلى الوزارة بعد الإفراج عنه. وهو يتميز بالذكاء وبعد النظر ، ويغلب عليه طابع المثقفين أكثر من طابع السياسيين .

* **فيلكس – رولان مومى** : كان من زعماء حركة التحرر الوطنى فى الكمرون الفرنسى . وقد انتقلت إليه ، بعد وفاة روبين أوم نيوبى فى عام ١٩٥٨ ، زعامة «اتحاد شعوب الكمرون» . فى ذلك الوقت كان فرع «اتحاد شعوب الكمرون» فى منطقة باميليكى Bamileké ما زال نشيطاً ، فسيطر عليه مومى ، وواصل القتال ضد القوات الفرنسية ، بعد أن استطاعت هذه القوات مطاردة نيوبى وتعقبه داخل غابات ساناجا – ماريتم Sanaga-Maritime ، ثم اغتياله فى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٨ .

وقد منحت فرنسا الكمرون الشرقى استقلالا ذاتياً فى ١٦ أغسطس ١٩٥٨. وفى أول يناير ١٩٦٠ منحته استقلالا صورياً ، وضمته إلى المجموعة الفرنسية ، دون أن تمهد لذلك بإجراء انتخابات يختار فيها الشعب من سيتولون السلطة باسمه أو يؤلفون مجالسه النيابية . لذا نادى « اتحاد شعوب الكمرون » ، بزعامة مومى ، بالثورة العامة يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٥٩ ، وتحول الاتحاد إلى جيش تحرير شعبى تحت اسم « جيش التحرير الوطنى » .

ومن بعد نيوبى أخذت السلطات الفرنسية تتعقب مومى بدوره ، إلى أن تمكنت منه فى حفل تكريم كان قد أقيم له فى جنيف ، إذ عمدت عصابة « اليد الحمراء » ، وهى منظمة إرهابية يمينية فرنسية ، إلى دس السم فى طعامه ، فمات بعد قليل فى مستشفى بلدية جنيف صباح يوم يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٠ . ومن بعده انتقلت رئاسة الاتحاد إلى ارنست واندى وابل كنجى ، الذى ضعف الاتحاد كثيراً تحت رئاسته .

وقد استنكرت اللجنة التنفيذية «لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية» فى اجتماعها فى بيروت ، فى الفترة ٩ – ١٣ نوفمبر ١٩٦٠ ، الأعمال الإجرامية

التى يقوم بها الاستعماريون الفرنسيون وحلفاؤهم ضد شعب الكمرون الباسل ، ولاسيما الجريمة البشعة ، جريمة مقتل فيلكس – رولان مومى ، رئيس « اتحاد شعوب الكمرون » ، وطالبت اللجنة التنفيذية الحكومة السويسرية ، بتوقيع عقوبات عاجلة رادعة على جميع مدبرى ومرتكبى هذه الجريمة التى ارتكبت بجبن فى بلد يزعم أنه يتخذ موقف الحياد .

*** جابرييل مارى داربوسييه : (١٩٠٨ –)** ولد بمدينة چنى . وكان أبوه هنرى داربوسيية إدارياً استعمارياً فرنسياً بارزاً ، وأمه سودانية . وقد تلقى تعليمه فى فرنسا ، حيث تخصص كمحام ، ثم تخرج كإدارى من المدرسة الوطنية لفرنسيا فيما وراء البحار . وعمل فى الإدارة فى أفريقيا الفرنسية ، وحقق شهرة كبيرة فيها . وانتخب فى عام ١٩٤٥ للجمعية التأسيسية الفرنسية باعتباره أحد النواب عن أفريقيا الاستوائية الفرنسية . وارتبط فى أثناء وجوده بالجمعية « بالحزب الشيوعى الفرنسى » .

وكان داربوسييه ضمن منظمى مؤتمر بماكو فى أكتوبر ١٩٤٦ ، الذى شكل « التجمع الديمقراطى الأفريقى » ، وأصبح داربوسييه أحد نواب رئيس التجمع . وكان من رأيه أن يصبح التجمع « الأداة التى لا تلين فى تنظيم الجماهير الأفريقية فى نضالها ضد الاستعمار والإمبريالية » . وفى عام ١٩٤٩ أصبح سكرتيراً عاماً للتجمع ، وعهد إليه بمسئولية تنظيمه على نطاق أفريقيا الفرنسية . وفى الوقت نفسه أصبح مديراً لجريدة التجمع : ريفيى Reveil . وقد أعيد انتخاب داربوسييه للجمعية الوطنية الفرنسية ، بيد أنه أصبح فى عام ١٩٤٧ ممثلا لساحل العاج فى « المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسى » ، وعمل فى الفترة ٤٧ – ١٩٥٠ كنائب رئيس له .

وفى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ شن التجمع بالتعاون مع الحزب الشيوعى الفرنسى ، وبخاصة فى ساحل العاج ، حملة إثارة قمعتها الإدارة الفرنسية بوحشية بالغة . ونتيجة لذلك بدأ التجمع يفقد شعبيته . وفى أكتوبر ١٩٥٠ أعلن بوانييه ، رئيس التجمع ، أن الحركة قد قطعت صلاتها « بالحزب الشيوعى الفرنسى » .

إلا أن داربوسييه ، كماركسى مؤمن ، جنباً إلى جنب مع زعماء التجمع الشبان الأكثر راديكالية ، فى الكمرون الفرنسى والنيجر والسنغال ، عارضوا هذا القرار بشدة . وفصل داربوسييه من منصبه كسكرتير عام للتجمع ، بيد أنه فى عام ١٩٥٢ تحدى هذا القرار فى مراسلات مريرة تبودلت بينه وبين بوانييه ، فصل بعدها من عضوية التجمع.

وظل داربوسييه عدة سنوات بعد ذلك يشتغل بالمحاماة فى السنغال ، بيد أنه تصالح مع بوانييه فى عام ١٩٥٧ ، وانتخب عن النيجر عضوا بالمجلس الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية ،وأصبح نائبا لرئيس المجلس ، ثم رئيساله. وفى عام ١٩٥٩ ،مع تكوين اتحاد مالى الفيدرالى ، بين مالى والسودان ، قطع صلته مرة أخرى بالتجمع . وعند انهيار الاتحاد فى أغسطس ١٩٦٠ اختار داربوسييه أن يظل فى السنغال، حيث أصبح وزيراً للعدل وحاملا للأختام فى الفترة ٦٠ــ ١٩٦٢، ثم سفيراً للسنغال لدى فرنسا فى الفترة ٣ ــ ١٩٦٤ . وعمل داربوسييه بعد ذلك لدى بعض هيئات الأمم المتحدة . وقد حصل على على الأوسمة التى تمنحها حكومة السنغال.

* **الرئيس البرت جون لوتولى : (١٨٨٩ ــ ١٩٦٧)** ، رئيس عام «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا» . ولد بمعزل جروتفيل Groutville بناتال . وهو ابن مترجم كان يعمل لدى إحدى بعثات التبشير ، وابن شقيق الرئيس المنتخب لإحدى قبائل الزولو.وقد تلقى تعليمه لدى بعثة تبشير محلية ، ثم فى كلية آدم ، وهى مدرسة ثانوية تابعة لبعثة تبشير أمريكية ، حيث تخصص فى التدريس . وظل فى كلية آدم يدرس تاريخ الزولو وآدابهم .

وعند وفاة عمه التمس منه رجال القبيلة الأكبر سناً أن يشغل منصب الرئاسة الشاغر. وتردد فى قبول المنصب لمدة عامين عزوفاً منه عن العودة إلى العالم القبلى الضيق . ومع ذلك فإن دينه ، والولاء الذى يكنه لشعبه ، قد حملاه فى نهاية الأمر على القبول . ولمدة سبعة عشر عاماً ظل يحكم فى جروتفيل ، يترأس المجالس ، ويعيد النظام إلى حقول القصب ، ويزيد المحصول ،

ويسوّى المنازعات ، ويحصل الغرامات ، وينفذ القوانين . وبينما كان يغيث فى صبر وأناة روح قبيلته المضعضعة ، كان يقوى صلته بالمسيحية المنظمة . وفى عام ١٩٣٨ سافر إلى الهند مندوباً عن المجلس المسيحى إلى المجلس التبشيرى الدولى ؛ وفى عام ١٩٣٨ ذهب إلى الولايات المتحدة لحضور المؤتمر التبشيرى لأمريكا الشمالية ؛ وفى جنوب أفريقيا عمل رئيساً للكنائس الملية التابعة للمكتب الأمريكى ، ورئيساً لمؤتمر التبشير بناتال ، وعضواً تنفيذياً بالمجلس المسيحى لجنوب أفريقيا .

بيد أن حركة المقاومة السياسية للشعب الأفريقى كان من شأنها أن تغمر عالمه القبلى : فبعد سنوات قليلة من العمل فى مختلف لجان العلاقات العنصرية انضم لوتولى فى عام ١٩٤٦ إلى « مجلس ممثلى الأهالى » Native Representatives Council . كما انضم فى العام نفسه إلى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، ووصل سريعاً إلى رئاسة فرع ناتال الإقليمى . وفى عام ١٩٥٢ شن « المؤتمر الوطنى الأفريقى » و « المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا » حملة العصيان ، كما نظما خرق ستة قوانين عنصرية مختارة احتجاجاً على سياسة التفرقة العنصرية . وقد قدم لوتولى تأييد علنياً لهذه الحملة وشجع شعبه على الاشتراك فيها .

ولوتولى كمؤمن متحمس بالمقاومة السلبية غير العنيفة ، كان يشعر بأن على المسيحيين ألا يطيعوا القوانين التى تعتدى على كرامتهم الجوهرية ، وأنه من الأفضل لهم أن يذهبوا إلى السجن عن أن يواجهوا العنف بالعنف .

وفى أكتوبر ١٩٥٢ استدعته السلطات إلى بريتوريا ، وطلبت إليه أن يستقيل إما من المؤتمر أو من رئاسة قبيلته . ورفض لوتولى أن يفعل هذا أو ذاك ، فعزلته الحكومة من الرئاسة فى نوفمبر ١٩٥٢ . وفى ديسمبر انتخب ليخلف دكتور موروكا فى منصب الرئيس العام « للمؤتمر الوطنى الأفريقى » . وفى الوقت نفسه حددت الحكومة إقامته فى معزله لمدة سنتين . وعندما انتهت مدة تحديد إقامته طار إلى جوهانسبرج للاحتجاج على « مخطط إزالة المناطق الغربية » ، الذى فقد الأفريقيون بمقتضاه ما تبقى لهم من حقوق التملك الحر للأرض فى جوهانسبرج ، فحددت السلطات إقامته ، ومنعته من الخطابة لمدة عامين

آخرين . وفى ديسمبر ١٩٥٦ كان ضمن من قبض عليهم بتهمة « الخيانة العظمى » ، ولكن أفرج عنه بعد عام . وفى ٥ مايو ١٩٥٩ ، بعد رحلة خطابية فى إقليم الكاب الغربى حيث خاطب اجتماعات جماهيرية شهدتها جموع غفيرة غير متوقعة من البيض ، نفى إلى قريته ، ومنع من حضور الاجتماعات لمدة خمس سنوات بمقتضى « قانون مكافحة الشيوعية » . وفى ٢٦ مارس ١٩٦٠ ، بينما كان يدلى بأقواله فى جوهانسبرج فيما يتعلق بقضية « الخيانة » ، أحرق علانية تصريح المرور الخاص به ، ودعا إلى إعلان ٢٨ مارس « يوماً للحداد الوطنى » على ضحايا شارپڤيل الذين قتلهم رجال الشرطة يوم ٢١ مارس فى خلال اجتماع للاحتجاج السلمى ، فاحتجز بمقتضى قانون الطوارىء التى أعلنت يوم ٣٠ مارس .

وعند بداية فبراير ١٩٦١ رشحه الأعضاء الاشتراكيون الديمقراطيون بالبرلمان السويدى للحصول على جائزة نوبل للسلام : وهو على غرار غاندى ، الذى كان لوتولى يعكس من وجوه كثيرة تأثيره على شعبه ، كان يؤمن بالمقاومة السلبية لا كتكتيك للمعارضة السياسية فقط ، وإنما أيضاً كقوة روحية فى حد ذاتها . والحقيقة أن مكانته ونفوذه كانا إلى حد كبير قيداً على تحول لاحتجاجات الأفريقية الجماهيرية إلى انفجار منسق للعنف . وقد كان لوتولى ، بسبب ممارسته لهذا التقييد ، يتعرض لنقد متزايد من جانب بعض الراديكاليين الشبان فى داخل المؤتمر نفسه ، بيد أن الاحترام الذى كان يحظى به صان مكانته الشخصية من التعرض لهجوم صريح . وهو كشخصية مهيبة الجانب على قدر كبير من الكرامة ، وذات قدرة بلاغية هائلة ، وتتمتع بأعظم قدر من ضبط النفس ، كان من نواح كثيرة زعيما روحياً للأفريقيين فى جنوب أفريقيا ، وكذلك رئيساً لحركتهم السياسية الرئيسية . وكان لوتولى يحب العيش وسط الناس ، ويتنزه عن الترفع والتعالى . وكان إلى جانب تزعمه لنضال شعبه ضد التفرقة العنصرية يعمل فى مجالات أخرى كثيرة ، فقام بتوحيد كل زارعى قصب السكر فى ناتال . وكانت له اهتماماته بالرياضة ، ولعب دوراً هاماً فى « الرابطة الأفريقية لكرة القدم بناتال » Natal African Football

Association ، وكذلك فى « الرابطة الأفريقية للمعلمين بناتال Natal African Teacher's Association . ولم يكن لوتولى من صنف الزعماء الذين يعملون بمفردهم ، أو ينفردون باتخاذ القرارات ، بل كان شديد الإيمان بالحكمة الجماعية والديمقراطية الجماعية .

ومع ذلك يمكن القول إن سياسة عدم العنف التى كان يدعو إليها لوتولى لم تكن مبدأ جامداً . فعلى ضوء التغيرات التى عمت أفريقيا ، ومع اكتساح موجة الاستقلال لمعظم أجزاء القارة ، توصلت قيادة « المؤتمر الوطنى الأفريقى » بالإجماع إلى أن الوقت قد حان لأن ينضاف الكفاح المسلح إلى الأساليب التى كانت مستخدمة من قبل : وقد كان البدء فى تكوين جيش التحرير أحد المنجزات العظيمة لعصر لوتولى . وقد حاولت الدعايات المغرضة أن تنال من مكانة لوتولى ، مدعية أن سياسته « السلمية » « المعتدلة » تتناقض مع نضالية زملائه . والحقيقة أن لوتولى كان على يقين بأن كل وسيلة ممكنة ينبغى استخدامها فى النضال ضد التفرقة العنصرية ، سلمية كانت أم عنيفة .

ولننقل بضع فقرات من محاضرة لوتولى فى جامعة أوسلو فى ديسمبر ١٩٦١ ، بمناسبة منحه جائزة نوبل :

« إن قارتنا فى حالة ثورة ضد القهر . والسلام والثورة وجهان لعملة واحدة . فلا يمكن أن يكون هناك سلام إلى أن يطاح بقوى القهر والطغيان ....

« إن هذا الهدف تسعى إليه الملايين من شعبنا بحماسة ثورية ، عن طريق الكتب والمطبوعات والهيئات التمثيلية والمظاهرات . وفى بعض الأماكن تجمل القوة المسلحة التى تستثيرها قسوة الحكم الأبيض الأمل الوحيد للسلام فى أفريقيا . وبصرف النظر عن الوسائل التى استخدمت ، كانت كل الجهود موجهة لإنهاء الحكم الأجنبى الغريب والقهر العنصرى . »

وعلى الرغم مما كان بين لوتولى والشيوعيين من خلافات فى الرأى والعقيدة ، كان لوتولى شديد الصلابة فى الدفاع عن حقهم فى أن يخدموا بلادهم فى داخل

الجبهة المتحدة التى تضم كل المحبين للحرية ، وهى «تحالف المؤتمر» (انظر ، مادة : **مؤتمر الشعب** ، ص ٥٩٠) . كما كان يتمسك بموقفه هذا بأشد حزم ممكن برغم الضغوط البالغة ، سواء من جانب أعدائه أو فى داخل تنظيمه. وقد صمد مع بقية أعضاء المؤتمر فى وجه الضغوط التى مارستها الدولة على المتهمين فى قضايا «الخيانة العظمى» لحملهم على تلطيخ وجه الشيوعية. وكان لوتولى يقر أيضاً بالمساهمة الفريدة التى قدمها الشيوعيون لمختلف أجهزة «المؤتمر الوطنى الأفريقى» وللحركة الوطنية فى جنوب أفريقيا. كتب فى الجريدة الهندية **انديان أوبنيون** التى تصدر فى ناتال يقول :

« يبدو أن الناس يتزعجون من وجود ما يسمى جناحاً يمينياً ، وآخر وسطاً ، وثالثاً يسارياً ، فى داخل المؤتمر. إن ذلك بالنسبة لى علامة صحية ..... »

وفى يوم ٢١ يولية ١٩٦٧ ، عندما كان الرئيس لوتولى يسير فوق كوبرى للسكك الحديدية ، عبر نهر بالقرب من منزله ، صدمه قطار من الخلف ، فنقل إلى مستشفى قريب حيث توفى هناك . ولاشك أن مسئولية هذا الحادث تقع على عاتق السلطات . فقد ضعف سمع الرئيس وبصره فى الفترة الأخيرة ، ولم تكن العناية الصحية متاحة له فى معزله القبلى بجروتفيل ، الذى كانت إقامته محددة فيه . وقد تلكأت السلطات فى السماح بإجراء عملية جراحية له فى دربان على بعد أربعين كيلو متراً من منزله .

وقد كان لوفاته صدى حزين عميق فى العالم أجمع . فنكست الأعلام فى تنزانيا ، ووقف أعضاء الجمعية الوطنية فى كينيا دقيقتين حداداً . وأقيم قداس جنائزى على روحه فى دار السلام ؛ شهده زعماء الحزب والحكومة ، وكذلك أعضاء الهيئات الدبلوماسية ومئات المواطنين فى تنزانيا . وأعقب القداس اجتماع تحدث فيه ا. ماشا عن حزب «التانو» ، ودكتور موندلانى الزعيم الراحل «لجبهة تحرير موزمبيق» ، وم. كوتانى أمين صندوق «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا» . كذلك أقيم قداس لتأبينه فى كاتدرائية سانت بول فى لندن ، كما أقامت هيئات سياسية كثيرة حفلات لتأبينه . وقد تقاطرت على مكاتب

المؤتمر الوطنى الأفريقى برقيات التعازى من مئات الزعماء ورؤساء الدول فى العالم.

وقد كان الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا فى مقدمة الهيئات السياسية التى أحست بالخسارة الفادحة التى لحقت الحركة الوطنية فى جنوب أفريقيا بموته . وجاء فى رسالة التعزية التى بعث بها الحزب إلى المؤتمر الوطنى الأفريقى :

«إنها المأساة لشعبنا أن لوتولى لم يعش إلى أن يشغل المكان الذى كان مؤهلا له فى سمو واقتدار ، مكان أول رئيس للدولة جنوب أفريقيا الحرة . »

* **مبييو بيتركوانانجى : (١٩٠٧ —)** ، ولد فى كيامبو بالقرب من نيروبى . وهو الابن الأكبر للرئيس كوانانچى ، أكثر زعماء الكيكويو مهابة واحتراماً . وقد تلقى تعليمه محلياً فى مدرسة باكستون فى ممبسة ، وفى مدرسة Alliance High School بأراضى الكيكويو . وفى الفترة ٢٧–١٩٣٦ درس بالولايات المتحدة ، وتخرج من معهد هامپتون بجامعة كولومبيا ، حيث درس علم الاجتماع والعلوم السياسية . وذهب إلى بريطانيا فى عام ١٩٣٦ حيث تلقى دراسات عليا فى علم الاجتماع بكلية سانت چون بجامعة كمبردج .

وكان كوانانچى وثيق الصلة بچومو كينياتا ، منذ أن تعرف به فى عام ١٩٢٦ : وقد حضرا معاً دورة ثقافية فى « الأنثروبولوچيا الاجتماعية » تحت إشراف الأستاذ مالينوفسكى بمدرسة لندن لعلم الاقتصاد . وقد عاد إلى بلاده فى عام ١٩٣٩ ، حيث أسس « كلية المعلمين بكينيا » لتوفير المعلمين للمدارس المستقلة التى سمحت السلطات للكيكويو بإنشائها . وكان كوانانچى أحد مؤسسى «الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا» (الكانو) فى عام ١٩٤٦ ، وقام بدور كبير فى حملة «الكانو» من أجل الإصلاح الدستورى وضد نزع الأرض من الأفريقيين. وفى عام ١٩٤٧ عاد كوانانچى إلى لندن تاركاً « كلية المعلمين بكينيا » تحت إشراف كينياتا ، وذلك من أجل استكمال دراسته الاقتصادية ، والقيام بدور من أجل بلاده فى أروقة الأمم المتحدة فى پاريس . وعاد إلى كينيا فى العام التالى ليصبح مديراً للكلية . ثم غادر بلاده مرة أخرى إلى لندن فى نوفمبر ١٩٥١ ، وكانت زيارته هذه المرة للتقدم بالتماسات إلى وزارة المستعمرات

البريطانية . وكان فى لندن من جديد فى عام ١٩٥٢ ، عندما أعلنت حالة الطوارىء فى كينيا ، وقبض على زعماء الكانو . ولذا بقى فى لندن ، واستفاد من فترة وجوده هناك حيث تلقى دراسات نقابية لمدة ثلاث سنوات فى جامعة لندن . وفى يونيه ١٩٥٩ سمح له بالعودة مؤقتاً إلى كينيا لزيارة والده ، الرئيس كوانانچى ، الذى كان يحتضر فى الاعتقال .

وفى سبتمبر من العام نفسه ، بعد وفاة چورچ پادمورى ، دعاة نكروما للذهاب إلى غانا لتولى منصب مكتب الشئون الأفريقية ، مسئولا عن شرق ووسط وجنوب أفريقيا والكنغو . وفى يناير ١٩٦٠ ،عندما عقد مؤتمر كينيا الدستورى ، دعاه الوفد الأفريقى ليكون مستشاراً له ، ولكن وفدى المستوطنين البيض وحكومة كينيا رفضاً السماح له بالحضور ، وكادت الأزمة التى نشبت بسبب ذلك أن تطيح بالمؤتمر ،لولا أن أمكن تسوية الأزمة. ثم عاد كوانانچى إلى أكرا ليظل بها إلى أن تتشكل فى كينيا حكومة أفريقية. ثم عاد إلى بلاده بعد الاستقلال ليشغل منصب وزير الدولة لشئون الجامعة الأفريقية فى الفترة ٦٣ ــ ١٩٦٥ ، ومنصب وزير التعليم ابتداء من عام ١٩٦٥ .

*** الرئيس ويلارد جومانى : (١٩١٥ ــ   )** ، رئيس قسم نتشى Ncheu بالإقليم الأوسط من نياسالاند ، وابن الرئيس الراحل جومانى الثانى ، الذى عزل وطرد من بيته فى عام ١٩٥٣ لمعارضته قيام اتحاد روديسيا ونياسلاند . وقد تلقى تعليمه بإحدى مدارس التبشير بالمنطقة . وفى عام ١٩٤٢ التحق بكتيبة حملة البنادة الكينية فى وظيفته عامل إشارة . وفى عام ١٩٤٣ بدأ العمل فى حكومة نياسالاند ، ورقى إلى منصب كاتب أول . وفى عام ١٩٥٢ أصبح قائمقام رئيس، وعارض بعنف قيام «اتحاد روديسياونياسالاند» ، وانضم إلى الوفد الذى سافر إلى لندن لمعارضة الاتحاد .

وفى عام ١٩٥٣ ، عندما مات أبوه ، اعترفت به الحكومة كخليفة له فى الرئاسة ، ومع ذلك قبضت عليه ، وألقت به فى السجن لعدة أشهر . وفى عام١٩٥٩ أعطى «المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند» تأييده الكامل فى هجومه

على الاتحاد ، وألقى القبض عليه مرة أخرى ، وعومل بقسوة فى داخل المعتقل الذى ظل به ثمانية أشهر . وكان الرئيس ويلارد جومانى محل تقدير كبير من زعماء « حزب مؤتمر مالاوى » ، وقد ربط حياته كاملة بأهدافهم السياسية.

* **موراى وليم كانياما تشيومى** : (١٩٢٩ —) ، سكرتير الدعاية « بحزب مؤتمر مالاوى » إلى عام ١٩٦١ . ينتمى إلى قبيلة تومبوكا Tumbuka . وقد ذهب إلى تنجانيقا فى عام ١٩٣٨ لتلقى تعليمه بمدرسة المعلمين بدار السلام ، فى مدرسة تابورا Tabora العالية ، حيث اهتم بالرياضيات . وفى عام ١٩٤٩ التحق بكلية ماكريرى الجامعية بأوغندا ، حيث درس العلوم ، وأسس « رابطة طلاب نياسالاند Nyasaland Students Association » ، وأصبح رئيساً للجمعية السياسية . وفى عام ١٩٥٣ حصل على دبلوم فى العلوم ، ثم ذهب إلى دودوما Dodoma فى تنجانيقا ليواصل تعليمه ، ولكنه فصل فى العام التالى بسبب نشاطه السياسى .

وفى العام نفسه أنشىء « اتحاد روديسيا ونياسالاند » ، وأعرب تشيومى عن معارضته الشديدة لفرض الاتحاد على شعبه دون موافقته . وفى عام ١٩٥٥ عاد إلى بلاده حيث وجه اهتمامه إلى زراعة البن فى منطقة خليج نكاتا Nkata Bay . وفى أكتوبر ١٩٥٥ أصبح عضواً فى مجلس قسم خليج نكاتا وبالمجلس الإقليمى للمقاطعة الشمالية . وبعد أن تزايد نشاطه فى « المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » ، انتخب فى مارس ١٩٥٦ للمجلس التشريعى لنياسالاند على أساس عضويته بالمؤتمر . وقد تمكن بالتعاون مع تشيبيمبرى ، أحد زعماء المؤتمر ، من إرغام المؤتمر على اتخاذ اتجاه أكثر نضاليه ، ودعوة دكتور باندا لقبول زعامة المؤتمر . وفى عام ١٩٥٨ مثل نياسالاند فى « مؤتمر حركة الحرية لكل أفريقيا لشرق ووسط أفريقيا Conference of the Pan-African Freedom of East and Central Africa » .

وقد شهد تشيومى المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا ، فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وأصبح عضواً فى اللجنة التوجيهية . ومن أكرا سافر إلى لندن ،

وفى أثناء عودته لبلاده علم بإعلان حالة الطوارىء هناك فى مارس ١٩٥٩ ، فعاد مرة أخرى إلى لندن ، وأقام هناك فترة نظم فى خلالها مكتباً للمؤتمر الوطنى الذى حظر بمقتضى قانون الطوارىء . ثم عاد إلى بلاده فى مايو ١٩٦٠ ، وأصبح سكرتيراً للدعاية « لحزب مؤتمر مالاوى » الذى حل محل المؤتمر ؛ وهو بوصفه شخصية عالية الكفاية ، ومنظماً دقيقاً قديراً ، وذا عقلية حسنة الترتيب ، كانت جهوده فى لندن ، من أجل كسب التأييد لقضية الحكم الذاتى لنياسالاند ، مسئولة إلى حد كبير عن خلق رأى عام بريطانى قوى ضد الاتحاد.

*** جوى كلاتون ـ بروك : (١٩٠٦ —)** ، ولد فى أوكسيت بإنجلترا . وكان أبوه من عمال الأرصفة هناك . وقد تلقى تعليمه فى كلية الرجبى ، ثم فى كلية ماجدلانى بجامعة كمبردج ، حيث درس التاريخ . وشغل عدة مناصب فى انجلترا ، ثم ذهب إلى برلين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث عمل لدى « لجنة الرقابة » رئيساً لما كان يسمى قسم الشباب والشئون الدينية . وهناك أثرت فيه بشدة المجاعة التى يعانيها السكان ، واقتنع بعمق بأن مكانه هو الأرض ، فاستأجر كوخاً فى بمبروكشير Pembrokeshire ، وبدأ يعمل بالزراعة . وفى عام ١٩٤٩ طلب إليه الذهاب لتنمية أراضى بعثة سانت فيث التبشيرية St. Faith Mission فى روديسيا الجنوبية ، التى تبلغ مساحتها عشرة آلاف أكر . وكانت هذه الأراضى قليلة الخصب مما كان يضطر الأفريقيون إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل .

وهناك عمل كلاتون ـ بروك كخبير زراعى ، وأنشأ تعاونية كان الأوربيون والأفريقيون يعملون فيها جنباً إلى جنب ، على حين أنشأت زوجته مولى عيادة طبية لمعالجة المشلولين وضعاف الأعصاب من الأطفال . وفى عام ١٩٥١ تأسس فى لندن « ترست التنمية الأفريقى » African Development Trust لمساندة العمل فى مشروع سانت فيث وغيره من المشروعات المماثلة . وكانت مزرعة سانت فيث نفسها أحد الأماكن القليلة فى روديسيا الجنوبية التى كان الأفريقيون والأوربيون يختلطون فيها معاً بحرية . بيد أنه مع تدهور الوضع العنصرى ،

كانت المعارضة تشتعل بين أقسام الحالية البيضاء ، وأصبحت الأبروشية المحلية فى ارتباك مالى شديد . وعندما تقرر فى عام ١٩٥٨ أن تقوم مزرعة سانت فيث بتدبير أمورها بنفسها ، استقال كلاتون – بروك ، وذهب فى رحلة إلى بتشوانالاند ، ثم عاد إلى روديسيا الجنوبية فى أوائل عام ١٩٥٩ ، وكانت حالة الطوارىء قد أعلنت لتوها ، فكان ضمن الأوربيين القلائل الأعضاء فى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » الذين قبض عليهم .

وقد عرض عليه الإفراج عنه شريطة التخلى عن حقوقه كمواطن فى روديسيا الجنوبية ومغادرة البلاد إلى الأبد ، ولكنه رفض ، ومع ذلك أفرج عنه . وفى هذه الأثناء لم تكد حالة الطوارىء تعلن حتى عين المسئولون فى الأبروشيه مديراً أفريكانيا (من البوير) لمزرعة سانت فيث ، وتولوا الإشراف المباشر عليها. واستقال العمال الأوربيون ومعظم العمال الأفريقيين ،وسحب «ترست التنمية الأفريقى» تأييده المالى. وفي خلال عام١٩٦٠ بيع معظم أراضى المزرعة لحكومة جنوب أفريقيا لتستخدمها كمعزل أفريقى . وقد طلبت السلطات القبلية للبامانجواتو فى بتشوانالاند إلى كلاتون – بروك تنمية مشروع للزراعة الكثيفة ، وآخر للخدمات الاجتماعية فى پيليكوى Pilikwe ، حيث كان يعيش فى أوائل الستينيات . وقد عين مديراً شرفياً لرابطة تنمية بامانجواتا Bamangwato Development Association ببتشوانالاند فى الفترة ١ – ١٩٦٢ ، كما عين فى الفترة ٢ – ١٩٦٥ رئيساً للموظفين الميدانيين « بترست التنمية الأفريقى » .

* **كافولا موسونجو تشيتيموكولو** : (١٨٩٠ –) ، الرئيس الأعلى لقبيلة بمبا بروديسيا الشمالية . نشأ فى إحدى أسر بمبا الحاكمة ، ولم يتلق سوى قدر ضئيل من التعليم الرسمى . وأخذ يصعد بالتدريج السلم الرئاسى للبمبا ، حتى وصل إلى منصب الرئيس الأعلى فى عام ١٩٤٦ .

وقد عارض بشدة قيام «اتحاد روديسيا ونياسالاند» ، وذهب إلى بريطانيا فى عام ١٩٥٢ ضمن وفد للاحتجاج على قيامه ، بيد أن السلطات البريطانية تجاهلت الوفد تماماً . وقد رفض أن يحظر فروع «المؤتمر الوطنى الأفريقى»

لروديسيا الشمالية فى أية منطقة من المناطق الواقعة تحت سيطرته . وفى عام ١٩٥٨ ، عندما قام سير روى ويلينسكى رئيس وزراء اتحاد روديسيا ونياسالاند ، بزيارة أراضى البمبا رفض تشيتيموكولا أن يقابله . ونتيجة لموقفه هذا ، ولفشاه المزعوم فى أداء طقوسه الدينية ، سلبت الحكومة منه جزءاً كبيراً من سلطاته ، وأنزلته إلى مرتبة رئيس عادى . ونشأ عن ذلك سخط شديد واضطرابات كثيرة ، إذ اعتبر إهانة لشعب البمبا بأسره .

وقد كان تشيتيموكولا يتمتع بقدر كبير من الاحترام نظراً لموقفه القوى الصلب من السلطات ، كما كان ذا مكانة شخصية عالية بين البمبا .

* **جورج نيانلورو : (١٩٢٦ —)** ، السكرتير العام السابق «للمؤتمر الوطنى الأفريقى» لروديسيا الجنوبية . وهو ينتمى إلى إحدى الأسر الحاكمة بين قبائل الماشونا (أنظر ، ص ٥٨٢) . وقد لقى جده حتفه فى أثناء مساعدته فى قيادة ثورة الماشونا فى عام ١٨٩٦ ، على حين أن عمه الرئيس نيانلورو ، رئيس معزل تشيوتا Chiota ، قد عزلته السلطات من الرئاسة بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحجة عدم التعاون . وقد تلقى چورج نيانلورو تعليمه فى مدرسة بعثة سانت مارى الإنجليكية التبشيرية بالقرب من سولزبرى ، وتركها بعد سبع سنوات ليعمل بأحد المتاجر الكبرى فى سولزبرى . كما تعلم عن طريق المراسلة مسك الدفاتر وشيئاً من القانون .

وفى عام ١٩٥٥ كان ضمن مؤسسى « عصبة الشباب الوطنى الأفريقى روديسيا الجنوبية» SouthernRhodesia African National YouthLeague مما أدى إلى إحياء «المؤتمر الوطنى الأفريقى » القديم الذى كان قد فقد قوته الدافعة منذ قيام الاتحاد فى عام ١٩٥٣ . وفى هذه الأثناء عرضت عليه إحدى شركات الطيران أن يعمل لديها كاتباً للحسابات مقابل مرتب مغر بشرط أن يقدم تعهداً بالتخلى عن السياسة تماماً ، بيد أنه رفض . ثم أخذ يلعب دوراً متزايداً فى نمو «عصبة الشباب» التى توسعت سريعاً . وقد تطورت العصبة فى عام ١٩٥٧ لتصبح «المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» تحت قيادة چوشوا نكومو ، وانتخب چورج نيانلورو سكرتيراً عاماً للمؤتمر .

وأخذ نياندورو يعنى بشكل خاص بتنظيم الزارعين والعمال الزراعيين ضد قوانين الأرض والرعى الجائرة . وفى مارس ١٩٥٨ شهد الاحتفالات بإعلان استقلال غانا فى أكرا ؛ وفى يناير ١٩٥٩ شهد — بناء على مبادرة من دوندوزو تشيسيزا (من أبناء نياسالاند ، وممن تعاونوا مع نياندورو فى تأسيس « عصبة الشباب ») — الاجتماع الطارىء « للمؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » : الذى أسفر عن إشعال سلسلة من الاضطرابات على نطاق نياسلاند . وفى فبراير ١٩٥٩ ألقى القبض عليه ، وسجن مع ٤٩٥ آخرين ، من أعضاء « المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية » ، بمقتضى قانون الطوارىء .

ونياندورو متحدث لبق ، ويتمتع بطاقة هائلة ، وكان يعد من أنشط أعضاء المؤتمر وأكثرهم شعبية ، وكانت كل التقديرات تشير إلى أنه يستطيع القيام بدور رئيسى فى حياة البلاد السياسية .

* **دكتور هندريك فرنش فيرفورد :** (١٩٠١ — ١٩٦٦) ، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا حين مصرعه فى عام ١٩٦٦. ولد فى امستردام ، وهاجر إلى جنوب أفريقيا طفلا مع أبيه المبشر الذى افتتح محلا للبقالة فى واينبرج Wynberg بمدينة الكاب . وتلقى تعليمه فى مدرسة واينبرج ، ثم فى مدرسة ميلتون العالية فى بولاوايو ، وبعد ذلك التحق بجامعة ستلنبوش وأكمل دراساته فى هامبورج وليبزج وبرلين . وعمل أستاذاً لعلم النفس التطبيقى بجامعة ستلنبوش فى الفترة ٢٧ — ١٩٣٢ ، ثم أستاذاً لعلم الاجتماع والبحوث الاجتماعية بالجامعة نفسها فى الفترة ٣ — ١٩٣٧ .

وفى عام ١٩٣٦ كان فيرفورد المنظم الرئيسى « للمؤتمر القومى » حول « مشكلة البيض الفقراء » الذى عقد فى كمبرلى Kimberley ، ثم عمل رئيساً للجنته الدائمة . وفى الفترة ٣٧—١٩٤٨ عمل محرراً فى جريدة داى ترانسفالر اليومية التى تصدر فى جوهانسبرج ، ولسان حال « الحزب القومى » Natonal Party (أحد أحزاب الأقلية البيضاء بجنوب أفريقيا) فى الترنسفال . وفى

هذه الجريدة كشف ڤيرڤورد عن طبيعته العنصرية ، وعن تعاطفه مع النازية الألمانية فى خلال الحرب العالمية الثانية . واستخدم الجريدة كأداة للنازى فى جنوب أفريقيا ، ودعم ذلك مركزه فى «الحزب القومى» . وعلى الرغم من هزيمته فى انتخابات عام ١٩٨٤٨ كمرشح عن الحزب ، عينته الحكومة بعد ذلك عضواً بمجلس الشيوخ . وفى الفترة ٥٠–١٩٥٨ «تزعم الحزب القومى» (الحزب الحاكم) فى مجلس الشيوخ ، وفى أبريل ١٩٥٨ انتخب عضواً فى البرلمان عن دائرة هيدلبرج بالترنسڤال . وفى سبتمبر من العام نفسه ، بعد وفاة ستريلدوم ، انتخب زعيما للحزب ، وبذا أصبح رئيس الوزراء الجديد .

وفور تولى ڤيرڤورد رئاسة الوزارة ، أوضح على الفور تصميمه على تشجيع سياسة سيطرة البيض مهما كان الثمن . وسرعان ما طرد من البرلمان ، بناء على تشريع أصدره ، أعضاء البرلمان الثلاثة البيض الذين يمثلون المصالح الأفريقية فى الجمعية الوطنية ، والأربعة البيض الذين يمثون هذه المصالح فى مجلس الشيوخ . وفى ٢١ مارس ١٩٦٠ أصدر أوامره إلى رجال الشرطة بإطلاق النار على الاجتماع السلمى الذى دعا حزب « مؤتمر الجامعة الأفريقية » Pan-Africanist Congress (PAC) إلى عقده فى شارپيفيل ، على بعد أربعين ميلا من جوهانسبرج ، وشهده خمسة آلاف أفريقى ، وترتب على ذلك مصرع ٦٧ بين رجل وامرأة وطفل ، وإصابة أكثر من مائتى شخص . وعمت موجة من الاحتجاج أرجاء العالم . ودعا «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى ٢٨ مارس إلى « يوم الحداد الوطنى » الذى لازم فيه الأهالى بيوتهم . وفى ٣٠ مارس أعلنت حالة الطوارىء ، وحظر «مؤتمر الجامعة الأفريقية» و «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ، وألقى القبض دون محاكمة على عدد كبير من الزعماء من جميع العناصر . ولم تكد تمضى عشرة أيام ، فى ٩ إبريل ١٩٦٠ ، حتى أطلق عليه زارع يتحدث الإنجليزية ، يدعى داڤيد پرات ، النار فأصابته رصاصتين فى رأسه إصابة خطيرة ، بيد أنه نجا من الموت .

وقد شغل ڤيرڤورد قبل رئاسة الوزارة ، منصب وزير شئون الأهالى ، فجعل من هذه الوزارة أهم الإدارات فى البلاد ، ولذا كان انتخابه لرئاسة الوزارة

رمزاً للمدى الذى أصبحت العلاقات العنصرية تسيطر به تماماً على الحياة السياسية للبلاد . وهو بوصفه مهندساً « للأبارتهيد » ، كان مسئولا كوزير لشئون الأهالى عن تطبيق أسوأ أشكال التشريعات العنصرية التى كانت تحكم بدقة كل جوانب الوجود الأفريقى . وهو إذ التزم بسياسة تقوم على السيطرة الدائمة للبيض ، كان موقفه من العزل العنصرى هو إقامة « بانتوستانات » Batustans (انظر ، ص٦٠٣) ، أى مناطق أفريقية قبلية ، تعين حدودها على نطاق البلاد ، تشرف عليها سلطات أفريقية محلية تعينها الحكومة ، وتتولى الإدارة وفق رغبة الحكومة .

وكان ڤير ڤورد قاسياً بلا حدود أو رحمة مع أية بادرة للمقاومة ، ولذا شهدت سنوات رئاسته للوزارة نمواً مخيفاً فى عدد الأفريقيين الذين يموتون أو يسجنون بسبب معارضتهم لسياسته . وكان يضيق بالنقد فى كل صوره ، ولديه إيمان لا يتزحزح بسلامة سياسته ، وله موقف مقرر من رسالته فى خدمة بيض جنوب أفريقيا يرقى إلى حد الإيمان بدين سماوى . فقد صرح عقب انتخابه لرئاسة الوزارة قائلا : « أعتقد أن إرادة الرب قد تكشفت فى نتيجة الاقتراع » . لذا كان يشير فى كثير من المناسبات إلى هداية الرب وتوجيهه . ولم يكن حتى محبوباً فى داخل حزبه ، وهو لم يفز على منافسه على رئاسة الوزارة ، دكتور دونجز ، إلا فى الاقتراع الثانى ، وبأغلبية ضئيلة ، بيد أنه كان بلا جدال يتحكم فى خوف ، بل وفى ذعر ، أولئك الذين يجدون شخصيته كريهة ، وهواجسه تعافها النفس . وكان عناده المطلق ، والسلطة الشخصية التى يسوسها يتضحان وضوحاً كبيراً فى رفضه الكامل لكل الاقتراحات التى تقدمها الشخصيات البارزة من رجال الدين والسياسيين الأفريكانيين (البوير) من أجل انتهاج سياسة أكثر ليبرالية تجاه الملونين . وكان يعتبر أن أىّ تنازل فى موقفه سيصبح مبرراً للمطالبة بتنازلات أخرى . وكان كثيرا ما يقول إن « الأبارتهيد » ما هى إلا سياسة « لحسن الجوار » . وكان يعارض بشدة استمرار جنوب أفريقيا فى عضوية الكومنولث بدعوى أن ذلك يفرض على الاتحاد قبول مندوبين سامين من دول الكومنولث الأفريقية والأسيوية . لذا أعلن فى عام ١٩٦١

انسحابه من الكومنولث ، وتحويل اتحاد جنوب أفريقيا إلى جمهورية ، معلناً للمستوطنين البيض أن الرب قد أراد انسحابهم من الكومنولث . وقد تشكك الرأى العام المعارض له فى جنوب أفريقيا كثيراً فى هذا التفسير اللاهوتى . بيد أن حزبه ازداد التفافاً حوله فى موقفه ، فمضى قدماً فى سياسته التعسفية .

وقد حدثت محاولة أخرى للاعتداء على حياته أمام البرلمان فى عام ١٩٦٦ ، كتب لها النجاح هذه المرة. وهكذا انتهت حياة أحد السفاحين غلاة التعصب العنصرى والعداء للبشر .

. . .

* **سير روى ويلينسكى** : (١٩٠٧ —) ، رئيس وزراء «اتحاد روديسيا ونياسالاند» ، ثم زعيم «حزب روديسيا الجديد» «**New Rhodesia Party**» . نشأ فى أسرة بيضاء فقيرة ، من أب يهودى وأم أفريكانية (من البوير). وقد ترك المدارس فى الرابعة عشرة ، وعمل أمين مجزن ، ثم وقادا بالسكك الحديدية ، إلى جانب أعمال أخرى . واحترف الملاكمة ، وأصبح بطل روديسيا فى الوزن الثقيل فى عام ١٩٢٥ ، وظل يحتفظ باهتمامه بالرياضة منذ ذلك الوقت . وعندما حصل على وظيفة سائق قاطرة أخذ يهتم بالنشاط النقابى . وانتقل بعد ذلك إلى بروكن هل ، بحزام النحاس فى روديسيا الشمالية ، فى الثلاثينيات ، حيث وقع فى شراك الكساد الكبير فى كل مناطق التعدين بالبلاد . وقد أقنعة الفقر الذى عاناه هناك بمبدأين ظل يتمسك بهما طوال حياته السياسية — هما الخطر الذى يتعرض له البيض من منافسة الأفريقيين فى الاستخدام، وأهمية «الإنسان الاقتصادى» . وقاده المبدأ الأخير إلى الاعتقاد بأن الأفريقيين إذا ما اطعموا ، لن يشغلوا أنفسهم بالسياسة . . .

واستطاع ويلينسكى ، برغم العقبات ، إحياء فرع « اتحاد السكك الحديدية» فى بروكن هل . وفى عام ١٩٣٨ ، بينما كان لايزال سائق قاطرة ، انتخب عضواً بالمجلس التشريعى لروديسيا الشمالية ، وأصبح أقوى الشخصيات السياسية فى البلاد . وفى عام ١٩٣١ شكل مع ستة آخرين من أعضاء المجلس ، « حزب العمال » **Labour Party** ، ليناضل ضد المستخدمين وضد الأفريقيين

على حد سواء . وفى عام ١٩٤٦ خلف سير ستيوارت جورى — براون فى رئاسة الأعضاء غير الرسميين فى المجلس التشريعى ، واشترك مع سير جودفرى هودجنز ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، فى الحملة من أجل إدماج الروديستين فى حكومة واحدة متحررة من وزارة المستعمرات البريطانية ، اعتقاداً منهما أن ذلك هو السبيل الوحيد لهزيمة « حزب الدومينون » Dominion Party ، وهو حزب يمينى متطرف ، والحلولة دون انضمام البلاد إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

وفى عام ١٩٥٣ ، عندما أعلن قيام « اتحاد وسط أفريقيا » وأصبح سير جودفرى هودجنز أول رئيس وزراء فيدرالى ، كان من الواضح أن ويلينسكى سيخلفه. وتحقق ذلك بالفعل فى عام ١٩٥٥ ، فكان ثانى رئيس وزراء فيدرالى . ومع تزايد العداء والنقد والمقاومة لقيام الاتحاد ، بدأ ويلينسكى يشن الحملات من أجل الاستقلال الكامل للاتحاد عن بريطانيا . وفى عام ١٩٥٧ زار لندن لإجراء محادثات دستورية ، وسعى إلى كسب وضع الدومنيون للاتحاد ، وازدادت مساعيه قوة فى هذا الاتجاه طوال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ . وفى خلال أزمة عام ١٩٥٩ ، عندما أعلنت حالة الطوارىء فى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وما أعقب ذلك من قيام الأفريقيين بمظاهرات واسعة ضد الاتحاد ، ساند ويلينسكى بكل قوة إجراءات الطوارىء التى اتخذتها حكومتا البلدين .

وقد أعرب ويلينسكى عن استيائه الشديد من تقرير لجنة دفلن لنقدها حكم اليد القوية الذى يمارسة البيض . وكان يعارض معارضة مطلقة أية مناقشة تتعلق بالانفصال ، وهدد بأن بريطانيا إذا ما فكرت فى ذلك ، فإنه سيسير بالاتحاد بعيداً عنها . وكان دائماً يعزو أعمال المقاومة ضد الاتحاد إلى مثيرين « محترفين » ، وإلى « الجهل المطلق » من جانب الأفريقيين ، وفى بعض المناسبات إلى مؤامرات شيوعية . وفى أكتوبر ١٩٦٠ رفض ويلينسكى المقترحات التى وردت فى تقرير لجنة مونكتون التى تدعو إلى إعطاء حق الإنفصال عن الاتحاد إلى كل من مكوناته الثلاثة ، وذلك كحل أخير بعد فترة

محددة . وفى فبراير ١٩٦١ قاطع « الحزب الفيدرالى المتحد» United Federal Party بزعامة ويلينسكي المؤتمر الدستورى حول روديسيا الشمالية ، وتزايدت هجمات الحزب حول ما تردد من عزم الحكومة البريطانية على إقرار وضع متساوٍ ، بل إقرار أغلبية للأفريقيين . وأدت خلافات ويلينسكى مع حكومة المحافظين البريطانية ، إلى وقوع خلافات فى داخل الوزارة البريطانية نفسها ؛ وبينها وبين مجلس اللوردات .

وكان ويلينسكى بلاِ منازع الشخصية البيضاء السائدة فى وسط أفريقيا فى ذلك الوقت . وكان يعرف عنه دائماً التعطش للسلطة . وقد رأس « حزب روديسيا الجديد » فى أغسطس ١٩٦٤ ، وذلك بعد أن ظل رئيساً « للحزب الفيدرالى المتحد » فى الفترة ٥٦ — ١٩٦٣ .

* **فرانتز فانون** : (١٩٢٥ — ١٩٦١) ، الكاتب والمفكر والمناضل . ولد فى جزر المارتينيك Martinique ، وتلقى تعليمه فى فرنسا ، حيث تخصص فى طب الأمراض العقلية ، وتمثل التراث الفكرى الغربى من مختلف منابعه . وعمل طبيباً للأمراض العقلية فى مدينة بليدة الجزائرية ، وبذا أمكنه أن يعيش أحداث الثورة الجزائرية ، وأن يرى الوجه العنيف للعملة الاستعمارية . وعرف من ممارسته لمهنته كم يشوه الاستعمار الطبيعة الإنسانية ، كما ساعدته خبرته فى الثورة الجزائرية على أن يطلق العنان لموهبته فى الكتابة . بيد أنه مع ذلك كان وفياً للإنسان الذى يدعو إلى تحقيقه ، كما كان دائم التطلع إلى العمل المباشر ، ولا يتصور الكتابة إلا منطلقاً وبداية ينبغى أن يكملها عمل مباشر ، كما لم يكن يتصور العمل الفكرى غاية فى حد ذاته . ولذلك لم يلبث أن قدم استقالته من عمله فى المستشفى ليعمل مع المجاهدين الجزائريين ، وينضم بسلاحه وقلمه إلى ركبهم فى معركتهم مع الاستعمار .

وقد أسندت إليه ثورة الجزائر عدة مهام : منها تمثيل الثورة فى كثير من المؤتمرات الدولية رئيساً لوفودها . ثم أصبح سفير لحكومة الجزائر المؤقتة فى أكرا . وقد أصيب فى سنواته الأخيرة بمرض سرطان الدم ، ولم يمهله المرض

طويلا، فقد توفى فى ديسمبر ١٩٦١، وهو فى العام السادس والثلاثين من عمره. وكانت وصيته الأخيرة أن يدفن فى تراب الجزائر ، وصمم جيش التحرير على تنفيذ وصيته مهما كان الثمن ، وبرغم كل المخاطر . وحمل المجاهدون الجزائريون جثة رفيق كفاحهم ، واقتحموا بها الخط المكهرب الذى أقامه الفرنسيون لحصار الثورة . وهكذا ضمت الأرض التى روتها دماء الشهداء جسد هذا الثائر العظيم فى صمت وجلال .

ولكن صوت فانون لم يخمد مع موته ، فما زالت كتبه التى توالى دور النشر إصدارها تسهم فى المعركة ضد الاستعمار ، وتقدم التحليل العميق والأحكام القاطعة البعيدة عن السطحية والتردد والميوعة . إن كتبه الحماسية المشبوبة بالعاطفة قد أصبحت محوراً لكل دراسة جادة فى سيكلوچية القهر والقاهرين والمقهورين .

وعندما تمكن منه المرض، ولم يعد هناك بد من الانسحاب من ميدان القتال إلى الحرب الفكرية ، وضع كتابه « **معذبو الأرض** » . وقد قامت دار **جروف برس** بإصدار هذا الكتاب فى أبريل ١٩٦٥ مع مقدمة لجان پول سارتر ، الذى قدمه لمواطنيه بهذه الكلمات :

« تسلحوا بالجرأة وأقبلوا على قراءة هذا الكتاب ، وذلك لسبب هام هو أنه سيشعركم بالخجل . والخجل كما قال ماركس عاطفة ثورية ..... أيها الأوربى ، إننى أسرق كتاب عدو فاتخذه وسيلة لشفاء أوربا من دائها ، انتفع بهذا الكتاب . »

كما صدرت للكتاب طبعة عربية ترجمها الدكتور سامى الدروبى .

إن هذا الكتاب وثيقة هامة تدين الاستعمار وتكشف صورته الحقيقية الشوهاء بعد أن تعزيها من كل وسائل التمويه والتعمية والإخفاء . ويمضى سارتر قائلا عنه : « أهذا مفيد ؟ نعم ، لأن أوربا مهددة بالموت تهديداً كبيراً . قد تقولون أيضاً : ولكننا نعيش فى أوربا ونستنكر التطرف . صحيح أنكم لستم مستوطنين فى البلاد المستعمرة، ولكنكم لستم خيراً من أولئك المستوطنين. فهم رواد كم الذين أرسلتموهم إليها وراء البحار، وقد أغفلوكم. لقد أنذرتموهم

من أطراف الشفاة أنكم ستنكرون أعمالهم إذا هم أسرفوا فى سفك الدماء . ومثلكم فى ذلك مثل دولة تغذى فى الخارج جمهرة من المثيرين والمحرضين والجواسيس ، فإذا قبض عليهم أنكرتهم .... »

كما صدر له فى نوفمبر ١٩٦٥ كتاب « **دراسات فى استعمار زائل** » ، عن دار **منثلى ريفيو** التقدمية الأمريكية . وفى هذا الكتاب يتحدث فانون باسم الشعوب المقهورة فى المستعمرات ، ويقدم صورة حية للتحولات التى حدثت سواء فى شخصية الأفراد أو المجتمع ككل فى مجرى نضال الجزائر من أجل التحرر. وقد صدر لفانون كتاب آخر بعنوان: « **نحو الثورة الأفريقية** » ، وصدر بدوره عن دار **منثلى ريفيو** فى سبتمبر ١٩٦٧ . وفى هذا الكتاب استخدم فانون قدرته المهنية كعالم نفسانى ، وخبرته وتجاربه مع الاستعمار ، ليستكشف أهداف الصراع الأفريقى . إن فانون يوجه كتابه إلى هؤلاء الذين عمل القهر الاستعمارى قروناً طويلة على تجريدهم من شخصيتهم وآدميتهم ، ويقول إنه ليس أمامهم سوى نضال واحد ، هو أن يعودوا آدميين من جديد . وعندما يصف فانون هذا النضال نجده يؤلف بين الصرامة العلمية والعاطفة المتحمسة ، مما يجعل من المستحيل على أىّ قارىء أن يتخذ موقف المراقب ، بل يجد نفسه مرغماً على أن يتخذ هذا الجانب أو ذاك . إنه يقرر الواقع الاستعمارى كاملا من وجهة نظر الذين يتعين عليهم تغييره ، والذين سيغيرونه بالفعل. وتحكم هذا الكتاب أفكار ثلاثة : إن الزنوج ينبغى أن يتمتعوا بكرامة سوداء ؛ بالعنف وحده يمكن غسل المهانة ؛ أفريقيا يجب أن تتحرر، وأن تتوحد.

وثمة كتاب آخر لفانون هو : « **من أجل أفريقيا** » قام الكاتب الجزائرى محمد الميلى ، رئيس تحرير **المجاهد** ، بنقله إلى العربية ، وصدر فى فبراير ١٩٦٦ عن « **منشورات المطبوعات الوطنية الجزائرية** » ، تحت إشراف دار الطليعة والنشر ببيروت . والكتاب عبارة عن مجموعة من الكتابات السياسية ، سبق نشر بعضها فى جريدة **المجاهد** ، لسان حال جبهة التحرر الوطنى الجزائرية .

* **دكتور ادوارد برجارت دي بوا : (١٨٧٠ — ١٩٦٣)** ، العالم

الزنجى الكبير ، والأب الروحى لحركة الجامعة الأفريقية ، اللذى ربى وألهم العشرات من زعماء أفريقيا الحاليين . وهو زنجى أمريكى المولد ، نشأ وتعلم فى الولايات المتحدة ، وحصل على نصيب آخر من التعليم فى ألمانيا ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارڤارد فى عام ١٨٩٥ . وقد وهب حياته للنضال من أجل المساواة الكاملة بين الزنوج والبيض فى الولايات المتحدة . وانتخب فى عام ١٩١٠ رئيساً لإدارة النشر « بالرابطة القومية لتقدم الشعب الملون بالولايات المتحدة »، كما أصبح رئيس مجلة « **الأزمة** » ، المجلة الشهرية الرسمية للرابطة . وكان دى بوا يدعو إلى توثيق الروابط بين زنوج الولايات المتحدة وزنوج أفريقيا ، معتبراً قضايا الزنوج واحدة على نطاق العالم كله . لذا أنشأ بإدارة النشر التابعة للرابطة مكتباً خاصاً للدعوة لفكرة الجامعة الأفريقية ، وكان يتراسل مع المثقفين من زنوج أفريقيا .

وقد كان وليم سيلڤيستر ، وهو محام من ترينيداد ، أول من استخدم تعبير «الجامعة الأفريقية» ، وقد تعاون دى بوا معه ومع غيره من رواد حركة الجامعة الأفريقية منذ عام ١٩٠٠ ، ولعب دوراً كبيراً فى المؤتمر الذى دعا إليه سيلڤيستر ، وعقد بلندن فى ذلك العام . وفى عام ١٩١٩ قامت الرابطة بتأسيس حركة الجامعة الأفريقية فى الولايات المتحدة تحت شعار « أفريقيا للأفريقيين »، وتمكن دى بوا من عقد أول مؤتمر منظم للجامعة الأفريقية فى فبراير ١٩١٩ ، وانتخب سكرتيراً تنفيذياً لهذا المؤتمر . وبفضله عقد المؤتمر الثانى للجامعة فى عام ١٩٢١ ، فى لندن وبروكسل وپاريس على التوالى ، وعقد مؤتمرها الثالث فى لندن فى عام ١٩٢٣ ، والمؤتمر الرابع فى نيويورك فى عام ١٩٢٧ . وفى عام ١٩٤٥ عقد المؤتمر الخامس بمنشستر بانجلترا ، وشهده الدكتور نكروما والدكتور أزيكوى . أما المؤتمر السادس ، فقد انعقد على الأرض الأفريقية لأول مرة، بمدينة أكرا ، فى ديسمبر ١٩٥٨، تحت اسم « مؤتمر الشعوب الأفريقية » (انظر ، ص٤٦٨). وكان دى بوا من أشد المناضلين ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، وقام بحملة شعواء على السياسة الأمريكية تجاه المستعمرات وعلى مشروع مارشال ، وأصبح عضواً بارزاً فى «الحزب التقدمى

الأمريكى» . وقد اشترك دى بوا فى مؤتمر أنصار السلام فى براغ ، فى عام ١٩٥٠ ،وعين عند عودته رئيساً لمكتب استعلامات السلام بالولايات المتحدة. وكان موضع ثقة نكروما فمنحه الجنسية الغانية ، وعهد إليه بالمهمة التاريخية ، مهمة توجيه الأبحاث الخاصة بالموسوعة الأفريقية . وقد توفى دى بوا على أرض غانا ، فى أغسطس ١٩٦٣ ، عن نيف وتسعين عاماً ، بعد أن خلف ١٧٥ كتاباً وبحثاً فى موضوعات سياسية وتاريخية وأنثروبولوچية ، وفى الدراسات الأفريقية ، ويعد كثير من هذه الدراسات مرجعاً فى موضوعه.

*ايفان بوتيخين : (١٩٠٣ — ١٩٦٤) ، عالم سوفييتى بارز تعمق فى دراسة التاريخ الأفريقى والأنثروپولوچيا الأفريقية ، وكذلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة فى القارة الأفريقية . وهو مؤسس ، « معهد أفريقيا » ، التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفييتى ، وكان أول مدير له ، كما كان أول رئيس « الجمعية السوڤييتية للصداقة مع الشعوب الأفريقية » .

وكان پوتيخين على رأس من أسهموا فى إعداد وتحرير المرجع الرئيسى : «شعوب أفريقيا» . وقد خلف لنا أيضاً عشرات من المقالات والدراسات الهامة فى مختلف الشئون الأفريقية : « **المشكلات الأفريقية** » ، وقد صدرت طبعة انجليزية من هذا الكتاب فى عام ١٩٦٨ ؛ « **افريقيا : طرق التنمية** » ، وهو البحث الذى اختتم به تقرير پوتيخين الذى قدم « للمؤتمر الدولى لعلماء الدراسات الأفريقية » First International Congress of Africanists ، الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٤ ، وكان عنوان هذا التقرير « **مشكلات الاستقلال الاقتصادى للقارة الأفريقية** » ، « **حول الاشتراكية الأفريقية** » ، وصدر هذا البحث فى يناير ١٩٦٢ ، فى الطبعات الروسية والإنجليزية والفرنسية من مجلة « **الشئون الدولية** » ، « **تركة الاستعمار فى افريقيا** » ، وظهر فى مارس ١٩٦٣ بالمجلة نفسها ؛ « **الجامعة الأفريقية والنضال بين الايديولوجيتين** » ، وصدر فى العدد ١ ، عام ١٩٦٤ ، من مجلة **كومونست** ، ثم فى عدد أبريل ١٩٦٤ من **الشئون الدولية** ، « **علاقات الأرض فى البلاد**

الأفريقية » ، ونشر في مجلة « **آسيا وأفريقيا** » السوفييتية ، العدد ١ ، ١٩٦٢ ، ثم بعد ذلك في مجلات أخرى ؛ «**تقدم ونهضة الزراعة في البلاد الأفريقية المستقلة**» ، في صيف عام ١٩٦٣ ، وكان ذلك هو المقال الختامي في كتاب « **المسألة الزراعية والفلاحون في أفريقيا المدارية** » ، إعداد أساتذة « معهد أفريقيا » ، وقد رأس بوتيخين مجموعة أساتذة المعهد التي تولت إعداده. وفي يناير ١٩٦١ ألقى بوتيخين بحثاً بعنوان : « **دراسة التاريخ الأفريقي : الدولة الراهنة والمهام الرئيسية** » ، وذلك في ندوة علمية عن مشكلات تاريخ الشعوب الأفريقية .

ونذكر من دراسات بوتيخين أيضاً : « **تكوين الجماعة القومية لبانتو جنوب أفريقيا** » ؛ « **غانا اليوم** » ؛ « **أفريقيا تتطلع الى الأمام** » ؛ « **انبثاق غانا الجديدة** » ؛ وغيرها كثير .

وقد بدأ بوتيخين قبل وفاته في إعداد كتاب « **المشكلات الأفريقية** » ، ولكنه توفى قبل الانتهاء منه ، فتولت إكماله لجنة من أساتذة « معهد أفريقيا » عهد إليها بنشر أعمال بوتيخين ، وقد عينت جبرا بوتيخين ، ابنة العالم الراحل ، عضواً في هذه اللجنة . والكتاب يعالج المشكلات التي تواجه القارة في المرحلة الراهنة .

وقد صدر مؤخراً المؤلف الجماعي القيم « **تاريخ افريقيا** » ، وكان بوتيخين على رأس من أسهموا في إعداده . وقد اشترك في إعداد هذا المؤلف أيضاً عالم الدراسات الأفريقية المعروف بازيل دافيدسون ، إلى جانب عدد كبير من العلماء السوفييت.

بلاد ومدن أفريقية

* **غينيا – بساو** : مستعمرة پرتغالية تقع على ساحل أفريقيا الغربية بين السنغال وغينيا . وقد وصل إليها البرتغاليون فى منتصف القرن الخامس عشر ، وخططت حدودها فى عام ١٨٨٦ . وهى تشمل إلى جانب المنطقة الساحلية أرخبيل بيجاجوس Bijagós (أو بساجوس Bissagos) الذى يواجه مصب نهر جيبا Geba. وتبلغ مساحتها حوالى ٣٦,٠٠٠ كيلو متر مربع . وطبقاً لتعداد عام ١٩٥٠ وصل عدد سكانها إلى ٥١٠,٧٧٧ نسمة ، منهم ٥٠٣,٣٩٥ من الزنوج ، ٥,٥٦٨ من المخلطين ، ٢,٢٦٣ من الأفريقيين .

ويتكون الأفريقيون (الزنوج) من حوالى اثنتى عشرة قبيلة ، وبعضها من المسلمين مثل الفولانى Fulami والمندنجو Mandingo والبيافادا Biafada ؛ والبعض الآخر عادت إلى أديانها الأصلية مثل البالانتى Balante ، والفيلوپى Felupe ، وكذلك البساجو Bisago الذين يقيمون بالجزر . ويشتغل كل السكان بالزراعة ، على الرغم من أن الفولانى قد اشتهروا بأنهم شعب من الرعاة . ومن المحصولات الرئيسية بالبلاد الفول السودانى وزيت النخيل والأرز والجلود والشمع والأخشاب والكوبرا .

وقد انتقلت العاصمة إلى مدينة بساو فى عام ١٩٤٢ بدلا من بولاما Bolama .

* **جزر كيب فرد (الرأس الأخضر)** : أرخبيل بركانى يتبع البرتغال ، هلالى الشكل ، يتكون من اربع عشرة جزيرة مساحتها الإجمالية حوالى أربعة آلاف كيلو متر مربع . ويقع الأرخبيل تجاه ساحل أفريقيا الغربية ، على بعد ٦٠٣ كليو متراً من دكار . وعاصمته پريا Praia ، وتقع على جزيرة ساو تياجو São Tiago وقد خضع الأرخبيل للحكم البرتغالى منذ أواخر القرن الخامس عشر . وهو محطة بحرية هامة على طريق التجارة عبر الأطلنطى بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية . ووفقاً لتعداد أجرى فى عام ١٩٥٠ ،

بلغ تعداد سكان الأرخبيل ١٤٧,٣٢٨ نسمة ، منهم ١٠١,٦٢٧ من عناصر مختلطة ، ٤٢,٤٧٥ من السود ، ٤,٠٣٤ من البيض .

* **ساو تومى :** أوسانت توماس St. Thomas . جزيرة بركانية تتبع البرتغال ، وتبعد حوالى ٢٩٠ كيلو متراً عن جابون ، وهى أقرب نقطة من أفريقيا ، وحوالى ٥٣٠ كيلو متراً عن الكمرون ، وطول الجزيرة ٥٦ كيلو متراً ، وعرضها ٣٧ كيلو متراً ، وتبلغ مساحتها حوالى ألف كيلو متر مربع ، وتغطى الغابات ثلاثة أرباع هذه المساحة . وتشتهر الجزيرة بزراعة الموالح والتين والعنب والموز والجوافة . وقد أدخلت بها زراعة البن والكاكاو فى عامى ١٧٩٥ ، ١٨٢٢ على التوالى ، فحلا محل قصب السكر . ويبلغ تعداد سكانها ، حسب آخر تعداد ، حوالى ستين ألف نسمة ، نصفهم من الكادحين المستوردين .

* **برنسيب :** جزيرة بركانية فى خليج غينيا تتبع البرتغال ، تقع على بعد ١٦٠ كيلو متراً تقريباً شمال شرق ساو تومى . وتبلغ مساحتها زهاء ١٠٧ كيلو مترات مربعة ، وبلغ سكانها طبقاً لتعداد عام ١٩٥٠ حوالى أربعة آلاف نسمة ، والمقر الإدارى فيها سانتو أنطونيو Santo Antonio .

* **كابندا :** مستعمرة برتغالية تتكون من شريط ساحلى بأفريقيا الغربية ، يطل على المحيط الأطلنطى ، وتقع بالقرب من مصب نهر الكنغو . ويحدها من الشمال الشرقى الكنغو برازافيل ، ومن الجنوب والجنوب الغربى الكنغو كينشاسا . ويمتد هذا الشريط على الساحل حوالى ١٧٠ كيلو متراً ، ويبلغ أقصى عرض له حوالى ١٢٠ كيلو متراً . وتبلغ مساحتها حوالى ٧٦٢٠ كيلو متراً مربعا . وتمر بالمستعمرة عدة أنهار صغيرة ، أهمها نهر تشيلونجو Chiloango ، الذى يشكل فى أجزاء منه حدود المستعمرة مع الكنغو كينشاسا ، كما يقسمها فى الجزء الأدنى منه إلى جزأين متساويين تقريباً .

والمدنية الرئيسية بها « كابندا » ، وهى ميناء بحرى يقع على الضفة اليمنى لنهر صغير يسمى نهر بيلى Bele ، وكانت هذه المدينة فيما سبق سوقاً لتجارة

الرقيق . ويكثر بالمستعمرة زيت النخيل والفول السوداني وعدد آخر من منتجات الغابات . وهي من الناحية الإدارية تتبع المستعمرة البرتغالية أنجولا . وسكان كابندا من البانتو الزنوج الذين يسمون الكابنداس Kabindas ، وهم شعب زكي نشيط مقدام ، ويكثر بين أبنائه البحارة المغامرون والتجار النشيطون . وقد بلغ سكانها ٤٦,٢٧٧ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٤٠ .

* **واجادوجو** : من المدن التي ازدهرت في العصور الوسطى ، وكانت من مراكز الحضارة الإسلامية . وقد ذكرها محمود كعت في القرن السادس عشر في كتابه « **تاريخ الفتاش** » تحت اسم « وَكَدُ » (المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، مطبعة بردين بمدينة انجى ، ١٩١٣ ، ص ١١٩) ؛ كما ذكرها عبد الرحمن السعدى في القرن نفسه في كتابة « **تاريخ السودان** » تحت إسم « وَغَدُ » (المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، مطبعة بردين بمدينة انجى ، ١٨٩٨ ، ص ٢١) .

والمدينة الآن عاصمة جمهورية ڤولتا العليا ، وقد بلغ سكانها ٣٧,٠٠ نسمة طبقاً لإحصاء عام ١٩٥١ . ويمتد منها خط للسكك الحديدية في اتجاه الجنوب ، ماراً ببوبو – ديولاسو Bobo-Dioulasso ، إلى أبدچان Abidjan بساحل العاج ، كما يمتد منها خط آخر إلى نيامى Niamey بالنيجر .

* **بوتسوانا** : دولة مستقلة ، كانت منذ عام ١٨٨٥ خاضعة للحماية البريطانية تحت اسم بتشوانالاند Bechuanaland ، وعاصمتها الحالية جابرونز Gaberones . وتقع جنوب أفريقيا الوسطى ، شمالي جمهورية جنوب أفريقيا ، وشرقي أفريقيا الجنوبية الغربية . ويحيط بها من الشمال والشمال الشرقي والشرق أنجولا وزامبيا وروديسيا الجنوبية على التوالي . ويبلغ عدد سكانها أكثر قليلا من نصف مليون نسمة .

وهي هضبة قاحلة أساساً ، تحدها صحراء كالاهاري من الجنوب والشرق . والمركز التجاري الرئيسي بها مدينة فرانس تون Francistown ، وهي تقع على خط للسكك الحديدية . وسكان الدولة الأصليون من البشمن Bushmen ، ويعيشون بصحراء كالاهاري . وتعد قبائلها من مجموعة

السوتو Sotho المعروفة ، ومن أشهرها قبيلة نجراتو ، ثم قبيلة تسوانا Tswana التى حرف اسمها إلى بتشوالاند وأطلق على المحمية .

وقد زارها داڤيد لڤنجستون فى القرن التاسع عشر ، وضعت إثر زيارته تحت الحماية البريطانية . وحصلت المحمية على استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٦ ، واتخذت اسمها الجديد . وكان سير تس خاما أول رئيس لها .

*** ليسوتو :** باسوتولاند Basutoland فيما سبق . وقد خضعت باسوتولاند للحماية البريطانية فى عام ١٩٦٨ ، ثم ضمت إلى مستعمرة الكاب فى عام ١٨٧١ ، ولكنها عادت وحدة منفصلة فى عام ١٨٨٤ تحت الحكم البريطانى المباشر ، يحكمها المندوب السامى البريطانى لاتحاد جنوب أفريقيا ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٦ تحت اسم « ليسوتو » ، وأصبح الرئيس الأعلى موشوشو الثانى رئيسا لملكية دستورية .

وتبلغ مساحة ليسوتو ٣٠٤٦١ كيلو متراً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها زهاء المليون نسمة . وعاصمتها ماسيرو Maseru ، وهى محاطة تماماً بجمهورية جنوب أفريقيا ، ومناخها قارى جاف . وتكثر بها المراعى ، وتصدر الصوف والجلود . ومعظم سكانها من السوتو الذين يتكلمون لغة الباسوتو (انظر ، ص ٥٧٨) . وتحدث منها هجرة سنوية عظيمة إلى جنوب أفريقيا للعمل فى المناجم . وتدرس السيسوتو Sesotho فى المدارس الابتدائية ، ثم بعدها الإنجليزية

*** سوازيلاند :** كانت محمية تابعة لجنوب أفريقيا فى عام ١٨٩٤ ، ثم منطقة بريطانية فى عام ١٩٠٣ ، إلى أن حصلت على استقلالها عن بريطانيا فى أوائل عام ١٩٦٩ . وتحيط بها جمهورية جنوب أفريقيا من الشمال والغرب والجنوب والجنوب الشرقى ، على حين تحدها موزمبيق من الشرق . وهى تقع عند الطرف الجنوبى من موزمبيق . وتبلغ مساحتها ١٦٦٦٠ كيلو متراً مربعاً ، وعاصمتها مبابين Mbabane ، ويبلغ سكانها ٢٩٠,٠٠٠ نسمة.

وتتصل سوازيلاند بموزمبيق بخط للسكك الحديدية . وهى عبارة

عن هضبة جبلية مرتفعة . وأهم صادراتها الماشية والأخشاب والسكر والفواكه ، وبها موارد معدنية ضخمة : الاسبتس والقصدير والذهب .

*** المرتفعات البيضاء :** المرتفعات التى استقر فيها المستوطنون البيض ، وعدوها وطنا جديداً لهم فى كينيا وفى غيرها من أجزاء شرق أفريقيا ووسطها ! وهى وطن لم يكن خالياً من سكانه ولا أرضاً مباحة ، ولكنه كان معموراً يزرع الأفريقيون أرضه ، ويرعون مواشيه ، ويستغلون غاباته . فالاستيطان هو طابع الاستعمار فى هذه المناطق يشجعه على ذلك ارتفاع الأرض ، واعتدال الحرارة ، وتوافر المطر . ويختلف هذا الوضع عما نجده فى أفريقيا الغربية بشكل عام ، حيث ترتفع الحرارة ، وتشتد الرطوبة ، ويكون المناخ مرهقاً غير صالح للاستيطان الأوربى ، فيتخذ الاستعمار صورة أخرى هى «الاستغلال الاقتصادى » ، معتمداً على الجهد اليدوى المحلى فى استنزاف ثروات الإقليم.

*** حزام النحاس :** تكمن معظم ثروة زامبيا فى شريط من الأرض بالقرب من حدودها مع الكنغو كينشاسا ، يمتد مائة كيلو متر وعرضه لا يزيد كثيراً على أربعين كيلو متراً ، وهو ما يسمى بحزام النحاس فى وسط أفريقيا ، الذى لا شك يرتبط بنطاق النحاس فى كاتانجا ، وإن كان يفوقه كثيراً فى الإنتاج. وقد عثر على النحاس لأول مرة فى منطقة روان أنتيلوب (انظر ، ص ٢٢٧ حاشية) فى عام ١٩٠٢ ، وفى نكانا **Nkana** فى عام ١٩١٠. وقد عثرت «شركة جنوب أفريقيا البريطانية » **British South Africa Company** ، التى بدأت فى دراسة واستغلال مناجم نكانا ، على مصادر غنية بالنحاس فى عام ١٩٢٤ ، فى كل من موفوليرا **Mufulira** ، ونتشانجا **Nchanga** ، وبانكروفت **Bancroft** . وفى عام ١٩٢٩ كان حزام النحاس قد عرف كله كما هو فى الوقت الراهن . وقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على زيادة إنتاج النحاس بالمنطقة ، بعد تعثره بسبب أزمة الثلاثينيات ، فبلغ ما أنتج منه فى الفترة ٣٩ ــ ١٩٤٥ زهاء مليون طن. وقد وصل الإنتاج فى عام ١٩٥٧ إلى ٤٧٣,٠٠٠ طن ؛ فقفزت زامبيا بذلك إلى المركز الثانى بين دول العالم المنتجة للنحاس

بعد الولايات المتحدة . ويقدر احتياطه من النحاس بسبعمائة مليون طن ، أى ربع احتياطى العالم . وقد ساعد إنتاج الكهرباء فى سد كاريبا على حل المشكلة الرئيسية لإنتاج النحاس ، وهى قلة الوقود اللازم لصهر المعدن .

* **رواندا ــ أورندى :** كانت مستعمرة فى شرقى وسط أفريقيا تابعة لأفريقيا الشرقية الألمانية (١٨٩٩ – ١٩١٧) ؛ ثم وضعت تحت الانتداب البلچيكى بعد الحرب العالمية الأولى ؛ وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى وصاية الأمم المتحدة تحت الإدارة البلچيكية (١٩٤٦ – ١٩٦٢) . وقد أجريت فيها انتخابات فى عام ١٩٦١ تحت إشراف الأمم المتحدة ، وحصلت على استقلالها فى يولية ١٩٦٢ ، بعد انفصالها إلى دولتين هما **رواندا** Ruanda **وبورندى** Burundi . وأصبحت الأولى جمهورية برئاسة كايبانيدا ، ويبلغ سكانها ٢,٨٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعاصمتها وأكبر مدنها كيجالى Kigali ، ومعظمها هضبة مرتفعة ، والزراعة حرفتها الرئيسية (البن ، السيسل ، القطن ، الشاى) إلى جانب الرعى وتعدين القصدير والذهب . أما بورندى فأعلنت ملكية ، واختير واتوتسى Watutsi ملكاً عليها ، ويبلغ سكانها ٢,٦٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعاصمتها بوجمبورا Bujumbura ، وهى بدورها هضبة تحدها بحيرة تنجانيقا فى الغرب ، والزراعة حرفتها الرئيسية . وقد عزل الملك فى عام ١٩٦٦ إثر انقلاب عسكرى وأعلنت البلاد جمهورية .

* **ساحل الذهب :** كانت مستعمرة بريطانية ، أنشئت فى عام ١٨٧٤ ، وكانت عاصمتها كيپ كوست Cape Coast ، بين أكرا وسيكوندى – تاكورادى (انظر ، ص ٥٦٨) . وكانت ساحل الذهب تقع إلى جنوب محميات الإقليم الشمالى وأشانتى Ashanti ، ويحدها بالمعنى الواسع المحيط الأطلنطى جنوباً ، وساحل العاج غرباً ، وڤولتا العليا شمالا ، وتوجولاند شرقاً . وقد انضمت ساحل الذهب إلى مستعمرة توجولاند البريطانية ومحميات الإقليم الشمالى وأشانتى الداخلية ، وكونت دولة غانا التى حصلت على استقلالها من بريطانيا فى عام ١٩٥٧ ، واتخذت أكرا عاصمة لها .

* **بنين** : اسم أطلق على شعب ومدينة ومملكة ونهر فى أفريقيا الغربية، يقتصر الآن على منطقة غربى المجرى الرئيسى للنيجر وشرقى سيلوكو Siluko . كانت عاصمة لأكثر الممالك تنظيما على ساحل أفريقيا الغربية ، وقد أسست جيوشها مدينة لاجوس Lagos التى ظلت تدفع الجزية للأوبا Oba ملك بنين ، إلى نهاية القرن التاسع عشر . امتد سلطانها نحو الشرق ، فسيطرت على باداجرى Badagry ، ومناطق الإيبو واليوربا Yoruba والشعوب التى تتكلم لغة الإدو Edo . شعبها يسمى البنى Beni ، والإسم الأصح هو الإدو ، وهم زنوج شكلوا نواة امبراطورية بنين . ويتميز من يتكلم لغة الإدو منهم تمايزا شديداً عن الإيبو واليوربا وغيرهم من القبائل المجاورة ، وبخاصة من الناحيتين الاجتماعية والحضارية . ويعد البنى ضمن مجموعة النوبى Nupe اللغوية . وتشمل مقاطعة بنين فى نيجيريا حالياً أربعة أقسام : بنين ؛ أسابا Asaba ؛ إيشان Ishan ؛ كوكوركو Kukurku .

* **الكمرون** : مستعمرة ألمانية سابقة فى أفريقيا الغربية ، بين خليج غينيا غرباً ، وبحيرة تشاد شمالا ، ونيجيريا فى الشمال الغربى ، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية فى الشمال والشرق . اعترفت الدول بملكية ألمانيا لها فى عام ١٩٠٢ ، وأضيفت إليها فى عام ١٩١١ أجزاء من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ولكنها أعيدت إلى فرنسا فى عام ١٩١٩ ، عندما قسمت المستعمرة إلى منطقتين تحت الانتداب (فرنسية وإنجليزية) ، تحت إشراف عصبة الأمم . وفى عام ١٩٤٦ أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة . ويشمل الكمرون **البريطانى** ، أو الغربى ، قطاعين منفصلين على الحدود الشرقية لنيجيريا التى كان يتبعها فى الإدارة . وقد انضم القطاع الشمالى منهما لجمهورية نيجيريا الاتحادية كإقليم رابع إلى جانب أقاليمها الثلاثة (أول يونيه ١٩٦١) . وقد بلغ سكان الكمرون البريطانى ، ١,٤٤٠,٥٠٩ نسمة طبقاً لتعداد ٢ — ١٩٥٣ ، وأكبر مدنه بويا Buea وعدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة . أما الكمرون **الفرنسى** ، أو الشرقى ، فيطل بجبهة على خليج غينيا ، وقد بلغ عدد سكانه ٣,١٢٥,٠٠٠ ،

نسمة ، من بينهم ١٧,٢٦٩ أوربياً طبقاً لتعداد عام ١٩٥١ . وعاصمته ياوندى Yaoundé ،وتعداد سكانها طبقاً للتعداد نفسه ٣٢,٠٠٠ نسمة ، من بينهم ثلاثة آلاف أوربى ؛ وأكبر مدنه دوالا Douala ، وتعداد سكانها ٨٦,٠٠٠ نسمة ، من بينهم خمسة آلاف أوربى . وقد أصبح الكمرون الفرنسي جمهورية مستقلة فى أول يناير ١٩٦٠ ، وانضم إليه الجزء الجنوبى من الكمرون البريطانى فى أكتوبر ١٩٦١ ،وأصبح جمهورية فيدرالية. وأصبحت الفرنسية والإنجليزية لغتين رسميتين بالجمهورية الفيدرالية . وتعد الزراعة مهنته الرئيسية ؛ويصدر الكاكاو والبن وزيت النخيل والقطن والفول السودانى والأخشاب والقصدير والذهب . والسكان فى الجنوب من البانتو المسيحيين ، أما فى الشمال فحاميون مسلمون . ومن القبائل المسلمة الفولانى والهوسا وعرب الشواو والكانورى .

* **وتوووترزراند** : حافة مرتفعة فى جنوب الترانسفال Transvaal تمتد من الشرق إلى الغرب مسافة ٢٤١ كم تقريباً ، تتكون فيها المياه التى تقتسم بين نهرى فال Vaal وأوليفانتس Olifants . ويستخدم كشكل مختصر لها كلمة **الراند** Rand ، وهى كلمة هولندية معناها حافة وشائعة الاستعمال فى جنوب أفريقيا . وتشتهر الراند بما فيها من عرق غنى بالذهب يستخرج منه ثلث الإنتاج العالمى . وقد اكتشف الذهب على السطح فى عام ١٨٨٤ ، ووصل التعدين إلى العمق الرئيسى للعرق ، على عمق ١٧٠ متراً ، فى عام ١٨٨٩ . وتستخدم كلمة الراند فى جنوب أفريقيا أيضاً كمرادف لصناعة تعدين الذهب الواسعة النطاق فى هذه المنطقة ، أو كمرادف لجوهانسبرج ، فهى المدنية التى خلقتها هذه الصناعة .

* **افريقيا الغربية الفرنسية** : وتسمى بالفرنسية Afrique Occidentale Française (AOF) . وكانت تمتد من وسط الصحراء الكبرى متجهة جنوباً إلى خليج غينيا ، ومن المحيط الأطلنطى شرقاً إلى بحيرة تشاد . وكانت تحدها من الشمال ، ريودى أورو والمناطق الجنوبية من الجزائر وليبيا ؛ ومن الشرق ، أفريقيا الاستوائية الفرنسية ؛ ومن الجنوب والغرب المحيط الأطلنطى ، وذلك

فيما عدا المناطق الأجنبية التى كانت تنبعج بنطاقها الساحلى ، وهى : جمبيا ؛ غينيا — بساو ؛ سيراليون ؛ ليبريا ؛ ساحل العاج ؛ توجولاند ؛ نيجيريا . وقد كانت أفريقيا الغربية الفرنسية تتكون من الأقاليم الثمانية التالية : موريتانيا ؛ السنغال ؛ السودان الفرنسى (مالى الآن) ؛ غينيا الفرنسية (غينيا الآن) ؛ ساحل العاج ؛ ڤولتا العليا ؛ داهومى ؛ النيجر .

وكان يحكم الأقاليم الثمانية حكام فرنسيون يخضعون لحاكم عام (مندوب سامى) مقره دكار . وأصبح سكان الأقاليم الثمانية مواطنين فرنسيين فى عام ١٩٤٦ . وكان لكل إقليم جمعية إقليمية ؛ ويقوم أعضاء الجمعيات الإقليمية الثمانى بانتخاب أعضاء «المجلس الأعلى» الذى يجتمع فى دكار ، وكانت هذه كلها هيئات ذات سلطات محدودة . كما كانت أفريقيا الغربية الفرنسية ترسل عشرين نائباً إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وعشرين شيخاً إلى مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ) ، وستة وعشرين ممثلا إلى الاتحاد الفرنسى فى پاريس . كذلك كان للعواصم الإقليمية والمدن الرئيسية مجالسها البلدية الخاصة .

*** جزيرة مورشيوس** : إحدى جزر مسكرين **(Mascarenhas)** **Mascarene Islands** بالمحيط الهندى . وتبعد الجزيرة حوالى ٨٨٠ كيلومتراً عن جزيرة مدغشقر . وهى ذات شكل بيضاوى غير منتظم ، وتبلغ مساحتها حوالى ١٨٠٠ كيلو متر مربع . ويبلغ سكانها (طبقاً لتعداد ١٩٥٢) ٥٠١,٤١٥ نسمة . وتكوّن مع جزيرة رودريجوس **Rodriguez** مستعمرة بريطانية بريطانية عاصمتها پورت لويس **Port Louis** ، التى يبلغ سكانها طبقاً للتعداد نفسه ٦٩,٩٦٣ نسمة . أهم غلاتها القصب ، وأهم صاراتها السكر . وقد عرفها الملاحون العرب فى القرن العاشر ، ونزل بها البرتغاليون فى عام ١٥٠٧ ، واحتلها الهولنديون فى الفترة ٩٦٣٨—١٧١٠ ، ثم آلت إلى الفرنسيين الذين سموها إيل دى فرانس (جزيرة فرنسا) **Ile de France** فى عام ١٧٢١ ، ثم احتلتها بريطانيا فى عام ١٨١٠ . وإلى عام ١٨٣٤ ، وهو العام الذى ألغى فيه الرق فى الإمبراطورية البريطانية ، كان سكان الجزيرة يتكونون من سلالة المستوطنين الأوربيين والرقيق الأفريقى فقط ، وأدى إلغاء الرق

إلى تدفق العمال الهنود إلى أن تجاوز عددهم من هم من أصل أوربى وأفريقى .

* **جزيرة ريونيون :** إحدى جزر مجموعة مسكرين ، وتبعد حوالى ٧٥٠ كيلو متراً شمال شرق تاماتاف Tamatave ومدغشقر ، ويبلغ سكانها ٣٣٦,٠٠٠ نسمة ، ومساحتها ٢٤٢٥ كيلو متراً مربعاً . وهى مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار ، وعاصمتها سان دنى St. Denis على الساحل الشمالى (٣٩,٠٥٧ نسمة طبقاً التعداد ١٩٥٠) . اكتشفها الملاح البرتغالى پدرو مسكرانا Pedro Mascavenhas فى ٩ فبراير ١٥١٣ ، وقد أطلق اسم هذا الملاح على مجموعة هذه الجزر (مسكرين) . وقد توطنها الفرنسيون حوالى عام ١٦٤٦ ، وأسموها جزيرة بوربون Bourbon ، ووضعت بريطانيا يدها عليها فى خلال الحروب النابليونية ، وحينما استعادها الفرنسيون بعد الثورة أطلقوا عليها اسم «La Réunion des Patriots» ، الذى اختصر إلى اسمها الحالى . وهى جزيرة بركانية جبلية تصدر الكروم والروم .

* **افريقيا الاستوائية الفرنسية : Afrique Equatoriale Française** (A.E.F.) ، كانت تضم أربعة أقاليم فرنسية سابقة فى أفريقيا هى : جابون ؛ الكنغو الأوسط ؛ أوبانجى ــ شارى ؛ تشاد. تنحصر حدودها على الأطلنطى بين غينيا ــ بساو وكابندا . ثم تمتد شرقاً بمحاذاة الكمرون الفرنسى ، حتى بحيرة تشاد ، حيث كان لها حدود مشتركة مع نيجيريا . وتمتد بمحاذاة النيجر ، ثم بمحاذاة ليبيا التى كانت تشكل حدودها الشمالية. وكانت تجاور حدودها السودان شرقاً ، ولها حدود مشتركة مع الكنغو البلجيكى فى الجنوب الغربى .

وكان لكل من الأقاليم الأربعة حاكم فرنسى ، ويخضع الحكام الأربعة لحاكم عام فرنسى مقره برازافيل بالكنغو الأوسط ، على حين كانت پوانت نوار عاصمة الكنغو الأوسط ؛ وليبرڤيل Liberville عاصمة جابون ؛ وبنجى عاصمة أوبانجى ــ شارى ؛ وفور لامى Port Lami عاصمة تشاد . وكانت هناك جمعية إقليمية منتخبة لكل إقليم ذات سلطات محدودة ، وتقوم الجمعيات الأربع بانتخاب أعضاء « المجلس الأعلى» . وكانت أفريقيا الاستوائية الفرنسية

ممثلة فى باريس بخمسة مندوبين فى الجمعية الوطنية ، وثمانية شيوخ فى مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ) ، وسبعة مستشارين فى « الاتحاد الفرنسى » .

* **دكار** : كانت عاصمة لأفريقيا الغربية الفرنسية قبل استقلال أقاليمها ، وعاصمة جمهورية السنغال الآن . وهى ميناء كبير على المحيط الأطلنطى ، وتقع على طرف شبه جزيرة كيب ڤرد . ودكار قاعدة حربية وبحرية هامة ، ومحطة لخطوط الطيران العابرة للمحيطات . ويوجد بها معهد للدراسات الأفريقية يعد من أهم المعاهد التى من نوعه على نطاق العالم .

* **بنجى** : وتكتب بانجوى أيضاً . عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى التى كانت تعرف باسم « أوبانچى - شارى » Ubangi-Shari إلى عام ١٩٥٨ ، عندما حصلت على استقلالها عن فرنسا ضمن نطاق الدول الأفريقية « المتحدثة بالفرنسية » Franco-phone . وأوبانچى - شارى ، كما ذكرنا فيما سبق ، كانت إحدى الأقاليم الأربعة التى تتكون منها أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

* **بماكو** : عاصمة جمهورية مالى ، وتقع على نهر النيجر الأعلى . ويقطنها عدد من المستوطنين البيض بلغ عددهم ألفاً فى عام ١٩٤١ . وهى مركز هام للنقل فى السودان الغربى ، فبها مطار هام ، وملتقى لعدة طرق برية ، كما أنها مركز للملاحة النهرية ، وعندها ينتهى خط السكك الحديدية الهام الذى يربطها بدكار ، والذى يعد منفذ مالى الوحيد على المحيط الأطلنطى .

* **لاجوس** : عاصمة نيجيريا الاتحادية ، وميناؤها الرئيسى ، وثانى أكبر مدينة فيها بعد إبادان Ibadan . وهى ميناء على بحيرة ساحلية بجانب خليج غينيا مباشرة . وتقوم المدينة على جزيرتى لاجوس وإدّو Iddo ومنطقة بالساحل المجاور ، وتعد جزيرة لاجوس نواتها الأساسية ، ومنها أخذت المدينة اسمها . تقول الموسوعة البريطانية أن سكانها بلغوا ٢٧١,٨٠٠ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ ، وأنهم بلغوا ٣٠٠,٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٥٥ ؛ ويختلف ذلك بعض الشىء عما ورد فى المتن .

* **ليوبولدفيل** : تعرف الآن باسم كينشاسا ، وهى عاصمة الكنغوكينشاسا وعاصمة مقاطعة بهذا الاسم على نهر الكنغو . أنشأها الرحالة هنرى ستانلى فى عام ١٨٨٧ ، وأسماها بإسم ملك بلچيكا ليوپولد الثانى . وتعد كينشاسا القاعدة الرئيسية للملاحة فى الكنغو ، وهى تتصل بميناء متادى Matadi الهام بالكنغو كينشاسا بخط للسكك الحديدية .

* **انوجو** : وتكتب إينوجو أيضاً . وهى عاصمة الإقليم الشرقى من نيچيريا الاتحادية . وتعد مصدراً هاماً لإنتاج الفحم ، ويصدر الفحم المستخرج من مناجمها بوساطة خط للسكك الحديدية يصلها بميناء پورت هاركورت . وقد أعلن هذا الإقليم انفصاله عن الاتحاد تحت اسم بيافرا ، وسقطت إنوجو فى أيدى القوات الاتحادية فى غضون بضعة أشهر من إعلان الانفصال .

* **اليزابيثفيل** : مدينة تقع جنوب شرق كينشاسا ، بالقرب من حدود زامبيا ، وهى تعرف الآن باسم لومومباشى . والمدينة عاصمة إقليم كاتانجا Katanga الغنى بالمعادن ، كما أنها مركز هام للخطوط الحديدية .

* **فريتون** : عاصمة سيراليون ، وميناؤها الهام . تقع على الجانب الجنوبى لمصب نهرسيراليون . بلغ عدد سكانها ٦٤,٥٠٠ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ . كانت تعرف « بمقبرة الرجل الأبيض » بسبب انتشار الملاريا وغيرها ، إلى أن تمكنت الوسائل الطبية الحديثة من تحسين الحال كثيراً . يعد ميناؤها من أضخم موانئ العالم ، وبإمكانه استقبال أضخم البواخر . تتصل بداخل البلاد بطريق معبد بالأسفلت . يشكل الكريبوليون Creoles المسيحيون ، أى سلالة الأفريقيين المحررين ، أقلية بالمدينة ، ولكن منهم تقريباً كل المحامين ورجال الدين والأطباء والمعلمين والموظفين والمهندسين والفنيين . وتوجد أيضاً جالية مسلمة نشيطة ، كما تضم جاليتها التجارية كثيراً من السوريين .

* **بورت هاركورت** : ميناء بالإقليم الشرقى من نيچيريا الاتحادية ، وثانى موانئ الاتحاد من حيث الأهمية . أنشيء فى عام ١٩١٤ كنهاية لخط السكك

الحديدية الممتد من إنوجو ، وذلك لتصدير الفحم الذى بدأ إنتاجه فى هذه المنطقة . وتزايدت أهميته فى تصدير زيت النخيل، وكذلك فى تصدير القصدير من هضبة نيجيريا فيما بعد . وقد سقط الميناء فى أيدى القوات الاتحادية بعد الانفصال ، وبدأ حرم الإقليم المنشق عن أى اتصال له على البحر .

* **كوماسى** : كانت عاصمة لإقليم أشانتى ، أحد الأقسام الإدارية الثلاثة التى تتكون منها غانا الآن . وهذا التقدير السكانى (٧٨,٤٨٣ نسمة) هو طبقاً لتعداد عام ١٩٤٨ . ويشتمل سكانها على أوربيين ولبنانيين وهنود . وقد جذب هؤلاء إلى المدينة طبيعتها كمركز تجارى . وكان اسمها فيما سبق كوامان Kwaman ، أما اسم كوماسى (ويعنى تحت شجرة الكومينى Kumini) فيرجع إلى أيام الأشانتين أوزاى — توتو Ashantine Osei-Tuto (١٦٩٧ — ١٧٣١) . وقد اتصلت كوماسى بسيكوندى بخط حديدى فى عام ١٩٠٣ ، وبأكرا بخط آخر فى عام ١٩٢٣ . وتعد كوماسى ملتقى هاماً للطرق البرية والحديدية.

* **ابادان** : بإقليم قبائل الأويو ، وعاصمة للإقليم الغربى من نيجيريا الاتحادية . وتعد من أكثر المدن الأفريقية نشاطاً ، وأكبر مدينة فى نيجيريا ، ويرجع التوسع المستمر فيها إلى موقعها كمركز تجارى لكل ما يتعلق بمحصول الكاكاو النيجيرى . وتتمتع بعثات التبشير المسيحية بنفوذ كبير فيها ، وبخاصة على التعليم ، برغم أن أغلبية سكانها من المسلمين .

* **كانو** : تأسست فى القرن السادس عشر مكان مدينة قديمة ترجع إلى القرن التاسع . كانت إحدى دويلات الهاوسا الأصلية السبع ، وقد أصبحت مملكة مستقلة لأول مرة فى عام ١٠٠٠ م . واشتهرت كانو كمركز دينى فى أفريقيا الغربية فى العصور الوسطى. وهى تتبع المذهب المالكى ويعد أبناؤها من أنصار الطريقة التيجانية . وقد ظل الهاوسا Hausa على وثنيتهم إلى القرن الخامس عشر ، عندما اعتنق الرؤساء والأقسام المتنورة منهم الإسلام. وفى القرون التالية أخذ الفولانى Fulani يتغلغلون فى دويلات الهاوسا

إلى أن ظهر من بينهم مصلح دينى كبير هو الشيخ عثمان دان فوديو (الجد الأكبر لأحملو بلّو رئيس وزراء نيجيريا الأسبق ، ووالد محمد بلّو المؤرخ المعروف وصاحب كتاب **« انفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور »** . وقد أطاح الشيخ عثمان بكل رؤساء الهاوسا ، وأسس امبراطورية سكتو Sokoto فى عام ١٨٠٤ . وظلت هذه الامبراطورية قائمة زهاء مائة عام ، إلى أن جاء البريطانيون ، وقضى عليها سير فردريك لوجارد فى عام ١٩٠٣ ، وأدخل ما عرف بنظام الحكم غير المباشر ، وظلت الإمارات تباشر سلطاتها كحكومات محلية . وكان كلاپرتون أول من وصلها من الرحالة الأجانب فى عام ١٨٢٣ . ولغة الهاوسا هى اللغة السائدة بين قبائلها ، وهى تكتب الآن بحروف إنجليزية ، أما اللغة المشتركة **langua franca** فهى الإنجليزية .

* **برازافيل** : كانت المركز الإدارى ومقر الحاكم العام لأفريقيا الاستوائية الفرنسية بأقاليمها الأربعة ، ومنها الكنغو الأوسط **Middle Congo** . وقد أصبحت عاصمة للكنغو الأوسط بعد استقلاله ، بدلا من پوانت نوار عاصمته السابقة . ويتخذ الكنغو برازافيل اسمه من اسم عاصمته .

* **ستانلى فيل** : عاصمة الإقليم الشرقى بالكنغو كينشاسا ، واسمها الآن كيسنجانى . تبعد حوالى ألف ميل عن مدينة كينشاسا فى اتجاه أعلى نهر الكنغو ، ووهى تعد ميناء هاماً على هذا النهر . كانت مسرحاً لاضطرابات كثيرة ، ولحركة تمرد مسلح ضد الحكومة المركزية التى استعانت على إخمادها بقوات استعمارية هبطت بالمظلات فوق المدينة ، وقضت على المقاومة فيها .

* **دار السلام** : عاصمة تنزانيا وأكبر موانيها ، وهى مرفأ أمين على المحيط الهندى . بدأ العمل فى عام ١٩٠٥ فى مد خط للسكك الحديدية يصلها ببلدة كيجوما **Kigoma** على بحيرة تنجانيقا ماراً ببلدة تابورا **Tabora** . وقد وصل الخط إلى كيجوما فى عام ١٩١٤ . وفى عام ١٩٢٨ بدأ العمل فى مد خط من تابورا إلى بلدة موانزا **Mwanza** على بحيرة ڤيكتوريا . وبذلك

ثم اتصال الميناء بداخل البلاد وبالبحيرتين الرئيسيتين ، ويربطه الآن طريق برى ببلدة موروجورو Morogoro . بها متحف أنثروبولوجى عظيم الأهمية . وقد أنشأها سلطان زنزبار فى عام ١٨٥٢ ، واحتلها الألمان فى عام ١٨٨٤ ، وأصبحت عاصمة لأفريقيا الشرقية الألمانية . وقد سقطت فى أيدى البريطانيين فى خلال الحرب العالمية الأولى ، فى عام ١٩١٦ .

* **سان لوى** : المركز الإدارى للسنغال وموريتانيا سابقاً ، وأول عاصمة لأفريقيا الغربية الفرنسية (١٨٩٥ — ١٩٠٢) ، وتلتها دكار . وقد أصبحت دكار بدلا منها عاصمة السنغال بعد الاستقلال . وهى سوق إقليمية هامة أسسها تجار دييپ الفرنسيون فى عام ١٦٥٩ ، وبذا تعتبر أقدم مقر استعمارى تابع لفرنسا فى أفريقيا . وبعد عام ١٨٥٤ أصبحت قاعدة للحملات العسكرية التى أدت إلى تكوين أفريقيا الغربية الفرنسية . وهى تقع بالقرب من مصب نهر السنغال شمال شرق دكار بمسافة ٣١٠ كيلو متراً ، وتتصل بدكار بخط للسكك الحديدية .

* **تمبكتو** : مدينة تقع على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى ، بالقرب من نهر النيجر ، بالمنطقة المعروفة بمنحنى النيجر ، وهى على ارتفاع ٧٣٠ متراً فوق سطح البحر . كانت تعرف دائماً بأنها ملتقى طرق القوافل بالطرق النهرية . كانت فيما مضى أضخم كثيراً مما وجدها عليه الفرنسيون فى ٣ — ١٨٩٤ . ومازالت توجد أطلال المدينة القديمة فى شمالها وغربها . ومسجدها المشهور الذى كان يوماً ما فى وسطها يوجد الآن فى أطرافها الغربية ، حيث ما زالت مئذنته المشهورة تعد من معالمها الهامة . وهناك أيضاً مسجد صنكورى فى الشمال الشرقى ، الذى كان يوماً جامعة إسلامية مرموقة فى عهد أسكيا داوود ، أحد سلاطين السنغاى ، وكذلك مسجد سيدى يحيى فى وسط المدينة . وقد حفلت فى فترة ازدهارها بعدد كبير من العلماء والفقهاء والمؤرخين الذين كان من أبرزهم **احمد بابا التنبكتى** . وقد خضعت فى القرن الثانى عشر لحكم ملوك مالى من المندنجو ، وذاع صيتها كمركز لتجارة الملح والذهب ، يأتيها الملح من تغازة فى

الشمال ، وتصدر الذهب فى مقابله ، حيث اشتهرت المناطق المحيطة بها باستخراجه.

وقد ظهرت تمبكتو على خريطة كاتالان فى عام ١٣٧٣ تحت اسم Timboutch . وزارها ابن بطـــوطة فى عام ١٣٥٣ م . « ثم سافرنا منها إلى مدينة تنبكتو (وضبط اسمها بضم التاء المعلوة وسكون النون وضم الباء الموحدة وسكون الكاف وضم التاء المعلوة الثانية وواو) وبينها وبين النيل أربعة أميال وأكثر سكانها مسوفة أهل اللثام ... » **رحلة ابن بطوطة** ، الجزء الثانى ، طبع بالمطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٦ هـ — ١٩٢٨ ، ص ٢٠٢ .) هذا والمقصود بالنيل هنا نهر النيجر ، والمقصود بأهل اللثام قبائل الطوارق المعروفة التى اشتهر رجالها بوضع اللثام على وجوهم ، والتى أقامت لها موطناً فى القرن الحادى عشر مكان تمبكتو الحالية .

وفى عام ١٤٦٩م وقعت تمبكتو فى أيدى ملك السنغاى سنى على ، وفى أيام أسكيا الحاج محمد ، سلطان السنغاى ، وصلت إلى ذرة مجدها الدينى والتجارى. وقد أثارت ثرواتها شهية المنصور سلطان مراكش ، فجرد عليها حملة بقيادة خصى أندلسى يدعى جودر باشا ، وسقطت تمبكتو فى أيدى المراكشيين فى عام ١٥٩١ ، فكان ذلك إيذاناً بأفول مجدها ، وسيق علماؤها مكبلين بالأغلال ، وفى مقدمتهم العالم الجليل أحمد بابا ، للمثول بين أيدى السلطان . وقد استقرت فى أيدى الفرنسيين نهائياً فى ١٠ يناير ١٨٩٤ ، بعد محاولات من البريطانيين للاستيلاء عليها ، وبعد مقاومة طويلة من سكانها .

كتب عنها محمود كعت (١٤٩٦٨—١٥٩٣) فى **تاريخ الفتــاش** ، وقد جاء فى صدر كتـــابه : « محمود كعت الكرمنى دارا التنبكتى مسكنا الوعكرى أصلا . » ويفهم من عبارة التنبكتى مسكنا هنا أن تمبكتو كانت موطناً لمحمود كعت . كما كتب عنها أحمد بابا حولياته المشهورة التى ترجمها الرحالة الألمانى المعروف هنريخ بارث . ومن أمتع ما كتب عنها أيضاً كتاب العالم م . فيلكس ديبوا : **تمبكتو الغامضة** **Tombouctou la Mystérieuse** ، لندن ، ١٨٩٦ .

ورد ذكرها كثيرا فى **تاريخ السودان** لعبد الرحمن السعدى :

« ذكر تنبكت ونشأتها ، فنشأت على أيدى توارق مقشرن فى أواخر

القرن الخامس من الهجرة فنزلوا فيها راتعين فى وقت الصيف فى ساحل البحر فى قرية امظغ ينزلون وفى وقت الخريف يرتحلون ويصلون أروان منازلا ويبدلون وهى وحدهم فى العوالى ثم اختاروا موضع هذه البلدة الطيبة الطاهرة الزكية الفاخرة ذات بركة ونجعة وحركة التى هى مسقط رأسى ، وبغية نفسى ، ما دنستها عبادة الأوثان ، ولاسجد على أديمها قط لغير الرحمان ، ماوى العلماء العابدين ، ومالف الأولياء والزاهدين ، وملتقى الفلك والسيار ، فجعلوها خزانة لمتاعهم وزروعهم ، .... » **تاريخ السودان** ، ص ٢٠ ، ٢١ .

* **جاو** : وكانت تعرف أيضاً بكوكو وكوكيا وكاغ وجاغ إلخ .

وتقع حالياً بجمهورية مالى على الضفة اليسرى لنهر النيجر ، على بعد ٤٤٠ كيلو متراً من تمبكتو . ما زال بها بعض أطلال المدينة القديمة ، وأهمها هرم مبتور ، وبقايا قبر أسكيا الحاج محمد سلطان السنغاى ، والجامع الكبير الذى أسسه منسا موسى ، سلطان مالى ، حوالى ، ١٣٢٥ م ، وهو فى طريق عودته من الحج . كانت عاصمة للسنغاى قبل تمبكتو .

« ودخل أهل سغى فى طاعته بعد جوازه إلى الحج وبطريقها رجع فابتنى مسجداً ومحراباً خارج كاغ صلى فيه الجمعة ... » **تاريخ السودان** ، ص ٧ . والمقصود بسغى هنا قبائل السنغاى ، أما كاغ فهى جاو الحالية .

وقد بلغت جاو قمة مجدها فى عهد أسرة أسكيا ، ولكنها لم تتمتع بالأهمية نفسها التى تمتعت بها جنى ، ولا بالتفوق الثقافى الذى تمتعت به تمبكتو ، ولكنها ظلت المركز السياسى للسودان الغربى فترة طويلة . وقد تضاءلت أهميتها بعد الغزو المراكشى وانهيار سلطة السنغاى .

ذكرها ابن بطوطة فى رحلته فى أكثر من موقع . « ثم سرت إلى مدينة كوكو وهى مدينة كبيرة على النيل من أحسن مدن السودان وأكبرها وأخصبها .... » **رحلة ابن بطوطة** ، ص ٧٠٣ . المقصود بالسودان هنا السود البشرة أى الزنوج ، على وزن البيضان ، أى البيض البشرة .

كذلك ذكرها ياقوت الحموى ، فى «**كتاب معجم البلدان**» ، نقلا عن «**كتاب المسالك والممالك**» للمؤرخ العربى الحسن بن أحمد المهلبى :

« كوكو وهم اسم أمه وبلاد من السودان . قال المهلبى كوكو من الإقليم الأول ... وملكهم يظاهر رعيته بالإسلام ..... وله مدينة على النيل من شرقيه اسمها سرناة بها أسواق ومتاجر والسفر إليها من كل بلد متصل وله **مدينة على غربى النيل** سكنها هو ورجاله وثقاته وبها مسجد يصلى فيه ومصلى الجماعة بين المدينتين .... » (**كتاب معجم البلدان** ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م . المجلد السابع ص ١ - ٣٠٢) .

* **جنى** : مدينة بأفريقيا الغربية ، كانت فيما سبق من المراكز الغنية لإمبراطورية السنغاى ، ومركزاً للتعليم الزنجى . تقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الجنوب الغربى من تمبكتو . يعتقد أن قبائل السنغاى قد أسستها فى القرن الثامن . وصلت إلى ذروة مجدها بين القرنين الثانى عشر والسادس عشر . يقول بعض المؤرخين أنها أعطت اسمها لكل الساحل (غينيا) ، ويقال إن كلمة غينيا مشتقة من كلمة جنى ، وإن جاء فى قول آخر إنها مشتقة من كلمة غانا . بها مسجد مهيب أقيم مكان قصر مشهور لملوك السنغاى ، وما زالت بها آثار من الفنون العربية والمراكشية .

تحدث عنها محمود كعت فى **تاريخ الفتاش** : «ويروى أنه (اسكيا اسحق) دخل مدينة جن حرسها الله فى ذهابه لتعسّب وملك فيها أياماً فأمر يوماً بأن يحضر كل من كان جنّ من العامة والخاصة فى المسجد الكبير ... » **تاريخ الفتاش** ، ص ٨٨ .

كذلك تحدث عنها عبد الرحمن السعدى فى **تاريخ السودان** : :

« ذكر جنى ونبذة من أخبارها ، وهى مدينة عظيمة ميمونة مباركة ذات سعة وبركة ورحمة جعل الله فى أرضها خلقاً وجبلة وطبيعة أهلها التراحم والتعاطف والمواساة ولكن المنافسة على الدنيا كانت من أخلاقهم جداً ....

وهى سوق عظيم من أسواق المسلمين وفيها يلتقى أرباب الملح من معدن تغاز وأرباب الذهب من معدن بيط . » **تاريخ السودان** ، ص ١١ .

وينبىء حديث السعدى عنها فى هذه الفقرة وغيرها عن حسد بالغ ، وذلك لأن شهرتها جاوزت شهرة تمبكتو التى كان السعدى ينزلها فى نفسه منزلة عالية ، ولأنها نافستها فى التجارة والثقافة .

* **ولاته** : كانت عاصمة لمملكة تقع إلى الشمال الغربى من تمبكتو، وشرقى منطقة الحوض ، ولذلك يطابق الكثيرون بينها وبين غانا . ويرجح أن هذه الكلمة تعنى « الأراضى المرتفعة » ، وذلك كناية عن الطبيعة المرتفعة للمنطقة ، فى مقابل أراضى الحوض المنخفضة المجاورة . كان السنغاى يسمونها « بيرُ »

ذكرها كل من محمود كعت وعبد الرحمن السعدى فى كتابيهما .

« ثم سمع بمرور موشكى إلى بيرُ وترك أهل بيته ... » **تاريخ الفتاش** ، ص ٤٧ .

« وكان التسوق قبل فى بلد بيرُ واليه يرد الرفاق من الآفاق وسكن فيه الأخيار من العلماء والصالحين وذوى الأموال من كل قبيلة ومن كل بلاد أهل مصر ووجل (أوجلة) وفزان وغدامس وتوات ودرعة وتفلالة وفاس وسوس وبيط إلى غير ذلك ثم انتقل الجميع إلى تنبكت قليلا قليلا حتى استكملوفيه وزيادة مع جميع قبائل الصنهاجة باجناسها فكانت عمارة تنبكت خراب بيرُ » **تاريخ السودان** ، ص ٢١ .

وتسمى ولاتن أيضا ، كما كان ابن بطوطة يسميها إيوالاتن : « ثم وصلنا إلى مدينة إيوالاتن فى غرة شهر ربيع الأول بعد شهرين كاملين من سجلماسة وهى أول عمالة السودان ... » **رحلة ابن بطوطة**، ص ١٩١ .

* **ستوك – اون – ترنت** : مدينة بستافوردشاير Staffordshire بانجلترا فى قلب المنطقة التى اشتهرت بصناعة الخزف . والإشارة هنا إلى مدينة صناعية حديثة كانت تتسع بسرعة كبيرة ، وبخاصة بعد أن اندمجت معها

عدة مدن صغيرة فى عام ١٩١٠ ، ثم بعد أن أصبحت مدينة بلدية ذات عمدة فى عام ١٩٢٥ ، وبعد أن ازدادت اتساعا مرة أخرى فى عام ١٩٢٩ .

* تشيشستر : مدينة على بعد ١٠٩ كيلو مترات جنوب غرب لندن، وقد اشتهرت طوال العصور الوسطى بأهميتها التجارية الكبيرة ، والإشارة هنا واضحة ، فهى تتعلق بمدينة قديمة ازدهرت فى العصور الوسطى .

* **كمبالا** : عاصمة إقليم بوغندا ، وأهم المدن التجارية بأوغندا ، تبعد حوالى عشرين ميلا شمال غرب عنتبة Entebbe عاصمة أوغندا . وهى مدينة مقامة على سبعة تلال منحدرة ، وكانت مقرا للكاباكا . كان سكانها فيما بين الحربين العالميتين حوالى ثمانية آلاف نسمة ، ولكنها نمت نمو ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية . ففى عام ١٩٤٨ أصبح عدد سكانها ٢٤,٠٠٠ نسمة ، وقدر هذا العدد فى عام ١٩٥٣ بحوالى أربعين ألف نسمة .

* **سيكوندى ــ تاكورادى** : تعد سيكوندى موضعا للاستيطان الأوربى ، وهى تقع على مرفأ مفتوح توفر له الرأس التى تنتهى عند تاكورادى ، على بعد ثلاثة أميال ، الحماية اللازمة . وقد قام الهولنديون ، وتبعهم البريطانيون، ببناء قلاع تجارية على المواقع المجاورة قبل عام ١٦٥٠ ، بيد أن رجال القبائل المحليين دمروها بعد ذلك بخمسين عاما . وظل المكان عديم الأهمية زهاء مائتى عام ، إلى أن اكتسب قدرا كبيرا من الأهمية ، عندما أصبح فى عام ١٩٠١ نهاية أول خط للسكك الحديدية فى مستعمرة ساحل الذهب البريطانية، غير أن تجارتها عبر المحيط قضى عليها عقب إنشاء ميناء تاكوداري فى عام ١٩٢٩ ، وانتقال النشاط التجارى إليه . وصل عدد سكان سيكوندى ــ تاكورادى فى عام ١٩٤٨ إلى ٤٤,١٣٠ نسمة ، منهم ٧٠٨ أوربيين .

* **جينجا** : إحدى مدن أوغندا الرئيسية . تلى عنتبة وكمبالا من حيث

الأهمية . يبلغ سكانها حوالى عشرين ألفا . تعد مركزا هاما للقطن والنقل .
توسعت بدرجة كبيرة فى الخمسينيات إثر إنشاء محطة توليد الكهرباء على شلالات أوين Owen . تقع على الشاطىء الشمالى لبحيرة ڤيكتوريا ، حيث يوجد ما يعرف عادة بالمنبع الأول لنهر النيل الذى يخرج من البحيرة باسم نيل ڤيكتوريا ، ثم لا يلبث أن تعترضه شلالات ريپون Ripon .

* **الولاية الحرة** : المقصود هنا ولاية أورانج الحرة Orange Free State ، وهى إحدى الولايات الأربع التى تتكون منها جمهورية جنوب أفريقيا (الكاپ ، ناتال ، أورانج الحرة ، الترنسڤال) . ويرجع تأسيس هذه الولاية إلى الثلاثينيات من القرن الماضى ، عندما هاجر معظم المستوطنين «البوير» شمالا هربا من الحكم الأجنبى ، وأسسوا جمهوريات الترنسڤال وأورانج الحرة وناتال . وقد أصبحت أورانج جمهورية حرة فى عام ١٨٥٤ ، وضمها البريطانيون فى عام ١٩٠٢ ، وانضمت أورانج وناتال والترنسڤال إلى اتحاد جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٠ . يزيد عدد سكانها قليلا على مليون نسمة ، وتقع جنوب وسط الاتحاد ، وعاصمتها بلومفنتين .

* **دربان** : ميناء بولاية ناتال بجنوب أفريقيا ، يطل على المحيط الهندى ، وهو يعد من أجمل المدن البحرية فى العالم . ودربان أكبر مركز حضرى بناتال ، وثالث أكبر مدينة بجمهورية جنوب أفريقيا ، وطبقا لتعداد عام ١٩٥١ بلغ عدد سكانها ٤٣٠,٩٤٦ نسمة ، منهم ١٣٢,٦٥٤ أوربيا . وتعرف على نطاق بجنوب أفريقيا بأنها «الجاردن سيتى» « Garden City » ، كما أنها مركز سياحى هام . وتعد دربان من المراكز الصناعية والتجارية الهامة بجنوب أفريقيا ، فبها جزء كبير من صناعاته التحويلية ، وفى مقدمتها : السكر والطوب والتشييد والأثاث وزيت الحوت والنسيج والصابون والمطاط .

* **بولاوايو** : مدينة رئيسية بأراضى المتابيلى Matabeleland بالقسم

الشرق من روديسيا الجنوبية . قدر عدد سكانها فى عام ١٩٥٤ ، بما فيها الضواحى ، بحوالى ١٣٣,٠٠٠ نسمة ، منهم ٤٠,٠٠٠ أوربى ، ٩٠,٠٠٠ أفريقى ، ٣,٢٠٠ من الأسيويين والملونين . يربطها خط حديدى بمدينة الكاپ طوله ٢,٣٩٧ كيلو مترا . وقد ظهرت لأول مرة عندما أقام لوبنجولا ، آخر ملوك المتابيلى ، مقرا له فى مكان قريب من موقعها الحالى . وفى العام التالى امتد هذا المكان إلى الموقع الحالى ، ولو أن المقر الحكومى الذى بناه سيسل رودس مازال يشغل المكان الأصلى . وقد أعلنت بولاوايو مدينة city فى نوفمبر ١٩٤٧ . وكانت تعد مركزا هاما للسكك الحديدية فيما كان يعرف باتحاد روديسيا ونياسالاند ، كما كانت مركزا لتوزيع كل الواردات القادمة من جنوب أفريقيا . تقوم بها صناعات للمعادن والصلب والمعدات الزراعية والنسيج والأدوية والأخشاب والطحن والبيرة . إلخ ...

* **سيلكوى** : من أهم المدن التعدينية بروديسيا الجنوبية ، وتقع على بعد حوالى ٣٥٠ كيلو مترا شرقى بولاوايو . وهى تعد مركزا بالغ الأهمية لمعدن الكروم ، وقد وصل المستخرج من هذا المعدن فى منطقة سيلكوى ، فى عام ١٩٥٨ ، إلى ثلاثة أرباع مليون طن ، وبهذا الرقم أصبحت روديسيا الجنوبية خامس دولة فى العالم (بعد جنوب أفريقيا ، والاتحاد السوڤييتى ، وتركيا والفلبين) فى إنتاج الكروم .

* **جمبيا** : بأفريقيا الغربية على المحيط الأطلنطى ، وهى عبارة عن شريط ضيق فى داخل أراضى السنغال يحف بضفتى نهر جمبيا عند الجزء الأدنى منه . عاصمتها باتهرست . وقد استقر بها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، وخلفهم البريطانيون فى القرن السابع عشر . يتكون سكانها من عدة قبائل أهمها : المندنجو ، ويشكلون ٣٥٪ من السكان ، والفولانى والوولوف Wolof والجولا Jola والصرهولى (أو الصركولى) Sarehuli . والمندنجو والصرهولى أساسا من المسلمين ، أما الجولا فوثنيون . وتوجد أقلية مسيحية . وطبقا

لتعداد عام ١٩٥١ ، كان عدد سكانها ٢٥,٣٨٩ نسمة . وقد كانت جمبيا محمية بريطانية ، وحصلت على الحكم الذاتى فى عام ١٩٦٣ ،وعلى الاستقلال الكامل فى عام ١٩٦٥ . وقد نشأت خلافات حادة بينها وبين السنغال بسبب الحدود .

* **صوماليا** : الاسم الذى تعرف به جمهورية الصومال الإسلامية بأفريقيا الشرقية . وقد كانت صوماليا تنقسم سياسيا إلى أربعة أقسام : الصومال الحبشى ؛ الصومال البريطانى ؛ الصومال الفرنسى ؛ الصومال الإيطالى . وتكونت جمهورية صوماليا الحالية فى أول يوليه ١٩٦٠ من اندماج الصومالين الإيطالى والبريطانى ، برياسة آدم عبد الله عثمان ، واتخذت مقديشو عاصمة لها . ولما كان الصومال البريطانى وصوماليا قد وردا فى المتن فى سياق واحد ، فربما كان المقصود هنا هو ما كان يعرف سابقا بالصومال الإيطالى .

* **جيرميستون** : مدينة هامة بولاية الترنسفال فى جمهورية جنوب أفريقيا ، تقع على بعد تسعة أميال من جوهانسبرج ، وثمانية أميال من مطار چان سمطس الدولى . وطبقا لتعداد ١٩٥١ كان سكانها يتكونون على النحو التالى : ٧٤,٣٨٤ من البيض ، ٢,٥٠٩ من الملونين ، ٩٨,٢٢٦ من الأهالى ، ١,٩١٥ من الأسيويين . وهى ملتقى هام للسكك الحديدية ، وتقع فى منطقة وتووترزراند الغنية بالذهب ، ويوجد بها أكبر مصنع لتنقية الذهب فى العالم .

* **بورت اليزابيث** : ميناء يقع فى منتصف الطريق بين مدينة الكاپ وميناء دربان ، وهو يعد ثالث ميناء من حيث الأهمية فى جمهورية جنوب أفريقيا . وطبقا لتعداد عام ١٩٥١ يبلغ مجموع سكانها ١٨٧,٠٧١ نسمة منهم : ٦٤,٧٧٩ من الأهالى ، ٧٨,٣١٥ من الأوربيين ، ٤٣,٩٧٧ من الملونين . وقد امتد الاستيطان الهولندى إلى موقع پورت إليزابيث الحالى فى عام ١٧٥٤ . وفى عام ١٨٢٠ استوطن بها ثلاثة آلاف بريطانى . وقد

ازدادت أهميتها بعد التطور الصناعى فى عام ١٩٢٥ ، كما قفزت قفزة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت فى عام ١٩٥٣ أكبر بلدية بجنوب أفريقيا . ولم يأت منتصف الخمسينيات حتى كان بها أكثر من أربعمائة مصنع تعمل فى أكثر من ثمانين فرعا من فروع النشاط الصناعى . وقد استورد عن طريقها فى عام ١٩٥١ أكثر من نصف واردات روديسيا الجنوبيةوروديسيا الشمالية ، وذلك بفضل خطوط السكك الحديديةالمنتظمة التى تربطها بالداخل .

* كوتونو : الميناء الرئيسى بجمهورية داهومى وأشهر مراكزها التجارية. كانت فى الأصل قرية صغيرة تستخدم كمرفأ لپورتو نوڤو Porto Novo العاصمة . وقد أحرقت هذه القرية عن آخرها فى عام ١٨٩٠ ، ثم أعيد بناؤها وفقا لخطة وضعها الأوربيون . والمدينة بداية لخطين للسكك الحديدية : الأول يمتد إلى باراكو Barakou ؛ والثانى إلى پورتو نوڤو ومنها إلى بوبى Pobé على الحدود النيجيرية . وقد بلغ عدد سكانها ٢٠,٣٠٠ نسمة وفقا لتعداد عام ١٩٥١ ، ثم ارتفع إلى ٥٦,٢٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٤ .

* تاركوا : مدينة توجد بالقرب من مناجم المنجنيز والذهب والماس الهامة فى غانا ، مما يجعلها عاصمة التعدين فيها . ويعد حوض نهر نسوتا ، بالقرب من تاركوا ، أهم مناطق استخراج المنجنيز فى غانا . كما أن تاركوا هى المركز الرئيسى لعروق الذهب بين تاكورادى وكومامى . وقد بدأ الاستغلال الحديث للذهب فيها عام ١٨٧٨ بوساطة شركة فرنسية ، ويأتى منها وحدها ٣٠ ٪ من ذهب غانا كله . كما توجد المنطقة الرئيسية الثانية للماس فى حوض نهر بونسا Bonsa بجنوب غرب تاركوا .

* بور اتيين : ميناء بموريتانيا ، ومن المدن الرئيسية بها . وعندما اكتشفت خامات الحديد فى منطقة فورجورو اقترحت ثلاثة مشروعات لوصل فورجورو بالساحل بخط للسكك الحديدية : الأول إلى ڤيلا سيزنيروس Villa

مار أبريودورو ؛ الثانى إلى بور إتيين ؛ الثالث إلى نواكشوط (شنقيط) Cisneros العاصمة . وقد فضل المشروع الثانى على الأول لأنه يمر بأراض تابعة لأسبانيا، وفضل على الثالث لأنه أطول . كما أنه يمكن من المشروع الثانى مد وصلة إلى منطقة النحاس والحديد بأكشوشت .

* **تنجا** : ميناء بتنزانيا ، يقع فى مواجهة جزيرة بمبا . وبلغ عدد سكانها ٢٢,١٣٦ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ ، منهم ٥٥٨ أوربياً ، ٦,٨٠٨ أسيوياً . وعندها ينتهى خط السكك الحديدية الممتد إلى مرتفعات أوسمبارا Usambara وموشى وآروشا ، كما يربطها طريق برى بممبسة طوله ٢٢٢ كيلو متراً وهى تعد مركزاً للمنطقة الرئيسية لزراعة السيسل ، كما أنها ثانى مدينة بالبلاد .

* **باتهرست** : عاصمة جمبيا وميناؤها . وطبقاً لتعداد عام ١٩٥١ بلغ عدد سكانها ١٩,٦٠٢ نسمة . تقع على مقربة من مصب نهر جمبيا فوق جزيرة سانت مارى St. Mary ، وهى ركام رملى يفصله عن المنطقة الرئيسية فى جمبيا خليج مدّى tidal ومستنقع ملىء بالأشجار الاستوائية (المنجروف) . ويصلها بالشاطىء ممر علوى .

قبائل أفريقية

* **الكيكويو** : عندما وصل البانتو الساحليون الشماليون الشرقيون إلى كينيا ، (انظر المادة التالية) ، تحرك فرع منهم تجاه الشمال إلى القسم الشرقى من المرتفعات واستقروا هناك . وهم يشكلون الآن إقليما متجانساً نسبياً من الناحية الحضارية يضم سبع مجموعات قبلية تتكلم لغة البانتو ، أهمها مجموعة الكيكويو Kikuyu ، التى تعد أكبر قبائل كينيا ، وقد بلغ تعداد الكيكويو طبقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ حوالى مليون نسمة ، وكانوا وقتئذ يشكلون ١٩,٥٪ من شعب كينيا . ويعرف الكيكويو أيضاً بالأكيكويو Akikuyu ؛ والجيجويو Giguyu . والواكيكويو Wakikuyu .

وقد أقامت شركة أفريقيا الشرقية الإمبراطورية البريطانية Imperial British East Africa Company أول مركز لها بأراضى الكيكويو فى داجوريتى Dagoreti ، وسرعان ما تبعتها بعثات التبشير المسيحية فأقامت مدارس لها هناك . وقد قام الكيكويو باعتبارهم أكبر قبائل كينيا بدور كبير فى كتفاح شعبها . ففى يونيه ١٩٢١ كوّن جماعة شباب الكيكويو — ومن بينهم چوموكينياتا وهنرى ثوكو — أول تنظيم سياسى أفريقى فى كينيا تحت اسم «رابطة أفريقيا الشرقية» «East African Association» ، اضطلع بالدفاع عن حقوق الأجراء الزراعيين ومقاومة نظام الكيباندى (تصاريح المرور) إلخ ، وقد حظر هذا التنظيم فى مارس ١٩٢٢ ، وتشكلت بعده ، فى العام نفسه ، «رابطة الكيكو المركزية» Kikuyo Central Association ، التى ركزت نشاطها على المظالم المتعلقة بالأرض .

وقد حظرت الرابطة فى خلال الحرب العالمية الثانية بحجة النشاط الهدام والاتصال بالإيطاليين . وقد بلغ السخط بين الكيكويو ذروته فى الثورة

الفلاحية التي عرفت بالماوماو فى عام ١٩٥٢ . وينتسب إليهم الزعيم چوموكينياتا ، وقد سافر كينياتا إلى لندن فى عام ١٩٢٩ ، موفداً من الرابطة التي كان يشغل منصب سكرتيرها العام ، وذلك لعرض الضيم الذى تعرضت له قبائل الكيكويو فيما يتعلق بمشكلة الأراضى ، كما أصدر كينياتا فى عام ١٩٣٨ كتاباً بعنوان Facing Mount Kenya ، وصف فيه حياة وعادات الكيكويو ، وهو يعد من الدراسات الأنثروبولوچية الهامة .

* **البانتو** : أهم « أسرة لغوية واحدة » فى أفريقيا ، وهم يوجدون فى الجزء الجنوبى من القارة فى أوطان متلاصقة متجاورة فى مساحة تعادل ثلث القارة . ولا يشوب انتشارها هذا إلا وجود سلالة ضئيلة العدد من البشمن والهوتنتوت ، وفيما عدا هذه السلالة والعناصر الدخيلة من الاستعماريين فى الأطراف الجنوبية ، نرى البانتو مستأثرين بأوطانهم فى هذا المجال الفسيح . وتبدأ أوطانهم فى الغرب ، على خليج بيافرا ، عند الحدود الشرقية لنيچيريا ، ويمتد الحد بعد ذلك فى اتجاه شرقى ، مع تعرجات عديدة إلى الشمال والجنوب ، وعندما يصل إلى منطقة البحيرات أعالى النيل يدور حول شمال بحيرة ڤكتوريا ، ثم ينتهى إلى المحيط الهندى شمال خط الاستواء بقليل . وبذا تكون سائر حدودهم عبارة عن شواطىء القارة على المحيطين الهندى شرقاً والأطلنطى غرباً . ويقسمهم الكتاب لأسباب جغرافية وحضارية إلى بانتو شرقيين وغربيين وجنوبيين . ويتفوق البانتو الجنوبيون عدداً على جميع سكان الجزء الجنوبى من أفريقيا ، فيشغلون الجزء الجنوبى من موزمبيق ثم روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا وناميبيا ، ثم الدول الثلاث بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند .

* **الواميرو** : لم أجد فى الكتابات الأنثروبولوچية التى أتيحت لى شعباً باسم الواميرو ، ويرجح أن يكون هذا الإسم صيغة مالشعب ورد فى هذه الدراسات باسم آخر . وعلى أية حال فمن المؤكد أنه شعب يقطن سفوح جبل ميرو Meru ، وهو من أعلى الجبال الأفريقية (١٥,٠٠٠ قدم تقريباً) .

ويوجد فى شمال شرق تنزانيا بالمنطقة الجبلية نفسهاالتى يوجد بها جبل كليمنجارو Kilimanjaro (١٩,٥٠٠ قدم تقريباً) أعلى جبال أفريقيا ، كما يوجد بالقرب من جبل كينيا Mount Kenya بجنوب كينيا . ويرجح أيضاً أن يكون هذا الشعب هو شعب ميرو الذى أشار إليه مردوك فى كتابه Africa, Its Peoples and their Culture History ، ويقطن الميرو كما يقول مردوك مع التشاجا Chaga والكاهى Kahe سفوح جبل كليمنجارو وجبل ميرو (فى تنزانيا) ، ويبلغ تعداد هؤلاء حوالى ربع مليون نسمة . كما تقطن فروع من الميرو أيضاً مع التشوكا Chuka والإمبو Embu والإمبيرى Embere والموِمْبى Mwimbe والثاراكا Tharaka سفوح جبل كينيا (فى كينيا) ، ويبلغون حوالى ١٥٠,٠٠٠ نسمة . هذا ومن المعروف أن هؤلاء جميعاً من البانتو الشرقيين .

* **الاكسوزا** : يعرفون أيضاً بالأماكوزا Amakosa ،أو الأماكسوزا Amaxosa ، أو الكافير Kaffir ، أو الإكسوز Xosa . وهم فرع من النجونى (انظر ، ص٥٨٠) الذين يعدون الامتداد الجنوبى للبانتو. ويقدر تعداد الإكسوزا والتمبو (وهم فرع من النجونى أيضاً) وفقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ ، بحوالى مليون نسمة .

* **البوندو** : أحد فروع مجموعة النجونى Nguni اللغوية (انظر مادة **النجونى** ، ص ٥٨٠) . وهم يعرفون أيضاً بالأمابوندو Amapondo والمبوندو Mpondo . ويبلغ عددهم وفقا لتقديرات عام ١٩٥٠ حوالى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة .

* **الثيمو** : تعذرعلىّ العثور فى هذه المنطقة على قبيلة تحمل هذا الاسم ، ولكنى وجدت فى كتاب مردوك (المرجع السابق،ص٣٨٠) قبيلةبهذه المنطقة تحمل اسما قريباً هو الثيمبو Thembu ، وتعرف هذه القبيلة أيضاً بالتيمبو Tembu ، وهى تعيش مع قبائل بومڤانا Bomvana ، ومپوندوميز

وتكوّن Qwathi ، وكوازى Ngabe ، ونجابى Mpondomise
معاً أحد فروع مجموعة النجونى Nguni اللغوية .

* **التشاجا :** يكوّنون مع الكاهى Kahe والمبرو إحدى المجموعات القبلية السبع الرئيسية التى يتكون منها البانتو الشرقيون الذين يقطنون مرتفعات كينيا ، وهى المجموعات التى تشكل إقليما متجانساً نسبياً من الناحية الحضارية . ويعرف التشاجا أيضاً بالدستشاجا Dschagga ، والجاجا Jagga ، والوادستشاجا Wadschagga ، والتشاجا Chagga . ويقطن التشاجا مع الكاهى سفوح جبلى كليمنجارو بتنجانيقا وميرو بكينيا ، ويبلغ تعدادهم معاً حوالى ٢٦٠,٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ١٩٥٠) . والتشاجا يشتغلون بالزراعة ، ولهم براعة فى رى الأرض حين يعوزها المطر .

* **الباجندة :** تكاد سلسلة البحيرات العظيمة ــ تنجانيقا ، كيفو Kivu ، إدوارد Edward ، ألبرت Albert ، كيوجا Kioga ، فكتوريا Victoria ــ أن تحيط بمجموعة هامة من الشعوب تعرف جماعياً بمجموعة البانتو الشرقيين ، شعبة ما بين البحيرات Interlacustrine . وينبغى تقسيم هؤلاء البانتو إلى ثلاث مجموعات لغوية ، لأنها وإن كانت تشكل اليوم مجموعة متجانسة حضارياً ، إلا أنها كانت تختلف فى الماضى عن بعضها البعض اختلافاً جوهرياً . وهذه المجموعات اللغوية هى : مجموعة رواندا Ruanda ؛ مجموعة نيانزا الشرقية East Nyanza ؛ مجموعة أوغندا Uganda . وتحيط مجموعة أوغندا بمعظم الجزء الجنوبى من دولة أوغندا ، ويعد الباجندة أحد الفروع السبعة الرئيسية من هذه المجموعة ، ويبلغ تعدادهم قرابة المليون نسمة . وهم يقطنون الإقليم المعروف باسم بوغندا .

* **الباسوتو :** حملت آخر موجة من توسع البانتو فرع تسوانا Tswana من شعوب السوتو (أو السوتو كما يسميهم الدكتور محمد عوض محمد فى كتابه : **الشعوب والسلالات الأفريقية** ، ص ٧٩) ، غرباً إلى ما يعرف الآن بدولة

بوتسوانا ، وطغوا على البشمن المحليين . وتقطن قبائل السوذو دولة ليسوتو ، وجزءاً كبيراً من جنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى بوتسوانا . وهم يجاورون الشونا Shona والثونجا Thonga فى الشمال الشرقى ، والنجونى Nguni فى الجنوب الغربى ، والبشمن فى المناطق الأخرى . ويقع السوذو فى أربعة أقسام رئيسية : الفرع الجنوبى ، أو السوذو الأنقياء ؛ الفرع الغربى ، أوتسوانا؛ الفرع الشرقى ، أو البدى Pedi ؛ الفرع الشمالى الشرقى ، أو الفندا Venda . ويعرف الفرع الجنوبى أيضاً (السوذو الأنقياء) بالباسوذو Basotho ، والباسوتو Basuto ، والباسّوتو Bassouto ؛ ويبلغ عددهم قرابة ١,٤ مليون نسمة .

*** الايبو** : أحد فروع المجموعة اللغوية الوسطى من قبائل نيجيريا ، الجنوبية ويشملون الأدا Ada أو الإدّا Edda ، والإيكا Ika ، والأونيتشا Onitsha ، وغيرها من القبائل الفرعية. وهم يكوّنون فرع الإيبو من أسرة كوا Kwa اللغوية الفرعية . وينكون منهم معظم سكان الإقليم الشرقى من نيجيريا ، الذى أعلن انفصاله ، فى منتصف عام ١٩٦٧ ، تحت اسم بيافرا Biafra ، كما أن الإقليم الغربى الأوسط يضم خليطاً من الإيبو واليوربا Yoruba وبعض القبائل الأخرى .وقد نشطت بعثات التبشير المسيحية بينهم نشاطاً كبيراً .

وعلى نقيض شمال نيجيريا ، حيث حافظ الاستعمار على تجميد الأوضاع المؤسسات والعلاقات القبلية عن طريق **الحكم غير المباشر** ، بتمكين السلاطين والأمراء الاقطاعيين من الاستمرار فى الحكم بمساندته ولحسابه ، أقام الاستعمار **حكما مباشرا** فى الجنوب ، وأدخل الصناعة ووسائل الإنتاج الحديث ، وضرب العلاقات الإقطاعية ، وحيث نشأت المدن والتجارة وتطورت الرأسمالية المحلية ، ومن ثم نشأت الطبقة العاملة وقامت العلاقات الرأسمالية . وكان التطور الاجتماعى فى الجنوب أعظم منه كثيراً فى الشمال ،مما أدى إلى تفاقم المتناقضات بين بورجوزية هذا الإقليم ،وبين نظام الدولة القديم .

وقد كانت قبيلة الإيبو دائماً قبيلة متماسكة ، استطاعت أن تحتفظ بنظمها ومؤسساتها برغم كل الضربات التي وجهت إليها من الاستعمار ومن إقطاع الشمال . وقد عمدت بريطانيا قبل الاستقلال إلى إذكاء الحزازات القبلية بين القبائل النيجيرية الكبيرة . ويمكن فهم مشكلة بيافرا على ضوء فشل النظام الذي كان قائماً في نيجيريا قبل الانفصال ، والذي أسهم الاستعمار في تأسيسه ، في تحقيق « السلام القومي » والتقدم الاجتماعي . ومما لاشك فيه أن المهمة الكبرى والصعبة الملقاة على عاتق الحكومة الاتحادية الآن ، وبدرجة أكبر بعد إنهاء الانفصال عسكرياً ، هو العمل على إقرار نظام اجتماعي يوفر المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الملائم لتطورها نحو دولة موحدة متعددة القوميات عن طريق استكمال مقومات هذه الدولة ، وهي المقومات التي عرقل الحكم الاستعماري الإقطاعي تكوينها .

* **الثونجا :** من أمم البانتو العظيمة ، وهم يقطنون الجزء الجنوبي من موزمبيق ، جنوب شرق منطقة الشونا Shona ، ويمتدون أيضاً إلى المناطق المجاورة . يبلغ تعدادهم أكثر من مليون نسمة ، وهم يشكلون أمة متجانسة حضارياً ، ويحترفون الزراعة والرعي ، كما يقومون ببعض أعمال صيد الأسماك واقتناص الحيوانات. وهم يعرفون أيضاً بالتسونجا Tsonga ، والباثونجا Bathonga ، والشانجانا – تونجا Shangana-Tonga . وقد أضيفت إليهم زيادات كبيرة من النجوني Nguni تعرف بالشانجان Shangan (الشانانجا Shangana) .

* **النجوني :** تمثل الأمة المعروفة بالنجوني Nguni أقصى امتداد جنوبي للبانتو ، وقد انتشروا منذ اكتشافهم في اتجاه الشمال على حساب شعوب البانتو الأخرى ، مما يجعل من المفيد تقسيم قبائلهم المعاصرة إلى ثلاث مجموعات لغوية : مجموعة النجوني Nguni ؛ مجموعة إنديبيلي Endebele ؛ مجموعة النجوني Ngoni . هذا ويلاحظ أنه من المتعذر في العربية التفرقة بين كتابة اسمي المجموعتين الأولى والثالثة ، وإن وضح ذلك في الإنجليزية .

وتشمل مجموعة النجونى Ngoni التى تعنينا هنــا الأسلاف المختلطين لجماعات الزولو Zulu bands التى هربت من ناتال حــوالى عام ١٨٢٠ لتنجو من حكم الملك شاكا Shaka ، وانتشرت فى اتجاه الشمال. وكانت تقوم بالإغارة على المراعى ونهبها ، وتلتقى فى طريقها بعناصر كبيرة من السوذو والسوازى Swazi والثونجا وغيرها. وقد مرت هذه الجماعات غربى بحيرة نياسا Nyasa وشرقى بحيرة تنجانيقا ، وتقدمت قريباً من بحيرة فكتوريا ، حيث استدارت إلى الجنوب وغزت المنطقة ، وأقامت مواطنها الحالية فى جنوب تنزانيا وفى زامبيا ومالاوى ، وحيث تزاوج أفرادها على نطاق واسع مع البانتو الأواسط Central Bantu المحليين. والسلالات غير المتجانسة لهذه الجماعات تعرف جماعياً بالنجونى Ngoni ،الذين يعرفون أيضاً بالأنجونى Angoni ، والمانجونى Mangoni ، والوانجونى Wangoni .

* **اللور** : ويسمون أيضا اللور Lur أو اللورى Luri أو اللورم Lurem . وهم شعب زنجى يعمل بالزراعة يعيش فى وادى النيل على الساحل الغربى لبحيرة ألبرت نيانزا Albert Nyanza ، ويمتد إلى الكنغو كينشاسا. ويبلغ تعدادهم حوالى مائتى ألف نسمة ، وهم يشبهون الأكولى Acholi ، ويتكلمون من الناحية العملية اللغة نفسها. كما يعلون إحدى قبائل مجموعة اللوو Luo. وهى من المجموعات النيلية التى تعيش فى أوغندا الشمالية وتمتد إلى كينيا ، وتكون عنصرا هاما من شعب كينيا ، وينتمى إليها الزعيم اليسارى الكينى أوجنجا أودنجا. كما تمتد من منطقة خليج كافيروندو Kavirondo نحو الجنوب الشرقى.

* **الباكنغو** : يقع الحزام العريض للبانتو الأواسط إلى الجنوب مباشرة من منطقة الغابات الممطرة بوسط أفريقيا ، ويمتد فى اتجاه الشرق حتى المحيط الهندى. وعلى الرغم مما يجمع بينهم من درجة عالية من التناسق فى الحياة الاجتماعية ، توجد بينهم خلافات محلية معنية يحسن معها تقسيمهم إلى سبع مجموعات لغوية هى : الباكنغو Bacongo ؛ الكيمبوندو Kimbundu ؛

الكوانغو Kwango ؛ الكاساى Kasai ؛ اللوندا Lunda ؛ البمبا Bemba ؛ المارافى Maravi ؛ الياو Yao . ويتكون الباكنغو من شعوب وثيقة الارتباط تعيش عند الامتدادات الدنيا لنهر الكنغو والساحل المجاور إلى الشمال والجنوب ، أى بإقليم كينشاسا بالكنغو كينشاسا والجزء الشمالى من أنجولا والجزء الشرقى من الكنغو برازافيل ، وقد أدهش ارتباط هذه الشعوب المستكشفين البرتغاليين الأوائل بسبب تعقيد المؤسسات السياسية والحياة الاجتماعية عند هذه الشعوب . ويعرف الباكنغو أيضا بالكنغو Congo وهو الاسم الأكثر ذيوعا ، وكذلك بالباكنغو Bakongo ، والماكنغو Macongo . وتضم هذه المجموعة القبائل الآتية : الباشيكنغو Bashikongo (الذين يعرفون أيضا بالبيشيكنغو Beshikongo ، والإيشيكنغو Eshikongo ، والايكسيكنغو Exikongo ، والموتشيكنغو Mouchicongo) ؛ الهنغو Hungu (الذين يعرفون أيضا بالماهنغو Mahungu ، والمونغو Maungo) ؛ المبامبا Mbamba (ويعرفون أيضا بالبامبا Bamba ، والبامبامبا Bambamba) ؛ المباتا Mbata (ويعرفون أيضا بالبامباتا Bambata ، والباتّا Batta) ؛ والمبانغو Mpangu (ويعرفون أيضا بالبامپانغو Bampangu ، والپانغو Pango) ؛ النزومبو Nzombo (البازومبو Bazombo ، والزومبو Zombo) ؛ السورنغو Sorongo (الأسولنغو Asolongo ، والباشيلنغو Bashilongo ، والباسولنغو Basolongo ، والميسورنغو Misorongo ، والموسيلنغو Mossilongo ، والمـــوتشيلنغو Mouchilongo والموسارنغو Musarongo ، والموشيرنغو Mushirongo ، والموسورنغو Musurongo) . ويقول إهلى (فى عام ١٩٢٩) إن الباكنغو كانوا يبلغون ٢,٥ مليون نسمة فى عام ١٦٧٥ .

* **الماشونا** : يعرفون أيضا بقبائل الشونا Shona . ويعد الماشونا والثونجا Thonga من أمم البانتو العظيمة ، وهم يعيشون معا فى روديسيا الجنوبية والجزء الجنوبى المجاور من موزمبيق ، ويجاورهم من الشمال البانتو الأواسط ، ومن الشمال الغربى البانتو الذين يقطنون الزمبيزى الأوسط . ويرتبط الماشونا

من الناحية اللغوية ارتباطا وثيقا بشعوب المارافى Maravi المجاورين لهم، وهم من البانتو الأواسط بدورهم . ويشكل الماشونا أمة متجانسة حضارياً يزيد عدد أفرادها على مليون نسمة ، ويمكن تقسيم قبائلهم المتعددة إلى ست مجموعات هى : كارانجا Karanga ؛ كوركورى Korokore ؛مانيقا Manyika ؛ نداو Ndau ؛ تاوارا Tawara ؛ زيزورو Zezuru .

* **البوتو - بوتو** : يعد اليوتو Poto إحدى المجموعات اللغوية المتفرعة عن البانتو الاستوائيين ، الذين يعيشون فى منطقة الغابات المدارية بحوض الكنغو . وهم يعيشون مع قبائل المونلونجا Mondonga . ويعرفون أيضا بالبا پوتو Bapoto ،والفوتو Foto ،والمافوتو Mafoto ،والإيپوتو Upoto .

* **الزولو** : من النجونى Nguni الشماليين ، الذين يعدون بدورهم جزءا من مجموعة النجونى Nguni اللغوية (انظر مادة النجونى ، ص ٥٨٠) ؛ وهم يعرفون أيضا بالأمازولو Amazulu . ويعيشون مع البهاكا Bhaca ، والبهيلى Bhele والفينجو Fingo ، والهلوبى Hlubi ، والزيزى Zizi . ويكوّن هؤلاء جميعا اندماجا من عدد كبير من القبائل الأصلية التى تعيش بالقسم الشمالى الشرقى من ناتال بجمهورية جنوب أفريقيا . ويزيد عدد أفراد هذا الاندماج ، طبقا لتقديرات عام ١٩٥٠ ، على مليونى نسمة ، وهم يكادون يحتفظون بعاداتهم الأصلية .

وقد اشتهر الزولو أكثر من غيرهم من سكان الجنوب الأفريقى ، إذ قد ظهر فيهم فى بداية القرن الماضى زعيم محارب نابغ يدعى شاكا ، استطاع أن يغزو البلاد المجاورة ، وأن يوسع الوطن ، ويجعل من شعبه أمة قوية مرهوبة الجانب . ودامت سيطرة الزولو على البلاد إلى حوالى منتصف القرن الماضى ، حين بدأ البوير ينازعونهم السلطة فى الإقليم الواقع شرقى جبال دراكنبرج Drakenberg . ولا يزال الزولو يعيشون فى إقليمهم ، وإن كانت دولتهم قد تفككت فى إثر الاحتلال الأجنبى .

* **البمبا** : من البانتو الأواسط ، وهم إحدى المجموعات اللغوية السبع

التى تتكون منها قبائل الباكنغو (انظر، ص ٥٨٠) ، كما يكونون جزءا من مجموعة البمبا اللغوية التى تعيش شرقى مجموعة لوندا بزامبيا ، بالقرب من حدود الكنغو كينشاسا . وهم يعرفون أيضا بالأو يمبا Awemba ؛ الأييمبا Ayemba ؛ الواويمبـا Wawemba ؛ الويمبا Wemba ؛ البـابيمبا Babemba ، الميمبا Muemba . ويبلغ تعدادهم ، طبقا لتقديرات عام ١٩٥٠ ، حوالى ١٥٠,٠٠٠ نسمة .

* **المامبوى** : لم أجد قبيلة بهذا الاسم على وجه التحديد فى الدراسات الأنثروبولوجية ، وإن كنت قد عثرت على قبيلة بالمنطقة نفسها (زامبيا) ذات أسماء مختلفة قريبة من هذا الاسم ، هى قبيلة المامبويلا Mambwela . وتعرف هذه القبيلة أيضا بالمبويرا Mbwera . وينتمى المامبويلا إلى البانتو الذين يعيشون فى الزمبيزى الأوسط Middle Zambesi Bantu ، بمنطقة فورت جاميسون Fort Jameson فى زامبيا بالقرب من حدود مالاوى وموزمبيق ، والذين يعرفون بقبائل إيلا — تونجا Ila-Tonga . ويعـد المامبويلا ، مع قبيلة اللوكولوى Lukolwe (أو البـالوكولوى Balukolwe) ، إحدى المجموعات القبلية الاثنتى عشرة التى يتكون منها هؤلاء البانتو .

أحداث أفريقية

* **النزاع المسلح فى الكمرون** : تأسس «اتحاد شعوب الكمرون» بالكمرون الفرنسى ، فى عام ١٩٤٧ ، وسرعان ما أصبح أكثر الأحزاب السياسية تمثيلا فى البلاد . وقد بعث الاتحاد بممثليه إلى الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق البلاد ، وعندما لم يجد هناك استجابة فعالة ، دعا فى ٢٢ أبريل ١٩٥٥ إلى اجتماع اشتركت فيه نقابات العمال المنضمة إلى «الاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسية» (الخاضع للحزب الشيوعى الفرنسى) ، و«الاتحاد الديمقراطى لنساء الكمرون» Union Démocratique des Femmes Kamerunaises (UDFK) بزعامة السيدة مارتا داندى ، و «الشبيبة الديمقراطية للكمرون» Jeunesse Démocratique du Kamerun (JDK) و «اتحاد شعوب الكمرون» .

وقد أصدر الاجتماع نداء مشتركا دعا فيه إلى إنهاء الوصاية ، وإقامة دولة الكمرون ذات السيادة ، وإجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية قبل أول ديسمبر ١٩٥٥ تشرف عليها الأمم المتحدة . ولقى هذا النداء استجابة شعبية واسعة أثارت من الناحية الأخرى موجة ضخمة من القهر والإرهاب ؛ وقال «اتحاد شعوب الكمرون» عن هذه الموجة إنها قد أسفرت عن مقتل عشرين ألفا من أبناء الكمرون . وتضمنت هذه الموجة حظر التنظيمات التى اشتركت فى هذا الاجتماع ، ومن بينها «اتحاد شعوب الكمرون» ، وذلك بمقتضى قانون كانت السلطات الفرنسية قد أصدرته فى عام ١٩٣٦ لمكافحة المنظمات الفاشية .

وردا على ذلك أعلن «اتحاد شعوب الكمرون» ، فى ١٢ يوليه ١٩٥٦ ،

الكفاح المسلح لمقاومة الحكم الفرنسي ، ودعا إلى وحدة كل المجموعات الوطنية بالبلاد فى جبهة وطنية متحدة حول مطالب الحد الأدنى وهى : إعادة توحيد الكمرون الفرنسي والكمرون البريطانى ؛ إجراء استفتاء شعبى أو انتخابات ديمقراطية لجمعية تأسيسية ؛ العفو الشامل ؛ حرية التعبير . وفى نهاية الأمر حددت السلطات الفرنسية تاريخا لإجراء الانتخابات هو ديسمبر ١٩٥٦ ؛ ولكن لما كانت هذه الانتخـــابات ستجرى فى ظل حالة الطوارىء ، دعا «اتحاد شعوب الكمرون» إلى مقاطعتها ، ولقيت دعوته هذه استجابة ضخمة .

ومنذ ذلك الوقت كان «اتحاد شعوب الكمرون» على رأس «جيش التحرير الوطنى» ، يشن حملات عسكرية واسعة النطاق تمكن بفضلها من السيطرة على منطقتى باميليكى وساناجا – ماريتيم اللتين يقطنهما ربع سكان البلاد ، وتنتجان ٤٠٪ من صادراتها . كذلك شن زعماء الاتحاد المنفيين ، الذين اتخذوا مقر قيادتهم فى القاهرة فى أول الأمر ، ثم فى أكرا بعد ذلك ، حملة دولية من أجل انسحاب القوات الفرنسية والاستقلال وتوحيد شطرى الكمرون ، على حين بقى روبين أوم-نيوبى فى الكمرون لقيادة العمليات العسكرية . وبوفاة نيوبى فى عام ١٩٥٨ ، فقد الاتحاد زعيمه الأكثر شعبية ، وانتقلت رئاسته إلى فيلكس – رولان مومى (انظر ، ص٥٢٥) .

وفى سبتمبر ١٩٥٨ ، وبناء على عرض بعفو مشروط من حكومة الكمرون ، التى كان يرأسها أحمدو أهيدجو (الرئيس الحالى لدولة الكمرون) ، عاد مابى ماتيب ، القائد العسكرى لمنطقة ساناجا – ماريتيم ، إلى الحياة السياسية العادية . ومع ذلك استمرت الثورة المسلحة فى منطقة باميليكى بقيادة مومى . ونتيجة لذلك اضطرت حكومة الكمرون ، فى أعقاب حصول البلاد على استقلالها ، إلى إصدار قرار فى فبراير ١٩٥٩ يقضى بإعادة الهيئات السياسية التى سبق أن شملها قرار الحظر الصادر فى ١٣ يوليه ١٩٥٥ ، ومن بينها «اتحاد شعوب الكمرون» . وقد علقت السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية على هذا القرار ، فى بيانها الذى أصدرته

بالقاهرة فى ٢٩ فبراير ١٩٦٠ ، باعتباره نصرا جديدا لشعب الكمرون ولكل المحبين للديمقراطية والسلام فى العالم أجمع .

وفى الانتخابات التى أجريت فى أبريل ١٩٥٩ ، حصل «اتحاد شعوب الكمرون» (فرع ماتيب) على ٢٢ مقعدا ، وعرض على ماتيب منصب وزارى ، ولكنه رفض ، وإن كان بيير كاندم ، وهو زعيم آخر من زعماء الاتحاد ، قد أصبح وزيرا للصحة . وفى أغسطس ١٩٦٠ التقى مومى وماتيب فى كوناكرى لمناقشة إعادة توحيد فرعى الاتحاد (فرع ماتيب وفرع مومى) ، بيد أن المفاوضات فشلت . وفى نوفمبر ١٩٦٠ مات مومى مسموما ،وانتقلت قيادة الثورة المسلحة إلى إرنست واندى وأبل كينجبى . واستمر النزاع المسلح وقتا إلى أن تمكنت حكومة أحملو أهيدجو من تصفيته بمساعدة القوات الفرنسية .

* **المؤتمر الدولى للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من افريقيا** : انعقد هذا المؤتمر بمدينة الخرطوم، فى الفترة ١٨-٢٠ يناير ١٩٦٩ ، وعرف بمؤتمر الخرطوم ، وقد اشترك فيه ٧٧ وفدا تمثل أكثر من خمسين بلدا وعددا من المنظمات الدولية ، وبلغ عدد المشتركين فيه ٢٦٦ مندوبا . ومثل الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر وفد مكون من السادة خالد محيى الدين ومحمد زكى شافعى ومفيد شهاب وحسين فهمى ومختار قطب وإحسان عبد القدوس وأمينة السعيد ومحمد أحمد الدمرداش .

وقد جاء فى الإعلان العام الذى صدر عن المؤتمر ما يلى :

«من أكثر من خمسين بلدا ، ومن عدد من المنظمات الدولية ، جئنا إلى الخرطوم للتضامن مع أولئك الذين يقاتلون لتخليص أفريقيا من بقايا الاستعمار ».

«لقد التقينا فى وقت تتحدى القوى التقدمية العالمية فيه الإمبريالية العدوانية ، فى صراع مظفر من أجل التحرر الوطنى والسلم والاشتراكية ...

«وقد قررنا بالإجماع أن أفريقيا والعالم ينبغى أن يقدما مساعدة أكثر

فعالية لإخواننا وأخواتنا الذين يعانون ، والذين يقاتلون من أجل حريتهم وحريتنا . وإننا إذ جئنا إلى الخرطوم من كل أنحاء أوربا ، ومن آسيا ، ومن أمريكا الشمالية والجنوبية ، صممنا فى حزم على أن يكون مؤتمر الخرطوم مرحلة تاريخية جديدة للتقدم فى مسيرة القارة الأفريقية نحو التحرر والاستقلال والوحدة .

« إن حالة من الحرب تقوم الآن بالفعل فى جزء كبير من القارة الأفريقية. فمنذ الرابع من فبراير ١٩٦١ كانت شعوب أنجولا وغينيا– بساو وموزمبيق، تحت قيادة « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » MPLA ، و « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيپ ڤرد » ، و « جبهة تحرير موزمبيق » FRELMO ، تقاتل فى مواجهة عسكرية هائلة الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية ، تلك الإمبراطورية المضعضعة التى تساندها دول حلف الأطلنطى .

« وفى زمبابوى يشن رجال حرب للعصابات ، التابعون « للاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » (الزاپو ZAPU) ، و « المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا » ، عمليات عسكرية تزداد اتساعا وانتشارا ضد القوات العسكرية المشتركة للحلف غير الشرعى ، حلف سميث وجمهورية جنوب أفريقيا الفاشية . وفى أفريقيا الجنوبية الغربية يقاتل رجال حرب العصابات التابعون « لمنظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » (سواپو SWAPO) ضد المستعمرين فى جنوب أفريقيا .

« إن هذه الحرب ، التى تزداد انتشاراً ، تهم العالم كله بصورة مباشرة ، وفى المحل الأول شعوب أفريقيا . إنها جزء من الصراع المعادى للإمبريالية على نطاق العالم ، ومن القتال الذى يشنه الشعب الڤيتنامى الذى لا يهزم لتخليص بلاده من التدخل الإمبريالى الأمريكى ، ومن القتال المتصاعد الذى تشنه الشعوب العربية ضد العدوان الصهيونى الذى تسانده الإمبريالية ... »

وقد أدانت اللجنة الفرعية الثانية ، المتفرعة عن اللجنة السياسية ، الأنظمة العنصرية والفاشية فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وناميبيا والمستعمرات

البرتغالية . وأكدت أن هذه الأنظمة لم يكن بوسعها الاستمرار دون المعونة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية التى تتلقاها من الدول الإمبريالية ، ومن حلف الأطلنطى . وأشارت هذه اللجنة فى تقريرها إلى أن نظام « الأبارتهيد » إنما هو نمط للاستغلال الاستعمارى يقوم على التوسع الإقليمى ، ويخضع العمل التعاقدى الأفريقى ، التى يتم تجنيده من ليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند وناميبيا وأنجولا وموزمبيق ومالاوى ، لشكل جديد من أشكال العبودية ، وذلك بإنكاره على عمال السخرة هؤلاء الحقوق النقابية التى ينبغى أن يتمتع بها جميع العمال . وأشارت أيضاً إلى أن الاستثمارات الرأسمالية التى تقوم بها مشروعات الدولة فى جنوب أفريقيا ، وكذلك المشروعات التعدينية والمالية والمصرفية هناك ، فى خارج حدود جنوب أفريقيا ، إنما توفر الأساس للعبودية الاقتصادية للبلاد التى تسمح بدخول هذه الاستثمارات .

وناشدت اللجنة الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وغيرها من الدول التقدمية ، الاعتراف بالحكومات التى تشكلها الحركات الشعبية الثورية فى المناطق المحررة باعتبارها سلطات ذات سيادة ، وتقديم جوازات السفر وجميع التسهيلات الإدارية للمقاتلين من أجل الحرية تيسيراً لنضالهم ، وتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ضد الأنظمة القائمة فى المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا .

كذلك طالبت لجنة التعبئة ، التابعة للمؤتمر ، جميع حكومات العالم الاعتراف بالمنظمات التالية باعتبارها السلطة الشرعية الرسمية الوحيدة فى بلادها : «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » ؛ « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب ڤرد » ؛ « جبهة تحرير موزمبيق » ؛ « المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا » ؛ « منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » ؛ « الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » .

وقد أصدر المؤتمر قراراً خاصاً بالتضامن مع « المؤتمر الدولى الثانى للتضامن مع الشعوب العربية » ، الذى انعقد بعد ذلك بالقاهرة ، فى الفترة ٢٥ — ٢٨ يناير ١٩٦٩ ، ضمنه تحياته الحارة وأمنياته الطيبة للوفود التى ستشترك فيه :

كما اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بالشبيبة والطلبة ، أكد فيه أهميتهم فى حركة التضامن مع الشعوب التى تخوض الصراع فى المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا . وتضمن القرار امتنان المؤتمر لاشتراك ٣٨ من منظمات الشبيبة والطلبة فى أعمال المؤتمر ، وتحية وتقديراً للنشاط الذى يستهدف تعبئة شباب العالم والذى يقوم به : « الاتحاد العالمى للشبيبة الديمقراطية » ؛ و « الاتحاد الدولى للطلبة » ؛ و « حركة شبيبه عموم أفريقيا » ؛ و « لجنة التضامن الدولى » .

*** مؤتمر الشعب** : قام فى جنوب أفريقيا ما عرف « بتحالف المؤتمر » Congress Alliance ، ضم الأحزاب التالية : « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ؛ « المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا » South African Congress ؛ « مؤتمر الشعوب الملونة لجنوب أفريقيا » South African Coloured People's Congress ؛ « مؤتمر الديمقراطيين » Congress of Democrats ؛ « مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال » . ويعد هذا التحالف رابطة للتنظيمات الديمقراطية الوطنية التى كرست جهودها لقيام دولة غير عنصرية بجنوب أفريقيا أساسها حقوق متساوية للجميع . وقد استمد تحالف المؤتمر حافزه الرئيسى من **«مؤتمر الشعب»** ، الذى عقد كما هو وارد فى المتن بمدينة كليبتون Klipton فى يومى ٢٥ ، ٢٦ يونيه ١٩٥٥ وقد عرف يوم ٢٦ يونيه ١٩٥٥ « بيوم حرية المؤتمر » Congress Freedom Day .

وقد كان هذا المؤتمر ثمرة حملة ضخمة شنت على نطاق البلاد فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، تحت قيادة « المؤتمر الوطنى الأفريقى » بهدف تعبئة الشعب خلف برنامج مشترك . وشهد الاجتماع ثلاثة آلاف مندوب من العمال والفلاحين والمثقفين والنساء من جميع العناصر ، الذين تم انتخابهم على أساس إقليمى ، وبخاصة فى المدن . وقد « أقر مؤتمر الشعب » تلك الوثيقة التاريخية التى سميت « ميثاق الحرية » Freedom Charter : وتكمن الأهمية العظمى لهذه الوثيقة فى أن التنظيمات الوطنية المختلفة ، أفريقية وهندية وملونة ، جنباً إلى جنب مع التنظيمات النقابية ، قد اتخذتها برنامجاً مشتركاً للتحرر الوطنى .

ومنذ ذلك الوقت تعهدت هذه التنظيمات التقدمية ، التى كانت تعمل من قبل بصورة منفصلة باستثناء فترات قصيرة من التعاون ، بأن تعمل معاً من أجل أهداف بعيدة المدى . وبذا انبثق هيكل متعدد الأجزاء لجبهة متحدة مزود بطاقة هائلة للمستقبل . وكان ذلك أحد المنجزات العظمى للنضال التحريرى فى جنوب أفريقيا ، كما كان وثيقة تعكس أمانى وتطلعات ورغبات الملايين من أبناء جنوب أفريقيا .

ويبدأ ميثاق الحرية بالعبارة التالية :

« نحن شعب أفريقيا ، نعلن لبلادنا جميعاً وللعالم بأسره : أن بلادنا جنوب أفريقيا ملك لكل من يعيش على أرضها ، سود وبيض ، وأنه لاتوجد حكومة يمكن أن تدعى لنفسها عن حق السلطة والنفوذ بالبلاد ، مالم تكن مستندة إلى رغبة كل الشعب . »

كذلك وردت بالميثاق فقرات كثيرة عن حق الاقتراع العام ، والمساواة قبل القانون ، والحق فى العمل ، وحرية الحركة ، والضمان الاجتماعى ، والتعليم ، والسلام . كما كان « تحالف المؤتمر » منذ نشأته ، رأس الحربة فى المعارضة غير البرلمانية لسياسية « الأبارتهيد » .

* **محاكمات ((الخيانة العظمى))** : منذ اللحظة التى ترددت فيها فكرة « مؤتمر الشعب » و « ميثاق الحرية » (انظر المادة السابقة) ، وفى أعقاب النجاح الذى حققته، وترحيب جماهير الشعبية بالميثاق ، وتعاظم نفوذ « تحالف المؤتمر » ، أخذت حكومة جنوب أفريقيا تطلق على كل ذلك « خيانة عظمى » ، وعمدت إلى تدبير المؤامرات ضد المشتركين فى المؤتمر . وفى ٥ ديسمبر ١٩٥٦ ألقت القبض على ١٥٦ من زعماء حركة التحرر الوطنى المعادين للتفرقة العنصرية ، مدعية أنهم يدبرون مؤامرة للإطاحة بنظام الدولة ، وإقامة دولة جديدة تستند إلى المبادىء التى أقرها « ميثاق الحرية » .

وكان معظم المقبوض عليهم من أعضاء « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، كما كان

بينهم عدد من أعضاء «مؤتمر الشعوب الملونة» و «المؤتمر الهندى» . وكان كل البيض الذين قبض عليهم من أعضاء «مؤتمر الديمقراطيين» . وكان فى مقدمة المقبوض عليهم الرئيس ألبرت لوتولى وموسس كوتانى ، ودكتور ج. م. نيكر رئيس «المؤتمر الهندى»، وأوليفر تامبو من زعمائه ، وپييت بييليفيد رئيس «مؤتمر الديمقراطيين». وقد وجهت الحكومة إلى المقبوض عليهم تهمة «الخيانة العظمى» ، واستمرت المحاكمات الخاصة بهذه التهمة أكثر من أربع سنوات ، عجزت الحكومة فى نهايتها عن إثبات هذه التهمة على أحد من المتهمين ، كما اضطرت بعد انفضاح المؤامرة وانكشاف أغراضها إلى الإفراج عن ٦٤ منهم بعد عام واحد من القبض عليهم ، ثم أخذت تفرج عن الباقين تباعاً .

* **اتحاد وسط افريقيا** : (٥٣-١٩٦٣) ، أو كما يسمى «اتحاد روديسيا ونياسالاند» Federation of Rhodesia and Nyasaland . وقد أدى إلى قيام الاتحاد المزاعم التى كانت تقول بوجود وحدة جغرافية بين مكوناته الثلاثة : روديسيا الجنوبية، وروديسيا الشمالية، ونياسالاند. وقد أثيرت فكرته لأول مرة فى عام ١٩٢٤ ، ولكن تنفيذها أرجىء عدة مرات بسبب التفاوت الاقتصادى والصناعى الشديد بين روديسيا الجنوبية من جانب ، وروديسيا الشمالية ونياسالاند من الجانب الآخر . وقام الاتحاد فى يولية ١٩٥٣ ، بعد عامين من المناقشة الحادة فى البرلمان البريطانى ، وفى وجه مقاومة عنيفة من جانب الهيئات الوطنية فى المناطق الثلاث، وهى المقاومة التى استمرت بصورة متزايدة العنف إلى أن ألغى الاتحاد فى عام ١٩٦٣ .

ففى الفترة ٢ - ١٩٥٤ قاد «المؤتمر الوطنى الأفريقى» لروديسيا الشمالية النضال ضد فرض الاتحاد ، ورفض الاشتراك فى مناقشاته التمهيدية . واشترك المؤتمر بقيادة نكومبولا ، مع «اتحاد عمال المناجم» بقيادة لورانس كاتيلونجو ، فى احتجاجات جماهيرية ضد قيامه . واستمرت حملاته ضده طيلة قيامه .

وفى نياسالاند أعلن «المؤتمر الوطنى الأفريقى» معارضته لقيام الاتحاد ،

وطالب بالحكم الذاتى فى إطار الكومنولث، ودعا إلى مقاطعة القائمة الانتخابية الاتحادية ، كما اشتدت معارضته له بعد قيامه . لذلك أخذت الحكومة فى اضطهاد المؤتمر ، بحيث أصبحت عضويته تسبب المخاطر لأصحابها ، وبخاصة موظفى الحكومة .

وقد قام «اتحاد رؤساء نياسالاند» بدور كبير وهام فى الحملة المناهضة لقيام الاتحاد . كما شاركت التنظيمات السياسية الأسيوية بنياسالاند بصورة متزايدة فى النضال ضده . وأسفرت الاضطرابات التى أثارها المؤتمر عن إعلان حالة الطوارىء وحظر المؤتمر ، والقبض على زعمائه . وقد استطاع تشيومى سكرتير الدعاية بالمؤتمر ، الذى كان بالخارج وقتئذ ، تنظيم حملة بالخارج ضد إعلان حالة الطوارىء ، وللمطالبة بالإفراج عن المقبوض عليهم .

وفى روديسيا الجنوبية كان «للمؤتمر الوطنى الأفريقى» دوره فى النضال ضد الاتحاد ، وقد كان نكومو ، رئيس المؤتمر ، بالخارج منذ إعلان حالة الطوارىء بالاتحاد ، مما أتاح له الفرصة لتنظيم الحملات ضد قيامه .

وقد كان حجر الزاوية فى مقاومة شعوب المناطق الثلاث لقيام الاتحاد هو إدراكها لما يشكله من عقبات فى سبيل حصولها على الاستقلال ، لذا كان نضج معركة التحرير ، وقرب حصول كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند على استقلالها إيذاناً بنهايته ، فقد ألغى بالفعل فى عام ١٩٦٣ .

* **عملية انفيل** : فى خلال الأحداث الثورية فى كينيا، المعروفة بثورة «الماوماو» ، التى بدأت فى عام ١٩٥٣ ، والتى أعقبها إعلان حالة الطورىء بالبلاد ، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لسحق قوات المقاتلين من أجل الحرية ، كان من أعنفها وأوسعها نطاقاً الهجوم على قوات المقاتلين من أجل الحرية بجبل كينيا، التى كان يقودها الجنرال تشينا ، وهو الهجوم الذى أسفر عن أسر القائد وإدلائه باعترافات خطيرة أوضحت للسلطات ضرورة قطع خطوط التموين ، وبخاصة تلك القادمة من نيروبى. ولذا أعقب هذا الهجوم عملية عنيفة واسعة أطلق عليها « عملية أنفيل » . وفى هذه العملية قام خمسة

وعشرون ألفاً ممن رجال الجيش والشرطة بمحاصرة جميع السكان الأفريقيين بالمدينة – وكان عددهم يزيد قليلا على مائة ألف نسمة – وجمعوا كل الشبان المنتمين إلى ما كان يسمى « القبائل المصابة » ، أى قبائل الكيكويو أساساً ، والذين يتراوحون بين السادسة عشرة والخامسة والثلاثين ، أى فى سن القتال ، وساقوهم معصوبى الأعين إلى معسكرات اعتقال أعدت بطريقة خاصة . وكان أثر هذه العملية هو التمزيق الشامل لمجموعات المقاومة الأخيرة فى نيروبى ، ومنع إمدادات الأسلحة والذخيرة والأموال والملابس والمواد الطبية عن المقاتلين من أجل الحرية . ولم تكد تمضى ثلاثة شهور ، تخللتها بضع عمليات أخرى ، حتى استطاعت السلطات إرغام المقاتلين من أجل الحرية على الدخول فى مفاضات معها .

* **أحداث ليوبولدفيل فى يناير ١٩٥٩** :حاول چوريف كازاڤوبو ، بوصفه رئيساً للأباكو (انظر ،ص٤٦٣) حضور أول اجتماع لمؤتمر الشعوب الأفريقية ، الذى انعقد فى أكرا فى نهاية ديسمبر ١٩٥٨ ، فلم يستطيع لعدم استكمال أوراقه ، وسافر بدلا منه پاتريس لومومبا واثنان آخران من زعماء «الحركة الوطنية الكنغولية» (انظر ،ص٤٦٥) . وعندما عاد لومومبا إلى ليوبوالدڤيل، ألقى فى يناير ١٩٥٩خطاباً فى اجتماع جماهيرى أعلن فيه مطلب الاستقلال الفورى ، فعمت الاضطرابات المدينة .

وبعد أن ألغت السلطات إجتماعاً دعا إليه « الأباكو » ، اشتدت حدة الاضطرابات فى ليوپولدڤيل فى ٤ يناير ، وتوجت هذه الاضطرابات بمسيرة ثلاثين ألفاً من العاطلين فى شوارع المدينة. وقد ألقيت مسئولية هذه الأحداث على « الأباكو » ، وقبض على كازاڤوبو ومعظم « زعماء الأباكو » فى ٨ يناير . وفى ١٢ يناير عمدت الحكومة إلى « حل الأباكو » نفسه . ومع ذلك أدركت الحكومة أنه لابد من عمل شيء للحد من السخط السياسى ، فأعلنت فى ١٣ يناير إصلاحات طويلة الأمد ، مع وعد بإجراء انتخابات إقليمية فى ديسمبر من العام نفسه .

* **تدمير سلطة القبائل فى غانا وغينيا** : لجأ النظام الاستعمارى فى أفريقيا

إلى مسخ السلطات التقليدية الأفريقية ، بحيث تحقق أغراضه وتخدم مصالحه . فأقام أشكالا من الحكم غير المباشر ومن الإدارة الأهلية ، استخدم فيها رؤساء القبائل، وعين رؤساء جدداً ، ليقوموا بدورهم كموظفين تابعين له .

وقد اتضح للبلاد وللأحزاب السياسية الأفريقية أن مثل هذه المؤسسات تشكل حاجزاً يعترض سبيل التقدم ، وعقبه أمام النشاط الديمقراطى للجماهير . وكان ذلك بشكل خاص هو الوضع مع رؤساء القبائل فى غينيا وفى أشانتى بغانا ، سواء على صعيد الكفاح من أجل الاستقلال ، وتدعيم هذا الاستقلال بعد الحصول عليه ، أو فى مجال التنمية الاقتصادية ، وبخاصة فى الريف .

فنى غينيا تبينت القوى التقدمية الممثلة فى « الحزب الديمقراطى الغينى » (انظر، ص٤٤٣) ، فى مرحلة مبكرة للغاية — حتى قبل الحصول على الاستقلال — أنه من الضرورى اتخاذ خطوات حاسمة لتحطيم سلطة رؤساء القبائل ، ولأن تستبدل بها نظاماً لديمقراطية القرية . وهذا الإجراء الذى اتخذ قبل الاستقلال كان بلاشك العامل الأساسى فى ضمان اقتراع الشعب الغينى بأغلبية كبيرة بـ « لا » فى استفتاء ديجول فى عام ١٩٥٨ .

وعلى نقيض الوضع فى غينيا كانت نتيجة الاستفتاء فى النيجر ... فهنا أيضا شنت الحكومة فى ظل القيادة التقدمية لحزب «ساوابا» بزعامة دچيبو باكارى (انظر مادة همانى ديورى ، ص ٤٩٥) حملة من أجل التصويت بـ «لا» ، بيد أنه لسوء الحظ لم تكن قد اتخذت أية إجراءات لتحطيم سلطة رؤساء القبائل ، الذين كان باستطاعتهم نتيجة لذلك أن يحملوا الفلاحين على التصويت بـ «نعم» . كما أن الرؤساء المتحكمين فى الريف، كان باستطاعتهم أيضاً التحكم فى التصويت وفى عملية فرز الأصوات ، بل تحويل الأصوات التى قالت « لا » إلى أصوات تقول « نعم » . وبذلك لم تستطع النيجر اختيار الاستقلال فى عام ١٩٥٨ ، وسقطت الحكومة التقدمية ، ونفى باكارى وعدد آخر من زعماء حزب «ساوابا» إلى خارج البلاد .

أما فى مسائل الاصلاح الزراعى وأشكال حيازة الأرض والتنمية الزراعية فى غينيا ، فقد أكدت الخبرة المستخلصة أهمية الإنتاج التعاونى الذى يستند

إلى نمط الملكية القائم بالفعل ، وهو الملكية المشاعية ، وذلك باعتباره شكلا من أشكال التنمية الزراعية . وحلت « لجنة القرية » ، التابعة « للحزب الديمقراطي الغيني » محل رئيس القبيلة بوصفها الهيئة التي تقوم بتخصيص (توزيع) الأرض المعدة للزراعة . وتتحمل هذه اللجنة المسئولية الآن ، وتضع الأراضي تحت إشرافها .

وفي غانا أكدت الخبرة أيضاً أهمية الإنتاج التعاوني القائم على الملكية المشاعية . وقد أجريت أيام حكم الدكتور نكروما تجارب تقضي بأن تخصص القرية مساحة معينة من أرضها المشتركة لتزرع بطريقة مشتركة ، كما كان عدد من القرى يخصص وقتاً معيناً للعمل الجماعي في تلك المساحات . وكانت الحكومة تقدم المساعدات للمحصولات التي تزرع بالاتفاق المتبادل بين الحكومة والقرية .

أما في المجال السياسي فقد أرغمت الحكومة و« حزب الميثاق الشعبي » الحاكم (انظر ، ص ٤٤١) في غانا ، دفاعاً عن الاستقلال الذي كان قد أعلن حديثاً ، على اتخاذ اجراءات عنيفة ضد رؤساء القبائل في أشانتي ، وإلى تقييد سلطتهم في غانا في مجموعها ، عن طريق إقامة جهاز جديد للحكم المحلي وإقامة مؤسسات جديدة ، وهي مؤسسات بينما كانت تسمح بحقوق معينة لرؤساء القبائل ، كانت تخضعهم بطريقة فعالة لسلطة الحكومة . بيد أن رؤساء القبائل مازالوا موجودين في غانا ، وقد وضح أثر ما تبقى لهم من نفوذ وثروة وسلطة في المظاهر المبالغ فيها التي استقبلوا بها ملكة بريطانيا ، عندما قامت بزيارة غانا قرب نهاية عام ١٩٦١ ، وفي الدور الأكيد الذي لعبوه في إسقاط حكم الدكتور نكروما نفسه .

موضوعات متفرقة

* **البنيان السفلى** : يطلق تعبير البنيان العلوى **Super-structure** لأسلوب معين فى الإنتاج ، على ذلك الجزء من العلاقات الاجتماعية (خارج علاقات الإنتاج) والوعى الاجتماعى الذى لاغنى عنه لوجود ذلك الأسلوب المعين فى الإنتاج . كما يطلق على أسلوب الإنتاج وبنيانه العلوى اسم التكوين الاجتماعى أو النظام الاجتماعى ، على حين أن علاقات الإنتاج التى تلائم نظاماً اجتماعياً ما ، يقال لها أساسه الاقتصادى أو بنيانه السفلى . ولا يتضمن البنيان العلوى جميع العلاقات الاجتماعية ولا ما لمجتمع ما من وعى اجتماعى ، إذ لا يتضمن سوى تلك العلاقات الاجتماعية الواعية (عدا علاقات الإنتاج الواعية التى هى جزء من الأساس الاقتصادى) ، وتسث الأفكار الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية السيكولوچية اللازمة لوجود أسلوب ما فى الإنتاج ، والتى تجعل من الممكن استمرار علاقات الإنتاج القائمة ، وتدعم بوجه خاص النظام الراسخ لملكية وسائل الإنتاج .

وقد جعل ماركس البنيان العلوى متماثلا مع جميع مظاهر ومحتوى الوعى الاجتماعى . يقول ماركس : « إن المجموع الكلى لهذه العلاقات الإنتاجية يشكل البنيان الاقتصادى (السفلى) للمجتمع ، أى الأساس الحقيقى الذى يقوم فوقه بنيان علوى قانونى وسياسى ، والذى تتفق معه أشكال محددة من الوعى الاجتماعى » . ك . ماركس ، **« مقدمة اسهام فى نقد الاقتصادى السياسى »** ، فى ك . ماركس ، ف . انجلز ، **الأعمال المختارة** ، تشارلز هـ . كير وشركاه ، شيكاغو ، ١٩٠٤ ، ص ٣٦٣ .

وفرق ستالين بين مختلف عناصر الوعى الاجتماعى . يقول ستالين :

« إن البنيان العلوى يخلقه الأساس من أجل خدمة هذا الأخير ومساعدته مساعدة فعالة على أن يتجسد ويتدعم ... فإذا تخلى البنيان العلوى فقط عن دوره هذا ... فقد مزيته وكف عن أن يكون بنياناً علوياً » . چوزيف ستالين ، **« حول الماركسية وعلم اللغات » ، سوفييت نيوز** ، لندن ، ١٩٥٠ .

والبنيان العلوى لا يمكن أن يقوم بشكل تحكمى ، إذ أنه بحكم طبيعته نفسها يتمشى مع البنيان السفلى ، وبالتالى مع كل أساوب الإنتاج ، الذى تتميز به فترة تاريخية . فعندما تتغير علاقات الإنتاج الأساسية (أى عندما تتغير ملكية وسائل الإنتاج) يتغير البنيان العلوى أيضاً ، أى يولد نظام اجتماعى جديد . ويطلق على ذلك : قانون التوافق الضرورى بين البنيان العلوى والبنيان السفلى ، وهو أحد القوانين الأساسية فى علم الاجتماع .

* **القوة العامة** : عمد المستعمرون البلچيكيون ، منذ استعمارهم للكنغو ، إلى إرهاب شعبه مستخدمين الكنغوليين أنفسهم لتحقيق هذا الغرض. وكونوا جيشاً قوياً ، أسموه « القوة العامة » ، من أبناء الكنغو لاستخدامه ضد الكنغوليين . . وقد وجد هذا الجيش لمدة سبعين عاماً ، وكان أفراده يجندون من بين الكنغوليين الذين كان عليهم أن يخدموا فيه سبع سنوات (وكان بإمكانهم أن يجددوا المدة سبع سنوات أخرى) تحت أقسى قواعد الضبط التى يفرضها الضباط البلچيكيون .

وكانت التفرقة العنصرية متفشية فى « القوة العامة » ، فلم يكن يوجد بها ضابط واحد من أبناء الكنغو . ولم يكن أفراد هذا الجيش يدربون للقتال ضد جنود ، بل ضد مدنيين عزل . وقال عنهم الكاتب المعروف بازيل داڤيدسون إنهم كانوا يشبهون « عصابة من البلطجية » ، وإنهم كانوا يكرهون ضباطهم الذين يتقاضون أجوراً عالية .

وفى أعقاب الاستقلال حدثت ثورة جامحة بين أفراد « القوة العامة » ، فقد توقع هؤلاء أن يؤدى الاستقلال إلى تحسين ظروفهم ، بيد أنه عندما أعلن قائدهم البلچيكى الجنرال چانسنز أن كل شيء باق على ما هو عليه ،

تفجرت الثورة بينهم ، وتصرفوا مع الضباط البلجيكيين وأسرهم بالطريقة نفسها التي علمهم هؤلاء الضباط أن يتصرفوا بها مع أبناء شعبهم .

* **حلف فورستر ـ سميث كيتانو** : عقد فى برلين ، بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، فى الفترة ٢٢ – ٢٥ مايو ١٩٦٨ ، مؤتمر علمى تحت اسم : « ضد العنصرية والاستعمار الجديد – من أجل تحرير الجزء الجنوبى من أفريقيا » . وقد اشترك فى هذا المؤتمر علماء من عدد كبير من بلدان أوربا الاشتراكية ، وزعماء لحركات التحرر الوطنى فى هذا الجزء من أفريقيا . وبعد تحليلات ومناقشات مستفيضة ، أدان المؤتمر الأنظمة العنصرية الفاشية القائمة فى هذه المنطقة ، ودعا إلى التضامن وتأييد المقاتلين من أجل الحرية هناك ، وأعلن استنكاره لذلك التحالف الفاشى المكون من حكومة بالثازار جوهانس فورستر فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وحكومة إيان سميث فى روديسيا الجنوبية ، وحكومة كيتانو فى البرتغال .

وكان من بين الأبحاث الهامة التى قدمت للمؤتمر ، ذلك البحث القيم الممتاز الذى أعده دوما نوكوى ، سكرتير عام « المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا » . ولا بأس من أن نأخذ عن هذا التقرير بضع فقرات تتعلق بذلك الحلف :

« لقد بدأت فى أغسطس ١٩٦٧ مرحلة جديدة للنضال المسلح ، بتكوين حلف عسكرى من « المؤتمر الوطنى الأفريقى » و « الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » .

« وقد دخل المقاتلون من أجل الحرية ، التابعون لحلف « المؤتمر الوطنى الأفريقى » و « الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » ، فى صدام مسلح مع القوات المتحدة التابعة لنظامى سميث وفورستر .

« وستزداد حرب العصابات حدة بالضرورة ، كما ستواصل جماهير الشعب تلاحمها المستمر فى مواجهة القهر المسلح بالثورة المسلحة .

« إن انتصار شعبنا النهائى والحتمى يتوقف أيضاً على الدور الحيوى

الذى تلعبه حكومات وشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وحركة الطبقة العاملة الدولية ، والاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية الأخرى.

« ونحن نشن نضالنا لا ضد حكومة فورستر الفاشية فقط ، وإنما نشنه أيضاً ضد الحلف غير المقدس ، حلف فورستر وسميث وسالازار (كيتانو الآن). كما أن الإمبريالية الدولية بدورها ، بقيادة الولايات المتحدة ، تعتبر أن من واجباتها الأساسية حماية حكومة الأقلية البيضاء الفاشية فى جنوب أفريقيا ، والمحافظة على هيمنة الإمبريالية على كل الجزء الجنوبى من أفريقيا . »

* **الزراعة المتنقلة** : تتميز الزراعة البدائية فى أفريقيا باستخدام الفأس ، أو عصا مدببة تسمى عصا الحفر ، وبعدم استخدام المحراث على الإطلاق. وربما نجم ذلك عن عدم إمكانية بقاء الحيوان حياً فى هذه المناطق الموبوءة بأمراض الحيوان الفتاكة . ويؤدى ذلك ، إلى جانب عدم معرفة التسميد العضوى ، إلى سرعة إفقار التربة بعد عدد من المحصولات ، ويستغرق هذا عادة ما بين ثلاث وخمس سنوات حسب جودة الأرض . ولذا يضطر الزارع إلى الانتقال إلى قطعة أرض جديدة بعد القطعة الأولى . والغالب أن يعود إلى هذه القطعة ، ثم يتركها إلى غير رجعة . ومن هنا جاءت تسمية هذا الأسلوب **بالزراعة المتنقلة** . بيد أن بدائية الفأس ، أو عصا الحفر ، مع التنقل وقلة التقدم التكنولوجى ، قد أعطى هذا النوع من النشاط الزراعى اسمه المعروف به ، وهو الزراعة البدائية . ونتيجة لهذا التنقل لم تكن للأرض قيمة معينة إلا عند زراعتها . ومن ثم لم تظهر أية قوانين حيازة أو بيع أو وراثة بالصورة التى وجدت بعد ذلك ، حين نهب الأوربيون الأرض ، وأدخلت الوسائل الحديثة فى الزراعة . وإن لم يكن هذا يعنى أن الأرض كانت عديمة القيمة إطلاقا بحيث يمكن الاستغناء عن أى جزء منها . بل إن أرض القبيلة كانت ذات قيمة حيوية بالنسبة لاستمرار النشاط الاقتصادى الزراعى لكل أفرادها . فالأرض التى تكون غير مزروعة فى وقت ما ليست سوى احتياطى للأرض الزراعية ، ينتقل إليها الزارعون بعد استهلاك خصب

المساحات المزروعة . وقد ترتب على إجراءات المستعمرين حرمان الزارعين الأفريقيين من الضمان اللازم لهم فى مثل هذا النوع من أنواع الزراعة .

* **التركيب العضوى لرأس المال** : نشير هنا إلى القضية المعروفة التى تثير كثيراً من الجدل بين الاقتصاديين ، والمتعلقة فى الحالة المعنية بأفضلية استخدام أى النوعين من الأساليب : أساليب الإنتاج ذات كثافة رأس المال العالية **Capital intensive methods** ، أى الأساليب ذات التركيب العضوى العالى لرأس المال ، والتى تكون نسبة ما يسمى رأس المال الثابت فيها أعلى من نسبة رأس المال المتغير ، كما هى الحال فى محطات توليد الكهرباء والمشروعات الصناعية ذات الآلات الغالية الثمن التى لا تحتاج إدارتها إلى عدد كبير من من العمال ؛ أم أساليب الإنتاج ذات كثافة العمل العالية **Labour intensive methods** ، أى الأساليب ذات التركيب العضوى المنخفض لرأس المال ، والتى تكون نسبة رأس المال الثابت فيها أقل من نسبة رأس المال المتغير ، كما هى الحال فى مشروعات شق الطرق وحفر الترع والمشروعات الزراعية ، وغيرها من المشروعات التى تتطلب مقادير كبيرة من العمل ، وبخاصة فى البلاد المتخلفة ذات مستوى المعيشة المنخفض .

وثمة من ينادى بأفضلية النوع الثانى من المشروعات إذا ما تعذر توفير مقادير كافية من رأس المال ، وأمكن ضمان مورد ضخم ثابت من العمل الرخيص ، كما هى الحال فى أفريقيا . بيد أن ذلك يقضى بطبيعة الحال باستبعاد أية محاولة جادة للتصنيع .

* **قوانين المرور** : من أبشع صور الممارسات العنصرية والتعسفية فى جنوب أفريقيا . وقد ظلت هذه القوانين لسنوات كثيرة مثار سخط السكان الأهالى وحقدهم الشديد . وطبقاً لهذه القوانين يتعين على كل أفريقى أن يحمل تصريحاً للمرور ، وأن يبرزه حين يطلب إليه ذلك ، وإذا نسيه توقع به عقوبات قاسية . وعلى ظهر كل تصريح تعليمات مطبوعة بحروف دقيقة

لا يستطيع أن يقرأها سوى قلة من الأفريقيين . وبالرغم من ذلك تكون نتيجة مخالفة هذه القوانين أن يلقى رجال الشرطة القبض على المخالف دون سابق إنذار . والعقوبة فى هذه الحالة هى الغرامة أو الحبس . ولما كان من النادر توافر المال اللازم لأداء الغرامة ، يزج بالمخالف فى السجن ، ويفرض عليه العمل الإجبارى . وكثيراً ما يختفى الناس دون أن يعلم ذووهم أين ذهبوا .

وقد كانت هذه القوانين شاغلا أساسياً لحزب «المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا» ، وقد استعرضها الحزب فى مؤتمره القومى الذى عقده فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وقرر أن يخوض معركة جماهيرية حاسمة ضدها . وفى ٢١ مارس ١٩٦٠ ، جاءت جماهير غفيرة إلى بلدة شارپيڤيل لتسليم تصاريحها للشرطة احتجاجاً على قوانين المرور ، فأطلق رجال الشرطة النار عليها ، ووقعت المذبحة الشهيرة التى عرفت بمذبحة شارپيڤيل . وكرد فعل لهذه المذبحة ، قام حزب «المؤتمر الأفريقى الوطنى» بتعبئة كل قواه المحلية والعالمية للقيام بهجوم ساحق على الحكومة المسئولة عن المذبحة ، فدعا إلى إضراب عام فى كل أنحاء البلاد فى ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، وإعلان ذلك اليوم «يوماً للحداد الوطنى» ، واستجاب الأفريقيون بالإجماع لندائه ، وأحرق الآلاف من أبناء الشعب ، فى خلال الإضراب ، تصاريح مرورهم بناء على توجيه منه . وكانت نتيجة هذا الإضراب إلقاء القبض على ألفين من القادة السياسيين ، ١٨,٠٠٠ من رجال ونساء الشعب الأفريقى ، كما أعلنت الحكومة حظر كل من «المؤتمر الوطنى الأفريقى» و«مؤتمر الجامعة الأفريقية» .

* **دوران العمل** : يقصد بدوران العمل تلك التغيرات التى تطرأ على قوة العمل بمشروع ما . ويمكن بإحصاء أعداد الأفراد الذين يتركون خدمة المشروع وينضمون إليها فى خلال مدة معينة حساب رقم قياسى يدل على مدى احتفاظ المشروع بمستخدميه . ومعدل دوران العمل هو نسبة المستخدمين الذين يتركون الخدمة فى فترة معينة إلى متوسط عدد المستخدمين فى تلك الفترة . ويحسب هذا المعدل عادة فى خلال فترة

« سنة » ، وعند حدوث التقلبات بسرعة ، لأسباب موسمية أو غيرها ، قد تفضل بعض المنشآت حساب النسبة شهرياً . ويدل **معدل دوران العمل** بشكل عام على مدى رضا المستخدمين عن خدمتهم بالمشروع ، وعلى حالتهم المعنوية ، كما يكون ارتفاع هذا المعدل مؤشراً لمدى التبديد فى نشاط المشروع .

* **البانتوستان** : كلمة من مقطعين (على غرار پاكستان ، وأفغانستان ، وأوزبكستان ، إلخ) : المقطع الأول بانتو Bantu ، وهم أفراد قبائل البانتو ، أعظم القبائل الأفريقية وأكثرها انتشاراً (انظر ، ص٥٧٦) ؛ والمقطع الثانى ستان Stan ، بمعنى بلاد ، ولعل هذه الكلمة فارسية الأصل . وبذلك يكون المعنى اللفظى لكلمة بانتوستان هو بلاد البانتو . وثمة نظرية قديمة تقول بإيجاد أرض أو موطن أو منطقة خاصة يتجمع فيها كل البانتو ، وهى نظرية توحى فى مظهرها بأنها تخدم البانتو ، ولكنها فى حقيقتها نظرية استعمارية لا تختلف فى شىء عن النظرية التى تستند إليها الحكومات الاستعمارية فى إنشاء معازل للأفريقيين بالبلاد الأفريقية . وقد تقوضت هذه النظرية بطبيعة الحال على ضوء التقسيمات السياسية المختلفة التى انتهت إليها القارة الأفريقية ، فالبانتو اليوم موزعون بين عدد كبير من الوحدات السياسية ، وهم يعيشون فى جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وزامبيا ومالاوى وكينيا إلخ .

* **قانون تعليم البانتو** : صدر هذا القانون فى عهد ڤير ڤورت ، وقد تغير نظام التدريس بمقتضاه فى مدارس جنوب أفريقيا . وهو يقضى بأن يتعلم أطفال البانتو لغتهم وتاريخهم وثقافتهم بدلا من اللغة الانجليزية أو الأفريقانو Afrikaan (لغة البوير) ، وبذا يحرمون من تعلم ما يؤهلهم لمنافسة الأوربيين . وقد يكون هذا حقاً وعدلا إذا كان البانتو يحكمون بلادهم ويتولون أمورهم بأنفسهم ، أما فى بلد يحكمه الأوربيون فإن هذا النوع من التعليم يحصر البانتو فى داخل إطار عالمهم الضيق المتخلف ، ويحول بينهم وبين الآفاق

الرحبة للثقافة العالمية . ولايؤهلهم مثل هذاالتعليم إلا لأن يكونوا خدماً أو عمالا غير مهرة لدى السادة الأوربيين . وقبل صدور هذا القانون كان بإمكان الأفريقى ، ممن توافرت لديهم المؤهلات اللازمة – على قلتهم الشديدة – أن يلتحقوا بالكليات جنباً إلى جنب مع البيض . أما الآن فهو لا يستطيع الالتحاق بغير الكليات المخصصة للبانتو ، بل إن هذه الكليات مقسمة إلى وحدات قبلية . والفكرة من وراء ذلك أن يتعلم شباب الزولو على يد مدرس من الزولو ، وفى كلية للزولو ، وبلغة الزولو ، وهكذا . ولا تضم مثل هذه الكليات العدد الكافى من المدرسين أو الطلاب ، ويظل مستوى التعليم فيها على درجة كبيرة من الانخفاض .

* **اتحاد مناجم كاتانجا العليا** : تكوّن فى عام ١٩٠٦ ، وتساهم فى هذا الاتحاد «الشركة العامة» (انظر ، ص٦٠٧) ، وحكومة الكنغو ، واللجنة الخاصة لكاتانجا Comité Spécial du Katanga ، وشركة امتيازات تنجانيقا البريطانية (روبرت وليامز) . وتنضوى تحته الشركات الآتية : الشركة الصناعية والتعدينية فى كاتانجا Soc. Industrielle et Minière du Katanga (SIMKAT) ؛ شركة البحث والاستغلال المعدنى فى كاتانجا Soc. d'Exploitation et de Recherches Minières du Katanga (SERMIKAT) ؛ شركة الإنشاءات الخرسانية فى كاتانجا Soc. d'Entreprises de Travaux en Béton au Katanga (TRABEKA) ؛ الشركة العامة للقوى الكهربائية فى كاتانجا Soc. Générale des Forces Hydro-Electriques du Katanga (SOGFLOR) ؛ شركة أسمنت كاتانجا Ciments du Katanga (CIMENKAT) ؛ الشركة الأفريقية العامة للكهرباء Soc. Générale Africaine d'Electricité (SOGEIEC) .

* **عمل الأقنان وعمل العبيد (الرقيق)** : ينتسب عمل العبيد (الرقيق) ، كما هو معروف ، إلى المجتمع العبودى Slave Society الذى قام على

أنقاض المجتمع المشاعى البدائى ، وكان أول مجتمع فى تاريخ البشرية يقوم على التنازع الطبقى . وكان هذا المجتمع ينقسم إلى ملاك للعبيد (الرقيق) يشكلون الطبقة الحاكمة ، ويتكونون أساساً من ملاك أراضى كبار ، أو أصحاب ورش كبيرة ، أو تجار أو مقرضى نقود ؛ والعبيد (الرقيق) المستغلين الذين كانوا يقومون بالعمل كله . وكانت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللعبيد تشكل أساس علاقات الاستغلال والإنتاج فى هذا المجتمع ، وهى علاقات قامت على قهر اقتصادى مفرط اتخذ أبعاداً رهيبة بشعة . وكرد فعل لهذا القهر وهذا الاستغلال كان العبيد يظهرون إنتاجية عمل منخفضة ، ويدمرون أدوات الانتاج ، كما كان الناتج الفائض الذى يحققونه قليلا للغاية ، بيد أنه كان كبيراً نسبياً بالمقارنة برخصهم المتناهى .

أما عمل الأقنان فينتسب إلى المجتمع الإقطاعى Feudal Society الذى قام فى أعقاب تحلل وسقوط النظام العبودى . وكان الأمراء الإقطاعيون والفلاحون (الأقنان) هم الطبقتان الرئيسيتان فى هذا المجتمع . وكانت علاقات الاستغلال الرئيسية فيه تقوم على ملكية الأمراء الإقطاعيين لوسائل الانتاج ، وهى الأرض فى المقام الأول ، وكذلك على تبعية الأقنان الشخصية للأمير الإقطاعى. وكان للأقنان مزارعهم الصغيرة الخاصة التى يوجهون إليها جزءاً محدوداً من قوة عملهم ، على حين يوجهون الجزء الأكبر منها إلى أرض الغير ، كما كان لديهم أيضاً أدواتهم الخاصة القليلة ، وكان لهم اهتمام مادى معين بعملهم .

* **قوانين الأراضى المسورة :** عندما ازدهرت صناعة الصوف فى هولندا والفلاندر (بلجيكا) فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وعندما أخذت الصناعة تزدهر فى بريطانيا ، ومن بينها صناعة الصوف ، واشتدت الحاجة إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، بدأت فى انجلترا فى ذلك الوقت حركة قوية ترمى إلى تشجيع تملك البورجوازية للأراضى الزراعية وتسويرها

(إحاطتها بالسياجات والأسوار) ، وطرد أصحابها وتخصيصها لكبار الملاك البورچوازيين .

وكانت هذه الحركة تستهدف تحقيق عاملين : ١ - استخدام الأراضى المحوطة فى رعى الأغنام للاستفادة بصوفها فى صناعة الصوف التى ظهرت وقتئذ فى انجلترا بدورها ، وللاستفادة من ارتفاع أثمان الصوف الذى ترتب على تقدم هذه الصناعة ؛ ٢ - استخدام أساليب الزراعة الموسعة المتطورة تقنياً ، وهى الأساليب التى تسمح بالاستغناء عن أعداد كبيرة من الفلاحين ، وطردهم من الأرض ، وإرغامهم على التحول إلى المدن للعمل فى المصانع التى كانت تتزايد عدداً ، وتشتد حاجتها إلى جموع ضخمة من العمال .

وقد سمى هذا النظام الذى استمر إلى عام ١٨٦٩ بنظام ربط الزمام عن طريق تسوير الأرض وإحاطتها بالسياجات . وكانت تستصدر لحمايته قوانين متتابعة من البرلمان الإنجليزى ، عرفت **بقوانين الأراضى المسورة** . وكانت هذه القوانين تلقى معارضة قوية من الرأى العام البريطانى ، وحاول مراراً الثورة عليها ، بيد أن حركاته قمعت بعنف، وتم تسوير مساحة تبلغ حوالى ربع الأراضى المزروعة .

وترتب على ذلك بالفعل طرد أعداد كبيرة من صغار أصحاب الأراضى ، وتسريح جموع ضخمة من الفلاحين ، وخلق جيش من العاطلين فى الريف ، الذين أصبح عليهم أن يتوجهوا إلى المدن لكسب يومهم ، بالعمل فى المصانع . وبذا خلقت البورچوازية البريطانية النامية لنفسها جيشاً احتياطياً من العاطلين ، المستعدين لبيع قوة عملهم فى سوق العمل بأبخس الأثمان .

وفى أول الأمر كان يصدر قانون خاص بكل مساحة تتجه النية إلى تسويرها . وصدر أول قانون من هذا النوع فى عام ١٧٠٩ ، ثم أخذت القوانين تتتابع ، ولكن فى بطء ، إلى أن كان منتصف القرن الثامن عشر ، عندما أخذ عدد القوانين يتضاعف . ووصل المعدل إلى ذروته فى الفترة ٦٥ — ١٧٨٥ ، حيث بلغ متوسط عدد القوانين التى تصـــدر كل عام ٤٧ قانوناً . بيد أن إصدار

القوانين بدأ يتباطأ من جديد ، إلى أن صدر فى عام ١٨٠١ أول قانون عام سمى Enclosure Clauses Act ، وكان القانون العام يختلف عن القوانين السابقة فى أنه يسمح بالتطبيق على عدد من المساحات تصدر مراسيم بتحديدها فيما بعد . وكان من شأن القوانين العامة زيادة سرعة تسوير الأراضى من جديد. فى عام صدور القانون العام الأول (١٨٠١) بلغ عدد المراسيم التى صدرت تنفيذاً له ١١٩ مرسوماً ، تم بمقتضاها تسوير أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ أكر .

ومرة أخرى أخذ المعدل يهبط ، إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له فى عام ١٨٤٥ ، عندما حقق قفزة أخرى فى ذلك العام ، وبلغ ماتم تسويره فى الفترة ٤٥ ــ ١٨٦٩ حوالى ٦٠٠,٠٠٠ أكر . وأخيراً توقفت الموجة فى عام ١٨٦٩.

* **الشركة العامة** : تعد الشركة العامة أضخم المجموعات الائتلافية الكبرى فى الكنغو البلچيكى وأكثرها تعقيداً ، إذ ينضوى تحت لوائها عدد كبير من الشركات المنبثة فى أرجاء الكنغو ، وفى كل جوانب الإنتاج فيه . وقد بدأت الشركة العامة ممارسة إشرافها الفعلى على اقتصاديات الكنغو منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك بعد أن أصبحت تمتلك بنك ما وراء البحار الذى كان يشرف بدوره على « شركة الكنغو للتجارة والصناعة » Compagnie du Congo pour le Commerce et l'Industrie ، التى تأسست فى عام ١٨٨٦ ، بعد دخول الملك ليوپولد الكنغو .

والتقدير المتواضع لرأسمال الشركة العامة هو حوالى ٣٣ مليار فرنك بلچيكى (أى أكثر من مائتى مليون جنيه استرلينى) . ويمكن تقسيم الشركات التى تسيطر عليها الشركة العامة إلى المجموعات الثمانى التالية : (١) مجموعة البنوك وشركات التمويل ، وتشمل أربع شركات ؛ (٢) مجموعة شركات كاتانجا ، وتتضمن تسع شركات ؛ (٣) مجموعة شركات كاساى وغيرها من أقاليم الكنغو وأفريقيا المدارية ، وتشمل ست شركات ؛ (٤) مجموعة الشركات الزراعية ، وتضم أربع شركات ؛ (٥) مجموعة الشركات المختلطة التخصص ، وتشمل سبع شركات ؛ (٦) مجموعة شركات التعدين ، وتشمل أربع شركات ؛

(٧) مجموعة شركات الأغذية والكيماويات والأدوية، وتشمل ثلاث شركات؛
(٨) مجموعة شركات النقل، وتشمل أربع شركات. وبذا يبلغ مجموع الشركات التى تسيطر عليها الشركة العامة ٤١ شركة يضيق الحيز هنا عن ذكر أسمائها.

* ننقل فى هذا الصدد بضع فقرات من كتاب « **التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية** » ، الدكتور أحمد شلبى ، الجزء الأول، ص٦٢، ٦٣.

« هناك قصة رواها البخارى عن بئر زمزم نوجزها فيما يلى :

« جاء إبراهيم بابنه إسماعيل وهو طفل رضيع مع أمه هاجر. ووضعهما بالقرب من مكان بئر زمزم الحالى ، وترك لهما جراباً فيه تمر وسقاءً فيه ماء. ثم اتجه إبراهيم عائداً ، فنادته أم إسماعيل: ياإبراهيم ، أين تذهب وتتركنا فى هذا الوادى ؟ فلم يلتفت إليها إبراهيم. فسألته آلله أمرك بهذا ؟ قال: نعم. قالت : : إذاً لن يضيّعنا. وبعد أيام نفد الطعام والماءوجف تبعاً لهذا لبن أم إسماعيل ، وجعل إسماعيل يبكى ، وأخذت أمه تتردد مهرولة بين جبلى الصفا والمروة سبع مرات. ولذلك يسعى الحجاج بينهما سبع مرات ...

« وجاء إبراهيم بعد حين ليزور ابنه إسماعيل ، ورأى إبراهيم المكانة التى حظى بها ابنه بين سكان مكة ، كما رأى كثرة الزائرين الذين يفدون من كل الجهات لرؤية إسماعيل وللتبرك بماء زمزم ، فبنى إبراهيم وابنه الكعبة المشرفة .... »

المراجع *

أ ـ الموسوعات والمعاجم

١ ـ *Encyclopaedia Britannica* ، طبعة عام ١٩٥٨ ٠

٢ ـ **الموسوعة العربية الميسرة** ، القاهرة ، ١٩٦٥ ٠

٣ ـ **معجم المصطلحات الفنية** ، التدريب المهنى للقوات المسلحة ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ ٠

٤ ـ **قاموس المصطلحات الاحصائية والديموجرافية** ، الجمعية الجغرافية للبلاد العربية ، ترجمة عبد المنعم الشافعى ، حسن محمد حسين ، أحمد عبادة سرحان ، خطاب محمد حسنين ، القاهرة ، غير مؤرخ ٠

٥ ـ **المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات** ، المجلد العربى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، المكتبة العربية ، ٥١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ ؛ ترجمة عبد المنعم الشافعى ، عبد الكريم اليافى ٠

٦ ـ *Multilingual Demographic Dictionary* ، الأمم المتحدة ، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، دراسات سكانية رقم ٢٩ ، اعداد لجنة القاموس الديموجرافى التابعة للاتحاد الدولى للدراسة العلمية للسكان ، نيويورك ، ١٩٥٨ ٠

ب ـ مراجع أجنبية متفرقة

٧ ـ رونالدميشيل سيجال ، *Political Africa* (A Who's Who of Personalities and Parties) ، ستيفنز آند صنز ليمتد ، لندن ، ١٩٦١ ٠

٨ ـ مجموعة من الكتاب السوفييت والأجانب ، *A History of Africa 1918-1967* ، معهد أفريقيا بموسكو، دار «نوكا» للنشر، موسكو، ١٩٦٨ ٠

٩ ـ أجوما أوجنجا أودنجا ، *Not yet Uhuru* ،هاينمان ايديوكيشونال بوكس ليمتد ، لندن ، ١٩٦٧ ٠

---

* اشير هنا الى المراجع الاساسية التى اعتمدت عليها ، سوء فى كتابة المواد الواردة بالملحق ، او فى كتابة الحواشى التى اضفتها بذيل صفحات المتن ـ المترجم ٠

١٠ــ جاك ووديس ، *Africa, The Lion Awakes* ، لورانس آند ويشـــارت ، لندن ، ١٩٦١ .

ج ــ مكتبة بنجوين الأفريقية

Penguin African Library

١١ ــ رونالدميتشيل سيجال ، *African Profiles* ، الكتاب رقم ١ ، لندن ، ١٩٦٢ .

١٢ ــ باتريك كيتلى *The Politics of Partnership,* The Federation of Rhodesia and Nyasaland ، الكتاب رقم ٥ ، لندن ، ١٩٦٣ .

١٣ــ رث فيرست ، *South West Africa* ، الكتاب رقم ٧ ، لندن ، ١٩٦٣ .

١٤ــ أ . ج . هيوز ، *East Africa: Kenya, Tanzania, Uganda* الكتاب رقم ١١ ، لندن ، ١٩٦٣ .

١٥ــ كين بوست *The New States of West Africa* ، الكتاب رقم ١٤ ، لندن ، ١٩٦٤ .

١٦ــ يووان ديفيز ، *African Trade Unions* الكتاب رقم ١٩ ، لندن ، ١٩٦٦ .

١٧ــ بازيل دافيدسون ، *The Liberation of Guiné* (Aspects of an African Revolution الكتاب رقم ٢٧ ، لندن ١٩٦٩ .

١٨ــ ادواردو موندلانى ، *The Struggle of Mozambique* ، الكتاب رقم ٢٨ ، لندن ، ١٩٦٩ .

ء ــ مراجع فى القبائل والسلالات الأفريقية

١٩ــ جورج بيتر ميردوك ، *Africa, Its Peoples and Their Cultural History* ماكرو ــ هل بوك كومبانى ، نيويورك ،تورنتو ، لندن ، ١٩٥٩ .

٢٠ــ ك . ج . سلجمان ، *Races of Africa* ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٥٩ .

٢١ــ *Peoples of Africa* ، اعداد جيمس ل . جيبس الصغير ، هولت ، راينهارت آند ونستن ، نيويورك ، ١٩٦٥ .

٢٢ ــ دايتريخ وسترمان ، *Languages of West Africa* الجزء الثانى ، مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٥٢ .

٢٣ ــ محمد عوض محمد ، **الشعوب والسلالات الأفريقية** ، سلسلة دراسات أفريقية ، الكتاب رقم ١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمـــة ، القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .

هـ ـ المراجع القديمة

٢٤ـ عبد الرحمن السعدى ، **تاريخ السودان** ، المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، تحقيق هودا ، باريس ، ١٨٩٨ ٠ (أخذت عن الطبعة المصورة التى أصدرتها اليونسكو فى عام ١٩٦٤ ٠)

٢٥ ـ محمود كعت ، **تاريخ الفتاش** ، المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، تحقيق هودا وديلافوس ، باريس ، ١٩١٣ ٠ (أخذت عن الطبعة المصورة التى أصدرتها اليونسكو فى عام ١٩٦٤ ٠

٢٦ـ ابن بطوطة ، **رحلة ابن بطوطة** ، المسماة **تحفة الأنظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** ، جزءان ، المطبعة الأزهرية بمصر ، القاهرة ، ١٣٤٦ هـ ـ ١٩٢٨ م ٠

٢٧ـ ياقوت الحموى ، **كتاب معجم البلدان** ، عشرة مجلدات ، تحقيق محمد أمين الخانجى ، والشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى ، دار أحمد ناجى الجمالى ومحمد أمين الخانجى وأخيه وأخرين ، القاهرة، ٤ ـ ١٣٢٥ هـ ـ ٦ ـ ١٩٠٧م ٠

و ـ مراجع عربية متفرقة

٢٨ـ محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، **الاقتصاد الأفريقى** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ٠

٢٩ـ جوزى دى كاسترو ، **جغرافية الجوع** ، ترجمة زكى الرشيدى ، مراجعة محمود موسى ، الألف كتاب ، رقظ ٣٦٦ ، دار الهلال ، غير مؤرخ ٠

٣٠ـ أوسكار لانج ، **الاقتصاد السياسى ، ١ ، القضايا العامة** ، ترجمة الدكتور راشد البراوى ، مراجعة وتقديم الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « المؤلفات الأساسية فى علم الاقتصاد » ، ١٩٦٦ ٠

٣١ـ ابراهيم هيمى ، **ادارة الأعمال الصناعية** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ٣ ـ ١٩٦٤ ٠

٣٢ـ أحمد شلبى ، **التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٦ ٠

٣٣ـ بول أ ٠ باران ، **الاقتصاد السياسى والتنمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الألف كتاب ، رقم ٦٢٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

٣٤ـ يوجين فارجا ، **رأسمالية القرن العشرين** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، سلسلة « من الفكر السياسى والاشتراكى » ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

٣٥ـ جاك ووديس ، **أفريقيا على طريق المستقبل** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة « من الشرق والغرب » ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ى ـ الدوريات والأرشيفات والوثائق

٣٦ـ مجلة **ذى أفريكان كومونست** (The African Communist) ، ربع سنوية ، يصدرها الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا ، لندن .

٣٧ـ مجلة **تريكونتننتال** (Tricontinental) ، كل شهرين ، تصدرها السكرتارية التنفيذية لمنظمة التضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هافانا .

٣٨ـ مجلة **الطليعة** القاهرية ، شهرية .

٣٩ـ أرشيف جريدة الأهرام .

٤٠ـ وثائق « مؤتمر التضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا » ، معارة من مكتب السيد خالد محيى الدين .

المحيط الأطلنطي
المحيط الهندي
خليج غينيا
ليبيا
الجزائر
تشاد
كينيا
الكنغو
إيران

فهرس الجداول

جدول ١ : تركيب قيمة الصادرات المحلية لمناطق معينة متمتعة بالحكم الذاتى ، ٥٠ ـ ١٩٥٤ ، متوسط ٩٦

جدول ٢ : أهالى بتشوانالاند المستخدمون فى مناطق العمل باتحاد جنوب أفريقيا ، ١٩١٠ ـ ١٩٤٠ ١٥٩

جدول ٣ : عدد الرجال الذين كانوا يهاجرون من بتشوانالاند ١٦٠

جدول ٤ : اصدار بطاقات تحقيق الشخصية للأفريقيين الذين يغادرون نياسالاند ١٦٤

جدول ٥ : عدد السكان ، والجنسيات التى يتكونون منها ، ١٩٥٦ (ألف نسمة) ١٩٨

جدول ٦ : العمال الأجراء الأفريقيون ٢٠٠

جدول ٧ : القوة البشرية والعمالة فى أفريقيا ٢٠٢

جدول ٨ : توزيع العمال الأجراء الأفريقيين حسب المهنة الأساسية ٢٠٦

جدول ٩ : استخدامات العمل الأفريقى حسب القطاعات الهامة ٢٠٨

جدول١٠ : نمو المدن ٢١٢

جدول١١ : نمو المدن ٢١٣

جدول١٢ : عدد الأفريقيين الذكور فى مدن روديسيا الجنوبية .. ٢١٤

جدول١٣ : مجموع السكان الأفريقيين فى مدن روديسيا الجنوبية .. ٢١٥

جدول١٤ : موجز التوزيع الحضرى ـ الريفى للأفريقيين المستخدمين فى روديسيا الجنوبية : حسب تعدادى ١٩٥١ ، ١٩٥٦ .. .. ٢١٥

جدول ١٥ : الاستقرار فى روديسيا الشمالية ٢٣٠

جدول١٦ : عدد الأطفال المقيدين بمدارس روديسيا الشمالية ٢٥٧

جدول١٧ : أجور العمال الأفريقيين فى مناطق مختارة ٢٩٨

جدول ١٨ : الأجور والمصروفات فى جوهانسبرج ٣٠٢

جدول١٩ :الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد ٣٤٥
جدول٢٠ : الصادرات الأساسية ، ١٩٥٧ .. .. ٣٤٩
جدول٢١ : الأرقام القياسية لتطور ناتج المعـــادن الأساسية ٣٥٠
جدول٢٢ : توزيعـات أســهم شركات تعدين الذهب فى ولاية
أورانج الحــرة ٣٥٨
جدول٢٣ :الصادرات الى الولايات المتحدة (ألف دولار) ٣٦٠
جدول٢٤ : قيمة الانتاج المعدنى والأجور فى اتحاد وسط أفريقيا ٣٦٦
جدول٢٥ : انتاج الكهرباء فى بلاد ومناطق مختارة من أفريقيا .. ٣٦٨
جدول٢٦ : انتاج الكهرباء فى الصين وفى أفريقيا (مليون كيلووات
ـ ســاعة) ٣٦٩

فهرس الموضوعات

تقـديم ٣
مقدمة المؤلف لطبعة الجمهورية العربية المتحدة ٧
سنوات التقدم ١٠
الهجوم الامبريالى المضـــاد ١٣
الانقلابات العســـكرية ١٤
أهداف الامبريالية ٢١
فئات الانقلاب العســكرية ٢٢
العــلاقات الطبقية فى أفريقيــا ٢٤
الطبقات بعد الاســـتقلال ٢٥
يد الامبريالية ٢٧
الجيوش فى أفريقيــا ٢٨
عقلية ســـاندهرت ٣٠
الخطر قائم ٣٢
الحاجة الى تنظيمـــات ثـورية ٣٣
حـروب التحـرير الوطنى ٣٤
مقدمة ٤١

الفصـــل الأول

أعيـدوا لنا أرضــنا ! ٤٥
افقار الفلاحين هو الهدف ٥٤
« اليوم تســلب الأرض من بعض الناس » ٦٣
« لا لمجرد الركود ، وانما للتدهور » ٦٨
« الأرض لا تلد » ٧٨
تحويل الأرض الى سلعة تباع وتشترى ٨٥
المحصولات النقدية ٩٥
الأرض لمن يفلحهــا ١٠٥

الفصـــل الثانى

« **نحن نرفض نظام ضريبـــة الرؤوس** » ١١١

« سداد الضرائب أولا ، والعيش ثانيا » ١١٦

الضرائب وهجرة العمل ١٢٠

ضريبـــة الرؤوس هى ضريبـــة عمل ١٢٢

الفصل الثـالث

« **والآن فلنسرق أطـرافه** » ١٢٩

« لا يكاد يفترق عن الرق نفســه » ١٣٥

٠٠٠ر٣٧٩ من الـــرقيق ١٤٠

الباستيل ـ بوخنفالد ... بيشـال ١٤٦

الفصـــل الرابع

الأفريقى التـائه ١٥٥

نطـاق هـائل ١٥٧

لمـــاذا يذهبون ١٦٨

« ... ان حاجتهم لا بد أن تكون ماسة للغاية ... » ١٧٥

دوران العمـــل ١٨٠

البحث عن الضـــمان ١٨٣

بين عـــالمين ١٨٤

الفصل الخامس

أثورة أفريقيـــة ؟ ١٩٣

كم عدد العمـــال الأجراء الأفريقيين ٢٠٠

طبيعـــة العمالة ٢٠٤

التحضر ٢١١

خـــدمة احتياجات الرجل الأبيض ٢٢٢

الاستقرار ـ الحقيقة والخيال ٢٢٥

الحيـــاة الأسرية ٢٣١

الضمان الاجتمـاعى ٢٣٦

« فمن يعنيه أين ينـــامون ؟ » ٢٤٠

الفصـــل السادس

كفاية العمل الأفريقى ـ الواقع والخيال ٢٤٩
الأيدى الرخيصـــة ٢٥٠
التعليم والتــدريب ٢٥٥
المهارة ـ والحاجز اللونى فى الصــناعة ٢٦٢
التضور جوعا ٢٧٠
المـرض ٢٨٢
« العلاقات الانسانية » ٢٨٧
الانتاجية لمن ؟ ٢٩١

الفصل السابع

أسينا مالى ـ « ليس لدينا نقود » ٢٩٥
الأجر الأدنى ٣٠٢
« المستوى الأفريقى » ٣١٤
الحاجز اللونى فى الصناعة ـ التمييز فى الأجر ٣١٩
مأزق اقتصـــادى يبعث على اليأس ٣٢٢

الفصل الثامن

أفريقيـــا ـ غنية أم فقيرة ؟ ٣٣٣
المنظرون المصابون بالفصـام العقلى ٣٣٦
أفريقيـــا كان يمكن تصنيعها ٣٤٠
ملحقات للمواد الأولية ٣٤٧
الثمار الغنية ٣٥٣
من استفاد من الكنغو البلجيكى ؟ ٣٦١
... ومن اتحاد وســـط أفريقيا ؟ ٣٦٤
أولويات التنمية ٣٦٧

الفصـــل التاسع

أفريقيـا تنهض على قدميهـا ٣٨٣
العمال الأفريقيون ـ يمســـكون الزمام ٣٩١
البورجوازية الأفريقيـة ٣٩٥

الانتلجنسيا الأفريقيـة ٤٠٢
الأزمة الزراعية ٤٠٧
الرئيس بين نارين ٤٠٩
الشـعب الأفريقى ينهض على قدميه ٤٢٠

ملحق – اعداد المترجم

أحزاب وتنظيمات سياسية ، واتحادات نقابية أفريقية ٤٢٧
شخصيات سياسية أفريقية ، وأخرى متعلقة بالدراسات الأفريقية ٤٧٣
بـلاد ومدن أفريقيـة ٥٤٩
قبائل أفريقية ٥٧٥
أحداث أفريقية ٥٨٥
موضـوعات متفرقة ٥٩٧
المراجـع ٦٠٩
خريطـة افريقـيا ٦١٣
فهرس الجداول ٦١٥

رقم الايداع بدار الكتب ٢٤٠٨/١٩٧١

Bibliotheca Alexandrina
05033894

الثمن ٩٥ قرشا

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر